تقرير
المدير العام
٢٠٠٠-٢٠٠١

٣٢م/٣

تقرير المدير العام
عن نشاط المنظمة في ٢٠٠٠-٢٠٠١
بلّغ للدول الأعضاء والمجلس التنفيذي
طبقاً للمادة السادسة – ٣ (ب)
من الميثاق التأسيسي

صدر عام ٢٠٠٢ عن منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP
نضّد وطبع في ورش اليونسكو
© UNESCO 2002
Printed in France

المحتويات

مقدمة المدير العام ..... (v)
ملاحظة للقارئ ..... (vii)

الجزء الأول: تقرير عن تنفيذ البرنامج ١

أولاً – تنفيذ البرنامج ١
١,١ البرامج الرئيسية ١

البرنامج الرئيسي الأول – التعليم للجميع مدى الحياة ٣
١,١ التعليم الأساسي للجميع ٩
١,٢ إصلاح التربية من منظور التعليم للجميع مدى الحياة ١٨
معاهد اليونسكو للتربية ٣٠

البرنامج الرئيسي الثاني – تسخير العلوم لخدمة التنمية ٣٩
٢,١ تقدم المعارف العلمية ونقلها وتشاطرها ٥١
٢,٢ العلوم والبيئة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ٦١
٢,٣ الفلسفة والأخلاق والعلوم الإنسانية ٧٩

البرنامج الرئيسي الثالث – التنمية الثقافية: التراث والإبداع ٨٣
الثقافة والتنمية ٩١
٣,١ صون التراث الثقافي والطبيعي وإحياؤه ٩٥
٣,٢ النهوض بالثقافات الحية ١٠٣

البرنامج الرئيسي الرابع – نحو مجتمع الاتصال والمعلومات للجميع ١١١
٤,١ حرية تداول الأفكار ١١٩
٤,٢ سد الثغرة في مجال الاتصال والمعلومات ١٢٦

المشروعات المشتركة بين التخصصات ١٣٣
الأنشطة المستعرضة ١٤٥
برنامج المساهمة ١٧٣

١,٢ خدمات الإعلام والنشر ١٨٥

مركز تبادل المعلومات ١٨٩
مكتب اليونسكو للنشر ١٩١
مكتب الدوريات الشهرية ١٩٤
مكتب إعلام الجمهور ١٩٥

ثانيا – إدارة المنظمة ١٩٩
مكتب مساعد المدير العام للتنظيم والإدارة ٢٠١
قطاع العلاقات الخارجية والتعاون ٢١٩
السياسة العامة والإدارة ٢٤٧
الهيئتان الرئاسيتان ٢٤٧
إدارة الشؤون المالية ٢٤٩
الخدمات القانونية ٢٥١
البرمجة ٢٥٤
التقييم ٢٥٨
إدارة الموارد البشرية ٢٦٣

ثالثا – اللامركزية ٢٦٧

الجزء الثاني: الخلاصة والخاتمة ٢٧٧

أولا – خلاصة المسائل الرئيسية ٢٧٩
١,١ المسائل المتعلقة بإدارة دورة البرامج والمشروعات ٢٨١
١,٢ المسائل المتعلقة بالبرامج والمشروعات ٢٨٢
١,٣ مخاطر الإدارة ٢٨٣

ثانيا – التحسينات المقترحة للوثائق م/٣ المقبلة ٢٨٣

الملاحق ٢٨٥

ألف – بيانات مالية عن البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية ٢٨٦
١ – بيانات مالية عن البرنامج العادي ٢٨٦
بيان مالي عن وضع البرنامج العادي لعامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ ..... ٢٨٦
الشكل ١ مسار تطور الميزانية العادية (منذ فترة عامي ١٩٩٠–١٩٩١ إلى فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١) ٢٨٩
الشكل ٢ مصروفات البرنامج العادي: النسب المئوية لتوزيع المصروفات بحسب بنود الإنفاق الرئيسية (٢٠٠٠–٢٠٠١) ٢٨٩
الشكل ٣ معدل مصروفات الميزانية العادية بحسب أبواب الميزانية ٢٩٠
الشكل ٤ مصروفات الميزانية العادية: النسب المئوية لتوزيع المصروفات في إطار تنفيذ البرنامج وخدمات ومساندة تنفيذ البرنامج (٢٠٠٠–٢٠٠١) ٢٩٠
٢ – بيانات مالية عن الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٩١
الشكل ٥ إجمالي الإنفاق الممول باعتمادات من الأمم المتحدة وغيرها من مصادر التمويل من خارج الميزانية (منذ فترة عامي ١٩٩٠–١٩٩١ إلى فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١) ٢٩١
الشكل ٦ التوزيع بحسب المناطق للإنفاق الممول باعتمادات من الأمم المتحدة وغيرها من مصادر التمويل من خارج الميزانية (٢٠٠٠–٢٠٠١) ٢٩١
الشكل ٧ التوزيع بحسب القطاعات للإنفاق الممول باعتمادات من الأمم المتحدة وغيرها من مصادر التمويل من خارج الميزانية (٢٠٠٠–٢٠٠١) ٢٩٢

باء – بيانات عن الدول الأعضاء ٢٩٣

جيم – بيانات عن العلاقات مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ٢٩٥

مقدمة المدير العام

منذ أن توليت منصب المدير العام في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩ وأنا مقتنع بأن الإصلاح هو عملية يجب أن تتغلغل إلى كل منحى وكل ركن من حياة المنظمة. وإن تجديد الوثيقة م/٣ وتوزيعها في فترة زمنية أقصر إنما يندرجان في إطار هذا الإصلاح.

فها هي إذن الوثيقة ٣٢م/٣ في شكل أكثر إسهاباً فيما يتعلق بالأمور الجوهرية، وأكثر صرامة إلى حد ما من حيث التقييم الذاتي، وأكثر إيجازاً في كل ما هو ليس بجوهري. ومع ذلك، فإنها لا تزال دون ما نطمح جميعاً إلى أن تكون عليه كوثيقة تقدم لمحة شاملة وسريعة عن نشاط المنظمة على مدى عامين من الزمن.

وإذ أرحب بالتجديدات الواردة في هذه الوثيقة، فإنه ليسرني بوجه خاص، ونظراً لتصميمي على تطبيق مفهوم تفويض السلطة، أن ترد فيها إسهامات شخصية قدمها مساعدو المدير العام ومديرو الوحدات المركزية عن أنشطة وحداتهم.

لقد كانت فترة العامين التي تناولتها الوثيقة م/٣ هذه فترة عسيرة، ذلك أن عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ تميزا بصعوبات فائقة من جميع النواحي. فقد كنا في خضم معركة تنفيذ أولى مراحل عملية الإصلاح التي انتخبت لأقودها، وكنا نناضل في الوقت نفسه من أجل تنفيذ أنشطة فترة العامين الثالثة في ظل ظروف اتسمت فيها موارد البرنامج العادي بالتقلص، وأُنهيت خدمات بعض الموظفين، وأدت عملية الترشيد وإعادة التنظيم البنيوي التي طالما كانت الأمانة بحاجة إليها في المقر وفي الميدان، إلى حالة من الارتباك لا مناص منها قبل حلول النظام الجديد. وإني راض إلى حد بعيد عن ما أنجزته المنظمة في مثل هذه الظروف، وأعتقد أن هناك ما يدعو حقاً إلى الفخر، على الرغم من أني أول من يقول بوجوب إدخال المزيد من التحسينات، وهي تحسينات قادمة لا ريب.

ومع أننا ساهمنا جميعاً في كتابة الوثيقة م/٣ هذه في أواخر ربيع عام ٢٠٠٢، فإن بإمكاننا أن نلمس التقدم السريع الذي أصبحنا نحرزه في العديد من المجالات. ففترة العامين الأخيرة مرّت وانقضت وها نحن الآن منهمكون في العمل على إعداد ما يتعلق بشريحة العامين الأولى من فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة (٢٠٠٢–٢٠٠٧)، كما بدأنا في إعمال الفكر من أجل إعداد الوثيقة م/٥ المقبلة. وإذا كان مثل هذا التقرير يبدو في نظر المراقب الخارجي مجرد وثيقة مستقلة بحد ذاتها، فإن المطّلع على حقائق الأمور يدرك أنه جزء من عمل متصل ومتكامل.

إن عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم هي في الواقع جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية. وكل عنصر من هذه العناصر يُغني الآخر ويغتني به، وهذا يعني أن خبرة الماضي تساعد دوماً في رسم المستقبل. وما يجب علينا أن نفعله هو أن نظهر هذا الواقع بمزيد من الوضوح في تقاريرنا. ثم أن البرمجة المبنية على تحقيق النتائج لا بد وأن تُفضي في الوقت المناسب إلى إعداد التقارير استناداً إلى النتائج. فهذا هو الهدف الذي نصبو إليه، وآمل أن تشاطروني الرأي في أن الوثيقة م/٣ هذه تمثل خطوة سديدة في الاتجاه السليم.

ملاحظة للقارئ

وافق المجلس التنفيذي في قراره ١٦٢م ت/٣,١,٣ (اقتراحات المدير العام لتحسين التقرير عن تنفيذ البرنامج والميزانية (م/٣) وبنية تقرير المدير العام عن أنشطة المنظمة في عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ (٣٢م/٣))، على الاقتراحات التي قدمها المدير العام في الوثيقة ١٦٢م ت/٦ والتي ترمي إلى تحسين تقريره عن أنشطة المنظمة خلال فترة العامين السابقة (الوثيقة م/٣). وكان معظم هذه الاقتراحات يندرج عموماً في إحدى فئتين تتعلق أولاهما بمضمون التقرير (من حيث ما يتعين أن يضاف إليه) وبأسلوبه (التحليلي)، في حين أن الفئة الثانية كانت تتعلق بالتوقيت الزمني لإصداره. وكان هناك، بالإضافة إلى هذه الاقتراحات، متطلبان اثنان، اعتبرهما المجلس أمرين أساسيين وقد أُشير إليهما ضمناً في الوثيقة ١٦٢م ت/٦، ومفادهما هو أن تكون الوثيقة م/٣ أكثر استجابة لمقتضيات المساءلة وأن تتوخى الشفافية. وكان الهدف المنشود من وراء هذه التحسينات إجمالاً هو "... أن تصبح الوثيقة م/٣ أداة أنجع للإدارة وتسيير الأمور بصورة جماعية، أي، بعبارة أخرى، أن تنسجم الوثيقة م/٣ بقدر أكبر مع المنطق الجديد لنشاط المنظمة القائم على الإدارة بالاستناد إلى النتائج (بما في ذلك عمليات البرمجة والإدارة وإعداد التقارير بالاستناد إلى النتائج).

وعند البدء بعملية جمع المعلومات ذات الصلة من أجل إعداد هذه الطبعة من تقرير المدير العام (٣٢م/٣)، سعى مكتب الإشراف الداخلي (IOS) إلى تحديد ما يمكن أن يتم تطبيقه مباشرة من بين الاقتراحات الواردة في الوثيقة ١٦٢م ت/٦. وكان المجلس التنفيذي والأمانة يدركان منذ البداية، أن الوثيقة ٣٢م/٣ ستكون وثيقة انتقالية، وبالتالي، فإنها لن تحتوي بالضرورة على جميع التحسينات المقترحة بالنسبة للوثيقة م/٣.

ومن الواضح أن البرنامج المعروض في الوثيقة ٣٠م/٥، والذي يشكل موضوع هذا التقرير، لم يُصمم وفقاً لمنطق النهج الجديد للمنظمة القائم على البرمجة بالاستناد إلى النتائج. وعليه، فقد كان من الصعب إعداد التقارير بالاستناد إلى النتائج والتدليل على هذه النتائج بشواهد واضحة، حسب ما جاء في الوثيقة ١٦٢م ت/٦. بيد أن مكتب الإشراف الداخلي ومكتب التخطيط الاستراتيجي قاما بعملين من أجل الاقتراب أكثر ما يمكن من تحقيق هذا الهدف، فأعدّا، من ناحية، منهجية وعملية جديدتين لجمع المعلومات من القطاعات والمرافق والمكاتب الميدانية، وأجريا، من ناحية أخرى، تعديلات على طريقة عرض هذه المعلومات لكي تستجيب لأكبر قدر ممكن من متطلبات الوثيقة ١٦٢م ت/٦ فيما يتعلق بالمضمون (المضاف).

المنهجية والعملية المتبعة

استندت المنهجية المتبعة في إعداد الوثيقة م/٣ إلى مبدأي المساءلة والشفافية وإلى تأمين نهج تحليلي. وقد تم الاستناد إلى هذه المبادئ في العملية التي استحدثها مكتب الإشراف الداخلي ومكتب التخطيط الاستراتيجي بغية جمع المعلومات من قطاعات البرنامج والمرافق المركزية والمكاتب الميدانية. فكانت النتيجة فيما يتعلق بالمساءلة هي أن مختلف القطاعات والمرافق حُمِّلت مسؤولية إعداد التقارير عن تنفيذ البرنامج خلال الفترة المشمولة بالوثيقة م/٣ هذه. ويرد فحوى هذه التقارير في الجزء الأول في هذه الوثيقة. وتمثَّل دور مكتب الإشراف الداخلي في تقديم الإرشاد بشأن كيفية تحسين المساهمات الأصلية الواردة لكي يتسم أسلوبها بمزيد من الطابع التحليلي ويتضمن الاستدلال بالمزيد من الشواهد والنتائج المحرزة. كما تم تنقيح كميات كبيرة من النصوص تنقيحاً لغوياً. وحرصاً على ضمان الشفافية وتعزيز النهج القائم على الشواهد، اضطلع المكتب في مرحلة لاحقة بالتحقق من المعلومات عن مجموعة من الأنشطة التي رُفعت تقارير بشأنها. وكان اختيار النتائج التي تم التحقق منها يجري إما لأن النشاط المعني يرتبط بمصادر خارجة عن الميزانية و/أو لطابعه اللامركزي أو لافتقار شواهد عليه في شكل نواتج قابلة للقياس.

وقد جرت عملية رفع التقارير تمهيداً لإعداد الوثيقة ٣٢م/٣، على أربعة مستويات وذلك باستخدام استمارات خاصة ملائمة. ففيما يتعلق بقطاعات البرنامج، كانت الاستمارة الأولى (الاستمارة ١) تحتوي على جداول مكرسة لكل محور من محاور العمل، وكان يتعين على كل أخصائي برنامج مسؤول عن تنفيذ أنشطة محور عمل معين أن يرفع تقريره عن النتائج الفعلية التي أحرزت في إطار تنفيذ هذه الأنشطة. وقد أُعدت التقارير وفقاً لعناوين الأنشطة وليس بحسب النتائج المتوقعة منها وذلك لعدم إمكانية الاعتماد على دقة المعلومات عن النتائج المتوقعة الواردة في نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر –SISTER) ، فيما يتعلق بكل نشاط خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠٢، نظراً لأن القطاعات لم تستخدم هذا النظام بصورة منتظمة لدى إعدادها لخطط العمل الخاصة بهذه الفترة. وعليه، فقد تقرر أن يتم، بشكل استثنائي، رفع التقارير من أجل إعداد الوثيقة ٣٢م/٣، انطلاقاً من الأنشطة التي تشكل كل محور من محاور العمل. غير أن عملية رفع التقارير من أجل إعداد الوثائق التالية من نوع م/٣ ستجري وفقا للنتائج المتوقعة التي ستدرج في نظام سيستر (SISTER) في مستهل فترة العامين المعنية.

ولم تكن المعلومات التي طالب مكتب الإشراف الداخلي بإدراجها في الاستمارة ١ تقتصر على التبليغ بالنتائج الفعلية، وإنما طالب المكتب أيضاً أخصائيي البرنامج بأن يضعوا في الحسبان، ضمن أنشطة البرنامج العادي، دور مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية في تنفيذ المشروعات التي يتولون مسؤوليتها وكذلك الأنشطة اللامركزية والنواتج الرئيسية لهذه المشروعات، فضلاً عن أي مؤشرات أخرى تتعلق بالنتائج المحرزة. وقد جاءت هذه المطالبة ضمن إطار التحسينات المقترحة في الوثيقة ١٦٢م ت/٦ فيما يتعلق بالوثيقة م/٣. وإضافة إلى ذلك، فقد كان من الضروري تقديم هذه المعلومات لكي تصبح جزءاً من الشواهد العملية التي كان سيستخدمها مكتب الإشراف الداخلي في عملية التحقق.

وبعد أن كان أخصائيو البرنامج يملؤون الاستمارات من النوع الأول، كانت هذه الاستمارات ترسل إلى المدير المسؤول عن البرنامج الفرعي الذي يشتمل على الأنشطة المعنية، لكي يستند إليها في إعداد تقييم[1] لعملية تنفيذ البرنامج الفرعي (الاستمارة ٢). وقد أشار مكتب الإشراف الداخلي بوضوح منذ بداية هذه العملية إلى وجوب قيام

(١) بما في ذلك الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والمخاطر التي تواجه التطبيق الناجح والتأثيرات... الخ.

الموظف المسؤول عن البرنامج بملء الاستمارة ٢، لأنه هو المسؤول في النهاية عن مضمونها وعن مضمون الاستمارة التي بنى عليها جزئيا تحليلاته. وكان يطلب من الموظف المسؤول أيضا تقديم وصف موجز للمشروعات أو الأنشطة التي يعتبرها ناجحة بوجه خاص و/أو تتسم بطابع تجديدي و/أو يمكن تكرارها في برامج فرعية أخرى.

ثم كانت الاستمارات من النوعين ١ و٢ ترسل إلى مكتب مساعد المدير العام المسؤول عن القطاع المعني، لكي يعد تقييماً لعملية التنفيذ على صعيد البرنامج الرئيسي المعني (الاستمارة ٣). وعلى غرار المطلوب من الموظفين المسؤولين عن البرامج الفرعية، كان المطلوب من مساعدي المدير العام أن يملؤوا الاستمارة الخاصة بهم نظراً لأنهم هم المسؤولون في نهاية المطاف عن مضمونها وعن مضمون جميع الاستمارات الأخرى.

أما فيما يتعلق بالمرافق المركزية، فقد كانت العملية مشابهة للعملية الخاصة بقطاعات البرنامج، غير أن الاستمارات الخاصة بهذه المرافق كانت مصممة تصميماً مختلفاً يراعي اختلاف طريقة عملها. فكانت الاستمارات من النوع ١ (ب) تقتضي أن تقوم هذه المرافق بتعريف الخدمات التي تقدمها تعريفا عاماً (أي أن تحدد الخطوط الرئيسية لصلاحياتها)، وأن تقدم معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها خلال فترة العامين المعنية بغية تحسين خدمات هذه المرافق، وذلك بالإضافة إلى معلومات عن النتائج المحرزة. كما كان على هذه المرافق أن تحدد الدروس المستفادة التي ينبغي مراعاتها في عمليات البرمجة المستقبلية للمنظمة. وبعد أن كان مدير المرفق المعني يملأ الاستمارة ٢ (ب)، كان عليه القيام بتقييم لما تم تنفيذه من خدمات خلال فترة العامين. فكان على جميع هذه المرافق أن تملأ هذين النوعين من الاستمارات فقط باستثناء مرافق قطاع التنظيم والإدارة (ADM) وقطاع العلاقات الخارجية والتعاون[1]، التي عوملت معاملة قطاعات البرنامج وذلك بسبب حجمها وخصوصية الخدمات التي تقدمها. وبذلك، فمع استخدام مرافق هذين القطاعين للاستمارات من النوعين ١(ب) و٢(ب)، شأنها في ذلك شأن المرافق الأخرى، كان على مساعدي المدير العام في هذين القطاعين أن يعدا تقييما شاملا لعمل المرفق المعني (الاستمارة ٣ ب).

كما أعدت استمارة خاصة للمكاتب الميدانية (الاستمارة ٤)، تقتضي أن تشير هذه المكاتب إلى الأنشطة التي نفذتها ضمن إطار كل برنامج فرعي. وينبغي التذكير بأن مسؤولية رفع التقارير عن هذه الأنشطة كانت تقع على عاتق قطاعات البرنامج من خلال ملئها للاستمارات من النوع ١. غير أنه كان من المطلوب من المكاتب الميدانية، بالإضافة إلى ذلك، أن تقدم في استماراتها معلومات عن مشروع أو مشروعين من المشروعات الرئيسية التي تبرز الطابع المشترك بين القطاعات في العمل الميداني مع تحديد أفضل الممارسات الملحوظة والنتائج المحرزة والدروس المستفادة.

(١) مكتب العلاقات الخارجية سابقاً (BRX).

وكان مكتب الإشراف الداخلي يفحص ما يرده من مساهمات أولية ثم يعيدها مشفوعة بتعليقات مناسبة لتحسينها، إلى الجهات المعنية عبر المكتب التنفيذي لمساعد المدير العام/المدير في المرفق المعني (إذ كانت هذه المكاتب تعمل طيلة عملية إعداد الوثيقة ٣٢م/٣ كمراكز تجميع لصالح مكتب الإشراف الداخلي). وكانت هذه التحسينات المقترحة تتعلق بالأسلوب التحليلي للتقارير وبطابعها القائم على النتائج والشواهد. وعندما كانت المساهمات تعاد من جديد إلى مكتب الإشراف الداخلي، كان المكتب يُجري التنقيحات النهائية عليها ثم يحيلها إلى المدير العام للمصادقة عليها. وقد استند مكتبا الإشراف الداخلي والتخطيط الاستراتيجي إلى هذه المساهمات أيضاً لدى قيامهما بإعداد الجزء الثاني من التقرير.

عرض المعلومات

يرد عرض المعلومات في الوثيقة م/٣ هذه بطريقة تختلف تماماً عن الطريقة التي اتبعت في الماضي. فيحتوي الجزء الأول على تقييم ذاتي من القطاعات والمرافق المعنية لما تم تنفيذه، بينما يحتوي الجزء الثاني على تقييم مكتبي الإشراف الداخلي والتخطيط الاستراتيجي لمجموع ما تم تنفيذه من برنامج الوثيقة ٣٠م/٥. غير أن من المهم الإشارة إلى أنه من أجل إدراج جزء من المضمون (المضاف) المقترح في الوثيقة ١٦٢م ت/٦، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

تحقيق اللامركزية: تتمثل الأنشطة اللامركزية عموماً، وعلى صعيد الميزانية، في أنها الأنشطة التي تنفذ خارج المقر. إلاّ أن تحليلا للنتائج المحرزة على صعيد محاور العمل يبين أن هذا التعريف ينطبق على معظم أنشطة المنظمة. ولذلك فقد استخدم مكتب الإشراف الداخلي تعريفاً أدق لمفهوم اللامركزية يقتصر في دلالته على الأنشطة التي صممتها ونفذتها المكاتب الميدانية وتم تمويل الجزء الأكبر منها من مصادر خارجة عن الميزانية. وترد التقارير بشأن هذه الأنشطة في القسم المتعلق باللامركزية (تحت باب مرافق التنظيم والإدارة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة التي يشملها التعريف الأعم للامركزية، والتي رُفعت تقارير عنها على صعيد البرامج الفرعية واعتبرت أنشطة ناجحة بوجه خاص، قد وضعت داخل أطر مفتوحة الأركان.

الأنشطة الممولة من خارج الميزانية: في الحالات التي أشارت فيها قطاعات البرنامج، في التقارير التي رفعتها عن محاور العمل الخاصة بها، إلى أنشطة مولت من مصادر خارجة عن الميزانية، يرد بيان نتائج هذه الأنشطة في هذه الوثيقة بخط مائل غامق.

نتائج عمليات التقييم والمراجعة: يرد في نهاية القسم المتعلق بتحليل كل برنامج فرعي إطار يعرض المعلومات المتعلقة بعمليات التقييم والمراجعة وبالإجراءات التي اتخذتها الأمانة بشأن التوصيات الناجمة عن هذه العمليات.

المشروعات الخاصة: تشير النصوص المظللة باللون الأزرق في هذه الوثيقة إلى أنشطة المشروعات الخاصة التي نُفذت لصالح الفئات ذات الأولوية (النساء، والشباب، وأقل البلدان نمواً، والدول الافريقية الأعضاء الواقعة جنوب الصحراء الكبرى) والتي شكلت آليات لتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بهذه الفئات ضمن إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦–٢٠٠١.

الجزء الأول

تقرير عن
تنفيذ البرنامج

أولا –تنفيذ البرنامج

١,١ البرامج الرئيسية

البرنامج الرئيسي الأول

التعليم للجميع مدى الحياة

١,١ التعليم الأساسي للجميع

١,١,١ توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال

١,١,٢ تعزيز محو الأمية والتعليم غير النظامي بين الشباب والكبار

١,١,٣ تعبئة الالتزامات والشراكات من أجل التعليم للجميع

١,٢ إصلاح التربية من منظور التعليم للجميع مدى الحياة

١,٢,١ تجديد النظم التعليمية لمواكبة عصر المعلومات

١,٢,٢ تجديد التعليم الثانوي العام والتعليم المهني

١,٢,٣ التعليم العالي والتنمية

- أوضاع المعلمين وإعدادهم في مجتمع المعلومات
- التربية من أجل تطور مستديم (البيئة والسكان والتنمية)

معاهد اليونسكو للتربية

مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو (متد)

معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط)

معهد اليونسكو للتربية (يوتر)

معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية (إيتي)

معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك)

معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا)

تقييم برنامج التربية

(مساعد المدير العام للتربية)

تقييم استراتيجية اليونسكو في مجال التربية

ابتدأت فترة العامين الأولى من القرن الحادي والعشرين بالأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي للتربية في داكار وانتهت بالتأمل المشوب بالألم إزاء أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وقد تمخض منتدى داكار الذي نظم في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ عن إطار عمل سيوجه برنامج اليونسكو للتربية لمدة عقد أو أكثر. وأدت أحداث ١١ سبتمبر/أيلول وعواقبها إلى تركيز النقاش بشدة على نوعية التعليم وأغراضه. وكانت فترة العامين هذه فترة انتقالية استهلت فيها عملية إعادة تحديد الرؤية بشأن "ماذا" و"كيف" تعمل اليونسكو في مجال التربية. فوضع منتدى داكار أهدافاً كمية وحدد آجالاً لتحقيقها في مجالات التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، ومحو الأمية، كما وضع أهدافاً أعم في مجالات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتدريب الشباب، ونوعية التعليم. وقد اضطلعت اليونسكو خلال فترة العامين هذه بأعمال مفيدة في جميع هذه المجالات. أما التحدي المطروح في فترة العامين المقبلة فيتمثل في تركيز هذا العمل بمزيد من الوضوح على الأهداف والاستراتيجيات المحددة في داكار.

وقد كلف منتدى داكار اليونسكو بمهمة تنسيق عمل المجتمع الدولي للمضي قدماً بحملة التعليم للجميع. ودفع ذلك قطاع التربية في اليونسكو إلى إقامة علاقات عمل فعالة مع الوكالات المعنية الأخرى، وإلى تحديد مضمون ونمط أنشطته الخاصة بقدر أكبر من الوضوح، وذلك بالنظر إلى أن هذين الأمرين باتا ضروريين. فقد انصرم العهد الذي كانت اليونسكو تحتكر فيه الدراية الفنية في مجال التربية على مستوى الوكالات الدولية. ولنأخذ أربعة أمثلة لتوضيح ذلك، فيلاحظ في الوقت الراهن أن اليونيسيف تمتلك اختصاصاً واسعاً في مجال تعزيز التعليم الأساسي على صعيد الميدان، كما أن للبنك الدولي برنامجاً ضخماً للبحوث المتعلقة بالسياسات، في حين غدت منظمة العمل الدولية تعنى بقضايا شتى ابتداءً من أوضاع المعلمين وحتى تشغيل الأطفال، وأصبحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تهتم عن كثب بالتربية الريفية. وخلال فترة العامين، شهد برنامج التربية تطوراً ملحوظاً إذ تحوّل من التنافس بين الوكالات إلى التعاون البنّاء، ولا سيما فيما يخص جدول عمل داكار. وقد أدى هذا التعاون مثلا إلى إعلان "عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع"، الذي سيكون برنامجا طليعيا في إطار حملة التعليم للجميع.

وينبغي بذل جهود إضافية لتحقيق التوازن الأمثل ضمن برنامج اليونسكو للتربية، بين تقديم الدعم للحكومات في مجال السياسات العامة، وبين تنفيذ المشروعات في البلدان. فينبغي على وجه الخصوص، وبالنظر إلى الاحتياجات الهائلة، إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان إمكانية تعميم المشروعات الناجحة عن طريق إدماجها في السياسة العامة، واتخاذها أساسا لأنشطة تجديدية واسعة النطاق والانتشار. وفي هذا الصدد، فإن من المزمع أن يتم في برنامج اليونسكو للتربية تحديد سياسات ومواقف واضحة بشأن مجموعة من القضايا التربوية لصالح الدول الأعضاء.

كما أبرزت فترة العامين بعض أوجه الضعف في التنفيذ التي جعلت من الصعب على اليونسكو الاستجابة بسرعة للمتطلبات الجديدة، مثل متابعة منتدى داكار، والتربية الوقائية من مرض الأيدز/السيدا، وإعادة تعمير أفغانستان. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات الجارية، ولا سيما في مجال السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية، إلى مساعدة المنظمة على الاستجابة بسرعة أكبر لما يستجد من أولويات ويشكل التحسن التدريجي الذي أحرز في فعالية برنامج "النفط مقابل الغذاء" الخاص بالعراق مثالاً مشجعاً في هذا الصدد.

الدروس المستخلصة

الإنجازات المستديمة و/أو البارزة بوجه خاص

لقد كان استحداث آليات فعالة لمتابعة جدول أعمال منتدى داكار أحد الإنجازات الهامة في فترة العامين وإن اقتضى ذلك بعض الوقت. واتضحت جدوى إنشاء وحدة مكرسة لهذا الغرض، ولذلك سيتبع النهج ذاته في إعداد "التقارير عن متابعة التعليم للجميع" التي ستشكل أهم مطبوعات برنامج التربية في السنوات القادمة. ولكن اليقظة المستمرة تظل واجبة لمواجهة التحدي المتمثل في تسخير قطاع التربية بكافة عناصره للعمل من أجل تحقيق أهداف داكار.

وكان اعتماد المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين للتوصية المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني (٢٠٠١) حدثاً هاماً في هذا المجال البالغ الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء. ويعتبر ذلك مثالاً جيداً على تعاون اليونسكو مع العديد من الشركاء من خلال سلسلة من المؤتمرات والأنشطة، بهدف التوصل إلى اتفاق واسع في الآراء حول ممارسات جيدة في ميدان محدد.

المشروعات/الأنشطة القابلة للتكرار

لقد أدى امتداد التعليم العالي خارج الحدود الوطنية وتعدد المؤسسات التعليمية التي تعمل بهدف الربح إلى نشوء حاجة إلى وجود منتدى يمكن أن تناقش فيه آثار هذه التطورات. وقد استجابت اليونسكو لذلك من خلال إنشاء "المنتدى العالمي بشأن ضمان الجودة والاعتراف بالدراسات والمؤهلات على الصعيد الدولي"، – وهي استجابة قابلة للتكرار في مجالات أخرى كلما احتاج المجتمع العالمي إلى منتدى دولي خال من المصالح الشخصية تناقش فيه آثار الاتجاهات الجديدة.

وتُعد مبادرتا اليونسكو في مجال التربية، وهما شبكة المدارس المنتسبة وبرنامج توأمة الجامعات/كراسي اليونسكو الجامعية، نموذجين ممتازين لمساعدة الناس في جميع أنحاء العالم على تعلّم العيش معاً عن طريق العمل معاً.

الحالات التي تستلزم مزيداً من الدعم أو التمويل/الفرص أو التحديات الجديدة

من أبرز أوجه التناقض الموجودة بين الأولويات والموارد في مجال التربية هو ما يحدث على مستوى التعليم الابتدائي الذي يعتبر بشكل عام الموضوع المركزي في جدول أعمال منتدى داكار. ويلاحظ في هذا الصدد أن الفريق الموجود في المقر والذي يدعم العمل في هذا المجال، هو فريق صغير جداً ويفتقر إلى أخصائيين في الميدان.

أما التحدي الأكبر الذي سيواجه في المستقبل فيتمثل في حشد وتدريب ١٠ ملايين من المدرسين الجدد الذين ستدعو الحاجة إليهم في العقد القادم. ونظراً لأن أساليب إعداد المعلمين التقليدية لا تكفي، فإن قطاع التربية وقطاع الاتصال والمعلومات يعملان معاً لوضع نهوج تستند إلى التعليم عن بعد.

التدابير المتخذة بناء على الدروس المستخلصة

لكي يتم ربط برنامج التربية على نحو أوثق من ذي قبل بجدول أعمال التعليم للجميع، سوف تعدّ الوثيقة ٣٢م/٥ وفقا لبنية تركز صراحة على أهداف داكار. ويجري حالياً إعداد مجموعة وثائق توجيهية وإعلامية ترمي إلى تحقيق المزيد من الاتساق في عمل اليونسكو في ميدان التربية وإرسائه على رؤية تحظى بإجماع أوسع نطاقاً. وسوف يستمر تطبيق الأساليب المتبعة بنجاح في فترة العامين الجارية فيما يتعلق بتخطيط العمل وتخصيص الموارد، لتنسيق عمل المكاتب الميدانية والمقر.

معلومات إدارية ومالية
(البرنامج الرئيسي الأول)

أبواب الاعتمادات	المصروفات دولار
البرنامج الرئيسي الأول - التعليم للجميع مدى الحياة	
١,١ التعليم الأساسي للجميع	
١,١,١ توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال	١٥ ٠١١ ٦٤٣
١,١,٢ تعزيز محو الأمية والتعليم غير النظامي بين الشباب والكبار	١٣ ٦٦٨ ٨٩٥
١,١,٣ تعبئة الالتزامات والشراكات من أجل التعليم للجميع	١٠ ٠٤٧ ٢٥٢
المجموع، البرنامج ١,١	٣٨ ٧٢٧ ٧٩٠
١,٢ إصلاح التربية من منظور التعليم للجميع مدى الحياة	
١,٢,١ تجديد النظم التعليمية لمواكبة عصر المعلومات	١٤ ٩٦٩ ٢٥٣
١,٢,٢ تجديد التعليم الثانوي العام والتعليم المهني	١٣ ٣٩٠ ٢٥٧
١,٢,٣ التعليم العالي والتنمية	٤ ٦٥٦ ٠٦٦
أوضاع المعلمين وإعدادهم في مجتمع المعلومات	٢ ٣٨٤ ٦٠٧
المجموع، البرنامج ١,٢	٣٥ ٤٠٠ ١٨٤
التربية من أجل تطور مستديم (البيئة والسكان والتنمية)	٧ ٤٧٩ ٨٠٩
معاهد اليونسكو	
مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو (متد)	٤ ٨٧٦ ٠٠٠
معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط)	٥ ٤٠٥ ٩٨٤
معهد اليونسكو للتربية (يوتر)	٢ ٠٩٠ ٠٠٠
معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية (إيتي)	١ ٢٠٠ ٠٠٠
المعهد الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك)	٢ ٣٧٥ ٣٠٠
معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا)	١ ٣٠٠ ٠٠٠
المجموع، معاهد اليونسكو للتربية	١٧ ٢٤٧ ٢٨٤
المشروع المستعرض: نحو ثقافة السلام	٧ ٦٨٩ ٦٥٧
الأعباء المشتركة لقطاع التربية (تكاليف البرنامج غير المباشرة)	١٠ ٩٩٧ ٧١٢
المجموع الفرعي، البرنامج الرئيسي الأول	١١٧ ٥٣٩ ٤٣٥
الموارد الخارجة عن الميزانية	١٥٢ ١٧٦ ٠٠٠
المجموع، البرنامج الرئيسي الأول	٢٦٩ ٧١٥ ٤٣٥

توزيع إجمالي المصروفات

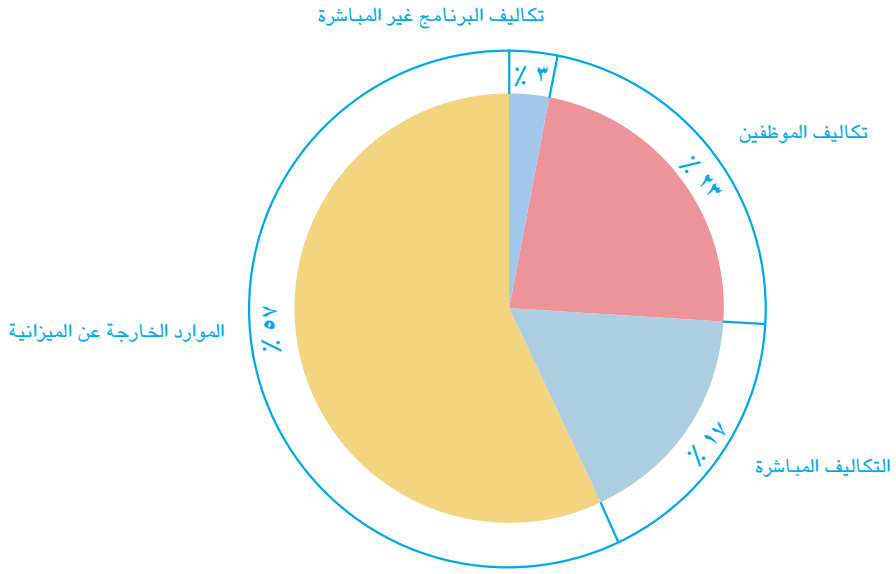

توزيع الأموال اللامركزية بحسب المناطق

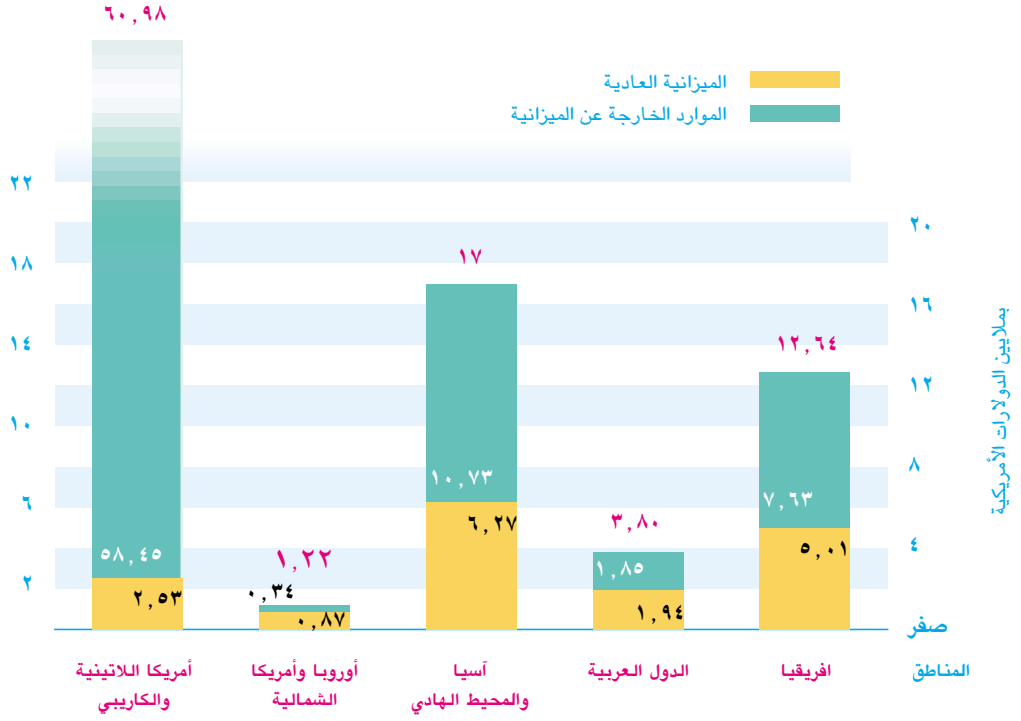

ملاحظة: دورت أرقام الرسم البياني أعلاه إلى أقرب ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

البرنامج الرئيسي الأول

التعليم للجميع مدى الحياة

البرنامج ١,١ – التعليم الأساسي للجميع

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
البرنامج الفرعي ١,١,١ - توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال		
الفقرة ٠١١١١ **محور العمل ١** تجديد التعليم الابتدائي وتوسيع نطاقه	**سياسات التعليم الابتدائي وإصلاحه**	التنسيق بين الشركاء في برنامج "التعليم للجميع" لمساعدة مدغشقر في بناء القدرات، وتعبئة الموارد (٢٥ مليون دولار) لتعزيز برنامج "التعليم للجميع"؛ تعزيز القدرات المؤسسية على كافة المستويات لتنفيذ برامج التعليم للجميع؛ تحسين قدرات الموارد البشرية بغية تمكينها من المشاركة على نطاق أوسع وبصورة أجدى في تطوير سياسة وبرنامج "التعليم للجميع"؛ توجيه التوافق الوطني نحو التركيز على تطويع نظم التعليم الأساسي للخصوصيات القطرية من أجل الاستجابة على نحو ملائم، للاحتياجات التعليمية ضمن إطار السياق الاجتماعي الثقافي لكل قطر.
	تدريب العاملين في التعليم وتعزيز إدارة التعليم على المستوى المحلي	بناء القدرات من خلال مشاركة العاملين بالتعليم في إعداد المواد التدريبية للتعليم للجميع؛ إعداد برنامج "تعميم التعليم الابتدائي" للتنفيذ، عن طريق تعزيز الموارد البشرية ورفع مستوى الوعي في الدول الأعضاء بضرورة النهوض بقطاع الكتاب وإشراك القطاعين العام والخاص في هذه العملية؛ تعزيز إدارة شؤون التعليم على المستويات المحلية.
	إنتاج واستخدام مواد زهيدة التكلفة للتعليم والتعلّم	تحسين نوعية التدريس في الصفوف الدراسية؛ تحقيق زيادة هامة في قدرات الحكومات والمجتمعات المحلية على إتاحة الانتفاع بالمواد التعليمية على نطاق أوسع؛ تعزيز القدرات المؤسسية والمهارات التقنية في مجال إعداد واستخدام مواد التعلّم/التعليم الزهيدة التكلفة في المعاهد الوطنية للتربية؛ التنمية التدريجية لثقافة صيانة المواد والمعدات التعليمية.
	التعليم من أجل القضاء على الفقر	التزام المشاركين في حلقة عمل دولية نظمت في أوغندا باستخدام الخبرة المكتسبة في إعداد برامج وطنية للقضاء على الفقر.
	تقييم التحصيل من التعلّم	تعزيز الحد الأدنى اللازم من الموارد البشرية المحلية الكفيلة بتأمين مراقبة وتقييم نوعية التعليم وذلك من خلال حلقات عمل مكثفة (مجموعها ٤٥ حلقة عمل) في مجال منهجيات الاستقصاء واختيار العينات وإعداد الأدوات وإجراء التجارب وتحليل البيانات وكتابة التقارير (قرابة ٨٠ متدرباً لكل بلد)؛ إقامة وتدعيم مؤسسات على المستوى الدولي لضمان المراقبة المستديمة للبرامج من أجل تحسين نوعية التعليم الأساسي.
	القراءة للجميع	رفع مستوى الوعي بضرورة أن يتحلى مدربو المعلمين بالمهارة في مجال تقنيات القراءة، وبضرورة قيام الرابطات المهنية بتقديم خدمات الدعم في البلدان الافريقية.

	تحسين أماكن القراءة	إعداد دراسة بحثية عن صنع الطوب الطيني المضغوط في السودان بهدف نشر المعلومات عن المواد المحلية وعن التقنية المكتسبة أثناء بناء "مدرسة الحاج يوسف"، ودراسة أخرى عن تقنيات التسقيف في السودان؛ إصدار مطبوعة "التعلم في الأماكن العامة"؛ تنفيذ المشروع المعني بسرعة تأثر التعليم على صعيد المجتمع المحلي بأخطار الكوارث الطبيعية في كوستاريكا.
الفقرة ٠١١١٢ **محور العمل ٢** النهوض بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	**تعزيز التكامل بين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتربية الأسرية**	مشاركة أكثر من ١٣ بلداً في إعداد سياستها القطرية الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة؛ تنفيذ برامج إقليمية خاصة بمؤشرات مرحلة الطفولة المبكرة في كل من آسيا الوسطى وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية؛ رفع مستوى الوعي وبناء القدرات على صعيد المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بضرورة وأهمية مشاركة الحكومة في إعداد السياسات الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة؛ إصدار دليل في مجال البرمجة (قرص CD-ROM بعنوان "الطفولة المبكرة مرحلة هامة: برمجة الموارد الخاصة برعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها")؛ الإقرار بجدوى نهجي "رياض الأطفال" و "مكتبات لعب الأطفال" للنهوض بقضايا الطفولة المبكرة على مستوى المجتمع المحلي؛ توسيع نطاق ترتيبات الشراكة على المستوى الدولي.
	تطوير التعليم الجامع لصالح الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	إصدار "الملف المفتوح عن التعليم الجامع، مادة معينة للمديرين والمشرفين" ومطبوعة "تفهم وتلبية احتياجات الأطفال"؛ إنجاز دراستي حالة (رومانيا وأوغندا) تعرضان حصيلة الجهود الرامية إلى معالجة التهميش والاستبعاد من التعليم؛ تقديم المساعدة التقنية (بما في ذلك خدمة استشارية لمدة أسبوعين لباكستان) والمشاركة في حلقات عمل إقليمية؛ إنجاز وتقييم المرحلة الثانية من مشروع المدارس الجامعة بمشاركة ١١ بلداً؛ تعزيز التعاون في مجال تعليم أطفال روما؛ تعزيز التعاون مع إيسيسكو؛ رفع مستوى الوعي لدى عامة الجمهور من خلال توزيع مواد ترويجية عن أطفال الشوارع والأطفال العاملين على المربين وعلى العاملين الاجتماعيين؛ وأسفر مشروع رائد نفذ في مالي وهندوراس واشتمل على وضع منهجية عالمية يمكن استخدامها في أي بلد، إلى إصدار "الكتاب الأبيض لمستقبلنا" وتوزيعه على نطاق واسع؛ تدريب ١٥٠ طفلا من تسعة بلدان على أنشطة فنية؛ إتاحة الفرصة لتلاميذ من مائة مدرسة من مختلف أنحاء العالم للتعبير تحريرياً وبلغاتهم الوطنية عن آرائهم بشأن قضية حقوق الطفل.
	دعم الأنشطة المشتركة لصالح التعليم	إعداد ونشر وثيقة عمل عن المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي؛ تنظيم اجتماع فريق خبراء دولي واجتماع مائدة مستديرة عن المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي في كوشابامبا؛ إعداد ونشر تقريرين جامعين إقليميين في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ عقد حلقة تدارس دولية في اليابان؛ إجراء دراسة وتحليل إحصائيين عن التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي؛ إجراء عمليات لاستعراض تطور الأوضاع وعقد اجتماعات للتشاور بشأن المؤشرات الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة في ٥ بلدان مستهدفة.

الفقرة ٠١١٢١ **محور العمل ١** محو الأمية والتعليم في المجتمع المحلي	**وضع استراتيجيات لمحو الأمية وللتعليم غير النظامي**	قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز محو الأمية للجميع وتعزيز الالتزامات العالمية لصالح التعليم للجميع، عن طريق إعلان "عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية" للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢؛ تعزيز الاستراتيجيات القطرية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي في بلدان مختارة بغية تحقيق أهداف التعليم للجميع؛ إعادة توجيه المنظور الخاص بالتعليم الأساسي لصالح المساواة بين الجنسين في إطار "مبادرة السنوات العشر لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات" (UNGEI) من أجل التعليم للجميع؛ زيادة قدرات اليونسكو في مجال الخدمات الاستشارية الخاصة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم غير النظامي.
	بناء القدرات لتحسين وتوسيع نطاق محو الأمية والتعليم غير النظامي	زيادة القدرات في تنزانيا والهند وكمبوديا في مجال مراقبة التعليم غير النظامي؛ تعزيز الربط الشبكي وعمليات بناء القدرات الجماعية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة من أجل التعليم للجميع؛ جمع المعلومات بصورة أكثر منهجية عن تجارب افريقيا في ميدان تعليم النساء والفتيات؛ تعزيز أنشطة الترويج لصالح تعليم النساء والفتيات؛ زيادة حجم مواد التعلّم التي تراعي المساواة بين الجنسين، وزيادة أعداد العاملين في برامج محو الأمية في بلدان مختارة، ولا سيما في مجال الوقاية من وباء الأيدز/السيدا.
	دعم محو الأمية والتعليم غير النظامي من أجل التنمية الريفية	الترويج للبرامج التجديدية الناجحة لمحو الأمية والاعتراف بها على الصعيد العالمي عن طريق منح خمس جوائز دولية لمحو الأمية؛ تعزيز أهمية محو الأمية في العالم أجمع.
	الترويج والتعبئة من أجل محو الأمية والتعليم غير النظامي	تعزيز التعاون التقني مع المعاهد المتخصصة؛ تعزيز قدرات اليونسكو على إنجاز البرامج، وزيادة فعاليتها في مراقبة وتقييم محو الأمية والتعليم غير النظامي من خلال إعداد مجموعة من المواد المنهجية لرصد التعليم غير النظامي (أعدت بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء).
الفقرة ٠١١٢٢ **محور العمل ٢** تعزيز فرص التعلّم للمحرومين منه	**الخدمات التعليمية في أوضاع الطوارئ ولصالح اللاجئين**	زيادة قدرات المعلمين وإعداد مواد للتعلّم في اثيوبيا وجيبوتي ومنطقة البحيرات الكبرى؛ زيادة عدد المعلمين المؤهلين والإداريين التربويين وحجم المواد التعليمية في باكستان وأفغانستان؛ تعزيز تقنيات التربية البيئية في منطقة البحيرات الكبرى؛ تحسين سياسات التعليم الابتدائي والخدمات التعليمية للسكان اللاجئين في منطقة البلقان.
	مشروع خاص: تعزيز فرص التعلّم المتاحة للشباب المهمشين	التدليل على فعالية الدمج بين التعليم الأساسي الوظيفي وبين التدريب على المهارات والأنشطة المدرة للدخل من خلال تنفيذ ١٢ مشروعاً رائداً؛ تعزيز قدرات الشركاء القطريين ومربيّ الشباب باستخدام تسجيلات الفيديو والمواد التدريبية وحلقات العمل؛ التخطيط لتطوير التبادل والربط الشبكي في حقل المعلومات الإلكترونية من أجل التعليم غير النظامي؛ **تمويل التدريب المهني الأساسي للشباب المهمشين في افريقيا بواسطة ثلاثة مشروعات خارجة عن الميزانية.**
	مشروع خاص: النهوض بتعليم الفتيات والنساء في افريقيا	تزايد الاعتراف بأن تحقيق أهداف التعليم للجميع يعتمد على أن المدرسة يجب أن ترعى الناشئة بأن توفر لها الأمان الاجتماعي والعاطفي والمادي؛ التدريب على إسداء المشورة للأطفال المعرضين لوباء الأيدز/السيدا؛ توسيع نطاق تأثير البرنامج في الأرياف؛ تصميم مركز لتعليم الفتيات بهدف بناء القدرات الكفيلة بتأمين الوصول إلى الفتيات المحرومات من التعليم.

	أطفال الشوارع	دعم برامج وطنية ومشروعات محلية رائدة لصالح أطفال الشوارع والأطفال العاملين، في ستة بلدان؛ تدعيم منظمات غير حكومية ورابطات تعنى بشؤون هؤلاء الأطفال في جهودها الرامية إلى تزويد الأطفال ذوي الأوضاع الصعبة بالتعليم الأساسي والتدريب المهني؛ تحسين المعارف والفهم بشأن وباء الأيدز/السيدا وأطفال الشوارع في افريقيا الغربية والجنوبية من خلال تشاطر الخبرات والتدريب بين المهنيين العاملين مع هؤلاء الأطفال.

البرنامج الفرعي ١,١,٣ - تعبئة الالتزامات والشراكات من أجل التعليم للجميع

الفقرة ٠١١٣١ **محور العمل ١** المنتدى العالمي للتربية وتقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠	**المنتدى العالمي للتربية – داكار**	تحقيق تعبئة واسعة النطاق للشركاء في "التعليم للجميع" على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك ممثلي الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص؛ اعتماد خطة عمل داكار؛ إعطاء اليونسكو مهمة تنسيق متابعة مؤتمر داكار؛ إعداد استراتيجيات ومبادئ إرشادية لتنفيذ خطة عمل داكار.
	التعاون والشراكات	إقامة شراكات وتأمين التزامات مستديمة من أجل تحقيق أهداف خطة عمل داكار على نحو ما يرد ذلك في البيان المعتمد في الاجتماع الأول لفريق العمل الرفيع المستوى.
	الترويج	رفع مستوى الوعي بقضايا التعليم للجميع، على صعيد وسائل الإعلام وفئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والموظفين الوزاريين والشركاء في التنمية الخ...؛ زيادة تغطية الموضوعات ذات الصلة بالتعليم للجميع في وسائل الإعلام الدولية والإقليمية والقطرية؛ تحسين الاتصالات وتشاطر المعلومات بين الأطراف المعنية بالتعليم للجميع.
	نتائج "تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠"	إعطاء زخم حفّاز لتحقيق تقدم كبير في مجال المؤشرات الرئيسية للتعليم، مثل معدلات القيد والمشاركة في التعليم الابتدائي الشامل، وفيما يتعلق بجوانب أخرى لنهوج التعليم "القائمة على الحقوق"، وذلك بفضل "تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠" – النهج الرامي على وجه التحديد إلى تحقيق التزام عالمي؛ الوعي بأهمية الصلة بين التعليم ونتائجه الوظيفية، كالوعي بأهمية الصلة بين محو الأمية ومواءمته لعالم العمل المهني، مما أدى مباشرة إلى التزام المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد داكار بأهداف مثل التخفيف من وطأة الفقر.
	"رصد مستوى التحصيل الدراسي"	إجراء ٥٠ عملية لرصد مستوى التحصيل الدراسي (MLA) في شتى أنحاء العالم؛ تدريب مئات من التربويين ضمن برامج لبناء القدرات واختبار ما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ تلميذ؛ إقامة مؤسسات إقليمية ودون إقليمية لمراقبة نوعية التعليم في كافة المناطق؛ إعداد تقارير قطرية (٥٠) وأدوات للمراقبة والتقييم (اختبارات واستبيانات)؛ إنتاج نماذج أولية لمواد وأدلة وكتيبات إرشادية.
	"العد التنازلي" (Countdown)	مضاعفة عدد زوار الموقع الإلكتروني "Countdown" مما أسهم في زيادة الترويج والتعريف بالأوضاع. (العنوان: http://www.Unesco.org/education/html/countdown.shtml)

الفقرة ٠١١٣٢ **محور العمل ٢** تعزيز برامج التعاون الإقليمي من أجل التعليم الأساسي	**متابعة مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان**	مواصلة وتعزيز التزام البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان بتحقيق "التعليم للجميع"؛ زيادة القدرات لتخطيط "التعليم للجميع" وتقييم التحصيل الدراسي ولا سيما في جنوب آسيا؛ قيام البلدان التسعة بالتركيز على "التعليم للجميع" ووضعه في موقع الصدارة في جميع المحافل الدولية؛ التركيز على التعليم للجميع، ومحو الأمية، والمساواة بين الجنسين، والتعليم عن بعد، من خلال منشورات واجتماعات مشتركة؛ تحسين القدرة التنفيذية

	للمكاتب القائمة في البلدان التسعة وتعزيز مصداقيتها في مساعدة هذه البلدان على تحقيق التعليم للجميع.
التشاركات من أجل التعليم الأساسي	تعزيز الشراكة بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية من خلال عملية الإصلاح التي تجري منذ ما بعد داكار؛ تحسين المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن "التعليم للجميع" على المستوى القطري من خلال اللامركزية.
دعم برامج التعاون الإقليمي من أجل التعليم الأساسي: افريقيا	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
الدول العربية	صدور تقرير التقييم لعام ٢٠٠١ بشأن "البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده والقضاء على أمية الكبار في منطقة الدول العربية" (عربيوبيل)؛ تنظيم حلقة عمل إقليمية عن تنويع البنى التنظيمية لبرامج محو الأمية، بالاشتراك مع إيسيسكو؛ تقديم وثيقة عن "دور الجامعات والمجتمع المدني في التعليم غير النظامي للفتيات" في الاجتماع بشأن المرأة والتنمية في البلاد العربية، أبو ظبي، ٨–٩ مايو/أيار ٢٠٠١.
آسيا والمحيط الهادي	إنشاء وتدعيم الآليات دون الإقليمية الخاصة ببرنامج "التعليم للجميع" التي كانت قائمة قبل منتدى داكار أو أنشئت بعده في المحيط الهادي وشرقي وجنوب شرقي آسيا؛ تنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي؛ مواصلة الأنشطة الإقليمية لشبكة آبيل المعنية بالتعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار، بغية إنشاء المزيد من مراكز التعلّم الخاصة بالمجتمع المحلي.
أوروبا	إنشاء آليات قطرية لخدمة "التعلّم للجميع" في ليتوانيا وجمهورية مولدوفا؛ تشجيع التعاون دون الإقليمي في مجال التعليم للجميع بين بلدان بحر البلطيق؛ المساعدة على إعداد خطط وطنية للتعليم للجميع في بيلاروس ويوغوسلافيا (صربيا)؛ إقامة شبكة للجامعات المختصة بالعلوم التربوية واللغات وتعزيز استخدام هذه الشبكة لمتابعة منتدى داكار ولإعداد مشروعات أخرى في إطار مشروع القوقاز.
أمريكا اللاتينية والكاريبي	اعتمد بروميدلاك ٧ (مارس/آذار ٢٠٠١، كوشابامبا، بوليفيا) "إعلان كوشابامبا" بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات؛ باشر وزراء التربية التعاون مع المجتمع المدني للاتفاق على السياسات والاستراتيجيات والأنشطة الكفيلة بتحقيق أهداف التعليم للجميع، وطلبوا من اليونسكو أن تنظم، بالتعاون مع وزراء دول المنطقة، مشروعاً إقليميا يستغرق ١٥ عاماً ويراعي التحديات المستجدة.
مينيداف – المنح الإقليمية	تدريب ٣٠ شخصاً (٢٣ رجلاً و٧ نساء من ١٧ بلداً افريقياً) في مجالات مختلفة (العلوم، العلوم الإنسانية، التكنولوجيا، الخ). وقد أجري تقييم لهذا النشاط.

تحليل البرنامج بحسب البرامج الفرعية
(المسؤولون عن البرامج الفرعية)

البرنامج الفرعي ١,١,١:
توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال

تقييم التنفيذ

استمر العمل في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتربية الأسرية، بغية تحقيق ثلاثة أهداف هي: (أ) وضع سياسات لمرحلة الطفولة المبكرة بما في ذلك تحسين مؤشرات الطفولة المبكرة؛ (ب) وتعزيز سياسات الدعم الأسري؛ (جـ) وتدعيم إدارة المعلومات عن مرحلة الطفولة المبكرة وإقامة الشبكات الخاصة بها. وجرى التشديد على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة باعتباره جزءاً من برامج التعليم الأساسي.

ويقوم حالياً ثلاثة عشر بلداً بإعداد سياساتها الوطنية بشأن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وبتحديد المؤشرات الخاصة بالطفولة المبكرة. وتزايد عدد الموظفين الحكوميين الذين أصبحوا يدركون أهمية الأسر باعتبارها الجهات الرئيسية المسؤولة عن الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، ويدركون الحاجة إلى دعم الأسر. وتم تعزيز المعلومات والربط الشبكي من خلال دور اليونسكو المرجعي باعتبارها مركزاً لتبادل المعلومات بشأن مرحلة الطفولة المبكرة، من خلال الاعتراف بالشركاء الخارجيين لـ"رياض الأطفال" وبالنهوج الخاصة بمكتبات ألعاب الأطفال باعتبارها من قوى التعبئة لا سيما في المجتمعات المحلية الفقيرة.

واستمر التركيز على إصلاح التعليم وبناء القدرات من أجل تحسين التعليم الابتدائي وتنميته، مع الاهتمام بوجه خاص بأفقر الأطفال، وذلك على النحو التالي:

- يجري تقديم الدعم إلى مدغشقر، والسودان، وموزمبيق، ونيجيريا، وليسوتو، من أجل إصلاح التعليم و/أو تنميته في هذه البلدان؛
- العمل في ١٠ بلدان افريقية وبلد آسيوي واحد على بناء القدرات لتحسين المهارات وتطوير السياسات، من خلال تدريب المعلمين والموظفين في مجال التعليم، وإعداد المواد التعليمية، والتدريب على اكتساب المهارات في نطاق عملية إصدار الكتب، وتقنيات تعليم القراءة، والتعليم الملائم لعدة صفوف.
- تحديد وإعداد استراتيجيات لتحسين التعليم الابتدائي في منطقة افريقيا، مع التأكيد بصفة خاصة على بناء القدرات على نحو مستديم، وإدارة الشؤون التربوية على الصعيد المحلي، وممارسة الإدارة على المستوى المدرسي، وقضايا الإشراف على المدارس، وتأمين رفاه الأطفال، والمتابعة والتقييم. وتحديد الاحتياجات وخيارات تقديم الدعم لأفقر الأطفال من أجل تحقيق هدف التعليم للجميع، بما في ذلك إعداد جدول معياري للمساعدة على رصد مستوى أداء الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر؛
- تقديم الدعم لرصد التحصيل العلمي في ٣٠ بلداً، بضمنها ٧ بلدان تمر بمرحلة انتقالية وبلدان إثنان من البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة بالسكان والمعنية بمبادرة التعليم للجميع.
- وأُنجزت دراسات وتقارير خاصة بالرصد. ودعماً للقدرات اللازمة لإنجاز عمليات الرصد، قُدم تدريب إلى مديري المدارس والمعلمين، وأنشئت ٦ مؤسسات إقليمية ودون إقليمية لتعمل كمراكز لتجميع المعلومات، بينما يجري إنشاء أربع مؤسسات أخرى.

واستمر التركيز على التعليم الجامع باعتباره نهجاً مجدياً لتلبية احتياجات التعلم لدى جميع الأطفال والشباب والكبار المعرّضين لخطر التهميش. وقد تم التشديد على هذا المبدأ في إطار متابعة التعليم للجميع، ويجري تدعيمه من خلال إعداد مواد وبيانات بشأن السياسة العامة وحلقات عمل. وتم تعزيز الشبكة الدولية، وجرت التعبئة من أجل الترويج لنهوج التعليم الجامع في منتديات متنوعة.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

يرد عرض النشاطين الطليعيين لهذا البرنامج الفرعي من زاويتين مختلفتين. فيقدم العرض الخاص بالنشاط الأول صورة عن الأنشطة الناجحة، بينما يقدم العرض الخاص بالنشاط الثاني نهجاً ناجحاً في العمل مع الدول الأعضاء.

استجابة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للحاجة المتجددة إلى "تعلم العيش معاً"

شرعت اليونسكو وبرنامج تعليم القيم الحية (وهو شبكة عالمية للمربين)، في تنفيذ المبادرة الدولية بشأن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتعليم القيم، استجابة لقضية تعليم القيم للنشء التي أثيرت في المؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٩٩. وخلال حلقة عمل عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ قامت منظمات من ٢٢ بلداً بإعداد إطار عمل بشأن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتعليم القيم، بغية إشراك واضعي السياسات، وقادة المجتمعات المحلية، والمدربين، والمسؤولين عن الرعاية، والآباء، والأطفال في إعداد بيئة تعلّم مرنة، وإبداعية، وملائمة للاتصال، وداعمة للنشء، وتطبيق نهوج خاصة بمرحلة الطفولة المبكرة وتستند إلى تعليم القيم، من أجل تنمية النشء تنمية اجتماعية وجدانية وتعليمية وروحية أفضل. وقد حظي إطار العمل هذا بترحيب جيد من مختلف الشركاء، بما في ذلك الدول الأعضاء، وجرى نشره كأداة للتعبئة من أجل التعليم المبني على القيم في مرحلة الطفولة المبكرة عبر أرجاء العالم في شبكات المربين، والمهنيين المتخصصين في مرحلة الطفولة المبكرة، والمسؤولين عن الرعاية، ويجري استخدامه كوثيقة مرجعية للاجتماعات وتم تطويعه لكي يمكن استخدامه في مواد التعلم، والحملات الإعلامية، وأدوات التعبئة.

تمكين النساء من خلال أنشطة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

إن لأنشطة اليونسكو في مجال الطفولة المبكرة تأثيراً مباشراً على النساء لأن هذه الأنشطة تسعى إلى تحسين الخدمات التي تقدّم في مرحلة الطفولة المبكرة، وإلى إعلام الآباء ومساعدتهم، وبخاصة الأمهات، لكي يعتنوا بأطفالهم على نحو أفضل، كما تسعى إلى تقديم المعلومات عن حقوق الأطفال والترويج لهذه الحقوق، وترمي بوجه خاص إلى تأمين تكافؤ الفرص بالنسبة للفتيات، وإلى تدريب المسؤولين عن تقديم الرعاية، والمدربين (وهم في معظمهم من النساء)، العاملين في مجال التنمية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وإلى نشر المعلومات عن المنظمات والسياسات وبيئات التعلم التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الأطفال الصغار وأسرهم.

شرعت اليونسكو بالتشارك مع الاتحاد الدولي لمراكز التدريب على أساليب التربية العملية في تنفيذ مشروع "رياض الأطفال" في عام ١٩٩٧، وهو مشروع يرمي إلى تعبئة النساء من أجل استحداث بنى تربوية تجديدية تعنى بمرحلة الطفولة المبكرة في منطقة غرب

افريقيا. ويستند مشروع "رياض الأطفال" إلى الاستفادة من الممارسات التقليدية، وهو مكان مجهز للعناية بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٦ سنوات. وهذا المشروع هو جزء من أنشطة رابطة نسائية ويستهدف الأطفال المحرومين إذ تتولى مربيات من الأمهات تعليم هؤلاء الأطفال القواعد الأساسية للصحة والتغذية وعادات التعلم. ويعمل المشروع على تعبئة نساء الحي أو القرية اللواتي يتيح لهن فرصة التدرب والتعلم في مجال نهوج الصحة والتغذية والتعلم. وتوجد حالياً "رياض أطفال" من هذا النوع في مالي والنيجر وبنين وكوت ديفوار والكونغو وغابون.

التعليم الابتدائي

بغية الإسهام على نحو فعال في التصدي لشتى التحديات التي ما زالت قائمة في القطاع الفرعي الخاص بالتعليم الابتدائي، تقوم المنظمة بدعم بناء القدرات، وإعداد الاستراتيجيات، وتعزيز التحولات الكفيلة بأن تحقق التقدم السريع في مجال تنمية التعليم وتحسينه. فيتيح هذا النهج وسيلة مرنة لدعم الدول الأعضاء، كما يتيح الفرصة لليونسكو كي تشارك في العمليات الإنمائية التي تجري على نطاق أوسع.

ففي مدغشقر، قادت اليونسكو عملية تعزيز القدرات الوطنية الخاصة بالتنسيق في مجال إصلاح التعليم وذلك ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التابع للجنة التنسيق الإدارية CCA/UNDAF. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق مشاركة الوكالات في عملية الإصلاح وإلى إعداد استراتيجيات أكثر تماسكاً، وإنشاء صندوق مشترك للتنفيذ، وزيادة التكافل بين مختلف المستويات التعليمية. وفي نيجيريا، قامت اليونسكو بدعم أنشطة التدريب على استخدام الحواسيب في كليات التربية، وتجهيز الموظفين وتدريبهم في المعهد النيجيري لتخطيط التربية وإدارتها، ودعم إصلاح تفتيش المدارس. وجرى تدريب المدرسين في كليات المعلمين في إطار برنامج "القراءة للجميع" في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا، وغانا، بينما نظمت نيجيريا مؤتمر عموم افريقيا الثاني للقراءة للجميع. وأسفرت هذه التجربة عن إدماج القراءة للجميع في الخطة التربوية لغانا، وتتعاون الرابطة الدولية للقراءة مع تنزانيا وأوغندا في تنظيم مؤتمر عموم افريقيا الثالث للقراءة للجميع من أجل توفير قاعدة أخرى للترويج وبناء القدرات، بغية التقدم في مجال القراءة في منطقة افريقيا. ومع أن برنامج تدريب المدربين في مجال الإرشاد والتوجه يضطلع أساساً بتدريب مدربي المعلمين، فإن عمله أصبح يشمل أيضاً المربين والمرشدين الاجتماعيين العاملين في القطاع غير النظامي لكي يتمكنوا من نقل الخبرة إلى المعلمين المتدربين. وفي مجال الكتاب، أسهمت اليونسكو في بناء القدرات في تسعة بلدان من خلال إعداد سياسات ملائمة وتشريعات خاصة بالكتاب (أُقرت إحداها، وتسعة منها في طريقها للإقرار)، وتنمية المهارات الخاصة بمراحل عملية إصدار الكتاب، ومن خلال التنسيق الوطني لتنمية قطاع الكتاب، مع إيلاء عناية خاصة لدور القطاع الخاص (في مجمل البلدان التسعة). واستفاد ثلاثون بلداً في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية من الدعم المقدم لبناء القدرات الخاصة برصد مستويات التحصيل في مجال المهارات الأساسية للتعليم.

وقد تلقت هذه الأنشطة الدعم من مصادر خارجة عن الميزانية، وذلك من الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية، وفنلندا، وإيسيسكو، واليونيسيف، وبامت.

البرنامج الفرعي ٢,١,١:
تعزيز محو الأمية والتعليم غير النظامي بين الشباب والكبار

تقييم التنفيذ

في سياق مؤتمر داكار بشأن التعليم للجميع، وفي إطار الإعداد له وتنظيمه ومتابعته، ونظراً لارتفاع عدد الأميين الكبار ارتفاعاً مذهلاً (٩٠٠ مليون)، أصبح محو الأمية والتعليم غير النظامي موضوع اهتمام بالغ. وكان الغرض من هذا البرنامج الفرعي هو تكثيف جهود التوعية والمناصرة مع إيلاء الاهتمام الواجب إلى طلبات الدول الأعضاء التي تواجه المهمة الشاقة فيما يتعلق بتخفيض نسبة الأمية. وفي هذا الصدد، يمثل الاحتفال السنوي باليوم الدولي لمحو الأمية ومنح جوائز دولية لمحو الأمية أنشطة رئيسية تبرز الجهود الكبيرة ذات الجدارة التي يبذلها أشخاص عديدون لتعزيز محو الأمية. وكان إعداد الوثيقة الخاصة بعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية نشاطاً استباقياً آخر، فقد اعتمدها المجلس التنفيذي ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية فترة العامين. وكان مجرد تكليف اليونسكو بمهمة تنفيذ أنشطة العقد بمثابة اعتراف بالجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمة منذ عدة سنوات لصالح محو الأمية، وبالخبرة الكبيرة التي اكتسبتها في هذا المجال.

وأصبحت اليونسكو تحتل مكاناً يسمح لها بالمشاركة في مراجعة السياسات العامة لمحو الأمية. وأقيمت عدة مراكز تعليمية متعددة الأغراض على مستوى المجتمع المحلي في العديد من البلدان الافريقية والآسيوية. وأسهمت هذه الأنشطة أيضاً في بناء قدرات وتدريب المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال محو الأمية والتعليم غير النظامي. وأعدت مشروعات عديدة على المستويين الوطني ودون الوطني لصالح الأشخاص النازحين واللاجئين والشباب المهمشين، وذلك بالتعاون الكامل مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وفي هذا الصدد، أعدت وثائق تربوية وشُجع استخدام الوسائط المتعددة. كما وُجهت إلى أطفال الشوارع والأطفال العاملين مشروعات رائدة نجحت في تعبئة دعم سياسي رفيع المستوى بغية إيجاد حلول مستدامة.

وكانت الأنشطة التي نفذها معهد اليونسكو للتربية على أكبر قدر من الفعالية خلال فترة العامين المعنية، وذلك في مجال تعزيز القدرات الوطنية الخاصة بتعليم وتعلّم الكبار، وفي ميدان تشاطر المعلومات. ونجح المعهد أيضاً في إطلاق أنشطة الأسبوع الدولي للمتعلمين من الكبار في ٣٠ بلداً، وأسهم ذلك في تعبئة صناع القرار وغيرهم من الشركاء المعنيين. وعلاوة على ذلك، أعد المعهد أنشطة تهدف إلى إنشاء مجتمع من المتعلمين وأجرى استقصاءً عن دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال تعليم وتعلّم الكبار. ونجح المركزان القائمان في ملاوي وبوركينا فاسو في جمع ونشر "أفضل الممارسات" في مجال تعليم الفتيات والنساء في افريقيا. ونتيجة لذلك، أحيطت هذه المسألة بالاهتمام، وهي تمثل اليوم إحدى أولويات جدول الأعمال الخاص بالتنمية الوطنية في عدد من البلدان الافريقية، وأصبحت مرجعاً يسترشد به عند تنفيذ السياسات ذات الصلة.

وسعياً لحشد دعم أوسع نطاقاً لتوفير التعليم الأساسي لإشراك الأطفال الذين يعيشون في ظروف عسيرة في هذا التعليم، طُورت ودعمت بنجاح أنشطة تعبئة الشركاء المحليين الرئيسيين (وبشكل خاص الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشبكات الوطنية) وتعزيز التزامهم. وتحققت زيادة كبيرة في وعي صناع القرار

والجمهور بوضع أولئك الأطفال من خلال نشر المواد والرعاية المشتركة للأفلام والمعارض وما إلى ذلك. وقدم بنجاح مزيد من الدعم إلى المؤسسات ومراكز إعادة التأهيل لمساعدتها على تلبية حاجاتها الأساسية وإعادة إدراج هؤلاء الأطفال في الإطار الاجتماعي والتربوي.

ودُعمت الأنشطة المشتركة الرامية إلى تعليم الأطفال والشباب المحرومين بالتعاون مع المنظمات الشريكة، ولا سيما مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو). كما عُزّزت المشروعات التربوية التي تستهدف أطفال الشوارع والأطفال العاملين، مع التركيز على الوقاية من فيروس/مرض الأيدز وإساءة استخدام العقاقير.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

شرعت اليونسكو ولجنتها الوطنية في غابون في تنفيذ برنامج رائد بعنوان "دعم تعليم الأطفال الذين يعيشون في ظروف عسيرة"، بغية مساعدة الحكومة على إعداد مشروع لإعادة التأهيل في ليبرفيل لصالح الأطفال والشباب الذين يعيشون في ظروف عسيرة. ويتكون هذا المشروع من إقامة مركز تدريب مهني للشباب الذين يعيشون في ظروف اجتماعية عسيرة (مزرعة – مدرسة في ميلين) وبناء ملجأ لحماية الأطفال الذين ليست لهم أسر وإدراجهم في المجتمع وتربيتهم (مركز الاستقبال في أندوندج). وفي إطار هذا المشروع الرائد، شكل فريق عامل وطني مؤلف من ممثلين لجميع الوزارات وعدة منظمات غير حكومية، ونظمت من أجلهم حلقة تدارس للتدريب التقني.

وقد احتفل للمرة الأولى في غابون "بيوم التعاضد الوطني" عن موضوع "الأطفال الذين يعيشون في محنة يعنوننا جميعاً"، وذلك تحت رعاية رئيس الجمهورية والوزارة المسؤولة عن التعاضد الوطني والشؤون الاجتماعية والرفاه. وبهذه المناسبة، بلغت الهبات التي جمعت ١٠٠ مليون فرنك افريقي (أي ١٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي)، كما أنشئت مؤسسة للطفولة بتمويل من الدولة وغيرها من الجهات المانحة.

البرنامج الفرعي ١,١,٣:
تعبئة الالتزامات والشراكات

تقييم التنفيذ

المنتدى العالمي للتعليم للجميع وتقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠

لمحور العمل هذا أهمية بالغة لا مغالاة فيها نظراً لبروز الأنشطة الخاصة بالتعليم للجميع وبمتابعة داكار في البرامج الراهنة لليونسكو. وقد أتاح للمنظمة فرصة ذهبية للحصول على اعتراف دولي بأهمية دورها في مجال التعليم من جانب الدول الأعضاء ومن جانب الأطراف الرئيسية المعنية بالتعليم. وفي إطار هذه العملية عبأت اليونسكو بالفعل، أغلبية دولها الأعضاء بما فيها العالَم المتقدم، للمشاركة في أكبر نشاط للتقييم شهده العالم في مجال التعليم الأساسي، وهو "تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠". ويكفي دليلاً على ذلك أن الدول الأعضاء قدّمت ١٦٨ تقريراً قطرياً عن التعليم للجميع. وفضلا عن ذلك، أجري عدد كبير من الدراسات والاستقصاءات الموضوعية في المجالات الرئيسية ذات الصلة، وهي كثيراً ما يرجع ويشار إليها. وقد انبثق عن تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ إطار عمل داكار الذي حدد برنامج وأهداف التعليم للجميع في كافة البلدان حتى عام ٢٠١٥. كما أن المنتدى العالمي للتربية، الذي اعتمد إطار داكار، قد كلف اليونسكو بمهمة الوكالة القائدة في تأمين التعاون الفعلي بين جميع الشركاء في التعليم للجميع وتوفير الدعم التقني والمالي للبلدان المحتاجة.

وتنطوي هذه العملية على تحديات واضحة. فمن المرجح تماماً أن كثيراً من البلدان ما زالت غير قادرة على بلوغ أهداف داكار الستة. وكان ذلك جلياً منذ البداية بالنسبة للمساهمين في تحضير إطار عمل داكار. ولكن كان من المعتقد أن من المهم رغم ذلك تحديد أهداف طموحة بغية الإبقاء على زخم النشاط. غير أن من الممكن أن تكون هناك خيبة أمل على نطاق واسع إذا لم يتحقق إلا القليل بحلول عام ٢٠١٥. يضاف إلى ذلك أنه نظراً لتعدد شركاء التعليم للجميع الناشطين على المستوى القطري في تقديم الدعم التقني والمالي لتوفير هذا التعليم (مثل البنك الدولي، واليونيسيف، وعدة جهات

تقييم المعهد الدولي لمحو الأمية

طبقاً للتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء على تقييم المعهد الدولي لمحو الأمية خلال الدورة الحادية والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي، نفذت الأنشطة التالية خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١:

وقع عقد تمويل أنشطة بشأن الممارسات الخاصة بتقييم محو الأمية مع المعهد الدولي لمحو الأمية بمبلغ قدره ٩٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في أبريل/نيسان ٢٠٠١. وتمخض هذا التقييم، الذي يتسم بالأهمية في سياق الأنشطة المنفذة لمتابعة إطار داكار، عن وثيقتين هما: وثيقة عمل بعنوان "نحو مبادئ توجيهية لتحسين تقييم محو الأمية في البلدان النامية: الأبعاد المفاهيمية المستندة إلى مشروع الممارسات الخاصة بتقييم محو الأمية"، وتقرير تقني بعنوان "استعراض تحليلي لأربع دراسات حالة قطرية عن الممارسات الخاصة بتقييم محو الأمية". وقد أجريت دراسات الحالة هذه في الهند ونيجيريا والصين والمكسيك.

وفيما يخص أنشطة التعاون المستقبلية مع المعهد الدولي لمحو الأمية، عقد في اليونسكو، في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ اجتماع المجلس الاستشاري الدولي للمعهد. واجتمع مساعد المدير العام للتربية مع أعضاء مجلس المعهد لمناقشة العلاقات المستقبلية بين اليونسكو والمعهد. وكانت النقطة الأساسية في المناقشات هي أن موقف اليونسكو الحالي إزاء المعهد قد تغير. فلم يعد في وسع اليونسكو مواصلة تمويل مرتبات موظفي المعهد وبنيته الأساسية وغير ذلك. وبالتالي فإن العلاقة بين اليونسكو والمعهد ستكون أكثر ارتكازاً على البرامج. فمن حيث المبدأ، سترتكز ارتكازاً أكبر على البرنامج. فمن حيث المبدأ، يمكن أن تواصل اليونسكو توقيع عقود من أجل بعض المهام الخاصة المتعلقة بالبرنامج، غير أنها لن تمنح تمويلاً أساسياً. وسيبقى مجال التعاون بين الشريكين مفتوحاً، لكنه سيتأثر إلى حد بعيد بالأنشطة البرنامجية التي تقع في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لليونسكو.

واستناداً إلى هذا التعريف الجديد للعلاقة بين اليونسكو والمعهد الدولي لمحو الأمية، تم إيقاف العمل بمذكرة التفاهم الموقعة مع المعهد برسالة وجهها المدير العام إلى المعهد بتاريخ ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٢.

مانحة ثنائية الأطراف على سبيل المثال لا الحصر هنا)، فإن اليونسكو تواجه مشكلة كبيرة فيما يتعلق بتعزيز هويتها للاحتفاظ بدورها القيادي مع الموارد المتاحة.

وكانت هناك مشكلة رئيسية في عمل أمانة منتدى التعليم للجميع في نطاق اليونسكو، وذلك بسبب الدور الخاص الذي كُلفت بأدائه. فقد كان إنشاء هذه الأمانة نتيجة للمنتدى العالمي للتعليم للجميع في جومتيين عام ١٩٩٠، وقد أقيمت كهيئة داخل اليونسكو وعنيت المنظمة بتعيين موظفيها، ولكن إقرار خطة عمل الأمانة وميزانيتها بقي من اختصاص لجنة توجيهية لم تكن اليونسكو فيها إلا عضواً واحداً من بين عدة أعضاء. وقد أدى ذلك إلى صعوبة التنسيق الوثيق داخل قطاع التربية، وإن كان قد سهل إشراك شركاء خارجيين ويسّر جمع الأموال للتعليم للجميع.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠

تمت تعبئة أكثر من ١٨٠ بلداً على نطاق العالم وقدّم ١٦٨ بلداً منها تقارير عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع المحددة في جومتيين. وكان البرنامج الشامل للتدريب وبناء القدرات جزءاً أساسياً من هذه العملية التي عرضت على معظم البلدان في جميع المناطق سعياً لجمع بيانات جيدة ومعالجتها وتحليلها. وقدمت البلدان تقاريرها عن ١٨ مؤشراً، إضافة إلى استقصاءات ودراسات للحالات تغطي جوانب عديدة من التعليم للجميع على النحو الذي حدد في جومتيين.

إطار عمل داكار

كان إطار عمل داكار الذي اعتمد في داكار في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ نتيجة للمشاورات التي أجريت لأكثر من سنة على نطاق العالم في إطار منتدى التعليم للجميع، مع ممثلين من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية الأطراف، والممثلين القطريين والإقليميين، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام وغير ذلك. وتحدد هذه الوثيقة ستة أهداف بشأن التعليم للجميع ينبغي لجميع البلدان أن تسعى إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. كما تلزم الوثيقة الجهات المانحة بمساعدة البلدان التي لديها خطة صالحة في مجال التعليم للجميع.

تقييم التنفيذ

متابعة داكار

روجع هذا البرنامج الفرعي على ضوء النتائج التي تمخض عنها منتدى داكار العالمي للتربية، وخاصة دور المنسق الذي كلفت به اليونسكو في إطار متابعة هذا المنتدى.

وأعادت اليونسكو هيكلة قطاع التربية وبرنامج عمله تبعاً لمتطلبات الدور الذي كلفت به، وأقامت آليات جديدة للتنسيق الدولي.

وقام فريق العمل المعني بالتعليم للجميع، المؤلف من مهنيين من البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، بعقد اجتماعين خلال هذه الفترة. وكان هذا الفريق بمثابة منتدى هام لتبادل المعلومات عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع في المناطق. كما يسّر الحوار بين المهنيين بشأن قضايا رئيسية مثل المبادرة العالمية، ورصد التعليم للجميع والتخطيط له على المستوى الوطني.

وعقد الفريق الرفيع المستوى اجتماعه الأول في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١. ونجح في أداء مهمته الرئيسية المتمثلة في الإبقاء على الزخم السياسي الدولي لصالح التعليم للجميع، ولا سيما عن طريق تجديد التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي لتوفير التعليم للجميع في البلدان النامية.

تم تعزيز البرامج الطليعية الخاصة بالتعليم للجميع والمتعلقة بالاتجاهات الرئيسية المحددة في داكار، وأصبحت تركز أكثر فأكثر على التعاون بين الوكالات لمساعدة البلدان على تشجيع التعليم للجميع في مجالات رئيسية مثل تربية الطفولة المبكرة وتنشئتها، والوقاية من فيروس/مرض الأيدز، والصحة والتغذية المدرسية.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

أنشأت اليونسكو فريق العمل المعني بالتعليم للجميع والفريق الرفيع المستوى ليكونا الآليتين الرئيسيتين لدفع التعليم للجميع إلى الأمام على الصعيد الدولي.

وكان فريق العمل بمثابة أداة هامة لتبادل المعلومات التقنية عن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتعليم للجميع عن طريق تقديم المشورة لليونسكو وإعداد اجتماع الفريق الرفيع المستوى.

ومن المتوقع أن يفيد البيان العملي المنحى الصادر عن الفريق الرفيع المستوى في توجيه أنشطة التعليم للجميع حتى انعقاد الاجتماع القادم لهذا الفريق في عام ٢٠٠٢.

مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان *(E-9)*

أفادت المبادرة (E-9) خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ من دعم مالي استثنائي مكّن مكاتب اليونسكو الميدانية، ولا سيما في بنغلاديش والهند ونيجيريا وباكستان، من إعداد مشروعات هامة في مجال التعليم غير النظامي ومحو الأمية وتدريب المعلمين وإعداد مواد تعليمية تراعي الجنسين. وفي جنوب آسيا، كانت البلدان الثلاثة الأعضاء في هذه المجموعة، وهي بنغلاديش والهند وباكستان، أطرافاً فاعلة في إنشاء منتدى جنوب آسيا للتعليم للجميع، الذي نظم منذ إنشائه عدة دورات تدريبية في مجالات الإدارة والتخطيط وتقييم التعلّم ومحو الأمية والتعليم غير النظامي. وتلبية للطلب الذي تقدمت به البلدان التسعة من أجل تنفيذ المزيد من الأنشطة المشتركة، أنتجت عدة مطبوعات منها: "النساء كمربيات" و"التعليم عن بعد في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان"، و"محو الأمية في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان". وقد عقد وزراء تربية البلدان التسعة اجتماعين، أحدهما في رسيف، البرازيل (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠)، والآخر في بكين، الصين (أغسطس/آب ٢٠٠١). كما عقدت اجتماعاً في داكار بمناسبة المنتدى العالمي للتربية، حيث برزت صورة هذه المجموعة واعتبرت بمثابة جماعة ضغط رئيسية معنية بالتعليم للجميع. والواقع أن التزام هذه البلدان إزاء التعليم للجميع قد أُكد بشدة في جميع هذه المناسبات. وهي تتوقع من اليونسكو مواصلة تقديم دعمها القوي للمبادرة بغية تعزيز سياسات التعليم للجميع في كل من هذه البلدان.

البرنامج الرئيسي الأول

التعليم للجميع مدى الحياة

البرنامج ١,٢ – إصلاح التربية من منظور التعليم للجميع مدى الحياة

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
البرنامج الفرعي ١,٢,١ - تجديد النظم التعليمية لمواكبة عصر المعلومات		
الفقرة ٠١٢١١ **محور العمل ١** تصميم استراتيجيات للتعليم مدى الحياة	**حوار عالمي بمناسبة انعقاد معرض EXPO 2000**	تنظيم الحوار العالمي حول موضوع "بناء مجتمعات متعلمة – المعارف والمعلومات والتنمية البشرية" بمناسبة انعقاد معرض EXPO 2000 (في هانوفر، ألمانيا)، وذلك بمشاركة ٤٥٠ شخصا من ٤٠ بلدا يمثلون الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ إعداد ١٥ وثيقة خبراء بشأن المجتمعات المتعلمة والمعارف والتنمية البشرية؛ إنشاء شبكة للربط بين نخبة من الأخصائيين (٣٥) منتدى دائم على الانترنيت؛ إصدار كتيب وصحيفة إخبارية خاصة ونشرهما؛ إطلاق الاحتفال بالأسبوع الدولي للمتعلمين الكبار.
	نشر التقرير عن التربية في العالم	إصدار أول نسخة من "التقرير عن التربية في العالم لعام ٢٠٠٠: الحق في التعليم. نحو تعليم للجميع مدى الحياة" أثناء المنتدى العالمي للتربية (في داكار، أبريل/نيسان ٢٠٠٠) باللغتين الانجليزية والفرنسية؛ نشر التقرير باللغات الاسبانية والروسية والعربية والصينية. وتجدر الإشارة إلى أنه بناء على صدور قرار من المؤتمر العام يقضي بتقييم كافة التقارير العالمية، دعا المدير العام إلى تعليق إصدار أي تقارير جديدة ريثما يبُت المجلس التنفيذي في هذا الشأن على ضوء عملية التقييم. وقد تقرر في نهاية المطاف إصدار تقرير شامل واحد بعنوان "تقرير اليونسكو العالمي"، بالإضافة إلى عدد من التقارير التحليلية القطاعية. وبالتالي لم يُعدّ التقرير عن التربية في العالم لعام ٢٠٠٢.
	نقاش دولي بشأن التعلّم مدى الحياة	تطوير برنامج اليونسكو الخاص بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في مجال التعليم (UNITE)؛ إعداد وثيقتين هما "التعلّم مدى الحياة" و"التكنولوجيات في خدمة التعليم: الإمكانيات، والشروط الأساسية، والقيود والآفاق"؛ إصدار تقرير ديلور بخمس لغات إضافية (البنغالية، والإستونية، والعبرية ، واللاتفية، والرومانية)؛ الترويج على نطاق واسع لتقرير ديلور أثناء الاجتماعات.
	نشر المعلومات من خلال مطبوعات الانترنيت، وغير ذلك من وسائل الإعلام الحديثة	إنتاج الوثائق/المعلومات التعليمية الموجهة للمسؤولين عن رسم السياسات والمعلمين والمؤسسات المتخصصة في التعليم، وذلك من خلال توطيد وتعزيز نشر المعلومات ووظيفة مركز تبادل المعلومات؛ توسيع نطاق موقع قطاع التربية على شبكة الانترنيت – والقيام يوميا باستيفاء الأخبار الواردة فيه بالمعلومات الموضوعية والرسوم البيانية؛ نشر قرص للقراءة بالليزر CD-ROM بعنوان "التربية من أجل المواطنة".

الفقرة ٠١٢١٢ **محور العمل ٢** تعزيز السياسات وبناء القدرات لخدمة التنمية وإعادة البناء في مجال التعليم	**الشراكات والتعاون على الصعيد الإقليمي**	توطيد الشراكات مع الجامعات ومعاهد البحوث؛ النهوض بمساهمة اليونسكو في عملية إعادة البناء في إقليم كوسوفو وتعزيز التعليم للجميع في منطقة جنوب شرقي أوروبا، وذلك من خلال التعاون مع الهيئات المتعددة الأطراف الكبرى (مثل مجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفريق العمل المنبثق عن عملية غراتس). الترويج لمفهوم التعليم بين الشركاء الاقتصاديين وأصحاب القرار، من خلال إقامة الشراكات مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، واليونيسيف، ووكالة الفرانكوفونية وغيرها من الوكالات في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية (UNCTAD 3)؛ إقامة علاقات للشراكة والتعاون مع وكالات ثنائية الأطراف ودولية مختلفة، وهو ما أدى إلى بناء القدرات الوطنية في مجال إعداد البرامج والمشروعات التعليمية وتنفيذها؛ القيام في العديد من البلدان، لا سيما في البلدان الافريقية والبلدان الأقل نمواً، بتأسيس شراكات مع الوكالات التقنية والمالية في مجال إصلاح التعليم ووضع السياسات والاستراتيجيات؛ تبادل الخبرات فيما بين الشبكات الإقليمية بشأن الأنشطة الأولية، وهو ما أدى إلى تعزيز قدرة البلدان على تحليل النظم والتخطيط لها وإدارتها.
	الاستراتيجيات القطاعية وخطط العمل الوطنية	استعراض مدى التقدم المحرز في إعداد خطط العمل الوطنية المعنية بالتعليم للجميع؛ تقديم الدعم التقني الأولي على ضوء الاستعراض وبناء على طلب الدول الأعضاء، وذلك لمساعدتها على تعزيز ما لديها من خطط لتطوير التعليم أو لتعديل هذه الخطط طبقاً لتوصيات إطار عمل داكار؛ إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة للتعاون مع الدول الأعضاء وشركاء التنمية الدوليين.
	دعم السلطة الفلسطينية (APP)	تم تحويل هذا النشاط إلى مكتب العلاقات الخارجية BRX (قطاع العلاقات الخارجية والتعاون ERC حالياً) في أول ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، وبالتالي تُعدّ التقارير عن هذا النشاط في إطار قطاع العلاقات الخارجية والتعاون.
	تعزيز القدرات الوطنية في مجال استخدام وإدارة الأماكن والمرافق التعليمية	**تعزيز القدرات الوطنية في مجال استخدام وإدارة الأماكن والمرافق التعليمية من خلال إجراء البحوث بشأن المرافق والمعايير والمقاييس التعليمية، ونشر المبادئ التوجيهية، وعقد حلقة دراسية إقليمية (في شيلي، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠)، وإصدار عدة مطبوعات بما في ذلك دليل عن وقاية المباني التعليمية من الزلازل، وتنفيذ العديد من المشروعات الممولة من خارج الميزانية.**

البرنامج الفرعي ١,٢,٢ - تجديد التعليم الثانوي العام والتعليم المهني

الفقرة ٠١٢٢١ **محور العمل ١** تجديد التعليم الثانوي وتنويعه	**المبادئ التوجيهية لسياسة إصلاح النظم التعليمية الثانوية وتنويعها**	تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال التعليم الثانوي من خلال فريق العمل الدولي؛ إنشاء موقع على شبكة الويب بشأن إصلاح التعليم الثانوي، وذلك بالتعاون مع جامعة بتزبرغ ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.
	إقامة شبكات إقليمية ودون إقليمية مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية	تحديد الاتجاهات والتحديات والأولويات في مجال التعليم الثانوي، وتوزيع التقرير النهائي على كافة الدول الأعضاء باعتباره أهم نتائج اجتماع بكين.
	تعزيز القدرات الوطنية على تطوير التعليم عن بعد باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.

	التربية الوقائية من فيروس/مرض الأيدز	تعزيز قدرة النظم التعليمية على مواجهة تأثير فيروس/مرض الأيدز على مجال التعليم من خلال عقد المؤتمرات الكبرى عن التربية؛ تدريب مخططي التربية على التربية الوقائية في مجال الأيدز والوقاية من فيروس/مرض الأيدز (معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية)؛ وضع دليل لتدريب المعلمين في مجال الوقاية من فيروس/مرض الأيدز؛ إعداد برامج وقائية داخل المدارس وخارجها في ١٨ بلداً؛ إدراج الموضوعات المتعلقة بالصحة المدرسية والوقاية من فيروس/مرض الأيدز في خطط العمل الوطنية من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع وفي الوثائق الأخرى المعنية بإصلاح التعليم؛ انضمام أكثر من ٣٠ دولة من الدول الأعضاء إلى استراتيجية شاملة للصحة المدرسية.
	تحصين الشباب بالتربية الوقائية من المخدرات	التنسيق بين رابطات الشباب وأندية اليونسكو المشتركة في "الحملة الدولية من أجل قرن حاد وعشرين خال من المخدرات"؛ تعزيز إقامة الشبكات في مجال التربية الوقائية من إدمان المخدرات من خلال مشروع PEDDRO للربط بين شبكات المعلومات في مجال الوقاية من إساءة استعمال المخدرات من خلال التربية؛ إعداد نشرة خاصة عن المخدرات والإصابة بفيروس/مرض الأيدز في إطار مشروع PEDDRO.
	برنامج الوقاية من المخدرات في آسيا المخصص للمهمشين من الشباب	**لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.**
الفقرة ٠١٢٢٢ **محور العمل ٢** البرنامج الدولي الطويل الأجل لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني (يونيفوك)	**تعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء**	تعريف ١٧٠ من المسؤولين عن رسم السياسات واتخاذ القرارات في مجال التعليم من ٢٣ بلداً (لا سيما من منطقة المحيط الهادي) بتوصيات مؤتمر سيول، بأجهزتهم من أجل تجديد السياسات الوطنية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ توفير معدات محسَّنة، لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لمعلمي المدارس المهنية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ في نيجيريا تقوم ٦ مراكز امتياز تم إحياؤها في المقاطعات بتشاطر الموارد مع غيرها من المؤسسات في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.
	تعزيز التعاون على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني	اضطلاع مؤسستين مرموقتين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني بدور رائد في منطقة آسيا – المحيط الهادي فيما يخص الخبرة والموارد؛ استيفاء معارف ومهارات المسؤولين عن وضع السياسات في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في منطقتي المحيط الهادي وافريقيا الجنوبية؛ وضع استراتيجية لتجديد وإحياء النظام الوطني للتعليم الثانوي التقني في السودان؛ استيفاء المواد الموضوعية ومعارف المعلمين والمدربين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في كازاخستان.
	توفير المعارف الموضوعية وتعزيز تبادل المعلومات من خلال شبكة يونيفوك المكونة من مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني (في بون)، ومراكز الامتياز الإقليمية ومراكز يونيفوك الوطنية	استيفاء معارف ومهارات المدربين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في منطقة آسيا والمحيط الهادي من خلال زيادة تبادل المعلومات عن طريق مراكز الامتياز الإقليمية؛ التناقل السريع للاتجاهات والقضايا الجديدة في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني بين المؤسسات الأعضاء في شبكة يونيفوك؛ إنشاء آلية لتبادل المعلومات ومركز للتنسيق تابعين للشبكة لضمان فعالية تبادل المعلومات فيما بين المؤسسات المنتسبة إليها.
	تطبيق الصكوك التقنينية وتوصيات مؤتمر سيول في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول الأعضاء	تزويد المسؤولين عن وضع السياسات والعاملين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني وكافة الأطراف المعنية الأخرى حول العالم بالمعلومات عن الاتجاهات والقضايا الجديدة؛ إعداد واعتماد التوصية المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني (٢٠٠١) في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام، ومواءمة التوصية مع السياق العالمي الحالي، ووضعها في متناول المسؤولين عن رسم السياسات وكافة الأطراف المعنية بالتعليم والتدريب التقني والمهني حول العالم.

الفقرة ٠١٢٢٣ **محور العمل ٣** تعليم العلوم والتكنولوجيا	**التعاون الدولي وتعزيز القدرات**	تعزيز التعاون بين مدارس الشبكة التابعة لمشروع جنوب شرقي البحر المتوسط؛ زيادة الوعي بأهمية تعليم العلوم والتكنولوجيا؛ توطيد قاعدة المعارف والقدرات لدى المسؤولين عن وضع السياسات وتخطيط المناهج الدراسية والمسؤولين عن تعليم العلوم والتكنولوجيا والمعلمين؛ تدريب الخبراء والمسؤولين عن تخطيط المناهج الدراسية ومدربي المعلمين والمعلمين في مجال تجديد تعليم العلوم والتكنولوجيا وتنويعه وتوسيع نطاقه في إطار التعليم النظامي وغير النظامي؛ إدخال أساليب تجديدية للتدريس/ التعلم.
	تبسيط العلوم وإنشاء مركز لتبادل المعلومات	تحسين مواءمة المواد التعليمية في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا مع الاحتياجات الإقليمية والوطنية؛ تعزيز قدرات المعلمين على تخطيط وتطوير ما يستخدمونه من مواد التعليم والتعلم المناسبة للمتطلبات المحلية.
	تبادل المعلومات وإقامة الشبكات	زيادة تبادل المعلومات والخبرات فيما بين موظفي الحكومة المسؤولين عن تعليم العلوم والتكنولوجيا في البلدان المختلفة؛ رفع مستوى الوعي والفهم فيما يتصل بفلسفة ونُهج تعليم العلوم والتكنولوجيا بين واضعي السياسات ومخططي البرامج الدراسية والمسؤولين عن تعليم العلوم والتكنولوجيا والمعلمين والجمهور؛ تعزيز البعد البيئي في تعليم العلوم والتكنولوجيا، وخاصة في مشروع جنوب شرقي البحر المتوسط.
	مشروع خاص: التعليم العلمي والتقني والمهني للفتيات في افريقيا	تدريب المسؤولين عن اتخاذ القرارات في مجال التعليم على الصعيد الوطني في أكثر من ٢٠ بلداً افريقياً وتوعيتهم بأهمية تعليم العلوم للفتيات وذلك من خلال تنظيم اجتماعين كبيرين (في باماكو، مالي، ١٨–٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠)؛ إصدار الإعلان الإقليمي عن تعليم العلوم للفتيات في إطار تحقيق أهداف التعليم للجميع.

البرنامج الفرعي ١,٢,٣ - التعليم العالي والتنمية

الفقرة ٠١٢٣١ **محور العمل ١** متابعة المؤتمر العالمي للتعليم العالي: السياسة العامة والإصلاح في مجال التعليم العالي	**دراسة ومناقشة بعض القضايا المختارة المتعلقة بالسياسة العامة في إطار متابعة المؤتمر العالمي للتعليم العالي**	نشر استنتاجات وتوصيات المؤتمر العالمي للتعليم العالي ومناقشتها على نطاق واسع، بهدف وضع استراتيجيات لتطبيقها؛ إنشاء هيئات متابعة لرصد تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للتعليم العالي؛ إعداد استراتيجية للمتابعة بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء؛ إدراك الدول الأعضاء لأهمية الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي باعتباره مفتاحاً لإحياء التعليم العالي.
	نشر الخبرات التجديدية، وإقامة الشراكات مع المؤسسات الإقليمية	تعزيز قدرات الدول الأعضاء على القيام بإصلاح التعليم العالي وتطويره على الصعيدين النظامي والمؤسسي.
	مشروع خاص: المرأة والتعليم العالي والتنمية	إقامة الشبكات والشراكات من أجل دعم واستكمال أنشطة اليونسكو المنفذة لصالح المرأة في مجال التعليم العالي؛ إعداد وحدات تدريبية إدارية مرنة وحلقات دراسية حول التحديات التي تواجه المرأة في مجال إدارة مؤسسات التعليم العالي؛ تشكيل أفرقة للبحوث على الصعيد دون الإقليمي للمشاركة في مشروعات البحث العلمي؛ عقد حلقات عمل لمدرسي العلوم؛ تقييم تأثير البرامج التدريبية المخصصة للنساء في مجال محو الأمية على الأسر والمجتمع المحلي ككل.
الفقرة ٠١٢٣٢ **محور العمل ٢** دعم التعاون فيما بين الجامعات والحراك الأكاديمي	**برنامج توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو الجامعية**	إجراء عملية تقييم خارجي تسمح بتحديد الاحتياجات والتدابير اللازمة لتحسين مدى الملاءمة والفعالية والإدارة العامة لبرنامج توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو الجامعية؛ إنشاء كراسي جامعية جديدة لليونسكو في جامعات البلدان النامية بغية تحسين التوزيع الجغرافي؛ إعداد قاعدة بيانات خاصة ببرنامج توأمة الجامعات ثم استيفاء الموقع التابع له على الانترنيت.

	تطبيق الاتفاقيات الإقليمية بشأن الاعتراف بالدراسات والشهادات	إنشاء المنتدى العالمي بشأن ضمان الجودة والاعتراف بالدراسات والمؤهلات على الصعيد الدولي تحت رعاية اليونسكو.

أوضاع المعلمين وإعدادهم في مجتمع المعلومات

الفقرة ٠١٢٤١ المشروع المشترك بين القطاعات عن أوضاع المعلمين في مجتمع المعلومات	**إقامة شبكات إقليمية ودون إقليمية للربط بين مؤسسات تدريب المعلمين**	إدراج مبادرة طليعية لتحقيق أهداف التعليم للجميع في خطتي عمل كل من اليونسكو ومنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٣؛ وإدخال هذه القضية المتصلة بالسياسة العامة في جداول الأعمال الدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (مثل جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي)؛ إصدار مطبوعات من شأنها أن تشكل قاعدة يستند إليها تحليل قضايا المعلمين من منظور السياسة العامة. النتائج: أصبحت قضايا المعلمين، بما في ذلك قضية النقص في عدد المعلمين حول العالم، تتصدر أولويات جدول أعمال فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم للجميع لفترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣؛ ستستند الأنشطة الإقليمية إلى ٧ مطبوعات جديدة على الأقل منها مثلاً "المبادئ التوجيهية بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال تدريب المعلمين".
	تطبيق التكنولوجيات الجديدة في مجال تدريب المعلمين	وضع اللمسات الأخيرة على ١٢ من دراسات الحالات الوطنية بشأن تعليم المعلمين باستخدام وسائل التعلم عن بعد، وذلك بعد تدريبهم في إطار حلقات دراسية دولية بما في ذلك دورة عن رياح التغيير في مهنة التدريس (مجلس أوروبا)،وحلقة عمل عقدها الاتحاد العالمي لنقابات المعلمين؛ تدريب المعلمين ومعلمي المعلمين على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وأساليب التعلم عن بعد.
	تطبيق الصكوك الدولية المعنية بأوضاع المعلمين	وضع البارامترات المتعلقة بقضايا التعليم للجميع والمؤتمر العالمي للتعليم العالي (بناء القدرات الوطنية في مجال تعليم المعلمين؛ هجرة الكفاءات).

التربية من أجل تطور مستديم (البيئة والسكان والتنمية)

الفقرة ٠١٣٠١ المشروع المشترك بين القطاعات: "التربية من أجل تطور مستديم"	**تنفيذ برنامج العمل الدولي بشأن التعليم، والتوعية والتدريب من أجل استدامة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، وتطبيق الاتفاقيات التي أبرمت بعد مؤتمر ريو، وكذلك البيان المشترك للرؤساء**	تعزيز الروابط وعلاقات التآزر من أجل تنفيذ برنامج العمل الدولي بشأن التعليم الذي يتبع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة؛ توعية الجمهور وتدريبه بهدف ضمان إيلاء الاهتمام الواجب للتربية.
	المشاركة في النظام المشترك بين الوكالات لخدمات الدعم التقني/نظام أفرقة الدعم القطري	تحسين السياسات والبرامج والأنشطة في مجال التربية السكانية على الصعيد القطري، من خلال المشاركة المتواصلة في النظام المشترك بين الوكالات لخدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطري، والقيام على الصعيد المحلي في أكثر من ٢٠ بلداً بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الذي أجري بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD+5).
	تعزيز التربية السكانية، وخدمات المعلومات والتعليم والاتصال، والصحة الإنجابية والتربية الوقائية والتنمية المستديمة	تدريب المهنيين في مجال التعليم النظامي وغير النظامي، وفي إطار تقديم خدمات المعلومات والتعليم والاتصال للسكان من الشباب، وفي ميدان التربية المتعلقة بالحياة الأسرية والصحة الإنجابية في افريقيا والدول العربية وفي آسيا وأمريكا اللاتينية؛ إدراج دورات دراسية متعلقة بالسكان في مناهج المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في ١٦ بلداً؛ إعداد

	وحدات مرنة للتدريب ومناهج دراسية وخرائط عن توزيع السكان في افريقيا والدول العربية وغير ذلك من الموارد التعليمية، وتوزيعها في أكثر من ٥٠ بلداً.
إعداد المواد المخصصة للتدريس والتعلّم والمناصرة المتصلة بالبيئة والسكان والتنمية المستدامة، ليستخدمها المربون والمسؤولون عن اتخاذ القرارات ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية وغيرهم	إنتاج واستهلال برنامج "التعليم والتعلّم من أجل تطور مستديم"، التطور المهني متعدد الوسائط. وهو يتألف من ٢٥ وحدة تدريبية مرنة تقدم على الانترنيت ومتوفرة في شكل أقراص للقراءة بالليزر لكي يستخدمها المعلمون قبل الخدمة وأثناءها في التعليم النظامي وغير النظامي، فرادى أو في مجموعات، أو لكي يستخدمها المسؤولون عن وضع السياسات؛ إنشاء موقع على شبكة ويب بعنوان: http://www.unesco.org/education/esd.
تعزيز الأنشطة الوطنية الرامية إلى دعم التربية من أجل التنمية المستدامة وأمن البشرية	تقديم المساعدة للحكومات من أجل استعراض السياسات التعليمية الوطنية من منظور التنمية المستدامة، وذلك من خلال إدماج مفهوم التربية لأغراض الاستدامة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية؛ تنفيذ أكثر من ٥٠ مشروعاً على الصعيد القطري بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان (صامسكان).
تعزيز استدامة المجتمعات المحلية بما في ذلك أنماط الاستهلاك المستديمة	في إطار مشروع البحوث المشترك بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الشباب والاستهلاك المستديم، أجري بحث عن الدوافع والأنماط الاستهلاكية للشباب، وقُيمت قدرتهم على أداء دور فاعل في التحول نحو أنماط استهلاكية أكثر استدامة.

تحليل البرنامج بحسب البرامج الفرعية

(المسؤولون عن البرامج الفرعية)

البرنامج الفرعي ١,٢,١:
تجديد النظم التعليمية لمواكبة عصر المعلومات

تقييم التنفيذ

تمّ تعزيز دور اليونسكو الترويجي وإسهامها النوعي للشراكات الدولية والإقليمية في إطار الحوار الدولي الجاري بشأن السياسة العامة في مجال التعليم، وذلك عن طريق مختلف الأنشطة التمهيدية. ومثال ذلك التعاون مع مجلس أوروبا لإيفاد بعثات تقييم مشتركة إلى إقليم كوسوفو، والمشاركة في الحوار القائم بشأن السياسة العامة الخاصة بالتعليم في منطقة البلقان، وهو ما سمح للمنظمة بتوطيد العلاقات التي تربطها بأهم الشركاء المتعددي الأطراف المعنيين بالمنطقة، ولا سيما فريق العمل المعني بالتعليم المنبثق عن عملية غراتس، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس أوروبا. وبفضل المشاركة في الحوار الجاري في هولندا على الصعيد الوطني بشأن المساعدة الإنمائية، استطاعت المنظمة إقامة علاقات متميزة، والإسهام في إنشاء شبكة وطنية هي الاتحاد الهولندي للخبرات في خدمة التنمية الدولية للتعليم (DECIDE). وفي مجال التعليم فيما يتعلق بحالات الطوارئ تستضيف اليونسكو أمانة الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ التي تأسست عام ٢٠٠١، وهو ما سمح للمنظمة بتوصيل خدماتها للوكالات المشاركة في الشبكة وكذلك للمنظمات غير الحكومية. وفي إطار الرابطة المعنية بتطوير التعليم في افريقيا، تعاونت اليونسكو مع شركاء آخرين، باعتبارها الوكالة الرائدة المسؤولة عن فريق العمل المعني بالتحليل القطاعي، في الإسهام في توعية السلطات الوطنية بضرورة إشراك المؤسسات الجامعية بشكل أكبر في عملية صياغة السياسات التعليمية. وبذلك أصبح باستطاعة فريق العمل تنظيم الحلقات الدراسية من أجل بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما توطدت العلاقات بين الشركاء من الجهات المانحة والوزراء الأفارقة والمؤسسات المشاركة في فريق العمل.

وعلى الصعيد الوطني، ساعد اتباع النهج القطاعي في تقديم الدعم لعمليات التنسيق بين المشروعات التعليمية على تعزيز قدرة الحكومات على تنسيق جهود الجهات المانحة، وإدماج المشروعات والمساعدات دون القطاعية في إطار شامل للسياسة التعليمية العامة. واضطلعت المنظمة بدور حافز من خلال دعمها للبرامج القطرية المعنية بالتحليل القطاعي للتعليم، وهي البرامج التي سمحت للحكومات بتنسيق مختلف المساهمات التي تقدمها الجهات المانحة بشكل أفضل، كما مكنتها من تشجيع مختلف الشركاء المعنيين على إجراء حوار جوهري بشأن السياسة العامة في مجال التعليم.

إن الأدوات المفاهيمية والمنهجيات التي طورتها اليونسكو في مجال التحليل القطاعي وإعداد الخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع، أُقِرّ بجدواها على نطاق واسع في العديد من البلدان وتم استخدامها لأغراض التدريب. وقد ساهمت الأنشطة التدريبية التي نظمها المعهد الدولي لتخطيط التربية في تعزيز قاعدة الموارد التقنية التي يمكن أن تستفيد منها الحكومات، كما شاركت في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ورغم أن الأنشطة المذكورة أعلاه كانت تستهدف الرد الفوري على طلبات الدول الأعضاء للمساعدة في المجالات المشار إليها، فإن أثرها الكامل لن يتضح إلا على المدى الطويل، نظراً لأن كافة هذه الأنشطة ترمي إلى بناء القدرات. وبالإضافة إلى أنشطة بناء القدرات توفر منتديات فكرية لتبادل الخبرات على الصعيد الدولي، فإنها أصبحت تكتسي أهمية متزايدة، وخاصة بسبب انعدام الاستقرار الذي يشوب البنى المؤسسية الوطنية، وكثرة تنقلات الموظفين على الصعيد الوطني في العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية. وفي هذا السياق، تركز المنظمة على عملية تعزيز وبناء توافق الآراء على الصعيد الوطني حول الحوار الجاري بشأن السياسات التعليمية. وفضلاً عن ذلك، فإن تفاقم الفقر وخطر اندلاع النزاعات المحلية على الصعيد الوطني، سيتطلبان قيام المنظمة بإعادة النظر في النهج الذي تتبعه في الاستجابة السريعة لمثل هذه الحالات، وخاصة فيما يتعلق بكيفية العمل عند تخطيط التعليم على الصعيد الوطني، على مراعاة احتياجات المجموعات المهمشة والشباب الناشئين في بيئات النزاع. وقد كان نقص الموارد أهم العقبات التي واجهتها المنظمة في مجال الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ.

إن النهج الذي تتبعه اليونسكو على النطاق القطاعي لتقديم المساعدة في إطار الأعمال التمهيدية يتطلب بذل جهود كبيرة لإقامة علاقات مباشرة مع السلطات الوطنية في البلدان المعنية. ونظراً لضرورة تعزيز قدرات المكاتب الإقليمية والمكاتب الجامعة في هذا الميدان، فإن تنفيذ الأنشطة غالباً ما يستغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

برنامج النفط مقابل الغذاء

لقد حسنت اليونسكو إلى حد بعيد من قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت إزاء منظومة الأمم المتحدة بتنفيذها في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وذلك بفضل تعزيزها لبناها الإدارية، وترشيدها للإدارة في كل من المقر والميدان. فقد نُسق نظام الشراء، ورُبط على نحو أوثق بالجوانب النوعية للبرنامج، وببناء القدرات على الصعيد الوطني. وقد تمكنت المنظمة، بفضل تعيين الموظفين في البرنامج عن طريق انتقاء أفضل العناصر على النطاق الإقليمي، من استدراك التأخير في تنفيذ البرنامج؛ كما أسهم ذلك إسهاماً كبيراً في تبوّؤ اليونسكو منصب الوكالة الرائدة فيما يخص الأنشطة المتعلقة بقطاع التربية. وصار البرنامج بمثابة التجربة الناجحة التي أثبتت جدوى الأدوات الإدارية والممارسات الشرائية التجديدية.

التحليل القطاعي للتعليم في نيجيريا

لقد ساهم مشروع التحليل القطاعي للتعليم في نيجريا بشكل ملحوظ في تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال. وكان إسهام اليونسكو بمبلغ أولي أساساً لإنشاء الهيئة الوطنية المعنية بالتحليل القطاعي للتعليم، وتزويدها بالموظفين المؤهلين الذين جرى تدريبهم في هذا المجال. وقد استعانت وزارة التربية فيما بعد بهؤلاء الموظفين للقيام بدور رائد في إطار المجموعات واللجان دون القطاعية الأخرى المسؤولة عن تنفيذ عملية إصلاح التعليم. إلا أن الإقرار بكفاءتهم على

هذا النحو قد أدخل في المشروع سبباً لانعدام الاستقرار نظراً لأنهم يُطلب إليهم دائماً أداء وظائف هامة أخرى. ويعتبر المشروع مثالاً جيداً على إسهام المساعدة الدولية بشكل مباشر في تعزيز القدرات الوطنية في ظل أجواء سياسية تخضع لكثير من القيود والضغوط المحلية والإقليمية. ويمكن النظر إلى النجاح في التنسيق بين الشركاء الخارجيين لنيجيريا على أنه إنجاز هام، نظراً لأنهم يميلون عادة إلى المشاركة في المشروعات بدافع خدمة مصالحهم الخاصة. ويعقد ممثلو الجهات المانحة في الميدان اجتماعات منتظمة (مرة كل شهر أو شهرين)، ويتبادلون المعلومات بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالموظفين في مقارّهم من خلال مؤتمرات الفيديو التي يمولها البنك الدولي. وقد عززت اليونسكو قدرات مكتبها القطري من خلال تزويده بدعم قوي من المقر، وبفضل التعاون الوثيق بين مختلف المرافق الموجودة بالمقر، وكذلك مع المعهد الدولي لتخطيط التربية. وتستفيد وزارة التربية كذلك من خدمات فريق التحليل القطاعي للتعليم للقيام بدور حافز لدعم التعليم للجميع. ومن الممكن إرجاع التأخير في تنفيذ المشروع إلى حد كبير إلى تغيير كبار المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة دون القطاعية وتعبئة موارد النظراء.

الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ

لقد أدت زيادة التركيز في منتدى داكار العالمي للتربية على التعليم في حالات الطوارئ والنزاع إلى إجراء مشاورة فيما بين الوكالات بشأن هذا الموضوع في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠. وتم الاتفاق على ضرورة إقامة شبكة مشتركة بين الوكالات معنية بالتعليم في حالات الطوارئ، من أجل تيسير الاتصال والتعاون بين المنظمات العديدة التي تقدم خدماتها في حالات الطوارئ وفي المراحل الأولى لإعادة التعمير بعد النزاع. وتتيح الشبكة، التي توجد في مقر اليونسكو، لمجموعة واسعة من المؤسسات الدولية والأخصائيين الاستفادة من الخبرة التي تتوافر داخل قطاع التربية باليونسكو. وتحرص الأمانة على إتاحة قائمة للمراسلة الإلكترونية تكون مفتوحة لكافة الأطراف الفاعلة في هذا الميدان، وهي بصدد إعداد موقع على شبكة الويب لتوثيق المعلومات عن أفضل الممارسات وغير ذلك من الموارد. وتستهدف الشبكة تطوير معايير ومقاييس توفيقية في مجال التعليم في حالات الطوارئ، واستهلال برنامج للتربية من أجل السلام يرتبط بالبرامج الميدانية الجارية التي ينفذها أعضاء الشبكة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والشركاء من المنظمات غير الحكومية. ومن المعتزم توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل المزيد من أعضاء الشبكة. كما توفر الشبكة لأعضائها العاملين في حالات الطوارئ مجموعة من المواد التعليمية الرئيسية. إن إقامة الشراكات والشبكات على هذا النحو للربط بين اليونسكو وشركائها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأخصائيين يبشر بالخير، ومن الممكن أن يُطبق على نطاق أوسع ليشمل مجالات أخرى في إطار برنامج اليونسكو.

البرنامج الفرعي ١,٢,٢ :
تجديد التعليم الثانوي العام والتعليم المهني

تقييم التنفيذ

إن فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بإصلاح التعليم الثانوي، والذي يضم ٢٠ من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، واجتمع مرتين خلال فترة العامين، قد توصل إلى تحديد الميادين التي يمكن تحقيق التآزر فيها، وبيان مجالات التعاون. يضاف إلى ذلك أن الاجتماع الدولي للخبراء بشأن التعليم الثانوي العام في القرن الحادي والعشرين، الذي انعقد في بكين في شهر مايو/أيار ٢٠٠١ بمساعدة اللجنة الوطنية لليونسكو في الصين، قد حقق نجاحاً باهراً. وكان اجتماع الخبراء الوحيد الذي نظمته اليونسكو مؤخراً بشأن التعليم الثانوي، ويُعد مضمون التقرير المنبثق عنه إسهاماً مهماً في عملية التحضير للمؤتمر الدولي بشأن التعليم الثانوي الذي ستنظمه الحكومة العمانية. وقد وزع تقرير هذا الاجتماع على نطاق واسع. وستشكل هذه المبادرات أساساً للوثيقة التي ستُعدها اليونسكو لتوضيح موقفها في هذا المجال خلال فترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وقد نُظمت حلقة تدارس إقليمية بشأن التربية الوقائية داخل النظام المدرسي في الفترة من ١ إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ في برمّانا بلبنان، وشارك في تمويلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا. وقد حضر الحلقة ١٠٣ من المشاركين يمثلون وزارات التربية والصحة في ١٨ دولة عربية، والمنظمات غير الحكومية، والمعاهد التعليمية، ووكالات الأمم المتحدة وغير ذلك من المنظمات الدولية التي تقدم خدماتها في منطقة الدول العربية. وبفضل هذه الحلقة، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة والبرامج الأخرى التي يشارك في تمويلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا، أمكن تعزيز قدرة الأنظمة التعليمية على الاستجابة لتأثير فيروس/مرض الأيدز على التعليم، وهو ما أسهم بدوره في إحراز التقدم في مجال التعليم للجميع. كما تم تعزيز قدرة النظم التعليمية على الاستجابة لتأثير فيروس/مرض الأيدز على التعليم، وإعداد البرامج الوقائية الفعالة، من خلال إدراج موضوع فيروس/مرض الأيدز على نحو منتظم في جداول أعمال المؤتمرات الكبرى المعنية بالتعليم، ولا سيما منتدى داكار العالمي للتربية (أبريل/نيسان ٢٠٠٠)، والمؤتمر الدولي للتربية.

وأسفرت التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي بشأن التعليم التقني والمهني المنعقد في سيول عام ١٩٩٩ عن قيام اليونسكو باستيفاء التوصية المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني. ووزع مشروع الوثيقة على الدول الأعضاء واعتمد المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين التوصية المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني (٢٠٠١). وترتبط شبكة يونيفوك، التي دُعي إلى تعزيزها في توصيات مؤتمر سيول، بين ٢٠٥ من المراكز في ١٣٧ بلداً. وفي ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٠ أنشئ مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني (مركز يونيفوك، بون) بمقتضى اتفاق أبرمته اليونسكو مع ألمانيا. ويضطلع هذا المركز، الذي يمول جزئياً بموارد ألمانية، بدور هام فيما يخص تبادل المعلومات وبناء القدرات في هذا المجال، ومن المتوقع أن يصبح هو مركز التنسيق في شبكة يونيفوك.

ومن خلال عقد مؤتمرين دوليين وست حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية، تم تعريف أكثر من ١ ٣٠٠ من المسؤولين عن اتخاذ القرارات وتصميم المناهج الدراسية والأخصائيين والمعلمين بالفلسفة والنهج اللذين يقوم عليهما برنامج اليونسكو لتعليم العلوم والتكنولوجيا، وبأهمية العلوم والتكنولوجيا في عالم اليوم. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠١

أنشئت شبكة دولية للموظفين الحكوميين المسؤولين في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا (INGOSTE)، وهي تشمل ٦٥ بلداً. وأعيد تصميم الموقع الخاص بتعليم العلوم والتكنولوجيا على شبكة الويب، لتحويله إلى منصة للحوار وتبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف المعنيين بتعليم العلوم والتكنولوجيا. وفضلا عن ذلك، تم اختبار مجموعة اليونسكو من المواد المرجعية في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا في ١٠ بلدان من أقاليم الأمم المتحدة الجغرافية الخمسة، ووزعت المجموعة على وزارات التربية في ١٥٢ من الدول الأعضاء. ويضاف إلى ذلك، أن أكثر من ٠٠٠ ٢ من المطبوعات الموضوعية ومواد التدريس/التعلّم قد عممت على نطاق العالم. ويجري استكمال مشروعات لوثائق تتناول المبادئ التوجيهية بشأن السياسة العامة، والتكنولوجيات المحلية والتثقيف في مجال البيولوجيا، كما يجري استكمال بعض المواد النموذجية للتدريس/التعلّم المخصصة لأمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا والمنطقة العربية وأوروبا، وذلك من أجل نشرها وتوزيعها خلال فترة العامين الحالية. وقد صدرت رسالة اليونسكو الإخبارية الفصلية بعنوان "الرابطة" بسبع لغات (٠٠٠ ٣٠ نسخة) ونُشرت في أكثر من ١٧٥ من الدول الأعضاء.

وتتمثل أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في نقص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتطوير الأنشطة في إطار زمني محدد، وذلك على الرغم من تزايد احتياجات الدول الأعضاء في هذا المجال.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

في فبراير/شباط ٢٠٠١، قامت اليونسكو بالتعاون مع كومنولث التعلُّم، بإعداد وحدة تدريب مرنة عن التعليم في مجال الأعمال التجارية في السياق غير الرسمي، وذلك كأداة لتعزيز روح المقاولة الأخلاقية لدى العاملين في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية في دول المحيط الهادي الصغيرة. وتركز الوحدة التدريبية على تعزيز الفعالية المهنية للعاملين في مجال التجارة والصناعات والحرف والخدمات التقليدية. وبالتالي يُتوقع أن يكون أول المستفيدين من هذه المواد التدريبية هم أطفال الشوارع والشباب خارج المدارس والكبار العاطلين عن العمل. ويُرجح أن تمثل النساء والفتيات نسبة عالية من المتعلمين. وقد جرى اختبار هذه الوحدة المرنة التدريبية على نطاق واسع في الميدان في العديد من بلدان منطقة المحيط الهادي، وكانت ردود الفعل الإيجابية طاغية سواء من جانب المدربين أو المتدربين.

وفي فبراير/شباط ٢٠٠١، نظمت اليونسكو المؤتمر الدولي لتعليم العلوم والتكنولوجيات والرياضيات (ICSTME-2001) بالتعاون مع رابطة أمانة الكومنولث لتعليم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والمعهد الوطني الهندي باسم مركز هومي بابا لتعليم العلوم في غوا بالهند. واجتذب المؤتمر أكثر من ٦٠٠ مشارك من المسؤولين عن التخطيط والإدارة في مجال التعليم، ومصممي المناهج الدراسية ومعلمي المعلمين والمعلمين والباحثين والأخصائيين في تعليم العلوم والتكنولوجيا من ٤٣ من الدول الأعضاء التي تمثل كافة الأقاليم الجغرافية الخمسة في المنظمة. وقد بحث المؤتمر قضايا بالغة الأهمية من أجل تحسين/تطوير تعليم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات (مثل المضامين/النُهج الجديدة، والمناهج الدراسية، والتدريب، والتقييم، والتنمية المستدامة، وقضايا الجنسين، والعولمة، وثقافة السلام، والأخلاقيات، الخ). وشكلت التوصيات الصادرة عن المؤتمر مصدر توجيه قيّم لأنشطة اليونسكو في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا. كما مكّن المؤتمر من إعادة النظر في بعض المفاهيم والأفكار وتوضيحها في مشروع وثيقة "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة العامة" المخصصة للمسؤولين عن اتخاذ القرارات، وفي وثيقة "إطار العمل في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا" الذي أعدته اليونسكو. وقد اعتمد المؤتمر العام كلتا الوثيقتين بالإجماع وسيتم نشرهما وتوزيعهما قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

البرنامج الفرعي ١,٢,٣ :
التعليم العالي والتنمية

تقييم التنفيذ

لقد يسرت الاستراتيجية المعتمدة لمتابعة المؤتمر العالمي للتعليم العالي إقامة الشبكات وتعبئة الجهود على نطاق واسع في عالم التعليم العالي. ولم يقتصر هذا على جهات الوصل الثلاثمائة وخمسين التي تمثل الدول الأعضاء، بل شمل أيضاً المنظمات غير الحكومية المشاركة في المشاورة الجماعية، والمنظمات الدولية الحكومية ذات الاختصاص في مجال التعليم العالي، مثل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. ومن شأن كراسي اليونسكو المنظمة في شبكات، مثل الشبكة العالمية للتجديد في مجال التعليم العالي (GUNI) التي تضطلع بدور فعّال في أنشطة متابعة المشروع الخاص بعنوان "المرأة والتعليم العالي والتنمية"، أن تسمح بتحديد وجهة الأنشطة المستقبلية بشكل أفضل في هذا المجال.

تقييم برنامج اليونسكو الخاص بتعليم العلوم والتكنولوجيا (STE)

خلصت عملية التقييم إلى ضرورة تنقيح متطلبات تعليم العلوم والتكنولوجيا بحيث يستجيب البرنامج على نحو مباشر للاحتياجات الخاصة للبلد المعني. وأُوصي بربط البرنامج بالمؤسسات بدلاً من الأفراد من أجل زيادة قدرته على الاستدامة، وبإعداد إطار لتدريب المدربين في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا، بغية إشراك أكبر عدد ممكن من المعلمين. وفضلا عن ذلك، أوصى التقرير بتحسين نشر المعلومات عن تعليم العلوم والتكنولوجيا من خلال إنشاء قاعدة بيانات فعّالة. وركز التقييم على ضرورة مراعاة البرنامج لموضوعات الفقر وقضايا الجنسين واللغة والانتماء الإثني والعرقي والفجوة الرقمية، وأوصى بتشكيل فريق عمل استشاري خاص لإعادة صياغة البرنامج. كما ورد أن من الضروري بذل الجهود من أجل تنمية روح التضامن بين موظفي اليونسكو لتمكينهم من العمل معاً بمزيد من الفعالية.

وبناء على هذه التوصيات قامت الأمانة بتحديد رؤية أوضح لتعليم العلوم والتكنولوجيا، كما تم تعزيز الموقع الخاص بالبرنامج على شبكة الويب، وتحسين التعاون مع المنظمات غير الحكومية والنهج الجامع بين التخصصات. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه التوصيات لم يُنفذ بسبب النقص الحالي في الموارد (مثل التوصية الخاصة بإنشاء منتدى على شبكة الويب، وتأسيس مركز موارد)، ومن المعتزم تنفيذ عدد من هذه التوصيات في إطار البرنامج والميزانية المعتمدين للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (مثل التوصية الخاصة بتشكيل فريق عمل استشاري).

ويتحول الإعلان وإطار أولويات العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للتعليم العالي تدريجياً إلى مرجعين لا غنى عنهما عند رسم السياسات الوطنية الجديدة.

ومن ناحية أخرى تعتبر النتائج المحققة ثمرة لتضافر الجهود التي بذلها قسم التعليم العالي بالتعاون مع المكاتب الإقليمية (في بانكوك وبيروت وداكار)، ومعهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك) بكاراكاس، والمركز الأوروبي للتعليم العالي (سيبيس) ببوخارست.

وينبغي مواصلة بذل الجهود من خلال السعي إلى تنشيط بعض جهات الاتصال التي تظهر كحلقات واهية في الشبكة، ولا سيما جهات الاتصال في البلدان النامية والتي تمر بمراحل انتقالية، وكذلك عن طريق تعزيز المبادرات المتخذة على صعيد المؤسسات.

ويظل التعاون في مجال التعليم العالي من المحاور ذات الأولوية التي ترتكز عليها سياسة اليونسكو. فعلى الرغم من تقليص حجم الموارد المتاحة لبرنامج توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو الجامعية، واصل البرنامج نشاطه، فعزز طابعه المشترك بين القطاعات، وشمل بخدماته عدداً متزايداً من الدول الأعضاء. وأصبح عدد الكراسي والشبكات التي يشارك فيها عدة أُلوف من الطلاب والمعلمين، يبلغ ٥٠٠ كرسي وشبكة موزعة في ١١٠ من البلدان.

إلا أن العديد من الكراسي التي تم إنشاؤها في البلدان الأقل نمواً لا تزال تواجه الصعوبات فيما يخص تعبئة الموارد اللازمة من خارج الميزانية لضمان سير العمل فيها على نحو ملائم، وذلك على الرغم من الجهود الخاصة التي بذلتها اليونسكو لصالحها. وتواصل اليونسكو البحث عن حل لهذه المشكلة، رغم أن التوصيات المنبثقة عن عملية التقييم الخارجي للبرنامج قد أتاحت البدء في تحسين سير عمله تحسينا ملحوظاً.

كما تكثف التعاون في مجال الاعتراف بالدراسات والشهادات وضمان الجودة، حيث تساعد المنظمة اللجان الإقليمية على التنسيق فيما بينها بشكل أكثر فعالية، وتساند الجهود المبذولة من أجل إنشاء منتدى عالمي لضمان الجودة.

وفيما يخص تعليم المعلمين، تم إثراء الأنشطة المنفذة من خلال نشر ١٢ من دراسات الحالة بشأن استخدام أساليب التعلّم المفتوح والتعلّم عن بعد. وستشكل هذه الدراسات أساساً لإعداد دليل سيوضع في متناول المؤسسات والحكومات في الدول الأعضاء.

إلا أن الأهداف المحددة في مجال كراسي اليونسكو الجامعية الخاصة بتعليم المعلمين لم تتحقق (فلم يُنشأ سوى ٣ كراسٍ من ٢٠ كرسياً كان قد نص عليها).

وعقدت في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ الدورة السابعة للجنة المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو المعنية بأوضاع المعلمين، ويجري حالياً العمل على تنفيذ توصياتها.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

بصفة عامة، يمكن النظر إلى عملية متابعة المؤتمر العالمي للتعليم العالي على أنها ناجحة بفضل ما نجم عنها من تعبئة للجهود على صعيد الدول الأعضاء والمؤسسات.

ومن أبرز الأنشطة المندرجة في عملية المتابعة، يمكننا الإشارة بصفة أخص إلى اجتماع الشركاء في مجال التعليم العالي. فقد أتى هذا النشاط الذي ضم في مقر اليونسكو أكثر من ٤٠٠ مشارك (الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الحكومية، وكراسي اليونسكو الجامعية)، بالدليل الذي يثبت أن قوة اليونسكو تكمن في قدرتها على إقامة الشراكات الراسخة. وتواصل سبع مجموعات عمل أُسندت إلى بعض الشركاء الرئيسيين التفكير والعمل في مختلف المجالات الأساسية مثل تجديد النظم؛ والإدارة السليمة وتدبير شؤون المؤسسات؛ والمشكلات المتصلة بالتدريب؛ والبحوث؛ والعولمة واستخدام التكنولوجيات الجديدة وعالم العمل؛ والحراك على الصعيد الدولي؛ وإسهام التعليم العالي في النظام التعليمي ككل، بما في ذلك متابعة داكار.

ومن خلال مجموعات العمل المذكورة التي سيتم تحليل التقارير الصادرة عنها في الاجتماع المعني بمتابعة المؤتمر العالمي خمس سنوات بعد الانعقاد (المؤتمر العالمي +٥)، جرت تعبئة عدة ألوف من أعضاء المجتمع الجامعي العالمي في إطار عملية متابعة المؤتمر العالمي.

ويمكن الإشارة كذلك إلى نشاط ثانٍ حالفه التوفيق، ألا وهو تنظيم المنتدى المعني بالبحوث (يونيو/حزيران ٢٠٠١)، وهو عبارة عن نشاط مشترك بين القطاعات نُظم بمشاركة قطاع العلوم الطبيعية وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويتمتع هذا النشاط بدعم قوي من الوكالة السويدية للتنمية (سيدا)، بمشاركة العديد من المنظمات غير الحكومية الكبرى مثل الرابطة الدولية للجامعات، والمجلس الدولي للعلوم، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، ورابطة الجامعات الافريقية.

وقد أسفر اجتماع الخبراء المنعقد في شهر يونيو/حزيران ٢٠٠١ عن نشر تقارير إقليمية عن إدارة شؤون البحوث، عن إعداد مشروع جديد بعنوان "منتدى اليونسكو المعني بالبحوث ونظم المعارف". ويحظى هذا المشروع الذي ستشارك فيه كافة الأقاليم الجغرافية بدعم (من الوكالة السويدية للتنمية) يمتد لفترة ثلاث سنوات. ويجري حالياً إبرام العقود من أجل توسيع قاعدة هذه الشراكة.

تقييم معاهد التربية

(مساعد المدير العام للتربية)

تقييم استراتيجية معهد اليونسكو للتربية

إن تحقيق تكامل أفضل لعمل معاهد اليونسكو ضمن مجمل برنامج المنظمة هو الهدف المعلن للمجلس التنفيذي الذي استعرض في دورته الثانية والستين بعد المائة مقترحات بشأن استراتيجية ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. وقد دفعت عملية إعداد هذه المقترحات الموظفين في قطاع التربية إلى العمل سوياً على نحو أوثق خلال فترة العامين موضع البحث. ولئن كانت هناك اختلافات بين المعاهد الستة التي يشملها هذا التقرير من حيث المهام والخبرة والحجم، فإنه يمكن استخلاص بعض السمات العامة بشأن عملها في الفترة الأخيرة. فقد بات كل معهد، أولاً، يركز بشدة أكبر على مهمته الأساسية – ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى تقليص التمويل من موارد الميزانية العادية. وأعطيت الأسبقية، ثانياً، للأولويات الأساسية لمجمل برنامج اليونسكو. وأولي، ثالثاً، اهتمام كبير للاحتياجات الميدانية والقطرية في تحديد الأنشطة.

وهكذا واصل مكتب التربية الدولي لليونسكو (متد) مهامه المتخصصة عن طريق توسيع وتحديث بنك البيانات بشأن المضامين والمناهج الدراسية على الصعيد العالمي. فعقد بنجاح كبير المؤتمر الدولي للتربية في موضوع "تعلّم العيش معاً" قبل أيام قلائل من أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وأصبح على الفور مرجعاً بالنسبة للنقاشات بشأن انعكاسات هذه الأحداث. وقام معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط) برفع مستوى برنامجه الدراسي الرئيسي من درجة شهادة إلى دبلوم، ونظم عدداً أكبر من الأنشطة التدريبية على الصعيد القطري لتلبية متطلبات إعادة تأهيل العاملين في التعليم، لا سيما فيما يتعلق بإدارة النظم اللامركزية. كما قام بتنسيق الأنشطة ذات العلاقة بمرض الأيدز/السيدا على صعيد اليونسكو ككل. وأولى معهد اليونسكو للتربية (يوتر) اهتماماً خاصاً بإدراج التعلّم مدى الحياة في جدول أعمال داكار مع التأكيد بقوة على محو أمية الكبار. إلا أن بقاء يوتر بات الآن موضع تساؤل بسبب السحب التدريجي للإعانة المؤسسية التي تقدمها الحكومة الألمانية. واستمر معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجالي التربية (إيتي) يتلمس طريقه كمعهد جديد خلال فترة العامين. وقد بدأ المعهد يعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لا سيما في أوروبا. ولا بد من تحقيق المزيد من التكامل بين أنشطته وأنشطة قطاع التربية وقطاع الاتصال والمعلومات في المقر، لا سيما فيما يتعلق بالتعلّم عن بعد. أما معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك) فقد عزز مجلس إدارته وتوسع في أنشطة الربط الشبكي في الدول الأعضاء. ويتمثل التحدي الذي يواجهه الآن، بوصفه الممثل الوحيد لليونسكو في المنطقة في مجال التعليم العالي، في كيفية دمج أنشطته بالكامل في مجمل برنامج المنظمة. وأخيراً فإن معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا) ركز موارده المحدودة جداً على الأولويات الأساسية المتمثلة في إعداد المعلمين والاستخدام الملائم للتكنولوجيا، ونوعية التعليم والقيادة في مجال التعليم. وبالرغم من ارتباك الإشارات الآتية من المقر بشأن دور المعهد، فإن إيكبا يواصل تحقيق تقدم ملحوظ في عمله.

لقد طالب المجلس التنفيذي في دورته الثانية والستين بعد المائة، أثناء استعراضه للمقترحات الخاصة بوضع استراتيجية شاملة للمعاهد، بأن يكون تفويض السلطة، وتوخي المرونة وتحقيق المزيد من الاتساق، هي المبادئ الرائدة لدمج هذه المعاهد في الإطار العام لليونسكو. وتُبين أنشطة المعهد خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ بأنه قد تحققت بداية جيدة على طريق تطبيق هذه المبادئ.

الدروس المستخلصة

يمثل المؤتمر الدولي للتربية الذي نظمه متد أبرز إنجاز للمعاهد خلال فترة العامين. وجاء نجاح المؤتمر تعبيراً عن الإعداد المتقن، وجودة التعاون مع سائر قطاعات اليونسكو، ونجاح استخدام صيغ تحاورية في الجلسات حظيت بتقدير كبير وأسفرت عن مناقشات موضوعية هامة بدلاً من الإدلاء بسلسلة من البيانات المعدة سلفاً. وقد بين المؤتمر أن مساعدة الناس على العيش معاً كانت من شواغل وزراء التربية قبل ١١ سبتمبر/أيلول بكثير. كما أن عمل مدخل القيادي في مجال إسهام اليونسكو في حملة الأمم المتحدة لمكافحة وباء الأيدز/السيدا يعتبر مثالاً جيداً لكيفية تنسيق نشاط ما على صعيد المنظمة ككل.

وتمثل شبكة إعداد المعلمين التي أقامها إيكبا نموذجاً عن كيفية جلب الموارد من أماكن أخرى لمواجهة تحد رئيسي ومن ثم نقل الخبرة إلى مستوى محلي. ويعتبر إعداد المعلمين عنصراً حاسماً في تحقيق التقدم في مجال التعليم للجميع في افريقيا، ويتبع إيكبا سبلاً مبتكرة في تنفيذ هذه المهمة.

ويعتبر مرصد إيسالك للتعليم العالي مثالاً جيداً عن كيفية استفادة اليونسكو من دورها كمصدر للمعلومات وناقل لها. فاستخدام الانترنيت يزيد من تأثير عمل اليونسكو ويوسع مداه.

وأكثر التحديات إلحاحاً بالنسبة للمعاهد في الوقت الحاضر هو معالجة الوضع الناجم عن التوقيف التدريجي للمنحة المؤسسية التي تقدم لمعهد اليونسكو للتربية (يوتر). ويجب أن تشمل جميع الخيارات الخاصة بمستقبل المعهد تحقيق تكامل أوثق بين نشاطه وباقي أنشطة اليونسكو.

وفي هذا السياق، فإن جدوى إنشاء إيكبا يتجلى بشكل خاص في قدرته على استنباط حلول محلية لمشاكل التعليم الملحة في افريقيا، وبإمكانه تقديم أكثر من هذا بكثير لو عززت موارد ميزانيته الضئيلة.

ويعتمد تحقيق التكامل الفعلي لأنشطة المعاهد والمراكز مع برامج التربية في جملته على مدى التزام هيئاتها الرئاسية بهذا الأمر. ولتحقيق ذلك لا بد من أن تسود الثقة بين الهيئات الرئاسية وكبار الموظفين في قطاع التربية. وقد جعل مساعد المدير العام للتربية من حضور اجتماعات الهيئات الرئاسية مسألة أولوية لمناقشة كيفية الموازنة بين تكامل البرنامج والاستقلال الوظيفي. ويجري تعزيز العلاقات بين المعاهد والمكاتب الميدانية ولا سيما من خلال دور مكاتب التربية الإقليمية الأربعة بوصفها حلقة وصل وحافز لأنشطة المعاهد المعنية في تلك المناطق.

اسم المعهد	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
الفقرة ٠١٤١٦ **مكتب التربية الدولي لليونسكو (متد)**	الإسهام في تعزيز القدرات في مجال المضامين والمناهج والأساليب والبنى، لا سيما من خلال تنظيم عشر حلقات تدارس تدريبية في جميع مناطق العالم؛ إنشاء منبر/مرصد للمناهج الدراسية عن طريق جمع البيانات وتحليلها ونشرها، ومن ذلك خاصة: الطبعة الرابعة من قرص القراءة بالليزر CD-ROM المعنون "بيانات عالمية عن التربية" الذي يتضمن معالم وطنية لـ ١٥٨ نظاماً تعليمياً؛ و٧٤ ملفاً قطرياً؛ وورود ٩٩ تقريراً وطنياً؛ وجمع ٧١٤ مثالاً عن التجديدات التربوية في إطار بنك البيانات عن التجديدات التربوية INNODATA؛ مشروع بريدج BRIDGE: 100 نموذج من أفضل الممارسات ذات الصلة بالمؤتمر الدولي للتربية (مدت)؛ إعداد ٧ وثائق فيديو لمدت؛ إدارة قواعد بيانات عن الخبراء تضم ١٩٥٠ ملفاً؛ إدارة موقع متد على الانترنيت الذي ينمو بشدة؛ حصر المحفوظات التاريخية وفهرستها وإتاحتها إلكترونيا؛ إنجاز الطبعة الانجليزية من مكنز التربية إعداد ونشر نحو ٤٠ مطبوعاً مختلفاً؛ تعزيز الحوار بشأن السياسات التربوية: إعداد وعقد الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية.
الفقرة ٠١٤٢٥ **معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط)**	إنجاز الخطة المتوسطة الأجل السادسة؛ تنفيذ برامج البحوث واستكمال عدة تقارير جامعة. استحداث دبلوم في مجال تخطيط التربية وإدارتها يُمنح للمشاركين في برنامج التدريب المتقدم ATP؛ إعداد واعتماد الخطة المتوسطة الأجل السابعة وفقاً لأولويات استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل. استهلال عدة أنشطة جديدة منها أنشطة تتعلق بتخطيط التربية في سياق مكافحة مرض الأيدز/السيدا. وبفضل النجاح الذي أحرزته شبكتا ANTRIEP (الشبكة الآسيوية لمؤسسات التدريب والبحوث في مجال التخطيط التربوي) و SACMEQ في افريقيا (تجمع افريقيا الجنوبية لمراقبة نوعية التعليم)، وبفضل التقدم المحرز في أنشطة مدخط/بوينس آيرس في منطقة المخروط الجنوبي، أمكن إقامة علاقات شراكة مع وزارات التربية والمؤسسات التدريبية. ونفذ مدخط مشروعات وقدم مساعدات مباشرة لعدة دول أعضاء لتعزيز قدراتها في مجال التخطيط التربوي من ضمنها بلدان تعيش أوضاعاً متأزمة أو خارجة من مثل هذه الأوضاع. وقد تلقى المعهد ٩,٥ مليون دولار لتمويل مشروعات نفذت في فترة العامين بمساهمات طوعية أو عن طريق التعاقد؛ وساهم في منتدى التعليم للجميع في داكار. تنظيم دورتين استراتيجيتين ودورة للفريق العامل الدولي المعني بالتربية (IWGE) عن علاقات التشارك بين الوزارات والجهات الممولة. ويشارك المعهد في اجتماعات فريق العمل والفريق الرفيع المستوى بشأن التعليم للجميع. كما أصدر مدخط وثيقة بعنوان "استراتيجية اليونسكو عن التربية الوقائية من مرض الأيدز/السيدا"، سوف تسترشد بها اليونسكو في نشاطها الرامي إلى مكافحة هذا الوباء في السنوات القادمة.
الفقرة ٠١٤٣٣ **مكتب معهد اليونسكو للتربية (يوتر)**	التعمق في فهم أبعاد التعلم مدى الحياة وعلاقته بالتعليم الأساسي والتعليم المستمر للكبار، ونشر هذا المفهوم في مختلف المناطق؛ الربط بين سياسات وممارسات التعليم للجميع والتعلّم مدى الحياة؛ التوعية بالصلات القائمة بين التعليم للجميع والتعلّم مدى الحياة؛ الإسهام في تعزيز قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث في مجالات اختصاص يوتر؛ توفير منبر للمبادلات الدولية والإقليمية والوطنية بشأن التعلّم مدى الحياة والتعليم الأساسي؛ إنشاء أربعة مراكز إقليمية للموارد التعليمية الخاصة بالتعليم الأساسي والتعلّم مدى الحياة.
الفقرة ٠١٤٤٣ **معهد اليونسكو لتكنولوجيا المعلومات في مجال التربية (إيتي)**	تعزيز القدرات التربوية الإقليمية على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التربية، وتحسين نوعية التعليم والحث على تضييق الفجوة الرقمية عن طريق إرشاد صانعي السياسات والقرارات وتدريب المعلمين والمسؤولين عن إعداد المعلمين والمسؤولين عن المنهجيات وسائر العاملين في التعليم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية؛ وتحسين مهارات أكثر من ١٠٠٠ مربّ من ١٨ دولة عضواً وتدريبهم في إطار ١٧ حلقة تدارس تدريبية وحلقة عمل؛ وتحديث السياسات التربوية الوطنية من خلال الخدمات الاستشارية والمساعدات التي قدمها المعهد في مجال التحليل ورسم السياسات؛ وجمع وتحليل المعارف المتاحة وأفضل الممارسات في مجال تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات عن طريق إقامة الشبكات؛ والتشجيع أيضاً على تعزيز بناء القدرات الوطنية والإقليمية عن طريق الخدمات الاستشارية التي قدمها المعهد بناء على طلب عدد من الدول الأعضاء في اليونسكو في شكل مشروعات رائدة وطنية (في ارمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا) ومشروع رائد دون إقليمي في بلدان كومنولث الدول المستقلة؛ تعزيز التعاون الدولي في مجال تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم من خلال مشروعات دولية طويلة الأجل.

الفقرة ٠١٤٥٣
معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك)

توسيع نطاق مشاركة الأوساط الأكاديمية في أنشطة إيسالك والعكس بالعكس؛ التوصل إلى إقامة تعاون أفضل بين الدول الأعضاء في مجال التعليم العالي نتيجة للربط الشبكي؛ تزويد الأوساط المعنية بالتعليم العالي بمصادر جديدة للمعلومات بواسطة "مرصد التعليم العالي"؛ تحسين المساعدة التقنية من خلال إبرام اتفاقات وطنية للتعاون بين إيسالك وعدة دول أعضاء؛ التوصل إلى معرفة أفضل للتعليم العالي عن طريق التقارير القطرية.

الفقرة ٠١٤٦٣
معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا)

تم تخريج أول دفعة من طلبة برنامج أنديرا غاندي للتعليم عن بعد في يونيو/حزيران ٢٠٠١. وأُلحق أفضلهم، وهما طالبان من اثيوبيا وليبيريا، ببرنامج الماجستير. وسوف يجري إدماج البرنامج في إحدى الجامعات الوطنية الاثيوبية؛ وتم تعيين مرشدين محليين؛ وأنشئت ١٠ مكتبات إلكترونية باللغات الانجليزية والفرنسية والبرتغالية والعربية. ونظمت دورات دراسية لتنمية المهارات اللازمة من أجل إعداد واستخدام أقراص القراءة بالليزر والمواقع الشبكية؛ وفي مجال السياسات والتخطيط، حظيت مبادئ واستراتيجيات عقد التربية بقبول رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية. كما بدأ العمل في إعداد المنهج الدراسي المعد للمخططين التربويين في مجال علم الاقتصاد، والمنهج المعد لعلماء الاقتصاد في مجال تنمية الموارد البشرية. ونظمت لكبار المسؤولين التنفيذيين حلقات تدارس تسمح لوزراء التربية بتبادل خبراتهم.

تقييم معاهد التربية
(مديرو المعاهد)

مكتب التربية الدولي لليونسكو

تقييم التنفيذ

وفقاً للمهمة التي عهد بها المؤتمر العام إلى مكتب التربية الدولي (متد)، عزز المكتب أنشطته باعتباره مركزاً لليونسكو لمضامين التعليم، فشارك بنشاط في الجهود التي تبذلها المنظمة لبلوغ الأهداف المحددة في مجال توفير تعليم جيد للجميع في إطار عمل منتدى داكار. ومن الأنشطة البارزة التي شهدتها فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ إعداد وعقد الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية (متد). وقد استلزم ذلك جهداً ضخماً من قبل جميع موظفي متد وعدد كبير من الشركاء. وعلى الرغم من عبء العمل الهائل الذي تطلبه هذا المؤتمر، فقد نجح متد في الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء فيما يخص جميع الأنشطة المقررة في محاور عمله الأخرى: تعزيز القدرات فيما يتعلق بتطويع مضامين التعليم وأساليبه وبناه على المستوى الوطني والإقليمي ودون الإقليمي؛ وتطوير منبر/مرصد للبنى والمضامين والأساليب (بنك موارد، الإعلام/التوثيق، موقع على شبكة الانترنيت)؛ وإصدار المطبوعات. وقد جرى تقييم كافة الأنشطة بصورة منهجية. ويمثل النجاح المشهود به للدورة السادسة والأربعين لمدت درساً ممتازاً بالنسبة لمتد ولليونسكو سواء من حيث مواءمة الموضوع، أو من حيث التنظيم والمنهجية واستخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات أو التجديد في طرائق الحوار بشأن السياسات التعليمية. ولئن نجح متد، خلال فترة العامين، في تعبئة موارد إضافية هامة من خارج الميزانية، فإن الصعوبات الرئيسية التي واجهها يظل سببها نقص الموارد البشرية والمالية. وإن هذا الوضع يُضعف من إمكانية متد على مواصلة مهمته إذ يحمله على تقليص أو إرجاء استجابته للاحتياجات التي تعرب عنها الدول الأعضاء.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

الحوار بشأن السياسات التعليمية: الدورة السادسة والأربعون للمؤتمر الدولي للتربية (مدت): "التعليم للجميع لتعلّم العيش معاً: المضامين واستراتيجيات التعلّم – المشكلات والحلول"

تم بالإجماع الإقرار بنجاح الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية (جنيف، ٥–٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١). ومن أهم العناصر الإيجابية التي جرى التنويه بها نذكر ما يلي:

- مشاركة الوفود بأعداد كبيرة وعلى مستوى عال: أكثر من ٦٠٠ مشاركاً من ١٢٧ دولة عضوا منهم ٨٠ وزيراً و١٠ نواب وزير، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛
- نوعية الأعمال التحضيرية، والبنية، والتنظيم، والمنهجية المعتمدة، والحوار الحيوي الذي تميز به المؤتمر، والاستخدام المثري للوسائل السمعية البصرية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (المنتدى الشبكي وعروض الفيديو وموقع الانترنيت).
- وقد ارتئي أن تستلهم اليونسكو أساليب العمل الجديدة بوجه خاص في تنظيم المؤتمر العام؛
- ملاءمة الموضوع الذي عالجه المؤتمر وارتباطه بقضايا الساعة وأهميته الخاصة في إطار البرنامج الرئيسي الأول؛
- جودة وثراء النتائج واقتراحات العمل التي اعتمدها المؤتمر والتي من شأنها حفز الدول الأعضاء على الأخذ برؤية أوسع لدى توجيه إصلاحات نظمها التعليمية. ومن الأمور المشجعة ملاحظة أن المجتمع الدولي في جملته قد استطاع التوصل إلى اتفاق حول خطوط العمل المشتركة التي تمخض عنها المؤتمر من أجل تشجيع "إرادة العيش معاً"؛
- إسهام عدد كبير من الشركاء الفكريين و/أو الماليين (مجلس متد، الوزارات، وكالات التعاون، المؤسسات الأكاديمية، المنظمات غير الحكومية).

منبر/مرصد لإعداد المناهج التعليمية

شهد هذا النشاط خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠١ تطوراً يدعو إلى الارتياح الشديد إذ تحوّل إلى بنك للموارد المتنوعة والمتسقة المعدة لإثراء أنشطة مكتب التربية الدولي بأسره. وفيما يلي بعض العناصر الرئيسية:

بيانات عالمية عن التربية: إصدار الطبعة الرابعة (على قرص القراءة بالليزر) بعد تحديثها استناداً إلى التقارير المقدمة في منتدى داكار؛ وهي تتضمن حالياً ١٥٨ معلماً قطرياً عن النظم التعليمية الوطنية؛

الملفات القطرية: ويقصد بها فتح مجال الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالتربية في كل قطر لفئات متنوعة من المنتفعين عن طريق الربط بالوسائل الإلكترونية ويتوافر حالياً ٧٤ ملفاً؛

بنك البيانات عن التجديدات التربوية *INNODATA*: تم إثراء قاعدة البيانات هذه التي أصبحت تضم ٧١٤ مدخلاً؛ وقد نشرت ٩ مونوغرافات في فترة العامين؛

مشروع بريدج *BRIDGE*: أتاح هذا المشروع الذي ينفذه مهنيون شباب، جمع قاعدة بيانات تتضمن مائة من أفضل الممارسات ذات الصلة بموضوعات مدت؛ كما أعدت فضلاً عن ذلك ٧ وثائق فيديو بالإضافة إلى برنامج تلفزيوني موجه لعامة الجمهور بعنوان "غداً ... التربية"؛

التقارير الوطنية: استلام وتحليل ٩٩ تقريراً وطنياً قدمت إلى الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، وهي تشكل قاعدة وثائقية لا غنى عنها لبنك الموارد بأسره؛

قاعدة بيانات عن الخبراء في مجال المناهج الدراسية: شرع في إنشاء هذه القاعدة لحصر الكفاءات وتيسير الاتصالات وتبادل الخبرات فيما بين الأخصائيين في هذا الميدان وفيما بينهم وبين متد واليونسكو بأكملها. وقد سجل في قاعدة البيانات حتى الآن أكثر من ١٩٠٠ ملفاً فردياً؛

الموقع الشبكي: شهد موقع متد على شبكة الويب نمواً كبيراً من حيث الاستشارات والتحميل كما شهد تحسناً على مستوى العرض (شكل تخطيطي جديد، محرك بحث جديد، بنك بيانات جديد)؛ وقد خصصت نافذة خاصة لمدت ونظم منتدى شبكي للتحضير لمدت في الفترة ما بين أبريل/نيسان وأغسطس/آب ٢٠٠١. وتلقى الموقع في مجمله أكثر من ٨٦٠ ٠٠٠ زيارة في عام ٢٠٠٠ و١ ٣٢٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠١.

لقد أتاح بنك الموارد بمختلف عناصره تغذية وإثراء وتعزيز ليس فقط أنشطة التحضير للمؤتمر الدولي للتربية بل وأنشطة بناء القدرات في مجال تطويع المناهج التعليمية. وبالإضافة إلى حلقات التدارس/حلقات التدريب المعدة إلى مصممي المناهج في القارات الخمس والزيارات الدراسية، فقد نفذ متد بالتعاون مع اليونيسيف وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو UNMIK نشاطاً هاماً جداً في كوسوفو في مجال إعداد المناهج التعليمية في أوضاع الأزمات أو ما بعد الأزمات.

معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط)

تقييم التنفيذ

أسهم مدخط على مر السنين إسهاماً كبيراً في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اليونسكو في مجال التربية والإدارة والتنظيم. وكانت السنوات الثلاث الأخيرة خاتمة الخطة المتوسطة الأجل للمعهد (١٩٩٦–٢٠٠١) التي أنجز خلالها أهدافه الرئيسية.

وضمن إطار استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل واصل المعهد مهمته الرئيسية المتمثلة في تعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء في مجال تخطيط التربية وإدارتها لا سيما من خلال برنامج التدريب المتقدم. وقد أدخل المعهد تغييرين هامين أثناء فترة العامين: الانتقال من برنامج يتوج بشهادة إلى برنامج يتوج بدبلوم، وإخضاع المشاركين في الدورة لعملية تقدير وتقييم منتظمة. وأوليت عناية خاصة أثناء فترة العامين لتحسين كفاءات المتدربين ليس فقط في مجال تحليل البيانات وإنما في تفسير نتائج البحوث والدراسات ونشرها وإتاحتها لصانعي القرار. كما استحدثت دورات تدريبية جديدة هدفها تنمية المهارات المهنية العامة مثل كتابة التقارير، وتحضير الدراسات والبحوث، وتنظيم الاجتماعات وإدارتها، وغير ذلك.

ونظم المعهد ٣٣ دورة تدريبية مكثفة للمساهمة في بناء القدرات. واستغرقت الوحدات التدريبية من أسبوع إلى أربعة أسابيع ونظمت على الصعيد الوطني أو دون الوطني. ونظمت خلال فترة العامين دورات تدريبية في مجال نظم المعلومات عن إدارة التربية، وإدارة التعليم العالي، وآليات الإشراف والدعم لضمان جودة التعليم المدرسي. وأنشأ مدخط معهده الافتراضي الذي يجمع مختلف أنشطة التعليم عن بعد ويقوم بدور مركز لتنسيق هذه الأنشطة. ويوفر التعليم بصفة رئيسية عن طريق دورات للتعليم عن بعد مدتها ثلاثة أشهر ودورات للتعليم عن طريق الانترنيت مدتها شهر واحد. وقد أتاحت أنماط التعليم هذه لشبكة خريجي مدخط فرصة جيدة لمواصلة نشاطها. فمن خلال منتديين للنقاش – أحدهما عن الحد من الرسوب، والآخر عن تأثير مرض الأيدز/السيدا على التعليم – استطاع خريجو برنامج التدريب المتقدم إعادة ربط الصلات بزملائهم القدامى والمحافظة على هذه الصلات، ومناقشة التحديات الرئيسية التي تواجههم.

وفي إطار الخطة السادسة المتوسطة الأجل التي تمثل فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ شريحتها الأخيرة، نفذ مدخط أربعة برامج بحثية. وقد صدرت بالفعل ثلاثة تقارير جامعة عن نتائج البحوث، وقد سمحت نتائج هذه البحوث للمعهد بأن يطور مختلف أنشطته ومواده التدريبية. وبواسطة برنامجه المعني بالرصد، حافظ المعهد على قدرته على الاستجابة للاتجاهات المتغيرة في مجال تخطيط التربية وتغذية برامجه وأنشطته بالإسهامات الملائمة. وقد نظمت في إطار هذا البرنامج حلقة عمل عن تأثير مرض الأيدز/السيدا على النظم التعليمية؛ وجرت في هذه الحلقة مناقشات راقية للغاية أعد على أساسها مشروع للبحوث أدرج في الخطة المتوسطة الأجل للمعهد. وشهدت السنتان الأخيرتان اشتداد الطلب على تدريب المسؤولين عن تخطيط التربية وإدارتها على مختلف مستويات اتخاذ القرار، وذلك لسببين: التوسع التدريجي لبنى إدارة التربية والاتجاه نحو الإدارة اللامركزية انطلاقاً من المدرسة. وكلاهما أدى إلى زيادة عدد الجهات المعنية وزيادة الطلب من ثم على مسؤولين وإداريين جدد. ولمواجهة هذا الطلب وتسخير طاقات كل مؤسسة لأغراض بناء القدرات، بذل مدخط جهوداً ضخمة في أنشطة الربط الشبكي. فأبرم المعهد اتفاقات شراكة ثنائية مع نحو ٢٠ مؤسسة للتدريب والبحوث وأنشأ ثلاث شبكات: الشبكة الآسيوية لمؤسسات التدريب والبحوث في مجال التخطيط التربوي (ANTRIEP)، وتجمع افريقيا الجنوبية لمراقبة نوعية التعليم (SACMEQ) وشبكة خبراء أمريكا اللاتينية من أجل الإدارة.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

عقد مدخط في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ حلقة عمل لتيسير النقاش بشأن المجالات ذات الأولوية للعمل المقبل بشأن وباء الأيدز/السيدا والتربية. وشارك في الحلقة ٥٠ شخصاً من ضمنهم عاملون في وزارات التربية، وباحثون، وموظفون في وكالات التمويل. وتبين في هذا الاجتماع استمرار الافتقار إلى بيانات ميدانية دقيقة بشأن ماذا يحصل في مختلف الفئات الاجتماعية، ولماذا، وبشأن كيفية العمل للحد من تأثير الوباء. فينبغي جمع البيانات بصورة منهجية ونشرها على نطاق واسع. واستناداً إلى هذه الأولويات أنشأ مدخط برنامجه الخاص بمرض الأيدز/السيدا والتربية. وهو برنامج يركز بصفة خاصة على معالجة تأثير الوباء على قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي على السواء. ويتمثل أحد المجالات الرئيسية الثلاثة لهذا البرنامج في تبادل المعلومات بشأن ما يستجد من دراسات، ومبادرات، وممارسات واعدة، وأدوات، وبرامج. فتشاطر هذه المعلومات يسمح بإحاطة المخططين على المستوى الوطني علماً بكيفية تصميم دراسات التأثير وتدابير الاستجابة الملائمة. ومن أجل تيسير تشاطر المعلومات أنشئت حالياً وحدة لتبادل المعلومات عن تأثير مرض الأيدز/السيدا على التعليم يتمثل هدفها الرئيسي في القيام بجمع منهجي لآخر الأنباء والوثائق الخاصة بهذا الوباء وإتاحتها لسائر الزملاء. ويسعى مدخط، كلما كان ذلك ممكناً، إلى التعاون والمساعدة في مجال تطوير قواعد البيانات الإقليمية.

وتشتمل المعلومات التي يتم جمعها وتشاطرها على بيانات عن تأثير مرض الأيدز/السيدا على النظم التعليمية؛ وأساليب قياس تأثير هذا الوباء؛ وأفضل الممارسات والتدابير الكفيلة بالتخفيف من آثار الوباء ومعالجتها. ووحدة تبادل المعلومات عبارة عن خدمة متواصلة لتشاطر المعلومات يتولى المعهد تنسيقها ولكنها تعمل بمساعدة عدد كبير من جهات الاتصال. ويتولى دور جهات الاتصال زملاء، معظمهم من الحكومات، من ضمن العاملين في النظم التعليمية النظامية وغير النظامية، والباحثين، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات التدريس، ومؤسسات الإدارة، ومراكز التوثيق والوكالات الدولية. وتملك وحدة تبادل المعلومات حالياً مجموعة مكونة من نحو ٣٥٠ دراسة ومقالة إخبارية. وسيكون بالإمكان الوصول إلى العديد من الوثائق المجموعة، بواسطة موقع مدخل على شبكة الويب والوصلات الخاصة به.

أما تجمع افريقيا الجنوبية لمراقبة نوعية التعليم (SACMEQ)، فهو شبكة مكونة من وزارات التربية الموجودة في منطقة الجنوب الافريقي الفرعية، أنشئت عام ١٩٩٥ من أجل تقديم برامج متكاملة للتدريب والبحوث تركز على إنتاج معلومات يمكن أن يستخدمها صانعو القرار في تخطيط التعليم وتحسين نوعيته. وانضمت إلى عضوية التجمع حتى الآن بصفة "عضو كامل العضوية" خمس عشرة وزارة تربية في البلدان التالية: بوتسوانا، كينيا، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشيل، جنوب افريقيا، سوازيلاند، جمهورية تنزانيا المتحدة (مينلاند)، تنزانيا (زنجبار)، أوغندا، زامبيا، زمبابوي. واستهدف المشروع الأول للتجمع إعداد برنامج للعمل على صعيد السياسات، عن طريق استغلال عملية جمع البيانات الوطنية لاستكشاف القضايا المتعلقة بالمؤشرات الأساسية فيما يخص مستوى التعليم المقدم والتحصيل في مجال تعلم القراءة، والإنصاف في تخصيص الموارد، والصلات بين التعليم المقدم والنتائج المحرزة في تعلّم القراءة. وبدأ مشروع "التجمع-٢" بسلسلة من المقابلات مع كبار المسؤولين عن وضع القرار في وزارات التربية في شتى أنحاء منطقة الجنوب الافريقي الفرعية. وأجريت هذه المقابلات بهدف وضع قائمة بأولويات السياسات التربوية، استخدمت فيما بعد كأداة لتوجيه عملية وضع أدوات لجمع البيانات. وأنجزت عملية جمع البيانات بكاملها في ١٢ بلداً في عام ٢٠٠٠. وشملت العملية الرئيسية في إطار "التجمع-٢" في جمع بيانات من نحو ٥٠ ٠٠٠ تلميذ في ٢ ٥٠٠ مدرسة. وطوال عام ٢٠٠١، قام منسقو البحوث الوطنية التابعون للتجمع بتحليل البيانات وإعداد التقارير الخاصة بالسياسات الوطنية في إطار مشروع "التجمع-٢". وقد أتاح مشروع "التجمع-٢" لمخططي التربية في منطقة الجنوب الافريقي الفرعية العديد من فرص الحصول على تدريب متقدم في المنهجيات الحاسوبية التي تتسم بأهمية أساسية لإجراء بحوث رفيعة المستوى في مجال السياسات التربوية. ولهذا المشروع ثلاثة معالم رئيسية ساعدت على التعزيز الأمثل لمساهماته في مجال التخطيط التربوي في منطقة الجنوب الافريقي الفرعية. فهو يوفر أولاً مشورة مبنية على البحوث لكبار المسؤولين عن صنع القرار بشأن قضايا السياسات التربوية ذات الأولوية العالية التي حددها بصورة جماعية وزراء التربية المشاركون فيه، وهو يعمل ثانياً كمشروع تعاوني يجمع بين البحث والتدريب المتصلين ببناء القدرات المؤسسية؛ وأخيراً، فإن وزراء التربية المشاركون هم الذين يحددون توجهات المشروع المستقبلية.

معهد اليونسكو للتربية (يوتر)

يُعد نشر مفهوم تعدد أبعاد التعلم مدى الحياة من المساهمات الهامة التي قدمها يوتر خلال فترة العامين موضع البحث. وتتكامل شيئاً فشيئاً الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للتعلّم مدى الحياة عن طريق الجهود المبذولة في مجال عقد اجتماعات دولية وإقليمية يتسنى فيها للحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث تبادل وجهات النظر واكتشاف طرق أخرى للعمل. ويجري تحويل أطر العمل هذه شيئاً فشيئاً إلى أدوات عملية عن طريق إعداد المؤشرات والمبادئ التوجيهية.

ومن مجالات العمل الرئيسية الأخرى للمعهد ربط عملية متابعة منتدى داكار بالنقاش الدائر بشأن التعلّم مدى الحياة. وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين التعليم الأساسي والتعلّم مدى الحياة، فإنهما كثيراً ما يعالجان بصورة منفصلة. وقد أحرز يوتر تقدماً كبيراً في مجال زيادة الوعي بالعلاقات بين التعليم للجميع والتعلم مدى الحياة. وهذا يعني بصفة خاصة بالنسبة للمعهد نشر الوعي بأهمية التعلّم مدى الحياة وعلاقته بالتعليم الأساسي وبالتعليم المستمر.

واستناداً إلى خبرة المعهد والقاعدة المعرفية التي يملكها، استطاع شيئاً فشيئاً التعريف بدوره في توفير التدريب وغير ذلك من أشكال بناء القدرات. أما في مجال محو أمية الكبار، فقد أثبت المعهد أنه من العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال قضايا الجنسين والتبادل اللغوي والثقافي وكذلك في مجال التقييم والتوجيه.

وفي خضم كل هذه الإنجازات، يعد إعلان الحكومة الألمانية التوقف تدريجياً عن تقديم منحتها المؤسسية للمعهد تحدياً إضافياً مطروحاً أمام يوتر.

معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية (إيتي)

تقييم التنفيذ

شجعت المساعدة التي قدّمها معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية (إيتي) في إطار أنشطته لمتابعة منتدى داكار، ١٣ دولة من الدول الأعضاء في اليونسكو على تجديد سياساتها وبرامجها وخطط عملها الوطنية الخاصة بالتربية لكي يتيسر استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في مجال التعليم. وقد اضطلع المعهد بذلك أساساً من خلال تنظيم حلقة تدارس رفيعة المستوى للمسؤولين عن رسم السياسات أو عن اتخاذ القرارات بعنوان "نحو سياسات لدمج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم"، وشارك فيها ٣٦ مسؤولاً بارزاً، ومن خلال تنظيم حلقة تدارس

تدريبية بعنوان "برنامج استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم: إعداد استراتيجيات وطنية وإقليمية" لثمانين مربياً، ومن خلال إعداد ٥ مشروعات وطنية رائدة ومشروع رائد دون إقليمي، بالتعاون مع الخدمات الاستشارية لإيتي.

وتم تعزيز بناء القدرات الوطنية من خلال أنشطة تدريبية نظمها المعهد. فدُرّب زهاء ٣٠٠ مربٍّ مُنحوا شهادات تدل على حضورهم دورات في مجالات مثل تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في التعليم الابتدائي، وتجديد تدريب المربين العاملين في المدارس على استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في التعليم، واستخدام التكنولوجيا المتعددة الوسائط في التعليم، واستخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في تدريس اللغات الأجنبية. وجرى تعريف أكثر من ٧٠٠ مربٍّ بالبرامجيات والمعدات الجديدة المستخدمة في التعليم، بالإضافة إلى تنمية مهاراتهم على استخدامها، وذلك في حلقات عمل، ولا سيما في حلقات العمل التي نظمها إيتي بالتعاون مع شركات آي. بي. آم (IBM) وآبّل (Apple) ومايكروسوفت (Microsoft)، ومن خلال حلقات تدارس وحلقات عمل نظمها إيتي بشأن استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في التعليم عن بعد والتعليم من خلال شبكة انترنيت وغير ذلك من القضايا الراهنة.

وقد أثبت التماسك والتخطيط القائم على النتائج في أنشطة المعهد فعاليتهما. فأتاحت البحوث التطبيقية التي يجريها المعهد الفرصة لأخصائيين معروفين دولياً لأن يتعاضدوا ويتوصلوا إلى أفكار متطورة في مجال استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في التعليم، وأن يقوموا، على أساس النتائج المحرزة، بإعداد وتوزيع ٤ استقصاءات تحليلية، وأكثر من ٢٠ مجموعة من المواد التعليمية/التدريبية والإعلامية وأن يديروا أنشطة تدريبية (نُفذت كلها في ١٧ حلقة عمل وتدارس للمربين من ١٨ دولة عضواً في اليونسكو)، وأن يبدأوا العمل، بناء على طلب الدول الأعضاء في اليونسكو، بمشروعات رائدة وطنية ودون إقليمية تُعنى بمختلف الجوانب المتعلقة باستخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في التعليم.

كما أدّى نظام المعلومات الذي أُنشئ في إيتي عن تكنولوجيا المعلومات لأغراض التعليم، والذي يجري استيفاؤه باستمرار (ويتضمن بوابة على شبكة ويب، وقاعدة بيانات تحتوي على أكثر من ١٠٠٠ مورد للمعلومات من ٤١ بلداً معروضة في ٤ لغات، ومصنفة في ١٠ أجزاء رئيسية تتناول قضايا مختلفة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم)، إلى تعزيز قدرات المنظمة في مجال تبادل المعلومات لفائدة الدول الأعضاء فيها. ويشتمل هذا النظام على وسائل تحاورية حديثة تتيح تنظيم حلقات تدارس ومنتديات عن طريق الاتصال المباشر، كما يشتمل على إمكانيات للبحث في قاعدة البيانات وفق معايير متعددة. ويتلقى موقع إيتي على شبكة ويب ١٥ ٠٠٠ زيارة استطلاعية شهرياً.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

نظّم إيتي حلقة تدارس رفيعة المستوى بعنوان "نحو سياسات لدمج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم" كانت موجهة للمسؤولين عن وضع السياسات العامة أو عن اتخاذ القرارات وذلك تماشياً مع أنشطة متابعة منتدى داكار في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع من حيث ما يتعلق باستخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في مجال التعليم. وقد شرع في هذا العمل على أثر توصية صدرت عن حلقة تدارس بحثية دولية بعنوان "إعداد المعلمين لمجتمع المعلومات" (يوليو/تموز ٢٠٠٠) شارك فيها خبراء من ١٢ بلداً (الاتحاد الروسي وأرمينيا واستونيا والدنمارك وسويسرا وفرنسا وفنلندا والنرويج والنمسا والهند وهولندا واليابان)، ورأوا أن أنشطة إيتي التدريبية ينبغي أن تركز على فئات رفيعة المستوى من العاملين في مجال التعليم وذلك بهدف التشجيع بأكبر قدر من الفعالية على استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في التعليم في الدول الأعضاء في اليونسكو. وقد أنشأ إيتي فريق عمل لكي يتولى الإعداد لحلقة التدارس المذكورة هذه وتنفيذها. وترأس الفريق الأستاذ برنار كورنو (فرنسا)، وكان يضم أخصائيين مرموقين من سويسرا وفنلندا والمملكة المتحدة والهند. وأضفى هذا النهج على حلقة التدارس وبنيتها ومضمونها طابعاً تجديدياً ومتميزاً. وعُقدت حلقة التدارس هذه في شكل اجتماعين حضرهما كل المشاركين وتخلّلتهما فترة شهرين كان المشاركون خلالها يضطلعون بالعمل لوحدهم وفقاً للخطط المحددة ويناقشون مختلف الأفكار عن طريق الاتصال الإلكتروني بمساندة الخبراء الاستشاريين لإيتي. وحظيت أعمال حلقة التدارس بدعم مستمر من خلال موقع إيتي على شبكة ويب (الذي تضمّن عقد منتديات خاصة عن حلقة التدارس) ومن خلال نظام المعلومات الخاص بالمعهد. ونوقشت في حلقة التدارس هذه جوانب مهمة من عمليات دمج تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في التعليم، مثل التعليم والتنمية المستديمة، والفلسفة التربوية في القرن الحادي والعشرين، ونماذج من السياسات العامة والقضايا التكنولوجية والعملية وقضايا تربوية وأخلاقية واقتصادية. واستجابة لإعلان ودعوة صادرتين عن إيتي، رشّح وزراء التربية من ١٣ دولة عضواً في اليونسكو (الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا واستونيا وأوزبكستان وأوكرانيا وبيلاروس والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وليتوانيا) ٣٦ شخصاً ليشاركوا في حلقة التدارس كان بينهم نواب وزراء، ورؤساء إدارات تابعة لوزارات التربية، وغيرهم من العاملين في مجال التربية من المسؤولين عن السياسات الوطنية المتعلقة باستخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات. وقد نجحت حلقة التدارس في إعداد واستيفاء استراتيجيات وسياسات وبرامج وخطط عمل وطنية وإقليمية عن استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ودمجها في التعليم. وقد حظيت نتائج حلقة التدارس هذه بتأييد أكثر من ٥٠ مسؤولاً عن رسم السياسات العامة وغيرهم من المربين من قرابة ٢٠ بلداً في آسيا، ومنطقة المحيط الهادي، وأوروبا، وافريقيا، وأمريكا، شاركوا في اجتماع مائدة مستديرة خاص نظمه إيتي في إطار المؤتمر الدولي السنوي السابع للتربية المشترك بين اليونسكو ومركز آسيا والمحيط الهادي للتجديد التربوي والتنمية (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، بانكوك، تايلاند). وأوصى المشاركون في هذا الاجتماع بتنظيم مثل حلقات التدارس هذه في مناطق اليونسكو الأخرى، ولا سيما في منطقتي آسيا والمحيط الهادي.

وشُرع في إعداد المشروع الدولي الطويل الأجل لإيتي بعنوان "التعليم عن بعد: بنيته ومنهجيته وتنمية قدرات العاملين فيه وجوانبه القانونية" من خلال التحضير الدقيق لاجتماع دولي للخبراء بنفس العنوان عُقد في مارس/آذار ٢٠٠٠. وقام المشاركون السبعة والعشرون الذين رشحتهم لحضور هذا الاجتماع اللجان الوطنية لـ ٩ دول أعضاء في اليونسكو (الاتحاد الروسي واستراليا وإسرائيل وأوكرانيا وإيطاليا وبيلاروس وجمهورية تنزانيا المتحدة وكندا والمملكة المتحدة)، والشبكة الأوروبية للتعليم عن بعد (EDEN)، بمناقشة الوضع الراهن

للتعليم عن بعد في العالم، واعتمدوا توصيات تتعلق بتطوير المشروع. وأعقبت اجتماع الخبراء هذا حلقة عمل دولية بعنوان "التعليم عن بعد: إقامة الشبكات وتنمية مهارات العاملين" قُدمت فيها عروض إيضاحية عن المرافق القائمة للربط الشبكي في مجال التعليم عن بعد. وضم هذا الاجتماع نحو ١٠٠ مشارك كانوا حاضرين في قاعة المؤتمرات ذاتها بالإضافة إلى جمهور كبير موزع في ١٥٧ موقعاً في سبعة بلدان تم الربط بينهم وبين قاعة المحاضرات في موسكو بواسطة قنوات ISDN. وأسفرت إقامة هذا المشروع عن إعداد استقصاء تحليلي عن التعليم عن بعد من أجل مجتمع المعلومات: السياسات والتطوير المهني والنهوج التربوية، وعن تنظيم دورة تدريبية متخصصة بعنوان "تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم عن بعد". أُبلغت الدول الأعضاء بحصيلتها، كما وُزع الاستقصاء التحليلي عليها، بينما أتيحت قاعدة البيانات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم عن بعد، من خلال نظام المعلومات الخاص بإيتي. ومن ناحية أخرى، بدأ العمل في مشروعات ميدانية كان لها أثر مضاعف، ومنها "استخدام أساليب التعليم والتعلّم عن بعد" في أوكرانيا، و"التعلّم عن بعد للمدارس الريفية" في كازاخستان، و"التعلّم عن بعد في النظام التعليمي" في قيرغيزستان. وشُرع في تطبيق نتائج هذه المشروعات على البلدان الافريقية بعقد اجتماع دولي للخبراء، نُظم في دار السلام في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ بعنوان "التعليم العالي عن بعد في افريقيا: التطوير المهني وإعداد المناهج الدراسية"، وقد دعا إيتي إلى عقد هذا الاجتماع بناء على دعوة من اللجنة الوطنية لليونسكو في جمهورية تنزانيا المتحدة، وشارك فيه أخصائيون من العاملين في الميدان من جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وكينيا والمملكة المتحدة وناميبيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما نُظمت حلقة عمل استندت إلى الدورة التدريبية المتخصصة لإيتي عن "تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم عن بعد". وبناء على طلب وتوصية المشاركين في هذين النشاطين، يجري تطويع هذه الدورة التدريبية لكي تلائم جميع بلدان هذه المنطقة. ونتيجة لهذا المشروع أيضاً، يجري حالياً إعداد دليل وكتاب إرشادي يضم ٥ مجلدات منهجية عن إعداد العاملين في التعليم لممارسة التعليم عن بعد.

معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك)

تقييم التنفيذ

ساهم معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك) في تطوير التعليم العالي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال البدء في تنفيذ عدد من مشروعات البحث والتطوير في مجالات عديدة. وقد عزّز المعهد مجلس إدارته، الأمر الذي زوّده بقاعدة أمتن لتحقيق التعاون والتطور في مجال التعليم العالي ولإدارة الأنشطة بمزيد من الحيوية.

وأدت مشاركة الأوساط الأكاديمية في أنشطة إيسالك فضلاً عن عمليات الربط الشبكي إلى زيادة وتحسين التعاون بين الدول الأعضاء في مجال التعليم العالي. كما أدت إقامة مرصد التعليم العالي إلى توفير مصادر جديدة للمعلومات للأوساط المعنية بالتعليم العالي. وأصبح بالإمكان تقديم مساعدات تقنية أفضل نتيجة لاتفاقات التعاون الوطنية التي أبرمت بين إيسالك وعدة دول أعضاء. كما تم في فترة العامين تحسين المعارف المتعلقة بنظم التعليم العالي وذلك من خلال التقارير الوطنية. أما الصعوبات التي ووجهت، فقد كانت ذات طابع مالي أساساً – إذ عانت مؤسسات التعليم العالي في المنطقة من قلة الأموال المتاحة ومن سوء أوضاعها الاقتصادية، إلا أنها تبذل مع ذلك جهوداً جدية للتغلب على هذه الصعوبات. ويسعى إيسالك من جانبه إلى الحصول على اعتمادات من خارج الميزانية لدعم أنشطته بطرق أكثر تنوعاً.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

لقد كان مرصد التعليم العالي هو النشاط الطليعي الرئيسي لإيسالك وسيظل كذلك في المستقبل. وهو عبارة عن نظام للمعلومات والاتصال يعمل من خلال الإنترنيت ويُعنى بتطوير التعليم العالي مع الاهتمام بمشروعات أخرى ذات صلة بأهدافه الرئيسية.

أما النشاط الرئيسي الآخر فيتمثل في "مشروع التقارير الوطنية عن أوضاع التعليم العالي وآفاقه" في المنطقة، الذي يكمّله "مشروع عن التشريعات الخاصة بالتعليم العالي"، وهو نشاط يرتبط أيضاً "بمشروع مرصد التعليم العالي".

معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا)

تقييم التنفيذ

اضطلع معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا) بأنشطة في ٤ مجالات رئيسية خلال فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١، وهذه المجالات هي:

إعداد المعلمين

أُنشئت خلال فترة العامين شبكة لإعداد المعلمين تشمل السنغال وليبيريا واثيوبيا ومدغشقر وزمبابوي، أقيم في إطارها منتدى للنقاش بشأن موضوعات تتعلق بإعداد المعلمين. وبإمكان الراغبين في المشاركة في النقاش أن يتصلوا بالشبكة عن طريق موقع إيكبا على الويب، على العنوان التالي: www.unesco-iicba.org. وتمّ تسجيل أكثر من ١٠٠ طالب من ليبيريا واثيوبيا ومدغشقر في البرنامج المشترك بين إيكبا وجامعة أنديرا غاندي الوطنية المفتوحة (IGNOU)، من أجل الحصول على دبلوم دراسات عليا في التعليم عن بعد؛ واختير أفضل الطلبة للمشاركة في البرنامج الدراسي الذي ينتهي بمنح شهادة ماجستير في عام ٢٠٠٢. وسيدمج برنامج التدريب والتعليم عن بعد لجامعة أنديرا غاندي الوطنية المفتوحة في مناهج الجامعات الوطنية في اثيوبيا وليبيريا خلال فترة عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات لأغراض التعليم في افريقيا

ما انفك إيكبا يعمل بالتعاون الوثيق مع قطاع الاتصال والمعلومات من أجل التشجيع على استخدام تكنولوجيا الحواسيب في التعليم في افريقيا بطرق عملية ومجدية من حيث التكلفة. ونظم بصورة مشتركة عدد من حلقات العمل في كل من مابوتو، بالنسبة للبلدان الناطقة بالبرتغالية (في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠)؛ وكمبالا، بالنسبة لبعض البلدان المختارة الناطقة بالإنجليزية (في مارس/آذار ٢٠٠١)؛ وداكار، بالنسبة لبعض البلدان المختارة الناطقة بالفرنسية (في يونيو/حزيران ٢٠٠١)، وفي أكرا (في أغسطس/آب ٢٠٠١). وكان لحلقات العمل هذه دور هام وحاسم في الترويج لطرق ناجحة وإبداعية ومجدية من حيث التكلفة، لإدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في نظم التعليم في منطقة افريقيا جنوب الصحراء. وكان أحد المجالات التي تم التركيز عليها يتمثل في إنشاء مكتبات إلكترونية تولي عناية خاصة لتعليم العلوم والرياضيات واللغات، وتستهدف أساتذة دور المعلمين والمعلمين، ابتداء من مرحلة التعليم الابتدائي. فتم الانتهاء من إعداد عشر مكتبات بأربع لغات هي الانجليزية والبرتغالية والعربية والفرنسية. ونظّم إيكبا بالإضافة إلى ذلك، سلسلة من حلقات التدارس لتحسين نوعية نشراته الإعلامية ومطبوعاته وأقراص القراءة بالليزر التي يصدرها ومواقعه على شبكة ويب. كما نظمت حلقات عمل في الخرطوم وداكار وأديس أبابا بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التعليم.

دعم توافق الآراء الذي تم في داكار: كيفية تأمين تعليم أساسي جيد للجميع في افريقيا

انسجاماً مع توافق الآراء الذي تم في داكار بشأن ضرورة تأمين التعليم الأساسي للجميع، نظم إيكبا عدداً من البرامج الرامية إلى تحسين إمكانيات تحقيق أهداف منتدى داكار. وركّزت هذه البرامج على تأمين الجودة والجدوى بتكاليف معقولة نظراً لأن التوصل إلى تأمين التعليم للجميع لا يمكن أن يتم إذا كان الآباء والطلبة يعتبرون التعليم ذا نوعية رديئة وغير ملائم. كما أنه لا يمكن تعميم التعليم، ما لم تكن تكلفته معقولة بالنسبة للحكومة والآباء. وبالتالي، فقد اشتملت البرامج التي نُفذت في هذا المجال على ما يلي:

- برنامج متعدد المستويات يرمي إلى توفير نموذج قابل للتكرار من المدارس التي يعمل فيها معلم واحد وتقدم تعليماً جيداً وناجعاً بتكاليف مجدية وتصلح للمناطق الريفية النائية؛
- برنامج لتعليم الرحّل ينفذ في افريقيا الشرقية والجنوبية بالتشارك بين إيكبا ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية واليونيسيف، وبتمويل من بنك التنمية الافريقي. أما البلدان المستهدفة بهذا البرنامج فهي اثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وكينيا؛
- تقديم دعم من أجل استخدام اللغات الافريقية في التعليم الأساسي، وذلك بمساندة الأكاديمية الافريقية للغات في باماكو، مالي؛
- الشروع في تنفيذ برنامج لتقييم تعلّم العلوم والرياضيات في افريقيا.

الدور القيادي للتعليم في افريقيا

يمثل الاهتمام بالدور القيادي للتعليم أحد أهم المجالات التي يركز عليها إيكبا في عمله. ويشتمل هذا الاهتمام في الوقت الراهن على العمل في ثلاثة ميادين هي: تنظيم حلقات تدارس رفيعة المستوى لوزراء التربية، والعمل مع منظمة الوحدة الافريقية، وربط التعليم بالتنمية الاقتصادية.

فمع أن افريقيا تواجه تحديات كبيرة في مجال التعليم، فإن إيكبا يتمتع بوضع جيد يتيح له تلبية هذه الاحتياجات في هذا المجال. غير أن دور اليونسكو لم يكن واضحاً في هذا الصدد مما أدى إلى خلق عدد من المشكلات. ولا تزال مسألة تعزيز الموارد المالية والبشرية مسألة تقتضي الاهتمام بها بعد التخفيضات الكبيرة التي أجريت في هذا الشأن منذ عام ١٩٩٨؛ ونظراً لما نجم عن هذه التخفيضات من تأثير سلبي على البرامج، فإن السعي جار لإيجاد حل عاجل لهذا الوضع. ثم أن فعالية تنفيذ البرنامج ازدادت تعرضاً للخطر نتيجة لعدم وجود استراتيجية موحدة للتمويل الداخلي، مما أدّى بإيكبا إلى الاعتماد على الأموال الخارجة عن الميزانية التي نجح في تأمينها، فكانت النتيجة أن المشروعات كانت تختص أكثر بالبلدان بدلاً من أن تكون مجدية على الصعيد الإقليمي.

المشروعات الناجحة بوجه خاص

تم تحسين قدرات دور المعلمين في اثيوبيا وليبيريا ومدغشقر عن طريق برنامج للتعليم عن بعد. وقد توسّع هذا البرنامج إلى حد كبير وأصبح يجتذب اعتمادات خارجة عن الميزانية ويمثل برنامجاً طليعياً قيّماً ينبغي الاستمرار في دعمه.

لقد كانت البرامج التي اضطلع بها إيكبا لدعم توافق الآراء الذي تم في داكار برامج موضوعية وتجديدية توفر نماذج ميدانية ووجيهة من الناحية المهنية وعملية وناجعة من حيث التكلفة للطريقة التي يمكن بها تحقيق التعليم للجميع.

ويشكل نشاط إيكبا بشأن الاستخدام الناجع من حيث التكلفة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال أحد البرامج الإنمائية التجديدية القليلة ذات الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال والتي تنفذ لفائدة افريقيا.

البرنامج الرئيسي الثاني

تسخير العلوم لخدمة التنمية

٢,١ تقدم المعارف العلمية ونقلها وتشاطرها

- متابعة المؤتمر العالمي للعلوم

٢,١,١ تقدم المعارف في مجال العلوم الأساسية والهندسية ونقلها وتشاطرها

- البرنامج العالمي للشمس ١٩٩٦–٢٠٠٥

٢,١,٢ تقدم المعارف في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ونقلها وتشاطرها

٢,٢ العلوم والبيئة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية

- تعزيز النهوج المتكاملة في مجال البيئة والتنمية

٢,٢,١ علوم الأرض وإدارة النظم الأرضية، والحد من الكوارث الطبيعية

٢,٢,٢ العلوم الإيكولوجية وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)

٢,٢,٣ الهيدرولوجيا وتنمية الموارد المائية في بيئة سريعة التأثر

- البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة
- التنمية البشرية من أجل تأمين أسباب العيش المستديم في منطقة المحيط الهادي

٢,٢,٤ لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)

٢,٢,٥ التحولات الاجتماعية والتنمية

- المدن: إدارة التحولات الاجتماعية والبيئة

٢,٣ الفلسفة والأخلاق والعلوم الإنسانية

تقييم برنامج العلوم الطبيعية

(مساعد المدير العام للعلوم الطبيعية)

تقييم استراتيجية اليونسكو في مجال العلوم الطبيعية

الخلفية

تمر العلوم الطبيعية في الوقت الراهن بمرحلة تحول رئيسية. فالحاجة إلى تحقيق التنمية المستديمة على الصعيد العالمي، والتطورات الهائلة التي تشهدها الفروع العلمية الجديدة مثل علم المجين والبيوتكنولوجيات، والحاجة المتزايدة إلى التعليم وبناء القدرات في مجال العلوم، ولا سيما في البلدان النامية، أصبحت تطرح تحديات جديدة أمام العلوم الحديثة. بل إن بعض المراقبين يميلون، في هذا السياق، إلى الأخذ بمفهوم توماس كان الشهير "Paradigm Shift تغيّر النموذج".

وأصبح يتعين على قطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو أن يواجه هذه التحديات الجديدة، كما يتعين أن تستجيب استراتيجيته للاحتياجات الناشئة لدى الدول الأعضاء في المنظمة. وقد أكّد المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين على أن تعليم العلوم الأساسية، أي الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة، وما يصاحبه من بناء القدرات في البلدان النامية في افريقيا، سيولى عناية كبيرة في إطار الأنشطة التي ينفذها القطاع في السنوات المقبلة. وفضلاً عن ذلك، فإن وضع سياسات سليمة للعلوم يشكل حاجة أساسية للعديد من الدول الأعضاء.

ومن جهة أخرى، ثمة حاجة متزايدة إلى إعداد أنشطة متعددة التخصصات ومشتركة بين القطاعات سواء على صعيد الميادين العلمية الممثلة في قطاع العلوم الطبيعية، أو في المجالات التي تتجاوز نطاق العلوم الطبيعية. وهناك في الواقع حاجة حقيقية إلى صياغة نهوج جديدة تعزز أوجه التآزر بين قطاعات برنامج اليونسكو. وينبغي أن تتجسد هذه النهوج في تنفيذ برامج وأنشطة مشتركة.

الاستراتيجية

تنقسم استراتيجية قطاع العلوم الطبيعية إلى شطرين وهما تشغيل القطاع على النحو الأمثل وتحديد مجموعة مثلى من برامج التعاون مع قطاعات البرنامج الأخرى. ولا تقتصر مجموعة البرامج هذه على مساهمات القطاع في الموضوعين المستعرضين "القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع" و"إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة"، بل تشمل أيضاً التعاون في مجالات مثل تعليم العلوم (بالتعاون مع قطاع التربية)، وأخلاقيات العلوم (بما في ذلك أخلاقيات البيولوجيا، بالتعاون مع قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية)، والتنوع الثقافي والبيولوجي (بالتعاون مع قطاع الثقافة)، واستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال كوسيلة لإدارة العلوم وتشاطرها، بالتعاون مع قطاع الاتصال والمعلومات. ومن الواضح أنه ينبغي مواصلة استغلال هذه التكنولوجيات الجديدة على نحو كامل في أنشطة اليونسكو المتعلقة ببناء القدرات في مجال العلوم، وذلك مع مراعاة احتياجات الأوساط العلمية، وضمان عدم توسّع الثغرة الرقمية.

الدروس المستخلصة

يعد برنامج وميزانية فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ أول فرصة تتاح للمنظمة لتطبيق التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي للعلوم (بودابست، ١٩٩٩). فقد أعيد توجيه جميع البرامج التابعة للبرنامج الرئيسي الثاني، بدرجات متفاوتة، للاستجابة للتوقعات والتطلعات التي أعرب عنها العديد من الأطراف المعنية بالنشاط العلمي، والمبينة في "جدول الأعمال – إطار العمل في مجال العلوم"، مع إيلاء عناية خاصة لبعض الاحتياجات ذات الأولوية.

وقد بُذلت جميع الجهود لتحقيق المزيد من التآزر بين مختلف فروع العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية من أجل خدمة تقدم المعارف ونقلها وتشاطرها واستخدامها في حل المشكلات العلمية على نحو أفضل. وقد تمثل أحد التطورات الملموسة في هذا الاتجاه في إنشاء لجنة رؤساء البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية الخمسة (مطاجيو وبهد وكوي والماب وموست). وعقدت هذه اللجنة اجتماعات خلال فترة العامين وقررت إنشاء مشروع مشترك بشأن إدارة أحواض الأنهار، يكون بمثابة الدليل العملي على أنه يمكن، بل وينبغي متابعة البحوث الجامعة للتخصصات في معالجة القضايا البيئية المعقدة.

وشهدت فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ انتهاء مدة الاتفاقين الإطاريين مع الشريكين الرئيسيين لليونسكو في مجال العلوم وهما المجلس الدولي للعلوم (ICSU) والمجلس الدولي للهندسة والتكنولوجيا (ICET). وكانت التجربة التي خاضتها اليونسكو مع كل منهما إيجابية، وقد تم الاعتراف بذلك من خلال القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته الثانية والستين بعد المائة بتجديد هذين الاتفاقين. وسوف يستفاد في هذين الاتفاقين الجديدين من الدروس المستخلصة، وسيجري العمل من خلالهما على توسيع نطاق العلاقات وتوثيقها مع هاتين المنظمتين غير الحكوميتين الجامعتين. وتمخض التقييم الخارجي، الذي أجري خلال فترة العامين، للاتفاق الإطاري بين اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم، عن صياغة توصيات بشأن زيادة المساهمة الإقليمية في العملية التعاونية، وستراعى هذه التوصيات في السنوات المقبلة.

المشروعات / الأنشطة القابلة للتكرار

إن العلاقة بين اليونسكو والشبكات العلمية كانت تحظى دائماً بالأولوية، وقد أعيد تقييم طرائق التعاون مع بعض الشبكات الدولية والإقليمية خلال فترة العامين المعنية، بغية تحسين جدوى أنشطة المنظمة والتعريف بها على نحو أفضل.

وتبيّن أن الشراكة مع مؤسسة أوريال فيما يخص المنح الدراسية والجوائز الممنوحة للعلميات مجدية بشكل خاص، ومن ثم فإنه يجري حالياً بذل كل الجهود الممكنة لتوسيع نطاق التعاون مع هذه المؤسسة على وجه الخصوص، ومع القطاع الخاص بوجه عام.

إن سنة ٢٠٠٢ هي السنة العالمية للجبال، وإن ما تتضمنه من تركيز على تنمية المناطق الجبلية بالإضافة إلى التحضير العالمي للتنمية المستدامة يتطلبان من المنظمة استجابات هادفة تتعدى نطاق النهوج القطاعية. كما أن هذين العاملين يقتضيان أيضاً صياغة نهوج دينامية للربط الشبكي تؤدي إلى عقد شراكات منظمة على النحو الأمثل لتنفيذ أنشطة معينة. وينطبق ذلك على جميع الموضوعات المستقبلية التي سيتم تناولها في إطار سنوات خاصة، مثل "السنة الدولية للمياه العذبة" في عام ٢٠٠٣.

التدابير التي تم اتخاذها بناء على الدروس المستخلصة

تتميز أنشطة قطاع العلوم الطبيعية بأنها تنطوي على عدد كبير من الأنشطة الفرعية الخاصة التي تُعد في المقر وفي المكاتب الميدانية ويجري تنفيذها لتحقيق أهداف استراتيجية معينة مثل بناء القدرات في مجال العلوم الأساسية. وتُبذل الجهود حالياً لتأمين خليط مناسب من الأنشطة الفرعية (ولكن القيّمة في الوقت ذاته) ومن المشروعات الأكبر حجماً، سعياً للتعريف على نحو أفضل بنشاط اليونسكو في بعض المجالات الخاصة.

وخلال فترة العامين، بُذلت جهود لتنفيذ أنشطة جامعة للتخصصات، وأسفرت هذه الأنشطة عن نتائج إيجابية للغاية في مجالي الهيدرولوجيا الإيكولوجية وإدارة المناطق الساحلية، وتتم الاستفادة من هذه النتائج في إطار فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣.

مواطن القوة والضعف

يعتمد نجاح استراتيجية قطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو على مدى توافر القدرات من حيث الموارد البشرية والمالية. وقد تم في النصف الثاني من فترة العامين الماضية (٢٠٠١) بوجه خاص، شغل عدد من الوظائف في هذا القطاع. وعلى الرغم من التسليم بحركة استبدال الموظفين العادية، فإن استقرار الوضع واستمراره فيما يخص عدد الموظفين يعتبران شرطاً لازماً لإعداد نهوج طليعية في قطاع العلوم الطبيعية. وقد اتسم هذا الموضوع بأهمية خاصة في إطار قسم العلوم الأساسية والعلوم الهندسية وقسم العلوم الإيكولوجية.

ويكمن موطن قوة هذا القطاع في الخبرة الطويلة التي تتمتع بها معظم أقسامه في مجال المبادرات الجامعة للتخصصات (مثل برنامج الماب والبرنامج الهيدرولوجي وبرنامج تعليم العلوم). ومما لا شك فيه أن هذه الخبرة تمثل رصيداً قيّماً يمكن الاعتماد عليه في المستقبل، حيث ينبغي زيادة التركيز على الأنشطة المتعددة التخصصات والمشتركة بين القطاعات. أما التعاون المستقبلي بين قطاع العلوم الطبيعية وقطاع التربية ومحور العمل المشترك بين قسم العلوم الإيكولوجية وقسم علوم المياه (في الوثيقة ٣١م/٥)، فقد يطرح تحديات خاصة.

الرؤية المستقبلية لقطاع العلوم الطبيعية

ينطوي إعداد رؤية مستقبلية على تحديد العناصر الرئيسية لعملية ما، وبالتالي فإن هذه الرؤى أو العناصر قد تتغير في أي مرحلة من مراحل عملية التنفيذ.

وتتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصال المتوافرة لدينا طرائق جديدة وأكثر فعالية للاتصال بين المقر والمكاتب الميدانية. وفي الواقع فإن الحاجة تدعو إلى اعتماد عملية تتسم بقدر أكبر من الجدوى والشفافية في تنفيذ البرامج القائمة والشروع في الاضطلاع بمبادرات جديدة بين المقر والمكاتب الميدانية.

وفي مجال العلوم الطبيعية، وعلى مستوى المقر والمكاتب الميدانية، ينبغي زيادة التركيز في المستقبل على الأمور التالية:

- "البرامج الطليعية" وتعميمها في الأقسام على نحو يعكس الاهتمامات الرئيسية للدول الأعضاء في مجال الأنشطة العلمية؛
- "النهوج المشتركة" مثل النهوج المطبقة على معازل المحيط الحيوي المعتزم تحديدها في منطقة آلتاي، في كوريا، وغير ذلك؛
- "النهوج النموذجية"، مثل النهج المعتمد في مبادرة حوض الفولغا – بحر قزوين، والذي يمكن تطبيقه على نظم مشابهة (أحواض الأنهار الواسعة) من خلال عملية تكييف مع الأوضاع الجيولوجية – الإيكولوجية الخاصة.

وبرهنت أنشطة مختلفة، مثل الشروع في إعادة البناء في المجال العلمي في منطقة البلقان من خلال مكتب اليونسكو في البندقية ومشروع سيزام، على أن العلوم الطبيعية يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في الأوضاع ذات الحساسية السياسية، وأن تعزز عملية السلام على شتى المستويات. ويُعد إسهام القطاع في الأنشطة التي تنفذها المنظمة لصالح أفغانستان مجالاً من مجالات العمل الجديدة التي تخوضها المنظمة. ويمكن أن تندرج في هذا السياق أيضاً الأنشطة المشتركة المذكورة أعلاه. وتدعو الحاجة أيضاً إلى تحديد آليات جديدة تتيح مواصلة تنفيذ البرامج والأنشطة القائمة من جهة، والاضطلاع بمبادرات جديدة، من جهة أخرى. وتكمن الصعوبة في أن القطاع لا يملك القدرات الكافية لمواجهة هذه التحديات الجديدة بصورة استباقية. كما أن الإبقاء على الطابع الدينامي للقطاع يعد شرطاً لازماً لمواكبة أحدث التطورات في مجال العلوم الطبيعية. وينبغي زيادة التركيز على النهوج الإقليمية ودون الإقليمية. وبعبارة أخرى، ينبغي اعتماد نهج موحد للاستجابة إلى الاحتياجات المتقاربة للدول الأعضاء، بغية الاستفادة على النحو الأمثل من الموارد البشرية والمالية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يسهم واحد من الخبراء في إعداد السياسات العلمية والمناهج الدراسية العلمية لصالح عدد من الدول الأعضاء في الوقت ذاته. وفيما يخص القضايا البيئية، يمكن أن يكون هذا النهج هو النهج الوحيد المعقول، وذلك على سبيل المثال عندما تكون الموارد المائية مشتركة بين البلدان.

وينبغي أن يزداد استخدام النهوج الشاملة، في معالجة قضايا إدارة المياه وفي الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستديمة على سبيل المثال، وذلك كجزء من برامج العلوم الطبيعية. وهذا يتطلب أيضاً توثيق التعاون مع القطاعات الأخرى للمنظمة ومع الوكالات التابعة للأمم المتحدة ومع السلطات والمنظمات المعنية. وينبغي أن تشجع النهوج التجديدية بوجه خاص، وذلك مثلاً في البرامج المتصلة بالتنوع البيولوجي، والتنوع الثقافي، والسكان الأصليين ونظم المعرفة. ففي هذه السياقات، يمكن أن تكون خبرة قطاع العلوم الطبيعية بالنظم المعقدة ذات فائدة كبيرة.

وإن الموظفين المتحمسين والملتزمين إلى حد كبير يعتبرون عنصراً رئيسياً للتجاوب مع التحديات المشار إليها أعلاه ولتنفيذ الرؤية. وبالتالي، ينبغي خلق هوية جماعية جديدة على صعيد القطاع، وعلى مستوى التعاون مع المكاتب الميدانية وقطاعات البرنامج الأخرى.

تقييم برنامج العلوم الاجتماعية والإنسانية

(مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية)

تقييم استراتيجية اليونسكو في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية

إن تقييم استراتيجية اليونسكو في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية لا بد أن يبدأ بالإصلاحات التي بادر بها المدير العام. وترمي هذه الإصلاحات إلى عدة أهداف من بينها ما يلي:

- إعادة التأكيد على المفاهيم والأهداف المحددة لمهمة اليونسكو في هذا الميدان؛
- ترسيخ أنشطة اليونسكو في سياق التعاون الدولي، ولا سيما تعزيز القيم الأساسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين (وهي، حسب إعلان "مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية"، الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واللاعنف واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية)؛
- تركيز الجهود على الأولويات التي تمليها رسالة اليونسكو؛
- تنظيم اليونسكو تنظيماً فعالاً لإحراز نتائج ملحوظة على جميع المستويات.

إن المهمة الاستراتيجية لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية – وهي تنمية المعارف وتعزيز التعاون الفكري للنهوض بالتحولات الاجتماعية التي تحمل في طياتها القيم العالمية للعدالة والحرية والكرامة الإنسانية – تنبع من الرسالة العامة لليونسكو. ومن هنا تتحدد أيضاً مجالات اختصاص القطاع (كما تدل عليها توصيفات أقسامه التنفيذية)، التي يمكن تلخيصها باختصار على النحو التالي:

- تحديد التوجهات المجتمعية ومتضمناتها؛
- صياغة رؤى عن النماذج المتطورة للمجتمعات؛
- ترويج البحوث وتشجيع صياغة السياسات في المجالات ذات الصلة؛
- تحديد وتطوير وترويج المبادئ والمعايير المستندة إلى حقوق الإنسان؛
- تنمية القدرات الوطنية؛
- تعزيز التعاون الدولي على الصعيدين الفكري والعلمي.

وحرصاً على الاستجابة على النحو الملائم لعملية الإصلاح التي بادر بها المدير العام، ينبغي لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، بالمشاركة مع الوحدات الأخرى في المنظمة، أن يجدد نفسه. ويعتبر هذا التجديد عاملاً ضرورياً لتأمين المزيد من التآزر والدينامية، وذلك باتباع عدد من الطرائق الهامة من بينها تعزيز التعاون داخل القطاع وخارجه بغية تحقيق التأثير الفعلي للأنشطة؛ وإعادة تركيز البرامج على المجالات ذات الأولوية؛ وإعادة تنظيم القطاع وتغيير أساليب العمل فيه سعياً لإحراز نتائج حقيقية؛ وتأمين التنسيق لبعض الأنشطة المضطلع بها على مستوى المنظمة بأكملها (مثل الأنشطة المدرجة في إطار الموضوع المستعرض عن التخفيف من وطأة الفقر، تحت إشراف مساعد المدير العام لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية).

وفي السابق كان القطاع يميل إلى الإفراط في الطموح فيما يتعلق بعدد وحجم الأنشطة التي يسعى إلى تنفيذها، مشتتاً بذلك الموارد البشرية والمالية المحدودة المتاحة له، وهي في الأصل موارد ضئيلة لا تكفي لتحقيق أية نتائج معقولة. وستشكل فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣ مرحلة انتقالية يجري القطاع خلالها استعراضاً دقيقاً لطرائق عمله، بغية تحديد أولويات أكثر وضوحاً لتنفيذ برنامجه، سواء على الصعيد العالمي أو على مستوى المناطق التي يضطلع فيها بأنشطة (في افريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي).

وعلى الرغم من أن جميع الأنشطة المضطلع بها في إطار مختلف الأقسام والوحدات التنفيذية في القطاع لن تكون على نفس القدر من التساوق مع الاختصاصات العامة المحددة له، فإن من الضروري أن يتركز تنفيذ الأنشطة على مختلف المجالات التي ينبغي للقطاع أن يغطيها خلال فترة محددة (أي خلال الفترة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢–٢٠٠٧). وعلى ذلك فإنه يتعين جمع الأنشطة في منظومة متماسكة على نحو يكفل تحقيق التوازن بين مختلف أبعاد مهمة القطاع على مرّ الزمن. وهذا النهج يتطلب إقامة ترابط سديد بين النتائج المحصلة في إطار البرامج والأنشطة خلال هذه الفترة المتوسطة الأجل.

الدروس المستخلصة

لا شك في أن قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية قد أسهم إلى حد كبير خلال السنوات الماضية في تمكين اليونسكو من أداء رسالتها العامة – بوصفها منتدى فكرياً – في مجال التقنين والتوعية وبناء القدرات. وكان هذا الإسهام فعلياً بوجه خاص في الفترة قيد الدراسة، كما يتجلى من خلال النتائج المحرزة على صعيد المجالات الرئيسية لبرنامج القطاع. غير أن الدرس الرئيسي المستخلص من عملية التأمل، التي تجرى على صعيد القطاع بأكمله منذ منتصف عام ٢٠٠١، يتمثل في ضرورة ترشيد وإعادة تركيز أنشطة القطاع على عدد أقل من الأولويات المحددة بوضوح، وذلك بغية تأمين المزيد من التأثير للأنشطة التي سينفذها في المستقبل. وفضلاً عن ذلك، يحتاج القطاع إلى إدخال تغييرات على طرائق عمله بهدف زيادة التآزر والدينامية بين أنشطته وأنشطة القطاعات الأخرى في المنظمة، وبين برامجه وبرامج عدد كبير من الشركاء، بما في ذلك الجامعات ومراكز البحوث وشبكات العلوم الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني.
ويتضح من الرسوم البيانية للأنشطة التي نفذها القطاع خلال الفترة قيد الدراسة أن هذه الأنشطة كانت تتسم بالكثير من التوسع والطموح، وهو نزوع كثيراً ما أدى في الماضي إلى توجيه الانتقادات إلى هذا القطاع. وفي هذا الصدد، كانت خطط العمل المقدمة في بداية كل فترة عامين تبدو وكأنها تعداد لقوائم الأنشطة المزمع تنفيذها أكثر مما تمثل انتقاء حكيماً لأنشطة تعكس أولويات محددة واضحة، ويكون من السهل تأييدها. وتهدف عملية إعادة تنظيم القطاع، التي بدأت في منتصف عام ٢٠٠١ والمتواصلة حالياً، إلى معالجة هذه النزعة وإلى تركيز أنشطة القطاع على عدد قليل من المجالات ذات الأولوية التي تندرج تماماً في المهمة الاستراتيجية للقطاع.
وفي هذا الصدد ينبغي أن يستجيب تنفيذ البرنامج للتحديات والأولويات المحددة بوضوح في المناطق التي يعمل فيها القطاع. وهذا ما تنتظره الدول الأعضاء والشركاء من اليونسكو. ومن ثم فإنه يفترض بصورة أساسية أن التحديد الواضح للاحتياجات والتحديات المطروحة في منطقة ما يمكّن القطاع من القيام بتحديد أفضل للدور المفيد الذي يستطيع الاضطلاع به، ولا سيما في إطار ميزانيته المحدودة. وعلى ذلك فإن قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية يقوم في الوقت الراهن بصياغة إطار استراتيجي إقليمي له. وقد تمت الموافقة على عدد من المسائل التنفيذية الرئيسية التي تساعد على توفير رؤية مشتركة ضمن الإطار الاستراتيجي الشامل للقطاع، وهذه المسائل هي:

- كيف نتصور الدور الذي يضطلع به القطاع في منطقة بعينها؟
- ما هي أولويات مختلف الأقسام؟
- ماذا ينبغي أن يشمل جدول أعمال القطاع في مجال البحوث والتدريب وبناء القدرات، وفي الصياغة التمهيدية للسياسات والبرامج التجريبية؟
- من هم الشركاء الذين ينبغي أن يتعامل معهم القطاع؟
- كيف نتعاون مع اللجان الوطنية؟
- كيف نقوم بالتعريف بالنتائج المحرزة في إطار أنشطة القطاع؟

إن استكمال إعداد استراتيجية لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية خلال هذه الفترة الانتقالية (٢٠٠٢–٢٠٠٣) سيمكّنه من التوصل على عدد من القرارات الرئيسية بشأن تشكيل بنيته التنفيذية، بما في ذلك المهام المنوطة بمختلف الأقسام والوحدات، وتعيين الموظفين في المقر وفي المكاتب الميدانية، وصياغة النهوج الواجب اعتمادها خلال الفترة المتوسطة الأجل بغية تأمين تنفيذ البرنامج على نحو حكيم ومتوازن.
ويتمثل الدرس المستخلص الهام الآخر في أن إعادة تنظيم بنية القطاع تستدعي إجراء مشاورات متواصلة مع جميع موظفيه (في المقر وفي المكاتب الميدانية). وقد أُجريت حتى الآن مشاورتان من هذا النوع (في باريس، في يوليو/تموز وفي أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١). ومن المقرر إجراء مشاورة ثالثة (في باريس أيضاً، في

مايو/أيار ٢٠٠٢). وتعد المساهمة النشيطة لجميع موظفي قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية عاملاً أساسياً في عملية استعراض سياسته العامة وفي نجاح عملية إعادة تنظيمه. وتغذي هذه المشاورات نوعاً من الشعور بالانتماء لدى جميع الموظفين، مما يعد عنصراً أساسياً في تعزيز التآزر والدينامية داخل القطاع وبين القطاع والأطراف الفاعلة الأخرى. وستندرج هذه المشاورات الدورية، التي يمكن إجراؤها مرة واحدة على الأقل كل عام، وربما مرتين في العام إذا سمحت بذلك الميزانية المخصصة لسفر موظفي القطاع الإقليميين، ضمن الثقافة الإدارية الجديدة للقطاع.

وأخيراً، أصبح من الواضح أن القطاع يحتاج إلى تحديد المعايير التي سيستند إليها في تقييم مدى نجاح جهوده. وسيسعى قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى تقييم الإنجازات التي تحققت في إطار عملية إعادة تنظيم بنيته، وذلك باستخدام معايير جديدة مثل مدى نجاحه أو فشله في الإسهام في أداء الرسالة العامة لليونسكو في إطار مجالات اختصاصه. وبشكل أكثر تحديداً، سيستخدم القطاع عدداً من المؤشرات العامة لدراسة النتائج المحرزة في عدد من المجالات الرئيسية، مثل تشجيع التعاون مع القطاعات الأخرى ومع شركاء المنظمة؛ وتعزيز التعاون الدولي وتوثيق العلاقات مع الأكاديميات؛ وإحراز نتائج عملية في بعض المجالات مثل تنمية القدرات الوطنية، وتحديد التوجهات المجتمعية الهامة ومتضمناتها المستقبلية، وتقديم المساعدة في مجال صياغة السياسات العامة وتحديد المبادئ والمعايير الأخلاقية في مجالات اختصاص القطاع الرئيسية (مثل مجالي أخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان).

معلومات إدارية ومالية
(البرنامج الرئيسي الثاني)

أبواب الاعتمادات	المصروفات دولار
البرنامج الرئيسي الثاني: تسخير العلوم لخدمة التنمية	
٢,١ تقدم المعارف العلمية ونقلها وتشاطرها	
متابعة المؤتمر العالمي للعلوم	١ ٤٣١ ٠٨١
٢,١,١ تقدم المعارف في مجال العلوم الأساسية والهندسية ونقلها وتشاطرها	٢٠ ٥٨٤ ٠٨٣
البرنامج العالمي للشمس ١٩٩٦-٢٠٠٥	١ ٥١٤ ١٣٥
خطة التقييم لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١	٦٢ ٤٣٦
المجموع، البرنامج الفرعي ٢,١,١ (بما في ذلك المؤتمر العالمي والبرنامج العالمي للشمس وخطة التقييم)	٢٣ ٥٩١ ٧٣٥
٢,١,٢ تقدم المعارف في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ونقلها وتشاطرها	٥ ٧١٥ ٣١٧
المجموع، البرنامج ٢,١	٢٩ ٣٠٧ ٠٥٢
٢,٢ العلوم والبيئة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية	
تعزيز النهوج المتكاملة في مجال البيئة والتنمية	٣٢٧ ٦٥٧
٢,٢,١ علوم الأرض وإدارة النظم الأرضية، والحد من الكوارث الطبيعية	٦ ٦٦٤ ٠٢٢
٢,٢,٢ العلوم الإيكولوجية وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)	٩ ٢٤٤ ٧٢١
٢,٢,٣ الهيدرولوجيا وتنمية الموارد المائية في بيئة سريعة التأثر	٥ ٨٨٧ ٢٢٢
مشروع: البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة	٣ ٠٩٤ ٦٥٨
التنمية البشرية من أجل تأمين أسباب العيش المستديم في منطقة المحيط الهادي	٣٧٧ ٥٩٩
٢,٢,٤ لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)	٥ ٨٩٣ ٦٦٧
٢,٢,٥ التحولات الاجتماعية والتنمية	١١ ١٠٥ ٩٢٩
المدن: إدارة التحولات الاجتماعية والبيئة	٥٩٦ ١٩٣
المجموع، البرنامج ٢,٢	٤٣ ١٩١ ٦٦٨
٢,٣ الفلسفة والأخلاق والعلوم الإنسانية	٤ ٦٢٠ ٢٩٨
الاستباق والدراسات المستقبلية	١ ٥٠٤ ٥٢٨
المشروع المشترك بين التخصصات: نحو ثقافة السلام	٥ ٩٧٦ ٤٣٦
الأعباء المشتركة لقطاع العلوم الطبيعية	٥ ٦٦٦ ١٥٥
الأعباء المشتركة لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية	١ ٣٩٢ ٨٨٠
المجموع الفرعي، البرنامج الرئيسي الثاني	٩١ ٦٥٩ ٠١٧
الموارد الخارجة عن الميزانية (العلوم الطبيعية، بما في ذلك كوي)	٤٢ ٢٦٥ ٠٠٠
الموارد الخارجة عن الميزانية (العلوم الاجتماعية والإنسانية)	٩٧ ٤٨٤ ٠٠٠
المجموع، الموارد الخارجة عن الميزانية (SC + كوي، SHS)	١٣٩ ٧٤٩ ٠٠٠
المجموع، البرنامج الرئيسي الثاني	٢٣١ ٤٠٨ ٠١٧

توزيع إجمالي المصروفات

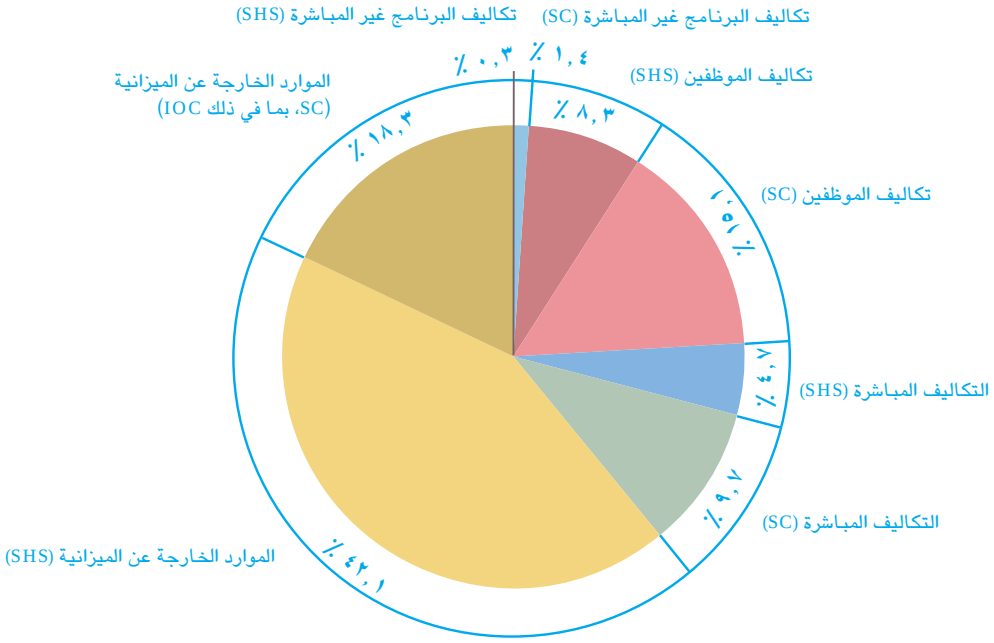

توزيع الأموال اللامركزية بحسب المناطق (SC)

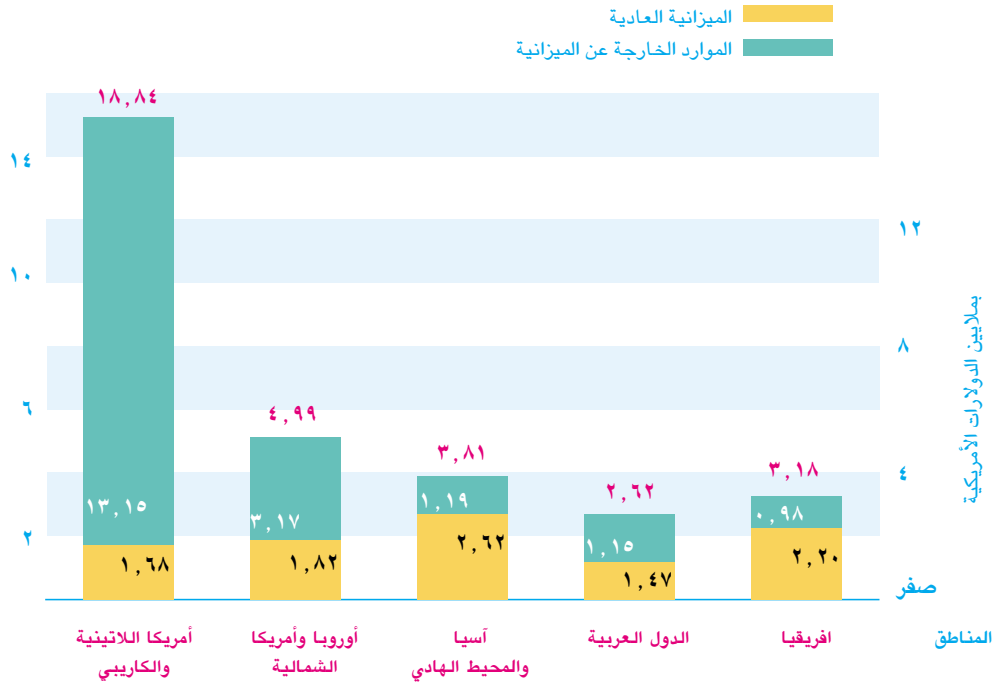

توزيع الأموال اللامركزية بحسب المناطق (SHS)

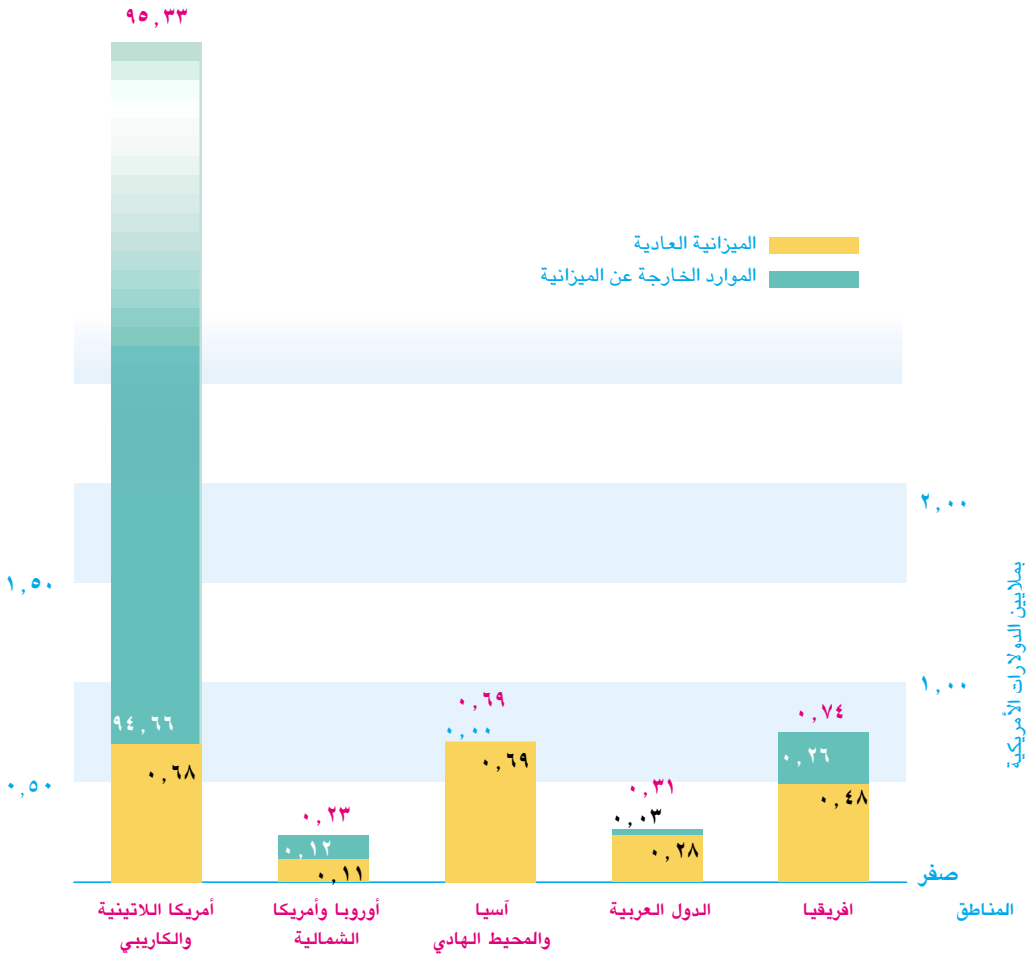

ملاحظة: دورت أرقام الرسم البياني أعلاه إلى أقرب ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

البرنامج الرئيسي الثاني
تسخير العلوم لخدمة التنمية

البرنامج ٢,١ – تقدم المعارف العلمية ونقلها وتشاطرها

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
متابعة المؤتمر العالمي للعلوم		
الفقرة ٠٢١٠٣ متابعة المؤتمر العالمي للعلوم	**متابعة المؤتمر العالمي للعلوم**	إعداد الوثائق الرئيسية للمؤتمر العالمي للعلوم وطباعتها ونشرها بكافة اللغات الرسمية الست؛ إعداد ونشر أعمال المؤتمر العالمي للعلوم باللغة الإنجليزية وتوزيعها بالشكلين الورقي والإلكتروني؛ إعداد الموقع الشبكي لمتابعة المؤتمر العالمي للعلوم، بما في ذلك نشرة المؤتمر الإخبارية الإلكترونية؛ وبعد مشاورات واسعة على مستوى المنظمة وعلى المستويات الوطني والإقليمي والدولي، إعداد تقرير تحليلي عن المؤتمر العالمي للعلوم، ونتائجه ومتابعته وعن الأنشطة الإضافية اللازمة (يُنشر في عام ٢٠٠٢)؛ تنظيم منتدى أوروربي للعلميين الشباب بالتعاون مع مجلس أوروبا في إطار أنشطة متابعة المؤتمر.
	السياسات العلمية	تقديم خدمات استشارية لعدة بلدان (منها لبنان ونيجيريا وأوروغواي) في مجال صياغة استراتيجياتها وتشريعاتها الخاصة بالعلم والتكنولوجيا؛ وإنشاء الأكاديمية العربية للعلوم في بيروت بدعم من اليونسكو.
	الشراكة بين الجامعة والصناعة والعلوم (يونيسبار)	إنشاء كراسي جامعية لليونسكو في مجال السياسات العلمية والتكنولوجية في الصين، وكرسي ثان لليونسكو في موضوع "المبادرة في مجال الأعمال" في بولندا.

البرنامج الفرعي ٢,١,١ - تقدم المعارف في مجال العلوم الأساسية والهندسية ونقلها وتشاطرها

الفقرة ٠٢١١١ **محور العمل ١** تحسين التعليم الجامعي في العلوم الهندسية	**تعليم العلوم على المستوى الجامعي**	الإقرار بأهمية الجمع بين التخصصات في العلوم الأساسية والرياضيات كاستراتيجية أساسية في التوجهات والتطورات الجديدة في مجال تعليم العلوم على المستوى الجامعي. وفي إطار اتفاق مبرم بين اليونسكو وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، أعد مشروع للتعليم الجامعي للعلوم في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، والنيجر. وقد تلقى أكثر من ٥٠٠ أخصائي تدريباً في العناصر الدقيقة؛ وأنتجت مواد للتعليم والتعلّم بعدة لغات؛ وتم في إطار متابعة المؤتمر العالمي للعلوم إيلاء اهتمام خاص للمربين والعلميين الشباب.
	التعليم الهندسي	تعزيز التعليم الهندسي في الدول الأعضاء من خلال أنشطة الكراسي الجامعية والأنشطة التدريبية في عدة مجالات منها الهندسة البيئية والتعليم عن بعد. وقد نفذ هذا النشاط بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المختصة في مجال العلوم الهندسية في إطار المجلس الدولي للهندسة

والتكنولوجيا (ICET) الذي يضم الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية (WFEO) والاتحاد الدولي للرابطات والمنظمات التقنية (UATI). التقدم في إعداد المشروع الإقليمي المعني بإدارة الصيانة وشبكة الصيانة الذي سيقع مقره في تنزانيا وبلوغه مرحلة التنفيذ. تقديم دعم من اليونسكو للمؤتمر العالمي للمهندسين الذي عقد في هانوفر في يونيو/حزيران ٢٠٠٠؛ إصدار الطبعة الرابعة من "الدليل العالمي لمؤسسات التعليم الهندسي"؛ إعداد أنشطة للتعليم عن بعد باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وشبكة الانترنيت؛ بدء الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع طويل الأجل عن التعليم العلمي والتكنولوجي.

الفقرة ٠٢١١١
محور العمل ٢
تعزيز التعاون في مجالي البحوث والتدريب في الرياضيات والكيمياء والفيزياء

الرياضيات

تقديم الدعم للاحتفال بالسنة العالمية للرياضيات (٢٠٠٠)؛ إقامة تعاون مع المركز الدولي للرياضيات البحتة والتطبيقية ICPAM في نيس (فرنسا)، في شكل ١٦ حلقة تدارس ومدرسة؛ وقد بيّن تقييم خارجي أجري للمركز في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ أن تأثير المركز كان واسع النطاق على الرغم من تواضع وسائله وموارده، إذ شملت أنشطته عدد كبير من أخصائيي الرياضيات من البلدان النامية.

الفيزياء

نظم مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية (ICTP) الذي تشترك اليونسكو والوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشغيله في تريبستا (إيطاليا)، بدعم مالي من إيطاليا، نحو ٦٠ دورة تدريبية ومدرسة وحلقة عمل شملت مواضيع كثيرة متنوعة في مجال الفيزياء والرياضيات استفاد منها نحو ٢٠٠٠ علمي من البلدان النامية؛ وأحرز تقدم في مشروع سيزامي (المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط) الذي تستحدثه بمساعدة اليونسكو حكومات الشرق الأوسط الثلاث عشرة الأعضاء في المجلس المؤقت لسيزامي؛ فقد نفذ برنامج تدريبي موجه للعلميين والمهندسين والتقنيين (٥ حلقات عمل) واتخذ المجلس المؤقت لسيزامي قرارات هامة (فيما يخص استئجار مقر المركز في الأردن، وتطوير الجهاز الذي وهبته السلطات الألمانية، والشؤون المالية).

الكيمياء

تطوير نهج استراتيجي وتربوي جديد في مجال الكيمياء وتعليمها خصوصاً في مجال الأشغال المختبرية العملية، عن طريق نشر مواد تعليمية جديدة في لغات مختلفة. وأمكن تعزيز هذا النهج من خلال التعاون مع الشركاء في قطاع الصناعة لتقديم هبات من الكتب العلمية والمجلات والمعدات الكيميائية الصغيرة، وخاصة فيما يتعلق بدراسة العناصر النزرة.

الفقرة ٠٢١١٣
محور العمل ٣
تعزيز قدرات البحث في العلوم البيولوجية والبيوتكنولوجيات

التعاون مع المنظمات غير الحكومية (المنظمة الدولية لبحوث الخلايا (ICRO)، والمنظمة الدولية لبحوث المخ (IBRO)، والمجلس الدولي للتقدم الصحي العالمي (ICGHP) وغيرها)

واصلت اليونسكو توفير إمكانيات رفيعة المستوى لتدريب العلميين الشباب في العلوم البيولوجية من خلال تنظيم ٢٤ من الدورات التدريبية المتقدمة والندوات الدولية المشتركة بين اليونسكو والمنظمة الدولية لبحوث الخلايا (ICRO)؛ تقديم الدعم لكراسي اليونسكو الجامعية في مجال علوم الجهاز العصبي الخلوية والجزيئية (كييف، أوكرانيا)؛ تنظيم دورتين تدريبيتين، إضافيتين لليونسكو/ICRO في المكسيك وهونغ كونغ.

شبكة بيولوجيا الجزيئات والخلايا MCBN

تعزيز التعاون والتبادل العلمي بين الشمال والجنوب والشرق والغرب من خلال تقديم الدعم لإتاحة مشاركة علميين، من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة إعادة بناء، في الندوات والمؤتمرات والأنشطة التعاونية الدولية الرفيعة المستوى، وتم تنظيم ١٢ اجتماعاً دولياً وحلقة عمل للشبكة؛ واستفاد باحثون شباب من ٥٠ منحة بحث في إطار الشبكة، وقدم الدعم

		لخمس عشرة مشروعاً بحثياً للشبكة؛ وقدم الدعم لكراسي اليونسكو الجامعية في مجال الطب الجزيئي (وارسو، بولندا) والطب المداري (مابوتو، موزمبيق)، والمواد البيولوجية (هافانا، كوبا) عن طريق مكتب اليونسكو في مابوتو ومونتفيديو.
	البيوتكنولوجيات، مراكز اليونسكو لموارد الأحياء الدقيقة (MIRCEM) ومركز اليونسكو للأنشطة البيوتكنولوجية (BAC)	حققت أنشطة تعزيز القدرات عن طريق المنح الدراسية التكميلية المقدمة في العلوم الإحيائية نتائج تجاوزت التوقعات وذلك من خلال ما يلي: تدريب ما لا يقل عن ٢٠٠ باحث شاب في إطار ٦ دورات دراسية (دورتان في إطار مركز اليونسكو للأنشطة البيوتكنولوجية/المراكز التدريبية لتعليم التكنولوجيا BAC-BETCEN؛ و ٤ دورات في إطار مراكز اليونسكو لموارد الأحياء الدقيقة MIRCEN)، وتقديم ١٦١ منحة بحث قصيرة الأجل و٥١ في إطار MIRCEN و٦٣ في إطار BAC و١٩ عن طريق مكاتب ميدانية مختلفة؛ و١٦ منحة مشتركة بين اليونسكو والجمعية الأمريكية للميكروبيولوجيا (ASM)، و١٢ منحة مشتركة بين اليونسكو والاتحاد الدولي لجمعيات الميكروبيولوجيا (IUMS)؛ تعزيز أنشطة البحوث الوطنية والإقليمية عن طريق دعم مشروعات للبحوث في ٧ من مراكز اليونسكو لموارد الأحياء الدقيقة، وواحد عن طريق مكتب اليونسكو في البندقية، في مجالات مثل المعلوماتية البيولوجية، والاستكشاف البيولوجي والتنوع الميكروبي، وعن طريق دعم كراسي اليونسكو الجامعية في مجال بيوتكنولوجيات النبات (بكين) والبيوتكنولوجيا (نيودلهي)، وتكنولوجيا ما بعد الحصاد (كمبالا)، وذلك من خلال مكاتب اليونسكو في بكين ونيروبي ونيودلهي.
	مشروع خاص: تسخير البيوتكنولوجيات لخدمة التنمية في افريقيا	في إطار المشروع الخاص: تسخير البيوتكنولوجيات لخدمة التنمية في افريقيا، قدمت ٦ منح بحثية، كما قدم الدعم من خلال مكتب اليونسكو في داكار، لدورة تدريبية عن التثبيت البيولوجي للنتروجين نظمت بالتعاون مع الرابطة الافريقية للتثبيت البيولوجي للنتروجين؛ وقدم الدعم لأنشطة كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بتكنولوجيا ما بعد الحصاد (بانغي، غامبيا) والبيوتكنولوجيا بجامعة الشمال (سوفنغا، جنوب افريقيا) عن طريق مكتبي اليونسكو في داكار وناميبيا.
	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا UNAIDS/للعلوم الطبية	إنشاء ست منح دراسية قصيرة الأجل في مجال العلوم الطبية.
الفقرة ٠٢١١٤ **محور العمل ٤** إقامة شراكات جامعة للتخصصات وزيادة الانتفاع بالمعلومات الوطنية	**الاتفاق الإطاري بين اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم (إيكسو)**	نفذت الاتحادات العلمية التابعة لإيكسو مشروعات بلغ مجموعها ٥٢ مشروعاً، وقدم الدعم للهيئات الجامعة للتخصصات خلال فترة العامين بما يتفق مع استراتيجية اليونسكو في مجال العلوم. وتندرج جميع هذه الأنشطة في واحد من مجالات المشروعات الرئيسية الثلاث: تعزيز العلوم والتكنولوجيا في البلدان النامية، تعزيز التعاون الدولي في بحوث العلوم الأساسية، وبرامج البحوث الخاصة بالتغيير العالمي ونظم الرصد.
	التعاون مع اتحادات إيكسو والهيئات المنتسبة إليها	استكمال التقييم الخارجي للاتفاق الإطاري بين اليونسكو وإيكسو وعرضه على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة.
	جوائز اليونسكو في مجال العلوم	في إطار النشاط المشترك بين اليونسكو وأكاديمية العالم الثالث للعلوم، قدمت أربع وعشرون منحة دراسية قصيرة الأجل في مجال العلوم الأساسية لعلميين شباب (منهم عشر نساء من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية)؛ وقام تسعة أساتذة مرموقين بزيارة المؤسسات العلمية في البلدان النامية لإلقاء محاضرات في موضوعات هامة، وتقديم التدريب

والمساعدة في مجال إنشاء أفرقة البحث؛ وأتيح لخمسة وسبعين شريكاً من جامعات في البلدان النامية زيارة مراكز امتياز أخرى في الجنوب؛ ومنحت في نيودلهي جائزة كالنغا لعام ٢٠٠٠، ومنحت في مقر اليونسكو الجوائز الدولية السبع جميعها في حفل خاص عقد أثناء الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام؛ كما منحت في عام ٢٠٠١ لأول مرة الجائزة الدولية للنهر الصناعي العظيم.

الشراكات الجامعة للتخصصات والانتفاع بالمعلومات العلمية

تم تعزيز بناء القدرات من خلال دعم الشبكات الإقليمية والتعاون مع عدة أكاديميات وطنية للعلوم، وأعدت مواد للنشر في "تقرير اليونسكو عن العلوم والعالم" (الذي سيصدر إلكترونياً في عام ٢٠٠٢)، وجرى توسيع نطاق الحوار بشأن النشر الإلكتروني في مجال العلوم من خلال تنظيم مؤتمر خبراء متعدد الأطراف، وقدمت مساندة لمبادرات المنظمات غير الحكومية عن طريق توفير فرص أكبر للانتفاع بالكتب والمجلات العلمية، كما تم تنسيق مبادرات نشر العلوم عن طريق إعداد مشروع قاعدة بيانات دولية؛ تدريب صحفيين من الدول العربية في مجال الاتصال العلمي من خلال حلقة عمل نظمت في القاهرة.

المشروع الخاص: "النساء والعلم والتكنولوجيا"

نفذت في إطار مشروع النساء والعلم والتكنولوجيا الأنشطة التالية: أنشئت في باماكو، مالي، شبكة افريقية للعلميات والمهندسات (RAFEST) تشمل عشرة بلدان افريقية معظمها في افريقيا الغربية؛ وأنشئت في تورينو بإيطاليا شبكة دولية للعلميات (IPAZIA) تشمل ٩ بلدان من جنوب حوض البحر المتوسط؛ كما استهل كرسي اليونسكو الخاص بالنساء والعلم والتكنولوجيا بأمريكا اللاتينية برنامجاً للتعليم عن بعد يركز على التعليم العلمي والتكنولوجي الخالي من التفرقة بين الجنسين؛ الأمانة التنفيذية لجائزة لوريال الخاصة بالنساء والعلوم. وفي المنطقة العربية: تعزيز قدرات النساء في مجال العلم والتكنولوجيا من خلال تدريبهن على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العلمي والهندسي على المستوى الجامعي، وتنظيم دورة دراسية في العلوم الأساسية والهندسية، وأنشطة تدريبية عن إدارة المشروعات التعاقدية في مجال البحث والتطوير، وتقديم منح دراسية قصيرة الأجل، وتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل في مجال العلوم البيولوجية والبيوتكنولوجيات، وتنظيم حلقة عمل إقليمية ترمي إلى تدريب محررين علميين شباب على الكتابة العلمية المبسطة، وإعداد تحليلات إحصائية للمؤشرات الخاصة بالجنسين، بالإضافة إلى تقديم الدعم التكنولوجي والعلمي اللازم للمجلس الوطني للنساء في مصر. ونُفّذ مشروع بشأن النساء والعلم والبيئة عن طريق إنتاج سلسة من أقراص القراءة بالليزر وملفات للتوعية.

البرنامج العالمي للشمس ١٩٩٦-٢٠٠٥

الفقرة ٠٢١١٩
البرنامج العالمي للشمس
١٩٩٦–٢٠٠٥

التعليم والتدريب في مجال مصادر الطاقة المتجددة

تحسين استخدام وصيانة مشروعات مصادر الطاقة المتجددة؛ تعزيز القدرات ونقل المهارات التكنولوجية في ١٧ بلداً افريقياً (١١ من البلدان الناطقة بالفرنسية و ٦ من البلدان النامية الناطقة بالإنجليزية) وفي ١٠ بلدان بأمريكا اللاتينية، وتزويدها بالقدرة على تصميم مشروعات وطنية في مجال مصادر الطاقة المتجددة وإعدادها وتنفيذها ومتابعتها؛ استحداث خطة عمل وطنية لتنظيم التعليم والتدريب في مجال مصادر الطاقة المتجددة في افريقيا الجنوبية؛ تحسين قدرات المدارس في البلدان الافريقية (الناطقة بالإنجليزية) في مجال معرفة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ تعبئة موارد من خارج الميزانية لأنشطة البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة (GREET).

	التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة من أجل تحسين ظروف العيش	**تنظيم المنتدى الافريقي عن النهوض بمصادر الطاقة المتجددة في افريقيا؛ إصدار وثيقة بعنوان "البرنامج العالمي للشمس: افريقيا، آليات التنفيذ، لمحة عامة"؛ وضع مبادئ توجيهية لإعداد وثائق المشروعات؛ إنشاء قرى شمسية نموذجية في افريقيا على وجه الخصوص؛ تعبئة موارد من خارج الميزانية لتنظيم المنتدى الافريقي وإنشاء القرى الشمسية.**
	التعاون من أجل التنمية في مجال مصادر الطاقة المتجددة	إعداد برنامج وأنشطة النظام الدولي للاتصال في مجال مصادر الطاقة المتجددة، وسلسلة اليونسكو للمجموعات التعليمية في مجال هندسة الطاقة، وإصدار طبعة جديدة من الكهرباء الشمسية؛ إعداد دليل بعنوان إزالة السمّية بواسطة الشمس "Solar Detoxification" وأطلس موارد الطاقة المتجددة وقاعدة بيانات متاحة عن طريق الاتصال المباشر؛ استهلال أنشطة وطنية وإقليمية للتعاون من أجل التنمية في مجال الطاقة المتجددة، وتنظيم اجتماع بشأن ضمان الفعالية في مجال الطاقة من أجل التنمية المستديمة في افريقيا، في نيروبي، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١.

البرنامج الفرعي ٢,١,٢ - تقدم المعارف في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ونقلها وتشاطرها

الفقرة ٠٢١٠١ **محور العمل ١** تحسين التعليم الجامعي والقدرات البحثية والتعاون الدولي في مجال العلوم الاجتماعية	**برنامج توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو في ميادين جامعة للتخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية**	إنشاء ثلاثة كراسي جامعية جديدة في مجال التنمية المستديمة: (١) في جامعة بوردو الثالثة، فرنسا؛ (٢) في جامعة رامون لول باسبانيا؛ (٣) في كلية نوتردام دي لابي (سيدة السلام)، بنامور، بلجيكا. وكرسي نامور هذا هو عبارة عن مشروع مشترك مع المنظمة غير الحكومية PRELUDE (برنامج الدراسات والاتصال بين الجامعات من أجل التنمية) ويخدم الشبكة المشتركة بين برنامج توأمة الجامعات وهذه المنظمة، والتي تجمع بين ٤٢ جامعة في العالم أجمع؛ تعزيز القدرات في المجالات الدراسية البالغة التعقيد عن طريق إنشاء أول كرسي جامعي لليونسكو في مجال الهجرة وحقوق الإنسان بجامعة الدار البيضاء – عين الشق بالمغرب، وتوسيع شبكة توأمة الجامعات المعنية بالهجرة القسرية لتشمل الجامعة الأمريكية في القاهرة، مصر.
	نشاط موست في مجال بناء قدرات علماء الاجتماع الشباب	تعزيز مشاركة الباحثين الشباب في مشروعات موست، وإعداد مناهج دراسية متنوعة في مجال التخطيط الحضري عن طريق حلقة العمل الخاصة بجائزة موست لرسائل الدكتوراه، وذلك لتعريف الباحثين الشباب بالبرنامج بصورة أفضل لا سيما في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا.
	التعاون مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشؤون الحضرية	تعزيز البحوث الجامعة للتخصصات وأنشطة الترويج في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية ذات الأولوية، مثل تدريب القيادات النسائية في المناطق الحضرية المحرومة (كرسي لليونسكو في جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية)؛ تيسير الاتصال بين علماء الاجتماع عن طريق إنشاء الشبكات وتوزيع المطبوعات وتقديم الدعم للاجتماعات وحلقات العمل المهنية؛ تعزيز بناء القدرات في مجال العلوم الاجتماعية في البلدان النامية عن طريق إقامة الشبكات وتوزيع المطبوعات ودعم الاجتماعات وحلقات العمل المهنية وعن طريق وضع منهجيات مشتركة وتعزيز تقنيات إدارة الشبكات. وبالتنسيق مع أولويات برنامج موست، إقامة تعاون مع ثلاث منظمات غير حكومية (الاتحاد الدولي للمعماريين، والجمعية الدولية لمهندسي التخطيط الحضري والعمراني، والاتحاد الدولي لمهندسي المناظر الطبيعية) في مجال الهندسة المعمارية وتخطيط المدن والمناظر الطبيعية، وذلك في إطار ميثاق الاتحاد الدولي للمعماريين/اليونسكو بشأن تعليم الهندسة المعمارية، ودراسة دور المدن المتوسطة الحجم في تنمية البلاد والعلاقة بين العمران الحضري والبيئة.

	مؤسسة هوفويه بوانيي لبحوث السلام	إقامة اتصال مع دار محفوظات ما وراء البحار (اكس آن بروفانس) وخزائن المحفوظات في افريقيا الغربية (داكار، نواكشوط) بهدف إغناء موجودات مؤسسة التجمع الديمقراطي الافريقي التابعة لمؤسسة ياموسوكرو.
	متابعة أحداث الأمم المتحدة الكبرى والتحضير لها	الشروع في إجراء دراستين إقليميتين عن الوضع الراهن لقدرات إدارة البحوث في الجامعات وعقد اجتماع خبراء للتمهيد لإنشاء منتدى دائم لليونسكو عن إدارة البحوث؛ إنتاج مواد تدريبية بصرية (شريط فيديو عن منهجية البحوث العلمية التشاركية، موقع شبكي حواري) في إطار عملية ريو + ١٠؛ إنشاء كرسي جامعي لليونسكو عن التنمية المستديمة في جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية (البرازيل).
الفقرة ٠٢١٢٢ **محور العمل ٢** جمع ونشر المعلومات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية	**المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**	شرعت المجلة في طرح نقاشات علمية وعلى صعيد السياسات بشأن الحكم العالمي ونقّاده، والتجارة الدولية للمخدرات، والعلوم وثقافاتها، والنظام الفيدرالي، والتغيرات في مجال التنمية، والهجرة الدولية، والشباب في مواجهة تغير دور الدولة القومية.
	التقرير عن العلوم الاجتماعية في العالم	ألغي هذا النشاط وفقاً لقرار صادر عن المجلس التنفيذي وآخر عن المؤتمر العام بشأن سلسلة التقارير العالمية التي تصدرها المنظمة.
	مركز موست لتبادل المعلومات وقاعدة بيانات موست وشبكته	شهد مركز موست لتبادل المعلومات زيادة هائلة في عدد الاستشارات حيث ارتفع من ٦٠٠ ٠٠٠ في فترة عامي ١٩٩٨–١٩٩٩ إلى ٥٠٠ ٠٠٠ ٢ في فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ (استشارات خارجية لصفحات الويب)؛ وجرى توزيع أول نسخة من قرص القراءة بالليزر الخاص بالمركز على نحو ٤ ٥٠٠ منتفع من المكتبات والأفراد.
	المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيانات والتوثيق	القيام بمبادرات في نحو عشرة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية بهدف إنشاء بنية أساسية للعلوم الاجتماعية تعتمد على إحصاءات وبيانات تجريبية مستمدة من بحوث العلوم الاجتماعية واستطلاعات الرأي العام؛ وتتخذ هذه البنية شكل معاهد مرتبطة بالوكالة الوطنية للإحصاء أو بأكاديمية العلوم. وتقوم معاهد شريكة في البلدان المتقدمة بتدريب الموظفين اللازمين لهذه المعاهد. تدريب علميين أفارقة منتمين إلى شبكة إثنونيت (Ethnonet) على كيفية تحسين انتفاعهم بالمعلومات المتعلقة بالعلاقات الإثنية، وحقوق الإنسان، والقضايا السياسية المرتبطة بالعنف الإثني في افريقيا.
	مركز التوثيق التابع لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وبنك بيانات DARE	استمر استيفاء بنك البيانات ومركز التوثيق. وتم تعزيز موقع المركز وقاعدة بياناته على الانترنيت.
	تقييم مرافق اليونسكو للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية	أجري تقييم خارجي معمّق لمرافق المعلومات في قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وعرضت نتائج التقييم على الموظفين وأعدت خطة عمل بهذا الصدد؛ وجرى ترشيد وتجميع مرافق المعلومات والتوثيق في القطاع، وإعادة توزيع الموظفين العاملين في هذه المرافق واستيفاء قاعدة بيانات العلوم الاجتماعية DARE.

تحليل البرنامج بحسب البرامج الفرعية

(الموظفون المسؤولون عن البرامج الفرعية)

متابعة المؤتمر العالمي للعلوم

تقييم التنفيذ

دعا المؤتمر العام في دورته الثلاثين المدير العام إلى إعادة توجيه البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ (٣٠م/٥) بما يستجيب على نحو أفضل للتوقعات والتطلعات التي تم الإعراب عنها أثناء المؤتمر العالمي للعلوم الذي عُقد في بودابست (في يوليو/تموز ١٩٩٩)، والتي ترد في الوثيقتين الرئيسيتين اللتين اعتمدهما مؤتمر بودابست وهما: الإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية، وجدول الأعمال – إطار العمل في مجال العلوم. وقد تمت الاستجابة لهذه الدعوة، علماً بأنه لن يتسنى تحقيق تكيّف أكمل وأكثر شمولاً إلا أثناء إعداد الوثيقة ٣١م/٥. ولذلك كان البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ (٣٠م/٥ المعتمدة) يمثلان الاستجابة الأولى من جانب المنظمة لتوصيات جميع الأطراف المعنية بالعلوم والممثلة في المؤتمر العالمي للعلوم.

ولئن طُبقت في البرنامج الرئيسي الثاني بأكمله عملية إعادة توجيه البرنامج والميزانية بهدف الاستجابة على نحو أفضل لتوصيات مؤتمر بودابست، فقد تم تجميع بعض الأنشطة المتعلقة بتنسيق عمل المنظمة في هذا الصدد ومسؤولياتها فيما يتعلق بتبادل المعلومات في إطار متابعة المؤتمر العالمي للعلوم، وكذلك الأنشطة المتعلقة مباشرة ببعض الأولويات التي يمكن لليونسكو أن تضطلع فيها بدور فريد على الصعيد العالمي، وهي: النهوض بتعليم العلوم على مستوى التعليم النظامي وغير النظامي معاً (بما في ذلك تبسيط العلوم)، وتعزيز السياسات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا.

وقد تواصل خلال فترة العامين، وبناء على طلب الدول الأعضاء، تقديم الخدمات الاستشارية في مجال رسم السياسات العلمية وإدارة العلوم، على المستويين الوطني والإقليمي، على الرغم من محدودية الموارد المتاحة، بيد أنه مازال يتعين تنفيذ برنامج متكامل بشأن تعليم العلوم خلال عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، بالاشتراك بين قطاع التربية وقطاع العلوم الطبيعية.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

تم الاضطلاع بنجاح بإعداد الوثائق الرئيسية للمؤتمر العالمي للعلوم ونشرها على نطاق واسع بجميع اللغات الرسمية للمنظمة، فضلاً عن إصدار المجلد الخاص بأعمال المؤتمر في شكل كتاب مطبوع وفي شكل إلكتروني، ولقيت هذه المواد استحساناً لدى الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء المعنيين. وتشكل جميع هذه الوثائق أساساً يمكن الاستناد إليه للاضطلاع بأنشطة متابعة ملائمة.

وعلى غرار عملية المؤتمر العالمي للعلوم التي لم تتضمن آلية إقليمية معقدة (ومكلفة) للتحضير للمؤتمر، فقد تم توخي البساطة في عملية متابعة مؤتمر بودابست، إذ جرى الاستغناء عن إنشاء لجان رسمية دولية ومشتركة بين الوكالات. وجرت المشاورات بين المنظمات الشريكة أساساً عن طريق المراسلة وبالبريد الإلكتروني، بيد أنه يجري حالياً التعاون على نحو أوثق مع المجلس الدولي للعلوم، وهو الشريك الرئيسي لليونسكو في المؤتمر العالمي للعلوم، ومع أكاديمية العالم الثالث للعلوم. وفي الواقع كان التعاون في تنفيذ أنشطة المتابعة مع هاتين المنظمتين غير الحكوميتين موضوع مذكرتي تفاهم تم إعدادهما خلال فترة العامين. وفي عام ٢٠٠٠ عُقد اجتماع تشاوري غير رسمي مع المنظمات الشريكة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأوساط المنظمات غير الحكومية كان بمثابة منتدى قيم لمناقشة إمكانيات المتابعة. وأثبت إنشاء الطبعة الإلكترونية من النشرة الإعلامية للمؤتمر العالمي للعلوم نجاحه كوسيلة لتشاطر المعلومات بشأن المبادرات التي تضطلع بها الدول الأعضاء والشركاء الآخرون، كما أنه يقدم أفكاراً يمكن الأخذ بها للاضطلاع بأنشطة أو إقامة شراكات مماثلة.

وكُلفت اليونسكو، بالتعاون مع المجلس الدولي للعلوم، بمسؤولية إعداد تقرير تحليلي موجه إلى الحكومات والشركاء الدوليين عن عائدات المؤتمر العالمي للعلوم وعن تنفيذ أنشطة المتابعة وعن التدابير الإضافية التي يتعين اتخاذها. وقد تم إعداد هذا التقرير خلال الأشهر الستة الأخيرة من فترة العامين، وسوف ينشَر خلال عام ٢٠٠٢ لكي يتخذ أساساً لإجراء مشاورات إقليمية بشأن أعمال المتابعة.

البرنامج الفرعي ٢,١,١:
تقدم المعارف في مجال العلوم الأساسية والهندسية ونقلها وتشاطرها

تقييم التنفيذ

الرياضيات والعلوم الفيزيائية والكيميائية: تم تطوير التعاون الدولي في مجال الرياضيات بصورة ناجحة. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في الدور الأساسي الذي اضطلع به المركز الدولي للرياضيات البحتة والتطبيقية (ICPAM)، بالتعاون الوثيق مع اليونسكو، في تدريب أخصائيي الرياضيات من البلدان النامية. وأحرز تقدم جيد في الأعمال التحضيرية لإنشاء مشروع سيزامي (المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط)، وذلك على نحو مطابق للنتائج المزمع تحقيقها في فترة العامين. ويلاحظ على وجه الخصوص أن مشاركة اليونسكو في هذا النشاط أدت إلى اجتذاب موارد مالية خارجة عن الميزانية لدعم المشروع. وأما مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية (ICTP)، فقد واصل الاضطلاع بمهامه المتمثلة في دعم بعض الجوانب الرئيسية الهامة لتيسير التدريب المتقدم للفيزيائيين من مختلف الدول الأعضاء في اليونسكو ومساعدتهم على إجراء البحوث. وتشكل جميع هذه الأنشطة مثالاً جيداً على التعاون الدولي القائم بين الدول الأعضاء في اليونسكو، المتقدمة منها والنامية. وفي مجال الكيمياء، تسنى من خلال توزيع مواد تعليمية جديدة بمختلف اللغات، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الصناعيين، إنشاء عدة مشروعات خارجة عن الميزانية، وبذلك وُفرت إيرادات ممتازة للعديد من الدول الأعضاء في اليونسكو، ولا سيما في افريقيا.

علوم الحياة: تم تحقيق أهداف البرامج المتعلقة بعلوم الحياة في مجال التدريب وبناء القدرات، عن طريق تنظيم ٥٠ دورة للتدريب المتقدم، فضلاً عن تنظيم اجتماعات وحلقات عمل دولية. وتعزز هذا

الإنجاز من خلال تدريب ٧٨ باحثاً من الشباب في مجال علوم الحياة بفضل ٥٠ منحة للبحوث قدمت في إطار شبكة بيولوجيا الجزيئات والخلايا وبالتعاون القائم على تشاطر التكاليف مع الجمعية الأمريكية للميكروبيولوجيا. وقُدم الدعم أيضاً لكراسي اليونسكو الجامعية في مجال الطب الجزيئي (وارسو، بولندا) والطب الاستوائي (مابوتو، موزمبيق)، والمواد البيولوجية (هافانا، كوبا)، والعلوم العصبية الخلوية والجزيئية (كييف، أوكرانيا). والى جانب ذلك، حقق التفاعل المستمر والمعزز مع المكاتب الميدانية لليونسكو في جميع المناطق لتنفيذ هذه الأنشطة نجاحاً بارزاً، ولذلك يستحسن التركيز عليه.

العلوم الهندسية: أدى التعاون مع المجلس الدولي للهندسة والتكنولوجيا (ICET)، ومشاركة الجامعات والصناعة في تنظيم المؤتمر العالمي الأول للمهندسين، وإنشاء كراسي جامعية جديدة لليونسكو، والاضطلاع بأنشطة تدريبية في الدول الأعضاء، إلى حفز الوعي بأهمية العلوم الهندسية والتكنولوجيات الجديدة وإلى تأييد تطويرها. ومن جانب آخر، أدّى تعزيز تطوير وتطبيق أنواع الطاقة المتجددة على نطاق واسع (وذلك مثلاً من خلال البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة (GREET)) إلى إضفاء المزيد من الأهمية على نقل الدراية التكنولوجية.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

كان أكثر الأنشطة نجاحاً ووضوحاً هو إنشاء مشروع سيزامي (SESAME) الذي تضمّن ثلاثة معالم بارزة، هي: قيام السلطات الألمانية بتقديم جهاز بيسي–١ لمصدر ضوء السنكروترون على سبيل الهبة للمشروع؛ وتشكيل المجلس المؤقت لمشروع سيزامي، الذي شاركت فيه لأول مرة ١٣ دولة عضوا؛ واختيار موقع لهذا المشروع في عمان (الأردن).

البرنامج العالمي للشمس ١٩٩٦-٢٠٠٥

تقييم التنفيذ

في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج العالمي للشمس ١٩٩٦–٢٠٠٥، استمر تطبيق استراتيجية مزدوجة قائمة على حفز أنشطة الترويج والتعبئة، وتعزيز الجهود المبذولة للتعليم والتدريب والإعلام في ميدان الطاقة المتجددة، وتشجيع المناقشات بشأن فرص التمويل المتاحة لتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء. ونفذت الأنشطة بالتنسيق مع المكاتب الميدانية وروعيت فيها الاحتياجات الوطنية والإقليمية والمجالات ذات الأولوية.

وبُذلت جهود خاصة لتنمية الموارد البشرية الموجهة إلى تعزيز استخدام أنواع الطاقة المستديمة والمتجددة بهدف تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية والنائية في البلدان النامية، ولا سيما بالنسبة للنساء. وقُدم الدعم إلى الدول الأعضاء لتحديد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالطاقة المتجددة، كما قُدمت مساعدة لتعبئة الموارد اللازمة للنهوض بتطوير واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة على نطاق واسع، ولإجراء البحوث والاختبارات وتنفيذ المشروعات الرائدة الرامية إلى تحقيق أغراض إنمائية مختارة (مثل تزويد الأرياف بالكهرباء، وتوفير المياه، وما إلى ذلك).

وفي إطار البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة GREET، استهدفت الأنشطة المنفذة أساساً تحسين استخدام وصيانة وإدارة المشروعات والبرامج المتعلقة بالطاقة الشمسية، ونقل الدراية التكنولوجية. وتم تحسين بناء القدرات والتعليم الجامعي والتعليم عن بعد في مجال استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتطبيقاتها، عن طريق تصميم البرنامج التجديدي للتدريب على استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتطبيقه على الصعيد الميداني، وعن طريق إعداد ونشر وتوزيع أدلة ومجموعات مواد للتعلّم والتعليم، فضلاً عن تنظيم دورات تعليمية وتدريبية لصالح المهنيين (أي للمسؤولين عن رسم السياسة العامة واتخاذ القرارات، والباحثين، والمهندسين، وأساتذة الجامعات والتقنيين) في الميدان.

ومن أجل تحسين بناء القدرات في الدول الأعضاء عن طريق تدريب أفرقة متخصصة من الخبراء والمدربين على استخدام وصيانة تكنولوجيات ومعدات الطاقة المتجددة (ولا سيما في افريقيا وأمريكا اللاتينية)، قامت اليونسكو بتنظيم عدة أنشطة تدريبية كالمدارس الصيفية وحلقات العمل التدريبية والدورات التدريبية للمدربين. وتعتبر المدارس الصيفية التي تنظمها اليونسكو في مجال الطاقة الشمسية، بناء على طلب الدول الأعضاء، نموذجاً للتعليم المستمر، وهي فريدة من نوعها وتشتمل على وحدات تعليمية مرنة وأنشطة عملية وزيارات تقنية[١].

وكانت الصعوبات والقيود العامة التي واجهت تنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج العالمي للشمس (١٩٩٦–٢٠٠٥) والبرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة (GREET) ناجمة عن قلة الموارد المالية والبشرية المتاحة لتنفيذ البرامج وكذلك لتوزيع المعلومات والمواد المستخلصة من الأنشطة الميدانية.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

في سياق الفصل الافريقي من برنامج GREET تم تصميم مفهوم تجديدي في إطار الفصل الافريقي من البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة GREET، تم تصميم مفهوم تجديدي لبرنامج التدريب على استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وجرى تطبيقه ميدانياً في مركز البحث والتطوير في مجالي العلوم والصناعة (SIRDC)، في زمبابوي. وشكّل هذا البرنامج التعليمي أداة مطوعة للتدريب وللمحاكاة من أجل نشر المعارف المتعلقة بالطاقة المتجددة والمكتسبة من عمليات تزويد المناطق الريفية بالكهرباء على أساس لامركزي، واشتمل على المجالات الرئيسية التالية للطاقة المتجددة: (١) الطاقة المستمدة من الطاقة الشمسية؛ (٢) الكهرباء المستمدة من المولدات المائية الصغيرة؛ (٣) المراكم الصغيرة. وأتاح هذا البرنامج التعليمي أيضاً تنظيم حلقات دراسية تستغرق أسبوعا واحدا فضلا عن تنفيذ برامج تدريبية على المستويين الوطني ودون الإقليمي وفي منطقة رابطة التنمية في الجنوب الافريقي (SADC). وأسهم برنامج التدريب على استخدام مصادر الطاقة المتجددة في تعزيز القدرات المحلية والدراية الفنية فيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة وتطبيقاتها، وساعد بذلك على تحسين تنفيذ المشروعات وتأمين استدامتها. ومن المتوقع أن يُعتمد

(١) تلقى هذه الأنشطة تقديراً كبيراً ودعماً لدى مختلف المؤسسات. وتنظَّم المدارس الصيفية للمشاركين الناطقين بالفرنسية بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية الفرنسية لليونسكو والمركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية (CNRS) ومعهد الطاقة للبلدان التي يجمع بينها استخدام اللغة الفرنسية (IEPF)، وشركة الكهرباء الفرنسية (EDF)، والوكالة الفرنسية لإدارة البيئة والطاقة (ADEME)، وغيرها.

برنامج التدريب المذكور كنموذج يتم تطويره وتعميمه في بلدان ومناطق أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت المطبوعات التي أُنتجت في إطار الفصل الافريقي من برنامج GREET موجهة إلى فئات متنوعة من المنتفعين وتتناول استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتطبيقاتها فضلا عن مختلف أشكال الطاقة المتجددة الشائعة في البلدان الافريقية الناطقة بالانجليزية. واشتملت المطبوعات على نوعين من الأدلة للتعلّم والتعليم في مجال استخدام وصيانة نظم الطاقة الكهربائية الضوئية لضخ المياه ونظم تكنولوجيا الغاز الحيوي، وسلسلة "كاوي" KAWI عن مصادر الطاقة المتجددة (التي تنشرها اليونسكو بالتعاون مع الشبكة الافريقية للناشرين)، التي تضمنت مجموعة من ستة كتب مدرسية للتعليم الابتدائي عن موضوعات متنوعة تتعلق بالطاقة المتجددة. وقد أعدت الأدلة وسلسلة الكتب استناداً إلى أفضل الممارسات المتبعة والدراية الفنية للمنظمات العاملة في هذا الميدان والتي تسعى إلى تشجيع البرامج التدريبية الوطنية والإقليمية المتعلقة بالطاقة المتجددة في الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية. وسوف توزع هذه المطبوعات في المنطقة لضمان نفس معايير التنفيذ وبناء القدرات، والاستدامة بالنسبة للأنشطة المضطلع بها في مجال الطاقة المتجددة.

تقييم مساهمة اليونسكو في البرنامج العالمي للشمس

أوصى التقييم الذي أجري لهذا البرنامج بأن تعزز اليونسكو تنفيذ برنامج GREET في مختلف المناطق، مع تعزيز فصله الخاص بافريقيا من أجل بناء القدرات في مجال استخدامات الطاقة المتجددة وتطبيقاتها في الدول الأعضاء. وتدعو الحاجة أيضا إلى إعداد خطة عمل وبذل مزيد من الجهود بغية تأمين الاتصال الفعال بين المكاتب الميدانية والمقر فيما يخص الأنشطة اللامركزية. وينبغي تطبيق آليات بنيوية لضمان تسجيل جميع العمليات المالية الخاصة بالمشروعات بصورة واضحة، وإمكانية الاطلاع عليها بسهولة، فضلاً عن تأمين نشر المعلومات بقدر أكبر من الفعالية. وينبغي تعزيز الجوانب المشتركة بين القطاعات وتعيين مدير مهام تنحصر مسؤوليته في البرنامج العالمي للشمس. وتم التشديد على ضرورة التعاون بين اليونسكو وغيرها من الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، واقتُرح عقد اجتماع لفريق استشاري دولي للخبراء من أجل دراسة القضايا التنفيذية. كما أوصى التقييم بأن تعمل اليونسكو على استحداث آليات للتمويل، على غرار النهج المتبع في شركة خدمات الطاقة (ESCO).

وقد ركّزت الأمانة اهتمامها على الترويج لمصادر الطاقة المتجددة، وبناء القدرات، وتنمية الموارد البشرية المؤهلة، وتعبئة الجهود من أجل التوعية والاستدامة، وذلك كوسيلة للاستجابة للتوصيات التي أسفرت عنها عمليات التقييم. وتقرر أيضا إعداد خطة عمل للبرنامج وتحسين التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري التشديد على تأمين قيام شركاء التمويل الخارجيين بتدعيم أولويات اليونسكو كما حددتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وعلى تنسيق البرمجة مع مصادر التمويل بهدف التوصل إلى برمجة موازية، ومن ثم العمل بمزيد من الفعالية على تعبئة موارد من خارج الميزانية.

البرنامج الفرعي ٢,١,٢:
تقدم المعارف في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ونقلها وتشاطرها

تقييم التنفيذ

تُبين الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في إطار هذا البرنامج الفرعي خلال فترة العامين المعنية وجود التزام جديد للعلوم إزاء المجتمع. وشملت أنشطة بناء القدرات من إقامة دورات دراسية جديدة جامعة للتخصصات تقدم في الجامعات وتنتهي بمنح شهادات، وتحسين تقنيات إدارة المؤسسات، وتقديم التوجيهات لإقامة تحالفات جديدة بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، والتنسيق الفعال مع الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. وكانت في البرامج التي تم إعدادها موجهة نحو إجراء بحوث في مجال العلوم الاجتماعية تكون مجدية وجامعة للتخصصات وقادرة منهجياً على مراعاة الاتجاهات المحلية والعالمية، وتتسم بالسرعة في الاستجابة للمسائل الأساسية المتعلقة بالبحوث، وتسفر عن نتائج واضحة وموجهة نحو آثار ملموسة، بحيث يجري نشرها بفعالية.

ويلاحظ على وجه الخصوص أن الشبكات التابعة لبرنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات والكراسي الجامعية قد أقامت شراكات استراتيجية مع تشكيلة واسعة من المنظمات غير الحكومية بهدف الاستجابة للاحتياجات التدريبية الخاصة لهذه المنظمات، ولا سيما في مجالات التنمية المستديمة، بما في ذلك التخطيط الحضري، والهندسة المعمارية وتصميم المناظر الطبيعية. وأتاحت هذه الشراكات إنشاء لجان إقليمية لتطويع ميثاق الاتحاد الدولي للمعماريين/ اليونسكو بشأن تعليم الهندسة المعمارية، ونشر الدليل الدولي لممارسة التصميم (Practice International Manual of Planning)، وتعزيز حلقات العمل الدولية في المواقع لصالح المخططين الشباب، وتشجيع مهنيي المدن الشباب عن طريق منح جائزة اليونسكو للهندسة المعمارية وجائزة اليونسكو لهندسة المناظر الطبيعية. وفي نفس الصدد، أجريت بحوث معمقة عن دور المدن المتوسطة في تطور الأقاليم.

وكانت آليات التنسيق التجديدية ناجحة، وأكدت الأوساط الأكاديمية مسؤوليتها إزاء المجتمع المدني عن طريق استحداث وحدات عمل وسيطة لجميع فئات الشركاء من أجل التعاون على مختلف المستويات ومراحل العمل. وتم الاعتماد في ذلك على أكثر مبادئ التنظيم شيوعاً وملاءمة لإتاحة المعارف. وساهمت بعض الحوافز كالجوائز والمنح الدولية وإنتاج أدوات جديدة للتعلّم، بما في ذلك الأدوات البصرية (الفيديو وأقراص القراءة بالليزر CD-ROM، والوصلات البينية لانترنيت) في تعزيز هذه العملية.

وأدى التعاون القائم منذ فترة طويلة مع المنظمة المشرفة، المجلس الدولي للعلوم، دوره في توسيع نطاق أنشطة اليونسكو وبرنامج موست في العالم. ويتجلى أحد الأمثلة البارزة في هذا الصدد في المدرسة الصيفية الدولية عن "برامج البحث المقارن في مجال العلوم الاجتماعية" التي نظمها برنامج موست بالتشارك مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ومؤسسة فريدريش إيبرت، في صوفيا، بلغاريا، في يونيو/حزيران عام ٢٠٠٠.

شهدت فترة العامين هذه توسع نطاق برنامج الكراسي الجامعية لليونسكو المركّزة تقليديا على الدراسات العليا، مع مراعاة الاحتياجات التدريبية للشركاء مثل المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية، وتوفير التدريب لهؤلاء الشركاء على مستوى المرحلة الجامعية الأولى. ويُبدي الشركاء في البلدان النامية اهتماماً خاصاً في الحصول، ضمن السياق الإنمائي المحلي، على تدريب جيد وموجَّه ومركز ومتطور تقنياً، دون الاضطرار إلى قضاء ٤ إلى ٥ سنوات أو أكثر في جامعة. وثمة مثال ملائم في هذا الصدد وهو "الدورة الدراسية لإدارة التنمية والعمل الإنساني" التي استحدثها المعهد التقني بجامعة ميشيل دي مونتين في جامعة بوردو ٣، والتي تحولت في أوائل عام ٢٠٠١ إلى "الكرسي الجامعي لليونسكو للمهن في مجال التنمية المستديمة". ويقوم الكرسي الجامعي هذا بإعداد الطلبة لكي يصبحوا مهنيين في مجال التنمية المستديمة، وذلك عن طريق تمكينهم من العمل في المشروعات الدولية على المستوى المتوسط. وتراوح فرص العمل المتاحة لهم في التطبيق العملي بين وظائف منسقي مشروعات، ومنظمي شبكات للمنظمات غير الحكومية، ومساعدين إداريين للمشروعات، وعاملين اجتماعيين، وغير ذلك من الوظائف على مستوى الحكم المحلي. ويؤدي الكرسي الجامعي لليونسكو دوراً مركزياً بالنسبة لمجموعة من الشركاء في جنوب البحر المتوسط، من بينهم المغرب الذي كان نشيطاً بوجه خاص حيث أنه استضاف عدة مبادرات وأنشطة منهجية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وتم تحقيق تحالف مثمر مع برنامج موست (المعني بتركيز البحث على أسلوب الإدارة) عن طريق تنظيم حلقات للتدريب المنهجي وإنتاج مطبوعين تعليميين، أحدهما موجه للبيئة المحلية المغربية الخاصة. ومن المزمع تطويع هذا النشاط بما يناسب شركاء آخرين في جنوب وشرقي البحر المتوسط.

البرنامج الرئيسي الثاني
تسخير العلوم لخدمة التنمية

البرنامج ٢,٢ – العلوم والبيئة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
تعزيز النهوج المتكاملة في مجال البيئة والتنمية		
الفقرة ٠٢٢٠٣ **محور العمل ١** تنمية التعاون فيما بين التخصصات والوكالات	**تنمية التعاون فيما بين التخصصات**	عَقْد عدة اجتماعات مع الفريق التوجيهي المؤلف من رؤساء برامج اليونسكو العلمية الخمسة المعنية بالبيئة والتنمية المستديمة (مطاجيو، وبهد، وكوي، والماب، وموست)؛ وإصدار التقرير الختامي عن أنشطة اليونسكو المتعلقة بحادث مفاعل تشيرنوبيل النووي؛ وإنتاج قرص قراءة بالليزر بعنوان "اليونسكو في جبال العالم" لتقديم معلومات عن معازل المحيط الحيوي الجبلية (برنامج الماب)، وعن مواقع التراث العالمي الجبلية (اتفاقية التراث العالمي)، وعن برامج بهد ومطاجيو الخاصة بالجبال.
	تعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة وأهم المنظمات الدولية غير الحكومية	تقديم دعم لعقد اجتماع لنادي القلم الدولي عن قضايا البيئة؛ وعقد اجتماع للجنة ميثاق الأرض بمقر اليونسكو؛ ومواصلة العمل التعاوني مع اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، التابعة للتحالف العالمي من أجل الطبيعة (IUCN-WCPA)، من أجل إعداد مشروع مشترك لصون البيئة بالاستناد إلى الثقافة، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ هذا المشروع في عام ٢٠٠٢؛ وإصدار مطبوع مشترك بين اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم (إيكسو) عن البرامج الدولية والعلمية المعنية بالبيئة والتنمية المستديمة، وذلك على أثر حلقة عمل مشتركة عقدت في إطار المؤتمر العالمي للعلوم؛ ومواصلة التعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD (ولا سيما فيما يخص التربية البيئية)، ومع الفاو (من أجل تنفيذ أنشطة السنة الدولية للجبال)، التي توفر لها اليونسكو دعماً فكرياً؛ واستكمال مجموعة مواد التربية البيئية المتعلقة بالتصحر، بالانجليزية والفرنسية والاسبانية، وذلك بتمويل إيطالي وسويسري، وهي الآن قيد الاختبار في ١٨ بلداً من خلال شبكة المدارس المنتسبة.
الفقرة ٠٢٢١١ **محور العمل ١** تعزيز إدارة النظم الأرضية، والتعاون الدولي، وبناء القدرات في مجال علوم الأرض	**تنمية البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية (مطاجيو)**	تعزيز تبادل المعارف في العالم أجمع بشأن المشكلات الجيولوجية مع التركيز بوجه خاص على الفوائد التي يجنيها المجتمع من هذا التبادل، وذلك من خلال ٥١ مشروعاً متعدد الجنسيات لمطاجيو؛ ونشر منجزات هذه المشروعات عن طريق إصدار عددين من مجلة المطابقة الجيولوجية (٢٨ و٢٩)؛ ومواصلة التعاون القطاعي بين قطاع العلوم الطبيعية/قسم علوم الأرض، وقطاع الثقافة بشأن الأخطار الجيولوجية والتراث الثقافي (مطاجيو ٤٢٥)، وبين مطاجيو والماب (مطاجيو ٤٢٩).

	استيفاء معارف العلميين الجيولوجيين من خلال التدريب والمنح الدراسية	تعزيز قدرات التعليم والبحث للجامعات ومراكز البحوث في مجال علوم الأرض، وذلك من خلال ٢٥ دورة دراسية نظمها قطاع العلوم الطبيعية/قسم علوم الأرض في المقر وفي المكاتب الإقليمية؛ وتخريج ٧٥٠ أخصائياً في علوم الأرض في موضوعات متنوعة تتعلق بالجيولوجيا وفيزياء الأرض وكيمياء الأرض؛ وتوثيق عرى التعاون بين المؤسسات العلمية الحكومية والخاصة والجامعات ومراكز البحوث في البلدان النامية.
	حماية الحدائق الجيولوجية وتنميتها على نحو مستديم	إنجاز دراسة جدوى بشأن إنشاء برنامج لليونسكو خاص بالمواقع/الحدائق الجيولوجية (قدّم المدير العام تقريراً عنه في الوثيقة ١٦٠م ت/١٠)؛ وإبرام اتفاقات تعاون ثنائية مع كل من النمسا والصين وألمانيا وماليزيا والمغرب، ومع "شبكة الحدائق الجيولوجية الأوروبية"، وذلك في إطار تنفيذ القرار ١٦١م ت/٣,٣,١.
	تكنولوجيا المعلومات الفضائية والجيولوجية	استخدام الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية (GIS) لتحسين استخدام المعلومات الجيولوجية في عملية اتخاذ القرارات الاجتماعية الاقتصادية في افريقيا والدول العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك من خلال عقد أكثر من ١٥ حلقة عمل قام بتنظيمها برنامج التطبيقات الجيولوجية للاستشعار عن بعد (GARS) وبرنامج وضع نماذج الترسبات المعدنية (DMP) وشبكة جنوب شرقي آسيا لنظم المعلومات (SANGIS) وشبكة عموم افريقيا لنظم المعلومات الجيولوجية (PANGIS)؛ وعززت اليونسكو، بالتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية، تنسيق الأنشطة المتعلقة بإنشاء برامج مراقبة الأرض في الموقع وانطلاقاً من الفضاء (استراتيجية المراقبة العالمية المتكاملة (IGOS).
الفقرة ٠٢٢١٢ **محور العمل ٢** الحد من التأثر بالكوارث الطبيعية	**مشروعات تعاونية بشأن نظم التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية**	تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من أجل الحد من الكوارث في منطقة البحر المتوسط، وفي الشرق الأوسط، وآسيا، وأمريكا الوسطى؛ وتحسين الاتصال والتعاون الإقليمي والدولي والتعليم المهني، وتقييم المخاطر واحتمالات التعرض لها.
	تحقيقات ما بعد الكوارث والمساعدة التقنية	لم يرد أي طلب بشأن المساعدة في حالات ما بعد الكوارث؛ إصدار التقرير الختامي عن مشروع تشيرنوبيل 55 RER 570؛ وإنجاز الإنتاج الصناعي لعدد من الوحدات السكنية.

البرنامج الفرعي ٢,٢,٢ - العلوم الإيكولوجية وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)

الفقرة ٠٢٢٢١ **محور العمل ١** معازل المحيط الحيوي بوصفها أدوات للتوفيق بين الصون والتنمية: تنفيذ استراتيجية إشبيلية	**مراجعة وتحسين معازل المحيط الحيوي القائمة**	تحسين نوعية وصورة "الشبكة العالمية" وزيادة إبرازها للعيان من خلال عمليات المراجعة الدورية. ولا تزال هذه الطريقة تثبت أنها أداة فعالة، تفضي في بعض البلدان إلى مناقشات مثمرة بشأن تطبيق هذا المفهوم وزيادة إشراك الأطراف المعنية المهتمة بذلك؛ وإعادة العلاقات مع بعض البلدان، والبدء في إجراءات لتجديد المشاركة في الماب.
	إنشاء معازل جديدة للمحيط الحيوي، بما في ذلك المعازل الواقعة في مناطق حدودية مشتركة	الاستفادة من اجتماع إشبيلية + ٥ في عام ٢٠٠٠ لتعزيز الاهتمام المتجدد بإنشاء ٥٢ معزلاً للمحيط الحيوي من أجل التوفيق بين الصون والتنمية، ولا سيما في المناطق الحيوية الواسعة والنظم الإيكولوجية الهامة كالغابات المدارية، والمناطق الساحلية والبحرية، والأراضي القاحلة، والأراضي الرطبة؛ وإصدار توصيات بشأن إنشاء وإدارة معازل المحيط الحيوي في المناطق الحدودية المشتركة، مما حفز ويسّر بالتالي الأعمال التحضيرية في افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

	تعزيز الشبكة العالمية/الإقليمية	تعزيز الشبكات الإقليمية الكبرى الخمس (في افريقيا، والبلدان العربية، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وأوروبا)، والبدء بإنشاء أربع شبكات إقليمية جديدة في جنوب شرقي آسيا، وآسيا الوسطى، وجزر المحيط الهادي، وجزر الكاريبي؛ وتدعيم لجان الماب الوطنية، في شيلي وسوريا والنيجر على سبيل المثال؛ وإنجاز مشروع معزل المحيط الحيوي لمنانارا الشمالية بنجاح في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٢، ونقل جميع الأنشطة والمعدات إلى الرابطة الوطنية لإدارة المناطق المحمية (ANGAP)، التي تواصل المشروع بتمويل خاص منها.
	مساعدة الدول الأعضاء على صون الموارد واستخدامها بما يكفل استدامتها	إنشاء شبكة موضوعية جديدة باسم "ريدبيوس" (REDBIOS) تضم اسبانيا والمغرب والرأس الأخضر والسنغال، وتُعنى بقضايا الإدارة الساحلية المشتركة؛ وإنشاء مشروع مشترك بين مرفق البيئة العالمية (GEF) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لصالح ستة بلدان ناطقة بالفرنسية في افريقيا؛ ومتابعة برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تقديم المساعدة للبلدان ذات الأراضي المدارية الرطبة في أمريكا اللاتينية وافريقيا، وفي آسيا (لكمبوديا وفيتنام واندونيسيا).
	تقييم تنفيذ استراتيجية إشبيلية: إشبيلية + ٥	استخدام استبيان لجمع معلومات بالاعتماد على مؤشرات استراتيجية إشبيلية، التي كانت أساساً مفيداً لمناقشات اجتماع إشبيلية + ٥؛ وقيام الأمانة بإجراء دراسة تحليلية لتنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الدولي.
الفقرة ٠٢٢٢٢ **محور العمل ٢** برامج تعاونية للبحوث من أجل تعزيز المعارف المتعلقة بوظيفة النظم الإيكولوجية وخدماتها وقيمها	**البحث في مجال النظم الإيكولوجية**	تقديم دعم لمرفق البيئة العالمية للسنوات المقبلة نتيجة للدعم الذي تقدمه اليونسكو لبرنامج بيولوجيا التربة المدارية وخصوبتها (TSBF)؛ وإحراز بعض التقدم في برنامج التنوع البيولوجي (DIVERSITAS) خلال هذا العام، على الرغم من موافقة بلدان المجموعة الدولية لوكالات تمويل البحوث بشأن التغير العالمي (IGFA) على تمويله خلال عام ٢٠٠١، وسوف يصبح هذا البرنامج فعالاً في عام ٢٠٠٢؛ وتحسين مشاركة الماب ومساهمته في برامج البحوث والمبادرات الدولية المتعلقة باختصاصه.
	البحث في مجال السلع والخدمات الخاصة بالنظم الإيكولوجية	إعداد أدوات عن قيم النظام الإيكولوجي الحضري بمناسبة تقييم الألفية بشأن النظم الإيكولوجية، وذلك بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة؛ ونقل نموذج العمل الإيكولوجي القائم في ساو باولو إلى الكامرون بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بامت)؛ وإدراج مفهوم معزل المحيط الحيوي في المبادئ التوجيهية الدولية للسياحة، التي أعدت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وإنشاء برنامج ماجستير العلوم في البيئة والتنمية المستديمة، في جامعة البحرين، الذي يقوم بتنسيقه الكرسي الجامعي للإيكوتكنولوجيا؛ وإنشاء برنامج للتعاون مع جامعة كولومبيا (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية) بشأن التنوع البيولوجي والمجتمع.
	تدريب الأخصائيين	تقديم المزيد من الدعم إلى الباحثين الشباب من أجل تأمين استدامة البيئة ومساندة المجتمعات المحلية؛ وتعبئة برنامج اليونسكو–كوستو للإيكوتكنولوجيا (UCEP) لصالح تدريب الأخصائيين؛ وإنشاء كرسي جامعي جديد في جامعة البلمند بلبنان؛ وجعل المدرسة الإقليمية العليا للإدارة المتكاملة للغابات الاستوائية (ERAIFT) بجامعة كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) جاهزة للعمل في عام ١٩٩٩ بدعم من بامت؛ وتأمين اعتراف المجلس الافريقي والملغاشي للتعليم العالي (CAMES) بشهادة الماجستير (دبلوم الدراسات العليا التخصصية DESS) التي تمنحها المدرسة الإقليمية العليا للإدارة المتكاملة للغابات الاستوائية (ERAIFT)؛ والاضطلاع بأنشطة في إطار البرنامج الدولي لمحاصيل الأراضي القاحلة (IPALAC)، لكن الاعتمادات لم تكن كافية لإنجاز برنامج بأكمله.

	المعلومات والاتصال وتوعية الجمهور	وضع استراتيجية وخطة عمل بشأن التثقيف وتوعية الجمهور في مجال التنوع البيولوجي، وذلك بالتعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي؛ واختبار مجموعة المواد التعليمية بشأن التصحر في مجموعة مختارة من بلدان الأراضي الجافة، من خلال شبكة المدارس المنتسبة؛ ووضع استراتيجية للمنشورات، بما في ذلك تحسين استخدام الموقع القائم على شبكة ويب بعد إعادة تصميمه.

البرنامج الفرعي ٢,٢,٣ - الهيدرولوجيا وتنمية الموارد المائية في بيئة سريعة التأثر

الفقرة ٠٢٢٣١ **محور العمل ١** بناء القدرات في مجال إدارة الموارد المائية	**بناء القدرات في مجال إدارة الموارد المائية**	تحسين الأساس المعرفي وبناء القدرات من خلال تدريب عدة مئات من المهنيين وتوفير الدعم التقني والمالي لإنشاء الشبكات ومراكز الامتياز؛ وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، مما أفضى إلى الاضطلاع بأنشطة مشتركة هامة تحت قيادة اليونسكو (برنامج الأمم المتحدة للتقييم العالمي للمياه (WWAP)، والسنة الدولية للمياه العذبة، الخ)؛ ووضع توصيات هامة بشأن السياسة العامة وقضايا الإدارة العامة لسير الأمور والبرمجة، وذلك من خلال عقد ثلاث دورات لمكتب بهد، والدورة الرابعة عشرة لمجلسه الدولي الحكومي؛ وإنجاز النسخة الإنجليزية من الطبعة الثالثة للقائمة الدولية لمصطلحات الهيدرولوجيا.
	الدراسات العليا	تأكيد دور اليونسكو كمنظمة رائدة داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب في مجال المياه، وذلك بفضل ما تمتاز به من دورات دراسية وكراسٍ جامعية وشبكات ومراكز قائمة وفعّالة.
	التعليم بالاستعانة بالحاسوب والجامعة الافتراضية	صياغة استراتيجية تنفيذية أولية من أجل إنشاء شبكة عالمية لأحواض "تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات" (HELP)، وقد أنجزت المرحلة الأولى من التنفيذ بإنشاء ٢٤ حوضاً من هذا النوع.
	توعية الجمهور	وضع إطار لإصدار ونشر سلسلة بهد لأقراص القراءة بالليزر المخصصة للتعليم العالي في مجال المياه؛ وزيادة التوعية في مختلف أنحاء العالم بشأن الوضع الحرج للمياه العذبة؛ وتعزيز دور اليونسكو كوكالة رئيسية من وكالات الأمم المتحدة المعنية بالمياه.
	التصور الطويل الأجل بشأن المياه والحياة والبيئة	النجاح في استضافة مشروع "التصور العالمي للمياه" والإسهام فيه؛ ونجاح المدير العام خلال المنتدى العالمي الثاني للمياه في استهلال برنامج التقييم العالمي للمياه الذي يُنفذ على صعيد منظومة الأمم المتحدة.
	التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم	وضع آلية لإصدار "التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم" بصورة دورية.
الفقرة ٠٢٢٣٢ **محور العمل ٢** العمليات الهيدرولوجية وإدارة الموارد المائية في بيئة سريعة التأثر	**تأثير المناخ على الهيدرولوجيا**	تأمين فهم أفضل وبناء القدرات فيما يخص جوانب عديدة من الدورة الهيدرولوجية، ولا سيما فيما يتعلق بالتدفقات العالية والمنخفضة للمياه؛ وتوعية الأوساط المعنية بتغير المناخ بأهمية رصد التقلبات المناخية بالاستناد إلى مجموعات البيانات العالية الجودة المتعلقة بكميات الأمطار وجريانها على مدى فترة طويلة.
	الهيدرولوجيا البيئية	ضمان فهم أفضل لتأثر الهيدرولوجيا بمختلف التغيرات في استخدام الإنسان للأراضي؛ وإرساء أسس الهيدرولوجيا البيئية كفرع علمي هام يسهم في ترشيد إدارة الموارد المائية.

	موارد المياه الجوفية المعرّضة للخطر	إنشاء شبكات إقليمية لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال إدارة موارد المياه الجوفية؛ وتحسين الانتفاع بالمعارف والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية المياه الجوفية؛ وضمان اضطلاع اليونسكو بدور مركزي في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات لتنسيق حماية المياه الجوفية.
	إدارة المياه في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة	تعزيز الاهتمام المحلي والعالمي بأنشطة المشروعات الميدانية المتكاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والعلمية لإدارة الموارد المائية.
	الاستراتيجية العالمية لتقييم أزمة المياه والأخطار البيئية وآثارها	تدعيم برنامج اليونسكو لعلوم المياه وتعزيز أثره في الاستراتيجية العالمية في شتى أنحاء العالم؛ وإسهام اليونسكو في توجيه المناقشات الجارية بشأن تقييم أزمات المياه العذبة ومخاطرها وآثارها.
	الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وهيدرولوجيا الوديان	تعزيز بناء القدرات في مجال إدارة الموارد المائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من خلال تدريب الموظفين المؤهلين في المجالات الرئيسية للخبرة؛ وتعزيز المعارف ووضع مبادئ توجيهية للسياسات الرامية إلى إدارة الموارد المائية بما يكفل استدامتها في المناطق القاحلة، مع التركيز على نظم المياه الجوفية في الوديان؛ وتحسين تشاطر المعارف وبناء القدرات من خلال الربط الشبكي الفعال والتعاون بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء.
	هيدرولوجيا المناطق المدارية الرطبة	النجاح في إنجاز "مشروع هيدرولوجيا المناطق المدارية الرطبة" بإنشاء مراكز وشبكة للبحوث في هذا المجال؛ وإصدار ونشر مطبوعات عن هذا الموضوع.
	نشاط بلا عنوان	تمكين المسؤولين عن إدارة المناطق الحضرية وغيرهم من الانتفاع بملخصات عن المعارف والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدابير غير البنيوية لمواجهة الفيضانات؛ وتزويد المهنيين ببحوث منهجية عن تصريف المياه في المناطق الحضرية في ظل مناخات مختلفة؛ ووضع نماذج جديدة لإدارة المياه في المناطق الحضرية، موجهة بصورة خاصة إلى البلدان النامية؛ وتعزيز القدرات الإقليمية في مجال إدارة المياه في المناطق الحضرية.
	وضع منهجيات لإدارة النزاعات، والماء والحضارات، وحوض بحر الآرال	التوقيع على مشروع مشترك واتفاق مع منظمة الصليب الأخضر الدولية (وهي منظمة دولية غير حكومية)، مما أدى إلى إقامة شراكة بين اليونسكو وهذه المنظمة غير الحكومية تستهدف جمهوراً أوسع؛ والبدء بإصدار سلسلة من المطبوعات عن المياه والتاريخ؛ ودعم إنشاء الرابطة الدولية لتاريخ المياه (٣٠٠ مشارك)؛ وتنظيم ودعم أنشطة بارزة، منها نشاط عن "القنوات" في إيران، ونشاط عن المياه والسلام في آسيا الوسطى، ونشاط عن إدارة مياه المناطق الحدودية المشتركة؛ واستهلال برنامج رئيسي بعنوان "من ظروف النزاع الممكن إلى إمكانيات التعاون" (PCCP)، بالاشتراك مع برنامج التقييم العالمي للمياه (WWAP).

البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة

الفقرة ٠٢٢٣٦ البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة	**مشروعات اليونسكو وكراسيها الجامعية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة**	صياغة "ممارسات حكيمة" واختبارها وتطبيقها؛ وإنجاز عشرة تقييمات لمشروعات ميدانية باستخدام المعايير الـ ١٦ التي تم تحديدها والتي تميّز الممارسات الحكيمة؛ واستهلال تدابير لتوأمة جامعات على أساس التكامل في العمل في مجال الممارسات الساحلية الحكيمة في آسيا والمحيط الهادي وأوروبا؛ وتوفير التدريب المشترك بين التخصصات ودعم المشروعات الرائدة، ونقد الممارسات الحكيمة وتحليلها، وإقامة الروابط مع المؤسسات الأخرى من خلال برنامج الكراسي الجامعية/توأمة الجامعات؛ وتعزيز الحوار من أجل درء وحل النزاعات المتعلقة باستغلال الموارد الساحلية.

	جمع الخبرات من خلال المنتديات الحية والافتراضية	تنظيم حلقتي عمل على المستوى المشترك بين المناطق: "الاجتماع الخاص باستراتيجية مشروعات المناطق الساحلية والجزر الصغيرة"، بشأن الممارسات الساحلية الحكيمة من أجل التنمية البشرية المستديمة في الدول الجزرية النامية الصغيرة"، و"تعزيز إدارة شؤون السواحل في الجزر الصغيرة والممارسات الحكيمة لدرء النزاعات على السواحل وحلها"؛ وتعزيز التكامل وتوثيق الصلات بين المشروعات الميدانية، وشبكات الكراسي الجامعية وتوأمة الجامعات، والمنتدى المتعلق بالممارسات الحكيمة، وذلك من أجل زيادة المبادلات ومراجعة الممارسات الحكيمة واستخلاص أفكار جديدة.
	نشر الوثائق المتعلقة بالممارسات الحكيمة واختبار هذه الممارسات ميدانياً	إبراز الترابط بين الأنشطة التي يُضطلع بها داخل مناطق الجزر الصغيرة وفيما بين هذه المناطق من خلال نشر نتائج حلقات العمل والمطبوعات الخاصة بالمشروعات؛ ووضع طرائق لتقييم المشروعات من أجل تطبيق "الممارسات الساحلية الحكيمة"؛ ونشر خمس مقالات عن الممارسات الساحلية الحكيمة، من خلال المنتدى، في مجلة اليونسكو "المصادر" (Sources)؛ وإصدار قرص قراءة بالليزر بعنوان "يابا" (Yapa) (بالتعاون مع الماب وقطاع الثقافة)، يعزز نقل معارف السكان الأصليين؛ ومن المقرر إنتاج قرص ثان للقراءة بالليزر (بالتعاون بين قطاع الاتصال وبرنامج موست) بشأن إحياء معارف الملاحة التقليدية في جزر المحيط الهادي.

التنمية البشرية من أجل تأمين أسباب العيش المستديم في منطقة المحيط الهادي

الفقرة ٠٢٢٣٩ التنمية البشرية من أجل تأمين أسباب العيش المستديم في منطقة المحيط الهادي	**التنمية البشرية من أجل تأمين أسباب العيش المستديم في منطقة المحيط الهادي**	تدريب أكثر من ٥٠٠ من الشباب على مهارات القيادة واستخدام الانترنيت؛ وتزويد ثلاثة مجتمعات ريفية بمهارات لإدارة البيئة والتراث المحلي؛ وتوفير تدريب لجميع اللجان الوطنية الست عشرة للبلدان التي تشملها المكاتب، وذلك لدعم المشروع وتعزيز عمل اللجان بصفة عامة.

البرنامج الفرعي ٢,٢,٤ - لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)

الفقرة ٠٢٢٤١ **محور العمل ١** الحد من اللايقينيات العلمية فيما يتعلق بالعمليات الساحلية والمحيطية	**علوم المحيطات وخدمات المحيطات**	وضع أساليب علمية للتقييم السريع للتلوث البحري (RAMP)؛ وتطوير نظام "برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية" (يودي – IODE)؛ وتحسين التنبؤ بالأحداث الجسيمة وتأمين الانتفاع بالبيانات والمعلومات؛ ووضع مبادئ توجيهية لتحديد نوعية الرواسب (SOG)؛ وتحسين الترابط بين النظم والعمليات الفيزيائية والبيولوجية الجيولوجية الكيميائية، وتحسين تصميم العمليات التنفيذية لنظام المراقبة والتنبؤ فيما يخص المناطق المحيطية القريبة من السواحل.
	البرامج الإقليمية	تعزيز التواجد في المناطق؛ وتحقيق تنسيق أفضل للأنشطة على الصعيد الإقليمي؛ وتحسين التدريب في مجال علوم وتكنولوجيا البحار؛ وتحقيق تنسيق أفضل على المستوى الإقليمي من خلال المكاتب الإقليمية للمشروعات والبرامج ومن خلال تواجد اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي) في المناطق؛ وإنشاء مراكز وطنية للبيانات الأوقيانوغرافية في ثماني عشرة دولة من الدول الأعضاء العشرين المشاركة؛ وإعداد خطة عمل مفصلة لأنشطة عام ٢٠٠٢.
	بناء القدرات	تحسين الانتفاع بالبيانات والمعلومات؛ وتحسين منهجيات قياس وتقييم آثار النشاط البشري، ولا سيما في المناطق الساحلية؛ وتحسين المراقبة والتنبؤ في أعالي البحار فيما يخص المناخ والأحوال الجوية؛ وتحقيق فهم أفضل للعلاقة بين النظم والعمليات الفيزيائية والبيولوجية الجيولوجية الكيميائية؛ ووضع مبادئ توجيهية لتحديد نوعية الرواسب (SQG)؛ وافتتاح مرفق "بوابة المحيطات" والإعلان عنه؛ وتطبيق النهج التجديدي

		"التدريب من خلال البحث" على التعليم والتدريب في مجال علوم البحار؛ وتحسين التدريب في مجال علوم وتكنولوجيا البحار في الدول الأعضاء.
	الهيئتان الرئاسيتان، والسياسة العامة، والتقدير والتقييم، وتوعية الجمهور	تحسين دراسات كوي التحليلية وقراراتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة والتقدير والتقييم وتوعية الجمهور.
الفقرة ٠٢٢٤٢ **محور العمل ٢** الوفاء بمتطلبات الاتفاقيات والبرامج المتعلقة بالمحيطات	**المحيط والمناخ، والمحيطات والتغيرات العالمية**	حفز الوعي؛ وتوفير مبادئ توجيهية للمراقبة، أدت إلى تحسين القدرة على التنبؤ؛ وتشكيل فريق العمل الخاص التابع لكوي والمشترك بين البرنامج العالمي لديناميات النظم الإيكولوجية المحيطية (GLOBEC) والفريق المعني بالأسماك الصغيرة لأعالي البحار وبالتبدلات المناخية (SPACC)؛ وإنشاء الشبكة العالمية لمراقبة الانتشارات الطحلبية الضارة والشعب المرجانية، والبرنامج العالمي لديناميات النظم الإيكولوجية المحيطية؛ وتأمين التنسيق المركزي للشبكة العالمية لمراقبة الشعب المرجانية.
	علوم المحيطات وعلاقتها بالموارد الحية (OSLR)	تحسين التدريب في علوم وتكنولوجيا البحار؛ ومتابعة الاتفاقيات الدولية والتعاون فيما بين الوكالات؛ وتحسين إدارة مناطق الشريط الساحلية والأنشطة البحرية؛ وزيادة توعية الجمهور.
	بناء القدرات	تحسين فهم العوامل المؤثرة في تغيرات المناخ العالمي التي تسببها العمليات المحيطية وغيرها من العمليات التفاعلية؛ وتحسين أدوات التصميم والمراقبة لتقدير التغيرات على صعيد النظام الإيكولوجي، بهدف تعزيز القدرات فيما يخص إدارة أهم النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى؛ وتحقيق فهم أفضل للعلاقة بين النظم والعمليات الفيزيائية والبيولوجية الجيولوجية الكيميائية، مع التركيز بوجه خاص على الكشف والتنبؤ فيما يخص الانتشارات الطحلبية الضارة، وتدهور الشعب المرجانية، والنظم الإيكولوجية البحرية الكبرى ذات الإنتاج العالي؛ والقيام بخطوات هامة من أجل تحسين التدريب في مجال علوم وتكنولوجيا البحار في الدول الأعضاء والمناطق.
	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) والتعاون فيما بين الوكالات	تحسين متابعة الاتفاقيات الدولية والتعاون فيما بين الوكالات؛ وتنسيق متطلبات الاتفاقيات والبرامج المتعلقة بالمحيطات عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية (SOCA)؛ والتعاون مع الدول الأعضاء في لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بغية تحديد موقف مشترك بشأن قضايا المحيطات استعداداً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (WSSD).

البرنامج الفرعي ٢,٢,٥ - التحولات الاجتماعية والتنمية

الفقرة ٠٢٢٥١ **محور العمل ١** تحقيق أفضل استغلال لنتائج برنامج موست	تطوير برنامج موست وتوجيهه	تعزيز استخدام البحوث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية لدى صياغة السياسات العامة، وإعداد أدوات منهجية لتقييم تأثير السياسات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية المنبثقة عن المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة؛ وتعبئة الشبكات وتنسيق المشروعات التي ينفذها المقر والمكاتب الميدانية؛ وتوفير خبرات رفيعة المستوى للانتفاع بها في المراحل التمهيدية من إعداد المشروعات، وفي تقييم هذه المشروعات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويعكس نظام الدعم هذا قابلية استمرار التعاون بين منتجي البحوث ومستخدميها، وهو تعاون تعتبره الدول الأعضاء في اليونسكو شرطاً أساسياً لتحسين السياسات الإنمائية.

	التعددية الثقافية والسكان والهجرة	إقامة شبكة معنية بالبحوث والسياسات العامة تعمل كهيئة إقليمية للخبرات في مجال القضايا المتعلقة بالهجرة الدولية داخل حدود منطقة آسيا والمحيط الهادي. وثمة وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وهيئات للتمويل، ولا سيما رابطة المجالس الآسيوية للبحوث في مجال العلوم الاجتماعية (AASSREC)، ومؤسسة اليابان، ومؤسسة فورد، تستعين بهذه الشبكة في إعداد البرامج.
	أساليب إدارة المدن وتنميتها	إبراز قيمة النتائج المحرزة خلال المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ برنامج موست ونشرها، ولا سيما من خلال مركز تبادل المعلومات الذي أعيد تنظيمه؛ واستخدام مختلف الدعائم لنشر نتائج الشبكات الأربع المعنية بالبحوث الدولية المقارنة بشأن المشكلات الحضرية؛ وتوطيد شبكتين من أجل التوصل إلى نتائج من شأنها أن تسهم في تحسين صياغة السياسات الحضرية بالاستناد إلى أساليب إدارة المدن؛ وتعزيز الشبكة المشتركة بين القطاعات التي ينسقها برنامج موست بعنوان "التنمية الحضرية وموارد المياه العذبة: المدن الساحلية التاريخية الصغيرة" والذي بدأ تنفيذه على أساس تجريبي في مدن الصويرة والمهدية وأوميساليي وصيدا وكوتور؛ والبدء في المشروع الرائد المعنون "دار المختبر بالمهدية" بالتشارك مع جامعتي تونس ونانت من أجل تشجيع السكان على المشاركة في إنعاش مراكز المدن التاريخية، بغية مكافحة إخراج أكثر فئات السكان فقرا منها؛ والشروع بالتشارك مع بنك التنمية للدول الأمريكية في عملية لإنعاش مركز مدينة كيتو على أساس نهج يقوم على التنمية المستديمة من الناحية الاجتماعية.
	العولمة والإدارة السليمة	شارك برنامج موست في المنتدى الاجتماعي العالمي الأول (فبراير/شباط ٢٠٠١) الذي تجلى فيه تزايد إدراك الباحثين والمنظمات غير الحكومية لأهمية إنشاء آليات عالمية للإدارة الديمقراطية تقوم على مبادئ تحظى بالموافقة الحرة للأطراف الاجتماعية الفاعلة المعنية سواء المؤسسية أو غير المؤسسية وقيام برنامج موست/اليونسكو بتنظيم حلقة تدارس في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في بورتو أليغريه تناولت موضوعات تعزيز قدرة الأنظمة الديمقراطية على مواجهة تحديات العولمة وإدارتها لصالح المواطنين، وتحديد ما يلزم من هيئات لتأمين إدارة شؤون العالم، وتحديد عيوب ومزايا إنشاء نظام لإدارة شؤون العالم يقوم على المبادئ الديمقراطية، ودور الأمم المتحدة في دعم الأطراف الفاعلة غير المؤسسية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تمثل القاعدة الشعبية.
	التفاعل بين استخدام المعارف والسياسة العامة في مجال البحوث	جمع دراسات الحالات بشأن العلاقات والنزاعات الإثنية في الاتحاد الروسي، بما في ذلك في جمهوريتي بورياتيا وتاتارستان؛ وإنتاج قرص للقراءة بالليزر (يستند إلى نتائج البحوث) يمكن أن يُستخدم في مجال العلوم الاجتماعية كأداة لتدريس أساليب تصميم مشروعات جديدة؛ وتزويد المجالس الوطنية المعنية بالبحوث في مجال العلوم الاجتماعية بتوصيات السياسة العامة بشأن تطبيق البحوث بهدف مساعدتها على وضع برامجها؛ وتنظيم حلقات عمل جمعت بين أفرقة مختارة من الباحثين والمسؤولين عن رسم السياسات لمناقشة تأثير النتائج على دعم البحوث في المستقبل.
الفقرة ٠٢٢٥٢ **محور العمل ٢** التخفيف من وطأة الفقر	**الفقراء في المدن**	إصدار عدد خاص من المجلة الدولية للعلوم السياسية يتألف من فصول مكتوبة بقلم رؤساء الأفرقة المسؤولين عن بعض المشروعات المختارة في إطار برنامج موست. وقد تم نشر العدد باللغتين الفرنسية والانجليزية فقط.

	التمويلات الصغيرة	بلغ مشروع "النشوء في المدن" ذروته من خلال قيام اليونسكو بالتعاون مع دار النشر "إرثسكان" Earthscan بإصدار كتاب بعنوان "النشوء في المدن"، ودليل بعنوان "إنشاء مدن أفضل بالتعاون مع الأطفال والشباب"، تم توزيعهما على جميع الوفود والدول الأعضاء؛ وتمّ التفاوض بشأن إبرام مذكرة تفاهم مع اليونيسيف بناء على طلب هذه المنظمة لتمكينها من الاستفادة من نتائج المشروع في برنامجها المعنون "مدن مُحبة للأطفال". ومنح المشروع جائزة إيدرا EDRA المرموقة (جائزة الرابطة المعنية بالتصميم والبحوث في مجال البيئة)؛ وتمّ استكمال قرص القراءة بالليزر المستند إلى مشروع "النشوء في المدن"، والذي يتناول موضوع تربية الشباب في مجال البيئة، وجرى تسويقه مع الدليل؛ واستجابت بلدية جوهانسبورغ الكبرى لاحتياجات سكان معسكرات المستقطنين من خلال النهوض بظروف معيشتهم ودعم متطلباتهم الإسكانية، وذلك ضمن نتائج المشروع. كما أسفر المشروع عن إنشاء مكتبة متنقلة لألعاب الأطفال تزور المجتمعات المحلية الفقيرة في الأرجنتين.
	السياسات الإنمائية الرامية إلى الحد من الفقر	في إطار مشروع "النشوء في المدن"، نُفذت في استراليا عدة أنشطة للبحوث والعمل ساعدت على الحد من تهميش الشباب ومن حالة انعدام الأمن التي يعانون منها، وذلك بإشراكهم في أنشطة للتنمية الحضرية وفي برامج مدرسية تجديدية. وترد نتائج هذه البحوث في المطبوعين "النشوء في عالم تنتشر فيه المدن" و"إنشاء مدن أفضل بالتعاون مع الأطفال والشباب"، اللذين يهدفان إلى تنمية المعارف النظرية والخبرات العملية المكتسبة من المشروع.
	التخفيف من وطأة الفقر: التعاون من أجل التنمية	اعتبرت إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة مشروع"النشوء في المدن" مثالا نموذجيا عن مشاركة الشباب وقدمت عرضا عنه في المطبوع الذي أعدته لمؤتمر الموئل + ٥.

المدن: إدارة التحولات الاجتماعية والبيئة

الفقرة ٠٢٢٥٧ مشروع "المدن: إدارة التحولات الاجتماعية والبيئة": إعداد نماذج لتخفيف وطأة الفقر في المدن	**استكمال الأنشطة**	إجراء عملية تقييم سمحت باستخلاص منهجية عامة تستند إلى مشروعين ميدانيين رائدين، والبدء في الندوة الختامية للمشروع يوم ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ بحضور جميع الأطراف الفاعلة المعنية بالموقعين.
	نشر نتائج مؤتمر الموئل -٢ وتقييمها وتدعيمها - متابعة المؤتمر	إصدار وثيقتين بشأن المنهجية العامة والقيمة المضافة التي تساهم بها اليونسكو في هذا المشروع.
	دعم مبادرات المكاتب الإقليمية	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
	التعاون من أجل التنمية	الحصول على دعم كبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى مساعدة فرنسية في إطار التعاون اللامركزي لصالح حي "يومبول" بالسنغال وحي "جالوزي" بهاييتي.

تحليل البرنامج بحسب البرامج الفرعية

(الموظفون المسؤولون عن البرامج الفرعية)

تعزيز النهوج المتكاملة في مجالي البيئة والتنمية

تقييم التنفيذ

أسفر الطابع المتكامل الذي يتميز به مكتب تنسيق البرامج البيئية[٢] عن إقامة علاقات تفاعلية داخل اليونسكو لتأمين الطابع المشترك بين التخصصات والتعاون فيما بين برامج اليونسكو العلمية، المتمثلة في مطاجيو، وبهد، وكوي، والماب، وموست، وكذلك بين اليونسكو وشركائها الخارجيين من داخل منظومة الأمم المتحدة والأوساط العلمية الدولية، وذلك من خلال البرامج التابعة للمجلس الدولي للعلوم مثلاً.

وقد أدى ذلك إلى زيادة إبراز صورة اليونسكو في المنتديات العلمية الدولية، وإلى تأكيد دور المنظمة في مجال العلوم البيئية والتنمية المستديمة. وتمثلت إحدى الوسائل الهامة لتأمين التنسيق بين برامج اليونسكو العلمية المعنية بالبيئة والتنمية المستديمة، في تنظيم "الاجتماعات المشتركة لرؤساء البرامج العلمية لليونسكو: مطاجيو، وبهد، وكوي، والماب، وموست"، التي انعقدت بانتظام. وقد قدّم الرؤساء بيانات مشتركة إلى الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو (المؤتمر العام والمجلس التنفيذي) وركزوا على رغبتهم في الاضطلاع بأنشطة مشتركة، تتجاوز حدود البرامج والقطاعات، وتتعلق بموضوعات تعنى بالبيئة. ونتيجة لذلك، فقد جرى للمرة الأولى اعتماد مشروع مشترك يهدف إلى إعداد "تصور عن الفولغا" يشارك فيه كل من مطاجيو وبهد وكوي والماب وموست، وهو مشروع يجري تنفيذه في منطقة نهر الفولغا/بحر قزوين خلال فترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وعلى الرغم من وجود عدة برامج علمية مستقلة في اليونسكو تُعنى بالبيئة والتنمية المستديمة، ويتمتع كل منها بمجلس دولي حكومي وهيئات رئاسية خاصة به، يمكن أن نقول إن اليونسكو نجحت في "التكلُّم بصوت واحد" بشأن القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية المستديمة.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

يأتي في عداد المنتجات الناجحة بوجه خاص "المجموعة التعليمية بشأن التصحر" التي أشرف مكتب تنسيق البرامج البيئية على إعدادها، انطلاقاً من الإسهامات القيمة التي قدمها برنامجا الماب وبهد وشبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتم إعداد المجموعة التعليمية لاستخدامها في المدارس الابتدائية الموجودة في البلدان المتأثرة بظاهرة التصحر، وهي توفر معلومات عن المشكلات المتعلقة بالتصحر، كما تقدم (من خلال دراسات الحالات الناجحة) حلولا عن كيفية مكافحة التصحر. وصدرت المجموعة باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية، ووزعت على أساس تجريبي في ١٨ بلداً من البلدان المتأثرة بظاهرة التصحر، وذلك من خلال شبكة المدارس المنتسبة.

(٢) ملحوظة: وفقاً لما يوحي به الاسم، فإن "مكتب تنسيق البرامج البيئية" لم يُنشأ من أجل أن يحقق نتائج أو نتاجات محددة، وإنما أُنيط به دور "تنسيقي" داخل اليونسكو (على غرار ما تقوم به وحدات التنسيق والتقييم في إطار كل قطاع من قطاعات البرنامج). وبالتالي فإن من الصعب تقدير نتائج ما ينفذه من الناحية الكمية، وعليه فإن التقدير يقتصر على الناحية النوعية.

وقد أشاد العديد من البلدان والمنظمات غير الحكومية باليونسكو، وهنأها على جودة هذه المجموعة. وتكفلت حكومة إيطاليا بتمويل المجموعة من خلال اتفاق لأموال الودائع، كما ساهمت حكومة سويسرا في التمويل من خلال أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

البرنامج الفرعي ٢,٢,١:
علوم الأرض، وإدارة النظم الأرضية، والحد من الكوارث الطبيعية

تقييم التنفيذ

إن إدارة شؤون الأرض على نحو رشيد بيئياً، والحد من المخاطر فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية يتطلبان تحسين رصد وفهم العمليات الجيولوجية والديناميكية الأرضية التي يتأثر بها موئلنا أي سطح الكرة الأرضية.

وانطلاقاً من ثلاثة عقود من الأنشطة الناجحة، واصل البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية (مطاجيو) عمله باسم جديد هو "البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية"، من أجل تعزيز المشروعات التعاونية مع التركيز بشكل خاص على دفع عجلة تقدم البحوث في مجال العلوم الجيولوجية وتشاطر المعارف الناجمة عنها بين البلدان المتقدمة والنامية. ففي السنوات الأولى التي تلت إنشاء برنامج مطاجيو، ركّز البرنامج على العلاقة بين العصر الجيولوجي وتسلسل طبقات الصخور. ونظراً لأن المسائل المتصلة بالبيئة الجيولوجية وعلاقتها بالقضايا الاجتماعية اكتسبت أبعاداً دولية ضمن إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو (١٩٩٢)، والمؤتمر العالمي للعلوم الذي عقد في بودابست (١٩٩٩)، ركز برنامج مطاجيو بشكل أكبر على المشروعات التي لها تأثير واضح على احتياجات المجتمع، فسلط الضوء على الصحة السكانية، والنمو السكاني، وتزايد الطلب على الموارد، والتنمية المستديمة، والسلامة، وحماية التراث. وجرى تنفيذ مشروعات ناجحة للغاية في مجال رصد المخاطر الجيولوجية وتقديرها، والتنبؤ بحدوثها، والتصحر، والتغييرات البيئية والعالمية في الماضي والمستقبل، والترابط بين الجيولوجيا وعلم الآثار، والعلاقة بين التراث الثقافي والقوى الجيولوجية (مثل الانهيالات والانهيارات الأرضية والصدمات الزلزالية وتدهور أحوال السواحل)، وتأثير الجيولوجيا على صحة الإنسان.

وأدى تنفيذ أنشطة بناء القدرات المؤسسية والفردية، مثل دورات الدراسات العليا، وحلقات التدارس "الخاصة" لخريجي الجامعات، والدورات المتنقلة بشأن البارامترات الجيولوجية ("المؤشرات الجيولوجية")، إلى تمكين القسم من امتلاك فهم أفضل للعوامل الجيولوجية والمعدنية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية التي تؤثر في البيئة، ومن نقل أهم النتائج إلى العلماء من التخصصات الأخرى وإلى المسؤولين عن وضع الخطط الإنمائية واتخاذ القرارات. وقد تجلى مدى ملاءمة هذا النوع من أنشطة التدريب وتأثيره على المجتمع من خلال الوقائع التالية:

- إتاحة الفرصة كل سنة لأكثر من ٧٥٠ من علماء الجيولوجيا من البلدان النامية لاستيفاء مهاراتهم و/أو رفع مستواها؛

- تولید أثر مضاعف کبیر نظراً لإمکانیة قیام المشارکین في کل نشاط من هذه الأنشطة بنقل المعارف الجدیدة التي اکتسبوها بشأن التکنولوجیات والأسالیب المستخدمة إلى زملائهم؛
- إسهام الدورات في توثیق العرى بین أفراد الأوساط العلمیة وفي تعزیز الإمکانیات المتاحة لتبادل المعلومات ونقل التکنولوجیا، لیس فقط بین بلدان الشمال والجنوب، وإنما فیما بین البلدان النامیة أیضا.

وینم تقییم الإنجازات التي حققها هذا البرنامج عن رؤیة مستقبلیة حذرة، وإن کانت متفائلة، على الرغم من استمرار وجود عقبات ضخمة ینبغي التغلب علیها من أجل التوصل إلى امتلاك القدرات الفعلیة اللازمة لتحقیق التنمیة المستدیمة في هذه البلدان. ولذا یتعین اتخاذ التدابیر التالیة بغیة توسیع نطاق عملیة بناء القدرات:

- توفیر التمویل من خارج المیزانیة؛
- وزیادة التعاون على الصعید دون الإقلیمي والاستفادة من تکامل بعض الأنشطة المنفذة في بلدان مختلفة من أجل خفض التکالیف؛
- وتعزیز هیئات التدریس في الجامعات نظراً لما لها من أثر مضاعف.

وقد ثبت أن استخدام الخرائط الجیولوجیة یمثل أداة ناجعة في مجال البحوث والتدریب، ووسیلة لا غنى عنها لتحقیق التنمیة الاجتماعیة والاقتصادیة على الصعید الإقلیمي، وللتخفیف من حدة الآثار السلبیة المترتبة على الکوارث الطبیعیة. ویقتصر الدعم الذي تقدمه الیونسکو في مجال إعداد الخرائط الجیولوجیة ونشرها بصفة أساسیة على توفیر المبالغ الأولیة اللازمة لبدء التنفیذ، ویمثل هذا الدعم نسبة ضئیلة جداً من إجمالي التکالیف. وتقوم الهیئات الوطنیة للمسح الجیولوجي واللجنة الدولیة لخارطة العالم الجیولوجیة وغیرها من الهیئات بتوفیر مبالغ تکمیلیة تتناسب مع المبالغ التي تجمعها الجهة المستفیدة.

ولما کانت الیونسکو هي الوکالة الوحیدة التي تُعنى في إطار منظومة الأمم المتحدة بأنشطة البحوث والتدریب في المجال الجیولوجي والجیوفیزیائي، فإن أوساط المختصین بالعلوم الجیولوجیة على الصعید الدولي ترى أن المهمة الرئیسیة للمنظمة تتمثل في مساعدة الدول الأعضاء، ولا سیما البلدان النامیة، على الاستجابة للتحولات التي طرأت على المجتمع خلال العقد الماضي. وبالنظر إلى أن ثورة المعلومات والاتصال، تُعدّ من أهم المجالات التي تتسم بالتغییر السریع، فقد أدرجت الیونسکو عنصراً جدیداً في برنامجها المعني بعلوم الأرض یتعلق "بالمعلومات الفضائیة".

وقد تمّ إعداد وتنفیذ ثلاثة أنواع من الأنشطة کالتالي:

- أنشطة تتعلق بالربط الشبکي في مجال الأسالیب الحدیثة لمعالجة البیانات الجیولوجیة في منطقتي افریقیا وآسیا. وفي هذا الصدد یجري اعتماد أسالیب عمل جدیدة لتعزیز عملیات التوأمة الإلکترونیة أو الافتراضیة للمعاهد المعنیة بعلوم الأرض في البلدان النامیة والصناعیة من أجل بذل جهود مشترکة في مجال الجیولوجیا البیئیة؛
- زیادة استخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجیولوجیة (في إطار نظام المعلومات الجیولوجیة GIS) في مجال البحوث الجیولوجیة الأساسیة والتطبیقیة (في إطار برنامج التطبیقات الجیولوجیة للاستشعار عن بعد GARS)؛
- تنفیذ المشروع المعني بوضع نماذج الترسبات المعدنیة (DMP)، بغیة الانتفاع على الوجه الأمثل بنماذج الآثار البیئیة العامة الضروریة لتخطیط الاستخراج المقبول من الناحیة البیئیة للموارد المعدنیة غیر المتجددة. وسیتعین بذل جهود خاصة لزیادة مشارکة علماء الأرض في أنشطة التعاون الجامعة بین التخصصات والمشترکة بین الوکالات بغیة تطویر النظم والاستراتیجیات العالمیة للمراقبة مثل النظام العالمي لمراقبة الأرض (GTOS) والاستراتیجیة العالمیة المتکاملة للمراقبة (IGOS).

وتقررت في إطار عقد الأمم المتحدة الدولي للحد من الکوارث الطبیعیة (IDNDR) الذي امتد من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠، کان من بینها ضرورة تعزیز دور الوقایة. وانتقل الترکیز عموما في مجال الحد من الکوارث الطبیعیة من رد الفعل إلى المبادرة. وانعکس ذلك على أنشطة الیونسکو البرنامجیة التي أصبحت ترکز بشکل متزاید على التوعیة والاستعداد. وعلى الرغم من النجاح المعقول الذي حققته أنشطة الیونسکو الإقلیمیة في هذا المجال (في أمریکا الوسطى، والمنطقة العربیة، وجنوب شرقي آسیا)، حسبما تبین الردود والبلاغات المقدمة إلى القسم المعني، فإن الوضع متدهور إلى حد کبیر. ویعود السبب في وجود هذه الرؤیة المتشائمة بعض الشيء حالیاً إلى أن المؤتمر العام رفض في دورته الثلاثین الاقتراح الوارد في "الفرضیة باء"، والذي کان یستهدف إبراز الطابع المشترك بین القطاعات الذي یتمیز به البرنامج المعني بالکوارث الطبیعیة، ومراعاة المزید من العوامل الاجتماعیة والاقتصادیة في عملیات الحد من التأثر بالکوارث. ولا یمکن بالطبع تنفیذ استراتیجیة على هذا القدر من الطموح إلا إذا ما تم توفیر الموارد الکافیة (المالیة والبشریة معاً). وبالتالي یُرجح أن یکون برنامج الحد من الکوارث الطبیعیة مناسباً بالنظر إلى الموارد المتاحة حالیاً. ولکن، من أجل الاستفادة من الزخم المتولد، سیتعین اعتماد الاستراتیجیة المذکورة أعلاه مما سیحفظ لیونسکو مکانتها باعتبارها من الجهات الرائدة في هذا المجال. أما فیما یخص أنشطة متابعة العقد الدولي للحد من الکوارث الطبیعیة على وجه التحدید، ولا سیما فیما یتعلق بالاستراتیجیة الدولیة للحد من الکوارث الطبیعیة، التي تستهدف تزوید المجتمعات التي قد تهددها الکوارث الوشیکة بالقدرات اللازمة للاعتماد على ذاتها، فإنه من الأهمیة بمکان أن تعزز الیونسکو الأنشطة التي نفذت في هذا المجال في أواخر التسعینات.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

انطلاقاً من النتائج الممتازة التي حققها المشروع رقم ٤٢٥ التابع لبرنامج مطاجیو والمعنون "حمایة المواقع الثقافیة من خطر الانهیالات الأرضیة" والندوتان الدولیتان بشأن "الحد من مخاطر الانهیالات الأرضیة وحمایة التراث الثقافي والطبیعي"، طُلب من الیونسکو أن تقوم، بالتعاون مع الوکالات الشریکة التابعة للأمم المتحدة (المنظمة العالمیة للأرصاد الجویة، ومنظمة الأغذیة والزراعة) والعدید من المنظمات الدولیة الحکومیة والمنظمات غیر الحکومیة العاملة على الصعیدین الدولي والوطني، بالشروع في برنامج جدید باسم "البرنامج الدولي المعني بالانهیالات الأرضیة". ویستهدف هذا البرنامج إجراء بحوث تعاونیة دولیة، وبناء القدرات، وبذل الجهود التعلیمیة من أجل الحد من خطر الانهیالات الأرضیة، وذلك لفائدة المجتمع والبیئة، بما في ذلك مواقع التراث الثقافي والطبیعي.

ولتکمیل الأنشطة الجاریة والواعدة للغایة فیما یخص بناء القدرات على الصعید الإقلیمي في مجال الحد من الکوارث الطبیعیة (في

أمريكا الوسطى، وفي إطار مشروع الحد من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة شرق البحر المتوسط (RELEMR)، وبرنامج تقييم أخطار الزلازل في المنطقة العربية والتخفيف من آثارها (PAMERAR)، وبرنامج التطبيقات الجيولوجية للاستشعار عن بعد (GRAS)، وكلها أنشطة تدعمها اليونسكو بتمويل من خارج الميزانية أساساً) تم إدراج موضوع "المخاطر الجيولوجية" في إطار الاستراتيجية العالمية المتكاملة للمراقبة (IGOS) التي تضم وكالات الفضاء وهيئات الأمم المتحدة (بما في ذلك اليونسكو) وبرامج المجلس الدولي للعلوم في مجال القضايا المتعلقة بالبحوث المعنية بالزلازل والبراكين والانهيالات والانخسافات الأرضية.

وتتبع اليونسكو أسلوباً فريداً من نوعه لتنفيذ البرامج المتعلقة بعلوم الأرض في إطار المنظمات الدولية. فعلى مر السنين، أثبت قسم علوم الأرض قدرته على الاستجابة بمرونة لاحتياجات عالمنا المتغيّر، وسيواصل القيام بذلك في المستقبل.

البرنامج الفرعي ٢,٢,٢:
العلوم الإيكولوجية وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)

تقييم التنفيذ

لا شك في أن أبرز النتائج التي تحققت خلال فترة العامين تتمثل في إعادة التأكيد على أهمية الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي باعتبارها محركاً عالمياً هاماً في مجال صون التنوع البيولوجي والثقافي واستخدامه على نحو مستديم. وخير دليل على ذلك هو اتساع نطاق الشبكة العالمية بإضافة ٥٢ معزلا من معازل المحيط الحيوي إليها مما يمثل معدل تغيير بنسبة ١٤٨٪ مقارنة بفترة العامين ١٩٩٧-١٩٩٩. وقد ارتفع عدد البلدان المرشحة للانضمام إلى الشبكة فوصل إلى ٩٤ بلداً (بزيادة ٨ بلدان منذ عام ١٩٩٧) بعد إضافة بلدان لا يستهان بها مثل الهند وملاوي وجنوب افريقيا والمغرب. وفضلاً عن ذلك، رشحت النمسا وسويسرا بعض المواقع خلال فترة العامين بعد غيابهما عن البرنامج لمدة طويلة.

وتميزت الترشيحات المقدمة خلال فترة العامين بجودة مستواها إلى حد بعيد، وظهر فيها اتجاه نحو تحقيق التكامل بين معازل المحيط الحيوي والمواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي، ويؤدي هذا التكامل إلى الاقتراب من هدف تحقيق الانتفاع الكامل بالإمكانيات التي تتيحها الوثيقتان التقنينيتان في هذين المجالين. واستمرت عملية الاستعراض الدوري للشبكة العالمية بوتيرة جيدة، إلا أنه لم يتم البت في مسألة مصير المواقع غير المجدية. وقد بحث مجلس الماب هذا الموضوع في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ بإيعاز من اجتماع أشبيلية + ٥، وتقررت مواصلة العمل في هذا الصدد خلال فترة العامين المقبلة. وقد تزايد الاهتمام بتحديد معازل المحيط الحيوي الواقعة في المناطق الحدودية المشتركة، وبإنتاج الأدلة الإرشادية عن كيفية تأسيس مثل هذه المعازل وإدارتها، وفضلاً عن ذلك، أثبتت هذه الأنشطة حيوية وملاءمة كل من برنامج الماب والشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي.

ونتيجة للتركيز على تطوير الشبكة العالمية وللتقلص المتزايد لعدد العاملين في هذا المجال، لم تنجح الجهود المبذولة من أجل تعزيز العلوم المتعلقة بالنظم الإيكولوجية وإجراء البحوث بشأنها في فترة العامين قيد البحث. أما الشراكة مع المجلس الدولي للعلوم والهيئات المنتسبة إليه، فيما يخص برنامج البحوث في إطار برنامج التنوع البيولوجي DIVERSITAS، فلم تتطور على النحو المنشود بسبب طول الوقت الذي استغرقته عملية تأمين قاعدة راسخة للتمويل. وتم منذ ذلك الوقت إعداد خطة جديدة للعلوم، إلا أن برنامج التنوع البيولوجي DIVERSITAS لن يبدأ عمله بفعالية قبل فترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وجرى الاضطلاع بأنشطة أخرى للبحوث بما في ذلك البحوث بشأن الأراضي الجافة. وقد مثل إقامة شبكة واضحة التحديد لأنشطة معازل المحيط الحيوي الساحلية في منطقة ميكرونيزيا/شمال غربي افريقيا تطوراً إيجابياً سواء بالنسبة للمنطقة، أو كمثال يُقتدى به لتطوير الشبكات في المستقبل. وقد بدأ العمل على إقامة شبكة معنية بأنشطة البحوث والإدارة المتعلقة بمواقع المنغروف في منطقة آسيا – المحيط الهادي، وتشكل هذه الشبكة عنصراً هاماً من عناصر أنشطة الدعم المنفذة لصالح هذا النظام الإيكولوجي الحساس والمهدد بالخطر، كما أنها تسهم في تنمية نشاط اليونسكو في منطقة المحيط الهادي.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

يُعد بناء القدرات من خلال التعليم في مجال التنوع البيولوجي من أبرز جوانب البرنامج الفرعي فعالية خلال فترة العامين. وقد أسهمت الأنشطة الأربعة التالية في تحقيق هذه النتيجة:

تقييم برنامج الماب

بينت عملية التقييم ضرورة قيام الدول الأعضاء باستعراض استراتيجياتها الوطنية بشأن التنوع البيولوجي للتأكد من أن ما لديها من معازل المحيط الحيوي تتمتع بالوضع الجدير بها، وأن العمل جار بالفعل على تعزيز العلاقات مع الاتفاقيات أو المؤسسات الأخرى المعنية بصون النظم الإيكولوجية. ووردت في وثيقة التقييم التوصية بتشجيع الدول الأعضاء على اعتماد النهج القائم على احترام النظم الإيكولوجية، بغية الجمع بين قضايا الصون والتنمية بمزيد من الفعالية، والتأكد من أن لجانها الوطنية التابعة لبرنامج الماب تضم ممثلين عن كافة الوزارات المعنية وعلماء مختصين بالعلوم الطبيعية والاجتماعية. كما جرت التوصية بأن تقوم الأمانة بتقييم تام للنطاق الذي تشمله الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي، ولا سيما فيما يخص المناطق المعرضة للخطر، وبتشجيع إقامة معازل جديدة للمحيط الحيوي بالتعاون مع الشبكات الإقليمية في المناطق التي تبينت أوجه النقص فيها. وفضلاً عن ذلك، يتعين على الأمانة أن تتعاون مع اللجان الوطنية التابعة لبرنامج الماب من أجل بحث إمكانيات إقامة معازل في المناطق التي تمّ استصلاحها وأُعيد تأهيلها وفي المناطق الحدودية المشتركة، مع التأكد دائماً من توخي الصرامة في عملية اختيار المعازل. كما جرى التأكيد على ضرورة إدماج البحوث في مجال العلوم الاجتماعية بشكل أفضل في برنامج الماب، واقترح أن تقوم الأمانة بصياغة مبادئ توجيهية فيما يخص إنشاء معازل المحيط الحيوي، وتحديد المنطقة المشمولة وأسلوب تسيير عملها. ودعت وثيقة التقييم أيضا إلى تعزيز الروابط مع مؤسسات البحوث.

وقد بحث مجلس الماب هذه التوصيات بإيجاز في مارس/آذار ٢٠٠٢، ورأى أن العديد منها يتفق مع النهج الذي يتبعه البرنامج حالياً. وعليه، تمت الموافقة مثلاً على برنامج مشترك بين برنامج الماب واتفاقية رامسار، ونُشر كتيب عن العلاقة بين برنامج الماب والاتفاقيات الأخرى. كما صدر كتيب بشأن تطبيق النهج القائم على احترام النظم الإيكولوجية، وتبذل الجهود حالياً من أجل تطوير دور العلوم الاجتماعية في إطار البرنامج. ويجري تنظيم حلقة تدريبية عن تسوية النزاعات، كما قامت أمانة الماب بإعداد مجموعة جديدة من التوصيات لتيسير إنشاء معازل المحيط الحيوي في المناطق الحدودية المشتركة وتسهيل إدارتها. وتمّ فضلاً عن ذلك، إعداد مبادئ توجيهية بشأن إنشاء معازل المحيط الحيوي وتحديد المنطقة المشمولة بها وتسيير العمل فيها.

- تنفيذ المبادرة العالمية بشأن التعليم في مجال التنوع البيولوجي، بالتشارك مع الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي، واللجنة المعنية بالاتصال والتربية التابعة للاتحاد العالمي لصون الطبيعة (IUCN).
- عقد ثلاث حلقات عمل في باريس، وبيرغن (بدعم من حكومة النرويج) وبيلباو (بدعم من مركز اليونسكو في إقليم الباسك (UNESCO-ETXEA). وقد أصدرت حلقات العمل هذه مشروعاً لخطة عمل بحثه مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٢. وتمثل علاقات التآزر التي نشأت بين المجموعات المشاركة في هذا النشاط، وكذلك الصلات التي تكوّنت مع قطاع التربية، تطوراً إيجابياً للغاية؛
- إنتاج مجموعة من المواد التعليمية بشأن مكافحة التصحر مخصصة لأطفال المدارس، صدرت باللغات الإنجليزية والفرنسية والاسبانية، في إطار التشارك مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبفضل الحصول على دعم تمويلي. وقد بدأ توزيع هذه النسخة الأولى منها خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في جنيف في شهر يوليو/تموز ٢٠٠١، وسيجري اختبارها ثم إصدار النسخة المنقحة منها بمزيد من اللغات، ولا سيما باللغات المحلية المستخدمة في المناطق الصحراوية؛
- تطور المعهد الإقليمي للتخطيط المتكامل للغابات المدارية (ERAIFT) تطوراً كبيراً خلال فترة العامين؛ وتم تعيين مدير افريقي للمعهد، وزاد عدد الطلاب الملتحقين به، ويتوقع الحصول على قدر كبير من الدعم الإقليمي. وقد تم تأمين مبالغ كبيرة من خارج الميزانية كي يواصل المعهد تقدمه ويتسنى توطيد التقدم المحرز حتى الآن.

البرنامج الفرعي ٢,٢,٣:
الهيدرولوجيا وتنمية الموارد المائية في بيئة سريعة التأثر

تقييم التنفيذ

الدروس الرئيسية المستخلصة على الصعيد العالمي

ثمة ظواهر عديدة تشير إلى قرب وقوع أزمة مائية في هذا القرن. ولا تعود هذه الأزمة إلى تفاقم ندرة الموارد المائية في أنحاء عديدة من العالم فحسب، بل وأيضاً لسوء إدارة هذه الموارد. وبالتالي، فإن هنالك فرصاً عديدة متاحة لليونسكو للاضطلاع بدور قيادي في الحد من وقع هذه الأزمة. غير أن ذلك يتطلب استجابة سريعة من أعلى مستويات تقرير سياسة المنظمة، مدعمة بتوفير الموارد المطلوبة في الوقت المناسب. وقد اتخذت في الآونة الأخيرة خطوات رئيسية بهذا الصدد مثل استضافة "البرنامج العالمي لتقييم المياه" (WWAP)، وتأسيس معهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو والمعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية. ولكن، حرصاً على الاستفادة من الفرص المستجدة وعلى قيام اليونسكو بدورها القيادي المعترف به بلا نزاع، ينبغي الآن توفير الدعم على صعيد السياسة العامة والموارد المالية.

الدروس الرئيسية المستخلصة على مستوى البرنامج

يتمثل الدرس الرئيسي المستخلص في أن الإدارة المستديمة للموارد المائية لا تعتمد على الخبرة والقدرات التقنية المتينة فحسب، بل إنها أيضاً رهن بعوامل معينة أخرى مثل العوامل البيئية والاجتماعية والسياسية والقانونية والمؤسسية. ولا شك في أن هذا الدرس أثر على استراتيجية ومضمون المرحلة السادسة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي (٢٠٠٢–٢٠٠٧) في إطار البرنامج الفرعي "التفاعلات في مجال الموارد المائية: النظم المعرضة للخطر والتحديات الاجتماعية".

الدروس الأساسية المستخلصة فيما يتعلق بآليات تنفيذ البرنامج

تمخضت المرحلة الخامسة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) عن عدد من الدروس التي تمت مراعاتها في تخطيط المرحلة السادسة المقبلة من البرنامج. ومن بين الاستنتاجات الإيجابية يمكن ذكر الأمور التالية:

- إن عملية صياغة خطط المراحل المتتالية لبهد، التي تسهم فيها الدول الأعضاء بغية التأكّد من أن هذه الخطط تراعي احتياجاتها، أثبتت نجاحها في تأمين استمرارية جدوى بهد. وفي هذا الصدد، أعدت المرحلة السادسة من بهد استناداً إلى عملية مكثفة من المشاورات مع البلدان والمنظمات غير الحكومية العلمية الرائدة في مجال الموارد المائية.
- إن وجود وفعالية الربط الشبكي وإقامة الشراكات لمن العوامل التي تكتسب أهمية متزايدة في تنفيذ أنشطة بهد. ويتضح ذلك على مستوى الحكومات، ومن خلال إسهامات المنظمات غير الحكومية العلمية والمهنية، ومراكز اليونسكو ومعاهدها الدولية المختصة بالموارد المائية، وغير ذلك من المؤسسات المعنية بالتعليم العالي والعلوم والبحوث، وحتى القطاع الخاص. وقد ترتب على ذلك ازدياد اهتمام الدول الأعضاء بإنشاء مراكز امتياز إقليمية.
- إن الاهتمام المتضاعف الذي تبديه الدول الأعضاء للمشاركة في الهيئتين الرئاسيتين لبهد، والذي أدى إلى حضور ٣٩ بلداً بصفة مراقب في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الدولي الحكومي لبهد في عام ٢٠٠٠ فضلاً عن البلدان الـ ٣٦ الأعضاء في المجلس، يدل على أن عملية تنفيذ أنشطة هذا البرنامج تحظى بالمتابعة باهتمام فعال وكبير.

ومن جهة أخرى، لوحظت الأمور التالية:

- إن خطة المرحلة الخامسة من بهد كانت إلزامية بشكل مفرط، إذ حددت أكثر من ثلاثين مشروعاً شكلت إطاراً بلا مرونة، لا يناسب للتكيّف مع الاحتياجات والأولويات المتغيرة خلال مرحلة التنفيذ. وبالتالي اعتمد في إطار المرحلة السادسة نهج متطور للتنفيذ يمكن تعديل خطته المفصلة في فترات العامين المتتالية من مدة الست سنوات ٢٠٠٢–٢٠٠٧ التي تستغرقها هذه المرحلة.
- واتضح أن أسلوب تعيين فريق عمل ثابت لكل مشروع طيلة فترة الست سنوات أسلوب مُقيّد جداً. وبالتالي، اعتمد من أجل المرحلة السادسة تشكيل مجلس استشاري موضوعي رفيع المستوى يتولى إعطاء التوجيهات بشأن تنفيذ الأنشطة في إطار الموضوع المعني.
- حددت خطة المرحلة الخامسة بوضوح الأهداف والنتائج المتوقعة من الأنشطة، غير أنها لم تحدد الميزانية والموارد اللازمة للتنفيذ، وبالتالي، لم يكن هنالك في كثير من الأحيان أي توافق مع الميزانية المتاحة بالفعل لبهد. الأمر الذي حدا بمجلس بهد إلى إنشاء لجنة مالية واعتماد استراتيجية مالية لخطة المرحلة السادسة.

تقييم التنفيذ

يمكن قياس الوقع الإيجابي لمشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة من خلال عدد من المبادرات الجارية وهي: المشروعات الميدانية المشتركة بين القطاعات، والكراسي الجامعية الجامعة للتخصصات وحلقات العمل المشتركة بين المناطق: فحلقات العمل المشتركة بين المناطق التي نظمت في (١) تايلاند (الاجتماع الاستراتيجي لمشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة، يوليو/تموز ٢٠٠٠)، و(٢) ساموا (الممارسات الحكيمة في المناطق الساحلية لتحقيق التنمية البشرية المستديمة للدول الجزرية النامية الصغيرة، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠)، و(٣) دومينيكا (تعزيز إدارة شؤون السواحل في الجزر الصغيرة، يوليو/تموز ٢٠٠١)، و(٤) موزمبيق (الممارسات الحكيمة لدرء النزاعات على السواحل وحلها، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١)، حققت تقدماً في دمج وربط المشروعات الميدانية، وشبكة الكراسي الجامعية/ توأمة الجامعات والمنتدى. كما ساعدت على تعزيز الروابط بين المشروعات في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة وبين أنشطة أخرى، وعلى تحقيق تقدم في إجراءات تقييم المشروعات، ووضع مفاهيم مثل "اتفاقات الممارسات الحكيمة للعيش المستديم في المناطق الساحلية" و"مدونة قواعد أخلاقية للمانحين/المستثمرين في تنمية المناطق الساحلية". واستكملت عمليات التقييم السبع الأولى للمشروعات الميدانية، طبقاً للمعايير الـ ١٦ المميزة للممارسات الحكيمة، وأضيفت إلى موقع مشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة على شبكة ويب. ومن مزايا عمليات التقييم هذه أنها تتيح قياس التقدم المحرز في مشروع ميداني ما وتصميم مرحلته التالية. وتم كذلك نشر ملخصات بشأن ثمانية عشر مشروعاً وكرسياً جامعياً على الموقع الشبكي المذكور.

البلاغات: يعد الموقع الشبكي المخصص لمشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة (www.unesco.org/csi)، مع التشكيلة الواسعة من المطبوعات المنشورة في إطاره، بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات مشتركة بين المناطق، بمثابة خطوات تهدف إلى تلافي النقص في المعلومات العلمية القابلة للتطبيق وتعويض افتقار الكثير من الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية إلى الصلة بالانترنيت. ويوفر "المنتدى الافتراضي المتعدد اللغات المعني بالممارسات الساحلية الحكيمة" (انظر "الأنشطة الناجحة" أعلاه) صلة جوهرية بين الخبرات المتوفرة على الصعيد المحلي وبين عامة الجمهور في جميع أنحاء العالم. كما أن المقالات التي نشرت في مجلة "مصادر اليونسكو" (فبراير/شباط ٢٠٠١) تحت عناوين عديدة "من شاطئ إلى شاطئ – Coast to Coast"، "المناطق الساحلية عبر الاتصال المباشر – Coastal regions on line"، "الاتحاد الشبكي عبر المحيط الهندي – Going online in the Indian Ocean"، "السياحة لنجدة جزيرة تشامب – Tourists to the rescue on Chumbe Island"، "منسق المبادرات في أقصى حدود الفلبين – The points man in the Philippines' last frontier"، عرفت القارئ بمفهوم الممارسات الساحلية الحكيمة التي نوقشت في إطار المنتدى الخاص بها. وقدمت النشرة ٩ الخاصة بمشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة تحت عنوان "الممارسات الساحلية لتوفير أسباب العيش المستديم في الجزر الصغيرة – Wise Coastal Practices Towards Sustainable Small Island Living"، تفصيلاً عن نتائج حلقة عمل ساموا (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠)، وأبرزت ترابط الأنشطة ضمن مناطق الجزر الصغيرة وفيما بينها، والإجراءات المعتمدة في تقييم البرنامج بغية تنفيذ "ممارسات ساحلية حكيمة". ويُعد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة في إحياء تناقل المعارف التقليدية/الأصلية نهجاً جديداً يتوجه بشكل خاص إلى الشباب من السكان الأصليين. ويكمن الهدف من هذا النهج في تعزيز الحوار بين الكبار والشباب باستخدام المواد الإعلامية المتعددة الوسائط لتسجيل معارف وممارسات السكان الأصليين في سلسلة أقراص للقراءة بالليزر. وقد استكمل قرص للقراءة بالليزر (يابا – Yapa)، موجه إلى السكان الأصليين الشباب في الصحراء الاسترالية الوسطى وذلك بالتعاون مع برنامج الماب وقطاع الثقافة، ويتم إعداد قرص آخر عن إحياء المعارف الخاصة بالملاحة التقليدية في جزر المحيط الهادي، بإسهام من قطاع الاتصال والمعلومات وبرنامج موست.

الأنشطة المشتركة بين القطاعات: في إطار مواصلة العمل بنهج يتميز بالمرونة والتجاوب أعد مشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة استراتيجيات لتعزيز النهج المشترك بين قطاعات اليونسكو على صعيد المقر والمكاتب الميدانية. وتتضمن هذه الاستراتيجيات إقامة شبكات فعالة وتهيئة البيئات التنظيمية المساعدة، وإعداد مبادئ يستند إليها عمل القطاعات (مثل تشاطر الكفاءات والتكاليف والأموال)، بالإضافة إلى التركيز على إيجاد حلول مشتركة للمشكلات ولا سيّما فيما يخص المشروعات الميدانية، مع الاستفادة من موارد المعارف التقليدية. وتشجع المشروعات الميدانية، والأنشطة الخاصة بالكراسي الجامعية وتوأمة الجامعات والمنتدى، الشركاء في مختلف القطاعات على العمل معاً من أجل صياغة "إشكالية" مشتركة توفر إطاراً ملموساً للتفاعل البنّاء. وقد قدمت في مطلع العام ٢٠٠٠ إلى "فريق العمل المعني بالنهج المشترك بين القطاعات" خلاصة "لخبرة أربع سنوات من العمل المشترك بين القطاعات" في إطار مشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة. وجاء البرهان على الخبرة المكتسبة في إطار هذا المشروع فيما يتعلق بالنهوج المشتركة بين التخصصات، وعلى ما قامت به من ربط شبكي بين القطاعات، عندما تقرر إدراج المشروعين المستعرضين اللذين اقترحتهما، في مشروع الوثيقة ٣١م/٥، وهما "نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين – LINKS" و"صوت الجزر الصغيرة – SIV".

الدروس المستخلصة: لا يمكن القيام على الصعيد الميداني بتنفيذ مشروع مشترك بين القطاعات وينطوي على تحديات كبيرة، مثل مشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة الذي يركز في آن واحد على السكان والمشكلات، إلا إذا أشرف عليه أشخاص من ذوي الكفاءة العالية والعزم، من المسؤولين وشاغلي كراسي اليونسكو الجامعية والزملاء (العاملين في المكاتب الميدانية) من قطاعات البرنامج الخمسة جميعها. كما أن من المهم أن يتم تأمين الاستمرارية في أنشطة مثل المشروعات الميدانية، لأنها كثيراً ما تكون ذات أجل طويل يتجاوز الدورة النموذجية للمشروعات التقليدية. ومن المهم غاية الأهمية أن يتم تأمين الاستدامة لكل نشاط من أنشطة هذا المشروع. هذا فضلاً عن أن العمل المشترك بين الأقاليم ييسر تشاطر الأفكار وحفز المساعي وتجديد الزخم اللازم لمواصلة التقدم. وقد كان التطور على صعيد كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالتنمية المستدامة للمناطق الساحلية أبطأ مما كان متوقعاً، ويعزى ذلك جزئياً إلى الوقت الإضافي الذي تحتاجه المؤسسات الشريكة للموافقة على ترتيبات جامعة للتخصصات وذات طابع مبتكر لا تتطابق مع بنى التخصصات القائمة. وفيما استقطب مشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة قدراً

كبيراً من الأموال المشتركة والخارجة عن الميزانية، أولي الاهتمام بشكل خاص إلى التزام قطاعات اليونسكو بالمشاركة في أنشطة المشروع الميدانية، وبالتالي، تعزيز الخدمات المشتركة بين القطاعات التي تقدم للدول الأعضاء.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

المنتدى المعني بالممارسات الساحلية الحكيمة

يستمر المنتدى الافتراضي المتعدد اللغات والمعني بالممارسات الساحلية الحكيمة في ترويج "الممارسات الساحلية الحكيمة من أجل التنمية البشرية المستدامة" وذلك على صعيد ما يزيد على ٩ ٠٠٠ شخص في مختلف أنحاء العالم. وصدر تحت عنوان "تطور العمل–٢" (بالانجليزية والفرنسية والاسبانية) تحليل لأول مجموعة من الممارسات الحكيمة وبلغ عددها ٥٢، ولبنود نقاش بلغ عددها ١١٨ بنداً حتى ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠. وقد تركزت هذه المناقشات على قضايا الجزر الصغيرة، وتمكين المجتمع المحلي، والسياحة الساحلية، ومصايد الأسماك، ونظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين، وموارد المياه العذبة، وتحاتّ السواحل، والتخطيط، وقضايا الجنسين، وحقوق الإنسان. وأرسل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ "نموذج لسبر ردود الفعل" إلى جميع متلقي المنتدى (بلغت نسبة الإجابة عليه ٥,٦٪). وأظهر هذا النموذج أن زهاء ٩٠ موضوعاً من موضوعات المناقشة التي تناولها المنتدى كانت تعتبر ذات أهمية "بالغة جداً"، وأن للمنتدى وقعاً على صعيد فهم الممارسات الحكيمة إزاء مشكلات المناطق الساحلية وبقدر أقل على تطبيق هذه الممارسات.

مشروع خليج جاكرتا

استرعى المراجعون الخارجيون لأداء قطاع العلوم والمقيّمون الخارجيون لمشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة، الانتباه إلى مزايا مشروع خليج جاكرتا. فيشكل هذا المشروع مثالاً على الإدارة الجيدة لأنشطة متنوعة تتضمن التعاون البنّاء بين المقر والمكاتب الميدانية. كما أنه جزء من محاولة تجديدية لتناول قضايا واسعة النطاق تتجاوز الحدود الوطنية. ويطبق مشروع خليج جاكرتا النهج المبدئي لمشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة، المتمثل في التركيز على الحلول الناجعة المدرة للدخل على الصعيد المحلي؛ وتعزيز الأنشطة التعاونية فيما بين برامج اليونسكو والوكالات الأخرى؛ وحفز مساهمة الشركاء مثل الإدارات الحكومية ومؤسسات البحوث المحلية، وإقامة الصلات بين المجتمعات المحلية والحكومات والقطاع الخاص، وتنمية القدرات عن طريق توفير فرص التدريب، والسعي للحصول من الحكومات على التزام طويل الأجل بالتنمية المستدامة. وقد استثار هذا المشروع اهتماماً كبيراً واكتسب صدى على صعيد المجتمع المحلي، وفي أنحاء أخرى من اندونيسيا، وعلى صعيد الحكومة.

برنامج البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة

أوصى التقييم بالاستفادة من الدروس المستخلصة من مشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة وذلك لمواصلة العمل على تطبيق النهج المشترك بين القطاعات، بإضفاء طابع رسمي على شكل الاستفادة من هذه الدروس. كما أوصى بأن تدرس المنظمة استحداث اختصاص جديد بعنوان "علم الإدارة المتكاملة". وصدرت على وجه الخصوص توصيات بشأن استراتيجية الخروج من المشروعات الميدانية، والمعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة "بالممارسات الساحلية الحكيمة" والآليات الممكنة لاعتماد هذه المعايير والمبادئ والإجراءات، والمنتديات الافتراضية الإقليمية والعالمية عن "الممارسات الساحلية الحكيمة"، وأنشطة الاتصال، وتأمين موارد من خارج الميزانية، وتأثير المشروعين المستعرضين "نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين LINKS"، و"صوت الجزر الصغيرة (SIV)" على أنشطة مشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة.

واستجابة لهذه التوصيات، أجرت الأمانة استعراضاً كاملاً "للممارسات الساحلية الحكيمة" وهناك تقرير متاح في الوقت الحاضر بهذا الخصوص. كما روعيت توصيات أخرى في خطط عمل قطاع العلوم للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٣؛ وقد دعا المدير العام للمنظمة إلى الالتزام بتنمية النهج المشترك بين القطاعات. وترد بالإضافة إلى ذلك، معلومات عن الأنشطة المنفذة بهذا الصدد في القسم المتعلق "بالمشروعات الخاصة" في هذه الوثيقة.

البرنامج الفرعي ٢,٢,٤:
لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات - كوي

تقييم التنفيذ

الحد من اللايقينيات العلمية فيما يتعلق بالمحيطات والمناطق الساحلية

شكلت فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ المرحلة الأخيرة من التجربة العالمية لحركة المحيطات (WOCE)، وهي عنصر من البرنامج العالمي لبحوث المناخ (WCRP)، تشارك في رعايته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO، وكوي، والمجلس الدولي للعلوم. وقد صممت التجربة العالمية لحركة المحيطات بغية تحسين "النماذج الخاصة بالمحيطات" وهي نماذج ضرورية للتنبؤ بالتغيرات والتقلبات المناخية التي تطرأ على مدى كل عشر سنوات. وعقب الانتهاء من تنفيذ المرحلة الميدانية للمشروع، أجري لها "تحليل، وتفسير، وإعداد نماذج، وخلاصات جامعة – AIMS". وسيكون لنجاح عملية AIMS هذه تأثير كبير على متابعة برنامج "التغير المناخي وإمكانية التنبؤ به، - CLIVAR كليفار". وقد روجت التجربة العالمية لحركة المحيطات ما يزيد على ألف وثيقة مرجعية علمية.

وتعد "دراسة التغير المناخي وإمكانية التنبؤ به – كليفار" أحدث عناصر البرنامج العالمي لبحوث المناخ وأوسعها نطاقاً. أما "تجربة استيعاب البيانات الأوقيانوغرافية العالمية - GODAE غودي"، فلا تزال في مرحلة التخطيط لها، وتشكل نتيجة للتقدم المحرز في تنفيذ النظام العالمي لمراقبة المحيطات – GOOS، المشترك بين كوي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي للعلوم. ويتوقع أن تؤدي هذه التجربة إلى تحسين القدرة على التنبؤ بالأحوال الجوية عن طريق الدمج بين بيانات المراقبة الفورية المستمدة من الفضاء ومن الميدان.

ويواصل "مركز الدراسات والاتصال عن انتشار الطحالب الضارة" في جامعة كوبنهاغن، والمعهد الاسباني لعلوم المحيطات (IEO، فيغو، اسبانيا) عملهما بنجاح، وذلك بدعم من الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية DANIDA، والمعهد الاسباني لعلوم المحيطات IEO.

ويُعد برنامج "التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (يودي – IODE)، الذي يضم ٥٧ مركزاً وطنياً ووكالة وطنية مختارة للبيانات الأوقيانوغرافية، واحداً من أنجح النظم للتبادل المفتوح وغير المحدود للبيانات البينية. ويمثل تشغيل برنامج يودي مسألة أساسية من أجل الاستفادة الكاملة من النظام العالمي لمراقبة المحيطات - GOOS غوس. وقد حددت الدورة السادسة عشرة لبرنامج يودي (لشبونة، أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٠) اتجاهات جديدة هامة له فيما يتعلق بنطاق تغطية البيانات (لتشمل بيانات بيولوجية وكيميائية وساحلية)، وفيما يتعلق بالبنية (التوجه نحو إقامة شبكة لامركزية لمراكز البيانات)، وبالتكنولوجيا (برنامج حاسوبي بلغة XML ملائم لمعالجة بيانات علوم البحار، وإنشاء بوابة شبكية عن المحيطات، وإعداد قواعد بيانات موزعة).

وفي الوقت الحاضر، تضم الشبكة الدولية لإنذارات الموجات السنامية (ITSU) للمحيط الهادي، وهي من المرافق الدائمة لخدمات المحيطات، أكثر من ١٠٠ محطة للإنذار بالزلازل والموجات السنامية، تعمل في ٢٤ دولة عضواً من دول المحيط الهادي. ويتمثل نشاط هذه الشبكة الأساسي في إصدار إنذارات وتنبيهات في الوقت المناسب عقب الزلازل الكبرى التي تقع في حوض المحيط الهادي أو قربه ويكون من شأنها إحداث موجات سنامية. وقد عقد الاجتماع الإقليمي للمبادرة الأمريكية بشأن البحار (IAS) بخصوص نظام الإنذار عن الموجات السنامية وذلك في مایاغیز، في بورتوريكو، في الفترة ١٩–٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. وتبذل الجهود لتوسيع نطاق الشبكة الدولية لإنذارات الموجات السنامية لتشمل منطقتي الكاريبي والبحر المتوسط.

وأسهم التنفيذ الناجح لبرامج بحوث التجربة العالمية لحركة المحيطات (WOCE) والنظام العالمي لمراقبة المحيطات GOOS – غوس، في تحقيق ما يلي:

- تحسين فهم حركة المحيطات على مستويات مختلفة وتبعاً للزمان وللمكان؛
- تحقيق زيادة كبيرة في كمية البيانات الفيزيائية التي تتاح بصورة منتظمة بشأن مناطق مختلفة من محيطات العالم؛
- تيسير تطوير واستخدام النماذج الرقمية ذات الدرجة العالية من الوضوح عن التغيرات السابقة والحالية، وذلك للتنبؤ بأحوال المحيطات، مثل ظاهرة النينيو El Niño؛
- مساعدة الدول الأعضاء على إعداد واعتماد تدابير للحد من آثار انتشار الطحالب الضارة وآثار الموجات السنامية.

الوفاء بمتطلبات البرامج والاتفاقيات المتعلقة بالمحيطات

تتولى كوي، منذ فبراير/شباط ١٩٩٩، رئاسة اللجنة الفرعية المختصة بالمحيطات والمناطق الساحلية (SOCA)، التابعة للجنة التنسيق الإدارية للأمم المتحدة، وتؤدي وظيفة أمانة هذه اللجنة الفرعية. وقد أنشئت هذه اللجنة لمتابعة عمليات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) والاتفاقيات الجديدة، وهي تضم جميع الوكالات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وأمانات الاتفاقيات العالمية. وتنسق اللجنة الفرعية المختصة بالمحيطات والمناطق الساحلية (SOCA)، التي تضطلع بوظيفة مديرة مهام فيما يخص الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، إعداد التقرير السنوي عن المحيطات وقانون البحار. وتساهم أيضاً في متابعة "برنامج العمل العالمي من اجل حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية"، الذي يشرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذه، كما شاركت في إعداد "أطلس الأمم المتحدة للمحيطات"، وهو مشروع يموله صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (UNFIP) وتشرف عليه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

وعقد في موزمبيق، في يوليو/تموز ١٩٩٨، مؤتمر عموم افريقيا بشأن الإدارة المتكاملة المستديمة للبيئة الساحلية (PACSICOM)، وعلى سبيل المتابعة لهذا المؤتمر، أقامت كوي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والتحالف العالمي من أجل الطبيعة (IUCN)، شراكة مع اللجنة الاستشارية المعنية بحماية البحار (ACOPS) (وهي منظمة غير حكومية عيّنها مؤتمر كيب تاون لتكون الجهة الميسّرة لتنفيذ العملية الافريقية المتعلقة بتنمية وحماية البيئة الساحلية والبحرية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء)، كما تنسق كوي مشروعاً متوسط الحجم في إطار مرفق البيئة العالمية (البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP) يشارك فيه ١١ بلداً ساحلياً من افريقيا جنوب الصحراء، ويهدف إلى كشف القضايا البيئية الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالمناطق الساحلية في هذه البلدان، وإلى تصميم مشروعات عملية متكاملة. ومن المزمع أن تعرض هذه المشروعات على وكالات وبلدان مانحة أثناء انعقاد مؤتمر الشراكة من أجل العملية الافريقية في عام ٢٠٠٢.

وعززت كوي مكانتها كمركز تنسيق فيما يخص علوم المحيطات وخدمات المحيطات، وأنشأت هيئة خبراء استشارية بشأن قانون البحار، تتعاون بنشاط مع وكالات أخرى لمساعدة الحكومات على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS). كما اشتركت وكالات الأمم المتحدة في إعداد أطلس الأمم المتحدة للمحيطات.

وعلى الرغم من استمرار التعاون الثنائي الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، فإن التنسيق على مستوى المنظومة لا يزال يواجه تحديات جديدة. ونتيجة لإصلاح لجنة التنسيق الإدارية ACC، لم يعد هناك وجود لجميع اللجان الدائمة، بما في ذلك اللجنة الفرعية المختصة بالمحيطات والمناطق الساحلية SOCA، وذلك منذ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. فقد اعتمدت طرائق جديدة للتنسيق على مستوى المنظومة، وبالتالي، فإن الوكالات المشاركة في لجنة SOCA ستعقد اجتماعاتها من الآن فصاعداً في شكل فريق للخبراء عوضاً عن أن تكون لجنة فرعية.

الأنشطة الناجحة بشكل خاص

تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩/٥٥ بإجراء "استعراض عشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، عقد المجلس التنفيذي للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي) دورة استثنائية في مقر اليونسكو (باريس) في ١٠–١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. وخلال الاجتماع، أقرت الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي لكوي تقديم "إعلان لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة" إلى مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبورغ في عام ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، عقد في مقر اليونسكو، في الفترة من ٣ إلى ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، المؤتمر العالمي بشأن المحيطات والمناطق الساحلية، ريو + ١٠: نحو

تقييم اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات

أوصى تقرير التقييم اليونسكو بأن تضطلع بدور قيادي في تطوير الخدمات الميدانية في مجال المحيطات، وبأن تمنح كوي التقدير والدعم اللازمين وذلك من خلال تزويدها بمزيد من الموارد من أجل أن تتلافى كوي خطر التهميش. وبالتالي فقد ارتأى التقرير أن من المستحسن أن يتم اعتماد نهج أكثر استراتيجية وانتظاماً فيما يخص تخطيط البرنامج وإدارته وتقييمه. كما ارتئي أن يتم تقييم مدى ملاءمة تشكيل اللجنة المشتركة بين الأمانات والمختصة بالبرامج العلمية المتعلقة بعلوم المحيطات. وعلى أثر اقتراح المدير العام بتعديل المبالغ المخصصة لكوي لتصبح في المستوى الذي كانت عليه في الوثيقة ٣٠م/٥، فقد أصبح برنامج كوي يعتبر برنامجاً ذا أولوية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح المدير العام في مشروع الوثيقة م/٤ أن برنامج اليونسكو في مجال المحيطات، ولا سيما برنامج كوي، يمثل أحد البرامج الطليعية للمنظمة. واتفق المدير العام تماماً مع فريق المقيمين على ضرورة إعادة النظر في مدى فعالية الدعم الإداري الذي يقدم لكوي وفي أشكال الاستجابة لاحتياجاتها.

واستجابة للتوصيات التي صدرت، استحدث نظام مالي داخلي على الشبكة الإلكترونية الداخلية للمنظمة (Intranet). وبغية ترشيد بنية البرنامج، يجرى حالياً استعراض جميع البرامج التي تُنفذ في إطار شعبة علوم البحار وتم خفض عدد أفرقة الخبراء الدائمة من خمسة أفرقة إلى فريقين. وقد اعترف المدير العام بضرورة مساعدة الدول الأعضاء على إجراء تحليل لمردودية التكاليف في المشروعات المتعلقة بعلوم البحار وتكنولوجياتها، وعلى تعزيز دور كوي في رعاية البحوث الدولية بشأن المناخ، وعلى إعداد معايير عالمية للبيانات البحرية، وتعزيز التدريب وبرنامج التعليم والتدريب والمساعدة المتبادلة في مجال علوم البحار (TEMA). وسيستمر العمل على تنفيذ هذه التوصيات خلال تنفيذ برنامج وميزانية عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (٣١م/٥).

ونوّه تقرير التقييم بوجه خاص بنجاح كوي في إقامة شراكات مع المنظمات الدولية؛ ويحث المدير العام كوي على تعيين مجالات للتعاون الثنائي أو الثلاثي أو المتعدد الأطراف مع المنظمات الشقيقة.

ويجري تنفيذ برنامج TEMA كنشاط مستعرض وسيتم تعزيزه بتخصيص موظف مهني متفرغ له كي ينسق بينه وبين الأنشطة الإقليمية. كما يجري تعزيز الصلات بين هذا البرنامج والبرامج الأخرى لليونسكو، ولا سيما في إطار البرنامج الرئيسي الثاني، وذلك عن طريق إقامة مشروعات مشتركة بين التخصصات، كالمشروع المشترك بين القطاعات والمعني بالحد من آثار الكوارث.

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ في جوهانسبورغ. واشتركت كوي مع مركز جامعة ديلاوار لدراسة السياسات البحرية (CSMP) في تنظيم هذا المؤتمر، بمساعدة العديد من المنظمات الدولية والوطنية المعنية بالمحيطات. وقد حضر المؤتمر أكثر من ٤٥٠ مشاركاً يمثلون أكثر من ٦٠ بلداً، كان بينهم ١٣ وزيراً، ووكيل وزير، وخبراء في مجال المحيطات من الحكومات، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية، ومن قطاع الصناعة. وقد مكّن هذان الاجتماعان اليونسكو ولجنة كوي التابعة لها من الاضطلاع بدور هام في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وقد وافق مؤتمر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في دورته الثالثة عشرة والجمعية العامة لكوي في دورتها العشرين، على أن يدمجا بين عدد من هيئاتهما العريقة المستقلة المكلفة بالخدمات الميدانية في مجال المحيطات، لكي تشكل وحدة ميدانية تخدم كلتا المنظمتين، هي اللجنة التقنية المشتركة لعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية (JCOMM). وتعد هذه اللجنة، التي عين أعضاؤها رسمياً من بين الخبراء الحكوميين، مثالاً جديراً بالاهتمام عن الكيفية التي يمكن بها أن تتعاون وكالتان من منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، دون أن تفقدا استقلاليتهما وهويتهما. وبدعوة من حكومة ايسلندا، عقدت لجنة JCOMM اجتماعها الرسمي الأول، بعد سنتين من الإعداد له، وذلك في اكويريري، بايسلندا، في الفترة ١٩-٢٩ يونيو/حزيران ٢٠٠١.

البرنامج الفرعي ٢,٢,٥:
التحولات الاجتماعية والتنمية

تقييم التنفيذ

تكمن القيمة المضافة التي يتسم بها برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) بشكل رئيسي في الصلة التي يقيمها بين البحث العلمي ورسم السياسات في إطار كل شبكة من شبكاته، كما تكمن في تعزيزه لتعاون دولي متعدد الأطراف فعلاً بين أوساط الباحثين من بلدان الشمال والجنوب، يقوم في إطاره شركاء متساوون باستنباط المفاهيم وتصميمها. وفي هذا السياق، يعد بناء القدرات العلمية والمؤسسية من أولويات برنامج موست.

ولأنشطة موست وقع على صعيد نشر المعارف ورسم السياسات، يصعب قياسه كمياً، ناهيك عن قياسه نوعياً. أما أثره في مجال بناء البنى الأساسية وإقامة المؤسسات، ومشاركة شبكاته في رسم السياسات العامة وتقييمها، فيتجلى من خلال مشاركة ما يزيد على ١٠٩ بلدان في مشروعات موست، كما يبرز من خلال الهيئات التي أنشئت في إطاره، مثل لجان الاتصال التابعة له والتي يزيد عددها على ٥٠ لجنة، ومركز دراسات التحولات الاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي الذي أنشئ في استراليا، وشتى الكراسي الجامعية المعنية بقضايا التحولات الاجتماعية، ومدرسة موست الصيفية في أوروبا الشرقية.

وقد اتسع نطاق أنشطة موست بسرعة ليصبح أحد برامج اليونسكو العلمية الرئيسية الخمسة. وتعنى البرامج الأربعة الأخرى بالعلوم البيئية مثل الإيكولوجيا، والجيولوجيا، والهيدرولوجيا، وعلوم البحار. ويعمل موست على نحو وثيق مع كل من هذه البرامج لمعالجة قضايا التنمية المستدامة.

ويعد برنامج موست أول برنامج رئيسي لليونسكو يتضمن إجراءات تقييم خارجي. وعلى الرغم من أن آليات التقييم هذه مكلفة ومستهلكة للوقت، فإنها تبقى قيّمة جداً، إذ أنها توضح للعاملين في البرنامج مواطن القوة، والأهم من ذلك، مواطن الضعف التي تتطلب الاهتمام والتحسين. واستناداً إلى التقييم الأول لموست في منتصف مدته، تم إعداد وتنفيذ خطة عمل وذلك كمتابعة للتوصيات الرئيسية الصادرة عن هذا التقييم، بما فيها التوصية بضرورة مواصلة تركيز البرنامج على إنجازاته الرئيسية المتمثلة في الربط بين البحوث ورسم السياسات.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

الشبكات المعنية بالهجرة: لقد نجح موست بوجه خاص في تعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك شبكة البحوث المتعلقة بالهجرة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، التي

تهدف بصورة رئيسية إلى تزويد المسؤولين عن رسم السياسات العامة والسلطات المعنية بالهجرة على الصعيدين الوطني والدولي، بمعلومات موثوقة وواسعة النطاق، وخيارات بشأن الدور الطويل الأجل للهجرة وازدياد التنوع الإثني – الثقافي في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

وقد يسرت شبكة البحوث الدولية قيام تعاون وثيق في العمل الجامع للتخصصات بشأن الجوانب الاجتماعية والسياسية للهجرة وازدياد التنوع الإثني – الثقافي على الصعيد الدولي. ويكمن الإنجاز الرئيسي لهذه الشبكة، وشبكات موست المماثلة، في تمكين جميع البلدان المعنية (بالهجرة منها وإليها) من العمل معاً على قدم المساواة تحت رعاية اليونسكو.

وجرى تكرار تجربة هذه الشبكة على نحو واسع، ومن أحد الأمثلة على ذلك إنشاء مؤسسات وطنية لتأمين الوصل بين أوساط الباحثين وأوساط المعنيين بإعداد السياسات العامة، وإجراء دراسات حالات وطنية متنوعة لتوفير المعلومات للتحليل الدولي المقارن لإشكالية الهجرة. وقد اتبع المشروع عموماً نهجاً علمياً في تناول قضية الهجرة الدولية والسياسات المتعددة الثقافات، المندرجة في جدول أعمال المنطقة.

التحولات في مجتمعات أوروبا الشرقية

شهدت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية خلال العقد المنصرم مرحلة تحوّل هام على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي. فاستدعت إدارة التحولات الاجتماعية في المنطقة إعداد وتنفيذ سياسات تستهدف تلافي الأخطار الاجتماعية الجسيمة أو الحد منها، كأخطار البطالة الطويلة الأجل، والفقر المدقع، وزوال المؤسسات التعليمية والمجتمعية. واعتُبر أن المهمة الجوهرية للعلوم الاجتماعية تكمن في التركيز على النهوض بالسياسات الكفيلة بمواكبة عمليات التحول الهامة أو توليدها في المنطقة. وتكتسي الجهود المبذولة للتعامل مع متضمنات التحولات الاجتماعية في أوروبا الوسطى والشرقية أهمية كبيرة بالنسبة للمعنيين بالعلوم الاجتماعية وأصحاب القرار داخل المنطقة وخارجها، وذلك نظراً للطابع الفريد لعمليات التحول الاجتماعي فيها. وقد تناول العديد من مشروعات موست هذه القضايا، بما في ذلك مشروع "الاستراتيجيات الشخصية والمؤسسية لإدارة أخطار التحول في أوروبا الوسطى والشرقية"، ومشروع "إدارة التنوع الثقافي والإثني والديني على المستوى المحلي والوطني والدولي". واتبع كل من هذين المشروعين نهجاً جديداً تم تكييفه مع المشكلات الجديدة التي أصبحت تواجهها بلدان هذه المنطقة. ويتميز هذان المشروعان بتركيزهما على الربط بين نتائج البحوث ورسم السياسات وذلك عن طريق إشراك المعنيين برسم السياسات في تصميم المشروع وتنفيذه، وعن طريق تأمين اتصال جيد بينهم وبين الباحثين.

المدن:
إدارة التحولات الاجتماعية والبيئة

تقييم التنفيذ

أنشئ هذا المشروع في عام ١٩٩٦ لفترة محددة مدتها ٦ سنوات، وتركزت أنشطته في فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ على هدفين: العمل بالتشارك مع الجماعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية ومرافق الدول المعنية من أجل تحسين ظروف معيشة السكان في مدن محددة هي يومبول – داكار (السنغال)، وجالوزي في بور أو برانس (هاييتي)، وبنوم بنه (كمبوديا)؛ والعمل استناداً إلى الدروس المستخلصة ميدانياً، على إعداد إطار منهجي يهدف إلى حفز سياسات مكافحة الفقر في المناطق الحضرية.

وتجسد التأثير الأكبر للمشروع على حياة السكان في المواقع الرائدة الثلاثة المذكورة أعلاه، في تحسين بيئتها الحضرية بشكل ملموس. وقد تم ذلك عن طريق تنفيذ مشروعات تعنى بالبنى الأساسية اختارها السكان بأنفسهم وشاركوا فيها على نحو نشيط، مثل رصف الشوارع، واستحداث ساحات عامة، وتشييد جدار داعم، وملعب لكرة القدم، وبناء ٢٥٠ بالوعة، و١٠ صنابير عمومية، و٦٠ مرحاضاً عمومياً.

وإلى جانب هذه البنى الأساسية التي حدت من فقر البيئة الحضرية في هذه المواقع، أسهم المشروع، من خلال دعمه لمبادرات السكان، في تعزيز القدرات التنظيمية لجمعيات الأحياء السكنية وللبلديات، وفي إيجاد تعبئة اجتماعية، ونشوء عملية "لتمكين" السكان أدت إلى تغيير المعطيات لصالح السكان فيما يخص صلاحيات اتخاذ القرار على المستوى المحلي. ولا يزال هذا التأثير مستمراً حتى بعد انتهاء المشروع.

أما تأثير المشروع على صعيد السياسات العامة المحلية والوطنية، فقد كان متبايناً إلى حد كبير حسب كل حالة. فكان هذا التأثير في السنغال كبيراً، إذ اعتمدت بلدية بكين ووزارة التخطيط الحضري على نتائج المشروع لتطوير سياستهما الخاصة بمكافحة الفقر في المناطق الحضرية. وفي هاييتي، دعمت البلدية المشروع دعماً قوياً وتقوم بمواصلته، غير أن السلطات السياسية الوطنية لم تتمكن من إدراجه في خطط عملها بسبب الوضع العام للبلد. وفي كمبوديا، قام محافظ بنوم بنه، الذي قدم دعماً كبيراً للمشروع، بتبني هذا المشروع في سياسته.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

عُقدت في داكار، في مايو/أيار ٢٠٠١، حلقات عمل شارك فيها أكثر من ٥٠ رئيس بلدية، وتم خلالها استخلاص الدروس من المشروع المنفذ في السنغال بغية الاستفادة منها في مدن غرب افريقيا (بوركينا فاسو، ومالي، وكوت ديفوار، والكامرون، وبنين).

وأتاحت الندوة التي عقدت في ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ في المقر، وضمت الأطراف الفاعلة في هذه المواقع، إمكانية إقامة علاقات للتعاون من شأنها أن تتيح تكرار المشروع في مواقع أخرى، وذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبعثة الفرنسية للتعاون، والبعثة السويسرية للتعاون.

البرنامج الرئيسي الثاني
تسخير العلوم لخدمة التنمية

البرنامج ٢,٣:
الفلسفة والأخلاق والعلوم الإنسانية

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
الفقرة ٠٢٣٠١ **محور العمل ١** أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا	**أخلاقيات البيولوجيا**	تأكيد الدور القيادي الذي ينبغي أن تواصل اليونسكو الاضطلاع به في هذا المجال على الصعيد الدولي، وتأكيد الدور المفترض أن تقوم به في إطار التعاون مع المؤسسات والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الدولية المعنية الأخرى.
	أخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية	تشجيع وتطوير تفكير متعمق يحظى بقبول واسع النطاق بشأن التحديات الأخلاقية والقانونية للمستجدات في علوم الحياة، وتعزيز وقع الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان؛ وتعزيز القدرات الوطنية على تنظيم الحوار بشأن الأخلاقيات، وزيادة وعي القائمين على اتخاذ القرارات في القطاعين العام والخاص وفي جميع أنحاء العالم بالأوضاع التي تتسم بالخطورة والناجمة عن التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا، وذلك من خلال اجتماعات الخبراء، وإجراء البحوث وتوزيع التقارير على نطاق واسع؛ وتعزيز بناء القدرات في عدد من الدول الأعضاء (مثلاً من خلال شبكة البحوث والتثقيف في مجال أخلاقيات المياه RENEW في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وفي بلدان الشمال وبلدان البلطيق)، بغية تلافي الآثار السلبية التي قد تنجم عن التقدم السريع للعلوم؛ والشروع في تقديم خدمات استشارية إلى المعنيين برسم السياسات وأصحاب القرار بغية مراعاة القضايا الأخلاقية في مجال العلوم والتكنولوجيا.
	دروب الفكر على أعتاب الألفية الثالثة	عقد ندوات ونشر مطبوعات أسهمت في إجراء تحليل جامع للتخصصات وللثقافات بشأن القضايا الأخلاقية التي تطرحها العولمة، والانتفاع المنصف بالمعارف والمعلومات، والتعايش في عالم يسوده التنوع الثقافي واللغوي. وقد أدى ذلك أيضاً إلى زيادة الاتصالات والمبادلات بين الباحثين الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية الملتزمة بتعزيز الحوار المفتوح الجامع للثقافات والتخصصات بشأن القضايا الأخلاقية العالمية.
الفقرة ٠٢٣٠٢ **محور العمل ٢** الفلسفة والعلوم الإنسانية	**تعزيز الرسالة الأخلاقية لليونسكو**	الإسهام في دفع المفكرين، والفلاسفة، وصناع السياسات على الصعيد الدولي إلى تحليل الأخلاقيات في المجتمع المعاصر.
	ترويج وتحسين التعليم والتأمل في مجال الفلسفة	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.

ترويج وتعزيز النهج الجامع للتخصصات؛ وتوثيق التعاون مع المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية (ICPHS)؛ ومع المركز الدولي لعلوم الإنسان (في جبيل)	الإسهام في تطوير وتوثيق التعاون الدولي الجامع للتخصصات في مجال الفلسفة والعلوم الإنسانية، ولا سيما عن طريق التعاون مع المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية (ICPHS)، والمركز الدولي لعلوم الإنسان (CISH) في جبيل (لبنان).
عقد السيد روجيه بول دروا بشأن موضوع "المفاهيم والمثل الأساسية لليونسكو"	تعميق التأمل في الأسس الفلسفية للميثاق التأسيسي لليونسكو ولرسالتها؛ والإسهام في الإعداد لليوم الدولي للفلسفة المذكور في الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة.

تحليل البرنامج

(مدير البرنامج)

الفلسفة والأخلاق والعلوم الإنسانية
أخلاقيات البيولوجيا وأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا

تقييم التنفيذ

لقد أكدت الأنشطة المنفذة، خلال الفترة قيد الدراسة، في مجال أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، ولا سيما في مجال أخلاقيات البيولوجيا، تأكيداً لا شك فيه أن اليونسكو – من خلال ما يمليه عليها ميثاقها التأسيسي من جمع بين التربية، والعلم، والثقافة، والمعلومات والاتصال، وهي المجالات التي تمثل أهم جوانب الإشكالية الأخلاقية التي تطرحها العلوم والتكنولوجيا في الوقت الحاضر – هي المنظمة الأقدر على تناول هذه القضايا المعقدة واقتراح حلول مناسبة لها. وقد أنشأ المؤتمر العام والمجلس التنفيذي هيئات استشارية مكلفة بالقيام على الصعيد العالمي، بالتفكر والعمل في مجال أخلاقيات البيولوجيا من جهة، تتمثل في اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا (CIB)، واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا (CIGB)، وفي مجال أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا من جهة أخرى، وتتمثل في اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (COMEST). وتُعد هذه الهيئات في كلتا الحالتين بمثابة وسائل أساسية أنشأتها الهيئتان الرئاسيتان لليونسكو، وهي تزود المنظمة بميزة كبيرة لمعالجة هذه المسائل.

وفي هذا الصدد، عملت اليونسكو، من خلال أنشطة اللجان COMEST وCIB وCIGB، كمنتدى جامع للتخصصات ومتعدد الثقافات وتعددي للتفكير بشأن القضايا المتعلقة بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا. وجمعت اليونسكو بين الأوساط الفكرية والعلمية، والأطراف الفاعلة على الصعيد السياسي وعلى صعيد المجتمع المدني وقطاع الصناعة، سعياً لتحديد التحديات والمواقف الأخلاقية المشتركة وتشجيع التعاون بهذا الخصوص. وقد اعترفت الدول الأعضاء على نطاق واسع بالنتائج المحرزة بإقرارها لاقتراح المدير العام الخاص باعتماد أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا كإحدى الأولويات الرئيسية الخمس لبرنامج اليونسكو في فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣.

ومن خلال أنشطة لجنة COMEST، ركزت المنظمة بوجه خاص على توعية المسؤولين عن رسم السياسات العامة في القطاعين العام والخاص، وعلى الصحافة وعامة الجمهور. ولهذه الغاية، قدمت اليونسكو مساعدتها في مجال بناء وتشاطر القدرات والخبرات، من خلال استحداث شبكة دولية للمؤسسات والأخصائيين، وعن طريق تشجيع الأنشطة التثقيفية. وقامت اليونسكو، عن طريق نشر المبادئ والتوجيهات والتوصيات الصادرة عن اللجنة، بتقديم المساعدة والمشورة للدول الأعضاء بغية إعداد سياسات مناسبة ومستنيرة. كما دعمت اليونسكو الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى حفز قيام حوار عام مفتوح يستند إلى أسس متينة بشأن القضايا والتحديات المتعلقة بالتقدم العلمي والتقني والتطبيقات التكنولوجية، وهي تعمل كمرصد للتطورات الجارية. كما أقيمت في نطاق المنظمة علاقات تعاون مثمرة مع قطاع العلوم الطبيعية (مع قسم علوم المياه وقسم علوم الأرض، مثلاً) ومع قطاع المعلومات والاتصال (بشأن أخلاقيات المعلومات على سبيل المثال). ومع ذلك، فقد كان للجنة دون شك أن تحقق نتائج أفضل وأن تبرز صورتها على نطاق أوسع لو خصصت لها موارد بشرية ومالية كبيرة.

أما فيما يخص أخلاقيات البيولوجيا، فقد عرفت اليونسكو كيف تؤكد دورها القيادي على الصعيد الدولي، ولا سيما من خلال الإسهام في الاهتمام بالتساؤلات المستجدة المطروحة بين أوساط العامة والدول الواعية للأخطار الناشئة بوجه خاص عن تسارع عجلة التقدم العلمي والاكتشافات العلمية من جهة، وعن تطبيقاتها التكنولوجية من جهة أخرى. كما تمكنت اليونسكو من فرض نفسها كالمنظمة المثلى لتنسيق أنشطة مختلف وكالات المنظومة في مجال أخلاقيات البيولوجيا، ولا سيما عن طريق اقتراح إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات في هذا المجال.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

قررت الجمعية الدولية لأخلاقيات البيولوجيا (SIBI) أن تمنح اليونسكو جائزتها لعام ٢٠٠٢ "اعترافاً بعملها الدؤوب والجدير بالثناء في مجال أخلاقيات البيولوجيا، ولأنها أعدت الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان الذي أصبح مرجعاً أساسياً".

وفي اجتماع المائدة المستديرة لوزراء العلوم الذي عُقد في ٢٢ و٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ بعنوان "أخلاقيات البيولوجيا: تحدّ دولي" بناء على دعوة من المدير العام، وشارك فيه أكثر من خمسين وزيراً للشؤون العلمية إضافة إلى ممثلين عن زهاء خمسين بلداً آخر، أعرب المجتمعون عن دعمهم للأنشطة التي تنفذها اليونسكو منذ سنوات عديدة في مجال أخلاقيات البيولوجيا، سواء كان ذلك في إطار اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا أو في إطار اللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا.

اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية – *COMEST* أخلاقيات الفضاء الخارجي: التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي *(UNOOSA)*، ولجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية *(COPUOS)*

أقيمت علاقات تعاون مثمرة بين لجنة COMEST ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي (UNOOSA) ولجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (COPUOS)، وذلك نظراً للاهتمام المشترك لهذه الهيئات بأخلاقيات الفضاء الخارجي. ومن هذا المنطلق دعت لجنة COPUOS لجنة COMEST إلى ضم جهودها إلى جهود فريق للخبراء عينته الدول الأعضاء فيها من أجل إعداد تقرير مشترك يعرض تحليلاً للمبادئ الأخلاقية التي ينبغي تطبيقها على أنشطة الإنسان في الفضاء الخارجي، وذلك في إطار المعاهدات الدولية القائمة بشأن الفضاء. وسيراعي هذا التقرير أيضاً "التوصيات بشأن أخلاقيات الفضاء الخارجي"، التي أقرتها لجنة COMEST في دورتها الثانية (١٧–١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، برلين، ألمانيا). وهذه التوصيات المستندة إلى المبادئ والتوجيهات الأخلاقية، والرامية إلى تيسير نشوء "أخلاقيات بشأن الفضاء الخارجي"، تهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته

ومسؤولياته في سياق تنمية واستخدام الفضاء الخارجي والتكنولوجيات ذات الصلة. وسيعرض التقرير على لجنة COPUOS في عام ٢٠٠٣. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت هذه المبادرة في دورتها السادسة والخمسين في القرار ٥١/٥٦.

لجنة *COMEST* أخلاقيات استغلال المياه العذبة: شبكة *RENEW*.

كانت لجنة COMEST الطرف الفاعل الرئيسي في إعداد مشروع RENEW الذي أنشئ بالتعاون الوثيق مع البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد). وتمثل شبكة البحوث والتثقيف في مجال أخلاقيات المياه RENEW نشاطاً لبناء القدرات يرمي إلى تحديد وإقرار وترويج أمثلة عن أفضل الممارسات الأخلاقية في جميع الجوانب المتعلقة باستخدام وإدارة المياه العذبة. وبالتالي، فإن شبكة RENEW مدعوة إلى حفز التجديد في مجال الاستخدام الأخلاقي لموارد المياه العذبة، وإلى تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية على أوسع نطاق ممكن في تخطيط وإدارة شؤون المياه، وإلى إقامة شبكات تعاونية للمنظمات الإقليمية ذات التوجهات المماثلة، وتيسير دمج المبادئ والمعايير الأخلاقية الجديدة، وأفضل الممارسات في صلب الممارسات الخاصة بإدارة الموارد المائية من جهة، وفي أنشطة تعليم مهنيي المستقبل من جهة أخرى. وتعتزم شبكة RENEW استخدام مراكز إقليمية في جميع أنحاء العالم. وقد أنشأت جامعة استراليا الوطنية (ANU) في عام ٢٠٠٠ أول مركز إقليمي لشبكة RENEW من أجل منطقة جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادي. كما أنشئ في عام ٢٠٠١، في بيرغن (النرويج)، المركز الثاني لشبكة RENEW من أجل بلدان البلطيق وبلدان الشمال. وسيقام خلال فترة العامين الراهنة مركز إقليمي جديد لشبكة RENEW في مصر من أجل المنطقة العربية.

الفلسفة

تقييم التنفيذ

أسهم برنامج الفلسفة والعلوم الإنسانية، خلال فترة العامين، في تحليل التحديات الأخلاقية التي يطرحها العالم المعاصر وذلك عن طريق عقد ندوتين وإصدار مطبوعين في إطار برنامج "دروب الفكر على أعتاب الألفية الثالثة" بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية. وجرى تعميق التفكير بشأن المبادئ الأساسية لليونسكو بفضل اجتماع للخبراء عقد بعنوان "الميثاق التأسيسي لليونسكو – فلسفة وتاريخ نظام مفاهيمي". وتركز التعاون مع المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل (لبنان) بوجه خاص على الإجراءات التمهيدية الرامية إلى رسم سياسة جديدة للمركز، يزمع تنفيذها ابتداء من فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣. واستكملت الأنشطة المنفذة في مجال تعليم الفلسفة.

وقد قرر المدير العام في نهاية فترة العامين، وحرصاً منه على إعطاء زخم جديد لبرنامج الفلسفة والعلوم الإنسانية وتعزيز اتساقه، أن يفصله عن أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا وعن العلوم الاجتماعية، وأن ينشئ قسماً جديدا للتنبؤ والفلسفة والعلوم الإنسانية، وذلك وبشكل خاص بغية إبراز أوجه التآزر بين أنشطة هذين البرنامجين.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

إن الأنشطة المنفذة في إطار برنامج "دروب الفكر على أعتاب الألفية الثالثة" تبرز المكانة الفريدة لليونسكو في تعبئة مساهمات الباحثين على الصعيد الدولي، ومساهمات المؤسسات المالية، بغية تشجيع الحوار الجامع للتخصصات والمشترك بين الثقافات بشأن المسائل المطروحة على الساحة العالمية.

البرنامج الرئيسي الثالث

التنمية الثقافية: التراث والإبداع

الثقافة والتنمية

٣,١ صون التراث الثقافي والطبيعي وإحياؤه

٣,١,١ صون التراث المادي وغير المادي وإحياؤه

٣,١,٢ تعزيز تطبيق الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

٣,١ النهوض بالثقافات الحية

- القراءة للجميع
- سكان الكاريبي: نتاج من إبداع الماضي ونسيج للمستقبل

تقييم برنامج الثقافة

(مساعد المدير العام للثقافة)

تقييم استراتيجية اليونسكو في مجال الثقافة

ينبغي النظر إلى فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ على أنها فترة انتقالية، إذ على الرغم من وقوعها في نهاية فترة تشملها استراتيجية متوسطة الأجل، فإنها تشكل أول عامين من عملية إصلاح اليونسكو، وهي عملية أدى انعدام اليقين بشأنها بعض التوترات لدى الموظفين، الأمر الذي أثّر جدياً على عمل قطاع الثقافة. ويضاف إلى ذلك أنه لم يجر توزيع الاعتمادات المالية إلا بعد ستة أشهر من بداية السنة الأولى، ومن ثم لم يكن أمام القطاع إلا سنة واحدة تقريباً لتنفيذ الأنشطة المزمعة. كما استمر الاتجاه الذي لوحظ خلال السنوات الماضية، متمثلاً في تزايد عدد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لتنفيذ أنشطة غير مقررة سلفاً، وهو ما يتضح في إحصاءات برنامج المساهمة (إذ على الرغم من أن قطاع الثقافة لا يحظى سوى بـ ١٧٪ فقط من ميزانية البرنامج العادي، فإن ثلث جميع الطلبات التي جرت الموافقة عليها يتعلق ببرنامج هذا القطاع) وفي زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية بنسبة ٨٦٪ مقارنة بفترة العامين السابقة.

وتم تركيز هذا البرنامج بعد إنهاء عدد من المشروعات ونقل إدارة بعض المشروعات إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية، وتحسين مراقبة أنشطة المكاتب الميدانية، وتحقيق الدمج الإداري الكامل للصندوق الدولي لتعزيز الثقافة في قطاع الثقافة. كما تم إعداد مبادرات تجديدية "كالتحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي" خلال فترة العامين الماضية، وشرع في تنفيذها في سبتمبر/أيلول في عام ٢٠٠١.

وتميّزت الفترة قيد الدراسة بالأنشطة التالية ذات الأولوية: (١) إجراء مناقشات بشأن طبيعة السلع والخدمات الثقافية وذلك على ضوء المفاوضات الخاصة بالتجارة الدولية، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى صياغة إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، (٢) إجراء مفاوضات نهائية بشأن الاتفاقية الخاصة بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، (٣) إصدار أول إعلان لروائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية، وإعادة النظر في سبل ووسائل حماية هذا التراث، (٤) الرد على التدمير المتعمد لتماثيل البوذا في باميان على يد نظام الطالبان.

ومن العوامل التي يسّرت إلى حد كبير معالجة هذه القضايا الحساسة أن القطاع واصل تعاونه الوثيق مع الوفود الدائمة وأعضاء المجلس التنفيذي الذين بادروا بصورة متكررة إلى عقد اجتماعات غير رسمية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الصدد. وقد عزّز نجاح هذه الجهود المشتركة مكانة اليونسكو فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالسياسة الثقافية، كما أظهر الدور المحوري الذي تضطلع به كمنتدى للحوار الدولي يجري في إطاره إعداد المبادئ والمعايير العالمية استناداً إلى قيم مشتركة.

وشاركت جميع الدول في إعداد "إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي" الذي صاغه فريق عمل خاص تابع للمجلس التنفيذي بالتعاون مع الأمانة والذي تم اعتماده بالإجماع. ويشكل هذا الإعلان وثيقة تقنينية فريدة وواضحة المعالم يمكن بواسطتها التصدي للتحديات الرئيسية التي تطرحها الألفية الجديدة، كما أنه يتسم بأهمية خاصة كأداة ترويجية لمكافحة استغلال الفروق الثقافية على نحو ما تم في أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

وقد أدى رفض الطالبان لمفهوم التراث المشترك إلى قيامهم بتدمير تماثيل البوذا في باميان، مما جعل المنظمة تتصدى لهذا التحدي بالاستجابة لاحتجاجات المجتمع الدولي، فأصدرت نداءات ورسائل لا حصر لها موجهة إلى وسائل الإعلام، ونظمت في الوقت ذاته بعثات دبلوماسية حساسة إلى أفغانستان. وقد أدّت إدارة اليونسكو لهذه الأزمة إلى تسليط الأنظار

عليها، وإلى حفز تعاون وثيق بين الوحدات المعنية في الأمانة، وإلى كل استغلال قدرات قسم التراث الثقافي الذي يعاني من نقص مزمن في عدد الموظفين.
ومهّد الإعلان الأول لروائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية السبيل للتوسع بشكل ملموس في النهج المتبع إزاء التراث بحيث أصبح نهجاً ذا شقين ينطوي من جهة على تعريف التراث الثقافي غير المادي بهدف صياغة وثيقة تقنينية لصونه، وينطوي من جهة أخرى، على تشجيع تنفيذ تدابير تستهدف تحديد هذا التراث الرائع المهدد وصونه وإحياءه والترويج له.
وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدراية الفنية لليونسكو فيما يتعلق بقضايا التراث وبعزمها على إيجاد حل لها، كما أعلنت الجمعية العامة، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، سنة ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي وكلفت اليونسكو بالاضطلاع بمهام الوكالة الرائدة لهذه السنة.

الأنشطة الناجحة

كان للتقرير عن الثقافة في العالم نجاح كبير في تعزيز التعاون بين الوكالات، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص التقرير عن التنمية البشرية، ومع الدول الأعضاء في مجال الإحصاءات الثقافية. وقد اتضح ذلك بشكل خاص في الإشراك النشيط والدعم المقدم للمؤسسات الإحصائية الوطنية. كما وفرت طبعة عام ٢٠٠٠ للتقرير عن الثقافة في العالم تحليلات استشرافية لتأثير العولمة على الثقافات في العالم، وذلك فيما يتعلق بقضايا أساسية كالنزاعات والتنوع اللغوي والأسواق الثقافية. وتجدر الملاحظة بأن التقرير لا يزال يستخدم كوثيقة مرجعية علمية مفيدة في مجال الثقافة خارج اليونسكو، وكذلك من جانب الزملاء العاملين في قطاع الثقافة.
وحظي استحداث برنامج السياحة الثقافية والأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون مع المنظمة العالمية للسياحة ومع شركات السياحة (وخصوصاً من خلال مركز التراث العالمي) بتأييد كبير من طرف الدول الأعضاء، كما حفّز إقامة الشراكات مع القطاع الخاص بهدف حماية التراث وصونه. أما فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء، فقد تلقى مركز التراث العالمي طلبات متزايدة من مديري المواقع والسلطات المحلية والوطنية من أجل أن يقوم بتحديد ونشر الممارسات الجيدة بشأن رسم السياسات المتعلقة بالسياحة وإدارة شؤون السياحة.

الدروس المستفادة

ازداد تعزيز دور اليونسكو في تأمين التنسيق العلمي والتقني لبعض العمليات المعقدة الرامية إلى صون التراث المهدد أو المتضرر من جرّاء النزاعات. وقد اتضح ذلك في تزايد الطلبات على المنظمة من أجل أن تضطلع بعمليات للطوارئ وتقديم المساعدة التقنية. وتعيّن تمويل هذه العمليات في إطار البرنامج العادي حيثما كانت الأموال التي يتم جمعها من خارج الميزانية لا تكفي لذلك. ويتجلى هذا في الأنشطة التي نُفذت في أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وفلسطين، وكمبوديا. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في إمكانية استحداث آليات تمكّن المنظمة من الاستجابة على نحو أفضل للعدد المتزايد من الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة الطارئة.
وتلبية لطلب محدد لإصلاح لجنة التراث العالمي، أنشأت اللجنة أفرقة خاصة مختلفة للنظر في إصلاح طريقة عملها، والتوازن الجغرافي في قائمة التراث العالمي والتوازن الجغرافي في عضوية اللجنة نفسها. ونتيجة لهذه العملية، يجري تطبيق توصيات أفرقة العمل هذه، كما تم الاتفاق على جدول زمني جديد للعمل بدئ في تنفيذه، وأعدّ نهج استراتيجي جديد لترشيح المواقع بغية إدراجها في قائمة التراث العالمي.
أما فيما يخص الاحتفال بالأيام الدولية، فقد أسهمت هذه الاحتفالات، كاليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلف، واليوم العالمي للشعر، واليوم الدولي للغة الأم، إسهاماً كبيراً في إبراز صورة اليونسكو في الدول الأعضاء. وفي مقابل ذلك يلاحظ أن بعض الاحتفالات التي يغلب عليها الطابع "الشمولي"، كاليوم العالمي للتنمية الثقافية (٢١ مايو/أيار)، تبدو عاجزة عن إثارة استجابة مماثلة لدى الدول الأعضاء. وهذا يعني، على ما يبدو، أن اهتمام المجتمع العالمي وشركاء اليونسكو المتميزين موجه حالياً نحو الاحتفال بقضايا موضوعية أكثر تحديداً، وبالتالي، فقد يكون آن الأوان لأن تعيد المنظمة النظر في أيامها العالمية من هذا المنظور.

وثمة قضايا احتلت مكان الصدارة (كأولويات جديدة) خلال فترة العامين قيد الدراسة، كان من بينها قضايا اكتسبت أهمية أكبر مما كانت عليه في السنوات الماضية، كقضايا التراث الثقافي المادي، والحاجة إلى وضع سياسات مشتركة بين الثقافات، والأنشطة التقنينية، وبعض طرائق العمل. وترتب على ذلك أن القطاع زاد من المبادلات اليومية مع الدول الأعضاء عن طريق وفودها الدائمة من خلال اجتماعات إعلامية غير رسمية و/أو أفرقة عمل خاصة معنية بمختلف القضايا الموضوعية. وقد نجحت أفرقة العمل الخاصة، على وجه التحديد، في تعزيز التعاون بصورة شفافة ومتسقة.

وعلى الرغم من أن قطاع الثقافة قد حقق تقدماً كبيراً في عدد من المجالات الرئيسية، فإن مشكلة النقص المزمن في عدد موظفيه يشكل عقبة رئيسية تعيق تنفيذ الأنشطة بنجاح. كما أن القطاع معرّض لخطر فقدان الدراية الفنية القيّمة التي تكوّنت لديه على مدى سنين طويلة، وذلك نتيجة لإحالة بعض الأخصائيين على التقاعد وإلغاء وظائفهم كتدبير من تدابير التقشف. ومع أن بالإمكان إيجاد حلول مؤقتة قصيرة الأجل، فإن مثل هذه السياسات التقييدية تحد بشكل خطير من قدرة القطاع على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. ونظراً لتزايد الطلب في ميدان الثقافة، لا بد من النظر بجدية في زيادة اعتمادات البرنامج العادي في إطار الوثيقة ٣٢م/٥ إذا ما أريد للقطاع أن يضطلع بمهامه بفعالية.

معلومات إدارية ومالية
(البرنامج الرئيسي الثالث)

أبواب الاعتمادات	المصروفات دولار
البرنامج الرئيسي الثالث - التنمية الثقافية: التراث والإبداع	
الثقافة والتنمية	١ ٨٣٠ ٠٤٥
٣,١ **صون التراث الثقافي والطبيعي وإحياؤه**	
٣,١,١ صون التراث المادي وغير المادي وإحياؤه	٢٤ ٣١٩ ٣٨٢
٣,١,٢ تعزيز تطبيق الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي	٥ ٤٠٨ ٨٩٨
المجموع، البرنامج ٣,١	٢٩ ٧٢٨ ٢٧٩
٣,١ **النهوض بالثقافات الحية**	٦ ٨٩٨ ٠٤٧
القراءة للجميع	١ ٠٣٨ ٣٢٨
سكان الكاريبي: نتاج من إبداع الماضي ونسيج للمستقبل	٤٣٥ ٥٥٥
المجموع، البرنامج ٣,٢	٨ ٣٧١ ٩٣١
المشروع المشترك بين التخصصات: نحو ثقافة السلام	٥ ١١٦ ٤٥٧
الأعباء المشتركة لقطاع الثقافة	٦ ٨١٣ ٤٢٩
المجموع الفرعي، البرنامج الرئيسي الثالث	٥١ ٨٦٠ ١٤١
الموارد الخارجة عن الميزانية	٤٣ ٤١١ ٠٠٠
المجموع، البرنامج الرئيسي الثالث*	٩٥ ٢٧١ ١٤١

* بما في ذلك الاعتمادات الخارجة عن الميزانية، المخصصة لمركز اليونسكو للتراث العالمي.

توزيع إجمالي المصروفات

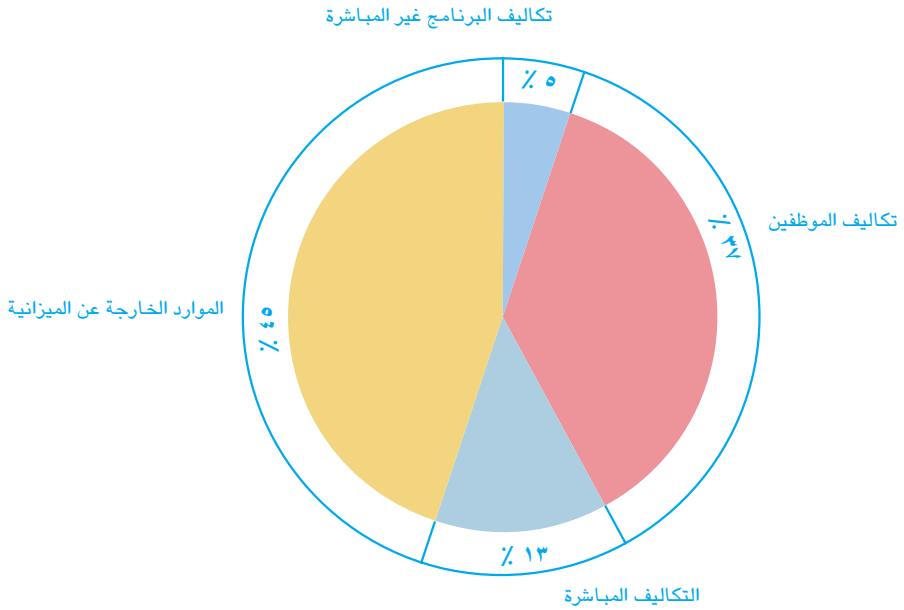

توزيع الأموال اللامركزية بحسب المناطق

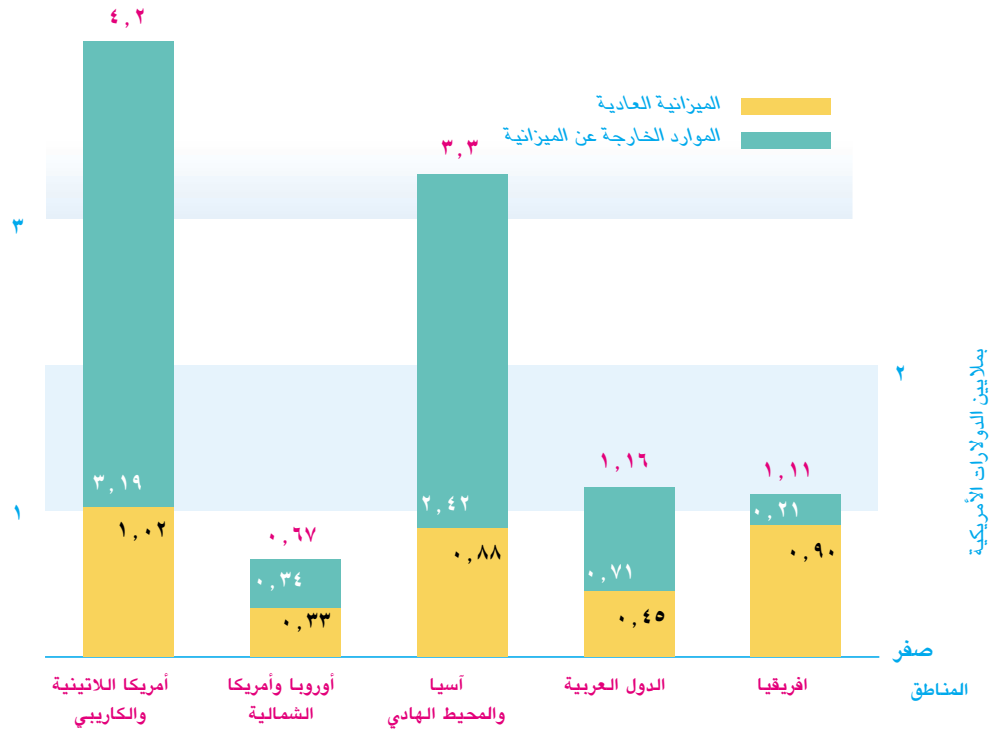

ملاحظة: دورت أرقام الرسم البياني أعلاه إلى أقرب ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

البرنامج الرئيسي الثالث
التنمية الثقافية:
التراث والإبداع

الثقافة والتنمية

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
الفقرة ٠٣٠١٢ **محور العمل ١** السياسات الثقافية من أجل التنمية	**مراقبة وجمع ونشر المعارف والمعلومات المتعلقة بالسياسات**	الاضطلاع، على أثر حلقات عمل ومشاورات إقليمية، بإنشاء الشبكة الدولية لمراصد السياسات الثقافية، وهي شبكة تضم المراصد التي أنشئت على الصعيد الإقليمي؛ وإنشاء قاعدة بيانات متاحة للاتصال المباشر، بعنوان "نافذة على الثقافة"، وذلك في موقع قطاع الثقافة على الويب؛ والبدء في مشروع بحث تعاوني بشأن السياسات الثقافية القابلة للاستدامة والتي تُعتمد على مستوى البلديات، وهو مشروع يتولى تنسيقه مرصد السياسات الثقافية في مونتيفيديو، في أوروغواي؛ وتعزيز تبادل المعلومات الموجهة نحو وضع السياسات والتعاون بشأن قضايا البحوث المتعلقة بالسياسات الثقافية وذلك بين ٢٠٠ ١ من الأخصائيين والمؤسسات في شتى أنحاء العالم. والتركيز على احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، عن طريق التعاون مع الشبكات القائمة والحلقة الثقافية والمرصد الدولي لتمويل الثقافة في أوروبا الوسطى والشرقية؛ ونشر مطبوع بعنوان "الآفاق الأوروبية في مجال السياسات الثقافية".
	توفير خدمات في مجال بناء القدرات للدول الأعضاء	تقديم دعم تقني ومادي لوضع سياسات ثقافية وطنية وتقييمها في خمس دول أعضاء (بربادوس ومولدافيا وجمهورية افريقيا الوسطى واريتريا وغواتيمالا)؛ وإعداد (واختبار) "معالم النظام الثقافي" في ثلاث دول أعضاء (بربادوس ومالي والأرجنتين)؛ وإجراء استقصاءات إقليمية لتحديد الاحتياجات التدريبية في افريقيا وآسيا والدول العربية، وذلك كمتابعة للمؤتمر الدولي بشأن تدريب المسؤولين عن إدارة الشؤون الثقافية (اليونسكو، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠)؛ وإنشاء ثلاثة كراس جامعية لليونسكو في مجال السياسات الثقافية وإدارة شؤون الثقافة (خيرونا، في اسبانيا؛ وبراتيسلافا، في سلوفاكيا؛ وهافانا، في كوبا)، ودعم الكراسي الجامعية القائمة؛ وإصدار مطبوع بعنوان "التغيير في سياق الاستمرارية: مفاهيم وأدوات من أجل نهج ثقافي للتنمية، ومطبوع بعنوان "الأدلة الخاصة بالسياسات الثقافية"؛ ومطبوع آخر بعنوان "الآفاق الأوروبية في مجال السياسات الثقافية"، مع إصدار دليل ثقافي بعنوان "التعرّف على الثقافة"؛ وإعداد مشروع رائد بشأن التنمية الثقافية والتعليم وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، أتاح دمج نتائج بحوث اليونسكو في مجال التنمية الثقافية، في نشاط لإعداد المعلمين (إذ نُظمت حلقة تدارس بشأن الثقافة والتنمية، لسبعة عشر معلماً بهدف إعدادهم لكي يصبحوا مدربين في هذا المجال)؛ وإنتاج وتصنيف

مجموعة جديدة من المعارف عن تأثير العوامل الثقافية على مرض الأيدز/السيدا والوقاية منه، وعن كيفية مراعاة هذه العوامل على الوجه الأمثل في صياغة الاستراتيجيات والمشروعات وفي العمل الميداني، وذلك من خلال المشروع المعنون "النهج الثقافي نحو الوقاية من مرض الأيدز/السيدا من أجل تحقيق التنمية البشرية المستديمة"؛ وإجراء عمليات تقييم في ٩ بلدان، ونشر ٤ أدلة، وتنفيذ مشروعين رائدين، وتنظيم مؤتمر دولي و ٤ حلقات عمل إقليمية، وإنشاء موقع وقاعدة بيانات عن المشروعات على شبكة ويب؛ وإعداد دراسة جدوى بشأن إنشاء مركز دولي للفنانين في ميرزاني، في جورجيا، وإعداد كتيب بثلاث لغات عن متحف بيروسماني، بهدف استخدامه لجمع الأموال؛ وتعزيز فهم المشكلات والاحتياجات في مجال التدريب، وتحسين المعلومات وبنى التعاون بهدف تحسين التدريب وبناء القدرات في مجال السياسات الثقافية وإدارة الشؤون الثقافية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك عن طريق تنظيم اجتماع دولي للخبراء في باريس.

تعزيز الترويج للسياسات الثقافية من أجل التنمية وتعزيز التأمل بشأنها

على أثر المؤتمر عن النهج الثقافي للتنمية في افريقيا، الذي عُقد في داكار (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١)، إجراء اتصالات مع المنظمات المانحة من أجل توفير التمويل في المستقبل للكلية الافريقية المتنقلة للثقافة والتنمية AICCD وإنشاء شبكات دون إقليمية للبحوث والتدريب؛ وإعداد مشروع للنظام الأساسي للكلية لكي تصبح منظمة غير حكومية مستقلة لعموم افريقيا؛ وإنشاء موقع على شبكة ويب لهذه الكلية؛ وبناء على طلب المؤتمر العام، تشجيع وتنظيم سلسلة من الاجتماعات الاستشارية عن تأثير وآثار العولمة على التنوع الثقافي ولا سيما على الصناعات الثقافية؛ وإعداد وثيقة بعنوان "الثقافة والتجارة والعولمة. أسئلة وأجوبة" وإتاحتها على موقع اليونسكو على الويب. وبناء على مبادرة للمدير العام، تنظيم اجتماع للجنة خبراء بشأن المبادئ الأساسية "لإعلان بشأن التنوع الثقافي"؛ وزيادة التعاون مع الهيئات الدولية الأخرى (ولا سيما مجلس أوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)). والاستمرار في هذا النشاط أيضاً ضمن إطار الأنشطة التي تم الاضطلاع بها تنفيذاً للفقرة ٠٣٢٠٣؛ ونشر مطبوع بعنوان "التغيير في سياق الاستمرارية: مفاهيم وأدوات من أجل نهج ثقافي للتنمية"؛ وزيادة الوعي بأهمية صون التنوع الثقافي في سياق عمليات العولمة والتقنيات الجديدة، وذلك من خلال تنظيم اجتماع المائدة المستديرة الثاني لوزراء الثقافة، في باريس.

التقرير عن الثقافة في العالم: أنشطة النشر والبحوث

كان التقرير عن الثقافة في العالم، الذي صدر بناء على توصية من مؤتمر ستوكهولم، أداة مفيدة للغاية لتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء في ميدان البحوث المتعلقة بالثقافة والتنمية، وبوجه خاص في مجال الإحصاءات الثقافية، وذلك بفضل المشاركة الناشطة لمؤسسات الإحصاء الوطنية (فرنسا وكندا وهولندا والفلبين وايطاليا واللجنة الأوروبية للإحصاء) وبفضل الدعم الذي قدمته هذه المؤسسات. كما تجدر الإشارة إلى التعاون الوثيق الذي تم مع "التقرير عن التنمية البشرية" الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من حيث منهجية البحث التي طبقت أيضاً في التقرير عن الثقافة في العالم. وكانت طبعة عام ٢٠٠٠ من هذا التقرير ناجحة في تحديد تحليلات استشرافية لآثار وتأثير العولمة على ثقافات العالم، ولا سيما من خلال بعض القضايا الرئيسية المختارة التي تناولها التقرير، كالنزاعات، والتنوع اللغوي، والأسواق الثقافية.

الكلية الافريقية المتنقلة	تنظيم ٣ حلقات عمل دون إقليمية بشأن النهج الثقافي الواجب اتباعه في مكافحة الأيدز/السيدا، مما أتاح توعية مائتين من أصحاب القرارات والمخططين والعاملين الإنمائيين، بشأن التفاعلات بين الثقافات ومختلف القضايا الإنمائية كالوقاية من مرض الأيدز/السيدا؛ وإنشاء ٥ شبكات إقليمية للبحوث والتدريب فيما يخص مختلف جوانب الثقافة والتنمية في افريقيا، والمساهمة بذلك في إقامة الربط الشبكي والتعاون في مجال البحوث والتدريب والإعلام بما ييسر مراعاة هذه الجوانب على نحو أفضل في افريقيا؛ وتنظيم مؤتمر دولي عن النهج الثقافي إزاء التنمية في افريقيا (داكار، ١٠-١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١)؛ وإصدار ٥ تقارير عن قضايا الثقافة والتنمية في افريقيا مع إصدار كتيب عن الكلية الافريقية المتنقلة للثقافة والتنمية (AICCD) وإنشاء موقع عنها على الويب.

تحليل البرنامج

(مدير البرنامج)

تقييم التنفيذ

نفذ برنامج الثقافة والتنمية (الفقرات من ٠٣٠١٠ إلى ٠٣٠١٢ من الوثيقة ٣٠م/٥) بشكل عام طبقاً لما تنص عليه الوثيقة ٣٠م/٥، وإن كانت تجدر الإشارة إلى حدوث بعض التباطؤ في التنفيذ نتيجة لإعادة تنظيم القطاع في منتصف فترة العامين. فقد جرى، ابتداء من ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، دمج وحدة السياسات الثقافية من أجل التنمية، ووحدة التقرير عن الثقافة في العالم، وبرنامج السياحة الثقافية، ضمن إطار قسم التعددية الثقافية، بغية إنشاء قسم السياسات الثقافية.

وقد أدت عملية إعادة التنظيم هذه إلى تهيئة الظروف الملائمة لقيام دينامية جديدة، ولكنها أدت أيضاً وبصورة مؤقتة إلى بعض الصعوبات في التنفيذ، لأن دمج البرامج لم يصاحبه بقاء كل الموظفين الذين كانوا مكلفين بها (إذ رحل ٧ زملاء). وكان المشروع المتعلق بالمؤشرات الثقافية أحد "ضحايا" هذا الوضع.

ومع ذلك فقد تم تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج إذ بات هناك إجماع على الاعتراف بالدور الذي تؤديه اليونسكو. كما أن عدداً متزايداً من الدول الأعضاء (١٩ دولة عضواً في الوقت الراهن) طلبت من المنظمة أن تساعدها على رسم أو تعديل سياساتها الثقافية الوطنية وفقاً لما يلزم بالاستناد إلى المبادئ والأهداف المحددة في خطة عمل ستوكهولم.

ومن ناحية أخرى، فإن "برنامج الثقافة والتنمية" راعى على الفور الأهداف الجديدة التي حددت للثقافة في اجتماع المائدة المستديرة الثاني لوزراء الثقافة الذي كُرس لموضوع التنوع الثقافي وتحديات السوق (اليونسكو، باريس، ١١–١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠).

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

لقد أتاح إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، الذي أوصى به المجلس التنفيذي في دورته الستين بعد المائة (٩–٢٥ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٠٠) والذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين، في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، تعزيز دور اليونسكو لدى الدول الأعضاء فيها وذلك في وقت تحتل فيه العلاقات بين الثقافة والتنمية مكاناً مهماً في أحداث الساعة بسبب العولمة.

وبالفعل، فإن إصدار هذا الإعلان أدى على نحو لا شك فيه إلى تعزيز الوعي بعدد من الاتجاهات والمسائل المتعلقة بحالة الثقافات في العالم – وهو أمر كان يمثل هدفاً من أهداف الوثيقة م/٥ – وذلك من خلال صياغة دقيقة للإشكاليات التي يتناولها الإعلان، وهي:

- الذاتية والتنوع والتعددية؛
- الحقوق الثقافية وحقوق الإنسان؛
- تسويق الممتلكات والخدمات الثقافية؛
- التنوع الثقافي وتكنولوجيات الاتصال الجديدة.

ويمكن القول باختصار أن مسار تطور موضوع "الثقافة والتنمية" خلال فترة العامين كان بلا شك تعبيراً عن أبرز الفترات التي وسمت حياة المنظمة منذ العقد العالمي للتنمية الثقافية، والتي تميزت بإصدار ما يلي:

- تقرير "التنوع الإنساني المبدع" (١٩٩٦)؛
- خطة العمل المعنية بالسياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، ١٩٩٨)؛
- إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، الذي صدر مصحوباً بالخطوط الأساسية لخطة العمل الخاصة بتنفيذه (باريس، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١).

فخلال هذه المسيرة، انتقلت اليونسكو من مرحلة الملاحظة والتشاور إلى مرحلة تأمين الالتزام السياسي من جانب دولها الأعضاء بالعمل على نحو متسق على الصعيدين الوطني والدولي.

الدروس المستفادة

لقد جرت عملية إعداد واعتماد هذا الإعلان ذاتها، ولا سيما من خلال طرائق التعاون التي اتُبعت فيها، ضمن إطار التعاون المتزايد بين اليونسكو والدول الأعضاء فيها. ويمكن الإشارة إلى أن تشكيل فريق عمل مكوّن من أعضاء المجلس التنفيذي ومن مراقبين قد يسر إلى حد كبير الإجماع على اعتماد نص كان موضوع مناقشات وعمليات تحكيم.

أما فيما يتعلق ببرامج عديدة أخرى (المؤشرات الثقافية، والسياسات الثقافية)، فتجدر الملاحظة بأن رحيل الزملاء الذين كانوا مسؤولين عنها أو إحالتهم إلى وظائف أخرى، قد حرم اليونسكو من ذاكرة مهمة للغاية بالنسبة لهذه المشروعات.

ويتمثل الدرس المستفاد في هذا الصدد في ضرورة إعداد بعض التقارير المرحلية الرسمية أو غير الرسمية، من أجل الإطلاع على مدى ما يحرز من تقدم في المشروعات قيد التنفيذ.

البرنامج الرئيسي الثالث
التنمية الثقافية:
التراث والإبداع

البرنامج ٣,١ – صون التراث الثقافي والطبيعي وإحياؤه

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات

البرنامج الفرعي ٣,١,١ - صون التراث المادي وغير المادي وإحياؤه

الفقرة ٠٣١١١ **محور العمل ١** تطبيق المعايير وتنفيذ النشاط الوقائي من أجل حماية التراث الثقافي	**تطبيق المعايير القائمة**	زيادة الوعي بالممتلكات الثقافية وإدراك أهميتها والحاجة إلى حمايتها من خلال ما يلي: إصدار المطبوعات (مثل الدليل الخاص بمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، باللغة الاسبانية)؛ زيادة عدد الدول الأعضاء المصدقة على اتفاقيات اليونسكو؛ تنظيم مؤتمرات عن تطبيق اتفاقيات اليونسكو وسائر الوثائق الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي؛ تنظيم اجتماعات إقليمية عن صياغة التشريعات الوطنية في مجال حماية التراث الثقافي؛ تحسين عملية وضع التشريعات الوطنية الخاصة بحماية التراث الثقافي في عدة بلدان؛ تنظيم حلقة تدارس إقليمية مشتركة بين اليونسكو واللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل الدول الأعضاء في جمعية التنمية في الجنوب الافريقي ومدغشقر بشأن تطبيق القانون الإنساني الدولي وقانون التراث الثقافي في جنوب افريقيا لتشجيع دول المنطقة على الانضمام إلى اتفاقيات اليونسكو للتراث الثقافي، بما في ذلك البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي (يونيو/حزيران ٢٠٠١).
	وضع معايير جديدة	توعية الرأي العام بأهمية التراث الثقافي المغمور بالمياه باعتباره تراثاً يستحق الحماية، وذلك من خلال استكمال المفاوضات وإعداد الاتفاقية الخاصة بالتراث الثقافي المغمور بالمياه؛ اعتماد الاتفاقية الخاصة بالتراث الثقافي المغمور بالمياه في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام.
	النشاط الوقائي	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
الفقرة ٠٣١١٢ **محور العمل ٢** التراث الثقافي والتنمية	**افريقيا** **الحماية والترميم، والحملات الدولية، وبناء القدرات المحلية ودعم المتاحف**	إعداد موقع على شبكة الانترنيت عن حملة صون جزيرة غوريه بالسنغال، وإتاحته بالاتصال المباشر؛ إنشاء مركز متعدد الأغراض في لاليبيلا (اثيوبيا)؛ تدريب مهنيين اثيوبيين على تقنيات حصر التراث الثقافي ونشر كاتالوغ لمعرض متنقل عن التراث الاثيوبي؛ إعداد دراستين عن الميغاليت في افريقيا وعن التراث الثقافي للصحراء الكبرى؛ تقديم المساعدة إلى ناميبيا وموزمبيق لصياغة سياسات وطنية لصون وإحياء تراثهما الثقافي؛ تدريب ٢٦ مهنياً من ١٣ متحفاً ومؤسسة مشابهة في بنين وتوغو على كيفية استقبال الزوار، وتزويدهم بأدوات لقياس مدى رضا الزوار؛ إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء متحف في مملكة بوغندا في أوغندا؛ إعداد وإتاحة موقع على الانترنيت عن الفن الافريقي باسم numibia.net؛ تقديم الدعم

لمؤسسات افريقية عاملة في مجال التراث الثقافي (مدرسة التراث الافريقي EPA، وبرنامج تنمية المتاحف في افريقيا PMDA، والمجلس الدولي للمتاحف الافريقية AFRICOM، وبرنامج غرب افريقيا للمتاحف WAMP)؛ تنظيم حلقة عمل دولية عن المركز التاريخي لمدينة أكرا في غانا؛ إقامة علاقات تشارك مع فرنسا واليابان لصون وإحياء كلوا كيسيواني في تنزانيا؛ إعداد وثيقة مشروع لترميم قصر الملك بيهنزين على أثر بعثة لإعداد المشروعات أجريت في بنين؛ وسمح تنفيذ مشروع صون وإحياء قصور آبوني الملكية بترسيخ الإطار التقني والمهني لموقع ثقافي هام يضم معرضاً جذاباً وحديثاً؛ وتحققت إنجازات هامة في مجالات إدارة وتعزيز وإحياء الآثار المعمارية والمجموعات الأثرية.

آسيا
الحماية والترميم، والحملات الدولية، وبناء القدرات المحلية ودعم المتاحف

إنجاز تقييم حملتي نيبال وبنغلاديش؛ إقرار وتنفيذ مشروعات هامة ممولة من خارج الميزانية (شوغا زنبيل، بإيران؛ وأوترار بكازاخستان؛ ومغاور لونغمن وكهوف كوماترا، بالصين)؛ تنظيم خمس حلقات تدريبية لكبار موظفي المتاحف في آسيا الوسطى؛ تنظيم الحلقة التدريبية الأولى عبر القوقاز في مجال صون التراث (جورجيا).

الدول العربية
الحماية والترميم، والحملات الدولية، وبناء القدرات المحلية ودعم المتاحف

إبرام اتفاقات مع البنك الدولي لصالح التراث الثقافي لموريتانيا وكذلك لمدينة فاس (المغرب)؛ حل المشكلات العقارية لدار المخطوطات في موريتانيا؛ التعاون مع بامت من أجل إعداد مشروع لدعم التراث الثقافي لليمن وإنجاز مشروع ترميم خزانات مياه الطويلة؛ الانتهاء من أشغال ترميم مجموعات متحف الكويت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستكمال المشروعات الخاصة بالمتحف الجديد وعرضها على السلطات المعنية؛ تقديم توصيات اللجنة العلمية لمدينة صور (لبنان) إلى السلطات اللبنانية لاتخاذ إجراءات بشأنها؛ إحراز تقدم مُرضٍ في أشغال قصر هشام في أريحا.

أوروبا والمحيط الهادي
الحماية والترميم، والحملات الدولية، وبناء القدرات المحلية ودعم المتاحف

تنظيم مؤتمرين رئيسيين عن إدارة شؤون الملكية الخاصة في المراكز التاريخية للمدن في أوروبا الشرقية (بوخارست، ٢٠٠١)، وعن العمارة التاريخية في المناطق المعرضة للزلازل (اسطنبول، ٢٠٠٠)؛ إنجاز مشروع دير بروبوتا؛ واستهلال مشروع فايز تيبه بأوزبكستان.

أمريكا اللاتينية والكاريبي
الحماية والترميم، والحملات الدولية، وبناء القدرات المحلية ودعم المتاحف

إنتاج مطبوعين بالتعاون مع جامعات أمريكا اللاتينية عن صون المدن التاريخية وإدارتها المتكاملة؛ إنشاء كرسيين جامعيين (اليونسكو/ جامعة كولومبيا الوطنية – مقر مانيزالس، كولومبيا واليونسكو/CECI/ جامعة برنامبوكو – البرازيل)؛ أنجزت بنجاح المرحلة الثانية من مشروع صون التراث الثقافي وتنميته – كنتور وازي وسوف ينتهي هذا المشروع في عام ٢٠٠٢؛ التعاون مع قطاع العلوم الاجتماعية ومكتبي اليونسكو في مكسيكو وليما من أجل صون مركز ليما التاريخي؛ التعاون مع مكتب اليونسكو في هافانا من أجل المشروع الإقليمي عن الإدارة المتكاملة للتراث الثقافي.

الترويج والتوعية

تمويل عدة مشروعات رائدة في عدة مواقع ثقافية؛ تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة في المعرض السياحي الدولي في برلين ITB؛ أنشطة توعية موجهة لمنظمات شبابية.

السياحة الثقافية

الترويج عن طريق حلقات التدارس والمؤتمرات لنهج متعدد التخصصات في مجال السياحة يستهدف تحسين وإثراء السياسات الثقافية المرتبطة بالسياحة؛ دراسات حالات في أسونسيون، باراغواي، والناصرة، إسرائيل، وبنوم بنه، وليبرفيل، وتونس، ودمشق.

	التعاون الجامع للتخصصات	نفذ بنجاح الاتفاقان الإطاريان المبرمان مع المجلس الدولي للآثار والمواقع والمجلس الدولي للمتاحف. وتطبيقاً للاتفاق الإطاري الأخير، نظمت في بعض المناطق الرئيسية، مثل الكاريبي، حلقات عمل مخصصة لتعزيز دور المتاحف في مجتمع المعلومات؛ تنظيم جائزة ميلينا ميركوري التي يمنحها المدير العام؛ تنظيم ندوة بيت لحم ٢٠٠٠؛ إصدار وتوزيع مجلة "المتحف الدولي".

الفقرة ٠٣١١٣ **محور العمل ٣** صون التراث غير المادي وإحياؤه	**التوعية بأهمية التراث الشفهي وغير المادي**	وضع الإجراءات الأولى لإعلان روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية. إعلان ١٩ من هذه الروائع (٢٠٠١/٥/١٨)؛ تعزيز نشر الثقافة العربية في العالم من خلال منح جائزة الشارقة للثقافة العربية (عبد العزيز المقالح – اليمن؛ ونازونغ – الصين)؛ الشروع في عملية وضع الخطوط الرئيسية لوثيقة تقنينية لصون التراث الثقافي غير المادي من خلال إجراء دراسة بعنوان: إعداد وثيقة تقنينية جديدة لصون التراث الثقافي غير المادي – عناصر للتأمل؛ تقديم مساعدة في مجال المسائل التقنينية لـ ١٢ دولة من أجل تنفيذ التوصية بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور (حلقات تدارس بشأن الاستقصاءات الإقليمية)؛ تقييم دور المرأة في إنتاج التراث غير المادي من خلال ست دراسات جدوى إقليمية في موضوع "المرأة والتراث غير المادي والتنمية" (على أساس لامركزي)؛ إعداد تقرير جامع عن أنشطة شعبة التراث غير المادي في مجال المرأة والتراث غير المادي (١٩٩٩–٢٠٠١).
	التدريب في مجال صون وإحياء التراث غير المادي ووضع منهجية لإعداد قوائم الحصر	إنشاء أربع شبكات إقليمية للمؤسسات المتخصصة في مجال التراث الثقافي غير المادي (آسيا الوسطى، والمنطقة العربية ما عدا دول الخليج، ودول الخليج العربية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي)؛ إصدار دليل لجمع الموسيقى والأدوات الموسيقية التقليدية (بالانجليزية والاسبانية) يرمي إلى التأكيد على أهمية مختلف عناصر التراث الثقافي غير المادي؛ إعداد المشروع (المرحلة الأولى) الخاص بوضع قائمة حصر وطنية للتراث غير المادي في ليتوانيا. الشروع بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع وضع قائمة حصر وطنية لفنون الأداء في بوتان.
	تعزيز التراث الشفهي ونقله	إنشاء نظام الكنوز البشرية الحية في الجمهورية التشيكية (٢٠٠١/٣/٢١)؛ التوعية على المستوى العالمي بضرورة الحفاظ على اللغات المهددة وصون التنوع الثقافي من خلال إصدار الطبعة الثانية من أطلس لغات العالم المهددة بالاندثار (باللغة الانجليزية بتمويل من اليونسكو/أموال الودائع اليابانية المرصودة للتراث غير المادي)؛ تنفيذ بحوث/دراسات ميدانية بشأن ثلاث من اللغات الأكثر عرضة للاندثار (وانوي – استراليا، وكنغا سلكوب – الاتحاد الروسي، وليزو – تايلاند)؛ نقل ونشر الموسيقى التقليدية لمنطقتي مدغشقر وميانمار عن طريق إصدار قرصي ليزر هما: "مدغشقر، الموسيقى (الروحية) لمنطقة تاماتاف"، و"ميانمار (القيثارة البورمية)"، ضمن مجموعة اليونسكو للموسيقى التقليدية في العالم؛ تنظيم أنشطة ثقافية ترويجية في مقر اليونسكو: (١) الاحتفال بذكرى الموسيقار المصري الشهير محمد عبد الوهاب؛ (٢) اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة الموسيقى المهددة بالاندثار – آلة الأرغول (المقر)؛ (٣) الموسيقى الأندلسية (المغرب)؛ تقديم الدعم لمهرجان فنون الشارع في كوت ديفوار؛ تنظيم أربع حلقات عمل عن "نظام الكنوز البشرية الحية" (في سيول، وطوكيو ومانيلا والفلبين).

الفقرة ٠٣١١٤ **محور العمل ٤** ترميم التراث المتضرر بسبب النزاعات	**آسيا (أنكور وأفغانستان)**	مواصلة حصر مجموعات متحف كابول؛ تقوية بناء مئذنة جام؛ حلقة عمل بشأن صنع القرميد التقليدي في هراة؛ تنظيم حلقة تدارس وطنية لتنمية السياحة الثقافية في موقع أنكور وفي كمبوديا؛ وضع برنامج للمعونة التقنية لهيئة صون وإدارة آثار أنكور ومنطقة سييم ريب (ASPARA) من أجل تنمية السياحة الثقافية في أنكور؛ تنظيم الندوة الدولية السادسة لصون معبد بايون (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١) والقصر المالكي، وبايون وأنكور وات (المرحلة الثانية)؛ أشغال ترميم المكتبة الشمالية لأنكور وات التي ينفذها الفريق الحكومي الياباني لصون أنكور (جامعة واسيدا، اليابان)؛ ترميم معبد بري روب: أنجزت هيئة I.Ge.S (مشروع الجيوتكنولوجيا والهندسة البنيوية) المرحلة الثانية من المشروع ووافقت عليها إيطاليا (مبدأ تمويل المرحلة الثالثة من المشروع).
	أوروبا (البوسنة والهرسك، كوسوفو، الجامعة العبرية بالقدس (إسرائيل))	أعدت قائمة بالآثار الوطنية للبوسنة والهرسك وقدم للسلطات مشروع قانون لحماية التراث الثقافي؛ أنجزت بالتعاون مع البنك الدولي دراسات تقنية لإعادة بناء جسري موستار وترميم جامع تاباسيكا؛ جمعت وثائق عن التراث اليهودي المهدد بالاندثار عن طريق دعم مركز الفن اليهودي في يوغوسلافيا السابقة؛ إجراء بعثة لتقديم الدعم والمساعدة المالية لسلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وقيام مكتب ساراييفو بإعداد مشروعات تخص كوسوفو وعرضها على الجهات المانحة.
	الدول العربية (فلسطين، العراق)	بغداد: تجهيز المختبر بالمعدات وتأهيل المتحف وفتحه للزوار؛ القدس: تقدم أعمال ترميم الآثار، وطباعة مخطوطات القدس، وتدريب أمناء مكتبات، وإنشاء صندوق ودائع بالتشارك مع مؤسسة التعاون؛ بيت لحم: أشغال ترميم حوش السريان على وشك الانتهاء، وأشغال الترميم في خان الوكالات مستمرة في نابلس.
	أنشطة أخرى في أوضاع ما بعد النزاع	تمويل عدة أنشطة لدعم عناصر التراث الثقافي المتضررة أو المهددة بالضرر بسبب النزاعات، لا سيما في افريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى.
	مشروعا بيت الحكمة واليونسكو – أمار (مساعدة عرب ولاجئي الأهوار)	اختتام أنشطة إحياء ذكرى عمر الخيام وإصدار المطبوعات ذات الصلة؛ وقيام مركز تاريخ العلوم في بروجيني (إيطاليا) بتنظيم دورتين دراسيتين؛ والشروع في إعداد عدة مطبوعات.

البرنامج الفرعي ٣,١,٢ - تعزيز الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

الفقرة ٠٣١٢١ **محور العمل ١** تطبيق الاتفاقية	**أمانة الاتفاقية وقائمة التراث العالمي**	تجاوز الانضمام إلى الاتفاقية التوقعات إذ بلغ عدد الدول الأطراف فيها في نهاية فترة العامين ١٦٧ دولة، منها ١١٨ دولة قدمت قوائم مؤقتة وفقاً للشكل المحدد في "المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي". وبلغ العدد الإجمالي للمواقع المدرجة في القوائم المؤقتة ١٢٤٧ موقعاً؛ أما عدد المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي فقد بلغ في أواخر فترة العامين ٧٢١ (٥٥٤ ممتلكاً ثقافياً و١٤٤ ممتلكاً طبيعياً و٢٣ ممتلكاً مختلطاً في ١٢٤ دولة طرفاً في الاتفاقية)؛ وقدم مبلغ ٠٤٠ ٤٦٨ ١ دولاراً في شكل مساعدات تقنية للدول الأطراف في الاتفاقية في جميع المناطق. ولم ينفذ برنامج المنح الدراسية الخاص بالتراث الثقافي.
	بناء القدرات في مجال حماية التراث العالمي وإدارته	إقامة شراكات مع مؤسسة الأمم المتحدة؛ واتفاق التعاون بين فرنسا واليونسكو من أجل حماية التراث المعماري والحضري والطبيعي؛ والإعلان الخاص بالتعاون بين إيطاليا واليونسكو؛ ومركز اليابان للتراث العالمي في إطار المركز الثقافي الآسيوي لليونسكو (ACCU، اليابان)؛ ومنظمة مدن التراث العالمي؛ والشبكة الإقليمية لمديري التراث العالمي في جنوب شرق

آسيا واستراليا ونيوزيلندا؛ ومكتب التراث العالمي لدول الشمال؛ ومجلس أوروبا واللجنة الأوروبية؛ ومع هيئات أخرى.

تقارير عن حالة صون وإدارة مواقع التراث

درست لجنة التراث العالمي ومكتبها ،أكثر من ١٣٠ تقريراً عن حالة صون الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي بالإضافة إلى التقارير المدرجة في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر؛ وتم إعداد وتقديم التقرير الدوري الخاص بالدول العربية (٢٠٠٠) والتقرير الدوري الخاص بافريقيا (٢٠٠١)؛ واستمر العمل في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لعام ١٩٩٨ الخاصة بأنشطة التوثيق والإعلام والتثقيف، مع التركيز على تحسين قدرة مركز التراث العالمي على توسيع نطاق خدماته.

التوعية والإعلام والتوثيق

انصب الاهتمام على مواصلة الجهود الرامية إلى تحويل وثائق التراث العالمي إلى شكل إلكتروني وإتاحتها على موقع التراث العالمي على الانترنيت (نحو ١٠٠٠ وثيقة نظامية وملف ترشيح). وتم تعيين موظف أخصائي في إدارة المعلومات المتعلقة بالتراث العالمي وأعدت استراتيجية شاملة لإدارة معلومات التراث العالمي. ولا تشمل هذه الاستراتيجية احتياجات المركز فحسب وإنما تركّز أيضاً على خدمة الدول الأطراف وتعمل على تحويل المركز إلى مركز لاستقاء ونشر المعلومات عن التراث العالمي. والموقع الشبكي لمركز التراث العالمي هو الموقع الذي يتلقى أكبر عدد من الزيارات من بين مواقع اليونسكو، إذ يطرقه شهرياً أكثر من ٣ ملايين زائر ويجري استطلاع أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ صفحة. واستمر إنتاج خريطة التراث العالمي ومجموعة الموارد الإعلامية عن التراث العالمي والكتيب الخاص بالتراث العالمي والنشرة الإعلامية الإلكترونية WHNEWS. وأعيد تصميم النشرة الإعلامية للتراث العالمي وأصبحت تصدر كل شهرين بدلا من كل ثلاثة أشهر.

مشاركة الشباب في صون التراث العالمي وتعزيزه

في عام ٢٠٠٠، شارك ما يزيد على ١٣٠ دولة عضواً بصورة نشطة في تجريب وتكييف مجموعة المواد التعليمية للمعلمين الصادرة بعنوان "التراث العالمي بين أيدي الشباب" (صدرت حتى الآن بالانجليزية والفرنسية والاسبانية والعربية والروسية واليابانية). وتقوم اللجان الوطنية لليونسكو بإعداد عشرين طبعة لغوية إضافية منها، وأصبحت المجموعة متاحة على الانترنيت في عام ٢٠٠١. وقد أسهمت المنتديات الإقليمية للشباب بشأن التراث العالمي والتي نظمت في المحيط الهادي (كيرنز، استراليا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١) وفي أمريكا اللاتينية (ليما، بيرو، مارس/آذار ٢٠٠١) وكذلك المنتدى الدولي الذي نُظم في السويد (كارلسكرونا، سبتمبر/أيلول ٢٠٠١) في تعزيز الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية للتربية في مجال التراث العالمي. ومن المنتظر أن يفضي تقييم خارجي للمشروع ينفذ في عام ٢٠٠١، إلى وضع مبادئ توجيهية لرسم السياسات العامة بشأن التربية في مجال التراث العالمي في المستقبل.

تحليل البرنامج بحسب البرامج الفرعية

(الموظفون المسؤولون عن البرامج الفرعية)

البرنامج الفرعي ١,١,٣:
صون التراث المادي وغير المادي وإحياؤه

تقييم التنفيذ

واصلت اليونسكو توفير الخدمات اللازمة للاتفاقيات الهامة التي أصدرتها بشأن التراث (يرد التقرير عن اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢ على حدة). وقد انضمت ٢١ دولة إلى وثيقة واحدة على الأقل من الوثائق الأربع المعنية بالتراث. ومما أبرز بشكل خاص أهمية اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ المتعلقة بحماية التراث الثقافي في حال وقوع نزاع مسلح وبروتوكولها الأول، أن أفغانستان لم تكن طرفاً فيها. فلو أنها كانت منضمة إليها لكان الطالبان الذين هدموا تماثيل البوذا في باميان ملزمين بالتقيد بها. وكان المؤتمر العام الذي نظم بالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لخمس عشرة دولة في الجنوب الافريقي في يونيو/حزيران ٢٠٠١ مناسبة لتعزيز الوعي بأهمية الاتفاقية، وأسفر بالفعل عن انضمام دول إضافية إليها. كما أصبحت ثماني دول أخرى أطرافاً في البروتوكول الثاني مما قرّب إلى حد كبير موعد دخوله حيز التنفيذ.

وكانت الدورة الحادية عشرة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية المعنية بتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة حيازتها بطريقة غير مشروعة التي عقدت في كمبوديا، أول دورة تعقدها اللجنة في منطقة آسيا وتميزت بمشاركة قوية من البلدان الآسيوية مما عزز الاهتمام بأنشطة اللجنة. واعتمدت هذه الدورة إحدى عشرة توصية هامة بشأن إعادة الممتلكات الثقافية ومنع الاتجار غير المشروع بها، منها توصيات تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للمنطقة تتعلق بإعداد قوائم حصر للممتلكات ووضع مدونة أخلاقية دولية للتجار. وعقد اجتماعان عن منع الاتجار غير المشروع، أحدهما في هانوي حول المشكلات الخاصة بهذا البلد، والآخر في فيجي لبلدان منطقة المحيط الهادي. واستمر نشر مواد تدريبية هامة، من ذلك مثلاً ترجمة دليل الاتجار غير المشروع إلى لغة رابعة (الفرنسية). ونظم بمناسبة الذكرى الثلاثين لاتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، يوم دراسي أثار اهتماماً واسعاً في وسائل الإعلام وفي الدول التي تفكر في الانضمام إلى الاتفاقية، إذ أعلن عدد من الدول نيته التصديق على الاتفاقية بينما صادق عدد آخر عليها فعلاً.

واستمر تقديم المساعدة للدول الأعضاء من أجل تحسين رعايتها وصيانتها للمواقع الثقافية الهامة، وتنظيم الاجتماعات التقنية لأمناء المواقع ومهنيي المتاحف في مجالي صون التراث الثقافي والسياحة الثقافية في جميع مناطق العالم. وكانت المواقع التي تنفذ حملات لصونها، بمثابة أمثلة إيضاحية للمعايير الدولية المطبقة في مثل هذه الأعمال. ويزداد باطراد اعتماد هذه الأنشطة على مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية. وقد أسفرت البعثات واجتماعات الخبراء عن ازدياد عدد المهنيين المدربين وارتفاع مستوى العناية، وعن تآلف أكبر مع أفضل المعايير المهنية. كما أدى نشر المطبوعات وعقد المؤتمرات على المستوى العالمي إلى تعزيز الوعي بإنجازات واحتياجات مختلف الثقافات في افريقيا والدول العربية وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

ولا بد من الإشارة إلى المشروعات التي تساعد البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ومنها: التراث الثقافي لشعب الخمير في كمبوديا، وتراث أفغانستان، والبوسنة والهرسك (كوسوفو) ومقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة). والقدس وبيت لحم والمراكز التاريخية في أمريكا اللاتينية. ومن ثم فقد اضطلعت اليونسكو بدور هيئة لوضع المعايير ومركز لتبادل المعلومات في مجال تقنيات الصون بالإضافة إلى دورها في بناء القدرات. ومن الأنشطة البارزة في هذا الصدد إنشاء موقع انترنيت خاص بالفن الافريقي، وتنظيم أول حلقة عمل عبر القوقاز في مجال صون التراث في جورجيا، وترميم مجموعات متحف الكويت، وحفريات كانت – أور وازي (بيرو) والتعاون مع المنظمات الثقافية لتجميع بقايا التراث الأفغاني الواجب ردها إلى أفغانستان عندما تستقر الأوضاع في هذا البلد.

وكان من دواعي الخيبة الكبرى إخفاق الجهود المكثفة التي بُذلت للحيلولة دون هدم تماثيل البوذا في باميان. بيد أن الجهود التي بُذلت لتعبئة القيادات الدينية والسياسية والمساعي العامة المكثفة، كانت تنذر بصعوبة نجاح مثل هذه المبادرة. وسوف يتعين في السنوات القادمة تقدير مدى النجاح الذي يمكن أن تحققه سياسة جديدة، تلتزم بمبادئ اتفاقية عام ١٩٧٠، فيما يخص مواد التراث المنهوبة التي يُعثر عليها في السوق الدولية. وقد حظي نشاط اليونسكو بتغطية إعلامية واسعة وأحدث تأثيره على سوق الفن، سواء من خلال فرض قيود ذاتية على عمليات الشراء أو تقديم مساهمات طوعية لمؤسسات الإيداع التي ترعاها اليونسكو.

إن الأنشطة المتنوعة المنفذة دعماً للتراث الثقافي غير المادي (إعلان الروائع المشار إليه آنفاً؛ وبرنامج الكنوز البشرية الحية؛ وتعزيز توصية عام ١٩٨٩ بشأن الفولكلور؛ وصون وإحياء أشكال التعبير عن الموسيقى التقليدية والشعبية وإنتاج اسطوانات ضمن مجموعة اليونسكو للموسيقى التقليدية) قد أدت إلى توسيع نطاق الاهتمام بهذا التراث إلى حد بعيد، مما تجسد في كمية الاستفسارات الواردة بشأنه، والطلبات العديدة المقدمة لدعمه، وفي عدد الترشيحات الواردة في إطار "الإعلان"، والمناقشات الموسعة التي جرت في الهيئتين الرئاسيتين، والاهتمام بهذا الموضوع في الاجتماعات الإقليمية. بيد أن دعم البرنامج على نحو أفضل يحتاج إلى توسيع كمي ونوعي لمجال تغطيته في وسائل الإعلام وفي المقالات المنشورة في المجلات المهنية بشأن الجوانب التقنية لحماية هذا التراث. فالمهنيون المعنيون بهذا التراث كثيراً ما لا يكونون على اتصال فيما بينهم في ذات بلدهم: فينبغي تشجيع الدول الأعضاء على إنشاء أفرقة عمل لتنسيق مساهماتهم بحيث تتبلور سياسات وطنية متسقة في البلدان التي لا توجد فيها بعد مثل هذه السياسة. فمن شأن ذلك المساعدة إلى حد كبير في مهمة إعداد اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي التي تطلبها الهيئتان الرئاسيتان.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

إن اعتماد الاتفاقية الخاصة بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه عام ٢٠٠١ يُعد من الإنجازات الكبرى التي تحققت في فترة العامين المعنية. فمنذ عام ١٩٦٨ عرض مشروع الاتفاقية الذي أعده الخبراء وعلقت عليه الحكومات، على أربعة اجتماعات للخبراء الحكوميين. وفي أثناء هذه الفترة، تعزز إلى حد كبير الوعي في جميع أنحاء العالم بأهمية هذا التراث وأعادت الدول الأعضاء النظر في التشريعات الخاصة بالتراث لسد ما فيها من ثغرات. وتدارست التجمعات الإقليمية مصالحها الجغرافية والتاريخية المشتركة فيما يتعلق بحطام السفن. وتم وضع المعايير المناسبة لاستكشاف وإدارة المواقع المغمورة بالمياه ذات القيمة الثقافية في كل مكان. كما تم اعتماد قواعد جديدة لضمان الحماية في بعض المناطق البحرية، مثل الرصيف القاري وقاع البحار، حيث لم تكن القواعد واضحة سابقاً. وركز النص النهائي للاتفاقية بصفة خاصة على التعاون فيما بين الدول والاستغلال غير التجاري. فأرست الاتفاقية معايير ستطبق لعقود كثيرة قادمة، وألهمت الكثير من الجهود الجديدة الموجهة نحو التدريب وتحسين إدارة المواقع.

وفي عام ٢٠٠١ شكل أول إعلان لروائع التراث الشفهي وغير المادي نقطة تحول في مجال الاعتراف الدولي بهذا التراث. وتعكس قائمة الروائع التسع عشرة المعلنة التنوع الواسع في العناصر المكونة للتراث غير المادي: اللغة، والموسيقى، والمسرح، وعلميات صنع القرار. والغرض منها تعزيز عناصر التراث ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمجتمعات المحلية التي توجه طاقاتها نحو إبداع وإدامة التراث غير المادي بدلاً من توجيهها صوب إبداع التراث المادي وإدامته. كما أن الاعتراف بالتراث المهدد بالخطر قد حدا بالمجتمعات المحلية إلى مضاعفة جهودها لضمان نقله واستمراره، وأسهم في زيادة الوعي بأهمية التراث على الصعيد الوطني. وشجع هذا النشاط أيضاً على التفكير في مفهوم التراث غير المادي وفي مكانته في التراث بشكل عام.

البرنامج الفرعي ٢,١,٣:
تعزيز تطبيق الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

تقييم التنفيذ

في إطار تعزيز تطبيق الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢، أولي اهتمام خاص للأمور التالية: تحديد مواقع التراث العالمي، وضمان الصفة التمثيلية لقائمة التراث العالمي، وتأمين الحماية والإدارة الفعالة لمواقع التراث العالمي، وبناء القدرات، والترويج للاتفاقية ولقائمة التراث العالمي من خلال الإعلام والتوعية، والتثقيف.

وجرى التنفيذ وفقاً للقرارات الصادرة عن لجنة التراث العالمي والجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي. ونفذت الأنشطة بالتعاون مع الدول الأطراف في الاتفاقية، والمكاتب الميدانية، والهيئات الاستشارية للجنة التراث العالمي (المجلس الدولي للآثار والمواقع – ICOMOS، والاتحاد العالمي لصون الطبيعة – IUCN، والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها – ICCROM).

وفيما يتعلق بتحديد مواقع التراث العالمي، قدمت المساعدة من أجل تعزيز قدرات الدول الأطراف في مجال إعداد القوائم المؤقتة والترشيحات الخاصة بإدراج الممتلكات في قائمة التراث العالمي. وأعطيت الأولوية لافريقيا، والكاريبي، وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية والمحيط الهادي فيما يتعلق بإعداد ملفات ترشيح ممتلكات من هذه المناطق الفرعية، وبشأن فئات الممتلكات غير الممثلة بالقدر الكافي في قائمة التراث العالمي.

وأجري تقييم معمّق لحماية ممتلكات التراث العالمي وللتنفيذ العام للاتفاقية في الدول العربية في عام ٢٠٠٠، وفي افريقيا في عام ٢٠٠١، في إطار برنامج عالمي للتقارير الدورية يستغرق ست سنوات.

وفضلا عن ذلك، استمرت مراقبة الأخطار التي تتهدد حالة صون الممتلكات الثقافية والطبيعية المدرجة في قائمتي التراث العالمي والتراث العالمي المعرض للخطر، ورصد التحسينات التي تطرأ عليها في بعض الحالات، بالتعاون الوثيق مع الدول الأطراف والمجلس الدولي للآثار والمواقع، والاتحاد العالمي لصون الطبيعة. وقد استفاد العديد من هذه الممتلكات من دعم مالي وتقني قدم في إطار نظام المساعدة الدولية. ومن أجل التأكد من أن موارد صندوق التراث العالمي المحدودة المخصصة للمساعدة الدولية تستخدم على الوجه الأجدى، أجري تقييم في عام ٢٠٠٠ أسفر عن إدراك أفضل لمجموعة الأخطار المحيقة بممتلكات التراث العالمي (مثل الأخطار الناجمة عن الأشغال العامة، والسياحة غير المستدامة، وفرط استغلال الموارد الطبيعية، والكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك) كما كشف عن مواطن الضعف في الإطارين المؤسسي والقانوني والقدرات الإدارية والتنفيذية في مجال الصون. واستجابة لهذه الاحتياجات، اعتمدت لجنة التراث العالمي نظاماً جديداً لبرامج صون ممتلكات التراث العالمي يعتمد على تحديد وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية. وستركز البرامج الموضوعية الأربعة الأولى على السياحة المستدامة، والمدن، والعمارة الطينية، والغابات.

واستمر تنفيذ الخطة الاستراتيجية لعام ١٩٩٨ الخاصة بأنشطة التوثيق والإعلام والتثقيف، مع التركيز على تحسين قدرة مركز التراث العالمي على توسيع نطاق خدماته.

وقد أدى رواج التراث العالمي وجاذبيته، ولا سيما قائمة التراث العالمي التي تتسع كل سنة وتشمل ممتلكات معرضة لأخطار متعاظمة، إلى إخضاع الموارد البشرية والمالية المتاحة لتنفيذ الأنشطة لضغوط هائلة. فلم تتم زيادة هذه الموارد بما يتفق مع زيادة أنشطة اليونسكو في مجال صون التراث العالمي، لا سيما في مجالي التراث الثقافي والتوعية.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

تم تعزيز الموارد المتاحة لصون الممتلكات الطبيعية المندرجة في التراث العالمي على نحو كبير من خلال عقد شراكة جديدة مع مؤسسة الأمم المتحدة المحدودة (UNF).

وفي عدة حالات أدت المراقبة الرجعية لحالة صون ممتلكات التراث العالمي إلى نتائج إيجابية في مجال الصون (مثل إيقاف الأنشطة الإنمائية التي تهدد ممتلكات التراث العالمي، كما حدث مثلاً عندما أعلن رئيس المكسيك في مارس/آذار ٢٠٠٠ عن التخلي عن إقامة مصنع للملح في بحيرة سان إيغناسيو الشاطئية لضمان صون التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية في ملاذ الحيتان في فثكاينو).

وتفضي أنشطة بناء القدرات، ولا سيما في افريقيا وآسيا الوسطى، إلى تقديم ترشيحات جديدة رفيعة المستوى لإدراج ممتلكات في قائمة التراث العالمي.

واتسع نطاق التعاون بين السلطات المحلية في أوروبا وآسيا وافريقيا في مجال إدارة التراث الحضري من خلال إقامة شراكات فيما بين المدن، تركز على تضمين أنشطة التوسع الحضري بعداً يتعلق بالصون.

ونفذ برنامج إصلاحي هام، أفضى إلى وضع خطة عمل حاسمة لضمان الصفة التمثيلية لقائمة التراث العالمي، فضلاً عن اتخاذ تدابير ناجحة لضمان تمثيل أكثر إنصافاً في لجنة التراث العالمي.

أما مشروع التثقيف في مجال التراث العالمي، الذي يشترك في إدارته مركز التراث العالمي وشبكة المدارس المنتسبة، فهو لا يزال يعمل بنجاح على إدخال موضوع التراث العالمي في الصفوف الدراسية في مختلف أنحاء العالم، من خلال استخدام مجموعة المواد التعليمية المعنونة "التراث العالمي بين أيدي الشباب".

البرنامج الرئيسي الثالث
التنمية الثقافية: التراث والإبداع

البرنامج ٣,٢:
النهوض بالثقافات الحية

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
النهوض بالثقافات الحية		
الفقرة ٠٣٢٠١ **محور العمل ١** النهوض بالإبداع وحمايته	**التربية الفنية والتدريب المهني للفنانين**	تحسين التربية الفنية لـ ٢٠٠ طفل ومراهق (في الأرجنتين وكوستاريكا وغانا وجمهورية إيران الإسلامية والسنغال وتنزانيا وكمبوديا وساموا الغربية)، وكذلك في فلسطين في إطار تنفيذ برنامج "الموسيقى والسلام"؛ وإعداد تقارير ودراسات حالات مكثفة عن تعليم الفنون في المرحلتين الابتدائية والثانوية في افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والعالم العربي (في الأردن بوجه خاص)، مع نشرها على الانترنيت؛ ونشر الكتيب المعنون "التراث الثقافي والإبداع والتعليم للجميع في افريقيا" باللغتين الانجليزية والفرنسية؛ وإقامة مشروع "الفنون الرقمية" المشترك بين القطاعات الذي سيُنفذ في فترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ والشروع، من خلال نادي القلم الدولي، في تنفيذ مشروع شعري في "بيت الشعر" في مدينة رام الله بدعم من شعراء إسرائيليين؛ وتعزيز الرابطات الأدبية الافريقية، ولا سيما في غانا ونيجيريا والسنغال وأوغندا؛ وإنشاء وإحياء مراكز لنادي القلم الدولي، في بلدان مثل الأرجنتين وبوليفيا؛ وقيام المعهد الدولي للمسرح بتدريب ٢٥٠ من المهنيين والمخرجين والممثلين الشباب من مناطق جغرافية ثقافية مختلفة، وذلك في مجال المسرح والفن المسرحي؛ والقيام من خلال المجلس الدولي للموسيقى (IMC) ببث ٧٠٠ برنامج إذاعي في ٣٤ بلداً وبمشاركة ١٣٠ مؤلفاً موسيقياً من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة مختارة تضم ٤٠ عازفاً أوروبياً من الشباب، وذلك في إطار "المنابر الموسيقية"؛ ومنح جائزة اليونسكو والمجلس الدولي للموسيقى إلى ثلاثة مؤلفين موسيقيين.
	دعم الإبداع وفنون الأداء	وضع مشروع قانون يتعلق بأوضاع الفنانين في لاتفيا؛ ومشاركة ٥٠٠ شاب في حلقات عمل إبداعية في ميادين الشعر والموسيقى والفنون الجميلة والسلام (في اندونيسيا والسنغال وهاييتي وفنزويلا والأرجنتين وكوستاريكا وفيتنام)؛ ومنح ١٠ شبان جائزة اليونسكو لتعزيز الفنون؛ ودعم الأنشطة الفنية في افريقيا: السوق الافريقية لفنون الأداء (MASA، كوت ديفوار)، ومهرجان الموسيقى الافريقية (FESPAM، جمهورية الكونغو)، والمهرجان الأول للرقص (Faay Fecc، السنغال)، ومهرجان الحولين للفنون التشكيلية (السنغال) والمتحف الوطني في مالي؛ ومُنحت آلات موسيقية في إطار الهبات التي تقدمها اليونسكو ومدينة هيروشيما إلى المعاهد الموسيقية في الأرجنتين وبلجيكا وكمبوديا وجمهورية الكونغو واستونيا وفرنسا وألمانيا والمجر وإيطاليا ولكسمبرغ ونيوي وهولندا والبرتغال واسبانيا وسويسرا ويوغوسلافيا. إنشاء كراسي جامعية في الجزائر والصين وجورجيا والأردن، وتحسين القدرات للكراسي الجامعية القائمة، والتحضير لإنشاء خمسة كراسي جديدة؛ وتم إعداد كتاب مدرسي باللغتين الروسية والصينية. ويدل تأثير هذه الكراسي الجامعية، كما يتبين من خلال عدد الطلاب المسجلين ونوعية أعمالهم، على مدى نجاحها، وذلك على الرغم من

الصعوبات التي واجهت بعضاً منها بسبب الأطر القانونية للجامعات المعنية. وتم تحسين تدريب الفنانين في بوروندي (٢٠ فناناً تشكيلياً) وكوبا (٤٠ موسيقياً) وساموا الغربية (٣٠ فنان أداء) وتيمور الشرقية (٣) وفيتنام (١٠ محركين للدمى) وهاييتي (٥٠ دارساً شاباً للموسيقى).

تعزيز المبادلات الفنية عن طريق اتفاقات إطارية

إنشاء "الدليل العالمي للشعر"؛ والاحتفال باليوم العالمي للشعر في جميع أنحاء العالم؛ وإنشاء موقع "التربية الموسيقية والمستقبل الوظيفي" على شبكة ويب (بدأ في العمل في ٢١ يونيو/حزيران ٢٠٠٢). إعداد أحكام قانونية موحدة لحماية وإدارة الفولكلور والمعارف التقليدية لبلدان المحيط الهادي؛ وتنظيم حلقتي عمل تدريبيتين في افريقيا (جمهورية الكونغو وبوروندي)، وإيفاد بعثة من الخبراء إلى بوروندي أسفرت عن إعداد مشروع قانون؛ وتوليف مجموعة من التشريعات السارية في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي سيجري نشرها على موقع الويب؛ وإجراء دراسات تمهيدية عن تطويع حقوق المؤلف للبيئة الرقمية؛ وتدريب ٢٠ معلماً ناطقاً بالبرتغالية في مجالي الموسيقى والرقص؛ وتدريب مهنيين شباب في مجالي المسرح والفنون الدرامية عن طريق المعهد الدولي للمسرح؛ وتدريب ٢٥٠ من المهنيين والمخرجين والممثلين الشباب من مناطق جغرافية ثقافية مختلفة في شتى تقنيات وفروع الفنون الدرامية.

تعزيز حقوق المؤلفين والفنانين

إدارة وترويج النصين الأساسيين المتعلقين من خلال اجتماع اللجنتين النظاميتين، والتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والمشاركة في المناقشات الدولية بهدف تحسين معارف الدول الأعضاء والمشرعين والأخصائيين في البلدان النامية؛ وإسداء المشورة بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، رداً عليتساؤلات الدول الأعضاء، وكذلك عند قيام المنظمة بإبرام اتفاقات؛ وإصدار "نشرة حقوق المؤلف" الفصلية في شكل إلكتروني (بالانجليزية والاسبانية والفرنسية) أو في طبعة ورقية (بالصينية والروسية)؛ ونشر "دليل الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف" على نطاق واسع بالانجليزية والفرنسية وترجمته إلى الروسية، وتمثل أحد الأهداف التي تم تحقيقها في دعم جمعيات المؤلفين؛ وإنشاء أربعة كراسٍ جامعية متخصصة جديدة لليونسكو في مجال تعليم حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الجزائر، والصين (افتتحه المدير العام) وجورجيا، والأردن.

الفقرة ٠٣٢٠٢

محور العمل ٢

النهوض بالصناعات الحرفية وفن التصميم

دعم السياسات الوطنية في مجال الصناعات الحرفية وإنشاء شركات حرفية صغيرة في أقل البلدان نمواً

تحديد الأولويات للخطط الوطنية لتنمية الصناعات الحرفية في البلدان الافريقية الأقل نمواً عن طريق حلقة عمل نُظمت لمديري الصناعات الحرفية في واغادوغو (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠)؛ وإنشاء آلية لتنسيق متابعة الأنشطة في مجالات جمع البيانات والتدريب والترويج والتسويق؛ واستحداث أنشطة مدرّة للدخل للمنشآت الحرفية الصغيرة على أساس رائد في إريتريا ولاوس وكولومبيا.

التدريب الأولي والمتقدم للحرفيين

توفير تدريب أولي للحرفيين الشباب وتحسين مهارات العاملين في مجالات الصناعات الحرفية، ولا سيما النساء، عن طريق حلقات عمل وطنية وإقليمية ودولية؛ وتشجيع تبادل التقنيات والخبرات فيما بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من خلال برنامج موّلته كلياً الوكالة النرويجية للتنمية الدولية (نوراد) وشمل ٤٤ من الخزّافين ومديري المنشآت الحرفية من بلدان أمريكا اللاتينية وغانا والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية. وتم تأمين الأثر المضاعف لهذه الأنشطة التدريبية من خلال نشر المواد التدريبية على نطاق واسع (كتيبات وأشرطة فيديو وأقراص للقراءة بالليزر CD-ROM).

تشجيع الحرفيين المبدعين والمصممين الشباب

مُنحت جائزة اليونسكو للصناعات الحرفية لحرفيين مبدعين على أثر مسابقات إقليمية نُظمت على التوالي في مدينة حيدرأباد بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وفي مدينة تونس بالنسبة للدول العربية، وفي واغادوغو بالنسبة

لافريقيا، وفي كوبا بالنسبة لأمريكا اللاتينية. وتم الترويج للأعمال الحائزة على الجوائز على نطاق واسع من خلال تنظيم معارض في المقر ونشر كتالوغ لهذه الأعمال (بالانجليزية والفرنسية والاسبانية) وعرضها على موقع الويب الخاص بالقطاع؛ وجرى تعريف مهنيي التصميم والجمهور الواسع على أعمال ١١٠ من المصممين الشباب من ٣٢ بلداً، عن طريق معرض أقيم في مقر اليونسكو. واضطلعت المنظمة، من خلال نهجها العالمي الفريد المتعلق بالدور الاجتماعي الثقافي والاقتصادي للصناعات الحرفية، بدور قيادي في إعداد ونشر أول "دليل عملي للمشاركة في المعارض التجارية الدولية للصناعات الحرفية"، بالاشتراك مع مركز التجارة الدولي (UNCTAD/WTO) وأمانة الكومنولث.

الفقرة ٠٣٢٠٣
محور العمل ٣
الكتاب والصناعات الثقافية

السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية للتنمية

مواصلة الأنشطة المتعلقة بالكتاب (ولا سيما منح أرقام في إطار الترقيم الدولي المسلسل للكتب – ISBN)؛ وتوثيق الروابط مع الأوساط المهنية (على سبيل المثال، خلال المؤتمر الدولي الذي ينظم كل سنتين، والذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل)؛ ومراجعة التعاون مع المركز الإقليمي للنهوض بالكتاب في أمريكا اللاتينية والكاريبي (سيرلالك – CERLALC) ومركز اليونسكو الثقافي في آسيا والمحيط الهادي (ACCU)؛ وتطوير حوسبة الأعمال من خلال "نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج سيستر SISTER" والبوابة المعلوماتية لشبكة البرنامج التعاوني لآسيا والمحيط الهادي للنهوض بالمطالعة وتطوير الكتاب (APPREB) والشبكة الافريقية للناشرين (APNET)؛ وتم تمويل مشروع كبير لوضع استراتيجية إقليمية للكاريبي ولكن أعيد تركيز تنفيذه على مجالات أخرى للنشاط الثقافي.

حرية التداول وتعزيز التنوع

إنجاز استقصاء عن أوضاع السينما في العالم ونشر نتائجه على نطاق واسع.

نشاط غير مذكور في خطط العمل

متابعة عمليات التوزيع والترجمة (باللغة العربية) للدليل العملي بشأن اتفاق فلورنسا.

نشاط غير مذكور في خطط العمل

متابعة العمل من أجل إنجاز برنامج "فهرس الترجمات" ووضعه على الانترنيت؛ وتقديم الدعم لزهاء عشرة مهرجانات في البلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ ومنح جائزة السينما بصورة استثنائية في إطار السنة الدولية لثقافة السلام.

القراءة للجميع

الفقرة ٠٣٣٠١
القراءة للجميع

مشروعات خاصة للنهوض بالقراءة

تعزيز الروابط التي تهدف أساساً إلى ترويج الكتاب والتشجيع على القراءة لدى جميع شرائح المجتمع ("اليوم العالمي للكتاب ولحقوق المؤلف" يزداد وقعه كل عام، إذ يتجاوز متوسط عدد البلدان المشاركة فيه ٨٠ بلداً).

الكتب والقراءة للأطفال والناشئة

شمل المشروع الخارج عن الميزانية "كتاب في جريدة" عدداً يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين قارئ كل شهر (من خلال زهاء عشرين صحيفة صادرة بالعربية).

إنتاج مواد للقراءة

تنظيم "جائزة اليونسكو لأدب الأطفال والناشئة الداعي إلى التسامح" التي تُمنح كل سنتين وتلقى رواجاً متزايداً على صعيد المشاركة (خلال فترة العامين هذه، شارك ناشرون من زهاء ستين بلداً من جميع مناطق العالم بكتب صادرة بـ ٣٥ لغة)، بالإضافة إلى أنشطة أخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بتزيين كتب الأطفال بالصور؛ وتمكين الشباب الافريقيين من الانتفاع بالمعارف العلمية، ولا سيما باللغات الوطنية ولغات الأقليات. (مشروع "ساب كاوي" SAP Kawi؛ ومبادرات أخرى لامركزية.

	المكتبات في خدمة القراءة	**أتاح مشروع "كتب للجميع" الممول من خارج الميزانية تقديم هبات في شكل مكتبات متنقلة ومئات الألوف من الكتب إلى أولئك القاطنين في أكثر المناطق حرماناً في أمريكا اللاتينية، وبذلك تم إدخال أساليب جديدة للقراءة.**
	تقييم الخبرة المكتسبة في مجال الكتاب والثقافة	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.

سكان الكاريبي: نتاج من إبداع الماضي ونسيج للمستقبل

الفقرة ٠٣٤٠١ سكان الكاريبي: نتاج من إبداع الماضي ونسيج للمستقبل	**تعزيز التفاهم بين الثقافات**	تعزيز التفاهم بين الثقافات من خلال تنظيم معرض متنقل بعنوان "سكان الكاريبي: نتاج من إبداع الماضي ونسيج للمستقبل" (البلد الرائد: ترينيداد وتوباغو)، بما في ذلك استكمال الكتيب والدليل الخاصين بهذا المعرض، بالإضافة إلى مجموعات مواد قابلة للنقل وقرص للقراءة بالليزر CD-ROM وشريط فيديو؛ والنهوض بثقافة السلام (البلد الرائد: جامايكا) وذلك، على سبيل المثال، من خلال وضع وتنفيذ برنامج عن القيم والمواقف موجه إلى الأطفال في السن قبل المدرسية في كاراكاو؛ دعم المبادرات الهادفة إلى إزالة الحواجز اللغوية (البلد الرائد: هاييتي).
	الصناعات الثقافية والسياحة الثقافية	دعم الصناعات الثقافية والسياحة الثقافية من خلال النهوض بالصناعات الثقافية: حلقة تدارس إقليمية (البلد الرائد: الجمهورية الدومينيكية)، وكمثال على ذلك إنشاء لجنة تخطيطية؛ ودعم المبادرات الرامية إلى صون التراث الثقافي: إعداد قائمة حصر للأشياء المقدسة المرتبطة بمعتقدات الفودو (البلد الرائد: هاييتي)؛ والمشاركة في تنسيق مؤتمر السكان الأصليين عن الثقافة والصناعات الحرفية (البلد الرائد: سانت فنسنت وغرينادين).
	تنمية البرامج التعليمية والإعلامية	تنمية البرامج التعليمية والإعلامية من خلال تعزيز مؤسسات وشبكات التعليم الثانوي والعالي (البلدان الرائدان: جامايكا وبربادوس)، وذلك على سبيل المثال من خلال تنظيم حلقة عمل تدريبية لتنمية المهارات لـ ١٣ شاباً عاطلاً عن العمل في بربادوس؛ وتقديم الدعم لمراكز الاتصال والمعلومات المتعددة الوسائط الخاصة بالمجتمع المحلي (البلد الرائد: جامايكا)، من خلال تنظيم حملة للتوعية بشأن مرض الأيدز/السيدا في أوروبا، وذلك، على سبيل المثال، باستخدام وسائل الإعلام وفنون الأداء؛ وتبسيط العلوم والتكنولوجيا (بما في ذلك العلوم الدقيقة) (الجهة الرائدة: قطاع العلوم)، من خلال الاضطلاع بأنشطة مثل تنظيم معرض علمي مكرس (للعلوم الدقيقة) على مستوى المدارس الثانوية في سانت فنسنت وغرينادين)؛ وتقديم الدعم لمبادرات تتعلق بالوقاية من فيروس الأيدز/السيدا والرعاية الصحية من خلال الثقافة والاتصال (البلدان الرائدة: سانت فنسنت وغرينادين، وهاييتي، وغيانا)؛ والتعليم في مجال الاستعداد للكوارث (البلد الرائد: البهاما) من خلال تنظيم حلقات عمل في مجال الاستعداد للكوارث.

تحليل البرنامج بحسب البرامج الفرعية

(الموظفون المسؤولون عن البرامج الفرعية)

النهوض بالثقافات الحية

تقييم التنفيذ

في مجال الإبداع، اتسمت فترة العامين من جهة بتعزيز جيد للأنشطة (تعزيز الإجراءات المتعلقة بأوضاع الفنانين والمبادلات الفنية والنهوض بالتربية الفنية والتعاون مع الشبكات المهنية)، وبتنفيذ مبادرات ناجحة (مثل "اليوم العالمي للشعر")، وباستغلال أكثر فعالية للاتصال الإلكتروني (إنشاء مواقع على الويب، والبدء بتنفيذ مشروع "الفنون الرقمية"). وتنامى العمل لصالح حقوق المؤلف بكافة أبعاده: التعليم (بإنشاء كراسٍ جامعية لليونسكو ومتابعتها) والمعلومات والمطبوعات، ودعم الإدارة الجماعية للحقوق، والتعاون مع المنظمات المهنية. وتبيّن أنه ينبغي مضاعفة الجهود لتحسين انتفاع البلدان النامية بالمعلومات القانونية بواسطة التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وأنه ينبغي مواصلة استيفاء موقع الويب الذي تعرض فيه التشريعات الوطنية.

وفيما يخص النهوض بالصناعات الحرفية وفن التصميم، فإن الأنشطة المتعلقة باستحداث السياسات لصالح الصناعات الحرفية وبتوعية الشباب وتشجيع المصممين منهم والنهوض بالصناعات الحرفية الجيدة، وكذلك استخدام التكنولوجيا الجديدة، قد تميزت كلها بأثرها المضاعف الواضح وبإقامة شراكات ناجحة.

وتميز النهوض بالصناعات الثقافية، بإجراء مراجعة جذرية لأساليب دعم السياسات الوطنية للدول الأعضاء وللتعاون مع الشبكات المهنية. واتُّخذت مبادرات عديدة لتيسير فهم أوضاع الصناعات الثقافية في زمن العولمة ومن منظور تشجيع التنوع الثقافي، وذلك مما أتاح التوصل إلى رؤية شاملة ومؤاتية لظهور أشكال جديدة من العمل مثل "التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي". وأخيراً، تم وضع "فهرس الترجمات" على الانترنيت، وذلك مما يجعله يحظى بإقبال يتناسب مع الأهمية التي ما فتئت الدول الأعضاء توليها إليه.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

في إطار البرنامج المعنون "مشاركة الفنانين في التنمية: برنامج حلقات العمل الإبداعية" الذي تموله الوكالة النرويجية للتنمية الدولية (NORAD)، نُظمت أول حلقة عمل دولية عن بدائل الرصاص والمحروقات في الصناعات التقليدية للخزف المبرنق وعن التصاميم الجديدة وتسويق المنتجات (الصناعات الحرفية المراعية للبيئة)، في باتسكوارو (المكسيك) من ١٢ إلى ٢٥ مايو/أيار ٢٠٠١. وقد نُظمت حلقة العمل هذه بالتعاون الوثيق مع الصندوق المكسيكي لتنمية الصناعات الحرفية (FONART) والمنظمة الأمريكية غير الحكومية "المعونة للحرفيين". وأتاحت حلقة العمل هذه فرصة كبيرة لتبادل الأفكار والخبرات بين ٤٤ من الخزّافين ومديري المنشآت الحرفية من ١٩ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية، وغانا والمغرب وكذلك لتحقيق تفاعل مثمر مع الفريق التقني لـ (FONART) ومع أخصائيين في التصميم والتسويق من كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية. وركّز البرنامج الشامل على تشاطر المهارات التكنولوجية الجديدة وتقنيات الإنتاج للحصول على أنواع من البرنيق الخالي من الرصاص واستبدال الوقود، وعلى تشجيع التصاميم الجديدة المستلهمة من التقاليد وعناصر خط الإنتاج، وعلى تسويق هذه المنتجات، وذلك مع مراعاة الشواغل الصحية العالمية والمعايير الدولية. وعلاوة على المساهمة الهامة لمهنيي التصميم وأخصائيي التسويق في عملية التعليم والتعلّم، فإن النجاح الذي حققته حلقة العمل هذه يعزى إلى الكفاءة العالية للفريق التقني وإلى الظروف الممتازة للعمل والإقامة التي وفرها المركز الإقليمي لتعليم الكبار (CREFAL) في باتسكوارو وإلى التنسيق الفعّال بين مكتب اليونسكو في المكسيك و (FONART) فيما يخص التنظيم العملي لحلقة العمل.

ويمكن الإشارة أيضاً إلى تماسك الأنشطة المنفذة بشأن موضوع "الصناعات الثقافية والعولمة". ويتعلق الأمر هنا بمشروع ناجح ومنظم تنظيماً جيداً للغاية، تمثلت فيه مختلف مهام المنظمة ووظائفها، وأسهم فيه عدد كبير من الشركاء. وأتاحت الأنشطة المنفذة الاستجابة الكاملة لأحد طلبات المؤتمر العام في دورته الثلاثين. وتم تنفيذ جزء من هذه الأنشطة في المقر والجزء الآخر في إطار اللامركزية، ولكن في تآزر تام على كلا المستويين. ونُفذت بعض الأنشطة بالتعاون مع هيئات أخرى (لجان وطنية، ومنظمات دولية مثل مجلس أوروبا والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي MEROSUR). وأُشركت الدول الأعضاء في هذه العملية (القيام باستطلاع لدى هذه الدول وتشكيل لجنة خبراء). وتم إصدار وتوزيع مطبوع موجه إلى شريحة واسعة من الجمهور. واستخدم موقع الويب استخداماً كاملاً. وأفضت مجموعة الأنشطة المنفذة إلى نتائج نظرية وعملية قابلة للتقييم، شكلت أساساً لفكرة "الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي" من جهة و "التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي"، من جهة أخرى.

القراءة للجميع

تقييم التنفيذ

كان من المقرر أن يكون هذا البرنامج جامعاً للتخصصات، بيد أن الأنشطة المنفذة اتسمت في الواقع بطابع قطاعي. وفي المقابل، فإن الأنشطة المتعلقة بالقراءة ذات الطابع الثقافي نُفذت في تآزر تام مع الأنشطة المتعلقة بالكتاب (والواردة في برنامج "النهوض بالثقافات الحية")، وذلك مما يدعو إلى التفكير في ضرورة الربط بين هاتين الفئتين من الأنشطة بصورة نهائية في المستقبل.

ونُفذت بعض الأنشطة في المقر أو انطلاقاً منه (مثل "جائزة اليونسكو لأدب الأطفال والناشئة الداعي إلى التسامح") بينما نُفذ

بعضها الآخر بصورة لامركزية، مثل مشروع "ساب كاوي" (SAP Kawi). وحظي نصف الأنشطة تقريباً بمساهمات كبيرة خارجة عن الميزانية، وذلك مما يدل على قدرة هذا البرنامج على اجتذاب الأموال، ولكن أيضاً على حالة عدم الثبات الدائمة والناجمة عن هذا النوع من التمويل، لا سيما فيما يتعلق بإدارته. ولئن تمكن مشروع "كتاب في جريدة" من ضمان استمراريته فإن مشروع "كتب للجميع" تعيّن إيقافه، بعد مرحلة أولى ناجحة من تنفيذه في أمريكا اللاتينية، وذلك بانتظار أن تسفر الجهود الدؤوبة المبذولة حالياً عن الحصول على تمويلات جديدة أو التوصل إلى أنماط جديدة من الشراكة.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

زاد عدد البلدان المشاركة خلال فترة العامين المعنية في الاحتفال باليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلف، الذي أعلن عام ١٩٩٦ بموجب قرار صادر عن المؤتمر العام (القرار ٢٨م/٣,١٨)، إذ يبلغ عدد هذه البلدان حالياً حوالي ٨٠ دولة، كما زاد تنوع المبادرات المتخذة في إطاره. وهذا النشاط الذي يعتمد على مساهمات الدول، وبالأخص المجتمع المدني، لا سيما الأوساط المهنية، وبشكل أكبر الآن مساهمات المدارس، يقدم مثالاً على قدرة اليونسكو على تعزيز الوعي وحفز النشاط والتعبئة. وفي نهاية فترة العامين، استكمل هذا اليوم بمبادرة أطلق الناشرون من خلالها مشروع "العاصمة العالمية للكتاب" الذي قرر المؤتمر العام (القرار ٣١م/٢٩) إشراك اليونسكو فيه.

وكانت حلقة عمل UNESCO-BIB التي نُظمت عام ٢٠٠١ لرسامي كتب الأطفال، بالتعاون مع الدار الدولية السلوفاكية لفنون الأطفال (BIBIANA)، مناسبة نادرة ومكثفة للإبداع في جوٍ رائع مفعم بالود والانسجام. واختير موعد تنظيمها (ما بين ٦ و٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١) ليوافق موعد بينالي براتيسلافا للرسوم الإيضاحية (BIB)، مما أتاح للمشاركين فرصة فريدة لمشاهدة أعمال فنانين من جميع أنحاء العالم. وبوحي من موضوع حلقة العمل "عالم الحيوانات الخيالية" أنتج الفنانون العشرون الذين شاركوا فيها من ١٩ بلداً، مجموعة مدهشة من الرسوم. وعمل هؤلاء بتوجيه من فريق مؤلف من أربعة مدربين ساعدوهم على إطلاق عنان خيالهم والتحرر من جميع القيود الأسلوبية والتجارية، وشعرَ الرسامون الشباب بأنهم تعلموا درساً عظيماً يمكن أن يساعدهم مستقبلاً في حياتهم المهنية، وهو الهدف الأساسي من كل نشاط تدريبي. غير أن عملية التعلّم، حسب هؤلاء المشاركين، ذهبت إلى أبعد بكثير من مجرد تعلّم تقنيات جديدة وطرق تعبير وأساليب جديدة، فكانت بمثابة ترسيخ للتنوع الثقافي واحتفاء بثراء وتفرّد كل أشكال الإبداع. وعُرضت الأعمال التي أنتجتها حلقة العمل في براتيسلافا وفي مقر اليونسكو في باريس وكذلك في عدد من المدن الأوروبية. وقامت الوكالة النرويجية للتنمية الدولية (NORAD) بتمويل الحلقة وجميع أنشطة متابعتها، في إطار مشروع اليونسكو المعنون "مشاركة الفنانين في التنمية: برنامج حلقات العمل الإبداعية".

سكان الكاريبي: نتاج من إبداع الماضي ونسيج للمستقبل

تقييم التنفيذ

إن مشروع "سكان الكاريبي: نتاج من إبداع الماضي ونسيج للمستقبل" مشروع طالما تطلعت إليه دول الكاريبي. وهو يعرف عادة باسم "برنامج التركيز على الكاريبي". ويستهدف إحداث تأثير قوي على التنمية الاقتصادية في المنطقة مع العمل في نفس الوقت على نشر مواقف وقيم تنسجم مع تحديات القرن الحادي والعشرين، ومع مقتضيات إقرار السلام.

ويمس المشروع جميع المجالات الرئيسية لاختصاص المنظمة، وقد تمكن من الوصول إلى الجهات الفاعلة الرئيسية، لا سيما في مجالات التربية والثقافة والاتصال. وكان الشباب حتى الآن هم المستفيدون الرئيسيون منه، ولكن من المنتظر أن تمتد فوائده عندما ينجز إلى جميع شرائح المجتمع.

وتولت اللجان الوطنية في المنطقة تنفيذ المشروع، غير أن هذا التنفيذ كان بطيئا بسبب ثقل عبء عمل هذه اللجان (في معظم بلدان الكاريبي يقع تنفيذ المشروع على عاتق شخص واحد). وقد تأثر معدل التنفيذ أيضا بعملية إعادة التنظيم الهيكلي لعمليات المنظمة في المنطقة. فإن إغلاق مكتبي اليونسكو في بربادوس وترينيداد وتوباغو، وإنشاء المكتب الجامع في جامايكا قد استدعيا إجراء تسويات أثرت على جميع الأطراف المعنية، مما سبب تأخيرا كبيرا بحيث أن معظم أنشطة المشروع لم تكن قد أنجزت تماما في نهاية فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١. ومن ثم تقرر إنجاز الأنشطة المعنية في عام ٢٠٠٢.

ولئن كان من المتعذر تقييم تأثير برنامج "التركيز على الكاريبي" تقييما كاملا قبل أن تنجز كافة أنشطته، فإن الحماس الذي لقيته حتى الآن لا يدع مجالا للشك في ملاءمتها وأهميتها بالنسبة للحياة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

الثقافة

إن المشروع الطليعي الخاص ببرنامج التركيز على المحيط الهادي في إطار قطاع الثقافة هو المعرض المتنقل عن تاريخ وثقافة الكاريبي المعنون "إبداع الماضي ونسيج المستقبل" الذي نظم على أساس موضوعات المجلدات الستة من مصنف اليونسكو عن تاريخ الكاريبي العام. والمعرض مؤلف من عشر لوحات كبيرة مصحوبة بقرص مدمج للموسيقى وبعرض فيديو وكتيب. وينتظر من البلدان التي تستضيف المعرض أن تضيف إليه معروضاتها الخاصة من أجل إبراز وإيضاح الموضوعات بصورة حية وملموسة.

طرحت فكرة المعرض بمناسبة CARFESTA VII الذي عقد في سانت كيتس ونيفيس يوم ٢٣ أغسطس/آب ٢٠٠٠، بمناسبة اليوم الدولي لذكرى الاتجار بالرقيق الأسود وإلغائه. ونظمت بهذه المناسبة مسابقة غناء ولكنها ألغيت لعدم وجود مشاركين.

واعتمد في إطار برنامج التركيز على الكاريبي نهج ثقافي اتصالي فيما يخص مرض الأيدز/السيدا كامتداد للبرنامج العام لليونسكو الخاص بالنهج الثقافي للوقاية من مرض الأيدز/السيدا ومعالجته. وكان الهدف من ذلك إعداد طبعة مطوعة للكاريبي من كتيب

Handbook for Health Workers and Care Givers (دليل العاملين في مجال الصحة والرعاية الصحية)، ونظمت لهذه الغاية حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام في سانت فنسنت وغرينادين.

ومنح دعم مالي لثمانية بلدان أخرى من بلدان الأمانة العامة لرابطة الكاريبي (كاريكوم) من أجل تنظيم حملات توعية بشأن مرض الأيدز/السيدا تقوم على شواغل ثقافية واتصالية.

وتمت ترجمة رواية هاييتية إلى اللغة الاسبانية ونشرها في إطار مشروع رائد يستهدف إصدار مجموعة من الترجمات والمطبوعات، في السنوات المقبلة، باللغات الرئيسية للمنطقة أي الانجليزية والاسبانية والفرنسية والهولندية. ويستهدف هذا المشروع تلبية حاجة سكان الكاريبي إلى فهم ثقافاتهم من خلال الأدب، ومن ثم تعزيز التعاون والتكامل الاقليمي.

وفي إطار المشروع الخاص بالتراث الثقافي المادي، يجري العمل على فهرسة وتوثيق مجموعة واسعة من الأشياء المقدسة المرتبطة بمعتقدات الفودو بهاييتي التي تعد مصدرا هاما لدراسة ثقافة هاييتي وديانتها.

إن الصناعات الثقافية تعتبر الصناعات الجديدة الواعدة في الكاريبي في يومنا هذا نظراً للانهيار الذي يشهده إنتاج الموز والأنشطة التقليدية. فهي من نتاج شعوب منطقة كان لها تأثير كبير على الفنون والثقافة في العالم، لا سيما في مجال الموسيقى. وإن المؤتمر الخاص بأوضاع الصناعات الثقافية في الكاريبي والذي كان من المقرر عقده في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، تعين إرجاؤه إلى العام التالي نظرا لعدم تمكن بعض المتحدثين والموجهين الرئيسيين من حضوره في الموعد المذكور.

وأنشئت لجنة توجيهية في عام ٢٠٠١ للتجمع الإقليمي للشباب من أجل السلام، وهي مبادرة تندرج في إطار برامج العقد الدولي لتعزيز ثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، وعقدت اجتماعات منتظمة لإعداد البرنامج الكامل والأنشطة المناظرة على مدى ثلاثة أيام في السنة التالية.

الاتصال

في إطار "التركيز على الكاريبي" وقعت على قطاع الاتصال مسؤولية "الوصول إلى المحرومين" بفضل التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، واستخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية لدرء أخطار الكوارث الطبيعية.

وبُذلت الجهود في إطار برنامج مراكز المجتمعات المحلية للمعلومات والاتصالات من أجل إنشاء مراكز رائدة للاتصالات الريفية في جامايكا ودومينيكا وجزر فيرجين البريطانية. فعن طريق توفير المعدات والتدريب للمجتمعات الريفية، يؤمل التوصل إلى تلبية الحاجة العاجلة إلى سد الثغرة في مجال الاتصال بصورة ملموسة. فقد أنشئ مثلا في دومينيكا مشروع رائد لتوفير التدريب في هذا المجال.

ويتمثل الهدف من مشروع الاستعداد للكوارث الذي بدأ في منتصف عام ٢٠٠١، في إعداد ونشر دليل اقليمي للاستعداد للكوارث في الكاريبي من زاوية الاتصالات. وسوف يضمّن الدليل العبر المستخلصة من المشروع الرائد المنفذ في سانت فنسنت وغرينادين.

العلوم

عقد اجتماع لدراسة مشروع توفير المواد المختبرية وتدريب المعلمين في مجال العلوم الدقيقة؛ ونظم سوق/معرض في سانت فنسنت وغرينادين في عام ٢٠٠٠، وقدمت معدات من هذا النوع للمدارس في أحد بلدان كاريكوم في عام ٢٠٠١.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

التربية

إن مشروعات برنامج التركيز على الكاريبي في إطار قطاع التربية كانت متفقة مع مبادرات اليونسكو في مجال ثقافة السلام ومع برنامج العقد الدولي لتعزيز ثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، وكذلك مع مبادراتها في مجال التعليم العالي والتدريب المهني. فقام مركز اليونسكو لتنسيق شبكة التجديد التربوي من أجل التنمية في الكاريبي (كارنيد) في بربادوس، في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، بتنظيم وتنسيق سلسلة من حلقات العمل التدريبية الرامية إلى توعية المعلمين والطلبة بمسألة الحل السلمي للنزاعات وبدورها في التخفيف من جنوح الأحداث، ونفذت هذه الحلقات في مختلف بلدان الكاريبي في موضوع "تغيير ثقافة القاعة الدراسية". ولاحظت المدارس المشتركة فيها انخفاضا ملحوظا في عدد النزاعات بين التلاميذ على أثر هذه التجربة، مما يدل على نجاح المشروع. كما نظمت بالتنسيق مع مبادرة الحكومة الجامايكية "الطريق إلى السلام" حلقات عمل في إطار برنامج JASIF للمساهمة في مكافحة العنف في المدرسة.

قدم في بربادوس تدريب في مجال المعلوماتية لثلاثة عشر شابا عاطلا عن العمل من المتسربين من المدرسة أو الذين لا يملكون مؤهلات كافية للعثور على عمل. وإن النجاح الذي لاقاه هذا البرنامج جعل منه نموذجا لدورات تدريبية أخرى من هذا النوع سوف تنفذ في بربادوس وفي بلاد أخرى من منطقة الكاريبي.

البرنامج الرئيسي الرابع

نحو مجتمع الاتصال والمعلومات للجميع

٤,١ حرية تداول الأفكار

٤,١,١ حرية التعبير والديمقراطية والسلام

٤,١,٢ وسائل الإعلام والمعلومات والمجتمع

- التحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية الثقافية التي يطرحها مجتمع المعلومات

٤,٢ سد الثغرة في مجال الاتصال والمعلومات

٤,٢,١ تنمية الاتصال

٤,٢,٢ تنمية البنى الأساسية للمعلومات

تقييم برنامج الاتصال

(مساعد المدير العام للاتصال)

تقييم استراتيجية اليونسكو في مجال الاتصال

نفذ القطاع خلال فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ أنشطته المدرجة في إطار البرنامج العادي والمشروعات الخارجة عن الميزانية، في منظور الأهداف الاستراتيجية المحددة لقطاع الاتصال والمعلومات في الاستراتيجية المتوسطة للفترة ١٩٩٦–٢٠٠١ (الوثيقة ٢٨م/٤ المعتمدة). وقد أحرز عدد من هذه الأنشطة نجاحاً باهراً وأسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للقطاع.

ومن الأنشطة التي نجحت بوجه خاص أنشطة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة يوم ٣ مايو/أيار من عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وركزت أنشطة هذا اليوم الذي تزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية لإعلان ويندهوك، على المبادئ الأساسية لحرية الصحافة. وأسهم هذان الاحتفالان، إضافة إلى حفل تسليم جائزة اليونسكو/غيليرمو كانو العالمية لحرية الصحافة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ في حفز وعي الجمهور بالصلات بين حرية الصحافة والمجتمع الديمقراطي. وبفضل أنشطة اليونسكو في هذا المضمار مدعومة بجهود المنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية العاملة في مجال الدفاع عن الحريات الأساسية، تبوأت المنظمة، في إطار منظومة الأمم المتحدة، مكان الصدارة فيما يخص تعزيز حرية الصحافة ووسائل الإعلام ودورها في التنمية الديمقراطية للمجتمعات.

وبفضل المساعدة الفعالة التي تقدمها اليونسكو للسلطات الوطنية والإقليمية في رسم أو تحديث تشريعاتها الخاصة بوسائل الإعلام والصحافة لكي تتفق مع المعايير والمبادئ المعترف بها على الصعيد الدولي، توطد اليونسكو شيئاً فشيئاً مكانتها كواحدة من أهم المؤسسات التي توفر هذا النوع من الخدمات الاستشارية والخبرات للدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى. كما يتجلى الدور الحفاز للمنظمة في المنتدى الذي توفره لتبادل الآراء والأفكار بين الدول الأعضاء والرابطات المهنية لوسائل الإعلام وسائر منظمات المجتمع المدني.

وحظيت بنجاح مماثل أثناء فترة العامين موضع التقرير جهود اليونسكو الرامية إلى حفز التفكير على المستوى العالمي بشأن التحديات التي يطرحها مجتمع المعلومات وأهدافه النهائية، وتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية في كافة مجالات اختصاص المنظمة. فتمكنت المنظمة من تعزيز دورها كمنتدى فكري ومركز لتبادل المعلومات بشأن الجوانب الاجتماعية الثقافية والأخلاقية لمجتمع المعلومات عن طريق جمع ونشر المعلومات ذات الصلة وتشجيع النقاش الجامع للتخصصات في إطار البرنامج الجديد المعنون "المعلومات للجميع" والسعي إلى تحقيق توافق الآراء حول المبادئ التي تطبق على المجال السيبرني. وهذا يتفق تماماً مع الهدف الاستراتيجي للاستراتيجية المتوسطة الأجل المتعلق بتعزيز التفكير في تأثير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال وزيادة فرص الانتفاع بالإمكانيات التي تتيحها في مجال التنمية التربوية والعلمية والثقافية.

ونجحت اليونسكو كذلك في نشاطها الرامي إلى المساعدة في تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تنتقل إلى النظام الديمقراطي في مجال المعلومات والاتصال. فقد ساندت اليونسكو بنشاط تنمية وسائل إعلام المجتمع المحلي باعتبارها وسيلة فعالة للمشاركة الاجتماعية والحكم السليم كما ساندت برامج في مجال محو الأمية والبيئة والسكان والصحة. ووفرت فرص التدريب لمهنيي الاتصال ووسائل الإعلام من البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم، وقدمت الدعم لتعزيز البنى الأساسية لمنظمات وسائل الاتصال والمكتبات والمحفوظات. كما تجلى دور اليونسكو بوضوح في تعزيز الوظيفة التربوية والثقافية للهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون، والمساعدة في صياغة سياسات وطنية وإقليمية متكاملة للمعلومات في إطار الخطط الإنمائية الشاملة، وفي تشجيع الربط الشبكي فيما بين مهنيي الاتصال والمعلومات، وكذلك فيما

بين المؤسسات، وفي إنشاء مجتمعات افتراضية لتعزيز التربية والعلم والثقافة. وعززت اليونسكو أيضاً دور المكتبات ومرافق المعلومات كمنافذ إلى الطرق السريعة للمعلومات، مع التركيز على المكتبات العامة والمدرسية كوسائل فعالة لتوسيع نطاق الانتفاع بالتعلم والمعرفة. وأفادت الجهود المبذولة لصالح المكتبات والمحفوظات في تكييف هذه المرافق في الدول الأعضاء للمتطلبات التكنولوجية الجديدة، وتمكينها من الاضطلاع بدور محوري في تكوين رصيد متين من المعلومات المندرجة في الملك العام. كما ساهمت اليونسكو، من خلال برنامج ذاكرة العالم، مساهمة ملموسة في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لضمان حفظ التراث الوثائقي العالمي وصونه وتعزيزه.

وقد عززت هذه المبادرات سياسة المنظمة الرامية إلى تشجيع الانتفاع بالمعلومات على نحو منصف وقليل التكلفة. كما أنها رسخت دور اليونسكو وأبرزت مكانتها على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل وأكدت اختصاصها في هذا المجال لدى الدول الأعضاء. ويتجلى ذلك في تزايد عدد الطلبات التي تتلقاها للمساعدة في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للمعلومات وتنظيم حلقات عمل إقليمية لمعالجة هذه المسائل. والآن وقد احتلت اليونسكو مكان الصدارة في عملية تنمية مجتمع المعلومات، فإن عليها أن تواصل تكثيف جهودها الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بتعميم الانتفاع بالمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك فإن اليونسكو، من خلال مساعدتها في تنمية البنى الأساسية للمعلومات، وتعزيز الانتفاع بالملك العام وتوفير مضامينه، وتعزيز البرامج الحاسوبية المشاعة المصدر أو المجانية، إضافة إلى المساهمة في إعداد أطر قانونية في هذا المجال، قد أسهمت إلى حد كبير في توعية الجمهور في جميع أنحاء العالم بالحاجة إلى مقاومة التطورات التي يشهدها مجتمع المعلومات بفعل متطلبات السوق الصرفة. ويتجلى تأثير عمل اليونسكو في هذه المجالات في التغيير الذي طرأ على مشروع برنامج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إذ تحول من التركيز بصورة رئيسية على البنى الأساسية للاتصال، إلى استيعاب بعض الموضوعات المذكورة أعلاه والتي تهم اليونسكو.

غير أن قدرة المنظمة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء المتزايدة إلى مساعدتها في تنمية قدراتها في مجال الاتصال، كانت محدودة بسبب تناقص التمويل الوارد من البلدان المانحة. وينطبق ذلك بوجه خاص على البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) الذي اضطر في عام ٢٠٠١، إزاء هذه المشكلة، إلى إعلان التوقف سنة كاملة عن تمويل أي مشروعات جديدة. وبذلت الجهود لمعالجة هذا الوضع عن طريق إصلاح أساليب عمل بدتا، وترشيد أولوياته، واعتماد استراتيجية تنفيذية جديدة ترمي إلى تعزيز البرنامج وزيادة قدرته على اجتذاب الجهات المانحة إلى تمويل العدد الكبير من المشروعات التي يتلقى طلبات بشأنها من البلدان النامية.

الدروس المستفادة

إن أحد الدروس المستفادة في مجال تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام، يتمثل في أن اليونسكو، باعتبارها الوكالة الرائدة في هذا المجال في منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تشرك في هذه الأنشطة منذ مرحلة التخطيط الأولى. فمن شأن ذلك أن يساعد في زيادة تأثير هذه الأنشطة إلى حد كبير ويسلط الأضواء على مساهمة اليونسكو بمزيد من الوضوح. وبينت خبرة فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ ازدياد دور وتأثير المجتمع المدني في عملية صنع القرار. وقد أخذت اليونسكو هذا الأمر في الاعتبار من خلال إقامة شراكات عديدة مع الرابطات الدولية لمهنيي وسائل الإعلام. غير أنه ينبغي مواصلة التوسع في هذه الجهود وتعزيز هذه الأنواع من الروابط. ومن التدابير التي تعتزم اليونسكو اتخاذها العمل على توسيع نطاق أنشطتها المشهود بها لصالح حرية الصحافة ووسائل الإعلام، لتشمل حرية التعبير في سائر مجالات اختصاص المنظمة.

وقد اعترف المجتمع الدولي بالجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعزيز الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدامها الفعلي على المستوى العالمي، مثل استخدام شبكة انترنيت والاتصالاتية لأغراض التنمية. وتوفر هذه الجهود أيضاً للمنظمة فرصة أداء دور فريد في المستقبل. غير أن أحد الدروس الهامة المستفادة في هذا الصدد يتمثل في ضرورة تركيز الجهود والموارد على نحو أفضل وتوثيق الشراكات الدولية والتعاون بين القطاعات بغية تحقيق التأثير الذي تتوخاه الدول الأعضاء في مجالات رئيسية مثل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التربية أو إقامة المكتبات الإلكترونية. وقد تم الإعداد لإقامة التعاون بين المؤسسات الدولية والوكالات الوطنية من أجل إنتاج وترويج أدوات أفضل، وتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب المحلي.

وإن نهج اليونسكو المتمثل في تعزيز التطوير المهني للتطبيقات العملية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية المعنية أصبح يحظى باهتمام كبير كما يسهم في بناء القدرات على الصعيد المحلي. ويتمثل الدرس

الرئيسي المستخلص في هذا الصدد في ضرورة أن تعمل المنظمة على تحقيق توازن بين الأنشطة الحافزة والأنشطة الداعمة فيما يخص البرامج الوطنية والمناقشات الفكرية. وينبغي أن تعتمد الأنشطة المستقبلية على الإنجازات التي تحققت من خلال تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التنمية، ولكن ينبغي أيضاً إيلاء مزيد من الاهتمام للربط الشبكي على الصعيدين الوطني والدولي للتمكين من إنشاء مراكز امتياز مستديمة في البلدان المشاركة وإجراء تجارب مماثلة في بلدان ومناطق أخرى. وأسهمت أنشطة اليونسكو في تعزيز دور المنظمة وإبراز صورتها في هذا المجال، سواء لدى الدول الأعضاء أو في إطار منظومة الأمم المتحدة.

المشروعات/الأنشطة القابلة للتكرار

مشروع كوثماله الرائد (الجمع بين تكنولوجيات الاتصال التقليدية والحديثة): أنشئ في كوثمالة بسري لانكا أول مشروع رائد يقوم على استخدام إذاعات المجتمع المحلي كهمزة وصل بين الانترنيت والمجتمعات الريفية. وتتجلى آثاره المضاعفة في الاهتمام الكبير الذي أثاره في كل أنحاء العالم استخدام إذاعة كوثماله للانترنيت لأغراض البث على مستوى المجتمع المحلي، كما تتجلى في برامجه الطليعية بشأن "تصفح البرامج الإذاعية" وفي قاعدة البيانات المتعددة الوسائط الخاصة بالمجتمع المحلي التي طورها من أجل التنمية. وعقدت في كوثماله في عام ٢٠٠١ حلقة متابعة عن تعزيز قدرات المجتمعات المحلية وتضييق الهوة الرقمية عن طريق الجمع بين إذاعات المجتمع المحلي وشبكة الانترنيت وتكنولوجياتها. وأسفر ذلك عن إقامة شراكات جديدة وتهيئة الظروف اللازمة لإنشاء مراكز أخرى في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ولا شك أن مبادرة إنشاء مراكز متعددة الوسائط خاصة بالمجتمع المحلي (تجمع بين تكنولوجيات إذاعات المجتمع المحلي وبين التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال) ومراكز الاتصال المتعددة الأغراض، سوف تحتل مكانة بارزة في أنشطة اليونسكو من أجل بناء القدرات في مجال الاتصال والمعلومات في المستقبل.

مجالات تستوجب المزيد من الدعم أو التمويل/فرص أو تحديات جديدة:

- دعم حرية التعبير وحرية الصحافة في مجتمع المعلومات.
- مشروعات تجمع بين تكنولوجيات الاتصال التقليدية والحديثة.
- تقديم المساعدة للدول الأعضاء في إعداد سياسات إقليمية ووطنية متكاملة للمعلومات.
- تنمية الموارد والقدرات البشرية في مجتمع المعلومات.
- تنمية القدرة المحلية في مجال إنتاج المضامين السمعية البصرية.
- مشاركة اليونسكو في أعمال فرقة الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي دشنها الأمين العام في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١. وسوف تعمل فرقة العمل هذه كعامل حافز لتعزيز دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في القضاء على الفقر وفي التنمية.
- مشاركة اليونسكو بنشاط في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (جنيف، ٢٠٠٣، وتونس، ٢٠٠٥).

معلومات إدارية ومالية
(البرنامج الرئيسي الرابع)

أبواب الاعتمادات	المصروفات دولار
البرنامج الرئيسي الرابع:	
نحو مجتمع الاتصال والمعلومات للجميع	
٤,١ حرية تداول الأفكار	
٤,١,١ حرية التعبير والديمقراطية والسلام	٣ ٥٠١ ٣٢٦
٤,١,٢ وسائل الإعلام والمعلومات والمجتمع	٧ ١٦٥ ٠٣٤
المجموع، البرنامج ٤,١	١٢ ٨٥٢ ٥٣٥
٤,٢ سد الثغرة في مجال الاتصال والمعلومات	
٤,٢,١ تنمية الاتصال	١١ ٢٤٠ ١٦٣
٤,٢,٢ تنمية البنى الأساسية للمعلومات	٤ ٨٥٨ ٩٣٩
المجموع، البرنامج ٤,٢	١٦ ٠٩٩ ١٠٣
فريق اليونسكو الدولي المعني بأفغانستان	١ ٥٠٠ ٠٠٠
الأعباء المشتركة لقطاع الاتصال	٣ ٢٨٥ ٧٢٦
المجموع الفرعي، البرنامج الرئيسي الرابع	٣٣ ٧٣٧ ٣٦٤
الموارد الخارجة عن الميزانية	٢١ ٦٩٦ ٠٠٠
المجموع، البرنامج الرئيسي الرابع	٥٥ ٤٣٣ ٣٦٤

توزيع إجمالي المصروفات

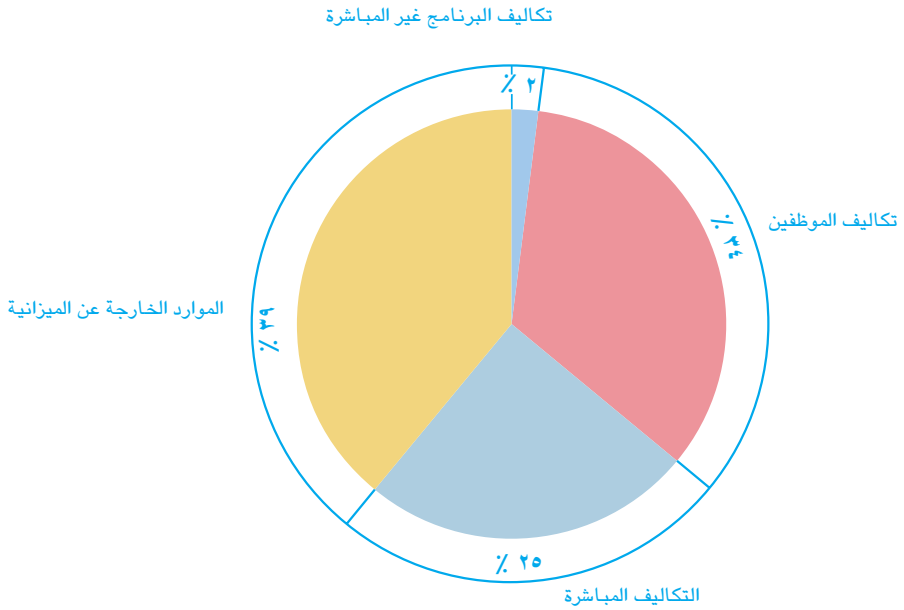

توزيع الأموال اللامركزية بحسب المناطق

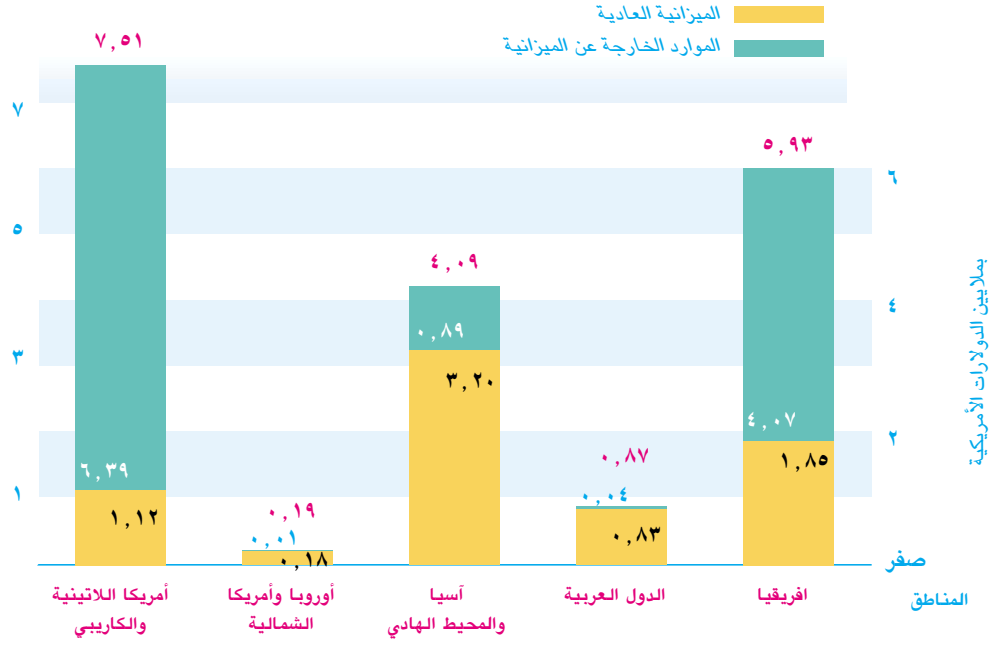

ملاحظة: دورت أرقام الرسم البياني أعلاه إلى أقرب ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

البرنامج الرئيسي الرابع
نحو مجتمع الاتصال والمعلومات للجميع

البرنامج ٤,١:
حرية تداول الأفكار

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
البرنامج الفرعي ٤,١,١ - حرية التعبير والديمقراطية والسلام		
الفقرة ٠٤١١١ **محور العمل ١** حرية التعبير ووسائل الإعلام والديمقراطية	**التوعية بحرية التعبير (اليوم العالمي والجائزة العالمية لحرية الصحافة)**	زيادة وعي الجمهور بحرية الصحافة من خلال الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة (٣ مايو/أيار) في جنيف (سويسرا) في عام ٢٠٠٠ وفي ويندهوك (ناميبيا) في عام ٢٠٠١، ومن خلال حفل منح جائزة اليونسكو/غيليرمو كانو العالمية لحرية الصحافة؛ والاحتفال بالذكرى العاشرة لإعلان ويندهوك عن طريق تنظيم مؤتمر في ويندهوك (ناميبيا) في مايو/أيار ٢٠٠١.
	إنشاء الشراكات من أجل حماية الصحافيين وحرية التعبير (الشبكة الدولية للمبادلات من أجل حرية التعبير) (IFEX)	تعزيز التعاون الدولي من أجل الترويج للقيم المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفهمها واحترامها، عن طريق إنشاء شبكة من أجل التعليم والحقوق الأكاديمية (NEAR)؛ وتعزيز الوعي بالانتهاكات المرتكبة بحق حرية الصحافة وحقوق الصحفيين، عن طريق الشبكة الدولية للمبادلات من أجل حرية التعبير (IFEX).
	تعزيز تعليم حرية التعبير	تكثيف تبادل المعلومات والربط الشبكي بين الكراسي الجامعية القائمة، للمساعدة على تعزيز أهمية القضايا المتعلقة بحرية التعبير في التعليم الجامعي.
	تعزيز تأثير حلقات التدارس الإقليمية بشأن وسائل الإعلام المستقلة	تنظيم مؤتمر بعنوان "بعد عشر سنوات: التقييم والتحديات والآفاق"، في ويندهوك (ناميبيا)، في مايو/أيار ٢٠٠١؛ والتوصل إلى اتفاق تعاون بين المنظمات المهنية للإعلام العاملة في مجال البث الإذاعي التجاري وبين المنظمات المهنية للإعلام العاملة في مجال البث الإذاعي الخاص بالمجتمع المحلي والبث الإذاعي لأغراض تربوية؛ ووضع توصيات في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف في مايو/أيار ٢٠٠٠ بعنوان: "كيف السبيل إلى مكافحة الدعاية المحرضة على الحرب والبغضاء دون الحد من حرية الصحافة والاستقلال التحريري لوسائل الإعلام المحلية".
	تطبيق الديمقراطية في ميدان وسائل الإعلام في الدول الأعضاء	اعتماد تشريعات متعلقة بوسائل الإعلام في ستة بلدان بحيث تتماشى مع المعايير الديمقراطية المعترف بها على الصعيد الدولي؛ وتعزيز التعاون مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الإذاعي الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية لتقديم المساعدة في مجال التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام.

الفقرة ٠٤١١٢ **محور العمل ٢** وسائل الإعلام من أجل السلام والتسامح	**تعزيز دور وسائل الإعلام المستقلة في مساعي المصالحة في مناطق النزاع**	تعزيز دور اليونسكو بوصفها الجهة الرئيسية التي تقدم المساعدة لوسائل الإعلام في مناطق النزاع؛ والإسهام في تحقيق العملية الديمقراطية والاستقرار السياسي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن طريق دعم وسائل الإعلام المستقلة؛ وتعزيز منظمات وسائل الإعلام المستقلة في جمهورية يوغوسلافية الاتحادية والبوسنة والهرسك وكرواتيا ومنطقة البحيرات الكبرى في افريقيا، وفي شرقي تيمور، لتوفير أنباء ومعلومات غير منحازة.
	دعم التعاون بين مهنيي وسائل الإعلام من أجل ثقافة السلام	تعزيز مساهمة وسائل الإعلام في تعزيز قيم ومثل السلام والتسامح في أمريكا اللاتينية عن طريق شبكة من مهنيي وسائل الإعلام من أجل ثقافة السلام في أمريكا اللاتينية (شبكة الصحف الأمريكية اللاتينية من أجل ثقافة السلام REDIPAZ)؛ وتحسين تنفيذ إعلان بويبلا عن طريق دعم شبكة RADIPAZ للصحافيين من أمريكا اللاتينية من أجل ثقافة السلام.

البرنامج الفرعي ٤,١,٢ - وسائل الإعلام والمعلومات والمجتمع

الفقرة ٠٤١٢١ **محور العمل ١** وسائل الإعلام والمعلومات من أجل المشاركة الاجتماعية وتخفيف وطأة الفقر	**إفساح مجال أكبر أمام النساء للتعبير واتخاذ القرارات في وسائل الإعلام، والربط الشبكي بين أخصائيات وسائل الإعلام والمنظمات الدولية غير الحكومية**	دعم علاقات التشارك الدولية الرامية إلى تمكين النساء والمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ومن خلالها، لا سيما عن طريق الشبكة الدولية للنهوض بالنساء العاملات في وسائل الإعلام (WOMMED/FEMMED)؛ وزيادة فرص النساء في التعبير واتخاذ القرارات في وسائل الإعلام؛ وتدريب ٥٠ صحفية على اكتساب مهارات تقنية و/أو إدارية، وفي مجالي الصحافة والاتصال.
	تمكين النساء على المستوى القاعدي عن طريق وسائل الإعلام الخاصة بالمجتمع المحلي (مشروع خاص: النساء يتحدثن إلى النساء)	زيادة قدرات المنظمات النسائية غير الحكومية لتمكين النساء وزيادة انتفاعهن بالمعلومات والمعارف، لا سيما من خلال وسائل الإعلام الخاصة بالمجتمع المحلي.
	تحسين كفاءات الشباب في مجال وسائل الإعلام والتشجيع على تحسين البرامج التلفزيونية الموجهة إلى النشء	تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وشبكاتها المتخصصة في التعليم والبحث في مجال وسائل الإعلام.
	تعزيز المشاركة الاجتماعية	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
	توسيع نطاق شبكة انفويوث ودعمها كوسيلة لتبادل الآراء وتعبئة الشباب للاضطلاع بأنشطة تجديدية من أجل التنمية	تعزيز جمع وتوافر المعلومات بشأن مختلف الأنشطة والمشروعات المتعلقة بالشباب (مثل إنتاج قرصين للقراءة بالليزر ومطبوعات، وتنظيم دورات دراسية لمحو الأمية الحاسوبية وللتدريب على استخدام الانترنيت)؛ وتحسين عملية وضع السياسات وإدارة البرامج الخاصة بالشباب من خلال المشاورات الإقليمية؛ وزيادة استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات للوقاية من مرض الأيدز/السيدا والتصرف إزاء هذا المرض في أوساط الشباب، من خلال تنفيذ أنشطة وقائية وإعلامية موجهة للشباب (كما حدث مثلاً في بوركينا فاسو ورومانيا والهند وجنوب افريقيا وتونس).
	تحسين إدارة شؤون الحكم والخدمات العامة وتعزيز طابعها الديمقراطي من خلال المعلومات والمعلوماتية (مشروعات رائدة)	وضع الصيغة النهائية للسياسات المتعلقة بإدارة شؤون الحكم بالاستعانة بالوسائل الإلكترونية، واعتماد هذه السياسات، في عدة مناطق؛ وتأكيد ملاءمة استراتيجيات اليونسكو المتعلقة بإدارة شؤون الحكم بالاستعانة بالوسائل الإلكترونية؛ وتيسير الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالإدارة العامة.

	الجمع بين التكنولوجيات التقليدية والحديثة لأغراض تنمية المجتمع المحلي	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
الفقرة ٠٤١٢٢ **محور العمل ٢** المعلومات التي تندرج في عداد الملك العام وبرنامج "ذاكرة العالم"	**الإرشاد في مجال وضع السياسات المتعلقة بالتحويل الرقمي للمعلومات المندرجة في الملك العام، والتدريب على التحويل الرقمي لهذه المعلومات**	توطيد الخبرة المكتسبة في مجال الملك العام وبرامج التحويل الرقمي في افريقيا وآسيا؛ وتوسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات المندرجة في الملك العام عن طريق توزيع المواد مجاناً؛ وتعزيز القدرة على تطوير المزيد من التطبيقات الخاصة بالملك العام من خلال برامجيات نموذجية.
	تحسين الانتفاع بالمعلومات المندرجة في الملك العام عن طريق إنشاء موقع نموذجي على شبكة ويب	إثبات جدوى سياسة توفير الخدمات بالاتصال المباشر بدليل ازدياد عدد زوار البوابات الموضوعية؛ وزيادة الانتفاع بالمعلومات العلمية بين الباحثين في إطار مشروع أطروحات الماجستير.
	نشر الوثائق الإلكترونية للمكتبات ودور المحفوظات العالمية بما في ذلك تقديم الدعم إلى مركز الترقيم الدولي الموحد للدوريات (ISSN) ونشر الأطروحات العلمية بطريقة إلكترونية	الشروع في تطبيق آلية الرسائل والأطروحات الإلكترونية (ETD) باعتبارها مجدية من حيث التكاليف، ومكتفية ذاتياً؛ وتعزيز الانتفاع بالمعلومات المندرجة في الملك العام
	تعزيز البرامجيات المندرجة في الملك العام والبرامجيات النمطية المشاع ووضع فهرس عالمي للمواد التعليمية الإلكترونية	إثبات جدوى إتاحة البرامجيات مجاناً من خلال تزايد عدد المنتفعين ببوابات البرامجيات المجانية؛ والحصول على دعم من منشئ مؤسسة البرامجيات المجانية ومبتكر نظام GNU لترخيص الاستخدام العمومي (GPL)؛ واكتساب مهنيي المعلومات وعامة الناس خبرة أفضل في مجال استخدام الانترنيت وأدواته الرئيسية.
	تعزيز برنامج ذاكرة العالم والتوعية بأهمية صون التراث السمعي البصري	توعية ٣٣٠ أمين محفوظات بالتحديات التي يطرحها التحويل الرقمي للمحفوظات السمعية البصرية؛ وتدريب خمسة أمناء محفوظات من البلدان النامية على مواكبة التطورات والاتجاهات الجارية في مجال المحفوظات؛ وتنظيم الندوة التقنية المشتركة الخامسة لرابطات المحفوظات السمعية البصرية التي حضرها ٣٣٠ مشاركاً، وتوزيع التقرير عن أعمالها على البلدان النامية.
	تعبئة أصحاب القرار والأوساط المهنية والجمهور العام عن طريق أربعة مشروعات طليعية (ذاكرة العالم)	إحراز تقدم في العمل على تحقيق أهداف برنامج ذاكرة العالم من حيث حفظ المواد والانتفاع بها في البلدان الافريقية (من ذلك مثلاً التوصية القاضية بتحسين صون التراث الوثائقي في افريقيا ورقمنته والانتفاع به؛ وتحسين قدرة الخبراء في البلدان الافريقية الناطقة بالانجليزية على صياغة سياسات الصون (من ذلك مثلاً تدريب ٤٠ خبيراً في مجال المحفوظات والمكتبات على صياغة سياسات الصون).

الفقرة ٠٤١٢٧ التحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية الثقافية التي يطرحها مجتمع المعلومات	**حفز التفكير بشأن أخلاقيات المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي**	استهداف أفضل للجوانب المتعلقة بتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ وتحسين مشروع التوصية الخاصة بتعزيز التعدد اللغوي واستخدامه في المجال السيبرني وتعميم الانتفاع بهذا المجال.
	البحث والتنمية فيما يخص تثقيف الشباب في مجال وسائل الإعلام	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
	إجراء الدراسات وبناء توافق الآراء بشأن المبادئ الأخلاقية والقانونية التي تنطبق على المجال السيبرني	زيادة الوعي والاهتمام بمشروع التوصية بشأن المجال السيبرني عن طريق التشاور مع الدول الأعضاء والخبراء.
	وضع استراتيجيات لمجتمع المعلومات	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
	نشر المعلومات والبيانات عن الوضع المعرفي الراهن في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والقضايا ذات الصلة	استخدام "التقرير عن الاتصال والمعلومات في العالم" كمصدر رئيسي للمعلومات عن صنع السياسات والبحوث والتعليم فيما يخص قضايا الاتصال والمعلومات، ونشر التقرير بالفرنسية والاسبانية والروسية.

تحليل البرنامج بحسب البرامج الفرعية

(الموظفون المسؤولون عن البرامج الفرعية)

البرنامج الفرعي ٤,١,١:
حرية التعبير والديمقراطية والسلام

تقييم التنفيذ

ظل نشاط اليونسكو المتعلق بحرية التعبير يحقق نجاحاً كبيراً في مجالات العمل الرئيسية الثلاثة التي اختيرت لتنفيذ هذا البرنامج، وهي: توعية الجمهور والعمل التقنيني والمشروعات التنفيذية.

وجرى التأكيد على ضرورة زيادة وعي الجمهور بالصلات بين حرية الصحافة والمجتمع الديمقراطي، أثناء الاحتفالات "باليوم العالمي لحرية الصحافة" في ٣ مايو/أيار. وكان هذا اليوم الذي يتفق مع الاحتفال بذكرى إعلان ويندهوك مناسبة لنشر المعلومات، في جميع أرجاء العالم، عن انتهاكات الحق في حرية التعبير والتذكير بأن العديد من الصحافيين يعرّضون أنفسهم للموت أو السجن لنقل الأخبار اليومية إلى الناس.

ومن أجل تهيئة الإطار الديمقراطي الملائم لممارسة حرية التعبير، استمرت اليونسكو في تعزيز النشاط التقنيني في هذا المجال. وفي هذا السياق قدمت دعمها الفعال للسلطات الوطنية والإقليمية التي التمست مساعدتها لوضع أو تعديل تشريعاتها الخاصة بوسائل الإعلام والصحافة بما يتفق مع المعايير والمبادئ المعترف بها دولياً. ونتيجة لذلك، تؤكد اليونسكو وضعها كواحدة من أهم المؤسسات التي توفر هذا النوع من الخدمات للدول الأعضاء وللمنظمات الدولية الأخرى.

وأخيراً، استمر تنفيذ مشروعات ميدانية للإسهام مباشرة في إقامة ثقافة السلام والتسامح عن طريق وسائل الإعلام ومن خلالها. ونفذت فوراً أنشطة ترمي إلى تعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها في البلدان التي تعاني من نزاعات أو تمر بمرحلة ما بعد النزاع، ونفذت هذه الأنشطة أثناء قيام النزاع أو في مرحلة الانتقال من حالة حرب إلى حالة سلام، ومن نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي. وساعدت هذه الأنشطة على توفير معلومات غير منحازة للسكان المحليين عن طريق تعزيز حرية الصحافة وتعددية وسائل الإعلام في المناطق التي تعاني من نزاعات مسلحة أو في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

- المؤتمر الذي عُقد في ويندهوك (ناميبيا) من ٣ إلى ٥ مايو/أيار من عام ٢٠٠١ بعنوان "بعد عشر سنوات: التقييم والتحديات والآفاق". وشارك في هذا المؤتمر ثلاثمائة من الصحافيين والمحررين وممثلي المنظمات غير الحكومية، من افريقيا ومناطق أخرى قاموا بتقييم وتحليل تأثير حلقة التدارس بشأن النهوض بصحافة مستقلة وتعددية في افريقيا التي نُظمت في العاصمة الناميبية في ١٩٩١ وتم فيها اعتماد إعلان ويندهوك.
- وبفضل إنشاء شبكة لتوزيع وسائل الإعلام المطبوعة المستقلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتوسيع نطاقها الجغرافي أتيح لجمهور أوسع الانتفاع بمعلومات غير منحازة مما ساهم في عملية تعميم الديمقراطية في هذا البلد خلال فترة عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١.
- واستمرت اليونسكو في دعم بنكي البرامج في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة مما أتاح تداول معلومات غير منحازة على الصعيد الوطني. وقدمت هيئات UNDP Azimuths Production h Deutsche Welle و Tchech TV لهذين البنكين برامج غير مقيدة بحقوق.

البرنامج الفرعي ٤,١,٢:
وسائل الإعلام والمعلومات والمجتمع

تقييم التنفيذ

لا تزال اليونسكو تحتل مكانها في مقدمة المنظمات الأكثر نشاطاً وإسهاماً في الجهود الفكرية المبذولة بشأن ما يلي:

- مكانة ودور وإسهام وسائل الإعلام والمعلومات؛
- تمكين النساء؛
- إعداد نماذج قابلة للبقاء لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في مكافحة الفقر (عن طريق تعزيز التكامل والمشاركة الاجتماعيين)،

وذلك في عملية عولمة وتقارب متزايدة لوسائط الإعلام تؤدي إلى تحويل جذري لـ "مجالات الاتصال" والتفاعلات بين الناس والمجتمعات المحلية والمؤسسات. وخلال فترة العامين قيد الدراسة، طورت اليونسكو ووفرت نماذج قابلة للبقاء لاستخدام وسائل الاتصال التقليدية والجديدة. وكان الهدف من ذلك هو مساعدة الدول الأعضاء على التعامل مع هذه الأنماط الجديدة للتفاعل الاجتماعي ولتداول المعلومات عبر الحدود الوطنية وفي المجتمعات المحلية بهدف تكوين هوية سياسية وثقافية جديدة. وتؤدي هذه الأنماط الجديدة عندما تكون مدعمة بتكنولوجيات الاتصال الجديدة إلى تحولات في التنظيم المؤسسي على المستويات الاقتصادي والسياسي والقانوني. ولذلك، فقد ركّزت اليونسكو اهتمامها على مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لهذه التحديات الجديدة عن طريق استحداث أشكال أكثر ديمقراطية للاتصال في إطار نظم الاتصال الوطنية، وعن طريق تحقيق الديمقراطية في الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون، وتسليط مزيد من الأضواء على عمل شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي من منظور عالمي للاتصال والمواطنة والديمقراطية.

وشجع البرنامج الفرعي "وسائل الإعلام والمجتمع" الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية على وضع سياسات واتخاذ إجراءات ذات صلة بهذا الموضوع في مواجهة التحدي الذي يطرحه تدفق المعلومات عبر الحدود الوطنية، ولتحسين مشاركة جميع المواطنين في عمليات الاتصال الجديدة. وأوليت عناية خاصة للنساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة والفقيرة، ولا سيما لجميع المعرضين لأن يتجاوزهم قطار مجتمع المعرفة. وبهدف تعزيز قدراتهم في مجال المعلومات والاتصال، قامت اليونسكو بتصميم برامج ترمي إلى تحسين تدريب المهنيين وتثقيف الجمهور لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المعلومات.

وإلى جانب ذلك، تولت اليونسكو رعاية عدة اجتماعات دولية وإقليمية معنية بالتثقيف في مجال وسائل الإعلام وبالبحوث المتعلقة بالشباب ووسائل الإعلام.

الدروس المستخلصة

لم تعط اليونسكو عناية كافية لأنشطة التدريب، كما أنها لم تستغل بعد بقدر كاف دورها القيادي في التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ فيما يتعلق بتكنولوجيات الاتصال الجديدة. فلا تزال أغلبية البلدان تعاني من صعوبات في استغلال تكنولوجيات الاتصال الجديدة على النحو الأمثل نظراً لعدم قدرتها على تدريب العاملين في هذا المجال. وكان بالإمكان الاضطلاع ببعض الأنشطة التدريبية ذات الأولوية خلال فترة العامين قيد النظر، من ذلك مثلاً إعداد المدربين، والتدريب على إعداد المواد، بما في ذلك المواد اللازمة للتعليم عن بعد، وكلها مجالات كان من الممكن أن تعود بفائدة على المستوى الفكري للمنظمة. وينبغي لليونسكو أيضاً أن تنشئ موقعاً يندرج في عداد الملك العام من شأنه أن يوفر مجموعة من المواد التدريبية وملامح عامة للدورات الدراسية، كما يقدم المعلومات والدعم للمؤسسات الوطنية. ومن الخطوات الهامة الأخرى التي كان يمكنها أن تتخذها إنشاء مراكز افتراضية للتدريب، تستخدم تقنيات التعليم عن بعد واجتماعات الفيديو القائمة على الويب.

وثمة مجال آخر ذو صلة وثيقة بهذا الموضوع وهو مجال البحوث والمطبوعات. فمعظم الدارسين والعاملين في مجال الاتصال يحتاجون إلى معلومات عن التطورات في مجال اختصاصهم، وبلغات يفهمونها. ولكن هذه المعلومات ليست مندرجة، لسوء الحظ، في عداد الملك العام في الوقت الحاضر، ولا يمكن الحصول عليها إلا مقابل أجر من شركات مختصة ببحث الأسواق.

تطوير الشراكات وتحديد خصوصية المنظمة في هذا الصدد

ينبغي أن تقوم اليونسكو بإعداد برامج تعكس أولوياتها وتجتذب الأموال الخارجة عن الميزانية بدلاً من أن تصمم برامجها بناء على أولويات شركائها من مختلف المنظمات غير الحكومية وغيرها من مراكز القوى أو الجهات المانحة. وفيما يخص هؤلاء الشركاء، على المنظمة أن تحسّن اختيارها للشركاء الذين ترغب في التعاون معهم. وأن تمتنع عن قبول كل عرض مغر لإقامة شراكة معها.

تقليص المشاركة في بعض المجالات أو التخلي عنها تماماً

إن اليونسكو بحاجة إلى زيادة مصداقيتها ووضوح أنشطتها لدى شركائها. وأول سبيل لتحقيق ذلك هو إنجاز ما قررته المنظمة وتعهدت بإنجازه في الموعد المناسب.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

مشروع اليونسكو لإذاعات المجتمع المحلي "النساء يتحدثن إلى النساء"

أنشئت في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي عدة محطات إذاعية للمجتمع المحلي زهيدة التكاليف، تديرها النساء لصالح النساء، وتسمح بإعطاء الكلمة للريفيات اللواتي يعتبرن الناطقات باسم الفئات السكانية المهمشة. وأتاحت وسائل الإعلام هذه تدارك النقص في مستوى التعليم السائد لدى الريفيات، وتوعية النساء والشباب بمختلف جوانب التنمية المستديمة. وعلى هذا النحو أصبحت النساء والشباب في المناطق الريفية عناصر فاعلة في عملية اتخاذ القرارات، لا سيما في إطار الأنشطة الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لحكم ديمقراطي سليم.

الاتجاهات الجديدة البارزة التي ستؤثر على عمل القطاع/القسم والتي يتعين التعامل معها

لقد تعرضت اليونسكو للتهميش في الأوساط الأكاديمية وأوساط الاتصال الدولية لأنها لم تتخذ مبادرات هامة في هذا المجال. ولكي تستعيد اليونسكو دورها القيادي في مجال الاتصال كان عليها أن تثبت وجودها وأن تعرّف بمواقفها فيما يخص عدداً من قضايا الاتصال الهامة.

وأهم الاتجاهات المستجدة في مجال الاتصال تتعلق بتكنولوجيات الاتصال الجديدة وبتأثيرها على المجتمعات. وينبغي النظر إلى الانتشار التدريجي لتسويق الأنباء – أي ظاهرة الانتقال من حرية تداول المعلومات إلى حرية الاتجار بها – على أنها خطر يهدد الديمقراطية نظراً لأن التعددية وتنوّع مصادر المعلومات والاتصال تنحسران شيئاً فشيئاً.

ولا تزال هناك مشكلات اتصال كبرى في العديد من أنحاء العالم، مثل انعدام فرص الانتفاع بمصادر المعلومات والاتصال؛ وتهميش الأقليات والفقراء في عمليات الاتصال الوطنية؛ وعدم ملاءمة وسائل الاتصال وقِدمها؛ والحاجة إلى التدريب وتجديد التدريب في مختلف مجالات الاتصال. وينبغي معالجة هذه القضايا في إطار "الحق في المعرفة" (أي الوصول إلى مصادر المعرفة) بدلا من معالجتها في إطار "الشمال – الجنوب" أو "من يملكون – ومن لا يملكون" أو "الفجوة أو التنمية التقليدية". "فالحق في المعرفة" حق من حقوق الإنسان يشمل جميع مجالات اختصاص اليونسكو. وحتى في البلدان الثرية، لا يعترف دائماً بهذا الحق. أما المشكلة التي يطرحها النهج الذي يستند إلى فكرة "من لا يملكون" فهي أنه لا يحدد المسؤولين الحقيقيين عن هذا الوضع (وهم عادة الحكومات). ولذلك فإن التزام اليونسكو بوضع ضرورة مساعدة "من لا يملكون" في العالم على جدول الأعمال الدولي ينبغي أن يعتبر جزءاً من هدفها الأساسي المتمثل في ضمان مشاركة جميع الأمم والمجتمعات في عمليات الاتصال.

التحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية الثقافية التي يطرحها مجتمع المعلومات

تقييم التنفيذ

إن عملية المشاورة بشأن التحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية والثقافية التي يطرحها مجتمع المعلومات أجريت على نطاق واسع جداً وفي الموعد المحدد. وساهمت عملية المشاورة هذه بالإضافة إلى الدراسات التي أجريت بصورة موازية، في تحديد القضايا المتصلة بتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال التي ينبغي للمنظمة أن تركّز اهتمامها عليها. وهذه هي الحال بصفة خاصة بالنسبة لمضمون مشروع التوصية بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه في المجال السيبرني وتعميم الانتفاع بهذا المجال.

وركّزت الأنشطة في عام ٢٠٠١ على بلوغ توافق في الآراء بشأن الموضوعات الأربعة التي يشملها مشروع التوصية الآنف الذكر، وهي: ضمان الوصول إلى شبكات وخدمات الاتصالاتية؛ وتعزيز التعدد اللغوي؛ وإتاحة الانتفاع بالمعلومات المندرجة في عداد الملك

العام من خلال تطوير مضمون الملك العام؛ وضمان الوصول إلى المعلومات من خلال تطبيق الإعفاءات من حقوق المؤلف في البيئة الإلكترونية. وبعد المشاورة التي أجراها المدير العام مع جميع الدول الأعضاء، قام فريق من الخبراء بتوليف هذه الموضوعات (أبريل/ نيسان ٢٠٠١) وقدمت إلى المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين بغية اعتمادها (الوثيقتان ٣١م/٢٥ و٣١م/٢٥ تصويب).

وبعد دراسة معمقة لنص مشروع التوصية، رأى المؤتمر العام أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات، ولا سيما بالنظر إلى القضايا المتعلقة بتطبيق حق الملكية الفكرية على المجال السيبرني. ورغم أنه لم يجر حينئذ التوصل إلى اتفاق كامل في الآراء ولا إلى اعتماد نص مشروع التوصية إلا أن المناقشات التي دارت بشأنه ساهمت في زيادة الوعي والاهتمام بمضمون مشروع التوصية.

وأعدت وثيقة جديدة تعكس مختلف وجهات النظر عرضت كوثيقة أساسية على اجتماع ثان للخبراء (من الفئة ٦) (٢٥–٢٧ مارس/ آذار ٢٠٠٢) بناء على اقتراح الدول الأعضاء. وجرى توزيع النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء توزيعاً واسع النطاق على الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعنية، وستعرض على المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع (IFAP) لمناقشتها تمهيداً لعرضها على المجلس التنفيذي في دورته الخريفية لعام ٢٠٠٢.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

على الرغم من أن مشروع التوصية بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه في المجال السيبرني وتعميم الانتفاع بهذا المجال لم يحظ بتأييد كامل من جانب المؤتمر العام، إلا أن النقاش الذي أثاره أكّد دور اليونسكو القيادي على الصعيد الدولي في تعزيز الانتفاع بالمعلومات المندرجة في الملك العام وفي تشجيع التعدد اللغوي والتعبير عن التنوع الثقافي على مستوى شبكات المعلومات العالمية. وسيتيح ذلك للدول الأعضاء، إلى جانب التصدي للقضايا الاقتصادية والتجارية التي يثيرها استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، أن تتصدى للقضايا المتصلة بالتحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية المطروحة أمام الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات بشكل عام، والتي تؤثر بصورة مباشرة على مجالات اختصاص اليونسكو، أي: التربية والتنوع الثقافي والتطورات العلمية والإنمائية.

البرنامج الرئيسي الرابع
نحو مجتمع الاتصال والمعلومات للجميع

البرنامج ٤,٢:
سد الثغرة في مجال الاتصال والمعلومات

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
البرنامج الفرعي ٤,٢,١ - تنمية الاتصال		
الفقرة ٠٤٢١١ **محور العمل ١** الاستراتيجيات والمشروعات الخاصة بتنمية الاتصال	**تعزيز الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الاتصال، وتوثيق عرى التعاون فيما بين الوكالات**	تعزيز دور اليونسكو الرئيسي في تنمية الاتصال على نطاق منظومة الأمم المتحدة (مثلاً عن طريق المشاركة الفعالة في اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين الوكالات والمعني بالاتصال لأغراض التنمية (نيكاراغوا، ٢٦–٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١)؛ وإعداد تقرير عن تنمية الاتصال وعرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠٠)).
	تعزيز البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) بوصفه آلية لجمع الأموال ومنتدى فكرياً	تعزيز دور بدتا بوصفه منتدى للتفكر بشأن قضايا تنمية الاتصال من خلال إجراء مناقشات موضوعية، وتعزيز قدرات الاتصال في ٦٠ بلداً نامياً عن طريق توفير الدعم المالي من بدتا.
	دعم المشروعات الوطنية والمشروعات الخاصة بوسائل إعلام المجتمعات المحلية	تعزيز قدرات وسائل الإعلام في المجتمعات المحلية بغية توفير المعلومات للسكان الريفيين والمهمشين، عن طريق إنشاء محطات إذاعة للمجتمعات المحلية في ١٠ بلدان؛ ورفع مستوى التوعية بدور وسائل إعلام المجتمعات المحلية في التنمية المجتمعية، من خلال نشر كتيبات وأدلة توجيهية وأقراص قراءة بالليزر CD-ROM عن إذاعات المجتمع المحلي "النموذجية"؛ وإبراز أهمية وكالات الأنباء بوصفها مؤسسات محلية لجمع الأنباء ونشرها، وذلك عن طريق تنظيم حلقة عمل دولية في موضوع وكالات الأنباء الوطنية في عصر الانترنيت (عمّان، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠).
	تدريب مهنيي الاتصال، والربط الشبكي بين مؤسسات التدريب والبحوث في مجال الاتصال (شبكة كراسي اليونسكو الجامعية في مجال الاتصال – ORBICOM، وشبكة معاهد الصحافة – Journet)	رفع مستوى المعارف والمهارات لمهنيي الاتصال في ٨٠ بلداً نامياً، وتحسين الانتفاع بموارد وسائل الإعلام لخدمة قضايا التنمية، وتعزيز قدرات التعليم والبحث في مجال الاتصال في أنحاء مختلفة من العالم، عن طريق توسيع وتعزيز شبكة كراسي اليونسكو الجامعية في مجال الاتصال ORBICOM ومن خلال التدريب في مجال الإذاعة والتلفزيون، وعلى العمليات المحوسبة لوكالات الأنباء، وإنتاج المواد السمعية والبصرية، وإدارة وسائل الإعلام، وإصدار النشرات الإعلامية، والاتصال من أجل الديمقراطية، وتغطية العمليات الانتخابية، وإعداد التحقيقات الصحفية عن قضايا التنمية، والصحافة البيئية، والوقاية من مرض الأيدز/السيدا.
	المشروع الخاص: تحسين التدريب في مجال الاتصال في افريقيا (مع تضمينه عنصراً خاصاً بالتقييم)	ترسيخ دور اليونسكو في تحسين المناهج الدراسية الخاصة بتدريب أخصائيي الاتصال في ١٨ بلداً افريقياً عن طريق تحرير وإعداد مناهج دراسية نموذجية للتدريب في مجال الاتصال.

	تعزيز "ثقافة الصيانة"	تعزيز ثقافة الصيانة بوصفها جزءاً هاماً من العمليات التي تقوم بها وكالات الأنباء وهيئات الإذاعة والتلفزيون في افريقيا ومنطقة الكاريبي، وذلك عن طريق تنظيم حلقات عمل تدريبية، وإنشاء مراكز صيانة، وشبكات دون إقليمية لتشاطر الخبرات وقواعد البيانات ذات الصلة بهذا الموضوع.
الفقرة ٠٤٢١٢ **محور العمل ٢** الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون والإنتاج المحلي للمواد السمعية البصرية	**تطوير وتعزيز الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون**	تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات المهنية الرئيسية المعنية بالهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون (مثل رابطة الكومنولث للبث الإذاعي، والمجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون، ومعهد آسيا والمحيط الهادي لتطوير البث الإذاعي، وما إلى ذلك)؛ وتعزيز صورة اليونسكو باعتبارها منظمة مؤيدة للهيئات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني من خلال تنظيم اجتماعات إقليمية من شأنها أن تعزز الجهود الدولية الرامية إلى دعم الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون، وإعداد مواقع شبكية عن هذه الهيئات، ونشر دراسة قانونية عن الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون.
	تعزيز الرسالة التربوية والثقافية لوسائل الإعلام الإلكترونية	تحسين التنسيق والتكامل في الجهود الرامية إلى تعزيز البعدين التربوي والثقافي للهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون (مثلا عن طريق توفير التدريب وإتاحة إمكانيات التوزيع والإنتاج لـ ٥٠٠ مخرج ومنتج ومسؤول برمجة من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، من خلال سبع حلقات عمل إقليمية عُقدت في إطار برنامج اليونسكو للتلفزيون الإبداعي Crea TV.
	تحسين قدرات البلدان النامية على إنتاج وتوزيع المواد السمعية البصرية	زيادة فرص تعريف الجمهور الإقليمي والدولي بالمواد السمعية البصرية المنتجة محليا أو من خلال الإنتاج المشترك، وتعزيز القدرات المحلية على إنتاج المواد السمعية والبصرية التي تتناول قضايا إنمائية (مثل محو الأمية، والصحة، والتدريب المهني، وفرص العمل، ودور المرأة في السياسات الإنمائية).
	تيسير الحصول على البرامج السمعية البصرية وتبادلها على المستوى الدولي	تشجيع توزيع وتبادل المنتجات السمعية البصرية من خلال مشروع "شاشات بلا حدود" ومن خلال الاجتماعات والمهرجانات الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٤,٢,٢ - تنمية البنى الأساسية للمعلومات

الفقرة ٠٤٢٢١ **محور العمل ١** الاستراتيجيات والمنهجيات المتكاملة للمعلومات والمعلوماتية	**تعزيز السياسات الإقليمية مع التركيز على المعارف المحلية**	استهلال برنامج المعلومات للجميع وهو آلية دولية حكومية جديدة تجمع بين مقومات البرنامج العام للمعلومات والبرنامج الدولي الحكومي للمعلوماتية؛ وإعداد مشروع مبادئ توجيهية دولية بشأن الانتفاع بالمعلومات؛ وإعداد إطار للسياسات العامة الوطنية والإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
	تشكيل تجمعات اتحادية للمنتفعين بخدمات الاتصالاتية والمعلوماتية التي يقدمها القطاع العام	تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من العقبات التي تواجه استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في افريقيا، عن طريق صياغة استراتيجيات إقليمية؛ وتحسين الانتفاع بالمعلومات من خلال مراكز امتياز دون إقليمية بالتعاون مع الشركاء الدوليين.
	التشجيع على إنشاء شبكات إلكترونية إقليمية والمساعدة على الربط الشبكي بين المشروعات الرائدة	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.

	تحسين إدارة المعلومات وتشاطر الموارد (برامجيات إيزيس CDS/ISIS للتوثيق الإلكتروني، وبرامجيات إيدامز IDAMS)، والجماعات الافتراضية لواضعي البرامجيات	تيسير الترابط بين مختلف التطبيقات من خلال إصدار نشر اليونسكو لاسطوانة قراءة بالليزر بعنوان "أدوات معالجة المعلومات"؛ الجمع بين مجموعتي برامجيات المعروفتين إيزيس وإيدامز، وما يرتبط بهما من وثائق وأدوات؛ وتعزيز إدارة المعلومات وتشاطر الموارد عن طريق توزيع هذه البرامجيات في جميع أنحاء العالم؛ وإجراء اجتماعات تشاورية مع الشركاء والمستثمرين المحتملين؛ وإرساء الأسس لشبكة معنية بتطوير برامجيات إيزيس وإيدامز تكون بمثابة برامجيات مشاعة المصدر.
	إنشاء وتدعيم مختبرات افتراضية وجماعات افتراضية للدارسين	تحسين تبادل المعلومات فيما بين العلميين والباحثين في البلدان المتقدمة والنامية من خلال مجموعة الأدوات المختبرية الافتراضية الأولى؛ وتعزيز تطبيقات التعليم عن بعد في أربع مناطق.
	إنشاء رابطة مراكز الحواسيب لاستغلال التآزر المستديم (ACCESS-net)	تعزيز معارف ومهارات أخصائيي تكنولوجيا المعلومات والمنتفعين بها من خلال إنشاء وتدعيم ثمانية مراكز لتكنولوجيا المعلومات بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحكومات، والمانحين؛ وتدريب ٢ ٠٠٠ من أخصائيي تكنولوجيا المعلومات والمستفيدين منها، و ٢٠٠ مسؤول عن الشبكات/النظم عن طريق تنظيم حلقات عمل وتدارس.
	تنمية الاتصالاتية للانتفاع بها على الصعيد المحلي، واستيفاء الأدلة الدولية الخاصة بخبراء ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات	تيسير الربط الشبكي فيما بين بلدان مجموعة كاتوك KATTUK، ومع الجماعات الدولية المعنية بتكنولوجيا المعلومات، من خلال تأمين الربط اللازم لستة مراكز امتياز معنية بتكنولوجيا المعلومات في ٤ بلدان لمدة ٥ أو ١٠ سنوات ؛ وتيسير الانتفاع بالمعلومات المتصلة بمؤسسات وخبراء تكنولوجيا المعلومات في العالم من خلال قاعدة بيانات اليونسكو للأوساط المعنية بتكنولوجيا المعلومات.
الفقرة ٠٤٢٢٢ **محور العمل ٢** المكتبات ودور المحفوظات بوصفها منافذ إلى الطرق السريعة للمعلومات	**تعزيز دور المكتبات الوطنية والعامة والمدرسية بوصفها وسيلة للانتفاع بالتعليم والمعارف**	إبراز دور المكتبات في تنمية التعلّم مدى الحياة وسد الثغرة الرقمية من خلال استعراض تجريه ٢٣ دولة افريقية وعربية لوضع المكتبات العامة والمدرسية في بلدانها، وللنهوج الكفيلة بتحسين هذه المرافق (الرباط، سبتمبر/أيلول ٢٠٠١)؛ وتوزيع بيان اليونسكو/الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات (إيفلا) الخاص بالمكتبات المدرسية والمبادئ التوجيهية المتصلة به في الدول الأعضاء.
	تيسير الانتفاع بمضامين وتكنولوجيات المعلومات من خلال المكتبات العامة ومراكز المعلومات، مع التركيز على المناطق والجماعات المحرومة (مشروعات رائدة)	توسيع نطاق الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال وبالمعلومات، ولا سيما في المجتمعات المحلية في افريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية؛ وتعزيز معارف الشباب ومهاراتهم في أوروبا الشرقية في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
	مساعدة بعض المكتبات ودور المحفوظات المختارة، بما فيها مكتبة الاسكندرية	تقديم المساعدة لمكتبة الإسكندرية الجديدة كي تصبح مركزاً رئيسياً لتبادل ونشر الأفكار والمعارف في مصر وفي المنطقة بشكل عام؛ وتيسير الانتفاع بمضامين المعلومات وبالتكنولوجيات في الاتحاد الروسي من خلال المكتبات ودور المحفوظات.
	تنمية وتعزيز شبكة اليونسكو للمكتبات المنتسبة (يونال)	تحسين الربط الشبكي والتعريف بأنشطة أعضاء الشبكة؛ وتوفير المزيد من فرص التعاون بين الأعضاء على الصعيد العالمي؛ وإقامة علاقات تعاون مع أندية اليونسكو ومكتبات شبكة يونال في منطقة البحر المتوسط؛ وتدريب الأعضاء على إنشاء المواقع الشبكية وإدارتها.

وضع برامج تدريبية لأمناء المكتبات ودور المحفوظات العاملين في مجتمع المعلومات	تحديد الموارد والمهارات اللازمة لتطوير أساليب حفظ المواد السمعية البصرية، وتشكيل جماعة مهنية في منطقة المحيط الهادي؛ وتعزيز مشاركة أمناء المحفوظات من البلدان النامية في المنتديات الدولية؛ وتشجيع نشر المحفوظات على شبكة انترنيت.
تحسين إدارة دور المحفوظات وصون السجلات في البيئة الإلكترونية	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.

تحليل البرنامج بحسب البرامج الفرعية

(الموظفون المسؤولون عن البرامج الفرعية)

البرنامج الفرعي ١,٢,٤:
تنمية الاتصال

تقييم التنفيذ

يُعد البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) من بين الآليات الأكثر فعالية المستحدثة في إطار وكالة تابعة للأمم المتحدة في مجال تدريب مهنيي الإعلام وتنمية الاتصال على الصعيد العالمي. ويستجيب بدتا لاحتياجات حقيقية ويتمتع بشهرة دولية. وقد أتاح هذا البرنامج مصدراً مستديماً لتمويل ٩٠٠ مشروع صغير لوسائل الإعلام المستقلة في ١٣٠ بلداً من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، استجابة لحاجتها الملحة إلى تعزيز قدرات الاتصال وتشجيع حرية التعبير. ولكن، وعلى الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بالوقع الإيجابي لمعظم مشروعات بدتا، فقد تدهور الوضع المالي لهذا البرنامج في الآونة الأخيرة، مما قلص قدرته على مساعدة البلدان النامية. ولذلك شرع بدتا في إصلاح طرائق عمله بقصد ترشيد عملياته وإشاعة الثقة به من جديد. وسيركز بشكل خاص على الاختيار الصارم للمشروعات التي تندرج في المجالات ذات الأولوية، وعلى تحسين مستوى الشفافية في تنفيذ المشروعات وعلى الترويج لإنجازات البرنامج.

وساهمت اليونسكو بفعالية في تلبية العديد من احتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية الاتصال، وتحسين مرافق وخدمات الاتصال في البلدان النامية. وخلال فترة العامين قيد الدراسة، واصلت اليونسكو أيضاً الاضطلاع بدور نشيط في تعزيز وسائل إعلام المجتمعات المحلية بوصفها أداة مجدية للمشاركة الاجتماعية، والتوجيه، وإعداد برامج التنمية في بعض المجالات مثل محو الأمية، والبيئة، والسكان، والصحة. ولقد وفرت بعض المشروعات الطليعية، مثل "تامبولي" (في الفلبين) وكوثمالي (في سري لانكا)، فوائد إنمائية ملموسة لسكان الأرياف، ويذكر منها تعزيز قدراتهم من خلال تشجيع الممارسة الديمقراطية على مستوى القاعدة. وفي بعض الحالات (مثل حالة تامبولي)، أدى إنشاء اليونسكو لمحطات إذاعة في المجتمع المحلي إلى تحرير وسائل الإعلام من احتكار بعض التكتلات أو السماسرة المحليين ذوي النفوذ. أما بالنسبة لكوثمالي، فإن اليونسكو تقدم مساعدتها من أجل توفير خدمة الانترنيت لسكان القرية بصورة اقتصادية وتجديدية. وتسهم مبادرة المراكز المتعددة الوسائط للمجتمع المحلي (CMC) في تضييق الثغرة الرقمية في المجتمعات المحلية الفقيرة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، كما تعمل على أن تجعل من المعلومات والاتصالات والمعارف أدوات رئيسية تمكّن الفقراء من أجل تحسين مستوى معيشتهم. وينبغي مواصلة تنمية هذه الأنشطة.

وعلاوة على ذلك، قامت اليونسكو من خلال البرنامج بترويج القضايا المتعلقة بالمرأة ووسائل الإعلام والشباب لإدراجها في جداول أعمال الحكومات والمنظمات المعنية بوسائل الإعلام.

ولليونسكو سجل حافل سواء على صعيد التعاون مع مؤسسات التدريب والمنظمات المهنية الإقليمية والدولية (مثل المجلس الدولي لهيئات الإذاعة والتلفزيون الناطقة بالفرنسية، ومعهد آسيا والمحيط الهادي لتطوير البث الإذاعي)، أو في مجال توفير تشكيلة واسعة من فرص التدريب العملي لمهنيي وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. والتي استفاد منها زهاء ١ ٠٠٠ مهني. كما واصلت اليونسكو توثيق عرى التعاون مع الشبكات المهنية الدولية مثل الشبكة الدولية لكراسي اليونسكو الجامعية وللمنتسبين في مجال الاتصال. ولكن ينبغي فيما يبدو تحسين التنسيق مع الهيئات المهنية الأخرى المعنية بالتدريب في مجال الاتصال.

وكانت مشاركة اليونسكو في تعزيز البعدين التربوي والثقافي للهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون مشاركة هامة حظيت باعتراف العديد من المنظمات المهنية. فقد حاولت اليونسكو، بالموارد المحدودة المتوافرة لها، أن تيسّر إنتاج وتوزيع البرامج السمعية والبصرية الملائمة من الناحية الثقافية، ونجحت في إثارة حوار دولي بشأن الحاجة إلى مراعاة التنوع الثقافي في وسائل الإعلام. وعلى المنظمة أن تواصل، بأساليب عملية، استكشاف الآليات القائمة والجديدة الكفيلة بتنمية التنوع الثقافي في مجتمع المعلومات من خلال وسائل الإعلام التقليدية والحديثة التي تفتح سبلاً جديدة للتعاون فيما بين الحكومات، والفنانين، والمسؤولين في قطاع الصناعة، والعاملين في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني، والمسؤولين عن اتخاذ القرارات والمواطنين. وفي هذا السياق، يجدر أكثر من أي وقت مضى، تشجيع مفهوم الخدمة العامة.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

مشروع كوثمالي الرائد

يُعدّ المشروع الذي نُفذ في كوثمالي، بسري لانكا، أول مشروع رائد يستخدم إذاعة المجتمع المحلي بمثابة مجال بيني يصل بين المجتمعات المحلية وبين الانترنيت. ونجح هذا لمشروع في إحداث أثر مضاعف هام نظرا للاهتمام العالمي الذي حظي به أسلوبه في الجمع بين الانترنيت والبث الإذاعي والتلفزيوني المحلي، وبرامجه الطليعية "للتصفح الإذاعي"، وقاعدة بياناته المحلية المتعددة الوسائل لأغراض التنمية.

وعُقدت في كوثمالي، في عام ٢٠٠١، حلقة تدارس لمتابعة موضوع تعزيز قدرات المجتمع المحلي وتضييق الثغرة الرقمية عن طريق الجمع بين البث الإذاعي والتلفزيوني في المجتمعات المحلية وبين الانترنيت والتكنولوجيات ذات الصلة. وتمخضت حلقة التدارس هذه عن إقامة شراكات جديدة وتهيئة الظروف المناسبة لتأسيس مراكز أخرى متعددة الوسائط للمجتمعات المحلية في آسيا، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

وسائل إعلام المجتمع المحلي لدعم التعليم الأساسي

تَمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في مساعدة خمسة بلدان افريقية (بنين، وبوركينا فاسو، وغينيا، ومالي، والنيجر) تشهد معدلات منخفضة فيما يخص الالتحاق بالمدارس، ويعيش فيها الفرد على أقل من دولار واحد يومياً، وذلك عن طريق حث وسائل الإعلام والصحفيين في المجتمع المحلي، والمعلمين، والمجتمع المدني (المسؤولين عن اتخاذ القرارات، وقادة الفكر المحليين، وآباء التلاميذ)

على العمل معاً لرفع مستوى التردد على المدارس في ٢١ موقعاً اختارتها السلطات على المستوى الوطني.

وتمّ في إطار هذا المشروع إنشاء أو تعزيز عدد من وسائل إعلام المجتمع المحلي (١٩ محطة إذاعة، وثلاث صحف للمجتمعات المحلية أو الريفية، وشبكة خاصة بصحف القرى)؛ وتلقى بعض الصحفيين، والمعلمين، والموظفين المدنيين المعنيين تدريباً متخصصاً ملائماً في مجال إعداد الصحف والبرامج الإذاعية والقضايا المتعلقة بالقيد في المدارس، ولا سيما بين صفوف الفتيات. وعلى الرغم من المقاومة المبدئية التي ووجهت، تأثر زهاء ٣ ملايين شخص على نحو مباشر بالأنشطة المنفذة في إطار هذا المشروع التجديدي المشترك بين القطاعات (الاتصال والتربية) وبين الوكالات (اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات). وتمثلت النتائج المحرزة في إطاره في زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس بصورة ملحوظة؛ وفي أحد المواقع ارتفع عدد الأطفال المقيدين في المدارس ثلاثة أضعاف ليبلغ ٠٠٠ ٢٢٠ طفل.

وتبين أن لوسائل إعلام المجتمعات المحلية دوراً حاسماً في منطقة يسودها تقليد الاتصال الشفهي، وحظي المشروع بالإجماع على دعم البلدان المشاركة التي يطلب كل منها الآن مواصلة العمل به.

البرنامج الفرعي ٢,٢,٤:
تنمية البنى الأساسية للمعلومات

تقييم التنفيذ

في إطار تنفيذ المبادرات المتخذة في فترة العامين السابقة، واصلت اليونسكو خلال فترة العامين قيد الدراسة حفز التأمل على الصعيد العالمي في التحديات التي تواجه مجتمع المعلومات والأهداف النهائية التي يصبو إلى تحقيقها، ساعية في نفس الوقت إلى تشجيع التعاون الدولي في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتطبيقها لأغراض التنمية في جميع مجالات اختصاصها. ومن خلال جمع المعلومات المناسبة ونشرها، وتشجيع الحوار الجامع للتخصصات في سياق برنامج المعلومات للجميع، وإيجاد توافق في الآراء بشأن المبادئ التي تنطبق على الفضاء السيبرني، سعت المنظمة إلى تعزيز دورها بوصفها منتدى فكرياً ومركزاً لتبادل المعلومات بشأن الجوانب الاجتماعية والثقافية والأخلاقية لمجتمع المعلومات، تمهيداً لعقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

وكرست المنظمة الكثير من جهودها لتعزيز القدرات في مجال المعلومات والاتصال في الدول الأعضاء، ولا سيما في البلدان النامية. وتحقيقا لهذا الهدف قدمت المزيد من الدعم لإعداد سياسات ومشروعات للمعلومات، بوصفها عناصر من الخطط الإنمائية الشاملة، كما قدمت دعمها لتدريب مهنيي المعلومات، لا سيما أمناء المكتبات والمحفوظات. وأجريت تطبيقات رائدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التدريب لصالح عدة فئات ذات أولوية مثل الشباب، والنساء، وأقل البلدان نموا، ونفذ عدد من الأنشطة الرامية إلى تحسين الانتفاع بالمعلومات المندرجة في الملك العام.

وتم تشجيع الربط الشبكي للمؤسسات وإقامة مجتمعات محلية افتراضية لترويج التعليم، والعلم، والثقافة. وجرى تعزيز دور المكتبات ومرافق المعلومات بوصفها منافذ إلى الطرق السريعة للمعلومات، مع التركيز على المكتبات العامة والمدرسية بصفتها وسائل فعالة لتوسيع نطاق الانتفاع بالتعليم والمعارف. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مشروع المكتبة الرقمية للمنطقة الإيبيرية الأمريكية والكاريبية، وهو عبارة عن شبكة من المكتبات الرقمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ويعمل المشروع على تحويل مكتبات المنطقة إلى مكتبات رقمية تتيح لمستخدمي الانترنيت الانتفاع بالمعلومات المتعددة الوسائط واسترجاعها من المصادر حيثما وجدت في المنطقة. كما تجدر الإشارة إلى برنامج ذاكرة العالم الذي تتعزز صورته ويواصل السعي إلى صون المعلومات وتيسير الانتفاع بها، وصون التراث الوثائقي العالمي وتعزيزه.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

رسم سياسات دولية وإقليمية ووطنية في مجال المعلومات

لقد أتاح توفير التدريب في مجال المعلوماتية واستخدام الانترنيت للقياديين الشباب في أمريكا اللاتينية والمحيط الهادي، وإنشاء مراكز تعليمية ومراكز وطنية للمعلومات، زيادة فرص انتفاع الشباب بالمعلومات الملائمة لاحتياجاتهم. وثمة نشاط آخر من هذا النوع ينفذ حاليا بالتعاون مع مركز آسيا والمحيط الهادي لشبكة المعلومات المعنية بالنساء (APWINC) في جمهورية كوريا. يتمثل في إنشاء مركز للتعلّم عبر الاتصال الإلكتروني المباشر موجه للنساء، ويشجع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في آسيا والمحيط الهادي.

وفي افريقيا، أنشئت بنجاح مراكز رائدة متعددة الوسائط في خمسة من أقل البلدان نمواً بمساعدة الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA). وشاركت هذه المراكز في إعداد مجموعات من النصوص المختارة عن التنمية متاحة إلكترونيا للجميع وموجهة للقراء المبتدئين من منطقة الساحل وشرق افريقيا، ونشرت اليونسكو هذه المختارات ووزعتها مجاناً ضمن سلسلة Public@ التي تتضمن مصنفات مندرجة في الملك العام. ونفذت مشروعات مماثلة في المجتمعات المحلية في أمريكا اللاتينية، ومنها مراكز اتصال مجانية تقوم على استخدام برامجيات مجانية.

تعزيز المؤسسات التي تضطلع بدور منافذ إلى المعلومات وتعمل على صونها

كان لبرنامج ذاكرة العالم وقع كبير تمثل في إضافة إحدى وعشرين مجموعة جديدة إلى سجل ذاكرة العالم، ليصبح العدد الإجمالي للمجموعات ٦٩ مجموعة من ٣٣ بلداً. ولكن لا يزال هذا البرنامج بحاجة إلى مزيد من الترويج، وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على ترشيح مصنفات لإدراجها في السجل. ويمكن أن تعتبر وفرة التراث الوثائقي المقترح أحيانا عائقاً يزيد من عبء المسؤوليات التي تقع على عاتق اللجان الوطنية والإقليمية. وربما أمكن الترويج للبرنامج على نحو أفضل وأيسر لو اقترحت للإدراج في سجل ذاكرة العالم مواد أخرى غير المواد المكتوبة. وفي عام ٢٠٠١، أثار ترشيح فيلم "ميتروبوليس" الذي أخرجه فيرتز لانغ (ألمانيا) اهتماماً كبيراً بين أوساط وسائل الإعلام، ووفر الفرصة للتعريف بالبرنامج على الصعيد الدولي.

إعداد أدوات ونظم لمعالجة المعلومات وإدارة شؤونها

أُعدّ، بالتعاون مع جامعة وايكاتو (نيوزيلندا) والمنظمة غير الحكومية "هيومان إنفو" HumanInfo، قرص قراءة بالليزر CD-ROM

لبرامجيات مكتبة "غرينستون" الرقمية باللغة الانجليزية، ليوزع مجاناً بهدف الترويج لإنشاء شبكة عالمية للمكتبات الرقمية المتوافقة على قرص قراءة بالليزر CD-ROM وعلى شبكة الويب. وتعتبر هذه البرامجيات المعدة للتوزيع كبرامجيات مشاعة المصدر خطوة رئيسية باتجاه استحداث "المشاع العالمي للمعلومات".

ونفذت خلال فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مشروعات عديدة ذات صلة بالانترنيت، في إطار بوابة "عالم الويب" (WebWorld) وهي الموقع الشبكي لقطاع الاتصال والمعلومات. وقد برهنت هذه المشروعات على قدرة اليونسكو على تلبية احتياجات أوساط مهنية محددة إلى خدمات رقمية موضوعية. وتُعدّ بوابة اليونسكو للمحفوظات[١]، وبوابة اليونسكو للمكتبات[٢]، اللتين أنشئتا على التوالي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠١ لتيسير الانتفاع بالمواقع الشبكية للمؤسسات المعنية بالمحفوظات والمكتبات في جميع أنحاء العالم، بمثابة منفذين للوصول إلى الموارد المتعلقة بإدارة السجلات والمحفوظات، وأمانة المكتبات، والتعاون الدولي. وفي نهاية فترة العامين، أصبحت هاتان البوابتان تضمان على الترتيب زهاء ٦ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ وصلة شبكية. وفي يوليو/تموز ٢٠٠١، أتاحت بوابة اليونسكو للبرامجيات المجانية[٣]، التي استحدثت كمرفق حقيقي لدعم مفهوم البرامجيات المجانية، مجالا فريداً للانتفاع التفاعلي عبر الاتصال المباشر بالمعلومات الملائمة المتعلقة بتطور البرامجيات المجانية وتاريخها وبراءاتها، وبدراسات الحالات وموارد البرامجيات. وإن النجاح الباهر الذي حظيت به هذه البوابات، والذي تجلى في التزايد السريع للمتصلين بها، إنما يؤكد صحة الفرضية التي قامت عليها هذه المبادرة والتي تؤكد على أهمية تقديم "خدمات" فعّالة عبر الاتصال المباشر لشركاء اليونسكو.

(١) http://www.unesco.org/webworld/portal-archives/pages/index.shtml
(٢) http://www.unesco.org/webworld/portal-bib/
(٣) http://www.unesco.org/webworld/portal-frasoft/index.shtml

المشروعات المشتركة بين التخصصات

الوحدة ١ – ثقافة السلام: حفز الوعي وإقامة الشراكات

الوحدة ٢ – التربية من أجل ثقافة السلام

الوحدة ٣ – من التفاعل بين الثقافات إلى التعددية الثقافية

المشروعات المشتركة بين التخصصات

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
الوحدة ١ - ثقافة السلام: حفز الوعي وإقامة الشراكات		
محور العمل ١ السنة الدولية لثقافة السلام		يرجى الرجوع إلى القسم المعنون: تنسيق الأنشطة المتعلقة ببرنامج "نحو ثقافة السلام".
محور العمل ٢ الإسهام في تنفيذ "برنامج العمل من أجل ثقافة السلام"	**السلام، ودرء النزاعات، واللاعنف**	توعية متخذي القرارات والرأي العام بثقافة السلام: عقد أول اجتماع لمديري مؤسسات البحوث والتدريب في مجال السلام (باريس، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠)، تلاه إصدار مطبوع بالانجليزية والفرنسية؛ وبدء تشغيل المنتدى الافتراضي SecuriPax (الأمن والسلام) (www.unesco.org/securipax)؛ والإسهام في إنشاء مركز ثقافة السلام في نوفو تشيركاسك؛ وتنظيم اجتماع للخبراء بشأن "السلام والأمن البشري ودرء النزاعات في افريقيا"، تلاه إصدار مطبوع بالانجليزية والفرنسية؛ وتنظيم اجتماع مماثل في منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي، تلاه إصدار مطبوع بالاسبانية والانجليزية؛ وإعداد دراسة أنثروبولوجية عن الممارسات التقليدية والتجديدية لدرء النزاعات والعنف في كمبوديا.
	تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة التمييز	زيادة التعاون المشترك بين القطاعات لإعداد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، وإشراك شركاء اليونسكو؛ وزيادة الوعي بأبعاد مشكلة العنصرية والتمييز العنصري بكافة أشكالها ومظاهرها؛ وتوثيق التعاون والتنسيق مع الوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات المعنية بمتابعة المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان؛ وإعداد مطبوع بعنوان "United to Combat Racism" (فلنعمل معا لمكافحة العنصرية) بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وإصدار كتيب بعنوان "UNESCO Against Racism" (نشاط اليونسكو في مناهضة العنصرية) (كتيب إعلامي عن نشاط اليونسكو في هذا المجال)، يركّز على الأولويات الرئيسية لنشاط المنظمة في المستقبل؛ وتنظيم الاجتماع السنوي الحادي عشر لمديري مؤسسات البحوث والتدريب المعنية بحقوق الإنسان (باريس، المقر، ٢٢-٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١)؛ وإصدار الدليل العالمي لمؤسسات البحوث والتدريب المعنية بحقوق الإنسان (الطبعة الخامسة، ٢٠٠١).
	تعزيز التسامح	زيادة التزام الدول الأعضاء بمبادئ التسامح واللاعنف من خلال الاحتفال باليوم الدولي للتسامح (١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ و ٢٠٠١)؛ وتعزيز

تطبيق إعلان المبادئ بشأن التسامح (٢٥ طبعة لغوية في مايو/أيار ٢٠٠١)؛ وتعزيز التدريب على التحاور عن طريق تنظيم لقاءات للشبكات الإقليمية (في افريقيا، وآسيا، والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي) من أجل تعزيز التسامح واللاعنف؛ والاضطلاع بأنشطة لتوعية وتثقيف الشباب في مجال التسامح عن طريق السينما بالاشتراك في المهرجان الدولي للأفلام ضد الاستبعاد الذي نُظم في إطار المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية (دوربان، جنوب افريقيا، ٣١ أغسطس/آب – ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١)؛ وإصدار المطبوع المعنون "Genèse de la tolérance, de Platon à Benjamin Constant" (أصول التسامح من أفلاطون إلى بنجامين كونستان) (منشورات اليونسكو، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١)؛ ومنح جائزة اليونسكو مادانجيت سنغ لتعزيز التسامح واللاعنف (١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠).

تعزيز الديمقراطية

تعبئة ودعم القدرات الوطنية ودون الإقليمية من أجل الإسهام في تعزيز العمليات الديمقراطية، ولا سيما عن طريق ما يلي: تنظيم حلقة دراسية في تشاد عن تعزيز العملية الديمقراطية في افريقيا، وحلقة دراسية لإعلام وتوعية المجتمعات المحلية بغية تعزيز العملية الديمقراطية في جمهورية وسط افريقيا؛ وحلقة عمل بشأن الثقافة وأساليب الحكم الديمقراطية في اسطنبول؛ وندوة دون إقليمية عن مشكلات تعزيز العملية الديمقراطية في افريقيا الجنوبية والوسطى، عقدت في ناميبيا.

النساء وثقافة السلام

تعبئة الشبكات النسائية عن طريق إصدار كتاب بعنوان "Male Roles, masculinities and Violence: A Culture of Peace Perspective." (أدوار الذكور والنزعات الذكورية والعنف: منظور لثقافة السلام)؛ وتقديم الدعم لتنظيم مسيرة النساء ضد الفقر والعنف في عام ٢٠٠٠؛ والاحتفال باليوم الدولي للمرأة، ٨ مارس/آذار؛ والمشاركة والتعاون في المؤتمر السابع لرابطة جمعيات التعاون النسائية لدول البلقان (AIWC) بشأن حقوق الإنسان وثقافة السلام، تيرانا، ألبانيا؛ وتأمين الاستخدام الفعلي لموقع برنامج النساء وثقافة السلام على الويب، واستيفاؤه بصورة منتظمة بغية توفير معلومات عن أفضل الممارسات المتبعة في مختلف أنحاء العالم بشأن القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين وعلى الانتهاكات المرتكبة ضد الحقوق الإنسانية للنساء؛ وزيادة الوعي بأهمية ثقافة السلام التي تقوم على المساواة بين الجنسين، وتوسيع الشراكات والشبكات ذات الصلة وتعزيزها، وإبراز عمل اليونسكو عن طريق بناء القدرات والمشاركة والإسهام في الاجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات وحلقات العمل ذات الصلة ومنها مثلا: منتدى فنانات البحر المتوسط من أجل ثقافة السلام (رودس، اليونان)، وحلقة التدريب للمتطوعات الجامعيات (جامعة مورسيا، اسبانيا)؛ وتنظيم منتدى دون إقليمي لمناقشة وتطوير أفضل الممارسات للتغلب على أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المحيط الهادي؛ وتدعيم الشبكات الإقليمية للنساء العاملات من أجل ثقافة السلام في آسيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادي.

المحاكاة والتدريب في إطار مبادرة مختبر السلام (PeaceLab) للإسهام في تسوية النزاعات في كولومبيا

مساعدة أصحاب القرار والأطراف العاملة مع اليونسكو والطلبة في كولومبيا على إعادة التفكير في أهداف عملية السلام وإعادة تحديدها انطلاقاً من وجهات نظر جميع الأطراف المعنية بالنزاع، ولا سيما عن طريق نشر المطبوع المعنون "Government, Guerilla Movements, Military and Civil Society" في كولومبيا، مايو/أيار ٢٠٠٠. وهو مطبوع مكتوب بلغة سهلة يعرض بشكل موضوعي ودون أي تعليق من جانب المحررين الخلفية التاريخية والأهداف والاستراتيجيات الخاصة بكل من الأطراف المعنية بالنزاع؛ وحظيت مبادرة مختبر السلام التي نُفذت بنجاح باهتمام الرئاسة والمتفاوضين من أجل السلام والأطراف الأخرى، كما أسفرت عن

تقديم توصيات عملية إلى الأطراف (وتمّ وقف إطلاق النار بنجاح من صيف عام ٢٠٠٠ حتى أوائل عام ٢٠٠٢). ونظم اجتماع بشأن مبادرة مختبر السلام للشرق الأوسط ومن المزمع تنظيم اجتماع آخر في هذا الصدد خلال فترة العامين الحالية مع مكتب عمان.

إسداء مشورة موضوعية وتوفير مضامين تربوية إلى قمة الأطفال المعنونة "حملة أحلام الألفية" (١٩٩٩–٢٠٠٠) المنظمة بالتعاون مع شركتي ديزني وماك دونالد

نشر رسالة ثقافة السلام عن طريق شركتي وهيئتي زبائن ديزني وماك دونالد (١٤٤ بلداً مشاركاً)، وحظي هذا النشاط بمشاركة جميع مكاتب اليونسكو الميدانية تقريباً.

الوحدة ٢ - التربية من أجل ثقافة السلام

محور العمل ١
إعداد خطط وبرامج وطنية للتربية من أجل ثقافة السلام

التربية في مجال حقوق الإنسان

اعتماد "إعلان مكسيكو عن التربية في مجال حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية والكاريبي"؛ وإعداد وإنتاج كتب تعليمية وتدريبية؛ وإعداد استراتيجيات وطنية لتدريب المعلمين في مجال تعليم حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية؛ وإشراك المجتمعات المحلية ورابطات الآباء؛ وتنفيذ مشروعي "إدخال التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في مناهج التعليم النظامي" و "التربية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية"، مع التركيز بصورة رئيسية في هذه المرحلة على المستويات الوطنية. وأبدى كل من موزمبيق وناميبيا التزامه بهذا المشروع وشرع البلدان في العمل على دمج أنشطة التربية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية في الميزانيات الوطنية، مما يبشّر بالخير فيما يخص استدامة هذه الأنشطة؛ واضطلع مكتب هراري بتقييم الاحتياجات الخاصة بالمرحلة القادمة من المشروع في البلدان التي أبدت اهتمامها به (بوتسوانا وملاوي وليسوتو وسوازيلاند وجنوب افريقيا)؛ وإجراء دراسات عن وضع تعليم التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان في النيجر وتشاد من أجل إعداد استراتيجية وطنية؛ وإصدار المطبوع المعنون "تعليم التفاعل بين الثقافات وحقوق الإنسان في ألبانيا: معجم مصطلحات حقوق الإنسان (بالانجليزية والألبانية) الذي شارك في إعداده ممثلو كليتي الحقوق في تيرانا وبريشتينا؛ ونشر كتب من مجموعة المواد التعليمية لليونسكو المعنونة "ممارسة المواطنة" باللغة الألبانية؛ والإسهام في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للتربية في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥–٢٠٠٤)؛ وتقييم التقدم المحرز في التربية في مجال حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية والكاريبي وتحديد العقبات الواجب تذليلها؛ وتوثيق التعاون مع الوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

البرامج الوطنية

هاييتي: تزويد أعضاء أندية اليونسكو بأدوات وتقنيات للتربية في مجال ثقافة السلام؛ كمبوديا: تدريب جنود مسرحين على أنشطة تسوية النزاعات والتربية في مجال السلام أو تعزيز ثقافة السلام من خلال تنظيم منتدى وطني (اعتماد إعلان)؛ فيتنام: نفس النشاط.

متابعة منتدى داكار بشأن التعليم للجميع: التربية المدنية

زيادة الوعي بأهمية التربية المدنية في بلدان منطقة البلقان مع مراعاة العملية الجارية لإقامة الديمقراطية؛ وعقد المؤتمر الإقليمي بشأن تعزيز التلاحم الاجتماعي من خلال التربية المدنية، الذي ضمّ ممثلي بلدان منطقة البلقان من أجل إعداد استراتيجية إقليمية للتربية المدنية (اعتماد إعلان)؛ والإسهام في إصلاح المناهج التعليمية في صربيا.

	الشبكات	قامت اليونسكو، بالتعاون مع معهد الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IIDH) ورابطة شركاء التعليم في مجال حقوق الإنسان (HREA)، بإنشاء "شبكة الدول الأمريكية للتربية في مجال حقوق الإنسان"، وهي شبكة إلكترونية توفر منبرا للنقاش وتبادل الخبرات والموارد الخاصة بهذه المنطقة. وتعمل هذه الشبكة التي يديرها معهد IIDH، بالإسبانية والبرتغالية وتضم ١٠٠٠ مشترك من كل أنحاء المنطقة.
	متابعة المؤتمر الثالث لوزراء التربية المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة: تعاون فكري وتقني ومالي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
	جائزة التربية من أجل السلام	تشجيع وترويج المبادرات المتخذة في مجال التربية من أجل السلام عن طريق منح جائزة اليونسكو (السنوية) للتربية من أجل السلام؛ وإعداد فيلم عن تاريخ الجائزة منذ إنشائها (١٩٨١–٢٠٠١) بعنوان "Les Visages de la Colombe" "وجوه اليمامة".
محور العمل ٢ تحسين مضامين وأساليب التعليم والتدريب من أجل ثقافة السلام"	**متابعة منتدى داكار بشأن التعليم للجميع: مواد تربوية وإعلامية**	تزويد الدول الأعضاء بمواد تعليمية يمكن استخدامها في إطار دورات تدريبية وفي المدارس؛ وحفز النقاش بشأن التعليم في مجال حقوق الإنسان وممارسة هذا التعليم؛ وترجمة المطبوعين المعنونين "الكل بشر ... دليل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان" و"التسامح، الطريق إلى التسامح" إلى الألبانية والعربية والبنغالية والبوسنية والليتوانية والتركية والهندية، وتوزيع الكتابين على نطاق واسع في الدول الأعضاء؛ وإصدار كتاب بعنوان "Education for a Culture of Peace in a Gender Perspective". (التربية من أجل ثقافة السلام من منظور مراعاة قضايا الجنسين)، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١.
	كراسي اليونسكو الجامعية	قيام الكرسي الجامعي بشأن التربية المشتركة بين الثقافات الذي أنشئ في جامعة جيفاسكيلا (مايو/أيار ٢٠٠٠) بتقديم مساندة نشطة لتدريب المعلمين في جنوب شرق أوروبا؛ وإنشاء دورات دراسية جامعية عن التربية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية في جامعة ألستير؛ وإعداد دراسة جدوى (لم تستكمل بعد) عن إنشاء صندوق دولي للتربية من أجل السلام؛ وقيام مركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي (APCEIU) بتنظيم حلقتين دراسيتين عن السلام والتعليم في المنطقة.
	التدريب	إعداد مواد تدريبية مرنة ومواد تعليمية، ولا سيما في إطار مشروعات ممولة من خارج الميزانية؛ وإحراز تغييرات إيجابية في سلوك المعلمين والتلاميذ؛ وإحراز نتائج إيجابية للغاية في إطار المشروع المعنون "تدريب معلمي كوسوفو في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان"، وهو مشروع قائم على التعاون الوثيق بين المنظمات غير الحكومية والبلديات ومعاهد إعداد المعلمين، ويمكن تكراره في مناطق أخرى من كوسوفو. ونجح هذا المشروع في تعبئة جهود مشتركة بين عدة إثنيات في مجال حقوق الإنسان، وهو يمثل أول محاولة لمعالجة موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية في مدارس كوسوفو بصورة منهجية مع التركيز على إعداد المعلمين ورؤساء المؤسسات التعليمية والمسؤولين الإداريين؛ ووضع مبادئ توجيهية للتدريب وبرنامج دراسي قصير لإجراء تجارب رائدة في المدارس؛ وإصدار عدد من مطبوعات اليونسكو عن التربية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية بالألبانية

والبوسنية؛ واختبار منهجيات ومواد وبرامج تعليمية لمدة شهرين في ٤٠ مدرسة (بمشاركة ٠٠٠ ٥ تلميذ و ١٢٠ معلما)؛ وإصدار تقرير نهائي يتضمن توصيات بشأن تنفيذ المشروع على المستوى الوطني.

دورات دراسية وتدريبية في مجال اللاعنف موجهة للأخصائيين

الإسهام في تلبية الاحتياجات في مجال التدريب على المواطنة وفي معالجة قضايا الدفاع والسلام والأمن: عن طريق إعداد مواد تعليمية مؤلفة من نحو ٤٠ بطاقة إرشادية؛ ومساهمة فكرية في النقاش الجاري بشأن الحوار بين الحضارات وإسهام هذا الحوار في تحقيق السلام؛ وتنظيم الندوة الدولية لليونسكو ومعهد الدراسات العليا (EPHE) عن "الحضارات في نظر الآخرين"، تلاها إصدار مطبوع؛ وإعداد مجموعة مواد تعليمية عن اللاعنف مؤلفة من كتب وأدلة للمعلمين والمربين؛ واعتماد ممارسات لتسوية النزاعات في المدارس من أجل تغيير التصرفات العنيفة؛ وتقديم دعم لتنفيذ مشروعات رائدة عن تعليم اللاعنف (في المجر مثلاً ومن خلال موقع "Univers-Cité" الذي أنشئ على الويب).

متابعة المشروع الخاص بشأن النساء وثقافة السلام في افريقيا

في إطار متابعة المشروع الخاص بشأن النساء وثقافة السلام في افريقيا (١٩٩٨–١٩٩٩) ومؤتمر النساء الافريقيات بشأن السلام واللاعنف (زنجبار، مايو/أيار ١٩٩٩)، تمّ تقديم تمويل وكتب لإنشاء مركز للتوثيق في زنجبار؛ واستكمال إعداد دراسات الحالات السبع عن أفضل الممارسات للنساء الافريقيات في مجال حلّ النزاعات وبناء السلام؛ واستكمال واختبار (في سياقات مختلفة) واستيفاء المواد التدريبية المرنة المعنونة "تعزيز مشاركة النساء في حلّ النزاعات بالطرق السلمية من أجل بناء ثقافة السلام (بالتعاون مع منتدى أخصائيات التربية الافريقيات (FAWE))؛ واستخدام هذه المواد المرنة لتزويد نساء من البلقان ونساء مشتركات في مشروع تنفذه منظمة التضامن الافريقي للنساء (FAS) في حوض مانو، بتدريب على حلّ النزاعات بالطرق السلمية؛ وأسفر مشروع مشترك بين القطاعات عن إعداد كتيب تدريبي عن "التربية من أجل ثقافة السلام من منظور المساواة بين الجنسين: نموذج أولي لوحدة دراسية من أجل إعداد المعلمين"، بالتعاون مع بيتي ريردون (جامعة كولومبيا/الرابطة الدولية لبحوث السلام)، وقد نشر باللغة الانجليزية وستكون الترجمة الفرنسية جاهزة في منتصف عام ٢٠٠٢ تقريبا.

محور العمل ٣
شبكة المدارس المنتسبة

نشر مواد إعلامية وإنشاء شبكات دولية

تحسين النشرة الإعلامية الدولية لشبكة المدارس المنتسبة، من خلال زيادة عدد صفحاتها إلى الضعف وتنويع مضمونها لتلبية احتياجات الشبكة الموسعة على نحو أفضل؛ ونشر قائمة بأسماء المؤسسات المشتركة في الشبكة في عام ٢٠٠٠؛ وتنقيح الدليل العملي للشبكة ونشره بالعربية والانجليزية والفرنسية في عام ٢٠٠٠؛ وإعداد كتيب جديد بعنوان "شبكة المدارس المنتسبة من أجل تعلّم العيش معاً"، بالانجليزية والفرنسية والاسبانية؛ وإصدار خمسة تقاويم في شكل ملصقات في عام ٢٠٠١ للاحتفال بالسنة الدولية لتعبئة الجهود من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من صور التعصب، والسنة الدولية للمتطوعين، وسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، والعقد الدولي للنهوض بثقافة اللاعنف والسلام لصالح أطفال العالم، وكذلك عن موضوع "شبكة المدارس المنتسبة وشجرة السلام"؛ وإعادة تنظيم وتجديد موقع الشبكة على الويب لتيسير استيفاء الموقع؛ وإنشاء مزوّد قوائم لتسريع عملية تبادل المعلومات؛ وإعداد أدوات جديدة للبرمجة والربط الشبكي تتيح أتمتة عمليات إدخال المعلومات ونقلها من حاسوب إلى آخر واستيفائها وتبادلها بين جميع الأطراف المعنية بالشبكة.

	مشروعات وطنية ودون إقليمية	الشروع في تنفيذ مشروع "البدائل السلمية عن الصراعات من خلال التربية (PACE) في مجموعة مختارة من المدارس الواقعة في جنوب شرق أوروبا؛ وتنظيم اجتماعين للجهات المسؤولة عن تنسيق المشروع (من ٦ إلى ١٠ يوليو/تموز ٢٠٠٠، روس، بلغاريا ومن ١٧ إلى ٢٠ مايو/أيار ٢٠٠١، بلوفديف، بلغاريا)؛ والتعاون مع مجلس أوروبا في إطار توأمة مدن المواطنة الديمقراطية في جنوب شرق أوروبا، وهو مشروع شاركت فيه مدارس منتسبة من المنطقة دون الإقليمية؛ وتقديم دعم مالي وتقني إلى أذربيجان من أجل إحياء وتدعيم شبكتها الوطنية للمدارس المنتسبة بغية تيسير إقامة تعاون إقليمي أفضل في منطقة القوقاز؛ وشملت المشروعات ما يلي: تنظيم حلقة عمل وطنية للشبكة مع التركيز على التربية في مجال التراث العالمي؛ وحلقة عمل دولية عن التربية من أجل السلام وتسوية النزاعات في المدارس؛ وحلقة دراسية أوروبية لإعداد المعلمين في مجال التعلّم المشترك بين الثقافات.
	المشروعات الطليعية لشبكة المدارس المنتسبة	مشروع غرب البحر المتوسط؛ وتنظيم مخيم صيفي إقليمي للشباب، فالنسيا، اسبانيا، يوليو/تموز ٢٠٠٠؛ وإصدار أربعة كتب مرجعية عن أساليب التعليم موجهة إلى المعلمين؛ وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية لمساندة عدة مشروعات: مشروع بحر الكاريبي؛ ومشروع نهر الدانوب الأزرق؛ ومشروع بحر البلطيق؛ وأول مدرسة صيفية دولية للبيئة نظمتها الشبكة تحت شعار "حافظ على نظافة أرضنا"؛ واليوم العالمي الثالث للتضامن؛ والمنافسات الدولية الودية عن موضوع الرياضة في خدمة ثقافة السلام؛ ومشروع التثقيف في مجال التراث العالمي؛ ومشروع "كسر جدار الصمت: تعليم أسباب وعواقب تجارة الرقيق عبر الأطلسي"؛ ومشروع "هذا عصرنا".
	إنتاج/ترجمة/تطويع مواد تعليمية	إنتاج مجموعة مواد عن موضوع السلام موجهة لمعلمي المدارس الابتدائية (بالانجليزية والفرنسية والاسبانية)، تتضمن دليلاً للمعلمين، وملصقات، وكتاباً للتلوين عن سيرة غاندي، وفيديو من الرسوم المتحركة (أعده أطفال من أجل الأطفال)؛ وترجمة وتطويع مجموعة المواد التعليمية الخاصة بالتراث العالمي إلى عدة لغات بما فيها الصينية والفنلندية والاندونيسية واللاوسية والروسية والفيتنامية والأوزبكية؛ وإعداد مخطوط معنون "أسفار العبيد" من أجل اختباره في المدارس المشاركة في مشروع تجارة الرقيق عبر الأطلسي، وهو قيد التنقيح لإعداد الصيغة النهائية؛ وإعداد ملصقين عن تجارة الرقيق عبر الأطلسي من أجل تشجيع المدارس على الاحتفال في ٢٣ أغسطس/آب، باليوم الدولي لذكرى الاتجار بالرقيق الأسود وإلغائه؛ واختبار وتقييم مجموعة المواد الخاصة بالتصحر، المعدة بالتعاون بين اليونسكو واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في المدارس المنتسبة في ٢٠ دولة عضواً في كل أنحاء العالم (بالتعاون مع قطاع العلوم/قسم العلوم الإيكولوجية، عام ٢٠٠١).
	خطط العمل دون الإقليمية لشبكة المدارس المنتسبة	تنظيم حلقة العمل الدولية الثالثة بشأن مواصلة الحوار في أولويات شبكة المدارس المنتسبة بالنسبة للقرن الحادي والعشرين، وضمت هذه الحلقة ممثلي المنظمات غير الحكومية الأعضاء في الشبكة وعدداً من الموظفين الميدانيين (٢١–٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١، الدوحة، قطر).
محور العمل ٤ التنوع اللغوي والتعليم المتعدد اللغات	**دعم وتشجيع أنشطة الدول الأعضاء الرامية إلى إعداد وتنفيذ سياسات لغوية**	زيادة الوعي في الدول الأعضاء بضرورة مراعاة بيئات التعدد اللغوي والثقافي وإعداد سياسات ملائمة في هذا الصدد؛ وإنتاج مواد إعلامية وترويجية للاحتفال باليوم الدولي للغة الأم (إعداد ٦ ٠٠٠ نشرة وملصق ولصاقة)؛ وتنظيم حفل تدشين اليوم الدولي للغة الأم؛ وإنتاج مواد إعلامية عن التربية والتنوع الثقافي؛ واستعراض سياسة اليونسكو بشأن اللغات

		خلال العقد الماضي وبدء إعداد وثيقة تحضيرية عن السياسة المقبلة في هذا المجال؛ وتقديم الدعم لعقد اجتماع بشأن السياسات في مجال اللغات والتعليم في منطقة أمريكا اللاتينية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١.
	نشر تقرير اليونسكو عن اللغات في العالم	استكمال أعمال البحوث وجمع المعلومات واجتماعات الخبراء الدوليين، والصيغة النهائية للتقرير قيد الإعداد.
	إعداد مواد تعليمية متخصصة تتعلق بالسياسات اللغوية في مجال التعليم وتعليم اللغات في البلدان الناطقة بعدة لغات	تعزيز وصون التنوع الثقافي واللغوي؛ وإنشاء معهد لغات وثقافات الكاريبي في هاييتي (مركز امتياز من أجل الحوار بعدة لغات)؛ وتنظيم مؤتمر لينغواباكس ٨ (شبكة تعليم اللغات من أجل السلام) في كييف عام ٢٠٠٠؛ وتوسيع نطاق أنشطة لينغواباكس وتطويرها؛ والنهوض بالتعددية اللغوية.

الوحدة ٣ - من التفاعل إلى التعددية الثقافية

محور العمل ١ تشجيع الحوار بين الثقافات	**تنقيح الكتب المدرسية في مجالي التاريخ والجغرافيا**	تبادل الخبرات الوطنية بين الأخصائيين والخبراء من مختلف المناطق. وبوجه خاص، دراسة المسائل المتعلقة بتنقيح الكتب المدرسية في جنوب شرق أوروبا؛ وإصدار العدد رقم ٩/١٠ من النسخة الإلكترونية لنشرة الشبكة الدولية للبحوث بشأن الكتب المدرسية، (بالتعاون مع معهد جورج ايكرت)؛ وإعداد أدلة موجهة للمعلمين لتدريس تاريخ افريقيا في المدارس الأوروبية.
	التاريخ والتعددية الثقافية	"تاريخ حضارات آسيا الوسطى": ترجمة المجلدين الأول والثاني إلى الصينية؛ وزيادة حجم المبيعات بالنسبة للمجلدين؛ وصدور مقالات إيجابية للغاية في الصحافة ومن جانب جامعات مرموقة؛ ونشر المجلد الرابع (الجزء الثاني) في يوليو/تموز ٢٠٠٠ الذي لقي رواجاً كبيراً في الأوساط المتخصصة ولدى عامة الجمهور؛ وتمت الموافقة على المجلد الخامس؛ مصنف عن "مختلف جوانب الثقافة الإسلامية": مواصلة إعداد ونشر مختلف مجلداته، ولا سيما إنهاء المجلد الرابع (بجزأين) والمجلد الخامس (قيد الطباعة)؛ "التاريخ العام لأمريكا اللاتينية": نشر المجلدين الثاني والثالث؛ وسينتهي إعداد المجلدات من الرابع إلى السادس قريباً؛ ويجري البحث عن موارد خارجة عن الميزانية لتمويل المجلدات الأخيرة (السابع إلى التاسع)؛ "التاريخ العام لمنطقة الكاريبي": مواصلة التحرير والإعداد والتحضير لنشر المجلدات الثلاثة الأخيرة (المجلد الأول والرابع والخامس)؛ "تاريخ البشرية": مواصلة النشر والترجمات.
	طريق الرقيق	توسيع نطاق برنامج حصر التراث المادي وغير المادي المتعلق بتجارة الرقيق الأسود؛ وتحديد واستغلال ونشر المصادر الوثائقية والمحفوظات ومواد من التراث الشفهي الخاصة بتجارة الرقيق، ونشر نتائج البحوث العلمية، ولا سيما من خلال تنظيم لقاءات علمية دولية؛ وتنفيذ البرنامج المشترك بين اليونسكو والمنظمة العالمية للسياحة بشأن السياحة الثقافية في افريقيا والمحيط الهادي والكاريبي.
	طرق تجارة الحديد في افريقيا	إصدار كتيب مصور موجه لعامة الجمهور عن طرق تجارة الحديد في افريقيا (بالفرنسية والانجليزية والاسبانية)؛ وتنظيم حلقة دراسية دولية عن استراتيجيات وتمويل مشروع طرق تجارة الحديد في افريقيا، ومعرض طرق الحديد في افريقيا والعرض العام لفيلم Inagina للمخرج إيريك هويسيكوم (اللجنة الاقتصادية لافريقيا، أبريل/نيسان ٢٠٠٠)؛ وإصدار الطبعة الفرنسية للمصنف الجماعي المعنون "Aux origines de la métallurgie" (مكتب منشورات اليونسكو، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١).

الحوار بين ثقافات الشرق والغرب في آسيا الوسطى

تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان في آسيا الوسطى من خلال زيادة المعارف التاريخية لدى عامة الجمهور والأوساط الجامعية بشأن المبادلات بين الثقافات التي تجري بين بلدان طرق الحرير؛ وحفز الوعي بضرورة إقامة حوار ثقافي بين مختلف الجماعات والمجتمعات المحلية في البلدان المعنية بغية تعزيز التلاحم الاجتماعي والتضامن والسلام في المناطق المعنية، وذلك من خلال دعم أنشطة معاهد مثل المعهد الدولي لدراسات آسيا الوسطى والمعهد الدولي لدراسات حضارات الرحّل؛ والشروع في تنفيذ برامج مشتركة للبحوث، كبرنامجي النقوش الصخرية وخانات القوافل اللذين أنشئا في إطار أو في أعقاب مشروع طرق الحرير السابق؛ وتنظيم اجتماع مائدة مستديرة عن الحوار بين الثقافات وبين الأديان في بيشكيك، وإعداد فيلم وثائقي للتلفزيون عن نتائج هذا الاجتماع؛ وفي إطار مشروع حصر خانات القوافل في آسيا الوسطى، أعدت مدرسة باريس – لاسين للهندسة المعمارية قرصاً للقراءة بالليزر عن خانات القوافل وتم إعداد استبيان عن خانات القوافل في المنطقة؛ وتمّ، في أغسطس/آب ٢٠٠١، في أولان باتور، عقد الندوة الدولية بشأن الحوار بين الحضارات: أوجه التفاعل بين ثقافات الرحّل والثقافات الأخرى في آسيا الوسطى، التي نظمها المعهد الدولي لدراسات حضارات الرحّل؛ وتنظيم حلقة دراسية دولية عن النقوش الصخرية في آسيا الوسطى (إيسيك – كول، سبتمبر/أيلول ٢٠٠١)، عرض خلالها ٢٥ أخصائياً من تسعة بلدان نتائج أعمالهم العلمية وناقشوا برنامج البحوث المشترك بين اليونسكو والمعهد الدولي لدراسات آسيا الوسطى والمركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية؛ وإعداد كتيب عن منح هيرايا ما الدراسية عن طريق الحرير، من أجل توزيعه مجاناً على نطاق محدود؛ وإعداد قرص من نوع DVD للبيع عن طرق الحرير، وذلك بالاستناد إلى مشروع اليونسكو بشأن طرق الحرير والأفلام الوثائقية UNESCO/NDR/ARTE عن الرحلات التي نظمتها اليونسكو، وتنظيم أنشطة ثقافية في مقر اليونسكو بباريس لتعريف الجمهور بهذا القرص.

الحوار بين الحضارات

تحسين التفاهم بين الثقافات، ولا سيما من خلال تنظيم اللقاء الدولي عن التعددية الثقافية (برشلونة، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١) ونشر كتاب عن حضارة وادي الهندوس وتقرير المؤتمر الدولي عن الحوار بين الحضارات (فيلنيوس).

التقارب الروحاني والحوار بين الثقافات

تعزيز شبكات التعاون الفكري بشأن قضايا الحوار بين الثقافات وبين الأديان، وذلك عن طريق كراسي اليونسكو الجامعية؛ وتحسين فهم الإسلام في أوروبا والممارسات الخاصة بحرية العقيدة والدين في بلدان أوروبا الغربية عن طريق المشاركة في تنظيم "المؤتمر الدولي من أجل إسلام مسالم" (المقر، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠) ونشر أعمال هذا المؤتمر؛ وتنظيم ندوة دولية عن حقوق الإنسان والحرية في الدين (يناير/كانون الثاني ٢٠٠١، اليونسكو، باريس).

برنامج البحر المتوسط

إقامة شبكات للباحثين وغيرهم من الأطراف الفاعلة المهتمة بالحوار بين الثقافات في منطقة البحر المتوسط، ولا سيما "شبكة الترسانات التاريخية في منطقة البحر المتوسط، إبحار المعرفة"؛ وتشكيل فريق من كبار الباحثين من مختلف بلدان جنوب وشمال البحر المتوسط العاملين في مجال مكافحة الأفكار النمطية والمسبقة في التعليم؛ ونشر مصنف عن البحر المتوسط بوصفه منطقة إقليمية وتوزيعه على نطاق واسع.

محور العمل ٢ تعزيز التعددية الثقافية	**إبراز مزايا التنوع الثقافي**	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
	المدن والتعددية الثقافية	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
	برنامج "الشعوب الأصلية"	تنظيم أول معرض للكتب عن الشعوب الأصلية (باريس، من ١٥ إلى ١٨ مايو/أيار ٢٠٠١)، عرض فيه مؤلفون من الشعوب الأصلية وغيرهم مصنفاتهم ومجموعاتهم الجديدة)؛ وتنظيم ندوة عن ذاتيات الشعوب الأصلية: أشكال التعبير الشفهي والمكتوب والتكنولوجيات الجديدة (باريس، من ١٥ على ١٨ مايو/أيار ٢٠٠١)، ضمت ممثلي الشعوب الأصلية (٦٤ خبيرا) من جميع القارات لدراسة المشكلات المشتركة بين القطاعات والجامعة بين التخصصات التي تندرج في نطاق اختصاص قطاع الثقافة، وأسفرت عن توصيات ملموسة عن قضايا مثل: تطويع الأدوات الحاسوبية للثقافات واللغات الأصلية، واحترام القواعد العرفية للشعوب الأصلية في مجال البحوث والمتاحف ووسائل الإعلام وعلى الانترنيت، واعتماد مدونة سلوك في مجالات البحث والنشر والعرض؛ وإعادة نشر المصنفين المعنونين "العرق والتاريخ" و "العرق والثقافة" بالتعاون مع دار نشر آلبان ميشيل؛ وتعزيز التعاون مع معهد سان في جنوب افريقيا، وصندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وحلقة العمل عن التاريخ الشفهي. وإعداد مشروع رائد عن مفهوم الخرائط الثقافية ودراسات هامة عن الموارد الثقافية الأصلية والسياسات الثقافية؛ وإسهام اليونسكو في برنامج المنح الدراسية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: وتقدم هذه المنح بموجب ترتيبات سنوية لممثلي الشعوب الأصلية العاملين في أنشطة سياسية واجتماعية.
	الجائزتان الدوليتان خوسيه مارتي وسيمون بوليفار	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.

تقييم برنامج "تعليم اللغات من أجل السلام" (لينغواباكس)

على أثر تقرير مقيّم برنامج لينغواباكس والمناقشات التي دارت في الدورة الحادية والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي، وافق المدير العام على التوصية بوضع استراتيجية متسقة بشأن اللغات. ولم يواصل مشروع لينغواباكس ذاته بسبب إعادة هيكلة قطاع التربية في سياق عملية الإصلاح. وقد أصبحت المنظمة تعالج قضايا اللغات باعتبارها موضوعاً مستعرضاً يهم مختلف قطاعات المنظمة وهذا ما تم إقراره في وثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (٣١م/٥). وهناك تعاون نشيط ومستمر بين مختلف القطاعات بشأن قضايا اللغات.

الأنشطة المستعرضة

معهد اليونسكو للإحصاء

الاستباق والدراسات المستقبلية

خدمات المنح الدراسية والمشتريات

تنسيق الأنشطة الموجهة إلى الفئات ذات الأولوية (النساء والشباب وأقل البلدان نمواً)

تنسيق الأنشطة المتعلقة ببرنامج «نحو ثقافة السلام»

تنسيق الأنشطة المتعلقة بافريقيا

معلومات إدارية ومالية

أبواب الاعتمادات	المصروفات دولار
الأنشطة المستعرضة:	
معهد اليونسكو للإحصاء	٧ ٠٢١ ٧٤٩
خدمات المنح الدراسية وشراء المعدات وأنشطة مساندة البرنامج ذات الصلة	٣ ٨١٣ ٧٥٦
تنسيق الأنشطة الموجهة إلى الفئات ذات الأولوية:	
تنسيق الأنشطة المتعلقة بافريقيا	١ ٧٤٩ ٥٧١
تنسيق الأنشطة المتعلقة بالنساء والشباب	٢ ١٧٧ ١٢٢
تنسيق الأنشطة المتعلقة بـ «نحو ثقافة السلام»	١ ٥٤١ ٧٠١
برنامج المساهمة	٢٤ ٢١٦ ٠٥٠
المجموع، الأنشطة المستعرضة	٤٠ ٥١٩ ٩٤٩

توزيع إجمالي المصروفات

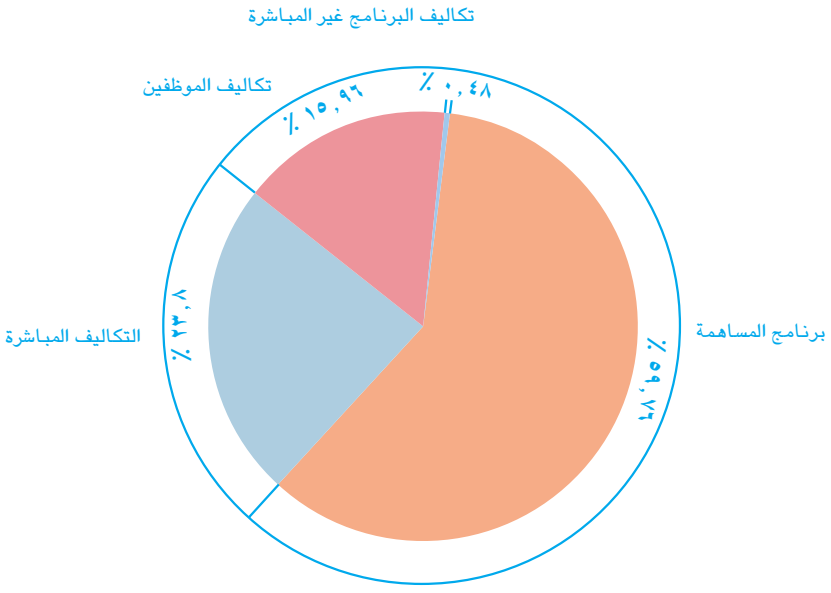

معهد اليونسكو للإحصاء

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
الفقرة ٠٦٠٠٩ **محور العمل ١** تحديد الاحتياجات الراهنة والمستجدة من البيانات والمؤشرات الإحصائية	**حلقات عمل إقليمية عن الإحصاءات التربوية**	عقد ٢١ حلقة عمل إقليمية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، واتضح من نتائج التقييم أن المشاركين فيها كانوا راضين جداً عنها، وقد شاركت جميع الدول الأعضاء في حلقة عمل واحدة على الأقل، وزادت معدلات الردود على استقصاءات اليونسكو، كما ازدادت استجابة الاستقصاءات لقدرة الدول الأعضاء على تقديم الإحصاءات.
	مشروع النظم الوطنية للمعلومات الإحصائية التربوية (NESIS)	مشاركة ٤٦ بلداً افريقياً بصورة فعالة في شبكة NESIS؛ وإصدار توجيهات تقنية بشأن جمع البيانات الإحصائية وتحليلها وتفسيرها واستخدامها في عدة وثائق.
	مرصد التعليم للجميع	إنشاء مرصد التعليم للجميع وتزويده بموظفين اثنين وثالث لنصف الوقت؛ وتنظيم اجتماع خبراء لإسداء المشورة بشأن مؤشرات التعليم للجميع عقد في يونيو/حزيران ٢٠٠١؛ واضطلاع المعهد بدور أساسي في تقييمي عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ للتعليم للجميع.
	استعراض الإحصاءات الخاصة بالاتصال	إصدار تقرير بشأن دورة المشاورات الأولى مع ملخص تنفيذي.
	استعراض الإحصاءات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا	وضع قائمة أولية بأسماء الخبراء في مجال إحصاءات العلم والتكنولوجيا من مختلف مناطق العالم، والشروع في إعداد وثيقة عمل بشأن الاستعراض المقرر إجراؤه لإحصاءات العلم والتكنولوجيا بالتشاور الوثيق مع قطاع العلوم والمكتب الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا بأمريكا اللاتينية والكاريبي ROSTLAC.
الفقرة ٠٦٠١٢ **محور العمل ٢** تحسين جمع الإحصاءات الدولية المقارنة ونشرها	**إجراء استقصاءات سنوية منتظمة عن النظم التعليمية في الدول الأعضاء**	إصدار تقارير إقليمية عن أمريكا الجنوبية، والكاريبي، وافريقيا جنوب الصحراء؛ وعقد حلقات عمل إقليمية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ من أجل زيادة الردود على الاستقصاءات وفهم الإحصاءات التربوية على نحو أفضل؛ وإدخال بيانات على موقع الويب الذي تستفيد منه مؤسسات دولية ووطنية عديدة منها البنك الدولي؛ والنجاح في نقل قاعدة بيانات المعهد من باريس إلى مونتريال.

	مؤشرات التعليم في العالم	ارتفاع عدد المشاركين في البرنامج إلى ٢١ بلداً من جميع مناطق العالم؛ وموافقة البلدان على الإسهام في دراسة خاصة عن المعلمين صدرت في ٢٠٠١ بعنوان "معلمو مدارس المستقبل"؛ وموافقة بلدان إضافية في عام ٢٠٠١ على إجراء مقارنة لبياناتها المالية.
	مركز الموارد	استجابة المركز لطلبات وردت من مجموعة متنوعة من الزبائن بدءاً من الطلبة وحتى الوفود؛ وإجراء استعراض لمجمل محفوظات معهد اليونسكو للإحصاء (الموروثة من قسم الإحصاء) قبل نقل المعهد إلى مونتريال؛ ونقل مركز التوثيق إلى مرفق معهد اليونسكو للإحصاء شُيّد خصيصاً لهذا الغرض في مونتريال.
	الاستقصاءات الإحصائية في مجالي الثقافة والاتصال	معالجة البيانات التي جُمعت خلال الاستقصاءات الإحصائية وحفظها في قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء؛ وإرسال البيانات الجديدة إلى العديد من المؤسسات الوطنية والدولية، بما في ذلك البنك الدولي، وبامت، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛ وإصدار مطبوع بعنوان "التدفق الدولي لسلع ثقافية مختارة في ١٩٨٠–١٩٩٨"؛ والنجاح في نقل قاعدة بيانات المعهد من باريس إلى مونتريال، وهي قيد التشغيل حالياً.
	الاستقصاءات الإحصائية في مجال العلم والتكنولوجيا	معالجة وتخزين البيانات التي جُمعت خلال الاستقصاء الإحصائي عن البحث والتطوير الذي أجري عام ٢٠٠١؛ وإرسال البيانات الجديدة إلى الكثير من المؤسسات الوطنية والدولية بما فيها البنك الدولي، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلخ ...؛ وإصدار مطبوع بعنوان "أوضاع العلم والتكنولوجيا في العالم"؛ ونقل قاعدة البيانات إلى بيئة برامجيات ORACLE.
	وضع مؤشرات عن التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECD)	إعداد واستخدام إطار تنفيذي أولي وورقة عمل بشأن المشروعات الرائدة المتعلقة بمؤشرات التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة لاتخاذهما أساساً لاستحداث مشروعات رائدة.
	تطوير نظم للمعلومات عن إدارة التعليم غير النظامي	إعداد وثيقة تقنية أولية عن "نظم المعلومات الإدارية الخاصة بالتعليم غير النظامي"، وتنظيم حلقتي عمل تمهيديتين في تنزانيا وكمبوديا من أجل التخطيط لتنفيذ مشروعات رائدة.
الفقرة ٠٦٠١٥ **محور العمل ٣** بناء القدرات الإحصائية في الدول الأعضاء	**حلقات عمل إقليمية بشأن الإحصاءات التربوية**	تنظيم ٢١ حلقة عمل إقليمية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بغية إقامة اتصالات، وتدريب موظفين وطنيين بارزين على تطبيق التصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد)، ورفع التقارير الإحصائية إلى اليونسكو، ومتابعة التعليم للجميع، وغير ذلك من المسائل ذات الأهمية المشتركة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الردود على استقصاءات اليونسكو. كما ازدادت استجابة الاستقصاءات لقدرة الدول الأعضاء على تقديم الإحصاءات.
	مشروع النظم الوطنية للمعلومات الإحصائية التربوية (NESIS)	مشاركة ٤٦ بلداً افريقياً بصورة فعالة في شبكة NESIS؛ وإصدار توجيهات تقنية بشأن المسائل الإحصائية في عدة وحدات تقنية مرنة.
	مشروعات بناء القدرات الإحصائية وإقامة شراكات مع الوكالات المعنية	توصيات بشأن تنظيم إحصاء أساسي للتعليم في نيجيريا في عام ٢٠٠٢، وتقديم دعم تقني لخمسة مشروعات رائدة بشأن مؤشرات التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وإنتاج مجموعة مواد تقنية عن "نظم المعلومات الإدارية الخاصة بالتعليم غير النظامي، وتقديم دعم تقني لثلاثة بلدان رائدة في مجال إقامة نظم لمراقبة التعليم غير النظامي؛ وإنشاء فريق خبراء لإسداء المشورة بشأن الطبعة الإنجليزية من الدليل الخاص بتحليل البيانات الإحصائية المستمدة من الاستقصاءات السكانية.

تقييم التنفيذ

استأنف المعهد خلال فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ (وهي أول فترة عامين كاملة بالنسبة للمعهد الجديد) إجراء الاستقصاءات السنوية عن التربية. وفي إطار الأنشطة الأساسية للإعداد لاستئناف هذه الاستقصاءات، قام موظفو المعهد بمشاورات موسعة لمعرفة احتياجات مجموعة واسعة من المنتفعين مع التركيز على احتياجات اليونسكو الداخلية من البيانات. كما أجرى المعهد دورة من حلقات العمل الإقليمية بمشاركة أخصائيين في الدول الأعضاء لمناقشة مدى توافر البيانات، والتطورات على صعيد السياسات في هذا المجال، ومستقبل البيانات التربوية، ولوضع الأسس اللازمة لبناء علاقات قوية بين المعهد وهذه الشبكة الوطنية. وأسفر هذا النشاط فوراً عن ارتفاع معدل الردود؛ إلا أنه ينبغي مواصلة زيادة هذا المعدل وتحسين البيانات المقدمة.

وشملت حلقات العمل الإقليمية أيضاً عنصراً يتعلق ببناء القدرات وذلك من خلال التطرق إلى أبرز القضايا الإحصائية في الدول الأعضاء. وقد أثرت حلقات العمل المماثلة التي نظمت في إطار مشروع "مؤشرات التعليم في العالم" وأنشطة شبكة NESIS التي تُعد وسيلة المعهد لبناء القدرات في افريقيا، تأثيراً ملموساً على كيفية إعداد الإحصاءات التربوية في الدول الأعضاء، وهو إنجاز يفخر به المعهد بالنظر إلى أنه لا يزال في أوائل مراحل حياته. كما أن تعاون بلدان العالم أجمع مع اليونسكو والمعهد في إنتاج "تقييم عام ٢٠٠٠ للتعليم للجميع"، قد أدى إلى رفع مستوى الإحصاءات التربوية، ووفر أدوات هامة للترويج لعملية "التعليم للجميع".

وإضافة إلى ما تقدم، فقد أجرى المعهد (ويواصل إجراء) استعراضات أساسية للإحصاءات في مجال العلم والتكنولوجيا والثقافة، والاتصال. ويستهدف هذا النشاط التوعية بأهمية توافر معلومات ملائمة وذات نوعية جيدة من أجل تعزيز صنع القرار في هذه الميادين، وبضرورة الاسترشاد بالسياسة العامة لدى تحديد البيانات التي ينبغي أن تُجمع والوتيرة التي ينبغي أن تجمع بها. وقد باتت إعادة تقييم هذه الإحصاءات وتجديد رصيدها مهمة ملحة من أصعب ما فيها العمل على أن يكون نشاط المعهد مكمّلاً لنشاط الوكالات الأخرى وليس متداخلاً معها، وأن يضمن في الوقت نفسه قدرة اليونسكو على تحديد جدول أعمالها الخاص في هذا الصدد. وبفضل مشاورة المنتفعين بالإحصاءات ومنتجيها في الدول الأعضاء في آن واحد، ستساعد هذه الاستعراضات على إقامة صلات أوثق فيما بين العاملين الرئيسيين في مجال العلم والتكنولوجيا، والثقافة والاتصال، وتسهم من ثم في إنتاج إحصاءات أشمل وأكمل وأكثر فائدة لأغراض رسم السياسة العامة.

وعلى الرغم من الارتباك الكبير الذي خلفته عملية انتقال المعهد من باريس إلى مونتريال التي بدأت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وترتب عليها إجراء تغيير كبير في الموظفين وإنشاء بنية جديدة للمعهد، فقد استمرت أنشطة جمع وإنتاج البيانات الإحصائية الأساسية. وفي الوقت نفسه عزز المعهد صورته على الصعيد الدولي، ووثق تعاونه مع قطاعات البرنامج والوكالات الشريكة الرئيسية، مثل البنك الدولي، واليونيسيف وبامت، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وشعبة السكان في الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومكتب الإحصاء للجماعات الأوروبية، وغير ذلك من الهيئات والشبكات الإقليمية. ويُعد إنشاء مرصد التعليم للجميع في المعهد جزءاً أساسياً من عمل اليونسكو في إطار متابعة منتدى داكار العالمي للتربية. فإزاء الارتفاع غير الواقعي في مستوى التطلعات، سيتعين على المعهد الاضطلاع بدور صعب، إذ إن عمله يعتمد إلى حد كبير على نوعية الإحصاءات الوطنية، وهي في حالات كثيرة دون المستوى المطلوب. ويحظى مرصد التعليم للجميع بدرجة عالية من الأولوية في عمل المعهد.

الأنشطة الناجحة بشكل خاص

يدار مشروع مؤشرات التعليم في العالم بصورة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد اليونسكو للإحصاء. وهو مشروع هام يجتمع في إطاره نحو عشرين بلداً لتحديد أولوياتها في ميدان الإحصاءات وللعمل بالتعاون فيما بينها لتوسيع نطاق خبراتها وتجاربها في مجال جمع البيانات وتحليلها. وفي بداية فترة العامين كانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقدم الدعم الأساسي لأنشطة المشروع في حين كان دعم اليونسكو لا يتجاوز ربط اسمها بالمشروع. ولكن معهد اليونسكو للإحصاء اضطلع بدور متزايد الأهمية في المشروع خلال فترة العامين موضع التقرير، بحيث أنه سيتولى في المستقبل إدارة المشروع. وقد حسنت البلدان المشاركة بصورة ملموسة قدراتها الإحصائية من خلال البرنامج وحددت مجالات للعمل المقبل. وأسفر ذلك عن إصدار مطبوع ناجح جداً بعنوان "معلمو مدارس المستقبل". وتعتبر البلدان المشاركة في مشروع "مؤشرات التعليم في العالم" قدوة لغيرها من البلدان، وقد نُشرت المعلومات الخاصة بالموضوع عن طريق حلقات العمل الإقليمية التي ينظمها المعهد.

وركز المعهد نشاطه أيضاً خلال فترة العامين على بناء القدرات الإحصائية في إطار اليونسكو. فكان من أنجح جوانب عملية الانتقال إلى مونتريال تعيين موظفين شباب من ذوي المؤهلات الممتازة والقدرات العالية في مجال الإحصاء. وتمثل أحد العناصر الهامة في استراتيجية إدارة المعهد، في تعزيز الاندماج المهني لموظفيه من خلال تمكينهم من تحسين مهاراتهم الإحصائية. كما استعان المعهد بخبراء استشاريين بغية التأكيد من خلال ذلك على أهمية وضع إجراءات تسمح بإنتاج عمل إحصائي جيد وبحماية استقلال وسلامة البيانات والتحليلات الصادرة عن المعهد.

الاستباق والدراسات المستقبلية

محاور العمل الواردة في م/٥	الأنشطة التي تندرج في إطار محاور العمل الواردة في نظام "سيستر"	النتائج الفعلية المحرزة بحسب الأنشطة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وفقاً لتقارير القطاعات
الفقرة ٠٧٠٠٤ **محور العمل ١** تعزيز القدرات في مجال الاستباق والدراسات المستقبلية	**تعزيز القدرات في مجال الاستباق والدراسات المستقبلية**	توعية صانعي القرار والخبراء والباحثين والجامعيين والمعلمين والطلبة وعامة جمهور المتعلمين في عشرات البلدان من كل مناطق العالم بأهمية التفكير الاستشرافي والتحديات المستقبلية والكبرى للقرن الحادي والعشرين؛ وتحسين القدرة الاستشرافية لليونسكو وقدرتها على تقديم الاقتراحات فيما يتعلق بالموضوعات الرئيسية المطروحة في القرن الحادي والعشرين، كما يشهد بذلك الترحيب الكبير الذي حظي به التقرير الاستشرافي لليونسكو المعنون "عالم الغد: مستقبلنا في طور السيرورة". ويتضمن هذا التقرير في وقت معاً تشخيصاً للاتجاهات المستقبلية الكبرى واقتراحات للعمل سواء من جانب المنظمة أو المجتمع الدولي إجمالا، وقد نال تغطية واسعة جداً في وسائل الإعلام بحيث وصل إلى ١٠٠ مليون قارئ بفضل الصحف التي نشرته في أكثر من ٩٠ بلداً. الإسهام في تحسين القدرة على استباق اتجاهات المستقبل وتحدياته لدى الدول الأعضاء وأصحاب القرار والمسؤولين السياسيين والأوساط العلمية والجامعية، والشبكات المتخصصة، والأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني وجمهور المتعلمين (لا سيما من خلال تزامن نشر التقرير الاستشرافي "عالم الغد: مستقبلنا في طور السيرورة"، مع إصدار وثيقة توليفية للإعلام والتفكير أعدت لتوجيه العمل الوقائي في موضوعات مستقبلية هامة، وعن طريق المساهمة الاستباقية في "التقرير المرحلي لفريق العمل الخاص بشأن اليونسكو في القرن الحادي والعشرين" (الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩، الجزء الثاني والملحق)).
الفقرة ٠٧٠٠٥ **محور العمل ٢** ترويج التفكير والنقاش الاستشرافيين	**ترويج التفكير والنقاش الاستشرافيين**	تعزيز وظيفة اليونسكو كمنتدى استشرافي وتسليط الأضواء على التحديات المستقبلية الداخلة في مجالات اختصاص المنظمة، ولا سيما عن طريق مواصلة "محادثات القرن الحادي والعشرين". الإسهام، بواسطة نتائج التفكير الاستشرافي، في الاحتفال بولوج القرن الحادي والعشرين، وخاصة عن طريق اضطلاع اليونسكو، على أساس التشارك مع المعرض الدولي EXPO 2000 في هانوفر (ألمانيا)، بتنظيم منتدى القرن الحادي والعشرين ومن خلال نشر أعمال هذا المنتدى.

تقييم التنفيذ

استهدفت الأنشطة في مجال الاستباق والدراسات المستقبلية في فترة العامين أداء مهمة "المنتدى الفكري" التي أسندها المؤتمر العام إلى اليونسكو (انظر الوثيقة ٣٠م/٥ المعتمدة). وبموجب أحكام القرار البرنامجي رقم ٤٥ الذي اعتمده المؤتمر العام، يفترض أن تؤدي هذه المهمة خاصة إلى: "تعزيز قدرات المنظمة والدول الأعضاء في مجال الاستباق واستشراف المستقبل"، و"ترويج التفكير والنقاش الاستشرافيين، وكذلك الرصد الفكري والعلمي على الصعيد الدولي"، و"توعية الجمهور وأصحاب القرار بالتحديات الكبرى للقرن الحادي والعشرين، وبالتفكير الاستشرافي واستراتيجيات العمل التي (...) حددت" (نفس المصدر، الفقرة ٠٧٠٠٣).

إن مواصلة "محادثات القرن الحادي والعشرين" و"محاورات القرن الحادي والعشرين" وهما عبارة عن سلسلتين من اللقاءات الاستشرافية يجتمع فيها حول موضوع استشرافي جامع للتخصصات لفيف من الشخصيات المرموقة من الأوساط العلمية والفكرية والسياسية والفنية، قد أكدت دور اليونسكو كمنتدى فكري ذي طابع استشرافي وأسهمت في تعزيز التفكير والحوار الاستشرافيين سواء بين الأخصائيين أو لدى جمهور غفير، وذلك بفضل تغطية إعلامية واسعة جداً، وإصدار مجلد أول من النصوص المختارة من أعمال هاتين السلسلتين من اللقاءات.

ولتيسير النشاط الرامي إلى تعزيز القدرات في مجال الاستباق والدراسات المستقبلية، تم نشر التقرير الاستشرافي "عالم الغد: مستقبلنا في طور السيرورة" على نطاق واسع وحظي هو الآخر بتغطية إعلامية واسعة. فهذا التقرير يمثل إذن، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إسهاماً مهما من جانب اليونسكو في التفكير الاستشرافي وفي تعزيز قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال، سواء على صعيد أصحاب القرار أو على صعيد الأوساط العلمية والفكرية والمجتمع المدني. كما قدمت مساهمة استشرافية في التقرير المرحلي لفريق العمل الخاص بشأن اليونسكو في القرن الحادي والعشرين (الوثيقة ١٥٩م ت/٣ الجزء الثاني والملحق). وشاركت اليونسكو أيضاً في الاحتفالات بالعام ٢٠٠٠ بتنظيم "منتدى القرن الحادي والعشرين" بالاشتراك مع المعرض العالمي EXPO 2000، بهانوفر (ألمانيا)، وبنشر أعماله. وإن الصدى الكبير الذي لقيه برنامج الدراسات المستقبلية في وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية في جميع أنحاء العالم، قد أسهم في توعية جمهور عريض بالتحديات المطروحة في المجال الاستشرافي (انظر أدناه).

إن أنشطة الاستباق والدراسات المستقبلية التي أقرها المؤتمر العام، بشقيها الرئيسيين (نشر تقرير استشرافي جامع للتخصصات، وتعزيز وعي جمهور واسع بأهمية إجراء مناقشة مستقبلية رفيعة المستوى في مجالات اختصاص اليونسكو) قد أحدثت تأثيراً كبيراً وحظيت بترحيب ممتاز من جانب الدول الأعضاء والأوساط العلمية والفكرية، وأصحاب القرار والأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد أقر المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين اقتراحات المدير العام بأن تواصل سلسلة محادثات القرن الحادي والعشرين في فترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وبأن يتم في فترة العامين ذاتها، نشر تقرير عالمي لليونسكو يكون ذا طابع استشرافي وتصدر طبعته الأولى بعنوان "بناء مجتمعات المعرفة" (الوثيقة ٣١م/٥، الفقرتان ٠٣٣٠٣ و ٠٣٤٢٢).

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

سلسلة محادثات القرن الحادي والعشرين ومحاورات القرن الحادي والعشرين

نُظمت خلال فترة العامين في المقر ثماني جلسات من سلسلة "محادثات القرن الحادي والعشرين" تناولت الموضوعات التالية: "العلل الروحية في القرن الحادي والعشرين: الاستشراف والاحتياط"، و"أي مستقبل ينتظر الكون"، و"مفاتيح القرن الحادي والعشرين"، و"هل ستكون مرحلة الشباب أكثر طولاً في المستقبل؟"، و"هل نحن سائرون نحو شكل أو عدة أشكال من العولمة الثقافية؟ وكيف يمكن صون التنوع الثقافي؟"، و"التكنولوجيات الحديثة والمعرفة"، و"الثورة الوراثية والإنسان: نحو "أفضل العوالم" أم نحو عالم أفضل"، و"أي مستقبل للغات؟". كما نظم في المقر في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، يوم في إطار سلسلة محاورات القرن الحادي والعشرين حول موضوع "إلى أين تمضي القيم؟".

ونظمت أيضا جلسة من هذه المحادثات خارج المقر في دوربان (جنوب افريقيا) في إطار المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب" في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، تناولت موضوع "الوجوه الجديدة للعنصرية في عصر العولمة وثورة علم الوراثة". ونظمت كذلك مبادلات أخرى ذات طابع استشرافي مع خبراء دوليين وشبكات استشرافية، في صورة شراكات، ولا سيما في إطار المعرض العالمي EXPO 2000 في هانوفر بألمانيا، أو في إطار محاضرات جدول أعمال الألفية. وقد سمحت هذه اللقاءات التي حضرها جمهور واسع جداً، واهتمت بها الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية اهتماماً كبيراً، بتوعية جمهورها ببعض التحديات الكبرى للقرن الحادي والعشرين، وإبراز أهمية دور اليونسكو في تعزيز النقاش الاستشرافي. وحظي العديد من هذه اللقاءات بتغطية إعلامية واسعة على الصعيد الدولي، بفضل نشر مقالات توليفية عن تحديات القرن الحادي والعشرين في الصحف الرئيسية الصادرة في عشرات البلدان، واستفاد منها نحو ١٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. كما كانت هذه المحاضرات الاستشرافية موضع سلسلة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية بثتها محطات وقنوات دولية. وقد صدرت مختارات أولى من محادثات القرن الحادي والعشرين ومن محاورات القرن الحادي والعشرين باللغة الفرنسية (Les Clés du XXIème siècle) دار لوسوي/منشورات اليونسكو وباللغة الانجليزية (Keys to the 21st Century) برغهام بوكس/منشورات اليونسكو). كما أن أعمال المنتدى الاستشرافي الذي نظمته اليونسكو في هانوفر في إطار المعرض العالمي ٢٠٠٠ نشرت تحت عنوان "منتدى القرن الحادي والعشرين".

التقرير الاستشرافي

"عالم الغد: مستقبلنا في طور السيرورة"

استمر توزيع التقرير الاستشرافي "عالم الغد: مستقبلنا في طور السيرورة" وصدرت منه عدة نسخ لغوية خلال فترة العامين: بالانجليزية (زد بوكس/منشورات اليونسكو)، وبالاسبانية (غالاكسيا غوتنبرغ – سيركولو دي ليكتوريس/منشورات اليونسكو) وباللغة الكتالونية (مركز اليونسكو في كتالونيا)، وباللغة الفيتنامية (اللجنة الوطنية الفيتنامية لليونسكو)؛ ويجري إعداد النسخة العربية من التقرير. وهذا العمل المرجعي، الذي يتناول العديد من الموضوعات الاستشرافية، موجه لأصحاب القرار والخبراء والباحثين الجامعيين والمعلمين والطلبة وإلى جمهور المثقفين. وقد نال تغطية واسعة جداً في صحف بارزة تصدر في أكثر من ٩٠ بلداً في كل مناطق العالم ويبلغ عدد قرائها مائة مليون قارئ، وكذلك في الصحافة السمعية البصرية (قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية دولية).

خدمات المنح الدراسية وشراء المعدات

المنح الدراسية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
إعداد خطاب دوري وتوزيعه على جميع الدول الأعضاء في اليونسكو لتزويدها بمعلومات عن معايير وشروط تقديم المنح الدراسية (مثلا خ د/٣٥٣٣ المؤرخ في ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠)؛ وإدارة المنح الدراسية الفردية (مثلاً ١١٢ منحة في فترة العامين، بقيمة ٨٠٧ ٣٤٤ دولاراً أمريكياً – من البرنامج العادي)؛ وتطبيق سياسة استباقية لتنمية الشراكات مع الجهات المانحة في إطار برنامج الرعاية المشتركة للمنح الدراسية؛ والتفاوض مع الدول الأعضاء بشأن صفقات لرعاية المنح الدراسية	توثيق علاقات التعاون مع الدول الأعضاء المانحة من خلال تصميم وإدارة برامج ومشروعات تستهدف تعزيز الموارد البشرية في البلدان المستفيدة؛ وزيادة تعبئة الدول الأعضاء للإسهام في برنامج اليونسكو للرعاية المشتركة للمنح الدراسية لكي تتمكن البلدان النامية من الانتفاع على نحو أفضل من برامج التدريب الجيدة	تعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء من خلال تقديم المنح الدراسية، وتحسين التنسيق مع قطاعات البرنامج والدول الأعضاء المشاركة؛ والنجاح في تشجيع ثلثي المستفيدين على السعي إلى الحصول على مصادر إضافية لتمويل دراساتهم؛ وتقديم ٤١٥ منحة دراسية ممولة من الميزانية العادية ومن موارد خارجة عن الميزانية؛ وتلقي ومعالجة ما يزيد على ٣٥٠ طلباً في إطار برنامج بنك اليونسكو للمنح الدراسية؛ وتقديم ١٤٠ إعانة سفر بقيمة ٦٨٣ ١٢٨ دولاراً أمريكياً لتمكين المنتفعين من الاستفادة من العروض المتوافرة (التي تقدر بما يزيد على ٣ ملايين دولار أمريكي من المساهمات العينية المقدمة من الدول الأعضاء المشاركة [مثل جمهورية الصين الشعبية، والجمهورية التشيكية، وإسرائيل، (مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الشؤون الخارجية – MASHAV)، وبولندا]؛ ومن عروض لرعاية منح دراسية مقدمة من شيلي، وإسرائيل (العلم والتكنولوجيا)، وجمهورية كوريا (ما مجموعه ٥٤ منحة دراسية بقيمة ٥٠٠ ٤٢٨ دولار أمريكي).
إدارة المنح الدراسية التي تقدمها الدول الأعضاء في إطار برنامج المساهمة	توثيق التعاون مع الدول الأعضاء التي تطلب خدمات تتعلق بالمنح الدراسية من خلال التنسيق مع وحدة إدارة برنامج المساهمة	تقديم ٨ منح دراسية في إطار برنامج المساهمة (بمبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ٦٢ دولار أمريكي) لتعزيز بناء القدرات في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لليونسكو.
إدراج وتقديم وإدارة منح دراسية في إطار شراكات متنوعة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأموال الودائع)	زيادة التعاون مع قطاعات البرنامج بشأن تنفيذ خدمات المنح الدراسية المتعلقة بالتدريب في إطار المشروعات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتعبئة زهاء ٧٣٢ ٩٢٧ دولاراً أمريكياً من مصادر خارجة عن الميزانية لتمكين المنظمة من تقديم منح دراسية إلى المرشحين المستحقين	تقديم ٦ منح دراسية بقيمة ٢٣٥ ٥٨ دولاراً أمريكياً من أجل مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تنفذها اليونسكو؛ وتقديم ٩٥ منحة دراسية بقيمة ٩٨٠ ٥٢١ دولاراً أمريكياً في إطار أموال الودائع. وإعطاء زخم لدعم أنشطة بناء القدرات في مجالات مثل البيئة، والحوار بين الثقافات، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، والحل السلمي للنزاعات، وعلوم الحياة؛ واضطلاع شعبة المنح الدراسية بإعداد اقتراحين عن مشروعين لبناء القدرات (بمبلغ كلي قدره ٣٩٢ ٥٨٨ دولاراً)، وافقت اليابان على تمويلهما في إطار أموال الودائع؛ وإعداد مشروعين لبناء القدرات بغية تعزيز دور الشابات في مجال البحوث المتعلقة بعلوم الحياة (دورة ٢٠٠١ و٢٠٠٢). وهما مشروعان أقرتهما مجموعة لوريال بمبلغ قدره ٣٤٠ ٣٣٩ دولاراً أمريكياً.

إعداد "دليل الزملاء المنتفعين بالمنح الدراسية لليونسكو" وتوزيعه على ١٨٨ دولة عضوا		إعداد نسخة مؤقتة من "دليل الزملاء المنتفعين بالمنح الدراسية لليونسكو في فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١" وتوزيعها على الوفود خلال الدورة الثلاثين للمؤتمر العام.
الإسهام في أنشطة التقييم الخارجي لبرنامج المنح الدراسية لليونسكو (مثل تقييم الفترة ١٩٩٤–١٩٩٩، الذي طلبه المجلس التنفيذي في دورته السادسة والخمسين بعد المائة)	مراعاة التوصيات الصادرة عن التقييم والتوصيات الواردة في قرار المجلس التنفيذي ١٦١م ت/٣,٦,٣، لدى إعداد وتصميم برنامج المنح الدراسية في الوثيقة ٣١م/٥	تحقيق المزيد من الشفافية فيم يتعلق بالنتائج، وتحسين توزيع خدمات المنح الدراسية على الدول الأعضاء؛ وعرض تقرير التقييم على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة، واعتماد القرار ١٦١م ت/٣,٦,٣.
متابعة وتنسيق تقديم خدمات المنح الدراسية بالاشتراك مع قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية		جمع الإحصاءات المطلوبة لأغراض إعداد التقارير (مثل الإحصاءات التي أدرجت في الوثائق المعدة من أجل المجلس التنفيذي والمؤتمر العام، وغيرها).
المشاركة في اجتماع كبار موظفي الأمم المتحدة المعنيين بالزمالات (مثل الاجتماع الذي عُقد في روما، بإيطاليا، في ١٣–١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠)، بغية تنسيق المعايير الخاصة بإدارة المنح الدراسية	تحسين تنسيق معايير إدارة المنح الدراسية في اليونسكو مع غيرها من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة	إجراء مناقشات بشأن العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتأمين تبادل لوجهات النظر. وقد كان تشاطر الدروس المستخلصة ذا أهمية أساسية في تحسين نوعية خدمات المنح الدراسية المقدمة في اليونسكو.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

لقد تم استخلاص درسين هامين تم التعبير عنهما في منطوق قرار المجلس التنفيذي ١٦١م ت/٣,٦,٣، ويتمثلان فيما يلي:

- ينبغي أن يعبر تقديم المنح الدراسية في المستقبل عن الأهداف الاستراتيجية المنشودة لليونسكو وأولويات برنامجها؛
- و[ينبغي للمدير العام أن يتخذ] التدابير اللازمة لزيادة فرص التدريب المتاحة في إطار برنامج الرعاية المشتركة للمنح الدراسية.

تقييم التنفيذ

كانت الخطة المبدئية تتمثل في تقديم ٢٥٠ منحة دراسية دعماً لبرامج اليونسكو ذات الأولوية، وذلك في إطار برنامج بنك اليونسكو للمنح الدراسية وبرنامج الرعاية المشتركة للمنح الدراسية، وباستخدام مبلغ ٦٠٠ ٩٥١ دولار أمريكي المخصص لهذا الغرض في إطار البرنامج العادي. وفي الواقع، فقد، قُدمت ٤١٥ منحة دراسية في إطار أنشطة البرنامج العادي والأنشطة الممولة من خارج الميزانية لتعزيز بناء القدرات في ميادين متنوعة من مجالات اختصاص اليونسكو. وقد تولت شعبة المنح الدراسية الإدارة الكاملة لهذه المنح التي مولت من البرنامج العادي والبرامج الخارجة عن الميزانية، بما مجموعه ٤٤٢ ٠١٤ ٥ دولاراً أمريكياً (قُدم منها مبلغ ٠٠٠ ٤٣٦ ٣ دولار أمريكي على شكل مساهمات عينية متمثلة في منح دراسية). وكان توزيع المنح بحسب المناطق على النحو التالي: افريقيا: ١٥٥ منحة؛ والدول العربية: ٣٨ منحة؛ وآسيا والمحيط الهادي: ١١١ منحة؛ وأوروبا: ٥٢ منحة؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: ٥٩ منحة. وكان التوزيع بين الجنسين على النحو التالي : ٢٤٣ منحة للذكور؛ أي بنسبة ٥٩٪؛ و١٧٢ منحة للإناث، أي بنسبة ٤١٪، وكان التوزيع بحسب القطاعات كما يلي: قطاع التربية: ٦١ منحة؛ وقطاع العلوم الطبيعية: ١٦٤ منحة؛ وقطاع الثقافة: ٥٣ منحة؛ وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية: ٨٠ منحة؛ وقطاع الاتصال والمعلومات والمعلوماتية: ٥٧ منحة.

وقد برهنت سياسة توسيع نطاق برنامج الرعاية المشتركة للمنح الدراسية على نجاحها الذي تمثل في زيادة فرص التدريب المتاحة للدول النامية الأعضاء في اليونسكو، وذلك بفضل المبالغ الأولية التي قدمت لهذا الغرض من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية.

وتعطي الأرقام الواردة فيما يلي صورة عن خدمات المنح الدراسية التي توفرها اليونسكو في إطار كل من البرنامج العادي والمشروعات الممولة من خارج الميزانية. فقد أجابت شعبة المنح الدراسية على الاستفسارات المتعلقة بالمنح الدراسية، والتدابير الخاصة بها وإدارتها بغية تحسين تنسيق الأنشطة الخاصة بالمنح الدراسية في المنظمة. وقد قدمت هذه البيانات على نحو يظهر التوزيع بحسب مصادر التمويل وبحسب قطاعات البرنامج وبحسب المناطق والجنسين.

وبما أن شعبة المنح الدراسية تتولى أيضاً الإشراف على خدمات المنح الدراسية وتنسيقها في المنظمة، فإن المعلومات الواردة في الصفحات التالية توفر بيانات عن جميع الأنشطة المتعلقة بالمنح الدراسية في اليونسكو، أي الأنشطة التي تديرها شعبة المنح الدراسية، وقطاعات البرنامج، والمكاتب الميدانية. وعلى الرغم من الطلبات العديدة التي

وجهناها، لم تزودنا جميع الوحدات الميدانية بالبيانات المطلوبة لتمكيننا من تقديم تقرير ملائم.

وقد كان التقرير الذي أعد عن تقييم المنح الدراسية لليونسكو في الفترة ١٩٩٤–١٩٩٩، والذي عُرض على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة في الوثيقة ١٦١م ت/١٩، هو أول تقرير يُقدم إلى المجلس التنفيذي بشأن تقييم المنح الدراسية لليونسكو. واعتبر بمثابة وثيقة هامة أرست الأسس لتنفيذ عملية إصلاح البرنامج والأنشطة الخاصة بالمنح الدراسية. ويمكن الإطلاع على المعلومات الخاصة بالتدابير المتخذة حتى الآن لتنفيذ توصيات المجلس في نهاية القسم الخاص بالمنح الدراسية. وترد في نهاية هذا القسم الخاص بالمنح الدراسية معلومات عن التدابير التي اتخذت حتى الآن لتنفيذ التوصيات التي خلص إليها هذا التقييم.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

لقد كان برنامج اليونسكو للرعاية المشتركة للمنح الدراسية برنامجا ناجحاً بوجه خاص. فاستنادا إلى مبلغ من البرنامج العادي قدره ١٢٨ ٠٠٠ دولار أمريكي استخدم في شكل مبالغ أولية لتغطية تكاليف السفر من الدول الأعضاء المانحة وإليها، أمكن تقديم ١٤٠ منحة دراسية إضافية في إطار البرنامج إلى مستفيدين من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً، بلغ مجموع قيمتها ١٠٠ ٤٣٦ ٣ دولار أمريكي (كمساهمات عينية).

وفضلا عن ذلك، حازت المنح الدراسية التي تشترك في رعايتها اليونسكو ومجموعة لوريال والتي تُمنح للشابات المتخصصات في علوم الحياة، على ترحيب الدول الأعضاء والجمهور ووسائل الإعلام (الصحافة والتلفزيون). وقد قدمت في إطار هذه الرعاية المشتركة ١٠ منح دراسية سنوياً تبلغ قيمة كل منها زهاء ٠٠٠ ١٠ دولار أمريكي.

ونتيجة لنجاح هذا المشروع، قررت مجموعة لوريال أن تزيد عرضها من ١٠ إلى ١٥ منحة سنوياً، وأن تزيد المبلغ المخصص لكل منحة من زهاء ٠٠٠ ١٠ دولار أمريكي إلى ٠٠٠ ٢٠ دولار. واتصلت جهات مانحة أخرى باليونسكو بغية الاضطلاع بأنشطة مماثلة للرعاية المشتركة للمنح الدراسية في مختلف المجالات التي تتناولها برامج اليونسكو الخاصة ببناء القدرات.

تقييم برنامج بنك اليونسكو للمنح الدراسية

كان الغرض من التقرير الذي أعد عن التقييم هو تقدير مدى إسهام تنفيذ برنامج المنح الدراسية (١٩٩٤–١٩٩٩) في تعزيز بناء القدرات ونقل وتقدم ونشر المعارف المتعلقة بمجالات اختصاص اليونسكو. وخلص التقرير إلى استنتاجات إيجابية فيما يخص الدور الذي تضطلع به اليونسكو في تنفيذ برامج المنح الدراسية، فقد توصل المقيّمون إلى أن البرنامج ساعد على تلبية احتياجات كثيرة، وأن عدداً كبيراً نسبياً من النساء استفدن من هذه المنح مقارنة ببرامج أخرى مشابهة، وأن إدارة معظم المنح تمت بصورة مجدية، وأنه كان لمعظم المنح الدراسية تأثير كبير لصالح الأفراد والمؤسسات والبلدان.

وقد جرى الاهتمام خلال فترة العامين قيد الدراسة بعدد من القضايا التي يتعين معالجتها، وهي:

- التعاريف: ينبغي تحديد معنى مصطلح "منحة دراسية" نظرا لأنه كان يطبق على مجموعة واسعة من الأنشطة المختلفة التي يمكن وصفها على نحو أفضل بـ "إعانة دراسية" أو "إعانة سفر".
- جمع البيانات: اتضح أن توحيد المعايير واعتماد تدابير آلية في هذا المجال كان دون المستوى المطلوب وأن مشكلة التعاريف المشار إليها أعلاه تنطبق أيضاً في هذا السياق.
- اختيار المرشحين: اتضح أن هذا الاختيار لا يخضع لمعايير دقيقة، وبالتالي فإنه لم يضمن تقديم المنح لأفضل المرشحين.
- المهمة: إن احتياجات الدول الأعضاء لم تكن تندرج دائماً في إطار المهمة العامة لليونسكو، ولم تتم الاستفادة في تقديم المنح من مواطن قوة المنظمة في مجال العمل التعاوني والمشترك بين التخصصات.

وقد اتخذت الأمانة تدابير هامة لمعالجة هذه القضايا خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١، كان من بينها تعديل معايير اختيار المرشحين للاستفادة من برنامج المنح الدراسية، وذلك طبقاً لتوصيات التقرير التقييمي التي تدعو إلى أن تكون هذه المعايير أكثر صرامة من أجل أن تكفل على نحو أنسب اختيار أفضل المرشحين. وقد وردت هذه المعايير الأدق في الخطاب الدوري (رقم ٣٦١١ بتاريخ ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢) الذي أرسله المدير العام إلى الدول الأعضاء. كما تضمنت التعديلات اشتراك أن يعبّر تقديم المنح الدراسية في المستقبل "عن الأهداف الاستراتيجية المنشودة لليونسكو وأولويات برنامجها"، وذلك وفقا لما جاء في القرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة (القرار ١٦١م ت/٣,٦,٣). وقد جاء هذا التعديل الأخير تلبية لتوصية المقيّمين بشأن ضرورة المواءمة بين المنح الدراسية والمهمة العامة لليونسكو.

وبالإضافة إلى المذكور أعلاه، ثمة جهود تبذل لضمان المزيد من الصرامة في عملية اختيار المرشحين، وذلك عن طريق العمل بالتعاون الوثيق مع قطاعات البرنامج، وعند الإمكان، مع أخصائيين خارجيين. وتعد القطاعات والمقيّمون الخارجيون جزءاً من مختلف اللجان المعنية بالاختيار لضمان تقديم المنح الدراسية إلى أكثر المرشحين لتعزيز القدرات الوطنية ودعمها في بلدانهم الأصلية.

وفيما يخص جمع البيانات وضرورة تقنين هذه العملية وتحويلها إلى عملية آلية، أُعد نظام بيانات جديد يستند إلى برامجيات Access ويجري استخدامه فعلاً. وقد صُمم هذا النظام بغية تأمين المزيد من الدقة في تقديم البيانات والمعلومات من أجل إعداد مختلف الوثائق المتعلقة ببرنامج المنح الدراسية (كالوثيقة م/٣ و"دليل الزملاء المنتفعين بالمنح الدراسية لليونسكو" مثلاً). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن دقة هذه المعلومات رهن بجميع الأطراف المعنية في الأمانة والتي تزود شعبة المنح الدراسية بالمعلومات الملائمة.

وأخيراً، وفيما يخص التوصية المتعلقة بتحديد معنى مصطلح "المنحة الدراسية"، فقد بدأ التفكير في هذه المسألة خلال فترة العامين قيد الدراسة.

توزيع المنح بحسب القطاعات والمناطق في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

	أمريكا اللاتينية والكاريبي	افريقيا	الدول العربية	آسيا والمحيط الهادي	أوروبا وأمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية والكاريبي	المجموع
التربية (ED)		٤٩	٥٠٤*	١٨	٩	٩	٥٨٩
العلوم الطبيعية (SC)		١٨٤	٧٧	١٨٤	١٠٦	٣٢٥	٨٧٦
العلوم الاجتماعية والإنسانية (SHS)		٣٨	١٧	١٥	١٣	١٥	٩٨
الثقافة (CLT)		٣٤	٤١	٢٣	٢٦	١٨	١٤٢
الاتصال والمعلومات (CI)		١٩	٧	٢١	٤	٩	٦٠
المجموع		٣٢٤	١٤٢	٢٦١	١٥٨	٣٧٦	١ ٧٦٥

* بما ذلك الطلبة الفلسطينيون (٤٨٠ منحة).

ألف - بحسب المناطق

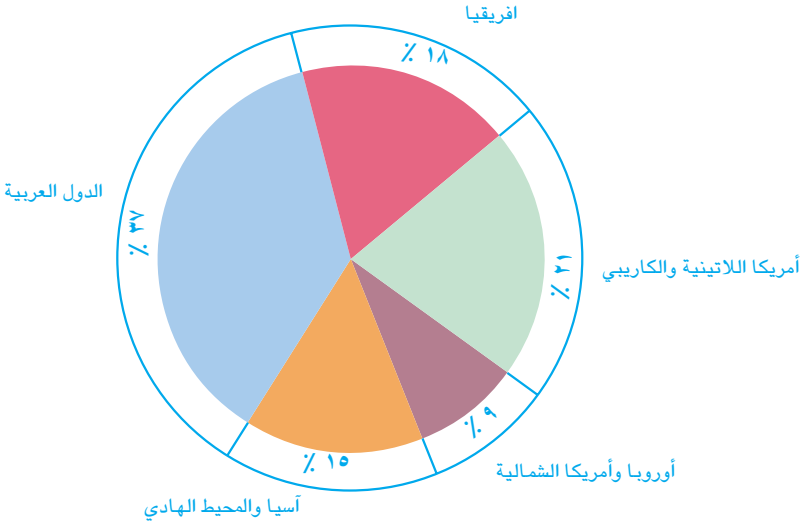

باء - بحسب القطاعات

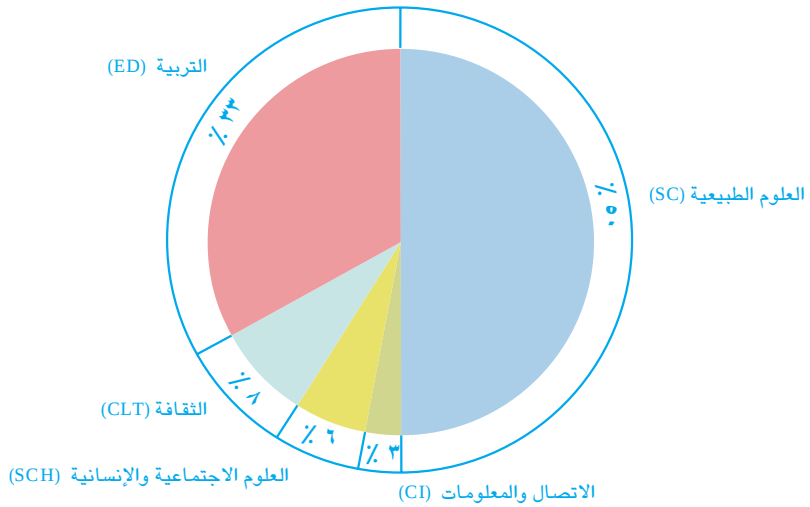

جيم- بحسب الجنس

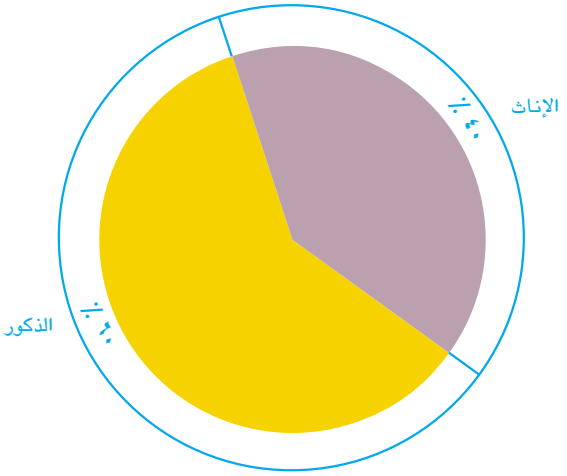

تطور أعداد الزمالات ومنح السفر والمنح الدراسية

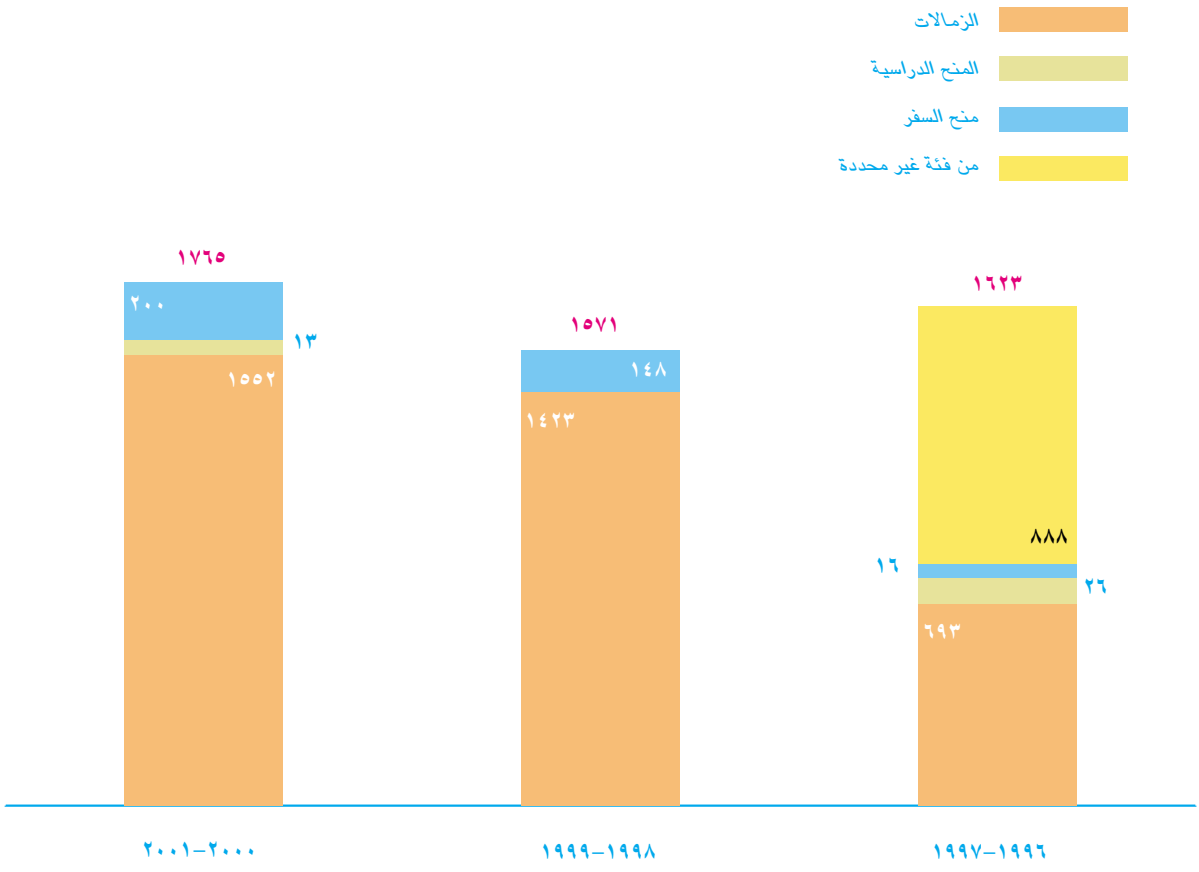

خدمات المنح الدراسية وشراء المعدات

شراء المعدات

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
تقديم خدمات الدعم للمشروعات التي تنفذ على أساس اللامركزية	نظراً للتركيز على البرنامج الرئيسي الخاص بالعراق، لم تقدم لهذا المشروع سوى أنشطة للدعم، وذلك عند توافر التمويل. وأدى تخفيض عدد الموظفين والميزانية إلى الحد من تقدم العمل. وتم تدريب الموظفين وتحسين نوعية المساهمات في المشروع. ولا تزال نتائج التدريب الموسع الذي قُدم للمكتب الميداني في عام ١٩٩٩ منتظرة	الشروع في اعتماد خدمات تعاقدية استشارية مركزية. والاستمرار في رصد الأخطاء التعاقدية الهامة التي تنجم عن رفض المكاتب الميدانية طلب المشورة من المقر؛ وتحصيل نتائج ضئيلة من التدريب الموسّع الذي قُدم في عام ١٩٩٩.
القدرات الخاصة بالتعاقد والإدارة اللوجستية	اتخاذ تدابير واسعة النطاق لتوفير القدرات اللازمة لتنفيذ مشروعات في العراق وسيراليون. والتخلي عن برنامج تدريب المكتب الميداني نظراً للقيود المالية	تحقيق نتائج تنفيذية ناجحة مع نسبة قليلة من المشكلات على صعيد الإنجاز فيما يخص بعض العقود التي أبرمها المقر لصالح وجهات مختارة. ولم ترد بيانات عن أنشطة/نتائج بالنسبة للمكاتب الميدانية.
الانتفاع بخدمات متعاقدين محتملين	تنظيم حملات إعلانية موجهة إلى أوساط المتعهدين في مجالات الإمداد الرئيسية	تحقيق زيادة ضئيلة في عدد المتعهدين من البلدان النامية (فجرى تحديد ٥٠ مصدراً جديداً).
التسجيل المركزي للمعلومات	لا توجد أنشطة – الأنشطة معلقة بسبب التخطيط لإدراج برامجيات SAP كنظام مركزي جديد	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.
ثقافة الصيانة	تشكيل لجنة مختصة وتسخيرها لإعداد مشروعات جامعة للقطاعات والترويج للبرنامج. والشروع بتنفيذ برامج في تنزانيا والعراق وغربي افريقيا. والشروع في إنشاء مركز تابع للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) في الكامرون	تشجيع الأفراد ضمن الأمانة. وإعداد مشروعات لإقامة مركز صيانة في دار السلام. واضطلاع معظم القطاعات بتضمين الوثيقة ٣١م/٥ عناصر برنامجية عن الصيانة. ونجاح برنامج صيانة المباني المدرسية الموجه إلى شمال العراق، وإنشاء مركز الصيانة التابع لبدتا في الكامرون.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ينبغي تحديد أهداف قابلة للتحقيق عندما تكون الميزانية المتوافرة محدودة. فالأنشطة المتعلقة بشراء المعدات في اليونسكو لم تحظ بالقدر الكافي من التقدير واستمر تنفيذها يجري بصورة غير مهنية. وقد أظهر البرنامج الخاص بالعراق موطن ضعف النهج الذي تعتمده اليونسكو فيما يخص شراء المعدات.
- يمكن لبرامج هامشية، مثل البرنامج المعني بالصيانة، أن تسفر عن نتائج قيّمة عندما يكون الموظفون متحمسين للغاية.
- إن الضرورة تقتضي إدخال تطورات كبيرة على نظم الشراء، ولا يسع نظام SAP أن يقدم سوى دعم هامشي لهذا النشاط.

تقييم التنفيذ

لقد أظهرت المحاولات الرامية إلى تحسين خدمات الدعم لتمكين المكاتب الميدانية من تنفيذ المشروعات على أساس اللامركزية، وذلك من خلال إقامة روابط بين النظام المعلوماتي لإدارة الخدمات التعاقدية ومكاتب اليونسكو الميدانية، عدم ميل هذه المكاتب إلى طلب المشورة، مما يؤدي بها أحيانا إلى اتخاذ مبادرات لا داعي لها. فالمكاتب الميدانية تتمتع بقدر كبير من الصلاحيات المالية المفوضة إليها، وبإمكانها المبادرة باتخاذ تدابير تنفيذية على وجه السرعة وبشكل مستقل، ولا تلجأ إلى الاستعانة بالمقر إلا طلبا للدعم عند حدوث أي مشكلة. ولذلك، فقد ذكّر المراقب المالي مديري المكاتب الميدانية بضرورة طلب دعم المقر من أجل العقود المهمة للغاية أو المعقدة من الناحية التقنية، وهو أمرا نادرا ما يحدث. وقد تبين أنه كان من النادر أن تنشأ مشكلات في الحالات التي طلبت فيها المكاتب الميدانية المشورة من المقر.

وأبرز التوسع الناجح في نطاق خدمات إدارة العقود والإدارة اللوجستية في عدد من المكاتب الميدانية المختارة عدم وجود قدر كاف من الاعتراف بضرورة الاستعانة بالموظفين المهنيين من أجل تحقيق الهدفين الأولين المحددين في الوثيقة ٣٠م/٥. كما اتضح أنه في الحالات التي كان يتواجد فيها، في الموقع، موظفون متمرسون في مجالي الشراء والدعم اللوجستي، أو كان الموظفون الميدانيون الذين يديرون المشروعات يمتلكون هذه القدرات، كانت الصعوبات المتعلقة بإرضاء المنتفعين النهائيين وبتقديم الخدمات بالفعل محدودة جداً (مثل المشروعين المنفذين في العراق وفي سييراليون). فقد أدى الدعم الذي واكب به المقر جميع مراحل العملية في هاتين الحالتين إلى تنفيذ المشروع على نحو مجد للغاية. فالموظفون الميدانيون الذين يخططون ويديرون معظم المشروعات الخارجة عن الميزانية، يتجاهلون عموماً مثل هذه المساهمات في مرحلة التصميم، وبالتالي، فإنهم كثيرا ما تواجههم صعوبات على الصعيد التنفيذي (ميزانية تتجاوز الحد المطلوب أو تكون دونه، التحديد الملائم للمتطلبات، وما إلى ذلك). ويزيد من حجم هذه المعضلة النقص الكبير في عدد الموظفين القادرين على تقديم هذا النوع من الدعم في اليونسكو. وتجدر الإشارة بالنسبة لهذه الفترة إلى النجاح في إنجاز مشروع في سييراليون موله صندوق التنمية الافريقي ويستهدف تحسين القدرات في مجال التعليم الثانوي، كما تجدر الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي بذلت للمساعدة على إعادة بناء المؤسسات التربوية ومؤسسات الإغاثة الإنسانية في العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

وقد تم ضمن الأمانة تحقيق الهدف المتمثل في توفير زخم للأنشطة المتعلقة بثقافة الصيانة. ولوحظ بصورة أساسية أن اعتماد نهج غير رسمي يشكل أجدى الوسائل لحفز الأفراد مقارنة باستخدام النهوج الرسمية. ويتضمن عدد كبير من الأنشطة المعتمدة في الوثيقة ٣١م/٥ عناصر تتعلق بالصيانة، وقد وردت فيها أنشطة للصيانة في مجالات محددة:. وهي أنشطة تديرها القطاعات. وفي إطار الموارد الخارجة عن الميزانية، تعد الأنشطة المنفذة في غربي افريقيا، وافريقيا الجنوبية، والعراق، والكامرون، وغيرها، أمثلة عن النجاح الذي تحقق بفضل هذا النهج.

المراجعة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء في العراق

أجرى مكتب الإشراف الداخلي مراجعة داخلية لبرنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالعراق، اشتملت أهدافها ونطاقها على جملة أمور، من بينها إجراء استعراض عام لتنظيم البرنامج وإدارته، ولأوضاعه على المستوى المالي ومستوى الموظفين، وتقييم تدابير الرقابة الداخلية للبرنامج. وقد وخلصت عملية المراجعة إلى ضرورة إدخال تحسينات هامة على عملية تخطيط البرنامج برمته، ولاحظت وجود تأخيرات كبيرة في شراء المعدات، ووجود ضعف في الإشراف على عمليات التخزين. كما أشارت إلى التأخير الكبير في بناء مصنع الطباشير، الذي استغرق تشييده أكثر من ثلاث سنوات.

كما لوحظ وجود عدد من أوجه القصور في الرقابة على عملية الميزنة، وإدارة النقد، وتسجيل المصروفات. وتبين من استعراض عملية تعيين الموظفين والسياسة العامة الخاصة بهم أن وضع الموظفين غير مستقر بسبب التغييرات الكبيرة في حركة استبدال الموظفين الدوليين على جميع مستويات تنفيذ المشروع، الأمر الذي ينال من استمرارية المشروع واتساقه.

وصدرت عن عملية المراجعة ٣١ توصية ترمي إلى تحسين عمليات الرقابة الداخلية، والتخطيط، وشراء المعدات على الصعيد الدولي، وعمليات تعيين الموظفين. وقد حظيت هذه التوصيات بالقبول التام من جانب الإدارة وجميع المرافق المعنية، وتم تنفيذ معظمها. وبالتالي، فإن هذا يعني أنه طرأ تحسن كبير على جدوى البرنامج وفعاليته.

تنسيق الأنشطة الموجهة إلى الفئات ذات الأولوية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
النساء		
تنظيم مشاورات واجتماعات على مستوى المنظمة لتأمين إدراج بُعد يتعلق بقضايا الجنسين في جميع أنشطة التخطيط والبرمجة والتقييم	إقامة شبكات لجهات التنسيق المعنية بمراعاة قضايا الجنسين في اللجان الوطنية لليونسكو	نشر مطبوع عن الأنشطة التي تنفذها اليونسكو منذ عام ١٩٩٥ لصالح النساء ولتحقيق المساواة بين الجنسين، بعنوان: المساواة والإنصاف بين الجنسين "Gender equality and equity"، أُعد بالتعاون مع جميع القطاعات، ووزع على نطاق واسع بالانجليزية والفرنسية في الدول الأعضاء؛ وتعزيز تعميم مراعاة قضايا الجنسين من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، واللجان الوطنية وغيرها من الشركاء، وعن طريق تعزيز شبكات جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين في الأمانة والمكاتب الميدانية؛ وتوثيق عرى التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين (ولا سيّما في إطار الآليات المشتركة بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة) بما في ذلك المنظمات الدولية الحكومية المختصة، وذلك بغية تعبئة دعم متزايد للأنشطة التي تنفذ لصالح الفتيات/النساء في جميع مجالات اختصاص اليونسكو؛ وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بتعزيز قدرات النساء وبقضايا الجنسين، وذلك في شكل مشاورة جماعية بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين (أربعة أفرقة: النساء والعلم والتكنولوجيا؛ والنساء وثقافة السلام؛ والفتيات الصغيرات؛ والقضاء على الفقر والاستئمانات الصغيرة).
تقديم الدعم التقني والمالي عن طريق قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية، من أجل تصميم وتنفيذ مشروعات وأنشطة ومطبوعات تتعلق بالمرأة في مجالات التعليم والثقافة والاتصال	إعداد مؤشرات خاصة بتمكين الجنسين، والتعاون مع قطاعات البرنامج ومعهد اليونسكو للإحصاء لبناء القدرات في مجال إعداد إحصاءات موزعة بحسب الجنسين في الدول الأعضاء	تقديم الدعم التقني والمالي (٠٠٠ ١٠٠ دولار أمريكي) عن طريق قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية من أجل تصميم وتنفيذ مشروعات في ١٠ بلدان؛ وبذل جهود منسقة ومركزة أساساً على إنتاج ونشر الأعمال التحضيرية الأساسية لإنشاء كرسي جامعي لليونسكو مشترك بين التخصصات وشبكة عن المرأة العربية في مجتمع المعرفة (من المقرر استهلالهما في عام ٢٠٠٢)؛ وإدراج بعد خاص بقضايا الجنسين في أعمال اليونسكو التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ومساهماتها فيه (جنيف، ٢٠٠٣ وتونس، ٢٠٠٥)؛ وتقديم المساعدة للدول الأعضاء من أجل مكافحة الأفكار النمطية المتحيزة لأحد الجنسين في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام والرياضة؛ والشروع، بالاشتراك مع قطاع الثقافة، في إجراء دراسة عن دور المرأة في النهوض بالتراث غير المادي؛ وتطوير قاعدة بيانات اليونسكو الأساسية الخاصة بالمساواة بين الجنسين.

إحراز تقدم في إدماج بُعد خاص بقضايا الجنسين في برامج اليونسكو في إطار التعليم الأساسي، والنهوض بتعليم الفتيات باعتباره حقاً من حقوق الإنسان الأساسية؛ وتيسير تنفيذ توصيات مؤتمر بودابست فيما يتعلق بالنساء والعلوم، بما في ذلك النهوض بتعليم العلوم للفتيات؛ وتعزيز إدماج النساء في البنى التي تُتخذ فيها القرارات كالبرلمانات والحكومات المحلية، ووسائل الإعلام، وما إلى ذلك؛ والمساعدة في تنفيذ برنامج المرأة وثقافة السلام؛ وتعزيز التعاون بين القطاعات في مجالات التعليم الأساسي، وحقوق الإنسان، والمرأة والعلوم، وإدماج المرأة في البنى التي تُتخذ فيها القرارات، وبرنامج المرأة وثقافة السلام (مثلا نشر كتاب "التربية من أجل ثقافة السلام من منظور مراعاة قضايا الجنسين" من تأليف بيتي ريردون؛ واستهلال مشروع مشترك بين القطاعات عن تعليم النساء والأطفال في أفغانستان، بالتعاون مع قطاع التربية؛ وتعزيز التعاون مع الشركاء من القطاع الخاص، مثل شركة لوريال.

تقديم خدمات استشارية للدول الأعضاء؛ وتنظيم حلقات عمل وحلقات تدارس واجتماعات بشأن المرأة وحقوقها، والمشاركة في هذه الحلقات والاجتماعات

إنتاج ونشر مطبوع بالتعاون مع عدد من المكاتب الميدانية، واللجان الوطنية، وثماني هيئات تابعة للأمم المتحدة، والعديد من المنظمات غير الحكومية بعنوان "جواز إلى المساواة "Passport to equality"، وهو مطبوع يروج لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وصدر منه أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسخة بـ ١٩ لغة، بما في ذلك طبعات موجهة لأشباه المتعلمين، وذلك بفضل مساعدة مالية من اليابان ومن حكومة هولندا، وهبة شخصية قدمتها صاحبة السمو البيغوم إينارا آغا خان. وبذلت جهود خاصة لضمان نشر المعلومات الخاصة بقضايا الجنسين على نحو أفضل وعلى نطاق أوسع، ولا سيما من خلال توزيع الكراسة المعنونة "المساواة والإنصاف بين الجنسين – "Gender equality and equity" ، والمطبوع "جواز إلى المساواة – "Passport to equality"، وقاعدة البيانات الخاصة بقضايا الجنسين

تعزيز وعي النساء بحقوقهن من خلال سلسلة من أنشطة الترويج والتوعية، بما في ذلك نشر مطبوعات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وتنظيم حلقات عمل وحلقات تدارس عن النساء وحقوق الإنسان؛ وإنشاء كراس جامعية لليونسكو بشأن النساء وحقوقهن، وما إلى ذلك؛ وتحسين خدمات المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال نشر معلومات منتظمة عن المطبوعات والأنشطة، والمواقع الشبكية المستوفاة بصورة متكررة؛ وزيادة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وتوسيع نطاق مشاركة المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ مارس/آذار، وذلك في المقر وفي المكاتب الميدانية.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ينبغي تعزيز المساعدة وزيادة المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء، وإضفاء المزيد من الطابع العملي على الأنشطة. وينبغي تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية الحكومية، باعتباره عاملاً ضرورياً لإبراز أنشطة اليونسكو.
- إن المطبوع "جواز إلى المساواة" يستجيب لحاجة واضحة أعرب عنها المسؤولون الحكوميون وأوساط المنظمات غير الحكومية بغية الترويج لحقوق المرأة، بيد أنه يتعين، لأسباب مالية، أن يجري استنساخ هذه الوثيقة وترجمتها إلى أكبر عدد ممكن من اللغات على أساس اللامركزية.
- ينبغي إعداد استراتيجية خاصة لتعميم المراعاة لقضايا الجنسين، وأنشطة تدريبية في هذا المجال لموظفي اليونسكو في المقر وفي المكاتب الميدانية، وتنفيذ هذه الاستراتيجية وهذه الأنشطة في أقرب وقت ممكن.
- ينبغي تعزيز التعاون مع المكاتب الميدانية بغية تشاطر الخبرات والممارسات الجيدة، وتطبيق نهج موحد لتعميم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إمكانية عقد حلقات عمل إقليمية.
- ينبغي تشجيع وتوسيع نطاق علاقات الشراكة والتعاون الواعدة، لصالح النساء، مع القطاع الخاص مثل شركة لوريال.
- ينبغي لكل قطاع أن يتناول، على أعلى مستوى، القضايا البرنامجية الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين، ويستحسن تعيين جهات عليا للتنسيق، وإضفاء المزيد من النشاط والفعالية على شبكة جهات التنسيق في أمانة اليونسكو، بما في ذلك صياغة وتطوير سياسة لتعميم هذه المسألة في المنظمة برمتها، وإعطاء مكتب التخطيط الاستراتيجي/قسم المرأة والشباب والاستراتيجيات الخاصة/وحدة تعزيز أوضاع المرأة وتكافؤ الجنسين دوراً استباقياً أكبر للمبادرة بتنفيذ أنشطة ومشروعات وللاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة.
- إن إدراج عملية تنسيق أنشطة وحدة تعزيز أوضاع المرأة وتكافؤ الجنسين ضمن مهام مكتب التخطيط الاستراتيجي يبرز الأهمية التي توليها اليونسكو للقضايا المتعلقة بالجنسين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التخطيط الاستراتيجي للمنظمة، والتزامها باعتماد استراتيجية ونهج لتمكين النساء على صعيد المنظمة بأكملها.

الشباب

تنظيم منتديات الشباب بالتزامن مع التظاهرات الرئيسية لليونسكو	التعاون مع الشباب ومع المنظمات الشبابية غير الحكومية في إعداد وتصميم تظاهرات خاصة بالشباب بغية التأكد من استجابتها لاحتياجات المشاركين وتوقعاتهم، وفي توفير أفضل الأدوات والشروط الممكنة لإحراز نتائج جيدة	توفير الفرصة لمئات الشباب للعمل مع اليونسكو والتعرف على مثلها وأنشطتها أو تعميق معرفتهم بها، وتقديم مقترحات ومساهمات عملية إلى برامجها، وذلك من خلال أمور منها تنظيم منتدى اليونسكو للشباب في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام؛ واجتماع المائدة المستديرة عن الشباب وتعليم أخلاقيات البيولوجيا الذي عقد أثناء الدورة الثامنة للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١؛ ومنتدى الشباب المعني بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا أثناء الدورة الثانية للجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١؛ واجتماع المائدة المستديرة للعلميين الشباب الذي عقد على سبيل المتابعة للمؤتمر العالمي للعلوم، في مارس/آذار ٢٠٠٠.
مساعدة قطاعات البرنامج على تحديد الشركاء الشباب	تنظيم جلسات إعلامية وجلسات عمل/إعداد مع المنظمات الشبابية غير الحكومية، ومع قطاعات البرنامج	تأمين مشاركة الطلاب في اجتماعين لمتابعة المؤتمر العالمي للتعليم العالي؛ وفي فريق العمل الخاص المشرف على متابعة التعليم للجميع؛ وإعداد العدد الخاص من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية المكرس لموضوع "الشباب في مرحلة انتقالية"؛ وتنظيم حضور المنظمات الشبابية غير الحكومية في مختلف الاجتماعات الدولية والثنائية؛ وحفز مشاركة الشباب في مشروع البحوث بشأن السلوك الاستهلاكي للشباب (اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) الرامي إلى تحليل أنماط الاستهلاك وأساليب العيش وأنماط السلوك لدى الشباب في ٢٢ بلداً، وفي حملة المراسلين الشباب من أجل البيئة، وهي حملة يقوم خلالها طلاب في المدارس الثانوية بإجراء

		تحقيقات صحفية عن المشكلات التي تواجه بيئتهم المحلية، وذلك عن طريق الاتصال المباشر بالأطراف المعنية. وعلى هذا النحو، تمكّن ممثلو الشباب من تقديم مساهمات هامة في مجالات تعنيهم بصورة مباشرة، ومن الإسهام في البحث عن الحلول وتصميم البرامج والمشاركة في تنفيذ المشروعات والبرامج.
تصميم سياسات للشباب ودفع "قضايا الشباب" إلى مقدمة جداول الأعمال السياسية	التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية للمتطوعين الشباب في إطار الحملة المشتركة للسنة الدولية للمتطوعين، الداعية إلى إتاحة فرص أكبر وأفضل لمشاركة الشباب في العمل التطوعي، ولا سيما على الصعيدين المحلي والوطني	تقديم الدعم التقني والمالي لعقد "المؤتمر الأول لشباب منطقة رابطة التنمية في الجنوب الافريقي" في مابوتو، موزمبيق؛ والمشاركة في اجتماع مجلس أمناء بنك الدول الأمريكية للتنمية بشأن مشاركة الشباب (مارس/آذار ٢٠٠٠)، وإعداد دراسة عن أفضل الممارسات لنشرها في المطبوع المعنون "El Mundo aun es Joven" "ما زال العالم شاباً" (وُزعت ٣٠٠ ٠٠٠ نسخة منه في أمريكا اللاتينية)؛ وإيفاد عدة بعثات لإسداء المشورة للحكومات بشأن السياسات الخاصة بالشباب في مجالات اختصاص اليونسكو؛ وتقديم التوجيه السياسي من خلال تطوير نهج تجديدي بشأن الخدمات التطوعية للشباب (عرض على المجلس التنفيذي في الوثيقة ١٦٠م ت/٤٤، وروج له من خلال تظاهرة لاستهلال السنة الدولية للمتطوعين في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، وخلال الاحتفالات بالسنة الدولية للمتطوعين في المؤتمرات الدولية الرئيسية، ومن خلال مقالات صحفية عديدة)؛ وإعداد كتيب عن تطوع الشباب، ووثيقة بعنوان "مبادئ توجيهية عن أوضاع الشباب المتطوعين"؛ وكنتيجة إيجابية تمخض عنها هذا الجهد، فقد عُقد أثناء القمة المقبلة لدول أمريكا (كيبيك، كندا، ٢٠٠١) منتدى للشباب أنشئ في نطاق فريق عمل الدول الأمريكية المعني بتنمية الشباب؛ وحث برنامج متطوعي الأمم المتحدة على التركيز على الشباب؛ وحفز عدة مؤسسات، مثل اللجنة الأوروبية على التعاون مع اليونسكو من أجل الترويج لمفهوم التطوع في أوساط الشباب.
المشاركة في الاجتماعات الدولية الرئيسية للشباب لعرض رؤية اليونسكو الخاصة بالشباب	أدت اليونسكو، بصفتها عضواً في اللجنة التحضيرية الدولية للمنتدى العالمي الرابع للشباب، دوراً رئيسياً في إعداد هذا المنتدى وتحديد طابعه ومنجزاته ورسالته وجدواه. وأُعدت لجميع أفرقة العمل وثائق أساسية وببليوغرافيا ونصوص للقراءة، من خلال أفرقة/اجتماعات مشتركة بين القطاعات وعن طريق التعاون الوثيق مع المنظمات الشبابية غير الحكومية الشريكة؛ ونظمت خلال منتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي الرابع للشباب، بالتشارك مع البنك الدولي، مؤتمرات بثت عن طريق الفيديو لتوسيع جمهور المنتدى وإثراء مناقشاته الموضوعية؛ وضمت مؤتمرات الفيديو هذه عدداً من المشاركين يفوق عدد	المشاركة في منتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي الرابع للشباب الذي عُقد في داكار، السنغال. واشتركت اليونسكو في أعمال ثلاثة من أفرقة العمل العشرة للمنتدى (التعليم وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، والشباب وثقافة السلام، والشباب والرياضة وأنشطة أوقات الفراغ)؛ وترد التوصيات الصادرة عن جميع أفرقة العمل في "استراتيجية داكار لتمكين الشباب"، وهي توفر أساساً لمتابعة المنتدى من جانب اليونسكو والشركاء الآخرين؛ وتعزيز وعي قادة الشباب الأفارقة ببرامج اليونسكو ومطبوعاتها.

		المشاركين في المنتدى ذاته، وحظيت بتقدير الشباب الذين اشتركوا فيها باعتبارها تجربة فريدة وأسلوباً للمشاركة والتواصل بين الشباب يجدر توسيع نطاقه ومواصلة تطبيقه؛ وقدم أخصائيو البرنامج (من قطاعي التربية والاتصال والمعلومات) أعمال اليونسكو في مجال الوقاية من فيروس الأيدز/السيدا وقادوا المناقشات
تقديم الدعم المالي والتقني للمبادرات الشبابية؛ وعقد الاجتماع الأول لمجلس الشباب التابع لليونسكو (أديلاييد، أستراليا، مارس/آذار ٢٠٠٠)؛ وتقديم المساعدة المالية، وإسداء المشورة التقنية، وتزويد المكاتب الميدانية بتوجيهات بشأن عمل اليونسكو مع الشباب ومن أجلهم	عرض الكتيبات الإعلامية عن "عمل اليونسكو مع الشباب ومن أجلهم"، و "الخدمة التطوعية للشباب"؛ و "تعميم العناية بالشباب"، لكي تستخدمها المكاتب الميدانية. وإرسال مطبوعات وحدة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالشباب ووثائق/مطبوعات قطاعات البرنامج إلى المكاتب الميدانية لتمكينها من تجهيز منصات عرض وثائق اليونسكو في جميع التظاهرات الرئيسية	تقديم الدعم المالي والتقني للعمل مع الشباب ومن أجلهم، مثل مشاركة اليونسكو في "المنتدى العالمي الرابع للشباب" الذي عُقد في داكار؛ وتقديم الدعم لمشروع "قافلة السلام والاندماج الافريقي"، وتوفير التدريب على تكنولوجيات المعلومات والاتصال للمشاركين في المنتدى وفي مشروع القافلة؛ وفي باماكو، الإسهام في المهرجان الثقافي للأندية الجامعية لليونسكو في غرب افريقيا (FESCUAO)؛ وفي بوجومبورا، إعداد وتوزيع فيلم "ماغوم – MAGUME"؛ وفي بانكوك، تنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن الخدمة التطوعية الدولية للشباب في آسيا والمحيط الهادي؛ وفي هانوي، إعداد "كتاب توجيهي من أجل مشاركة الشباب في صون التراث"؛ وفي بيروت وموسكو، طباعة مطبوعين صادرين عن "وحدة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالشباب" ومترجمين، إلى العربية/الروسية؛ وزيادة مشاركة اليونسكو الجيدة والمجدية من حيث التكلفة في التظاهرات الشبابية؛ وزيادة وعي المكاتب الميدانية لليونسكو باستراتيجية اليونسكو للعمل مع الشباب ومن أجلهم.
توفير الأدوات التدريبية للمنظمات الشبابية غير الحكومية	التعاقد مع المنظمة غير الحكومية Ynternet.org لتوفير التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال	تدريب ما يزيد على ٢٠٠ شاب على استخدام المعلوماتية في أعمالهم، وترويج الأنشطة والربط الشبكي؛ وتزايد طلب المنظمات الشبابية غير الحكومية على المطبوعات (٢ ٠٠٠ نسخة من مطبوع "التعليم أثناء النزاعات ولمواجهتها") وعلى الدورات التدريبية؛ وإصدار مطبوع "التعليم أثناء النزاعات ولمواجهتها" و"الكتاب التوجيهي الفيتنامي من أجل مشاركة الشباب في صون التراث"؛ والنشر الواسع النطاق للمجموعة الإعلامية "الشباب في خضم العمل" (مرض الأيدز/السيدا وحقوق الإنسان).
تزويد المنظمات الشبابية غير الحكومية والشباب بمعلومات عن الفرص المتاحة للتدريب والتمويل والمشاركة في الاجتماعات	توزيع واسع النطاق للمطبوعات على/من خلال المنظمات الشبابية غير الحكومية والشركاء الآخرين؛ وهذه المطبوعات متوفرة على موقع ويب الخاص بوحدة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالشباب (طبعة قابلة للتنزيل على الحاسوب)	توفير المعلومات من خلال الموقع الشبكي www.unesco.org/youth، والنشرة الإعلامية الإلكترونية "infopills" الصادرة عن وحدة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالشباب؛ وتوزيع "infopills" على اللجان الوطنية، والمكاتب الميدانية، والوفود الدائمة بهدف التوعية بالقضايا والأنشطة المتعلقة بالشباب؛ وتلقّي معلومات إيجابية من المنتفعين؛ ونجاح الموقع الشبكي الدينامي لوحدة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالشباب.
إعداد دليل المنظمات الشبابية الدولية غير الحكومية		استكمال الدليل واستيفاؤه. وهو متوفر على الموقع الشبكي لليونسكو.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- لا بد من إقامة علاقات وثيقة للتعاون على صعيد السياسة العامة والتنفيذ، بين وحدة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالشباب، وقطاعات البرنامج، والمكاتب الميدانية، من أجل صياغة برامج وتظاهرات ومطبوعات تجتذب الشباب، وضمان اعتماد المنظمة لنهج متماسك لتعميم العناية بقضايا الشباب.
- ثمة حاجة واضحة لزيادة عدد الشراكات وتوسيع نطاقها فيما بين اليونسكو والشباب، بما في ذلك صياغة السياسات والممارسات الخاصة بمشاركة الشباب.
- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإعداد الأدوات التدريبية والكتب التوجيهية لصالح المنظمات والرابطات الشبابية، بما في ذلك إعداد هذه الأدوات والكتب التوجيهية بلغات مختلفة.

أقل البلدان نمواً

تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء	اتخاذ تدابير لتقديم مساهمات جوهرية، وزيادة تأثير ووضوح أنشطة اليونسكو في مجال إعداد المؤتمرات والاجتماعات، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (LDCIII) في بروكسل، ٢٠٠١، وفي متابعة وتنفيذ التوصيات وخطط العمل الملائمة التي اعتمدها المجتمع الدولي	وضع استراتيجيات ونهوج منسقة فيما يخص أقل البلدان نمواً.
	توفير الخدمات الاستشارية للعديد من أقل البلدان نمواً في مجال إعداد خطط التنمية الوطنية في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛ وقدمت اليونسكو الدعم والتمويل لمشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً في هذا المؤتمر	إعداد وثيقة إعلامية لتقديمها إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (LDCIII) في عام ٢٠٠١، وتنظيم حلقة عمل ركزت على التعليم للجميع وأقل البلدان نمواً، ومواصلة متابعتها مع شركاء آخرين؛ وإعداد الأقسام المناسبة (المتعلقة بالتعليم للجميع) من برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛ والمشاركة في حلقات العمل الموضوعية التي نُظمت تحضيراً لمؤتمر (LDCIII) واستضافها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بشأن الحكم الجيد)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (بشأن التجارة الإلكترونية)، ومكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نمواً التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (بشأن العلوم والتكنولوجيا)، وقد تمخضت حلقات العمل هذه عن جهود تعاونية فعلية؛ وإعداد مشروع مشترك عن النهوج الخاصة بسياسات القضاء على الفقر لصالح أربعة من أقل البلدان نمواً. إنشاء موقع على شبكة ويب مكرس لأقل البلدان نمواً والإبقاء عليه، على العنوان التالي: www.unesco.org/edc.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- من الضروري إقامة علاقات وثيقة للتعاون على صعيد السياسة العامة والتنفيذ، مع قطاعات البرنامج وإدارة افريقيا والمكاتب الميدانية، من أجل تأمين اعتماد المنظمة لنهج متماسك لتعميم مراعاة قضايا أقل البلدان نمواً.
- ينبغي تطوير الشراكات ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الدولية الحكومية، ومع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، بغية اجتذاب ما يلزم من الموارد الخارجة عن الميزانية لتنفيذ مشروعات مشتركة في أقل البلدان نمواً.

تنسيق الأنشطة المتعلقة بمشروع "نحو ثقافة السلام"

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
تنفيذ حملة توعية للجمهور في أكثر من ١٦٠ دولة عضواً	إعداد ونشر مجموعة كبيرة من المواد الترويجية والإعلامية بمناسبة السنة الدولية لثقافة السلام. وللإطلاع على نبذة من التظاهرات والأنشطة التعبوية على الصعيد الوطني والدولي يمكن الاتصال بالموقع المخصص لثقافة السلام على العنوان التالي: http://www.unesco.org/cp	تعبئة كبيرة لوسائل الإعلام (التي نقلت فعاليات الحملة في أكثر من ١٦٠ بلداً؛ ففي فرنسا على سبيل المثال، خصصت وسائل الإعلام للحملة مساحات إعلانية تقدر بقيمة ٦ ملايين فرنك فرنسي)، ولمختلف الشركاء والجمهور العام خلال السنة الدولية لثقافة السلام (٢٠٠٠)، ومواصلة هذه الجهود أيضاً خلال العام الأول من العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١–٢٠١٠).
ترويج "بيان ٢٠٠٠"، ونشر المعلومات المتعلقة بهذه الحملة ونتائجها عبر الاتصال المباشر	التشجيع على ترجمة "بيان ٢٠٠٠" إلى أكثر من ٥٠ لغة، وعلى توزيعه في العالم بأسره؛ وتنظيم مكتب اليونسكو في نيويورك، في ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ (اليوم الدولي للسلم) لاحتفال قام خلاله شباب، من البلدان التي جمعت أكبر عدد من التوقيعات (البرازيل، وكولومبيا، والهند، وفرنسا، واليابان)، بتسليم قائمة الموقعين على "بيان ٢٠٠٠" إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة	تعبئة جمهور عريض في الدول الأعضاء، تمخضت، في نهاية السنة الدولية لثقافة السلام، عن جمع ما يزيد على ٧٥ مليون توقيع (بما فيها توقيعات عديدة لرؤساء دول وحكومات). وجمع أكثر من مليون توقيع في كل من البلدان التالية: البرازيل وكولومبيا وجمهورية كوريا والهند واليابان وكينيا ونيبال.
إعداد نظام للمعلومات والاتصال يستند إلى التبادل بين مواقع على شبكة ويب	إعداد أدوات للاتصال والمعلومات تستند إلى الانترنيت بغية تمكين الأفراد والمنظمات من إدراك الدور الهام الذي يسهمون به في إطار حملة عالمية فعّالة وطويلة الأجل ترمي إلى ترويج ثقافة السلام؛ وتطوير نظام سوق "مجتمع	يضم الموقع الشبكي http://www.unesco.org/cp معلومات تتعلق بالشركاء وبما ينظمونه من تظاهرات ومشروعات، بالإضافة إلى مقالات مخصصة لهذه الأنشطة. ويمكن لمراكز التنسيق الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية، والشركاء الآخرين المخولين إدخال المعلومات مباشرة على موقع انترنيت الخاص على العنوان http://www.unesco.org/cptec، عن طريق استخدام شفرة خاصة بهم، ثم تنقل هذه المعلومات مباشرة إلى الموقع العمومي؛ وتوسيع نطاق الشراكات والتبادلات عبر الاتصال المباشر، لدعم المبادرات المتخذة لصالح ثقافة السلام في إطار مشروع "مجتمع الكوكب".

	الكوكب" لتبادل الخبرات، لتمكين الشركاء من إدخال المعلومات المتعلقة بمشروعاتهم التي تروج ثقافة السلام إلى الموقع. وتقديم المعلومات عن الخبرات المستخلصة من كل مشروع وعن الخبرات المطلوبة للاستفادة منها (انظر: http://www3.unesco.org/iycp/fr/fr_sum_visu_bourse.htm.)؛ وافتتاح مواقع لشبكة تبادل المعلومات بشأن ثقافة السلام (CPNN) بالانجليزية والعربية والصينية والاسبانية والفرنسية واليابانية والروسية إلى جانب موقع "تخزين مركزي" باللغة الانجليزية (انظر: http://www.cpnn.org/)؛	
دعم الأنشطة التي ينفذها الشركاء	إقامة شراكات على الصعيدين الوطني والدولي مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة من أجل السنة الدولية لثقافة السلام، والعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم؛ وعرض جدول زمني لأنشطة السنة الدولية والعقد الدولي عبر الاتصال المباشر على العنوان التالي: http://www3.unesco.org/iycp/fr/fr_cal_int.asp؛ وقيام مراكز التنسيق الوطنية بنشر لأكثر من ٣٥٠ مقالة مخصصة للأنشطة المنفذة في ١٤٠ بلداً على موقع الويب؛ وإعداد لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو لاتفاق شراكة نموذجي وتوزيعه على المنظمات الدولية غير الحكومية المرتبطة باليونسكو، وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة شؤون الإعلام التابعة لأمانة الأمم المتحدة؛ وتحليل المنظمات الدولية غير الحكومية لأنشطة السنة الدولية وآفاق العقد بمناسبة ندوة عُقدت في يومي ٢٤ و٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني	تعزيز مشاركة الدول الأعضاء ومجتمعاتها المدنية على الصعيد الوطني بفضل شبكة لمراكز التنسيق الوطنية تضم ١٦٠ لجنة وطنية وأكثر من ٥٠ مكتباً ميدانياً لليونسكو؛ وعلى الصعيد الدولي تعبئة شبكات تضم زهاء ٢٠٠ منظمة دولية؛ وتسجيل أكثر من ٦٥٠ نشاطاً على موقع ثقافة السلام؛ وتعبئة أكثر من ١ ٥٠٠ شريك على المستوى الوطني؛ وتوقيع ١٨٠ منظمة دولية غير حكومية لاتفاقات شراكة.

	٢٠٠٠ في مقر اليونسكو. وحضر هذه الندوة أكثر من ٤٠٠ مشارك يمثلون ما يزيد على ١٣٠ منظمة غير حكومية. وأرست استنتاجات الندوة الأسس لبرنامج المنظمات غير الحكومية من أجل العقد	
دعم الوحدات الميدانية لاستهلال مشروعات تعبوية في ٤ بلدان: كمبوديا وغواتيمالا ومالي والاتحاد الروسي	مشاركة المجتمع المدني على نحو فعّال في إنجاز المشروعات الرامية إلى ترويج قيم السلام والتسامح والحوار	لم يبلّغ عن أي نتائج لهذا النشاط.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- إن التعبئة الاستثنائية لصالح ثقافة السلام، التي تحققت خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١، كانت ثمرة تعاون لا سابق له بين أمانة اليونسكو (في المقر والميدان) واللجان الوطنية والمنظمات الدولية وشبكاتها، ويمكن أن تستخدم كمثال يحتذى به للتعبئة العالمية لصالح القضايا ذات الأولوية.
- كانت السنة الدولية لثقافة السلام بمثابة الفرصة والمحرك للاضطلاع بهذه الجهود، كما أن أدوات المعلومات والاتصال التي أعدت لهذا الغرض، ولا سيما الموقع الشبكي المكرس لثقافة السلام، أدت دوراً رئيسياً في حفز ومتابعة تعبئة الأطراف الفاعلة والشركاء على المستويات المحلي والوطني والدولي.
- إن اليونسكو تتمتع بمكانة دولية مرموقة، وتحظى بثقة المجتمع الدولي العميقة مما يمكنها من تنفيذ حملات تعبئة معقدة من نوع الحملة التي قامت بها لصالح السنة الدولية لثقافة السلام.

تقييم التنسيق

تقييم التنفيذ

كلف مكتب التخطيط الاستراتيجي، الذي أنشئ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، بالاضطلاع بمسؤولية الأنشطة المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية مثل النساء، والشباب، وأقل البلدان نمواً، وثقافة السلام، وقد أدرجت المتطلبات والاحتياجات الخاصة بهذه المجالات في توجهات برنامجية جديدة كان قد بدأ العمل بها بشكل استباقي لموافقة المؤتمر العام. ويرد تقييم للأنشطة المنفذة في هذا السياق، ومن ضمنه وصف موجز للأنشطة التجديدية الناجحة بوجه خاص، في القسم ذي الصلة من هذه الوثيقة ٣٢م/٣.

ويعتزم تعزيز ترشيد عملية البرمجة من خلال تشذيب النهوج المشتركة بين التخصصات، وضمان وجود صلات وأوجه تكامل أفضل بين البرنامج العادي والأنشطة الممولة من خارج الميزانية، وكذلك تعميم مراعاة احتياجات افريقيا، وأقل البلدان نمواً، والنساء، والشباب على نحو أفضل في جميع البرامج.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

إن التعبئة الاستثنائية لصالح ثقافة السلام، التي تحققت خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١، كانت وراء تعيين الجمعية العامة للأمم المتحدة لليونسكو كمنسق للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١–٢٠١٠).

وكان تنظيم منتدى الشباب قبل انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام تظاهرة ناجحة للغاية، حازت على ترحيب الشباب والوفود على حد سواء. وكانت ذروة هذا المنتدى تمثلت في تقديم الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن مختلف الاجتماعات التي جرت في إطاره إلى المؤتمر العام في جلسته العامة.

تنسيق الأنشطة المتعلقة بافريقيا

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
أنشطة تأمل وتحليل من شأنها تنوير صياغة السياسات والاستراتيجيات المعدة لصالح افريقيا	إعداد وثيقة توجيهية لصياغة الاستراتيجية الإقليمية (٢٠٠٢–٢٠٠٧) من أجل افريقيا	تنظيم حلقة تدارس دولية مشتركة بين القطاعات عن النهوج الاستشرافية والاستراتيجيات التجديدية لصالح تنمية افريقيا في القرن الحادي والعشرين؛ ومراعاة توصيات حلقة التدارس في إعداد مشروع خطة عمل "الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا" (NEPAD).
تعزيز المبادلات الثقافية بين افريقيا وجماعات أبنائها المشتتين		التحضير للقاء دولي في لومي (توغو). غير أن اللقاء لم ينعقد، ويعزى ذلك بشكل خاص إلى أسباب مالية وإلى الجدول الزمني السياسي الداخلي لهذا البلد.
دعم تنفيذ "معاهدة أبوجا" عن طريق توثيق التعاون الإقليمي وتنسيق البرنامج الخاص بافريقيا	الإسهام في عملية التكامل الإقليمي، في إطار تنفيذ "معاهدة أبوجا" ومن منظور الاتحاد الافريقي؛ وتنسيق خطة العمل الخاصة لصالح نيجيريا	توقيع اتفاقي تعاون مع جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا؛ وتحديد المشروعات من أجل العقد الافريقي للتربية؛ ودعم البرامج الخاصة بالتعليم للجميع وثقافة السلام والتراث؛ وإعداد وثائق المشروعات، وتعبئة الموارد، وتنفيذ مشروعات في مجالات التعليم والعلوم والاتصال: (مثل مشروع التعليم التقني والمهني (٦٠٠ ٣٦١ دولار) والمشروع الخاص بالسياسة العلمية (٠٠٠ ٥٠٠ دولار)).
تعبئة الموارد من خارج الميزانية لصالح "الحساب الخاص للأولوية لافريقيا" من أجل تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية الموافق عليها لصالح افريقيا		الحصول على أموال من ليبيا واليابان وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية؛ وتمويل ما يزيد على عشرة أنشطة من حلقات تدارس، واجتماعات، ومعدات لمختبر الكيمياء البيولوجية في جامعة توغو، ومعدات للقرى الشمسية في مدغشقر، ومجموعات لتعليم العلوم من أجل مدارس في ١٩ بلداً.
إقامة علاقات مع الدول الأعضاء الافريقية، والمشاركة في أعمال منظومة الأمم المتحدة		المشاركة في أنشطة المدير العام (زيارات إلى افريقيا ومحادثات في المقر) والإسهام في أنشطة اليونسكو المنفذة في إطار منظومة الأمم المتحدة.
البحث، والاتصال، وإبراز الصورة		إصدار مطبوع "اليونسكو في افريقيا – UNESCO en Afrique" والنشرات نصف السنوية (رقم ١–٢ و ٣) من "الإصغاء إلى افريقيا – "l'écoute de l'Afrique وتوزيعها على نطاق واسع؛ وإصدار خمسة مطبوعات أخرى من بينها دراستان وتقريران.

تقييم التنفيذ

على صعيد إبراز صورة اليونسكو، وعلى الرغم من إصدار مطبوعات إدارة افريقيا ونشرها، تعذرت تغطية المجتمع المدني الافريقي بأكمله (بسبب صعوبة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، والمشكلات اللغوية ومحو الأمية باللغات الوطنية وما إلى ذلك). وعلى نقيض ذلك، كان وقع الأنشطة على صانعي القرار السياسي ملموساً. وسيكون من المفيد أن تدرس، مع مدير مكتب إعلام الجمهور، إمكانية إنتاج أشرطة مسجلة لبثها عبر الإذاعات الوطنية.

وفيما يخص المشاركة في أنشطة المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فينبغي تنسيق هذه المشاركة. ولهذه الغاية، يمكن ترسيخ الاجتماع السنوي لمديري إدارات افريقيا في كل من منظمة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو، ليصبح اجتماعاً مؤسسياً.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

أتاح التركيز على الطابع المشترك بين القطاعات، الذي اتسمت به أنشطة إدارة افريقيا، خروج كافة قطاعات البرنامج برؤية موحدة عن وقع أنشطة المنظمة في افريقيا.

وأتاح النهج دون الإقليمي في العمل، من خلال توثيق العلاقات بين اليونسكو والمنظمات دون الإقليمية القيام بمبادرات تجديدية ومواكبة حركة بناء الاتحاد الافريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا (NEPAD).

ومكن تعزيز أنشطة تعبئة الأموال من خارج الميزانية من توفير المبالغ الأولية اللازمة من أجل قيام القطاعات والمكاتب الميدانية باستهلال مشروعات كانت ستبقى، لولا ذلك، في عداد الأمنيات.

برنامج المساهمة

برنامج المساهمة

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
معالجة الطلبات: ◖ استلام الطلبات؛ ◖ تحليلها؛ ◖ تقييمها؛ ◖ قيام اللجنة المشتركة بين القطاعات باستعراض الطلبات؛ ◖ عرض قائمة من الطلبات على المدير العام للموافقة عليها.	قيام القسم بدراسة أولية للطلبات؛ ووضع إجراءات جديدة تهدف إلى زيادة مشاركة القطاعات؛ واضطلاع قطاعات البرنامج ومعاهد أو مرافق اليونسكو بتقييم الطلبات	مشاركة أفضل للقطاعات والمرافق المعنية؛ وتحسين تقييم الطلبات واختيار المشروعات؛ وتنفيذ البرامج على أفضل وجه بفضل التعاون الذي أقيم لهذا الغرض مع قطاعات الأمانة ومرافقها؛ وزيادة الشفافية في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالطلبات التي تمت الموافقة عليها.
إعلام مستمر للدول الأعضاء ولأعضاء المجلس التنفيذي في كل دورة	إعداد دليل إعلامي عن برنامج المساهمة؛ ولقاء دوري مع المندوبين الدائمين؛ ومشاركة في دورات تدريب الأمناء العامين الجدد للجان الوطنية؛ وتوفير تدريب حسب الطلب	بروز أفضل لتواجد اليونسكو في الدول الأعضاء.
تحسين خدمات المساندة المقدمة للدول الأعضاء	نشر الاستمارات على الانترنيت	تعزيز القدرات المحلية والوطنية فيما يخص تصميم الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها.
	التقييم والمراجعة: انظر وثيقة مكتب الإشراف الداخلي. وقد نفذت الشعبة كامل توصيات المراجعين	تحقيق الفعالية والشفافية في إدارة برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ: انظر الاستنتاجات التي خلصت إليها المراجعة؛ وتلبية أفضل لبعض الاحتياجات المحددة في مجال تجهيز اللجان الوطنية بالمعدات وتدريب أعضائها.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- تحسين الاتصال مع اللجان الوطنية وقطاعات الأمانة ومرافقها.
- من المهم تحقيق الترابط بين الطلبات وبرامج الوثيقة م/٥، وإقامة علاقة ثقة وحوار متواصل مع مختلف الشركاء (اللجان الوطنية وقطاعات الأمانة ومرافقها).

تقييم التنفيذ

بُذلت الجهود بصورة عامة، من أجل المشاركة في تحقيق أهداف القرار ٣٠م/٥٠ الذي يحدد طريقة عمل برنامج المساهمة، ويحدد مبادئه وشروطه ومعاييره.

وشهد برنامج المساهمة خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ عدة تطورات هامة، من بينها تحديد المعايير الدقيقة والطرائق المناسبة لتقديم الأموال في إطار المساعدة في حالات الطوارئ، وتخفيض العدد الأقصى للطلبات التي يمكن أن تقدمها كل دولة عضو (من ١٥ إلى ١٢) وكل منظمة دولية غير حكومية (من ٥ إلى ٣).

ويمكن تقديم صورة موجزة عن مجمل نشاط برنامج المساهمة في فترة العامين من خلال الأرقام التالية:

- الميزانية الإجمالية المخصصة للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية غير الحكومية: ٢٤ ٨٣٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.
- عدد الطلبات الواردة: ٢ ٣٢٨ طلباً (تمثل ٥٤ ٨٨٤ ٣٤٥ دولاراً أمريكياً).
- بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المرخص لها بتقديم طلبات ٣٣٧ منظمة، وبلغ عدد تلك التي تقدمت فعلاً بطلبات ٦٠ منظمة.
- عدد الطلبات التي وافق عليها المدير العام:
  - لصالح الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والأقاليم الأخرى والمنظمات الدولية غير الحكومية، ما عدا المساعدة في حالات الطوارئ: ١ ٥٣١ طلباً (تمثل ٢٤ ٥٩٠ ٨٦١ دولاراً أمريكياً) توزع على النحو التالي:
    - لصالح ١٩٢ من الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والأقاليم الأخرى: ١ ٤٦٩ طلباً (أي ٢٣ ٥٧٤ ٠١١ دولاراً أمريكياً)؛
    - ولصالح المنظمات الدولية غير الحكومية: ٦٢ طلباً (أي ١ ٠١٦ ٨٥٠ دولاراً أمريكياً).
  - وفي إطار المساعدة في حالات الطوارئ: ١٨ طلباً (تمثل ٤٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي).
- عدد الطلبات التي لم يوافق عليها: ٩٦ طلباً صادراً عن الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والأقاليم الأخرى،و ٣ طلبات صادرة عن المنظمات الدولية غير الحكومية.
- وطبقاً للقرار الذي ينظم شؤون البرنامج، لم تحصل ٧ دول أعضاء على الاعتمادات الموافق على تخصيصها لـ ٣٩ طلباً (نحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي)، وذلك بسبب عدم تقديم التقارير المالية.

ومن ناحية أخرى، تبيّن أن الأنشطة الموجهة للفئات ذات الأولوية كانت محدودة جداً. لذلك دعيت الدول الأعضاء إلى تنمية التعاون مع هذه الفئات التي تشكل المجتمع المدني وتقوم بأنشطة وبمبادرات جيدة من أجل صون البيئة، ومكافحة فيروس الأيدز/السيدا، وحملات محو الأمية، الخ.

ولا تزال هناك بعض الفجوات في تنفيذ ومتابعة الأمانة لمشروعات الدول الأعضاء. كما أن بعض أخصائيي البرنامج لم يولوا كل الاهتمام اللازم لتنفيذ أنشطة برنامج المساهمة بناء على طلب الدول الأعضاء. بيد أن هذه الأنشطة، التي تعتبر هامشية، تمثل جزءاً لا يتجزأ من البرنامج العادي. وفضلاً عن ذلك، تبيّن أن العديد من أخصائيي البرنامج لم يتخذوا إلا ابتداءً من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ الإجراءات اللازمة لتحويل عدة أنشطة لم يتسن تنفيذها إلى مساهمات مالية. وبالنسبة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية غير الحكومية، يجب أن تُبذل جهود بهذا الاتجاه، خلال فترة العامين الحالية، لتعويض نقص الخبرة. ويتعين على القطاعات أن تدير أنشطة برنامج المساهمة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البرنامج العادي، إلا أن هذا المبدأ لا يطبق في الوقت الحالي على معظم الطلبات.

واستلزم وضع آليات جديدة بعض الوقت. وكانت فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ إذن فترة انتقالية بالنسبة للشعبة. وأصبحت القطاعات الآن تشعر بأنها معنية أكثر من السابق، وأخذت تشارك بمزيد من الانتظام والحس المهني في تقييم الطلبات المقدمة.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

كانت أبرز الأنشطة خلال فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ هي التالية:

- إنشاء فريق العمل المشترك بين القطاعات المعني ببرنامج المساهمة: وهو أداة للتشاور والتوضيح والتفاوض واتخاذ القرارات؛
- نشر استمارة جديدة أكثر وضوحاً لتقديم الطلبات في إطار برنامج المساهمة؛
- قيام قطاعات الأمانة أو مرافقها بتقييم منهجي للطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء في إطار البرنامج والميزانية المعتمدين (الوثيقة م/٥).

مراجعة برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ

إن تقرير المراجعة التي أجريت لبرنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ، في فترة العامين قيد الدرس، وجد أن وحدة تنسيق برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ (PPE)، التابعة لقطاع العلاقات الخارجية والتعاون (ERC)، تدير شؤون البرنامج مراعية ما يلي:

- الالتزام بأحكام القرار ٣٠م/٥٠؛
- الالتزام التام بالإجراءات الداخلية الجديدة التي وضعها المدير العام بشأن تلقي طلبات برنامج المساهمة والموافقة عليها ومتابعتها؛
- تطبيق المعايير والإجراءات المتعلقة بتقديم المساعدة في حالات الطوارئ؛
- توفير المعلومات الصحيحة والكاملة للدول الأعضاء.

بيد أن التقرير قدم ٢٤ توصية بشأن الالتزام بالنظم واللوائح والتنظيم الإداري من أجل تحسين فعالية وجدوى إدارة هذه البرامج. ووافقت وحدة تنسيق برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ (PPE) وقسم المراقب المالي (DCO) على جميع التوصيات.

وطبقت وحدة تنسيق برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ ١٨ من هذه النتائج والتوصيات تطبيقاً كاملاً. أما الباقية فتقوم الوحدة حالياً بتطبيق أربع منها ويتولى قسم المراقب المالي تطبيق اثنتين منها.

برنامج المساهمة:
اعتمادات الميزانية والمبالغ المطلوبة، من ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١

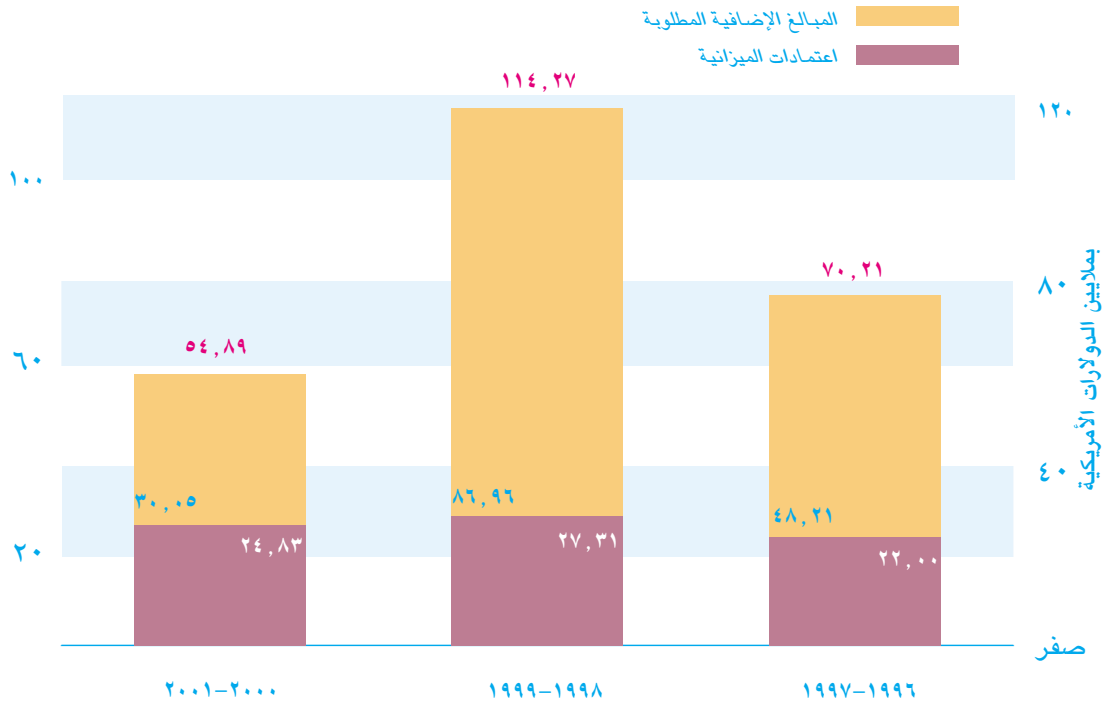

الطلبات التي وافق عليها المدير العام،
بحسب المناطق وبحسب القطاعات أو البرامج، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

ألف - بحسب المناطق

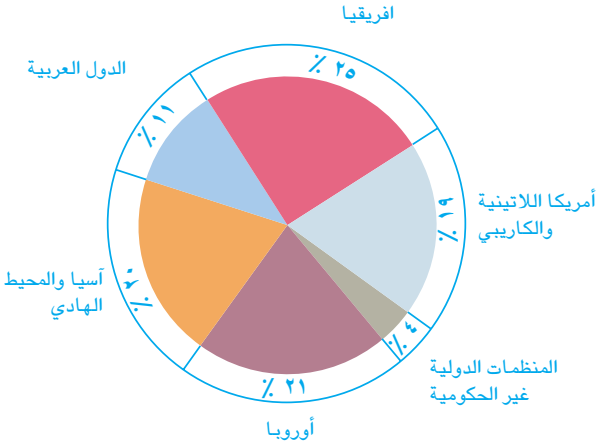

باء- بحسب القطاعات

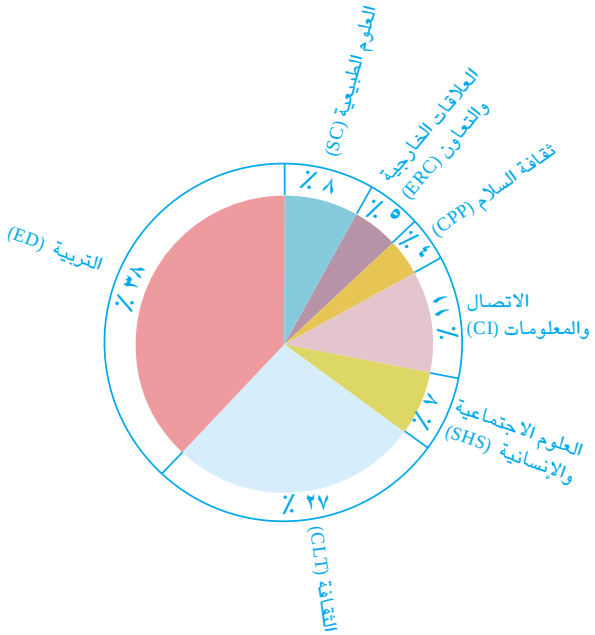

تبين الجداول المعروضة أدناه توزيع الطلبات الموافق عليها للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والأقاليم الأخرى بحسب المناطق ومجالات اختصاص اليونسكو والفئات ذات الأولوية، وكذلك الطلبات الموافق عليها في إطار المساعدة في حالات الطوارئ:

	عدد الطلبات	المبلغ الموافق عليه دولار
التوزيع بحسب المناطق		
المنطقة		
افريقيا	٣٨٢	٦ ٣١٨ ١٨٣
الدول العربية	١٦٦	٢ ٥٥٩ ٥٠٠
آسيا والمحيط الهادي	٣٠٩	٥ ٠١٩ ٨٨٠
أوروبا	٣١٦	٤ ٨٩٥ ٦٧٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٩٦	٤ ٧٨٠ ٧٧٥
التوزيع بحسب القطاعات		
القطاع		
التربية (ED)	٥٠٨	٧ ٧٤٤ ٢٩٢
العلوم الطبيعية (SC)	١٠٥	٣ ٦٨٠ ٠١٠
العلوم الاجتماعية والإنسانية (SHS)	٩٣	١ ٦٧٣ ٠٠٠
الثقافة (CLT)	٣٥٣	٣ ٦٣٩ ٣١٣
الاتصال والمعلومات (CI)	١٤٢	٢ ٤٤٠ ٠٣٠
الطلبات المخصصة للأنشطة المستعرضة:		
ثقافة السلام وحوار الحضارات		
القطاع		
مكتب التخطيط الاستراتيجي (الثقافة+العلوم الاجتماعية والإنسانية) BST (CLT+SHS)	٥٥	٨٦٠ ٠٠٠
الطلبات المخصصة لتنمية قدرات اللجان الوطنية		
القطاع		
العلاقات الخارجية والتعاون (ERC)	٦٤	١ ٠٨٤ ٥٠٠
التوزيع بحسب الفئات ذات الأولوية		
الفئات ذات الأولوية		
افريقيا	٣٨٢	٦ ٣١٨ ١٨٣
أقل البلدان نموا	٣٩٧	٦ ٣٨٩ ٨٦٠
النساء	٦٨	١ ١٢٦ ٥٠٠
الشباب	١١٠	١ ٦٧٣ ٩٠٠
المساعدة في حالات الطوارئ		
الدول الأعضاء		
افريقيا		
الكونغو	١	١٥ ٠٠٠
اريتريا	١	٢٥ ٠٠٠
غانا	١	٢٥ ٠٠٠
كينيا	١	١٤ ٠٠٠
ملاوي	١	٢٥ ٠٠٠
موزمبيق	١	٢٥ ٠٠٠
تنزانيا	١	٢٥ ٠٠٠
أوغندا	١	٢٥ ٠٠٠
آسيا والمحيط الهادي		
إيران	١	٢٥ ٠٠٠
باكستان	٢	٤٢ ٠٠٠
الدول العربية		
فلسطين	١	٢٤ ٠٠٠
السودان	١	٢٥ ٠٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي		
بليز	٢	٥٠ ٠٠٠
اكوادور	١	٢٥ ٠٠٠
السلفادور	١	٢٥ ٠٠٠
بيرو	١	٢٥ ٠٠٠
المجموع	١٨	٤٢٠ ٠٠٠

تبين الجداول المعروضة أدناه توزيع طلبات المنظمات الدولية غير الحكومية بحسب مناطق الأنشطة ومجالات اختصاص اليونسكو والفئات ذات الأولوية:

	عدد الطلبات	المبلغ الموافق عليه دولار
التوزيع بحسب مناطق الأنشطة		
المنطقة		
افريقيا	١٠	١٧٥ ٠٠٠
آسيا والمحيط الهادي	٤	٤٤ ٠٠٠
أوروبا	٢٢	٣٢٨ ٥٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦	١٢١ ٢٥٠
مناطق أخرى	٢٠	٣٤٨ ١٠٠
التوزيع بحسب القطاعات		
القطاع		
التربية (ED)	١٥	٢٧٧ ٦٠٠
العلوم الطبيعية (SC)	٤	٥٥ ٠٠٠
العلوم الاجتماعية والإنسانية (SHS)	١٩	٢٨١ ٠٠٠
الثقافة (CLT)	١٤	٢٥٨ ٠٠٠
الاتصال والمعلومات (CI)	٦	٧٥ ٠٠٠
الطلبات الموافق عليها في إطار الأنشطة المستعرضة:		
ثقافة السلام		
القطاع		
مكتب التخطيط الاستراتيجي (BST)	٢	٣٠ ٢٥٠
التوزيع بحسب الفئات ذات الأولوية		
الفئات ذات الأولوية		
افريقيا	١٠	١٧٥ ٠٠٠
أقل البلدان نموا	٣	٤٥ ٠٠٠
النساء	٣	٤٥ ٥٠٠
الشباب	١٠	١٥٧ ٥٠٠

توزيع الاعتمادات بحسب المناطق والبلدان (بما في ذلك المساعدة في حالات الطوارئ)

افريقيا

البلدان	عدد الطلبات الموافق عليها	المبلغ الموافق عليه دولار	ملاحظات
أنغولا	٧	١٣١ ٠٠٠	
بنين	٩	١٥٣ ٩٩٢	
بوتسوانا	٧	١٣٤ ٠٠٠	
بوركينا فاسو	١٢	١٤٤ ١٠٠	
بوروندي	٩	١٥٦ ٠٠٠	
الكاميرون	٨	١٤٦ ٥٠٠	
الرأس الأخضر	٧	٩٠ ٠٠٠	منها ١٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
جمهورية افريقيا الوسطى	٩	١٤٣ ٠٠٠	
تشاد	١١	١٧٣ ٠٠٠	
جزر القمر	٧	١١٨ ٠٠٠	
الكونغو	١٠	١٥١ ٠٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
كوت ديفوار	٧	١٤٠ ٠٠٠	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٠	١٦٦ ٥٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
غينيا الاستوائية	١٠	١٣٩ ٠٠٠	
إريتريا	٩	١٥٥ ٠٠٠	
اثيوبيا	٩	١٦٠ ٣٠٠	
غابون	٨	١٣٥ ٠٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
غامبيا	١٠	١١١ ٩٠٠	
غانا	٨	١٧٣ ٠٠٠	
غينيا	٩	١٢٥ ٠٠٠	
غينيا بيساو	١٢	١٤٦ ٠٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
كينيا	٧	١٦٢ ٠٠٠	
ليسوتو	١١	١٧٨ ٠٠٠	
ليبيريا	١١	١٧٢ ٠٠٠	
مدغشقر	٩	١٥٦ ٥٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
ملاوي	١٠	١٩٨ ٢٦٠	
مالي	٩	١٦٧ ٠٠٠	منها ١٤ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
موزمبيق	٩	١٦٠ ٠٠٠	
ناميبيا	٦	١٣٠ ٠٠٠	
النيجر	١٢	١٥٥ ٠٠٠	
نيجيريا	٧	١٥١ ٠٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
رواندا	١٠	١٤٨ ٢٦٦	
ساوتومي وبرنسيبي	١١	١٦٥ ٠٠٠	
السنغال	٨	١٤٦ ٠٠٠	
سيشل	٧	١٢٥ ٠٠٠	
سيراليون	١٠	١٦٨ ٠٠٠	
جنوب افريقيا	٧	١٤٢ ٢٠٠	
سوازيلاند	١٠	١٣٩ ٥٠٠	
توغو	٨	١٦٦ ٦٦٥	
أوغندا	١٢	١٩٩ ٠٠٠	
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠	١٧٤ ٥٠٠	
زامبيا	١١	١٦٥ ٠٠٠	
زمبابوي	٧	١٣٦ ٠٠٠	
مجموع المنطقة	٣٩٠	٦ ٤٩٧ ١٨٣	

أمريكا اللاتينية والكاريبي

البلدان	عدد الطلبات الموافق عليها	المبلغ الموافق عليه دولار	ملاحظات
انتيغوا وبربودا	٨	١٣٠ ٠٠٠	
الأرجنتين	٩	١٣٥ ٠٠٠	
آروبا	٦	١١٠ ٠٠٠	
البهاما	٨	١٤٤ ٠٠٠	
بربادوس	٨	١٤٧ ٠٠٠	منها ٥٠ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
بليز	٩	١٤٩ ٥٠٠	
بوليفيا	٩	١٤٠ ٠٠٠	
البرازيل	٩	١٦٨ ٠٠٠	
جزر فيرجين البريطانية	٩	١٢٣ ٠٠٠	
شيلي	٨	١١٤ ٠٠٠	
كولومبيا	٩	١٤٠ ٠٠٠	
كوستاريكا	١١	١٤٤ ٢٠٠	
كوبا	٨	١٥٤ ٠٠٠	
دومينيكا	٦	١٣٦ ٠٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
الجمهورية الدومينيكية	١٠	١٤٧ ٠٠٠	
إكوادور	١١	١٦٧ ٠٠٠	
السلفادور	٨	١٣٥ ٠٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
غرينادا	٧	٧٨ ١٢٥	
غواتيمالا	٩	١٤٠ ٠٠٠	
غيانا	٨	١٤٩ ٠٠٠	
هاييتي	١١	١٧٤ ٠٠٠	
هندوراس	٧	١٤٢ ٠٠٠	
جامايكا	٧	١١٠ ٦٠٠	
المكسيك	٨	١٤٠ ٠٠٠	
جزر الأنتيل الهولندية	٨	١٤٣ ١٥٠	
نيكاراغوا	٩	١٢٨ ٠٠٠	
بنما	٦	٨٠ ٠٠٠	
باراغواي	١١	١٤٠ ٠٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارئ
بيرو	١١	١٦٦ ٢٠٠	
سانت كيتس ونيفيس	٧	١٢٦ ٠٠٠	
سانت لوسيا	٧	١٢٣ ٠٠٠	
سانت فنسنت وغرينادين	٩	١٤٧ ٠٠٠	
سورينام	٧	١٤١ ٠٠٠	
ترينيداد وتوباغو	٧	١٤٤ ٠٠٠	
أوروغواي	٩	١١٠ ٠٠٠	
فنزويلا	٧	١٤٠ ٠٠٠	
مجموع المنطقة	٣٠١	٤ ٩٠٥ ٧٧٥	

آسيا والمحيط الهادي

البلدان	عدد الطلبات الموافق عليها	المبلغ الموافق عليه دولار	ملاحظات
استراليا	٤	٩٥ ٠٠٠	
بنغلاديش	١٠	١٨٥ ٠٠٠	
بوتان	٦	١٠٢ ٠٠٠	
كمبوديا	١٣	١٦٢ ٠٠٠	
الصين	٨	١٥٥ ٠٠٠	
جزر كوك	٤	٦٩ ٢٣٣	
جمهورية كوريا			
الشعبية الديمقراطية	٧	١٢١ ٠٠٠	
الهند	١٠	١٥٨ ٠٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارىء
اندونيسيا	٩	١٨٠ ٠٠٠	
إيران (جمهورية إسلامية)	٨	١٦٥ ٠٠٠	
اليابان	٤	٦٥ ٠٠٠	
كازاخستان	٩	١٣٦ ٣٠٠	
كيريباتي	٧	٦١ ٠٠٠	
قيرغيزستان	٨	١٤٠ ٠٠٠	
جمهورية لاو			
الديمقراطية الشعبية	١٤	١٨٠ ٤٧٧	
ماكاو	١	١٠ ٠٠٠	
ماليزيا	٦	١٣٢ ٠٠٠	
الملديف	٨	٧٩ ٢٠٠	
جزر مارشال	٧	١١٥ ٠٠٠	
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	٨	١٢٣ ٠٠٠	
منغوليا	٩	١٤٧ ٥٠٠	
ميانمار	٦	٩٣ ٠٠٠	
ناورو	٨	١١٨ ٧٧٠	
نيبال	١٣	١٨٤ ٣٠٠	
نيوزيلندا	٥	٧٥ ٥٠٠	منها ٤٢ ٠٠٠ مساعدة طوارىء
نيوي	٣	٦٣ ٠٠٠	
باكستان	١١	٢٠٤ ٠٠٠	
بالاو	٩	١٣٣ ٤٠٠	
بابوا غينيا الجديدة	١١	١٤٨ ٠٠٠	
الفلبين	٨	١٥٥ ٠٠٠	
جمهورية كوريا	٨	١٢٣ ٠٠٠	
ساموا	٦	١١٠ ٥٠٠	
سري لانكا	٧	١٣٦ ٠٠٠	
طاجيكستان	١١	١١٧ ٥٠٠	
تايلاند	٨	١٣٢ ٠٠٠	
تونغا	٧	١٣١ ٠٠٠	
تركمنستان	٥	٨١ ٠٠٠	
توفالو	٥	٩١ ٠٠٠	
أوزبكستان	٧	١٣٠ ٠٠٠	
فانواتو	٧	١٣٣ ٢٠٠	
فيتنام	٧	١٤٥ ٠٠٠	
مجموع المنطقة	٣١٢	٥ ٠٨٦ ٨٨٠	

الدول العربية

البلدان	عدد الطلبات الموافق عليها	المبلغ الموافق عليه دولار	ملاحظات
الجزائر	٩	١٨٢ ٠٠٠	
البحرين	١٣	١٢٣ ٥٠٠	
مصر	٨	١٥٩ ٠٠٠	
العراق	٧	٥٣ ٥٠٠	
الأردن	٨	١٥٩ ٠٠٠	
الكويت	٩	٦٦ ٠٠٠	
لبنان	٩	١٥٩ ٠٠٠	
الجماهيرية العربية الليبية	٨	١٤١ ٠٠٠	
موريتانيا	١٣	١٧٩ ٥٠٠	
المغرب	٩	١٥٨ ٠٠٠	
عمان	١٢	١٤٠ ٠٠٠	منها ٢٤ ٠٠٠ مساعدة طوارىء
فلسطين	٨	١٧٧ ٥٠٠	
قطر	٩	١٢٣ ٥٠٠	
المملكة العربية السعودية	١٠	٩٠ ٥٠٠	
السودان	٩	١٩٥ ٠٠٠	
الجمهورية العربية السورية	٦	١٢٣ ٥٠٠	منها ٢٥ ٠٠٠ مساعدة طوارىء
تونس	٨	١٥٥ ٠٠٠	
الإمارات العربية المتحدة	٤	٥٥ ٠٠٠	
اليمن	٩	١٧١ ٠٠٠	
مجموع المنطقة	١٦٨	٢ ٦٠٨ ٥٠٠	

أوروبا وأمريكا الشمالية (المجموعة ١)

البلدان	عدد الطلبات الموافق عليها	المبلغ الموافق عليه دولار	ملاحظات
أندورا	١٠	٩١ ٥٠٠	
النمسا	٥	٧٠ ٠٠٠	
بلجيكا	٤	٦٨ ٠٠٠	
كندا	٤	٧٠ ٠٠٠	
قبرص	١١	١٠٣ ٥٠٠	
الدنمارك	٤	٨٥ ٠٠٠	
فنلندا	٤	٧٠ ٠٠٠	
فرنسا	٧	٧٠ ٠٠٠	
ألمانيا	٤	٦٥ ٠٠٠	
اليونان	٤	٧٥ ٠٠٠	
ايسلندا	٤	٥١ ٠٠٠	
ايرلندا	٤	٣١ ٦٠٠	
اسرائيل	٧	١٣٥ ٠٠٠	
ايطاليا	٤	٧٥ ٠٠٠	
لكسمبرغ	١	٢٠ ٠٠٠	
مالطة	٨	١٢٤ ٠٠٠	
موناكو	٣	٥٠ ٠٠٠	
هولندا	٦	٦٥ ٠٠٠	
النرويج	٥	٧٠ ٠٠٠	
البرتغال	٤	٧٠ ٠٠٠	
سان مارينو	٤	٦٨ ٠٠٠	
اسبانيا	٧	٦٥ ٠٠٠	
السويد	٣	٦٥ ٠٠٠	
سويسرا	٦	٦٩ ٨٦٣	
تركيا	٨	١٤٨ ٠٠٠	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	٤	٧٠ ٠٠٠	
المجموع، أوروبا وأمريكا الشمالية (المجموعة ١)	١٣٤*	١ ٩٤٥ ٤٦٣	

* يأخذ هذا المجموع في الحسبان الدمج بين طلبين.

أوروبا (المجموعة ٢)

البلدان	عدد الطلبات الموافق عليها	المبلغ الموافق عليه دولار	ملاحظات
ألبانيا	٩	١٣٥ ٠٠٠	
أرمينيا	٨	١٤٣٠٠٠	
أذربيجان	٩	١٣١ ٠٠٠	
بيلاروس	٨	١٣٧ ٨٠٠	
البوسنة والهرسك	٩	١٤٠ ٥٠٠	
بلغاريا	٧	١٣٨ ٠٠٠	
كرواتيا	٧	١٣١ ٠٠٠	
الجمهورية التشيكية	١١	١٣٢ ٧٠٠	
استونيا	٧	١٤٦ ٠٠٠	
جورجيا	١١	١٥٥ ٠٠٠	
المجر	٨	١٤٥ ٠٠٠	
لاتفيا	٧	١٤٠ ٠٠٠	
ليتوانيا	٨	١٤٢ ٠٠٠	
بولندا	٤	١٠٠ ٠٠٠	
جمهورية مولدوفا	٩	٩١ ٧١٠	
رومانيا	١٠	١٣٩ ٠٠٠	
الاتحاد الروسي	١٢	١٥١ ٠٠٠	
سلوفاكيا	٦	١٢٥ ٠٠٠	
سلوفينيا	٨	١٠١ ٠٠٠	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٨	١٤٥ ٠٠٠	
أوكرانيا	٩	١٤٤ ٠٠٠	
يوغوسلافيا	٨	١٣٦ ٠٠٠	
المجموع، أوروبا (المجموعة ٢)	١٨٢	٢ ٩٥٠ ٢١٠	
مجموع المنطقة	٣١٦	٤ ٨٩٥ ٦٧٣	

توزيع الاعتمادات بحسب المنظمات الدولية غير الحكومية

BREAKDOWN OF FUNDS BY INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATION (INGO)

	INGO	Number of requests approved	Amount approved US$
AASSREC	(Association of Asian Social Science Research Councils / Association des conseils asiatiques pour la recherche en sciences sociales)	1	12,000
AESAL / EAASH	(Académie européenne des sciences, des arts et des lettres / European Academy of Arts, Sciences and Humanities)	1	12,000
AICA	(Association internationale des critiques d'art / International Association of Art Critics)	1	20,000
AIJD / IADL	(Association internationale des juristes démocrates / International Association of Democratic Lawyers)	1	20,000
AIU / IAU	(Association internationale des universités / International Association of Universities)	1	20,000
AMIC	(Asian Media Information and Communication Centre / Centre asiatique d'information sur les recherches en communication de masse)	1	10,000
AMPS	(Association mondiale de prospective sociale / World Social Prospects Association)	1	15,000
APICE	(Association panaméricaine des institutions de crédit éducatif / Pan-American Association of Educational Credit Institutions)	1	20,000
CCIVS / CCSVI	(Co-ordinating Committee for International Voluntary Service / Comité de coordination du service volontaire international)	1	20,000
CICT / IFTC	(Conseil international du cinéma, de la télévision et de la communication audiovisuelle / International Council for Film, Television and Audiovisual Communication)	1	10,000
CID / IDC	(Conseil international de la danse / International Dance Council)	1	15,000
CIM / IMC	(Conseil international de la musique / International Music Council)	1	20,000
CIOFF	(Conseil international des organisations de festivals de folklore et d'arts traditionnels / International Council of Organizations for Folklore Festivals and Folk Art)	1	10,000
CIPSH / ICPHS	(Conseil international de la philosophie et des sciences humaines / International Council for Philosophy and Humanistic Studies)	1	20,000
CIRTEF	(Conseil international des radios-télévisions d'expression française / French-Speaking Radio and Television International Council)	1	20,000
CISS / ISSC	(Conseil international des sciences sociales / International Social Science Council)	1	20,000
CRE COLUMBUS	(Association des universités européennes / European University Association)	1	20,000
	Fédération internationale des instituts de l'Europe du Centre-Est / International Federation of East Central European Institutes	1	20,000
FIA	(Fédération internationale des acteurs / International Federation of Actors)	1	18,000
FIAPA	(Fédération internationale des associations de personnes âgées / International Federation of Associations of the Elderly)	1	20,000
FIDH / IFHR	(Fédération internationale des ligues des droits de l'homme / International Federation of Human Rights Leagues)	1	20,000
FIEF / IFHE	(Fédération internationale pour l'économie familiale / International Federation For Home Economics)	1	20,000
FIM	(Fédération internationale des musiciens / International Federation of Musicians)	1	20,000
FMACU / WFUCA	(Fédération mondiale des associations, centres et clubs UNESCO / World Federation of UNESCO Clubs, Centres and Associations)	1	20,000
HOPE 87	(Hundreds of Original Projects for Employment)	1	15,000
IAAS	(International Association of Agricultural Students / Association internationale des étudiants en agriculture)	1	11,000
IAC EX-IRTAC	(International Association for Counselling / Association internationale pour le conseil psychologique)	1	15,000
IACEE	(International Association for Continuing Engineering Education)	1	15,000
IAESTE	(International Association for the Exchange of Students for Technical Experience / Association internationale pour l'échange d'étudiants en vue de l'acquisition d'une expérience technique)	1	10,000
IAUP	(International Association of University Presidents / Association internationale des recteurs d'universités)	1	15,000
IBF / FIL	(International Booksellers Federation / Fédération internationale des libraires)	1	2,000
ICET	(International Council for Engineering and Technology / Conseil international des sciences de l'ingénieur et de la technologie)	3	20,000

	INGO	Number of requests approved	Amount approved US$
ICET / CIPE	(International Council on Education for Teaching / Conseil international de la préparation à l'enseignement)	1	20,000
ICMICA / MIIC	(Pax Romana, International Catholic Movement for Intellectual and Cultural Affairs / Pax Romana, Mouvement international des intellectuels catholiques)	1	15,000
ICTM / CIMT	(International Council for Traditional Music / Conseil international de la musique traditionnelle)	1	20,000
ICW / CIF	(International Council of Women / Conseil international des femmes)	1	5,500
IFID / FIID	(International Federation for Information and Documentation / Fédération internationale d'information et de documentation)	1	20,000
IFMSA	(International Federation of Medical Students' Association / Fédération internationale des associations d'étudiants en médecine)	1	20,000
IFUW / FIFDU	(International Federation of University Women / Fédération internationale des femmes diplômées des universités)	1	20,000
IFWEA / FIAET	(International Federation of Workers' Educational Associations / Fédération internationale des associations pour l'éducation des travailleurs)	1	15,000
IIAS / IISA	(International Institute of Administrative Sciences / Institut international des sciences administratives)	1	15,000
INCORVUZ-XXI	(International Coordination Council of Educational Institutions Alumni / Association internationale des diplômés des institutions éducatives soviétiques)	1	10,000
INSULA	(International Scientific Council for Island Development / Conseil scientifique international pour le développement des îles)	1	20,000
ISI / IIS	(International Statistical Institute / Institut international de statistique)	1	20,000
ITI / IIT	(International Theatre Institute / Institut international du théâtre)	1	20,000
JMI	(Jeunesses musicales International)	1	20,000
	Maison internationale de la poésie	1	15,000
MDS	(La maison de sagesse)	1	17,600
MIJARC	(Mouvement international de la jeunesse agricole et rurale catholique / International Movement of Catholic Agricultural and Rural Youth)	1	5,000
OIDEL	(Organisation internationale pour le développement de la liberté d'enseignement / International Organization for the Development of Freedom of Education)	1	10,000
PAX CHRISTI	(Pax Christi International)	1	7,500
PEN	(International PEN / Fédération internationale des PEN clubs)	1	20,000
PINA	(Pacific Islands News Association / Association des médias des îles du pacifique)	1	15,000
RSF	Reporters sans frontières-International)	1	18,000
UIE / IPA	(Union internationale des éditeurs / International Publishers Association)	1	20,000
WAER / AMSE	(World Association for Educational Research / Association mondiale des sciences de l'éducation)	1	20,000
WCCI / CME	(World Council for Curriculum and Instruction / Conseil mondial d'éducation)	1	20,000
WCT / CSME	(World Confederation of Teachers / Confédération syndicale mondiale de l'enseignement)	1	20,000
WFSF	(World Futures Studies Federation / Fédération mondiale pour les études sur le futur)	1	20,000
WLRA	(World Leisure and Recreation Association / Association mondiale pour les loisirs et la recréation)	1	20,000
WOSM / OMMS	(World Organization of the Scout Movement / Organisation mondiale du mouvement scout)	1	23,250
	Total amount approved	**63**	**1,016,850**

١ – خدمات الإعلام والنشر

١,٢ خدمات الإعلام والنشر

مركز تبادل المعلومات

مكتب اليونسكو للنشر

مكتب الدوريات الشهرية

مكتب إعلام الجمهور

مركز تبادل المعلومات

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
إتاحة الانتفاع بـ ١٢٠ قاعدة بيانات و ٥٧ مرفقاً للمعلومات في المقر وفي الميدان؛ ونشر المعلومات عن طريق الانترنيت وأقراص القراءة بالليزر	استيفاء قائمة حصر قواعد البيانات ومرافق المعلومات	تجديد كامل لطريقة الانتفاع بالموقع على الانترنيت من خلال الترتيب بحسب أنواع المرافق/القواعد وبحسب الموضوعات الرئيسية: http://www.unesco.org/unesdi.
إتاحة الانتفاع بقواعد بيانات اليونسكو (١٢ قاعدة بيانات)، وبفهرس الترجمات (١,٢ مليون مرجع ببليوغرافي)، وبالقرارات الصادرة عن المؤتمر العام والمجلس التنفيذي منذ عام ١٩٤٦، وبوثائق الهيئتين الرئاسيتين (١٩٩٨-١٩٩٩)	نقل مصنفات مرجعية إلى أقراص القراءة بالليزر	توسيع نطاق النشر في الوحدات الميدانية واللجان الوطنية ودور الكتب الوطنية وبعض المكتبات الجامعية.
إدارة موقع الانترنيت	تطوير الموقع على الانترنيت: زيادة حجم الموقع بمضاعفة عدد الصفحات (١٠٠ ٠٠٠ صفحة في نهاية ٢٠٠١)، وإتاحة الانتفاع بـ ٨٠ قاعدة بيانات بالاتصال الإلكتروني المباشر (٤٠ في نهاية ١٩٩٩)؛ وأتاح الاستقصاء الذي أجري في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٠ التعرّف بصورة أفضل على السمات السوسيوديمغرافية للمنتفعين، وعلى وتطلعاتهم واحتياجاتهم	تضاعفت مرتين زيارة الموقع (تمت مشاهدة ٣,٥ مليون صفحة وزار الموقع مليون زائر من ١٩٤ بلداً مختلفاً حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١).
التدريب على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وزيادة إبراز صورة اليونسكو	عقدت حلقة تدارس عن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في آسيا الوسطى جمعت نحو عشرين مشاركاً من بلدان آسيا الوسطى	تعريف جمهور آسيا الوسطى على نحو أفضل بالمعلومات المتوافرة في اليونسكو؛ والمساعدة على الإنتاج المحلي لأقراص قراءة بالليزر ومواقع انترنيت؛ وتكثيف الحوار بين جميع المشاركين؛ ومواصلة تبادل المعلومات فيما بين الأخصائيين عن طريق البريد الإلكتروني (فريق مناقشة)؛ تقدم بالغ في استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال.

والقوقاز التسعة (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، بالتعاون مع مكتب اليونسكو في ألماتي واللجنة الوطنية الكازاخستانية)؛ وعقدت حلقة عمل لتدريب أخصائيي المعلومات في الوحدات الميدانية جمعت ٢٧ مشاركاً من الوحدات الميدانية (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، في المقر)

تقييم التنفيذ

أتاحت عدة أنشطة متضافرة تحقيق تحسن ملموس في الانتفاع بجميع مصادر المعلومات وإدماجاً متزايداً لمرافق المعلومات القطاعية في نظام شامل يستعان فيه على نحو أمثل بالتكنولوجيات الجديدة. ومن بين هذه الأنشطة، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- استيفاء قائمة حصر قواعد البيانات ومرافق المعلومات لدى الأمانة وإصدار الأدلة المناظرة؛
- تطوير نظام "يونسدوك" – UNESDOC، وهو قاعدة بيانات تتيح الانتفاع، عبر الانترنيت، بجميع الوثائق الصادرة عن اليونسكو منذ ١٩٩٥، وبجميع القرارات الصادرة منذ ١٩٤٦، والخطب التي ألقاها المدير العام منذ ١٩٨٧. ويجري البحث في قاعدة البيانات هذه انطلاقاً من كلمات نصوص الوثائق أو من العناصر الببليوغرافية (كالكلمات المرشدة، ورقم الوثيقة، وتاريخها، الخ.)؛
- إصدار طبعات جديدة من أقراص القراءة بالليزر المتعلقة بقواعد البيانات وفهرس الترجمات، وإصدار الطبعة الأولى من قرصي القراءة بالليزر "القرارات" (١٩٤٦–١٩٩٩) و "وثائق الهيئتين الرئاسيتين" (١٩٩٨–١٩٩٩)؛
- تمكين موظفي الأمانة من الانتفاع، عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر، بمصادر معلومات عديدة، ولا سيما بأكثر من ١٠ ٠٠٠ دورية وبقاعدة بيانات جغرافية سياسية.

وقد سجل موقع اليونسكو على الانترنيت تطوراً كبيراً، لا سيما من خلال زيادة عدد الصفحات المتاحة (من ٣٧ ٠٠٠ صفحة في نهاية ١٩٩٩ إلى ١٠٠ ٠٠٠ صفحة في نهاية ٢٠٠١)، ومضاعفة عمليات الإطلاع (إذ تم الإطلاع على ٣,٥ مليون صفحة حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١)، وزيادة عدد الزيارات للموقع (مليون زيارة حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١)، وإنشاء العديد من المواقع الدينامية على الانترنيت. وأخيراً، بدأت في يونيو/حزيران ٢٠٠١ الدراسات الأولى لإنشاء بوابة المعرفة التعاونية. ويجب الاستمرار في تطوير هذا الموقع وجعله أسهل استخداماً وأقدر على التحاور. بيد أنه من الأمور الأساسية في الوقت نفسه مواصلة نشر المعلومات قدر الإمكان باستخدام تشكيلة من الوسائط (المطبوعات وأقراص القراءة بالليزر وما إلى ذلك) بحيث يستطيع المستفيدون أن يختاروا أيها الأنسب لهم، وفقاً للتسهيلات التقنية المتاحة.

وشهد انتفاع اللجان الوطنية بشبكة انترنيت تحسناً كبيراً، ذلك أن ١٢٠ من بينها تملك بريداً إلكترونياً، بينما أنشأت ٢٨ لجنة مواقعها الخاصة على الانترنيت، وهي مواقع يمكن الوصول إليها انطلاقاً من صفحة الموقع الأصلي المكرسة للجان الوطنية.

وواصلت المكتبة تطوير الانتفاع بالخدمات الإلكترونية التي تحظى بتقدير متزايد في المقر وخارجه على السواء. وجرى تحديث قاعة المطالعة بتجهيزها بستة حواسيب تتيح الانتفاع بالانترنيت وبالعديد من أقراص القراءة بالليزر.

وفيما يتعلق بالمحفوظات، بدأ تنفيذ خطة عمل لإدارة الملفات، بغية صون الذاكرة المؤسسية وتنميتها. غير أنه ينبغي تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ هذه الخطة على النحو السليم (انظر القسم المتعلق بالمقر والصيانة والأمن).

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

(١) طريقة عرض جديدة وانتفاع ميسر جداً بجميع قواعد البيانات ومرافق المعلومات في اليونسكو بحسب أنواع المرافق/القواعد وبحسب الموضوعات.

(٢) الانتفاع بالنصوص الكاملة لـ ٢٠ ٠٠٠ وثيقة من وثائق اليونسكو، إذ أصبحت قاعدة بيانات "يونسدوك" – UNESDOC منفذاً لا مفر منه للانتفاع بوثائق المنظمة. وأصبح هذا المرفق وسيلة لا غنى عنها للوصول بسهولة إلى الوثيقة المطلوبة.

(٣) إتاحة مكنز اليونسكو بالاتصال الإلكتروني المباشر، مما يعزز صورة المنظمة إلى حد كبير. وتعد هذه الأداة المرجعية من أنجح إصدارات اليونسكو. ويتمثل نجاح المكنز في وضعه كعمل مرجعي موجه إلى مجتمع المعلومات الدولي، وكذلك في كونه أكثر منشورات المنظمة مبيعاً. ومن الواضح أن تزويد الموظفين، ولا سيما في الوحدات الميدانية، بهذه الثروة من الموارد المتاحة بالاتصال الإلكتروني المباشر يحظى بتقدير كبير ويزيد الفعالية (http://www.ulcc.ac.uk/unesco).

مكتب اليونسكو للنشر

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
الشراء بالاتصال الإلكتروني المباشر عن طريق وسيلة التسديد المضمونة، وتوفير الانتفاع المجاني، عبر الاتصال الإلكتروني المباشر، بالنصوص التي تعتمد نموذج PDF	استحداث وافتتاح موقع ويب جديد خاص بمكتب اليونسكو للنشر	المعالجة السريعة للطلبيات التي ترد بالاتصال الإلكتروني المباشر؛ وإتاحة أكثر من ١٠٠ عنوان عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر باستخدام نموذج PDF.
إعادة طبع العناوين النافدة حسب الطلب/ترشيد الإنتاج	بذل جهود لمواكبة أحدث أساليب إنتاج الكتب، بما في ذلك إعداد منشورات وفق نموذجي Postscript وPDF في آن معاً	زيادة سرعة إنتاج النصوص المتاحة مجاناً بالاتصال الإلكتروني المباشر والتي تمثل العناوين المطبوعة، إذ أصبح المخطوط ينشر خلال أربعة إلى ستة أشهر، بدلاً من ثمانية أشهر.
إشراك المكاتب الإقليمية في تحقيق اللامركزية في مخزون المطبوعات المعروضة للبيع	بطء حركة النشر في المكاتب الإقليمية، لأن هذه المكاتب ليست مهيأة لتخزين المطبوعات وبيعها. ومع ذلك، يضطلع عدد من المكاتب الإقليمية بمهمة وكلاء مبيعات لمكتب اليونسكو للنشر	تعزيز المكاتب الإقليمية القائمة التي تضطلع بمهمة وكلاء مبيعات، وذلك عن طريق المساهمات المالية والتقنية المخصصة للمشاركة في معارض الكتب والأحداث المتعلقة بالكتب (في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية).
اعتماد سياسة مبيعات أكثر دينامية، لا سيما فيما يخص السلع المعروضة في ركن بيع الهدايا التذكارية	أعيد النظر في عمل ركن بيع الهدايا التذكارية من حيث نوعية السلع التي يبيعها، وأدمج بمكتبة بيع الكتب ووضع بجانبها	زيادة قيمة المبيعات الإجمالية للهدايا التذكارية والسلع الأخرى المتصلة بذلك.
إبرام ٩٨ عقداً للنشر المشترك باللغات الرسمية، و ٨٦ عقداً للتراخيص بالنشر في اللغات غير الرسمية	البحث الدؤوب عن ناشرين باللغات العربية والصينية والروسية، وكذلك عن ناشرين باللغات غير الرسمية للمنظمة في مختلف الدول الأعضاء	زيادة عمليات النشر المشترك: ١٣ عنواناً باللغة العربية، و ١٠ عناوين باللغة الصينية و ٢٣ عنواناً باللغة الروسية؛ وإصدار كتب بـ ٣٥ لغة غير رسمية.
تحسين المصطلحات المالية	تنويع اختيار الناشرين ومراقبة الأسعار	تخفيض معدل المصروفات بنسبة ٢٠٪ وزيادة الدخل من الجعائل بنسبة ٤٠,٧٠٪.

إصدار ثلاثة كتب وثلاثة أقراص قراءة بالليزر	اختيار الموضوعات التي من شأنها إبراز صورة اليونسكو وبرامجها الرئيسية	إصدار كتاب للكبار عن اليونسكو (بالانجليزية والفرنسية) وكتاب آخر للأطفال (بالانجليزية والفرنسية والاسبانية) وقرصي قراءة بالليزر للمنتفعين الشباب، باللغة الفرنسية.
تمويل ترجمات من اعتمادات خارجة عن الميزانية	**إقامة شراكة مع الوكالة الدولية الحكومية للفرنكوفونية (فرنسا) ومع مركز المعلومات والتوثيق العلمي (اسبانيا)**	**إصدار المجلدين الأول والثاني من "تاريخ البشرية" باللغة الفرنسية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، وكذلك الطبعات الاسبانية من "التقرير عن الثقافة في العالم" و "التقرير عن الاتصال والمعلومات في العالم" و "الأطلس العالمي لفن العمارة الباروكي".**

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- كانت فترة العامين هذه فترة انتقالية. وكان من الصعب تطبيق ممارسات تستلزم اتخاذ قرارات على مستوى السياسات العامة تتعلق مثلاً بمعرفة ما إذا كان ينبغي للمكاتب الإقليمية أن تخزن وتبيع مطبوعات اليونسكو، أو إذا كان ينبغي إجراء تغييرات في أساليب الإنتاج التقليدية (كالانتقال إلى الطبع عند الطلب، والتركيز على توفير المطبوعات عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر، وتخفيض عدد العناوين المطبوعة). وإن وضع سياسة واضحة لليونسكو بشأن المطبوعات (الوثائق والمطبوعات المتاحة مجاناً بالاتصال المباشر، والمطبوعات المعدة للبيع) من شأنه أن يرشد تنفيذ وثائق م/٥ في المستقبل.
- إقامة شراكات طويلة الأجل مع الناشرين من أجل النشر المشترك واتفاقات الترخيص بالنشر على حد سواء، مع تطبيق مراقبة مالية دقيقة؛ ومراقبة نوعية المخطوطات بغية العثور على ناشرين ذوي شهرة راسخة في سوق الكتاب. وإن اللجوء إلى الاعتمادات الخارجة عن الميزانية أمر حيوي لتمويل مشروعات النشر الكبرى والمنتجات المتعددة الوسائط.

مكتب اليونسكو للنشر (المنشورات السمعية البصرية)

التصنيف والحفظ الإلكتروني لوثائق اليونسكو الفوتوغرافية والصوتية والمرئية (الفيديو) والإذاعية	رقمنة صور فوتوغرافية؛ والتفاوض بشأن إبرام عقود للحصول على صور فوتوغرافية، واستيفاء قاعدة بيانات الفيديو بحيث يتاح تحسين الخدمات المقدمة، لا سيما باتجاه أقل البلدان نمواً، التي تعد هذه الأداة بالغة الفائدة لها	إنشاء قاعدة بيانات للصور الفوتوغرافية متاحة بالاتصال الإلكتروني المباشر (١٥ ٠٠٠ صورة مرقمنة توضح أنشطة اليونسكو)؛ وإنشاء قاعدة بيانات لتسجيلات الفيديو متاحة بالاتصال الإلكتروني المباشر؛ وإنتاج كتالوج لأشرطة فيديو اليونسكو؛ وإنشاء قاعدة بيانات للأشرطة الصوتية.
إنتاج منفرد وإنتاج مشترك لتسجيلات الفيديو	إتاحة استخدام التجهيزات التقنية الموجودة في استوديو تسجيلات الفيديو من أجل الإنتاج اللاحق للإصدارات المشتركة؛ بث فيديو مباشر على الشبكة الداخلية (الانترانيت) للجلسة الأخيرة للدورة الثانية والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي	الإنتاج المشترك لثلاثة أفلام فيديو ("الجبل المفقود" و "فتيات إيران" و"تيمغاد").

التغطية الإعلامية لأحداث اليونسكو الهامة، مثل حملة حماية تماثيل بوذا في باميان، والمنتدى العالمي للتربية (داكار)، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب (دوربان)	نشر المعلومات في الصحافة السمعية البصرية؛ والقيام بالإخراج والمونتاج والنشر لموضوعات فيديو؛ وإقامة شراكة مع شركة AITV؛ وإنتاج مقاطع فيديو تُبث بطريقة "التدفق" (streaming) على موقع الانترنيت للمنظمة؛ وإرسال كاسيتات بالبريد إلى التلفزيونات غير المجهزة بألياف ضوئية	زيادة عدد طلبات المقابلات مع مسؤولين معنيين في اليونسكو؛ وإتاحة استخدام صور اليونسكو الفوتوغرافية في الصحافة الدولية؛ وإتاحة نشر الموضوعات المتعلقة باليونسكو في وسائل الإعلام الدولية مثل بي بي سي (BBC) وسي إن إن (CNN) وغيرهما.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- عانت شعبة المواد السمعية البصرية طوال فترة العامين من تجميد عدة وظائف. وقاعدة بيانات الأفلام/أشرطة الفيديو متوافرة باللغة الفرنسية فقط. فقد اعتادت اليونسكو، منذ إنشائها، على حفظ أفلامها باللغة الفرنسية فقط. وثمة مشكلات متعلقة بالموظفين تحول دون ترجمتها إلى اللغة الانجليزية. ومما يزيد من التأثير السلبي لهذا الضعف أن ٨٠٪ من زوار موقع اليونسكو على شبكة ويب يختارون النسخة الانجليزية. لذلك نجد أن قاعدة بيانات الأفلام/أشرطة الفيديو سجلت زيادة في التوزيع بالأخص في البلدان الناطقة بالفرنسية.
- وعلى الرغم من جهودنا، واصلت القطاعات هدر الأموال في إنتاج مواد سمعية بصرية سيئة النوعية، خارج إطار قواعد المنظمة. وبانتظار المراجعة المحتملة للدليل الخاص بحماية المواد السمعية البصرية، من الضروري أن يلتزم الجميع، شكلاً ومضموناً، بالبند ١٣٢٦ من الدليل كما هو محرر حالياً.

مكتب الدوريات الشهرية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
تكييف المجلة مع القراء	تجديد شكل الرسالة؛ وتحديث التصميم	انخفاض ضئيل ولكنه مستمر في مبيعات طبعات المقر الثلاث (٩٠٠ ٤١ في ٢٠٠٠/١/١ و ١٠٠ ٣٧ في ٢٠٠١/٩/٣١).
فتح قنوات للتوزيع	فتح قنوات جديدة لترويج الاشتراكات، لا سيما عبر الانترنيت	موافقة ٤٠ بلداً جديداً على البيع في الأكشاك.
البدء بإصدار طبعات جديدة	إصدار الطبعة المشتركة الخامسة والعشرين باللغة السردينية؛ وإيقاف إصدار مجلة رسالة اليونسكو في شكلها الحالي	التوزيع شبه مستقر للطبعات المشتركة الصادرة في فترة العامين.
تطوير قائمة توزيع مجلة مصادر *Sources*. **ملاحظة:** أوقف إصدار هذه المجلة	إضافة العديد من الصحفيين إلى قائمة التوزيع	إنشاء موقع انترنيت لمجلة مصادر *Sources*.

مكتب إعلام الجمهور

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
تحرير بيانات للصحافة (٢٨٣ بياناً خلال فترة العامين) وإعلانات (٩٣) وجداول زمنية بالأحداث (٢٤)	البدء في مايو/أيار – يونيو/حزيران ٢٠٠١ بإصدار أداة أسبوعية جديدة للاتصال الداخلي، هي "النشرة المختصرة" – "Newsbrief" (إيقاف هذا النشاط بعد ٧ أسابيع)	١٣ استعراضاً موضوعياً لأقوال الصحف: الموضوعات المطروحة غالباً: التعليم/محو الأمية؛ وأفغانستان؛ والمؤتمر العام؛ وتماثيل بوذا في باميان – الجهود التي بُذلت من أجل إنقاذها، ثم ما حل بها من تدمير. هذه هي الموضوعات السائدة في وسائل الإعلام خلال فترة العامين فيما يتصل بمجالات اختصاص اليونسكو. وخلال العقد المنصرم، كان إقبال وسائل الإعلام على اليونسكو إقبالاً لم يسبق له مثيل. فقد نظم مكتب إعلام الجمهور مئات المقابلات (كثير جداً منها مع المدير العام ومساعد المدير العام للثقافة).
إعداد ملفات صحفية، لا سيما عن الموضوعين التاليين: "لا للاتجار غير المشروع" (بالانجليزية والفرنسية والاسبانية)؛ و "إعلان روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية"		
تنظيم التغطية الإعلامية للأحداث الهامة التي جرت في المقر وخارجه، والتي كانت موضع جهود ترويجية خاصة في وسائل الإعلام (مثل: حفل تسليم جوائز لوريال/اليونسكو، والمنتدى العالمي للتربية، داكار)		

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- جرى الاضطلاع بنشاط واسع النطاق (من خلال بيانات صحفية، ومقالات الصفحة الثانية من الصحف، ومقابلات في وسائل الإعلام المقروءة والسمعية البصرية، وموقع على شبكة ويب لمكتب إعلام الجمهور) من أجل حفز اهتمام الرأي العام بمبادرات اليونسكو في مجالات نشاطها ذات الأولوية، ولا سيما التربية (حملة إعلامية عن التعليم للجميع قبل منتدى داكار وبعده) وحماية التراث والتنوع الثقافي (حملة بشأن تماثيل بوذا في باميان) وأخلاقيات العلوم وكذلك برنامج الإصلاحات الذي استحدثه المدير العام الجديد. وأسهمت هذه الجهود إسهاماً كبيراً في زيادة إبراز صورة اليونسكو. بيد أن هذه النتائج الإيجابية لم تسجل إلا بصورة متقطعة، إذ أن قلة الموارد البشرية لم تسمح بالقيام بتغطية مستمرة لكافة برامج المنظمة على مدى السنة كلها. غير أن الاستراتيجية الجديدة لإعلام الجمهور التي وضعت موضع التنفيذ منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، مدعومة بالموارد المتضافرة لمكتب إعلام الجمهور (OPI) ومكتب الدوريات الشهرية (OPM) وشعبة المواد السمعية البصرية في مكتب اليونسكو للنشر (UPO/AUD) ولوحدة التنسيق الجديدة على شبكة ويب، سوف تسمح بإجراء حصر كامل أو شبه كامل للمبادرات القابلة للتغطية الإعلامية، وإعدادها في شكل مقروء ومرئي لكي تتمكن وسائل الإعلام من نقلها، وبمضاعفة عدد وسائل الإعلام التي تتوجه إليها اليونسكو بانتظام في كل مناطق العالم.

تقييم التنفيذ

إن اليونسكو، آخذة في الاعتبار عدم وضوح صورتها، قامت خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ وبتوجيه من المجلس التنفيذي، بدراسة معمقة لاستراتيجياتها في مجال الإعلام والنشر، أسفرت عن إعادة تحديد للأهداف وأساليب العمل. فتم جمع عدة شعب ووحدات كانت مبعثرة في أرجاء المنظمة، ووضعت في إطار مكتب أنشئ حديثاً باسم "مكتب إعلام الجمهور" (Bureau of Public Information (BPI. وتم تعيين مدير المكتب والتحق باليونسكو في يوليو/تموز ٢٠٠١. وبعد ذلك بفترة قصيرة، عُين ناطق جديد باسم المدير العام.

ويتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية إعلام الجمهور الجديدة في إقامة علاقة عمل دائمة مع وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق ذلك، سيقوم مكتب إعلام الجمهور، بالتعاون مع كل قطاع من القطاعات، بتحديد الأحداث والتقارير والمطبوعات والمناسبات الأخرى التي من شأنها أن تثير اهتمام وسائل الإعلام والجمهور العام، واتخاذها أساساً لوضع جدول زمني للأحداث الموجهة لوسائل الإعلام يغطي كل البرامج والمبادرات الرئيسية في السنة بأكملها. وفي مرحلة ثانية، سيبدأ خلال فترة عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ عقد حلقات عمل للتدريب في مجال وسائل الإعلام، تنظم في كل منطقة لمساعدة مكاتب اليونسكو الميدانية واللجان الوطنية على وضع خطط عمل خاصة بها في مجال وسائل الإعلام.

وبانتظار عملية إعادة التوزيع الكاملة للأدوار بين موظفي المكاتب السابقة (مكتب إعلام الجمهور (OPI) ومكتب الدوريات الشهرية (OPM) وشعبة المواد السمعية البصرية في مكتب اليونسكو للنشر (UPO/AUD)، وهي عملية لم تدخل فعلاً حيز التنفيذ إلا في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، انصبت الجهود أولاً على وضع معايير جديدة لضمان نوعية جميع المواد المكتوبة المخصصة للتوزيع العام، وعلى اعتماد نهج في الإنتاج السمعي البصري موجه للأحداث الجارية. وقد صرف الكثير من الوقت والجهد لإعادة توزيع الموظفين في مكتب الدوريات الشهرية وفقاً لقرار المدير العام القاضي بإيقاف صدور مجلة مصادر Sources وخفض إصدارات مجلة رسالة اليونسكو من اثني عشر عدداً إلى عددين في السنة.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

بعد تنظيم عدد لا يحصى من الجلسات الإعلامية الموجهة للصحفيين على مدى شهور لاسترعاء الانتباه إلى الجهود الرائدة التي تبذلها اليونسكو من أجل حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، أدى نشر البيان الصحفي ٢٠٠١–١١٨، في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١، بعنوان "حماية التراث المغمور بالمياه من الباحثين عن الكنوز" (قبل اعتماد المؤتمر العام للاتفاقية في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني)، والقيام في الوقت نفسه بتوزيع مقاطع فيديو (B-roll) على محطات البث التلفزيوني في شتى أنحاء العالم، إلى تغطية إعلامية واسعة النطاق لهذا الموضوع في جميع المناطق. وقامت الصحف في كل مكان وما لا يقل عن عشر وكالات للأنباء بسبع لغات، بإصدار مقالات ورسائل إخبارية عن هذا الموضوع. واستخدمت برامج الأخبار التلفزيونية في كافة أرجاء المعمورة مقاطع الفيديو التي قدمتها اليونسكو والتي شاهدها عشرات ملايين المشاهدين في أوقات الإقبال الشديد على مشاهدة التلفزيون. ووفر الاتحاد الإذاعي الأوروبي هذه المقاطع مجاناً للمحطات المنتسبة إليه البالغ عددها ١١٦ محطة، واستجابت بالمثل محطات تلفزيون الأسوشييتدبريس ورويترز. وأتاحت عدة محطات الانتفاع بهذه المادة الإعلامية على مواقع الانترنيت الخاصة بها. وكانت التغطية الإذاعية واسعة النطاق أيضاً، إذ جرى بث مقابلات ومواد إخبارية عبر إذاعتي "البي بي سي وورلد سيرفيس" (BBC World Service) و"تشانل فور" (Channel IV) في المملكة المتحدة، وعبر إذاعات عديدة في فرنسا، بما فيها إذاعة فرنسا الدولية RFI، وNPR في الولايات المتحدة، وإذاعات مختلفة في جمهورية كوريا ونيوزيلندا وأستراليا وغيرها.

وأنتجت شعبة المواد السمعية البصرية في مكتب إعلام الجمهور (BPI/AUD) موضوعاً على الأقل في الأسبوع عن أنشطة اليونسكو لمحطة CNN خلال فترة العامين الحالية. وبثت محطة CNN كل هذه الموضوعات عدة مرات (حتى ثلاث مرات في الأسبوع). وهذا مثال ممتاز على التعاون مع مجموعة متعددة الوسائط، ذلك أن الموضوعات التي تنتجها اليونسكو تُستخدم أيضاً في موقعي CNN وAOL على شبكة ويب. وتقوم بعض التلفزيونات الوطنية التابعة لمحطة CNN ببث هذه الموضوعات أيضاً، في إطار تغطيتها للأحداث الدولية. وحتى يومنا هذا، أنتجت اليونسكو أكثر من ٤٠٠ موضوع لمحطة CNN. وترجع الشراكة بين اليونسكو وهذه المحطة إلى عام ١٩٩١. وهي مبنية على الثقة المتبادلة، إذ أن كلاً من الشريكين يحتفظ بحريته التحريرية.

وعلى مر السنين، قمنا بزيادة عدد المقاطع وتحسين نوعيتها. فخلال فترة العامين السابقة، استطعنا أن نحقق إنتاجاً أسبوعياً وأن نخفض إلى حد كبير عدد المقاطع التي تعرض اجتماعات في المقر. وزدنا عدد المقاطع التي توضح بالصور المناسبة أنشطة اليونسكو في الدول الأعضاء. ونذكر من بين أفضل الموضوعات المنتجة ما يلي: التراث المغمور بالمياه، وعدة مقاطع عن التراث الشفهي وغير المادي، وعدة مقاطع عن مواقع التراث العالمي، وعدة مقاطع عن مشروعات لقطاع التربية.

المطبوعات

إحصاء للمطبوعات الصادرة في ٢٠٠٠-٢٠٠١

أولا -	**مطبوعات أصدرتها الونسكو أو أصدرت بالنشر المشترك (باللغات الرسمية)**	
	عناوين جديدة أصدرتها اليونسكو وحدها	١٩٥
	النشر المشترك	٧٦
	مجموعة اليونسكو لروائع الأدب العالمي/عناوين جديدة	١٦
	المجموع	٢٨٧
ثانيا -	**مطبوعات أصدرها ناشرون خارجيون (باللغات غير الرسمية)**	
	مؤلفات لليونسكو أصدرتها لجان وطنية	١٤
	طبعات تجارية من مطبوعات اليونسكو	٦٢
	المجموع	٧٦
	المجموع الكلي	٣٦٣

عدد مطبوعات اليونسكو
الصادرة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، بحسب نوع النشر

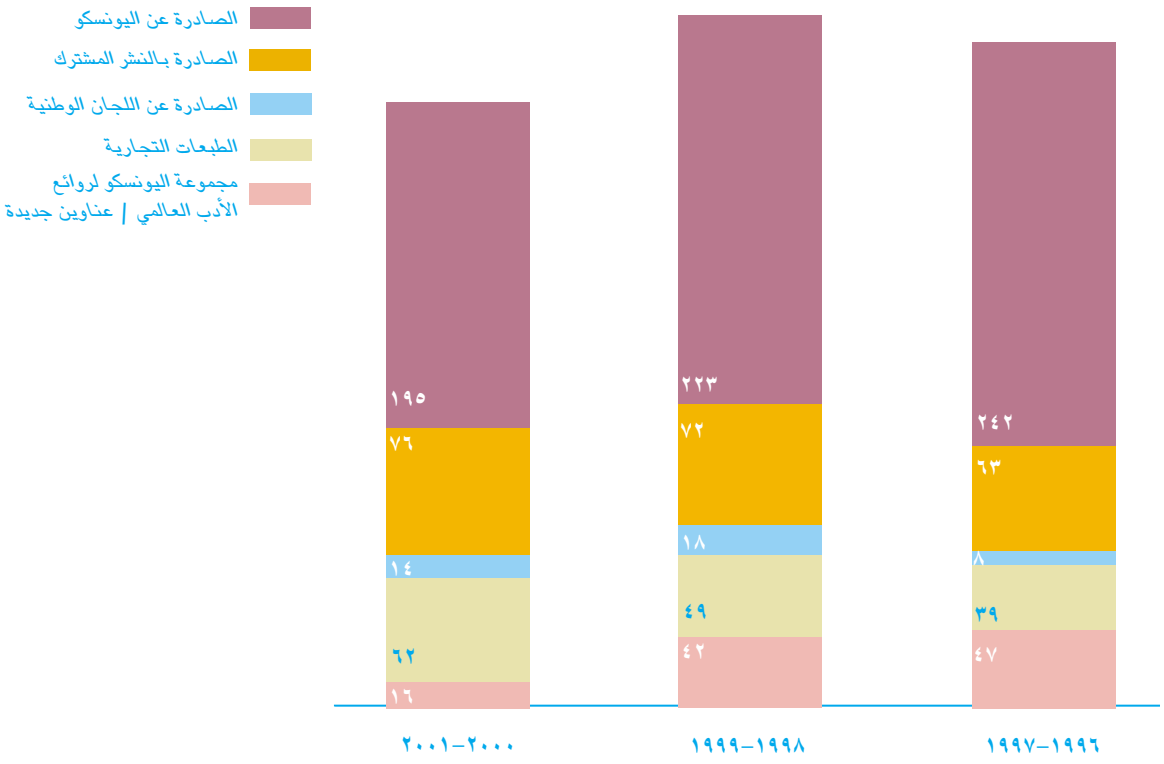

٢ – إدارة المنظمة

مكتب مساعد المدير العام للتنظيم والإدارة

قطاع العلاقات الخارجية والتعاون

السياسة العامة والإدارة

الهيئتان الرئاسيتان

إدارة الشؤون المالية

الخدمات القانونية

البرمجة

التقييم

إدارة الموارد البشرية

تقييم التنظيم والإدارة

(مساعد المدير العام للتنظيم والإدارة)

تؤدي الهيئات الإدارية دوراً لا غنى عنه في تنفيذ برنامج اليونسكو، وفي تأمين سير العمل الطبيعي في المنظمة وفي هيئتيها الرئاسيتين. وخلال فترة العامين قيد الدراسة، وعلى الرغم من القيود الصارمة المفروضة على الميزانية وعلى الموارد (بما فيها الموارد البشرية) نتيجة لاعتماد مبدأ النمو الاسمي الصفري في الميزانيات المتعاقبة، فقد نجحت مرافق الدعم في توفير مستوى مُرضٍ من الدعم والمساندة من خلال الإدارة الرشيدة للموارد المالية، والتشغيل السلس لنظم تكنولوجيا المعلومات في المنظمة، وصيانة المباني وتجديدها، وتوفير الأمن، وإنتاج الوثائق، وأعمال الترجمة التحريرية والشفهية، وعمليات الشراء، والأعمال المتعلقة بالمؤتمرات، والتظاهرات الثقافية ومركز تبادل المعلومات. وتم تحقيق الأهداف الرئيسية في مجال نظم تكنولوجيا المعلومات ومركز تبادل المعلومات، أي تعزيز قدرات المرافق وموثوقيتها وسلامتها. وتم على وجه الخصوص إنجاز تركيب نظم حاسوبية مركزية من نوع (ERP) لتشغيل النظام الجديد للمالية والميزانية (فابس – FABS) في الوقت المناسب. وجرى أيضاً تحسين إمكانيات انتفاع المكاتب الميدانية بشبكة الانترنيت وبالشبكة الداخلية. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن استخدام الانترنيت زيد بصورة ملحوظة، واتخذت تدابير للحماية من الفيروسات بغية الحد من الأخطار قدر الإمكان. ويخطط قطاع الإدارة لمواصلة جهوده في هذا الصدد خلال فترة العامين المقبلة بهدف تحسين إمكانيات الانتفاع بخدمات الانترنيت لجميع وحدات الأمانة. وفضلاً عن ذلك، نُفذت عدة أنشطة متضافرة شملت تصميم طريقة جديدة لعرض قواعد البيانات في المنظمة ولتيسير الانتفاع بها، وإتاحة الانتفاع بـ ٢٠ ٠٠٠ وثيقة من وثائق اليونسكو (UNESDOC)، وتطوير موقع المنظمة على شبكة انترنيت، وإتاحة الاتصال المباشر بمكنز اليونسكو (وهو واحد من أكثر مطبوعات اليونسكو رواجاً). وقد أسهمت هذه الإضافات إلى حد كبير في زيادة التعريف بأنشطة اليونسكو.

وكانت فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ فترة حاسمة بالنسبة للمنظمة، من حيث الحاجة الملحة إلى إصلاح مباني المقر. فقد كانت هناك ضرورة لعملية تجديد واسعة النطاق بالنظر إلى أن المباني تقادمت إلى حد كبير، وأنها لم تحظ بقدر كاف من الصيانة، وأن التقنيات التي استخدمت في تشييدها أصبحت قديمة. وباستثناء تشييد بعض الإضافات للمباني، لم يُنفذ سوى القليل من الأشغال على مدى السنوات الأربعين الماضية. فقد باتت المباني في حالة متردية جداً، وأخذت المظلات الخرسانية تتفتت وتتساقط، وكاسرات أشعة الشمس الزجاجية تنزلق وتتهاوى، والماء يرشح من السطوح إلى قاعات الاجتماعات وأصاب البلى والتلف أيضاً جميع الردهات وأماكن الاستقبال والأروقة والممرات، وما إلى ذلك.

وعملاً بالقرار ٣٠م/٧٦، بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من خطة تجديد مباني المقر (بميزانية قدرها ٢١,٥ مليون دولار) خلال فترة العامين قيد الدراسة. وكانت هذه المرحلة من الأشغال موجهة نحو تحسين ظروف الأمن والسلامة في مباني مقر فونتنوا. وستُستكمل هذه المرحلة الأولى في أوائل عام ٢٠٠٤. ونتيجة لهذه الأشغال، تحسنت ظروف الأمن في المقر تحسناً كبيراً. ومن جهة أخرى، تم تأمين التمويل (من الميزانية العادية ومن المساهمات الطوعية لعدد من الدول الأعضاء) اللازم لاستكمال المرحلة الأولى، كما أرسيت الأسس لتنفيذ المراحل الأخرى من أشغال التجديد. بيد أن خطة التجديد الحالية تتعلق بمباني فونتنوا فحسب، ويظل من الضروري توسيعها لتشمل أيضاً مباني ميوليس وبونفان.

وخلصت الهيئتان الرئاسيتان، وقد ساورهما القلق إزاء تدهور حالة مباني المنظمة، إلى أن هذا الوضع ناجم عن نقص في مستوى الصيانة على مدى سنوات عديدة وكذلك إلى نقص شديد في عدد العاملين في ورش الصيانة في المنظمة. ولذلك، أوصت الهيئتان الرئاسيتان بألا تقل ميزانية الصيانة عن نسبة تتراوح بين ٣٪ و ٤٪ من قيمة المبنى المعني، وبإدراج بند واقعي للصيانة في ميزانية الوثيقة ٣٢م/٥.

وقد دفعت أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ المنظمة إلى دراسة أوجه النقص في التدابير الأمنية الراهنة. فعلى الرغم من أن اليونسكو نجحت في تجنب وقوع حوادث خطيرة، فإنه يظل من الضروري إجراء تحسينات هامة في هذا المجال خلال فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣.

وعلى الرغم من التخفيض الكبير في عدد الموظفين، وجمود الموارد المالية (ولا سيّما للاستعانة بالموظفين المؤقتين)، دون أن يكون هناك انخفاض مناظر في عبء العمل، فإن الخدمات المتعلقة بالترجمة والوثائق ظلت تقدم للهيئتين الرئاسيتين وللأمانة بصورة مُرضيةٍ بوجه عام. بيد أن ذلك قد تم على حساب نوعية المنتجات، وظروف العمل، والروح المعنوية للموظفين. فضغط العمل وأولويات الإنتاج جعلت من الصعب على قطاع الإدارة إحراز تقدم في تحسين وترشيد إجراءات الإدارة الداخلية وتطوير أو اعتماد أدوات عمل جديدة (مثل نظام الترجمة بمساعدة الحاسوب، ونظام متكامل لمراقبة وتتبع الوثائق). وفيما يخص الترجمة، فإن التوسع في الاستعانة بجهات خاصة كوسيلة لزيادة فعالية

التكاليف وتعزيز استخدام أكثر توازناً لجميع لغات العمل، سيتطلب إجراء بعض التعديلات التنظيمية الداخلية، وسيؤدي إلى زيادة عبء العمل الإداري بالنسبة لرؤساء مختلف الوحدات اللغوية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن عدد موظفي بعض هذه الوحدات هو الآن دون المستوى الأدنى اللازم، نتيجة للتخفيضات في عدد الموظفين في فترة العامين الماضية، فإنه يبدو من الضروري إنشاء عدد محدود من الوظائف الجديدة. وفيما يخص وحدات استنساخ الوثائق، تأثر تنظيم العمل بسبب شغور عدة وظائف رئيسية. وقد أتاحت أنشطة الترشيد، التي نُفذت بحزم خلال النصف الثاني من السنة الأولى من فترة العامين، تحسين الوضع إلى حد كبير، وإرساء الأسس لإمكانية اعتماد نهج للسياسة العامة يستند إلى الاعتماد تدريجياً على جهات خارجية فيما يخص الجزء الأكبر من الإنتاج.

وتمثل التركيز الرئيسي لشعبة المشتريات في التحضير لتشغيل مجموعة برامجيات SAP، وإعداد عملية جديدة موحدة للطلبيات على مستوى المنظمة. كما جرى الإعداد، في إطار مجموعة برامجيات SAP، لتخفيض حجم الموجودات المخزونة تخفيضاً كبيراً. وجرى التعاقد على السلع لإمداد المشروعات الميدانية بشكل رئيسي في إطار "برنامج النفط مقابل الغذاء" لصالح العراق، وأنشئت شعبة مستقلة خاصة بهذا البرنامج تمول من موارد خارجة عن الميزانية. غير أن هذه الشعبة تواجه في الوقت الراهن صعوبة في الاضطلاع بأنشطتها العادية نظراً لاستمرار سياسة تخفيض عدد الموظفين، كما أن هذه الأنشطة تواجه معوقات بسبب نقص الموارد المتاحة للاستثمار في حاسوبية جديدة، لا تشملها مجموعة برامجيات SAP، من شأنها أن تدعم الأنشطة الميدانية. وبالإضافة على ذلك، ظل الافتقار إلى النظم المركزية للمعلومات يؤدي إلى إعاقة الدعم المركزي لعمليات الشراء والتعاقد التي تتم على أساس لامركزي. وقد نفذت بعض الأنشطة التدريبية الميدانية للمساعدة في الحد قدر الإمكان من المشكلات المحتملة. ويتواصل تطوير الأنشطة الخاصة بالصيانة في جميع القطاعات، ويجري التشجيع على إدراج مثل هذه المفاهيم في عدد من أنشطة اليونسكو المندرجة في برنامجها العادي أو الخارجة عن الميزانية، وذلك عن طريق شبكة مرنة جامعة بين القطاعات.

واتسمت فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بأهمية كبيرة بالنسبة لمرافق إدارة الشؤون المالية. فبالإضافة إلى مسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في مسك حسابات المنظمة وإدارة خزينتها (تمت إدارة الخزانة دون اللجوء إلى الاقتراض بعد فبراير/شباط ٢٠٠٠)، تم بذل الكثير من الوقت والجهد في إعداد نظام جديد للمالية والميزانية فابس (FABS). وأسهم الدعم المقدم إلى الفريق المعني بتطوير نظام فابس، من خلال المشاركة في حلقات عمل عن الإجراءات المالية والإدارية وإقرار مثل هذه الإجراءات، إسهاماً كبيراً في نجاح استكمال تطوير نظام فابس في الوقت المناسب.

وختاماً، كان من الواضح منذ فترة زمنية معينة أن المرافق الإدارية تتطلب استثماراً كبيراً إذا ما أريد لها أن تتطور على نحو مُرضٍ. فهذه المرافق لا تحتاج فقط إلى تحديث وتحسين التخطيط الطويل الأجل، بل تتطلب أيضاً تزويدها بموارد كافية لتمكينها من التكيّف مع الاحتياجات المتغيرة للمنظمة. وتُعد خطة تجديد مباني المقر وتحديث تكنولوجيات المعلومات دليلاً على الأخطار التي تنجم عن مواصلة الاستخفاف بمرافق الدعم وعدم تخصيص اعتمادات كافية لها في الميزانية، وعلى التكاليف الباهظة والمخاطر التي تضطر المنظمة إلى مواجهتها نتيجة للتأخر في اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد.

مكتب مساعد المدير العام للتنظيم والإدارة

مكتب المراقب المالي

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
مراقبة الإنفاق، بما في ذلك إدارة الارتباطات بالمصروفات وطلبات الدفع؛ والخزينة، بما في ذلك إدارة الحسابات المصرفية، والإيرادات، والمدفوعات، والاستثمارات؛ ومسك الحسابات، بما في ذلك حسابات المكاتب الميدانية	استخدمت تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمات، ومن بين الأنشطة الرامية إلى مواصلة التحسينات، تركزت أولوية قسم المراقب المالي على طرائق العمل والأدوات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات. وأُعطيت أهمية كبرى لتخفيض الوقت المستهلك في تنفيذ العمليات المالية، وذلك بهدف زيادة الوقت المخصص لإعداد تقارير استباقية عن الإدارة	التشغيل الناجح للبرنامج الحاسوبي لتكنولوجيا المعلومات (SESAM) لإدارة شؤون الموظفين المؤقتين، واستخدامه في جميع وحدات المقر. ويستخدم هذا البرنامج لإدارة العقود، وطلبات الدفع، واقتطاعات الضمان الاجتماعي، وتقييد المعلومات ذات الصلة في قاعدة للبيانات؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحديث طريقة تحويل معظم المدفوعات عبر النظام المصرفي، عن طريق استخدام البرامجيات الحديثة التي طورها المصرفان الرئيسيان اللذان تتعامل اليونسكو معهما.
تقديم المساعدة لتطوير النظام الجديد لإدارة المالية والميزانية (فابس – FABS)	كان موظفو قسم المراقب المالي في طليعة المشاركين في عملية الاستعاضة عن النظام الحاسوبي القديم للميزانية والمالية بنظام فابس. وتطلب ذلك منهم حضور العديد من حلقات العمل وتحمل مسؤوليات قيادية في بعض المجالات الرئيسية لهذه العمليات	المصادقة على مخططات إعداد نظام فابس؛ وإحراز الفريق المختص بتنفيذ نظام فابس تقدماً ملحوظاً بحلول يوم ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- تمثل موافقة المؤتمر العام على ترحيل مبلغ لا تتجاوز نسبته ٢٪ من الاعتماد الأصلي المخصص في الوثيقة ٣٠م/٥ قراراً هاماً بالنسبة لأسلوب الإدارة الحديث الذي يمكّن المنظمة من إدارة برنامجها والتزاماتها على نحو أكثر جدوى وفعالية.

تقييم التنفيذ

أسهم إعداد وتنفيذ البرنامج الحاسوبي الجديد لتكنولوجيا المعلومات الخاص بالموظفين المؤقتين (SESAM) على نحو كبير في إنشاء نظام أفضل لإدارة شؤون هذه الفئة من الموظفين المتعاقدين. وفي إطار برنامج SESAM، تملك اليونسكو قاعدة بيانات تمكّن المسؤولين الإداريين، وللمرة الأولى، من إعداد عقود الموظفين المؤقتين بطريقة موحدة تكفل التأكد من توافر الأموال لهذه العقود، ومن ثم الأجور الشهرية للموظفين المعنيين في الوقت المناسب.

وخلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١، قامت اليونسكو بتحديث طريقة إرسال تعليمات الدفع بالتحويل الإلكتروني، وذلك عن طريق استخدام نظم الدفع الإلكترونية ذات المأمونية العالية والمعتمدة في المصرفين الرئيسيين اللذين تتعامل اليونسكو معهما. وخلافاً للنظام الحاسوبي القديم الذي كان يتطلب قيام موظفين من شعبة الخزانة بإدخال هذه التعليمات يدوياً في النظام، فإن تعليمات الدفع المعدة بواسطة نظام فابس أصبحت تحوّل إلكترونياً عبر النظام البيني المصرفي. وتتيح هذه الأجهزة البينية تحويل المبالغ الواردة في طلبات الدفع، والمحسوبة في إطار برنامج SESAM أو بواسطة نظام تكنولوجيا المعلومات القديم الخاص بكشوف المرتبات، إلكترونياً دون الحاجة إلى إدخال البيانات يدوياً.

وخلال فترة العامين، خصص قسم المراقب المالي وقتاً كبيراً لتطوير نظام فابس. وشملت أنشطة القسم إلحاق عدد من الموظفين الرئيسيين ولكامل الوقت بالفريق المختص بنظام فابس، وتقديم موظفين آخرين لمساعدة هامة في مجال إعداد المخططات ذات الصلة والمصادقة عليها. وقد أُحرز تقدم ملحوظ في إعداد نظام فابس وكان موظفو قسم المراقب المالي في طليعة الموظفين الذين قاموا باختبار صيغته النهائية عندما أصبح جاهزاً للاستخدام.

مكتب التوثيق وخدمات المعلوماتية والاتصالات السلكية واللاسلكية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
برامجيات متكاملة للإدارة من نوع (ERP)	تهيئة البنية الأساسية لتحديث نظام المالية والميزانية (فابس – FABS) بواسطة برامجيات SAP	تركيب البنية الأساسية (المرافق، والبرامجيات) في الوقت المناسب لبدء تشغيل نظام فابس وتدريب مستخدميه.
إدارة النظام المعلوماتي المركزي	زيادة إمكانية استخدام النظام حتى ٢٢ ساعة في اليوم	تيسير انتفاع المكاتب الميدانية بالنظام المعلوماتي المركزي.
قابلية الاتصال بالمكاتب الإقليمية	إعادة التفاوض بشأن العقد المبرم مع الجمعية الدولية لاتصالات الملاحة الجوية SITA بغية التحول إلى نظام للاتصال بالمكاتب الميدانية عن طريق شبكة انترنيت (وفق بروتوكول انترنيت IP)؛ وإجراء دراسة جدوى عن استخدام شبكة خاصة افتراضية والشروع في الاختبارات الأولى لها مع مكتب اليونسكو للإحصاء في مونتريال	ربط ٣٨ مكتب عن طريق شبكة انترنيت، و ٢١ مكتب في قيد الربط.
إدارة الشبكة الداخلية لليونسكو	تركيب مبدّل جديد للاتصال الشبكي بين المباني	تحسين أداء الشبكة.
سياسة شراء المعدات الحاسوبية	تحديد معايير للمعدات والبرامجيات	إدارة رشيدة للمعدات الأساسية التي تم تركيبها والتي تيسر عمل موقع المساعدة.
الانتقال إلى اليورو	مراعاة الانتقال إلى اليورو في جميع نظم المعلومات في المنظمة	

تقييم التنفيذ

تمثلت الأهداف الرئيسية لقسم نظم المعلومات والاتصالات (DIT) من أجل فترة العامين في زيادة إتاحة الخدمات وتعزيز موثوقيتها، وكذلك زيادة مأمونية نظم المعلومات والشبكات.

وقد حقّق قسم نظم المعلومات والاتصالات بشكل عام أهدافه المبدئية، وكان أهم هذه الأهداف هو تهيئة البنية الأساسية الحاسوبية في الوقت المناسب لاستقبال نظام المالية والميزانية الجديد – فابس.

وأعيدت تهيئة قاعة التشغيل وجمعت المزودات الرئيسية في مكان واحد. ويجري حالياً حل مشكلات التغذية بالتيار الكهربائي. وأتاح تركيب المبدّل الجديد للاتصال الشبكي بين المباني تحسين نوعية الاتصالات إلى حد كبير.

وتم تحسين إمكانيات الاتصال الشبكي مع المكاتب الميدانية من خلال إعادة التفاوض بشأن العقد المبرم مع الجمعية الدولية لاتصالات الملاحة الجوية SITA، بهدف التحول إلى نظام للاتصال وفق بروتوكول انترنيت IP وتم بالفعل ربط ٣٨ مكتب ميداني عن طريق الانترنيت، ويجري العمل على ربط ٢١ مكتباً آخر.

وحددت معايير للمعدات والبرامجيات، وذلك مما ييسر عمليات شراء المعدات الحاسوبية ويتيح إدارة رشيدة للمعدات الأساسية التي قام بتركيبها العاملون في موقع المساعدة.

وفيما يخص الانترنيت، ولا سيما البريد الإلكتروني الذي تزايد استخدامه إلى حد كبير خلال فترة العامين (ارتفع من ٤٠ إلى ٦٠ ٠٠٠ رسالة في اليوم)، اتخذت تدابير للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الأخطار المرتبطة بانتشار الفيروسات. واستكملت المرحلة الأولى من أعمال تحسين نطاق موجات البث (أصبحت سعته ٤ ميغابت). وشرع في اختبار أدوات لإدارة ومراقبة بث المعلومات على شبكة اليونسكو. وتتيح لنا هذه الأدوات تحقيق الاستخدام الأمثل للربط بالانترنيت (نطاق موجات البث) وتسريع الاتصال. ويتعين مواصلة الجهود في هذا الصدد خلال فترة العامين القادمة.

وتم الانتقال إلى اليورو دون مواجهة صعوبات على مستوى مجموعة نظم المعلومات، أي نظم دفع المرتبات، والتقاعد، وصندوق التأمين الصحي، ومرفق الادخار والإقراض لموظفي اليونسكو، والمطبوعات، وأخيراً نظام المالية القديم الذي تم تعديله، توخياً للسلامة، على نظام الحاسوب المركزي (الحاسوب المركزي Mainframe)، وذلك على الرغم من أن إدارة كافة العمليات ستجري اعتباراً من عام ٢٠٠٢ بواسطة النظام الجديد فابس.

تجديد مباني المقر وصيانتها وضمان أمنها

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
تجديد مباني المقر		
إدارة أعمال تجديد مباني المقر.	**تنفيذ المرحلة الأولى من خطة تجديد مباني المقر (٢١,٥ مليون دولار). وقد استهدف هذا التجديد تحسين مقتضيات سلامة وأمن مباني المقر في فونتنوا (تاريخ إنهاء الأعمال: أوائل عام ٢٠٠٤)؛ وإنشاء حساب خاص لموارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، المخصصة لتجديد المباني وذلك كوسيلة لزيادة ترشيد الإدارة؛ وإنشاء لجنة توجيهية لقضايا التجديد كوسيلة لضمان شفافية كاملة**	**إرساء الأسس لاستمرار أعمال التجديد؛ وتحقيق تحسّن ملحوظ في مقتضيات سلامة وأمن المقر؛ وتأمين أموال (من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية) لإكمال المرحلة الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٣) من خطة تجديد مباني المقر.**
تأمين استهلاك تكاليف تشييد مباني مكتب التربية الدولي في جنيف		

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- إن النمو الاسمي الصفري للميزانية يعرقل إمكانية تمويل أعمال التجديد بصورة مستمرة من الميزانية العادية.
- ينبغي تعزيز القدرات داخل المنظمة فيما يخص مسائل التجديد.

تنفيذ خطط تجديد وصيانة وحفظ مباني المقر	الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من خطة تجديد مباني المقر من أجل تحسين مقتضيات سلامة وأمن مباني المقر في فونتنوا (٢١,٥ مليون دولار)	تأمين أداء العمل في المقر بلا عيوب؛ وتحقيق تحسن ملحوظ في مجال سلامة وأمن بيئة العمل.
تنفيذ الخطط المتعلقة بالتجهيزات التقنية في حدود الموارد المخصصة لذلك	**إنشاء حساب خاص لموارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، المخصصة لتجديد مباني المقر، وذلك لزيادة ترشيد الإدارة في هذا المجال**	إرساء الأسس لاستمرار أعمال التجديد؛ وإعداد نهج منتظم لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بهذا الموضوع.
توفير تسهيلات في مجال المحفوظات والاستنساخ المصغر (٢ ٧٥٥ زيارة، و٨ ٥٩٤ طلباً لمعلومات، قدمت من باحثين خارجيين والأمانة والوفود الدائمة، وبلغ رصيد المحفوظات ٨ ٩٩٥ مصنفاً في نهاية عام ٢٠٠١)	تجهيز المحفوظات برفوف قابلة للنقل بغية استيعاب مجموعة المحفوظات من مطبوعات اليونسكو مما أتاح مساحة ملائمة للحفظ طولها ٤١٣ متراً؛ واستحداث نسخ إلكترونية للمعينات الرئيسية التي تيسر البحث عن المجموعات المودعة في المحفوظات؛ وإعداد المشروع الخاص بتاريخ اليونسكو، وتنظيم حلقة تدارس عن موضوع البحوث المتعلقة بتاريخ اليونسكو، وذلك بالتعاون الوثيق مع رابطة قدماء موظفي اليونسكو والاتحاد العالمي لأندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها ومع مؤرخين من خارج اليونسكو	تحسين ظروف حفظ مجموعة مطبوعات اليونسكو المودعة في المحفوظات؛ وتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأرصدة المحفوظات المتوافرة؛ وإجراء تأمل أولي منهجي وموضوعي عن تاريخ اليونسكو.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- إذا أريد الاستمرار في صيانة مباني المقر مع مراعاة المعايير المطلوبة، فلا بد من متابعة أشغال التجديد بوتيرة منتظمة، على ألا تخفض الموارد المخصصة لأغراض الصيانة في الوثيقة ٣٢م/٥ إلى أقل من ٨,٤ مليون دولار في السنة أو ١٦,٨ مليون دولار في فترة العامين.
- إن اتباع أي أسلوب لإدارة السجلات النشطة للمنظمة في الوقت الحاضر يحدد مدى توافر المحفوظات التاريخية في المستقبل. ولهذا السبب، وبغية تعزيز المساءلة وتشاطر المعلومات وأساليب العمل الفعالة، فإن الأولوية الاستراتيجية بالنسبة لمحفوظات المنظمة في السنوات المقبلة تتمثل في إنشاء وتطبيق نظام إلكتروني لإدارة السجلات على مستوى المنظمة كلها.

الصيانة والأمن

توفير اللوازم والمواد والأثاث والمعدات، وتأمين خدمات الإرسال البريدي والشحن	تم توفير اللوازم والمواد بصورة مستمرة في ظل تدابير التقشف التي تمليها اعتمادات الميزانية	

تطبيق نظام للاستيعاب الداخلي تتقاسم بموجبه القطاعات/المكاتب تكاليف بعض بنود المصروفات العمومية	أنشئ نظام للاستيعاب الداخلي تتقاسم بموجبه القطاعات/المكاتب تكاليف بعض بنود المصروفات العمومية المتعلقة بتوفير الخدمات	إنشاء نظام للاستيعاب الداخلي تتقاسم بموجبه القطاعات/المكاتب تكاليف بعض بنود المصروفات العمومية المتعلقة بتوفير الخدمات.
تقديم الخدمات على نحو يتوخى أكثر الحلول اقتصاداً وملاءمة للحفاظ على مستوى الجودة المطلوب	نظراً لاستمرار تناقص الموارد، تعيّن حصر خدمات الصيانة بأكثر المسائل إلحاحاً وبتأمين أداء التجهيزات التقنية بصورة اعتيادية. ونظراً للنقص في عدد العاملين الدائمين، فقد تمت الاستعانة بموظفين مؤقتين مع اللجوء إلى ساعات العمل الإضافية؛ كما تم تجهيز قاعات الاجتماعات ٦ و ٧ و ٨ بنظام جديد للترجمة الفورية	ضمان أداء الخدمات والتجهيزات التقنية في المقر بصورة اعتيادية.
ضمان أمن المباني من الحرائق	أجريت عملية مراجعة لأمن المقر (في عام ٢٠٠٠)، تبعها إعداد تقرير عن "إمكانيات ضمان الأمن في المقر" قُدّم إلى الدورة الثانية والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي. واستناداً إلى توجهات هذه الخطة الرئيسية طُلب إعداد بيان بالمواصفات التقنية اللازمة. وستكون المواصفات التي سترد في هذا البيان مطابقة للمواصفات المحددة في لوائح الوقاية من الحريق، وسيندرج ذلك، منطقياً، في إطار الأشغال المقررة في "خطة بيلمون"	تمكن مرفق الأمن في ظل هذه الظروف الصعبة، من تفادي وقوع أية حوادث مهمة.
مراقبة مداخل المباني	يجري تصميم برنامج واسع للمراقبة بالفيديو ولاستخدام نظام آلي لمراقبة المداخل، وذلك في إطار بيان المواصفات التقنية الذي يتم إعداده والمشار إليه أعلاه؛ وتحديث المعدات: كتجديد مجموعة معدات الاتصال اللاسلكي وذلك بشراء ٢٤ جهازاً من نوع توكي – ووكي ذات إمكانيات أكثر تطوراً، وشراء غطائين وقائيين لإبطال مفعول المتفجرات، ومرآتين لتفتيش الأماكن التي يصعب الوصول إليها؛ وتركيب أجهزة للمراقبة بالأشعة السينية في ثلاثة مداخل رئيسية في المقر	

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- إذا أريد الحفاظ على الصيانة والأمن في المقر مع مراعاة المعايير المطلوبة، فإن الموارد المخصصة لأغراض الصيانة في الوثيقة ٣٢م/٥ ينبغي ألا تقل عن ٨,٤ مليون دولار في السنة أو ١٦,٨ مليون دولار في فترة العامين.
- وقد أظهرت الأحداث المفجعة التي وقعت في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ أن الموارد، البشرية والمالية المخصصة للأمن في المقر بعيدة كل البعد عن أن تكون كافية.

تقييم التنفيذ

كان تنفيذ المرحلة الأولى من خطة بيلمون من أعظم التحديات التي تعيّن على قطاع الإدارة التصدي لها خلال فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١. ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن هذه الخطة قد أعدت خلال فترة العامين الماضية، بغية اتباع نهج استراتيجي في تجديد مبنى اليونسكو في فونتنوا، سواء على مستوى التنفيذ (على مراحل) أو على مستوى تمويل هذا التنفيذ (من اعتمادات الميزانية العادية والاعتمادات الخارجة عن الميزانية). وقد تم تقدم العمل في تنفيذ المرحلة الأولى من خطة بيلمون على نحو سلس رغم الصعوبات العديدة التي ووجهت (إذ تبين أن الضرورة تستدعي الاضطلاع بصورة متوازية بعدة أعمال عاجلة أثناء عمليات التجديد، وذلك بالإضافة إلى القيود التي كانت مفروضة على صعيد الميزانية والموظفين خلال فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١). وحتى إذا كان اكتمال تنفيذ هذه المرحلة من الخطة مقرراً لعام ٢٠٠٤، فقد أرسيت أسس متينة لتأمين مواصلة التنفيذ، تمثل أهمها في جمع الأموال اللازمة لتأمين تنفيذ جزء من المرحلة الأولى من الخطة أثناء فترة عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣. وأودعت هذه الأموال في حساب خاص لتيسير إدارتها على نحو رشيد. ولكن تجدر الملاحظة بأن خطة بيلمون لا تخص سوى مبنى فونتنوا وبأنه ينبغي التوسع في أعمال التجديد لتشمل مباني موقع ميوليس وبونفان. ولذلك، فإن من المهم ليس فقط الشروع في اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين تنفيذ المرحلة الثانية من خطة بيلمون (تحسين ظروف العمل)، وإنما القيام أيضاً بوضع خطط مماثلة (بشأن التنفيذ والتمويل) لتجديد الموقع الآخر من المقر.

واستجابة لما سبق تحديده من ضرورة وجود رؤية استراتيجية وتخطيط ملائم لمرافق الأمن والخدمات العامة في المقر، أعدت خطة أمن رئيسية أثناء فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١. وقد أعدت هذه الخطة بعد أن أجريت عملية مراجعة لأمن المقر، وقدمت إلى الدورة الثانية والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها. وسيبدأ تنفيذ الخطة خلال فترة عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ بالتنسيق مع المرحلة الأولى من خطة بيلمون.

وكخطوة إضافية لتحسين الأمن، تم تجهيز المقر بمعدات حديثة للأمن (معدات للأشعة السينية في جميع المداخل الرئيسية وأجهزة للاتصال اللاسلكي من نوع ووكي – توكي للموظفين المسؤولين عن الأمن وغيرهم). وقد أدى استخدام هذه المعدات إلى تحقيق زيادة ملموسة في فعالية الموظفين المسؤولين عن أمن المنظمة وفي قدرتهم على مواجهة بعض الأوضاع الحساسة للغاية.

وتم الاضطلاع بكثير من أعمال التجديد بشأن ذاكرة المنظمة المؤسسية على نحو ما ترد في المحفوظات. فجرى على وجه الخصوص تركيب رفوف جديدة قابلة للنقل بغية إيداع مطبوعات اليونسكو الموجودة في المحفوظات عليها، الأمر الذي أتاح مساحة إضافية طولها ٤١٣ متراً. كما أُعدت نسخ إلكترونية للمعينات الرئيسية التي تيسر البحث عن المجموعات المودعة في المحفوظات. وعلى الرغم مما جرى في السنوات الأخيرة من تحسين ظروف المحفوظات من حيث المساحة المتاحة وصون رصيد المحفوظات، فلا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لتأمين صون "الذاكرة المؤسسية" لليونسكو. ولذلك ينبغي أن يكون تنفيذ خطة تجديد المقر فرصة لتحقيق تقدم في هذا المجال.

ورغبةً في حفظ تاريخ المنظمة وتعزيز الاهتمام بهذا الموضوع، أعدّ مشروع عن تاريخ اليونسكو، كما يجري تنظيم حلقة عمل في هذا الصدد عن البحوث المتعلقة بتاريخ اليونسكو وذلك بالتعاون الوثيق مع رابطة قدماء موظفي اليونسكو، ومع الاتحاد العالمي لأندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها، ومؤرخين من خارج اليونسكو.

وبالإضافة إلى المذكور أعلاه، ورغم القيود المفروضة على الميزانية في فترة العامين تم تجهيز القاعات ٦ و ٧ و ٨ بنظام حديث للترجمة الفورية. ولا تزال هناك حاجة إلى تبديل النظام على نفس المنوال في قاعات اجتماعات أخرى إلا أن ذلك سيقتضي تخصيص اعتمادات كافية لهذا الغرض.

وكجزء من استراتيجية إصلاح المنظمة وبغية ترشيد البنى داخل الأمانة، حُلّ مكتب الدعم والخدمات ووزعت وحداته على مختلف مرافق قطاع خدمات التنظيم والإدارة، وتجدر الملاحظة بأن عملية إعادة تنظيم البنى هذه أتاحت زيادة تنسيق عمل المرافق المساهمة في تيسير العمل في المقر. بيد أنه لا يمكن تحسين مستوى الخدمات المقدمة إلا إذا أتيح قدر كاف من الموارد البشرية والمالية معاً.

مكتب مساعد المدير العام للتنظيم والإدارة

مكتب المؤتمرات واللغات والوثائق

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
خدمات الترجمة		
الحجم الكلي للترجمة: ١٦٠ ٨٨ صفحة. ويعادل ذلك بالنسبة لفترة العامين السابقة: – ٩٪.	مواصلة الجهود المبذولة لتخفيض تكلفة أعمال الترجمة، ولا سيما باللجوء إلى المراجعة الذاتية؛	استمر مرفق خدمات الترجمة في تلبية احتياجات الهيئتين الرئاسيتين والأمانة في مجال الترجمة وكتابة المحاضر.
التوثيق: من أجل المجلس التنفيذي: + ٤٪ ومن أجل المؤتمر العام: – ٢٥٪ ومن أجل الأمانة: – ٣٠٪	تبديل جزء كبير من مجموعة الحواسيب في نهاية عام ٢٠٠١؛	
التعاقد من الباطن: ٦٣٠ ٢٤ صفحة، أي بنسبة ٢٧,٩٪ من المجموع (وكانت هذه النسبة في فترة العامين السابقة ٢٥,٦٪)	إدخال تحسينات على قاعدة البيانات "UNESCOTERM"؛ تم النظر في نهاية عام ٢٠٠١ في اختيار أفضل البرامجيات ملاءمة لاحتياجات شعبة الترجمة التابعة لمكتب المؤتمرات واللغات والوثائق CLD/T، والتي يمكن أن تعين في الترجمة؛ أجريت بعض التجارب للترجمة عن بعد؛ واجهت محاولة توسيع نطاق التعاقد من الباطن صعوبة في تحديد عدد كاف من المترجمين المؤهلين العاملين في منازلهم، وفي تشجيع هؤلاء على مواصلة التعامل مع المنظمة	

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- إن الخيار في هذا المجال ينحصر بين الكمية والنوعية، فقد جرى الإفراط في اللجوء إلى المراجعة الذاتية، الأمر الذي أساء إلى النوعية إساءة بالغة. ولذلك فإن مكتب المؤتمرات واللغات والوثائق يعتزم إخضاع بعض النصوص في جميع اللغات للمراجعة على نحو منهجي؛
- وتستلزم زيادة اللجوء إلى التعاقد من الباطن وضع ترتيبات خاصة، تستتبع تكاليف إدارية. ومن ناحية أخرى، لا يمكن ضمان مستوى كاف من النوعية إلا إذا كانت هناك قدرة داخلية على المراجعة تتناسب مع حجم التعاقد من الباطن.

استنساخ الوثائق

	مواصلة تعزيز التكامل بين مختلف مراحل عملية استنساخ الوثائق؛	تواصل شعبة الوثائق بقسم المؤتمرات واللغات والوثائق تلبية احتياجات الهيئتين الرئاسيتين والأمانة في مجال استنساخ الوثائق.
	استكمال تدريب موظفي وحدات التنضيد (برامجية للنشر بالاستعانة بالحاسوب)؛	الإتاحة الإلكترونية الفورية لجميع الوثائق غير السرية التي يعالجها قسم المؤتمرات واللغات والوثائق.
	توحيد الطرائق بهدف دمج وحدات التنضيد مع وحدات التنضيد الضوئي والنشر بالاستعانة بالحاسوب.	

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ثمة إمكانيات كبيرة لتحقيق وفورات في هذا المجال.

الترجمة الفورية

بلغ حجم العمل في الترجمة الفورية ٩ ٨٢١ يوماً للمترجم الفوري الواحد (مقابل ١١ ٢٦٨ يوماً للمترجم الفوري الواحد في فترة عامي ١٩٩٨-١٩٩٩)، وقام بـ ٩٢,٧٠٪ من هذا العمل مترجمون فوريون إضافيون، و بـ ٧,٣٠٪ منه مترجمون فوريون دائمون، أي أنه تم تحقيق تخفيض بنسبة ١٢,٨٤٪ قياساً بفترة العامين السابقة؛	أجريت تجربة جديدة للترجمة الفورية عن بعد في عام ٢٠٠١ أكدت أن نجاح هذا النوع من العمليات يبقى مرهوناً بالقيود التقنية، ولا سيما بنوعية نقل الصوت والصورة؛	تسنى فتح باب التوظيف في وظيفة المترجم الفوري التي كانت قد تركت شاغرة لأسباب مالية؛
وبلغ عدد الاجتماعات المزودة بترجمة فورية ٤٩٨ اجتماعاً في عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١، مقابل ٥٢٦ اجتماعاً في فترة عامي ١٩٩٨-١٩٩٩، أي أنه انخفض بنسبة ٥,٣٢٪.	وتسنى تجديد معدات القاعات ٦ و ٧ و ٨ فقط في خريف ٢٠٠١. ونظراً لعدم كفاية الاعتمادات، لن يتم تجديد معدات القاعات ٩ و ١٠ (المجلس التنفيذي) و ١١ إلا في وقت لاحق.	وتجدر الإشارة إلى حدوث انخفاض في مجموع عدد أيام الاجتماعات خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١، إذ بلغ هذا المجموع ٩٥٣ يوماً مقابل ٩٦٥ يوماً في فترة عامي ١٩٩٨-١٩٩٩، أي أنه انخفض بنسبة ١,٤٪.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ليس هناك تعليقات خاصة في هذا الصدد.

إعداد قائمة الاجتماعات التي عقدتها المنظمة خلال فترة العامين. وسوف تتاح هذه القائمة قريباً على الانترنيت.	إعداد وتجهيز نظام محوسب لإدارة القاعات يحقق ترشيد أساليب العمل ويتيح لجميع موظفي الشعبة إجراء مشاورات آنية شاملة أو مجزأة. وبالإضافة إلى توفير الإحصاءات الاعتيادية وغيرها من البيانات، أصبح هذا النظام أداة أساسية لتحضير الاجتماعات والأحداث في المقر؛	العدد الكلي للاجتماعات الرسمية التي نُظمت خلال فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١: في المقر اجتماعات البرنامج الرسمية (م/٥): ١٦٢ اجتماعاً؛ الاجتماعات المشتركة بين الوكالات: ١٢ اجتماعاً؛ اجتماعات البرنامج غير الرسمية: ٢٦٣ اجتماعاً؛ الاجتماعات الرسمية خارج المقر: ٤٥ اجتماعاً.
زيادة الدخل الوارد من تأجير قاعات الاجتماعات خلال فترة العامين، بالمقارنة بفترة العامين السابقة (إذ بلغت أرباح فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٦٩٦ ٨٢٥ ١١ فرنكاً فرنسياً، أي ٣٤٠ ٨٠٤ ١ يوروا).	عرض الجدول الزمني الشهري للاجتماعات، مع استيفائه كل أسبوعين، وذلك من خلال الوصلة المعنونة "إعلانات" (Announcements) على الشبكة الداخلية (انترانيت).	

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

النظام المحوسب لإدارة القاعات:

- ينبغي تمكين قسم العلاقات العامة والأحداث الثقافية (PRC)، ومرافق مطعم اليونسكو (URS) من الانتفاع بالنظام المحوسب لإدارة القاعات، وذلك من أجل تحسين التعاون والتنسيق بين مختلف المرافق؛
- وينبغي اعتماد آلية مركزية للحجز بغية زيادة فعالية إدارة المرافق المتاحة؛
- وينبغي أن تتاح للوحدات المعنية بالسلامة والأمن والبروتوكول، إمكانية الاطلاع على بيانات هذا النظام، من أجل تيسير تشاطر المعلومات؛
- وينبغي تضمين هذا النظام المحوسب لإدارة القاعات، إمكانية إصدار الفواتير والبيانات الحسابية.

الدعاية الخارجية:

- ينبغي النظر في إمكانية الاستعانة بمصادر خارجية من أجل إعداد مجموعة مواد الدعاية الرامية إلى إشهار المرافق المتوافرة في اليونسكو.

عائدات تأجير القاعات:

- يتعين اقتطاع نسبة من العائدات التي يدرها تأجير القاعات لإعادة استثمارها في تحسين المرافق (مثل وضع الإشارات التي تدل على مرافق المؤتمر، وتجهيز قاعات المؤتمرات، وتجهيز شعبة مرافق المؤتمرات في قسم شؤون المقر (HQD/C) بتكنولوجيات المعلومات، وتوفير اللوازم كاللوحات الورقية وغيرها).

الجدول الزمني الشهري للاجتماعات:

- يمكن تحسين الانتفاع بالجدول الزمني الشهري للاجتماعات على الصعيد الداخلي باستحداث وصلة مباشرة توضع على الصفحة الرئيسية للشبكة الداخلية (انترانيت)؛
- ينبغي نشر قائمة المؤتمرات – التي تصدرها شعبة مرافق المؤتمرات في قسم شؤون المقر مطبوعة على الورق – في موقع المنظمة على شبكة الانترنيت (العامة)؛
- ينبغي توخي الاتساق والتنسيق في استخدام الانترنيت لنشر المعلومات المتعلقة بالمؤتمرات والاجتماعات والأحداث التي تنظمها اليونسكو (قسم العلاقات العامة والأحداث الثقافية، ومكتب إعلام الجمهور، وشعبة مرافق المؤتمرات في قسم شؤون المقر).

تقييم التنفيذ

أمام حجم العمل الذي لم ينخفض بنفس النسبة التي تقلصت بها الموارد البشرية (إذ ألغي في نهاية المطاف أكثر من عشرين وظيفة شاغرة، في بداية عام ٢٠٠١) ومع انخفاض القيمة الشرائية للاعتمادات المخصصة للاستعانة بالموظفين المؤقتين، يخشى أن يكون مكتب المؤتمرات واللغات والوثائق قد تمكّن من أداء مهمته على حساب تدني نوعية خدماته و/أو على تدهور ظروف العمل.

فهذا المكتب يعاني في الواقع من آثار مجموعة قيود تتمثل في ما يلي:

- قيود تتعلق بتوافر العدد اللازم من الموظفين؛
- وقيود تتعلق بمؤهلات العاملين، التي تتفاوت تفاوتاً كبيراً في حال اللجوء إلى متعاقدين خارجيين (إذ تبيّن على سبيل المثال، أن المراجعة التي أجراها مكتب الإشراف الداخلي لأوضاع مكتب برازيليا، والتي اضطر إلى تكليف جهة خارجية بها في إطار تعاقد من الباطن، دون أن يمكن مراجعتها داخلياً، لم تكن في المستوى المطلوب)؛
- وقيود تتعلق بضرورة التعجيل الطارئ في العمل نتيجة لاختلال التخطيط المسبق أو لعدم مراعاة الخطط المرسومة، وهذا موضوع لا يستطيع مكتب المؤتمرات واللغات والوثائق أن يتدخل فيه إلا عن طريق تكرار الإنذار بالخطر على فترات منتظمة (فعلى سبيل المثال، كان من المقرر أن يتلقى المكتب مخطوط مشروع الوثيقة ٣١م/٤ في ٢٠٠١/٢/١٢، ولكنه استلم النص في ٣/١٥ وتبعته نسخة أخرى مثقلة بالتنقيحات في ٤/١٧. وبينما المذكرة الزرقاء كانت تشير إلى عدد صفحات هذه الوثيقة على أنها تتألف من ٣٥ صفحة قياسية، فإن هذا العدد بلغ في نهاية المطاف ٩٠ صفحة).

كما أدى شغور وظيفتي رئيس شعبة الترجمة ورئيس شعبة الوثائق التابعتين لمكتب المؤتمرات واللغات والوثائق، والذي دام عدة أشهر، إلى الحد من فعالية الجهود الرامية إلى التجديد وتحسين فعالية التكاليف، حيث أن بذل هذه الجهود يندرج أساساً في نطاق مسؤولية الموظفين الإداريين. ونظراً لبقاء هاتين الوظيفتين شاغرتين لبعض الوقت، فإن عملية الإصلاح لم تنفذ إلا جزئياً، ذلك أن مدير المكتب، الذي عُيّن هو نفسه منذ فترة قريبة، لم يستطع القيام بكل الأعباء، مما أدى إلى تأخير لم يكن بالإمكان تفاديه.

أما توزيع النصوص بالوسائل الإلكترونية، فهو إما غير كاف في بعض الحالات (إذ ليس هناك توزيع رسمي للوثائق على الدول الأعضاء بالوسائل الإلكترونية)، وإما يتم مصحوباً بتوزيع هذه النصوص مطبوعة على الورق في حالات أخرى (لا سيما داخل الأمانة)، الأمر الذي لم يؤد إلى تخفيض ملحوظ في عدد النسخ المطبوعة. وعليه، فإن بالإمكان تحقيق وفورات في هذا المجال. ومن المقرر إجراء دراسة لهذه المسألة خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٢ (وخاصة عن طريق خطاب دوري يوجه إلى الدول الأعضاء، وإن كان لا مناص من توقع مواجهة بعض التحفظ بسبب ثقل العادات). ومن المفترض أن تُعقد قريباً اجتماعات بين مكتب المؤتمرات واللغات والوثائق وبعض المرافق المركزية بشأن مسألة التوزيع باستخدام الورق داخل الأمانة.

نظام المالية والميزانية (فابس – FABS)

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
تحسين وتنسيق الإجراءات المالية لليونسكو (الميزنة، والمحاسبة، وشراء الخدمات والسلع، والسفر، والخزانة، والإدارة المالية للموارد الخارجة عن الميزانية). تطبيق برامجية رفيعة الأداء ومسبقة البرمجة تدعى SAP، لإدارة هذه الإجراءات وأساليب العمل الجديدة.	تحسين نظام المالية والميزنة للمنظمة عن طريق ما يلي: تحسين بنية المحاسبة وقدرات إعداد التقارير من خلال استحداث جدول وحيد لحسابات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية يتضمن بنود الإنفاق؛ توفير نظام وحيد للرموز يطبق على موارد البرنامج العادي وعلى الموارد الخارجة عن الميزانية على حد سواء؛ إنشاء قاعدة بيانات وحيدة عن زبائن اليونسكو وموردیها؛ تفويض المسؤولية إلى قطاعات البرنامج، وتحسين عمليات المراقبة على النحو التالي: يقوم الموظفون الذين يباشرون تنفيذ الميزانية بإدخال المعاملات الإدارية في نظام فابس عند المصدر، فيقوم النظام أولاً بالتأكد، عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر، من أن الاعتمادات اللازمة متوافرة ومن عدم تجاوزها لحدود الإنفاق المسموح به، وذلك قبل أن يسجل عقداً أو طلباً بالشراء،	اعتماد الإجراءات الجديدة.

مما يتيح تفادي أي تجاوز في الإنفاق في إطار الميزانية.

استحداث تأشيرات إلكترونية وإمكانية تتبع التراخيص المالية: ستنفذ أغلبية المعاملات الإدارية التي تترتب عليها آثار مالية في إطار نظام فابس، بواسطة نظام سير العمليات "Workflows"، الذي يتيح نقل الوثائق بالوسائل الإلكترونية من الشخص الذي يبدأ المعاملة إلى الشخص (أو الأشخاص) الذي يراقبها ويوافق عليها؛

تحسين القدرات في مجال المراقبة المالية: إن انخفاض عدد المعاملات التي تتم باستخدام النماذج الورقية لصالح المعاملات المحوسبة يجعل بالإمكان تحديد موقع كل إجراء مالي يتم في نظام فابس وتتبعه ومراقبته؛

توحيد أساليب العمل: بالنظر إلى أن عدد المعاملات المحوسبة سيزداد وإلى أن النظام يتطلب تأشيرات إلزامية في كل مراحل هذه المعاملات، فإن الإجراءات سوف تتزايد اتساقاً في المنظمة برمتها.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- لم يمض على تطبيق نظام فابس ما يكفي من الوقت لاستخلاص دروس قيّمة. ومن المتوقع أن تتوافر هذه المعلومات في أواخر فترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

تقييم التنفيذ

المشكلات التي ووجهت والتدابير التي اتخذت لحلها:

كثيراً ما يكون اعتماد أي نظام جديد أمراً صعباً، ولا سيما عندما يكون هذا النظام معقد أو تكون البيئة التي يطبق فيها معقدة. وهذا هو الحال بالنسبة لنظام المالية والميزانية (فابس) الجديد، إذ أنه نظام معقد جرى تطبيقه في بيئة معقدة. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي غيرت، أو أخذت تغيّر نظم المعلومات لديها، واجهت كلها مشكلات في هذا المجال؛ واحتاج بعضها إلى سنة كاملة قبل أن تبلغ نظمها الجديدة مرحلة الاستقرار بعد البدء في تشغيلها.

وتمثلت إحدى المشكلات العملية المتصلة ببدء العمل بنظام فابس في التأخير في تسديد بعض المدفوعات. والواقع أن القطاعات لا يمكنها إعداد العقود في إطار نظام فابس، وبالتالي تسديد المدفوعات بصورة عادية، إلا بعد أن يتم إدخال الاعتمادات المالية المخصصة لهذه العقود في النظام المذكور. وريثما يتم ذلك، كان الحل الوحيد هو تسديد المدفوعات على أساس عمليات تتم يدوياً. وقد وردت خلال هذه المرحلة الانتقالية عدة آلاف من طلبات التسديد التي وجب معالجتها يدوياً، مما أدى إلى تضخم في عبء العمل. وقد اتخذت ترتيبات خاصة لمعالجة هذه المشكلة، منها تعزيز المرافق المعنية لهذه الغاية بالذات. وابتداء من ١٤ مارس/ آذار ٢٠٠٢، باتت جميع طلبات التسديد الجديدة تعالج بواسطة فابس. ونشأت مشكلات لا تتعلق بنظام فابس في حد ذاته وإنما ببعض الخيارات التي تمت أثناء تحديد مكوناته والتي، على الرغم من كونها خيارات منطقية، تبين أنها ليست شاملة بصورة كافية أو لا تتلاءم تماماً مع التنفيذ العملي للبرامج والمشروعات. وقد صححت بعض هذه الأخطاء ويجري العمل على تصحيح بعضها الآخر.

وقد أدت القيود المالية المفروضة إلى تأخر البدء في التدريب على استخدام نظام فابس عن الموعد المقرر أصلاً، وإلى وجوب توجيه التدريب في المرحلة الأولى إلى المنتفعين "ذوي الأولوية" في مختلف الوحدات. ونتيجة لذلك، أُجل بدء تشغيل النظام إلى ٢١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى الدورات التدريبية الرسمية، قدمت مساعدة محددة في موقع العمل لبعض الموظفين. وعلى مستوى أعم، أنشئ موقع مساعدة خاص للرد على أسئلة المنتفعين ولمعالجة المشكلات التقنية. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في المرحلة الأولى من التدريب تم تعديل بنية الدورة التدريبية، وإثراء مضمون التدريب، وتحسين الجدول الزمني للمرحلة الثانية المزمع تنفيذها في الفترة من ١٥ أبريل/نيسان إلى ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٢.

التحديات المقبلة

يُستخدم هذا النظام حالياً في المقر حيث يجري التوسع تدريجياً في استخدامه مع تزايد عدد المنتفعين المدرّبين ومع استكمال إجراءات العمل الجديدة واعتمادها. وسيجري في المرحلة التالية التوسع تدريجياً في العمل بهذا النظام ليشمل المكاتب الميدانية. ويقوم الفريق المعني بفابس، بالتعاون مع مكتب التنسيق الميداني، وقسم المراقب المالي، وقسم نظم المعلومات والاتصالات، بتصميم خطة عمل وإعداد منهجية لهذه الغاية. وريثما يتم ذلك، فإن إدخال البيانات المالية الخاصة بالمكاتب الميدانية سيتم مركزياً في المقر، بينما ستتاح البيانات المالية الإجمالية لأخصائيي البرنامج عن طريق نظام سيستر المتاح لجميع الموظفين.

وقد يحتاج نظام فابس إلى مزيد من التكييف والتشذيب للوفاء باحتياجات المنتفعين، كما أن الأمر قد يحتاج في بعض الحالات إلى إدخال تعديلات على برامجيات "ساب" أو على البرامج البينية. وقد يتضمن ذلك في حالات أخرى إعادة النظر في بعض القرارات المتعلقة بالسياسة العامة وبالخيارات الإدارية التي اتخذت أثناء إعداد الخطة التفصيلية للنظام. ويتمثل التحدي المطروح في تلبية احتياجات المنتفعين بالنظام دون إغفال المبادئ التي قام عليها اعتماد هذا النظام. كما ينبغي الاستمرار في تقييم وقياس الفوائد التي تجنيها المنظمة منه. وينبغي لهذه الغاية وضع مؤشرات لقياس مدى نجاح النظام، وإجراء تقييمات نوعية للتحسينات التي تدخل عليه، ووضع خطط لتحسين أداء اليونسكو بفضل استخدامه.

ومن المهام الأخرى التي يتعين الاضطلاع بها لتحقيق استقرار النظام مهمة إعادة النظر في بعض بنود "المرجع الإداري" التي لا تعكس الإجراءات المالية الجديدة التي أقرتها الإدارة العليا في اليونسكو. فذلك أمر لا بد منه إذا أردنا أن نجسد في القواعد الإدارية للمنظمة مبادئ الإدارة الجديدة التي يدعمها النظام. ويقوم فريق صغير معني بهذه المسألة باستيفاء مرجع اليونسكو الإداري لمراعاة ذلك.

كما يقوم الفريق المعني بنظام فابس بإعداد أدلة لمساعدة الموظفين على فهم وتشغيل النظام في بيئة العمل الجديدة. وستتضمن هذه الأدلة بوجه خاص وصفاً للعمليات المالية ونصائح عملية لتمكين المنتفعين من بدء العمل بنظام فابس في أسرع وقت ممكن.

وستجني اليونسكو فوائد استثمارها عندما يستوعب الجميع، ولا سيما مديرو اليونسكو، المبادئ الإدارية الجديدة التي استُرشد بها في تصميم النظام، ويضعونها موضع التطبيق العملي. ولتحقيق ذلك، لا بد من بذل جهد كبير ومستمر في مجال التوعية. ويكمن جوهر التغيير المتعلق بثقافة العمل في تحويل الإدارة القائمة على المهام إلى تنظيم قائم على تنفيذ عمليات محددة. وفي هذا التنظيم الجديد الذي يتضمن المزيد من تفويض السلطة والمساءلة، سوف يحتاج الموظفون في القيام بعملهم إلى قدر من معلومات يفوق ما كانوا يحتاجون إليه في السابق. وبالتالي فإنهم سيحتاجون إلى فهم أفضل لمجمل الإجراءات المالية كي يتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة على مستواهم. وفضلاً عن ذلك، فإن نظام فابس يستلزم توافر كفاءات جديدة لدى الموظفين وتوزيعاً أكثر فعالية للعمل وللمسؤوليات داخل المرافق وفيما بينها. وسيحتاج كل منهم إلى رفع مستوى كفاءاته واكتساب كفاءات جديدة من أجل استخدام النظام بصورة سليمة والاستفادة من إمكاناته الإدارية. ويمثل هذا الأمر تحدياً كبيراً فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

كمثال على ما تطبقه اليونسكو على صعيد العمل المشترك بين القطاعات، فإن الأمر لم يقتصر على تشكيل الفريق الداخلي المعني بنظام المالية والميزانية، من موظفين ينتمون إلى مرافق مختلفة، وإنما شمل أيضاً كل مراحل المشروع، إذ عمل أكثر من ٢٠٠ شخص من الأمانة مع فريق فابس من أجل تحقيق هدف مشترك يتمثل في وضع نظام جديد للمنظمة في حدود فترة زمنية محددة مسبقاً مع مراعاة قيود مالية معينة.

التقييم الذي أعده مساعد المدير العام للعلاقات الخارجية والتعاون

مساعد المدير العام
لقطاع العلاقات الخارجية والتعاون

تقييم استراتيجية اليونسكو

نورد فيما يلي النقاط البارزة التي يجدر التنويه بها فيما يخص نشاط قطاع العلاقات الخارجية والتعاون (ERC) في فترة العامين الماضية:

الإصلاح الهيكلي

إن قطاع العلاقات الخارجية والتعاون هو قطاع جديد ناجم عن الدمج بين مكتب العلاقات الخارجية BRX ومكتب العلاقات مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية (BER) وبرنامج المنح الدراسية (FEL) وبرنامج اليونسكو لمساعدة الشعب الفلسطيني (PAL) وبرنامج سفراء المساعي الحميدة HGA. كما ألغيت الوحدات الصغيرة السابقة (SMS, PLP, PLM, ACU, ICP, PROCEED) توخياً للترشيد وجرى استيعاب أنشطتها في الأقسام الجديدة للقطاع، لا سيما قسم العلاقات مع الدول الأعضاء RMS وقسم العلاقات مع اللجان الوطنية والشراكات الجديدة NCP لتلافي الإكثار من جهات التنسيق المكلفة بأنشطة خاصة. والغرض الرئيسي من إنشاء هذا القطاع الجديد هو الربط بين الجانب المؤسسي والجانب التنفيذي (التعاون المؤسسي وتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية) والجمع بين استمرار العلاقات عن شركائنا التقليديين وتعبئة شركاء جدد. فالواقع أن انعكاسات العولمة تفرض على اليونسكو من جهة أن تنفتح أكثر فأكثر على المجتمع المدني، ويضطرها النمو الصفري للميزانية، من جهة أخرى، إلى اللجوء أكثر فأكثر إلى مصادر التمويل الخارجية لضمان تنفيذ، بل حتى بقاء، برامجها الكبرى.

كما أن الاستراتيجية الجديدة لتحقيق اللامركزية أسفرت عن انفصال قسم تنسيق المكاتب الميدانية DCF السابق الذي أصبح مكتب التنسيق الميداني BFC وبات مسؤولاً أيضاً عن مسائل الأمن في الميدان التي كانت خاضعة سابقاً لمكتب العلاقات الخارجية BRX. بيد أن إنشاء هذا المكتب التنسيقي الجديد لم يمنع مساعد المدير العام لقطاع العلاقات الخارجية والتعاون من مواصلة نسج علاقات عضوية مع مديري ورؤساء المكاتب الميدانية فيما يتعلق بالمهام التمثيلية. فإن ذلك ضروري جداً لا سيما وأن الاستراتيجية الجديدة لتحقيق اللامركزية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات مع الدول الأعضاء ولجانها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مكتب الاتصال في جنيف ومكتب الاتصال في نيويورك مازالا تابعين مباشرة لمكتب العلاقات الخارجية. وأخيراً فإن القطاع يتولى تنسيق أنشطة اليونسكو في مواجهة أوضاع الأزمات والنزاعات والكوارث الطبيعية في الدول الأعضاء وقد أنشئت لهذه الغاية لجنة مشتركة بين القطاعات يديرها قطاع العلاقات الخارجية والتعاون.

وقد تم خلال فترة العامين الماضية تحسين إدارة برنامج المساهمة. فأنشئت لجنة مشتركة بين القطاعات يرأسها مساعد المدير العام للعلاقات الخارجية والتعاون لضمان تنسيق أفضل لطلبات الدول الأعضاء، مع الحرص باستمرار على ضمان الشفافية والالتزام بالقواعد المنظمة لهذا البرنامج.

وإن استحداث قسم اللجان الوطنية والشراكات الجديدة، ينم عن الانفتاح الذي أراده المدير العام على المجتمع المدني (البرلمانيون وأندية اليونسكو والمؤسسات والبلديات والقطاع الخاص، وهلم جرا) فيما يتجاوز نطاق العلاقات المؤسسية مع الشركاء التقليديين. وتتم تنمية الشراكات الجديدة بالتنسيق الوثيق مع اللجان الوطنية وبما يتفق مع قرارات هيئتينا الرئاسيتين.

وفيما يتعلق بتنسيق الأنشطة المتعلقة بافريقيا، وهي من الفئات الأربع الكبرى ذات الأولوية، فإن القطاع يتعاون تعاوناً وثيقاً مع إدارة افريقيا في كل ما يتعلق بالعلاقات مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية، لا سيما فيما يتصل بالمراسم والدبلوماسية (إعداد الملفات الإعلامية للمدير العام قبل زياراته الرسمية لهذه القارة ولقاءاته مع شخصياتها البارزة).

واستمر بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الصفة العالمية للمنظمة. فقد انضمت يوغوسلافيا إلى عضوية المنظمة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ وأصبحت جزر توكيلاو عضواً منتسباً في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١. فأصبح عدد الدول الأعضاء في اليونسكو ١٨٨ عضواً والأعضاء

المنتسبين ٦ أعضاء. والجدير بالذكر أن يوغوسلافيا هي دولة عضو جديدة سبق أن قبلت في الأمم المتحدة أيضاً وليست دولة خليفة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ولا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واستمرت بنشاط الجهود الرامية إلى عودة الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة إلى عضوية اليونسكو.

كما أوليت عناية خاصة لتعزيز العلاقات مع المندوبين الدائمين، نظراً لأن المنظمة هي في المقام الأول منظمة دولية حكومية. ويندرج في هذا السياق التعديل الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين على الميثاق التأسيسي (المادة الثانية) للتأكيد على الدور المحوري للمندوبين الدائمين. وقد واصل القطاع تقديم الدعم المالي (نفقات الترجمة الفورية) لاجتماعات مجموعات الدول الأعضاء، وتنظيم اجتماعات إعلامية وموضوعية وقطاعية لصالحهم. ويجري أخيراً النظر في مشروع إصدار نشرة إعلامية عن أهم أنشطة الأمانة لخدمة المندوبين الدائمين.

الدروس المستخلصة

لقد أتاحت إعادة هيكلة قطاع العلاقات الخارجية القديم تبسيط البنى عن طريق إلغاء الوحدات الصغيرة وجهات التنسيق القديمة (SMS, PLP, PMA, ACU, ICP, CED) وزال معها ما كان يجري سابقاً من تراكب في الأنشطة. فأصبحت العلاقات الخارجية والتعاون قطاعاً قائماً بذاته على نفس مستوى القطاعات الأخرى (قطاعات البرنامج ومساندة البرنامج).

ونالت الإدارة الجديدة لبرنامج المساهمة رضاء الدول الأعضاء ولم تكن، ولأول مرة منذ زمن بعيد، موضع انتقاد في مناقشات الهيئتين الرئاسيتين. فضلاً عن أن بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الثقافة والتنمية (كندا وفرنسا واليابان) أعلنت أنها عدلت عن تقديم طلبات في إطار برنامج المساهمة، وذلك استجابة لنداء المدير العام الرامي إلى ادخار موارد البرنامج للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

ومن أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مختلف مجالات اختصاص اليونسكو، في إطار البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية، تمت إدارة ٤١٥ منحة خصصت في إطار برنامج المنح الدراسية بمبلغ يزيد على ٥ ملايين يورو. كما تم تقييم برنامج منح اليونسكو بواسطة خبراء استشاريين خارجيين وعرضت نتائج هذا التقييم على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة في مايو/أيار ٢٠٠١ (الوثيقة ١٦١م ت/١٩). وقد أثبت هذا التقييم ما يلي: (١) كان للمنح تأثير إيجابي على المنتفعين بها إذ ساعدتهم على تحسين كفاءاتهم المهنية وتقدمهم في السلك الوظيفي؛ (٢) حظيت نوعية التدريب الموفر بتقدير عال واعتبرت مناسبة وملائمة؛ (٣) مثلت النساء نسبة عالية نسبياً من المستفيدين من المنح الدراسية؛ (٤) تقوم الأمانة بإدارة المنح الدراسية بصورة فعّالة.

واستطاع قطاع العلاقات الخارجية والتعاون تنمية شراكات جديدة: فقد توسعت شبكة أصدقاء اليونسكو البرلمانيين، وتعزز التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي (الذي يعتزم مثلاً تنفيذ دراسة عن الآثار المترتبة عن أحداث سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ بالنسبة للتشريعات الوطنية في مجال حرية الصحافة)، وأنشئ اتحاد أوروبي لأندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها واتحاد أوروبي لمراكز اليونسكو، الخ. وتبرر تنمية شراكات جديدة مع القطاع الخاص إعداد دليل للقواعد التي تحكم الحصول على رعاية اليونسكو باستخدام شعارها، وذلك استجابة للطلب الشديد في هذا المجال.

الصعوبات التي صودفت

كان على الأمانة والقطاع بشكل خاص مواجهة اعتراض اللجان الوطنية لليونسكو التي حرصت، إزاء الانفتاح على المجتمع المدني، على تأكيد أولويتها بالنسبة للشركاء الوطنيين الجدد. وتأكيداً لمكان الصدارة الذي تحتله بالنسبة لسائر شركاء المنظمة ولوضعها النظامي الخاص، فإن اللجان الوطنية حريصة على أن تؤدي دوراً مركزياً وخاصة في البلدان التي لا توجد فيها مكاتب ميدانية، لا سيما وأن الهيئتين الرئاسيتين قد تخلتا عن مشروع إنشاء لجنة دائمة للجان الوطنية.

وفيما يتعلق بالتعاون مع افريقيا، فإن وحدة إدارة افريقيا التابعة لقسم العلاقات مع الدول الأعضاء في قطاع العلاقات الخارجية والتعاون، والتي كان من المقرر أصلاً أن تنشأ في إطار القطاع، لا يزال وجودها وهمي مما يخلق إلى حد ما خللاً في التوازن في قسم العلاقات مع الدول الأعضاء الذي يفترض فيه من حيث المبدأ أن يشمل جميع الدول الأعضاء.

العلاقات مع اللجان الوطنية والشراكات الجديدة

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
التعاون مع اللجان الوطنية لليونسكو		
تحسين البنى الأساسية من خلال توفير المعدات، والموافقة على الطلبات المقدمة في إطار برنامج المساهمة (بما في ذلك حلقات التدارس والاجتماعات دون الإقليمية)؛ بناء القدرات من خلال حلقات تدريبية أقاليمية تنظم في المقر وأخرى دون إقليمية تنظم في الميدان	تقديم تمويل في إطار برنامج المساهمة لـ ١٤ لجنة وطنية من أجل إصدار تقاريرها؛ إعداد برنامج لتبادل الموظفين بمبادرة من اللجان الوطنية، كوسيلة فعالة للتدريب وللإعلام عن أفضل الممارسات	اعتماد سبل أفضل لمراعاة احتياجات وشواغل الدول الأعضاء في الإطار الإقليمي؛ تقديم اقتراحات ملموسة للهيئتين الرئاسيتين؛ توفير تدريب في المقر لـ ٥٢ أميناً عاماً عينوا حديثاً؛ تدريب ٣٥ من موظفي اللجان الوطنية في إطار حلقات تدارس ميدانية؛ تعميق معرفة القادة والموظفين الجدد في اللجان الوطنية بسياسة اليونسكو وتوجهاتها وبرنامجها؛ تعزيز القدرات التنفيذية والإدارية للجان الوطنية لتمكينها من أداء وظائفها ومسؤولياتها المختلفة على نحو أفضل.
تنظيم اجتماعات للتشاور بشأن الوثيقتين ٣١م/٤ و٣١م/٥ في جميع المناطق	إعداد الاستبيان السابق للمشاورات الذي أرسله المدير العام إلى جميع اللجان الوطنية لمساعدتها في إعداد مساهماتها واقتراحاتها فيما يتعلق بمشروعي ٣١م/٤ و٣١م/٥. وانقسمت اللجان الوطنية أثناء المشاورات إلى مجموعات فرعية للتركيز على نحو أفضل على احتياجاتها وأولوياتها. وحضر الاجتماعات مديرو ورؤساء المكاتب الميدانية وذلك لتحسين التنسيق فيما بينهم في فترة العامين اللاحقة على مستوى صياغة البرنامج	أتاحت المشاورات للجان الوطنية أن تشارك بنشاط في إعداد مشروعي الوثيقتين ٣١م/٤ و م/٥.
١٦٢ تنظيم المؤتمرات الإقليمية النظامية التي تعقد كل أربع سنوات في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا	تعزيز الجهود الرامية إلى تركيز أعمال المؤتمرات على أهم القضايا المدرجة في برنامج اليونسكو للتعاون المتعدد الأطراف، وعلى سبل ووسائل تعبئة اللجان الوطنية وشركائها لتحقيق الأهداف العالمية للمنظمة في القرن الحادي	بفضل هذه الاجتماعات، تستفيد اليونسكو من مساهمة اللجان الوطنية المباشرة لتوجيه برامجها المقبلة؛ تطوير نهوج مستقبلية لمواصلة التجريب بروح إصلاحية وفي سياق تجديدي.

	والعشرين. وكان من أهم الموضوعات التي ركزت عليها هذه الاجتماعات عملية الإصلاح وتحقيق اللامركزية في اليونسكو، والطرق الكفيلة بتحويل اللجان الوطنية إلى أطراف فاعلة وناشطة في هذه العملية. ومن الأهداف الهامة الأخرى وضع استراتيجيات تجديدية لتنشيط التعاون فيما بين اللجان الوطنية (مثلاً من خلال التوأمة، والتعاون بين مجموعات البلدان، الخ)	
توفير المعلومات والوثائق، مثل إصدار خلاصات إعلامية عن اللجان الوطنية، وخطابات دورية، ونشرات إعلامية، الخ. وتحديث الموقع الشبكي	تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين مضمون وشكل الخلاصات الإعلامية المعدّة للمدير العام؛ إعداد مختلف الوثائق والتقارير عن أوضاع التعاون بين اليونسكو واللجان الوطنية وآفاق هذا التعاون؛ إنتاج وثائق إعلامية وكتيبات ونشرات وتوزيعها على نطاق واسع لتعزيز قدرات هذه اللجان في مجال الإعلام وإبراز صورتها؛ إنجاز قاعدة البيانات عن بنى اللجان الوطنية ومواردها وأنشطتها؛ إنشاء موقع شبكي والشروع في إصدار نشرة إعلامية	وضع المزيد من المواد الإعلامية والمرجعية تحت تصرف اللجان الوطنية لتمكينها من أداء مهامها على نحو أفضل. وتعميق الوعي بقدرات وإمكانيات اللجان الوطنية بما في ذلك داخل الأمانة.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- بالإمكان إجراء المزيد من التحسينات على اجتماعات اللجان الوطنية لجعلها أكثر تركيزاً وتعزيز اتجاهها العملي، الأمر الذي يزيد من فعاليتها التكاليفية. وينبغي لجميع المشتركين أن يسهموا في المناقشات على نحو فعال.
- ولكي تستفيد اللجان الوطنية من الخدمات المتنوعة التي توفرها الأمانة في مجال الإعلام والتوثيق ينبغي أن تزودها الدول الأعضاء بالموارد والمعدات اللازمة.

أندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها

المشاركة في المؤتمرات الكبرى وتدريب مسؤولي الأندية؛	تنظيم حلقات التدارس وحلقات العمل المقررة؛
إنشاء اتحادات إقليمية لأندية اليونسكو؛	إنشاء اتحاد أوروبي لأندية اليونسكو ورابطاتها (فبراير/شباط ٢٠٠١)؛
تقديم مساعدة مالية للحلقات التدريبية الإقليمية والوطنية؛	جمع ما يزيد على ١٠ ملايين توقيع على بيان عام ٢٠٠٠ لبرنامج ثقافة السلام؛

تقديم الدعم المالي والأدبي للمبادرة الأوروبية الرامية إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي لأندية ورابطات اليونسكو؛	تنظيم دورات دراسية وحلقات عمل وطنية وإقليمية.
تعبئة شبكة أندية اليونسكو ورابطاتها ووسائل الإعلام المحلية؛	
الإسهام في التنفيذ الفعلي لبرنامج ثقافة السلام في الدول الأعضاء.	

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ينبغي السعي لانتهاز المزيد من الفرص لجمع "أفضل الممارسات" من أجل أندية اليونسكو على مستوى القاعدة؛
- ينبغي أن يقوم الاتحاد الدولي لأندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها أو اتحاداته الإقليمية بإنشاء قناة للإعلام والاتصال فيما بين أندية اليونسكو ورابطاتها على نحو أكثر انتظاماً وأيسر استعمالاً؛
- ينبغي مساعدة الاتحاد الدولي على التقليل من اعتماده على اليونسكو من الناحية المالية.

الشراكات الجديدة (مع البرلمانيين)

مساندة البرلمانيين وتعبئتهم على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال توزيع مطبوعات اليونسكو بانتظام على المكتبات البرلمانية الوطنية؛	إنشاء رابطتين لأصدقاء اليونسكو من البرلمانيين (المكسيك ورومانيا)؛ إنشاء ست من مجموعات الأصدقاء وجهات التنسيق من أجل العقد الدولي لتعزيز ثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١–٢٠١٠)؛
المشاركة في تنظيم منتديات برلمانية إقليمية ودولية في مجالات اختصاص اليونسكو؛	دعوة ممثلي وخبراء اليونسكو بصفة منتظمة إلى المشاركة في الأنشطة البرلمانية بصفة مراقبين وفي شتى المناقشات؛
تعزيز شبكة البرلمانيين المهتمين برسالة اليونسكو.	المشاركة في الجمعية العامة الثالثة لمؤتمر الدول الأمريكية COPA (التي عُقدت بهدف إقامة حوار حقيقي بين أعضائها والمنظمات الأخرى، مثل اليونسكو)؛ التوقيع (في نهاية ٢٠٠١) على مذكرة تفاهم بين اليونسكو واللجنة المعنية بالتربية والثقافة في مجلس الشيوخ المكسيكي؛ إنشاء مجموعة برلمانية إسرائيلية لأصدقاء اليونسكو بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الإسرائيلية لليونسكو؛ تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ عن "الحوار بين اليونسكو والأوساط البرلمانية"؛ تعزيز التعاون بين اليونسكو والجمعية البرلمانية الفرنكوفونية؛ إقامة تعاون جديد بين اليونسكو واتحاد البرلمانات الافريقية.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ينبغي أن يستهدف العمل مع الأوساط التشريعية مجالين متميزين وإن كانا مترابطين هما البرلمانيون (وهؤلاء يتغيرون على الدوام) والبرلمانات (وهذه مؤسسات وطنية ثابتة). ومن ثم يجب تصميم الأنشطة بحيث تضمن التقدم في المجالين معاً (وذلك على صعيد التوعية والترويج والمشروعات الخاصة، الخ.). وينبغي أن تستخدم اليونسكو لهذه الغاية أساليب متنوعة – لا سيما تعبئة اللجان الوطنية – لضمان استمرار الاتصال مع الجهات التشريعية الوطنية والتعاون مع المنظمات البرلمانية مثل الاتحاد البرلماني الدولي وأجهزته الفرعية المكونة من المشرّعين. وهذا المسار بشقيه يطرح تحدياً مزدوجاً أمام هذا النوع من الشراكة.

الشراكات الجديدة (القطاع الخاص)

تحسين القدرات الداخلية على إقامة الشراكات مع القطاع الخاص	إنشاء موقع شبكي خاص عن شراكات اليونسكو مع القطاع الخاص يشتمل على ما يلي: وصلات تسمح بالإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي وسائر النصوص الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة؛ وصلات تشعبية من وإلى مواقع الأمم المتحدة ومواقع الشركات التجارية؛ عرض للشراكات القائمة؛ وعرض لأهم المبادرات الخاصة بإقامة علاقات مع القطاع الخاص؛ إعداد قوائم حصر بشأن: مختلف المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بالشراكات مع القطاع الخاص في الأمم المتحدة؛ مواقف الأمم المتحدة ولوائحها في هذا الصدد. استخدام أسماء وشعارات المنظمات من قبل الشركاء والرابطات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص؛ مواقع شبكية معنية بالشراكات والبحوث ذات الصلة. دراسة تمهيدية أجرتها شركة بيكر وماكنزي عن اسم وشعار اليونسكو. إعداد قاعدة بيانات مركزية عن شراكات اليونسكو مع القطاع الخاص في الماضي والحاضر والمستقبل (استناداً إلى استقصاء داخلي). تنظيم تظاهرات خاصة تشمل اجتماع مائدة مستديرة عن العلاقات مع القطاع الخاص، واجتماع مائدة مستديرة عن	اتصال أولي مع دار النشر Hachette عن طريق الموقع الشبكي تمهيداً لإقامة شراكة جديدة؛ تزويد الشركاء الداخليين والخارجيين بأدوات إعلامية متكاملة؛ إنشاء قاعدة للتنسيق في المستقبل ومحرك بحث؛ إنشاء قاعدة معلومات شاملة عن الوثائق الخاصة بالسياسات المقبلة (الشراكات، اسم اليونسكو وشعارها)، والملخصات الإعلامية والتقارير واستيفاؤها بصورة لامركزية؛ إنشاء قاعدة معلومات لتعبئة "ميسّري/وسطاء التشارك".

	العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص عُقدت أثناء المؤتمر العام. استحداث أفرقة عمل خاصة وشبكات تضم مثلا خبراء المقر واللجان الوطنية المعنيين بالعلاقات مع القطاع الخاص	
تقديم المساعدة للمبادرات التي تتخذها القطاعات باتجاه القطاع الخاص	إسداء المشورة لقطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية واللجان الوطنية، ولا سيما مركز التراث العالمي (الاستراتيجية والشبكات) والماب (غرفة التجارة العالمية/Star Alliance)	زيادة فرص حصول مركز التراث العالمي على خبرة استشارية مجانية من القطاع الخاص؛ إمكانية قيام شراكة بين غرفة التجارة العالمية/ Star Alliance وAXA وبرنامج الماب؛ حصول الماب (مجاناً) على مشورة قانونية متخصصة.
تنسيق الشراكات مع القطاع الخاص في إطار منظومة الأمم المتحدة	المشاركة في ورشة الأمم المتحدة للاتفاق العالمي؛ مشاورات منتظمة مع الموظفين المختصين في منظومة الأمم المتحدة (مكتب الاتفاق العالمي، صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية)	المشاركة في شبكة منظومة الأمم المتحدة للقطاع الخاص؛ السياسة التي تنتهجها اليونسكو في مجال التشارك تحظى بالتقدير في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وصلة تشعبية من الأمم المتحدة والأوساط التجارية إلى الموقع الشبكي لشراكات اليونسكو؛ مشاورات منتظمة.
تعبئة الشركاء والشبكات التابعة للقطاع الخاص	إعداد وتنفيذ حملة للاتصال المؤسسي عن التنوع الثقافي بالتشارك مع مرافق التوزيع في مؤسسة Hachette؛ تقديم الدعم لمتابعة الشراكة مع مؤسسة لوريال؛ دراسة بيكر وماكنزي عن علاقات اليونسكو مع القطاع الخاص؛ التعاون مع رابطات طلبة إدارة الأعمال، ومع المجلس العالمي لإدارة الأعمال من أجل التنمية المستديمة، ومع غرفة التجارة العالمية؛ إنشاء شراكة ثلاثية: اليونسكو – هيئة Congé Solidaire – شركات الخبرة الاستشارية؛ مشاورات مع شركات Hewlett Packard وIBM وInfogrames وغيرها	زودت دار نشر Hachette من ٥ إلى ١٠ ملايين مسافر بمعلومات عن اليونسكو؛ قدم عدد من الأخصائيين والشركات والطلبة والمنظمات غير الحكومية الخبرة مجاناً لمشروعات مركزية وإقليمية ووطنية ومحلية؛ إمكانية إبرام اتفاق مؤسسي مع غرفة التجارة الدولية؛ تيسّرت إلى حد كبير تعبئة الشركاء الخارجيين لصالح تدريب موظفي اليونسكو.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- تدعو الحاجة على التوفيق بين نطاق وحجم المهام المعهودة إلى هذا المرفق وبين الموارد المخصصة له (الموارد البشرية والإدارية والمالية).

تقييم التنفيذ

كان من أبرز السمات التي تميزت بها فترة العامين هو الدمج الذي أجري بين البرامج والوحدات المسؤولة نتيجة لعملية إعادة الهيكلة التي جرت في المنظمة في أواخر عام ٢٠٠٠. وقد أفاد هذا الدمج من جهة، في التأكيد على المهمة الأصلية المسندة إلى اللجان الوطنية كعامل حافز للانفتاح على المجتمع المدني، ومن جهة أخرى في وضع اليونسكو ضمن إطار الإصلاح الشامل الجاري في الأمم المتحدة والذي يؤكد بشدة على أهمية إقامة الشراكات لكي تحقق الأنشطة تأثيرها الأمثل. وعلى الرغم من أنه لم يمض سوى عام واحد (٢٠٠١) على هذا الدمج، فثمة دلائل واضحة على زيادة الاتصالات كما يتضح أكثر فأكثر ما سيتولد عن ذلك من تآزر في الجهود. ومع أنه لا تزال هناك بعض جيوب المقاومة كما كان متوقعاً إلا أن الاعتراف بمنافع هذا النهج التفاعلي تتسع دائرته أكثر فأكثر.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد بذلت جهود أكيدة للتركيز على وظيفة القسم كمقدم للخدمات – سواء لتعزيز التعاون داخل الأمانة مع اللجان الوطنية وشركائها، أو لضمان توجيه طلبات الاستفسار الوارد من الخارج إلى الوجهة المناسبة في برنامج اليونسكو. وقد ركزت أنشطة مساندة اللجان الوطنية بصفة رئيسية على مهمة بناء القدرات، وذلك من خلال الاجتماعات النظامية والمشاورات الإقليمية بشأن الوثيقة م/٥، والمشاورات غير الرسمية التي جرت أثناء الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام، والحلقات التدريبية. وظهر اتفاق عام في الآراء على أنه يجدر تركيز أعمال كل هذه اللقاءات على نحو أفضل بحيث تسلط الأضواء على الإسهام الفكري الذي تقدمه اللجان الوطنية لأنشطة اليونسكو، وتحسين فعاليتها التكاليفية لادخار الموارد من أجل تمويل مبادرات أخرى لبناء القدرات. وقد جرى استعراض أول لاحتياجات التدريب لتحديد ما يلزم عمله لكي تحقق الأنشطة التي تنفذها هذه الهيئات تأثيرها الأقصى. وقُدم دعم هام لزيادة الموارد المخصصة لبناء القدرات. فارتأى المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين أن تستخدم لأغراض التدريب الموارد التي كانت مخصصة في السابق للجنة الدائمة للجان الوطنية.

ومن الطبيعي أن تسعى اللجان الوطنية إلى استيضاح دورها في إطار الشبكة الميدانية الجديدة وتأكيد مكانتها باعتبارها من شركاء اليونسكو المتميزين في جميع مجالات تخطيط وتنفيذ البرنامج. وإن النداء الذي وجهه المدير العام إلى الدول الأعضاء لكي تؤمن للجانها الوطنية الموارد البشرية والمالية والمادية الكافية إنما كان بمثابة التذكير بأن بناء القدرات هو عملية مشتركة وأن لكل طرف حدوده في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بإقامة الشراكات فقد أنجز الكثير منذ عام ٢٠٠١ في مجال استعراض الأنشطة الجارية، ووضع أساس سليم للسياسة في هذا المجال (من خلال إصدار أوراق بشأن المفاهيم، ووثائق تنظيمية، مثل الأدلة والأمثلة عن الممارسات الجيدة)، وبالأخص لحفز إقامة الصلات مع اللجان الوطنية لكي يتسنى لها توسيع نطاق نشاطها ليشمل هيئات المجتمع المدني.

ويلاحظ في كل حالة أن لهذه التحالفات جوانبها المتناقضة. فعلى سبيل المثال نجد أن حوار اليونسكو مع البرلمانيين ينمو بسرعة، ولكن اللجان الوطنية في بعض المناطق كثيراً ما تجد صعوبة في الشروع بمثل هذا الحوار. كما أن الأنشطة المتنوعة التي تنفذها حركة أندية اليونسكو تترجم أهداف اليونسكو إلى أنشطة عملية على مستوى القاعدة، ولكن الصلة بين اللجنة الوطنية والنادي القطري كثيراً ما تكون واهية. وتسعى اليونسكو، في إطار التزامها بالعهد العالمي للأمم المتحدة إلى إقامة روابط أمتن مع القطاع الخاص، ولكن الكثير من اللجان الوطنية تفتقر إلى المهارات اللازمة لاجتذاب قطاع الأعمال إلى مناقشاتها وأنشطتها الإنمائية. تلك هي التحديات التي ينبغي أن نواجهها وتكون جزءاً من النهج الجديد لبناء قدرات هذه الهيئات.

وثمة سمة هامة تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد تتعلق بالمصطلح الذي تستخدمه اللجان الوطنية إذ أنها لا ترغب في أن يطلق عليها صفة شركاء اليونسكو وإنما أن تكون عناصر مكونة للمنظمة.

وأخيراً وليس آخراً، فقد جرى، توخياً لدعم استراتيجية قسم العلاقات مع اللجان الوطنية والشراكات الجديدة (ERC/NCP)، إعطاء الأولوية الأولى لتعميم وتنفيذ آلية لتعزيز القدرة في مجال الاتصال (موقع شبكي، وقواعد بيانات مستوفاة، ومنتدى إلكتروني، وآلية تفاعلية مع البوابة الجديدة للمعرفة) من أجل تزويد اللجان الوطنية وشركائها بخدمات شاملة والسماح لها بإجراء اتصالات متكررة ومتنوعة، والوصول إلى المعلومات. فأعد لهذه الغاية مشروع جديد اعتمد في إطار الموضوع المستعرض الوارد في الوثيقة ٣١م/٤ بشأن الانتفاع المنصف بالمعرفة. فإن هذا المشروع الذي يتمحور حول "بوابة المعرفة" الجديدة، سيسهل الاتصال فيما بين اللجان الوطنية وشركائها، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشبكة الميدانية. وقد رصدت اعتمادات هامة من البرنامج العادي لتجهيز اللجان الوطنية في أقل البلدان نمواً لا سيما الموجودة في افريقيا، بما يلزم من معدات. غير أنه لا توجد في بعض المناطق بنى أساسية كافية للاتصالات الأمر الذي يطرح مشكلة مستمرة، وسوف يكون من الضروري الإبقاء على مرفق مواز لإصدار المواد المطبوعة لضمان عدم انقطاع الاتصال.

التمويل من خارج الميزانية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
الأنشطة المشتركة مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف		
تمثيل اليونسكو في الاجتماعات السنوية للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف؛ والإشراف على متابعتها	تعيين مستشار خاص رفيع المستوى للمدير العام معني بالعلاقات مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف	تحسين فهم التطورات الأخيرة والسياسات الحالية للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وتحسين الحوار في مجال السياسة العامة؛ والمشاركة المتبادلة في صياغة المبادرات الرئيسية والسياسة العامة لمختلف الأطراف.
صياغة المشروعات التي تمولها البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف		
تنظيم ٢١ بعثة أو المشاركة فيها لتحديد، وإعداد و/أو تقييم مشروعات واسعة النطاق يمكن للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف تمويلها عن طريق قروض أو إعانات	بذل جهود لمساعدة مختلف القطاعات، والمكاتب الميدانية واللجان الوطنية على صياغة المشروعات. وإيلاء اهتمام خاص لربط جميع المشروعات بأبرز أولويات اليونسكو	صياغة ١٤ مشروعاً لعرضها على مجالس إدارة مختلف البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.
إدارة اليونسكو لعناصر من القروض والإعانات التي تقدمها البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف		
توقيع اتفاقات مع زهاء ٢٠ بلداً للمشاركة في توفير الخدمات التقنية، أو في تنظيم الأنشطة التدريبية أو في شراء معدات بمبلغ يزيد على ٢٠ مليون دولار أمريكي	جمع معلومات عن القروض والإعانات التي تقوم البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بالإعداد لتقديمها أو التي وافقت مؤخراً على تقديمها، وذلك في قاعدة بيانات منظمة بحسب مصادر التمويل، وبحسب البلدان والمجالات الرئيسية للأنشطة. واستيفاء قاعدة البيانات هذه وتوزيعها بصورة منتظمة على مساعدي المدير العام، وعلى القطاعات والمكاتب الميدانية و/أو بعض أخصائيي البرنامج	ساعدت مشاركة اليونسكو على تحسين معدل ونوعية تنفيذ هذه البرامج والمشروعات الواسعة النطاق، وأتاحت للأمانة في الوقت ذاته فهماً أفضل لجذور المشكلات التي تواجهها الدول الأعضاء وللحلول التجديدية التي تقوم هذه الدول باستنباطها.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- إن من شأن تعزيز الموارد البشرية والمالية أن يوثق عرى التعاون بين اليونسكو والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، الأمر الذي ييسر التأثير على عمليتي البرمجة والتنفيذ فيما يخص مبالغ مالية ضخمة.

متابعة تنفيذ السياسات والأولويات ووضع استراتيجيات خاصة للعمل مع منظومة الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية	إقامة علاقات وثيقة مع قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية بغية تعزيز صورة اليونسكو ومكانتها في منظومة الأمم المتحدة ولدى اللجنة الأوروبية	تنسيق مساهمة اليونسكو في عدة وثائق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتنسيق مشاركتها في مختلف أفرقة العمل التابعة لهذه المجموعة؛ وتحقيق زيادة كبيرة في عدد المشروعات الجديدة التي تمولها اللجنة الأوروبية؛ ووضع استراتيجيات جديدة للتعاون بين اليونسكو وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وكذلك بين اليونسكو واللجنة الأوروبية؛ وموافقة مؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية (UNF/UNFIP) على ٤ مشروعات جديدة لتنفذها اليونسكو في افريقيا وأمريكا اللاتينية. ويرمي أحد هذه المشروعات إلى تعزيز القدرات الإدارية والتقنية لمركز اليونسكو للتراث العالمي WHC لتمكينه من إدارة البرامج التي تمولها UNF/UNFIP.
تحليل المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة والأولويات ونشرها في المقر والوحدات الميدانية	عقد العديد من الاجتماعات الداخلية على صعيد شعبة العلاقات مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومع الجماعات الأوروبية، بغية الإعداد لإنشاء موقع عن هذه الشعبة على الشبكة الداخلية (انترانيت)	إحاطة الوحدات الميدانية علماً بالتغييرات الجارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجمل منظومة الأمم المتحدة، واللجنة الأوروبية؛ وإعلام قطاعات البرنامج على نحو أفضل بالتوجهات الحديثة للتعاون الإنمائي، بغية تيسير صياغة استراتيجيات ترمي إلى توفير المزيد من الأموال من خارج الميزانية، وذلك بالإضافة إلى إعلام هذه الوحدات بأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات الوطنية على نحو ييسر إعداد الاقتراحات الخاصة بالمشروعات وغير ذلك من الوثائق الخاصة بالاستراتيجيات.
تنسيق ودعم أنشطة الأمانة (في المقر والميدان) في كل ما يتصل بالمتضمنات الميدانية للمفاوضات التي تجرى مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من صناديق الأمم المتحدة	تنظيم عدة اجتماعات مشتركة بين القطاعات للتحضير للإسهام في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات (TCPR)، ومن أجل متابعة المبادئ التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية بشأن الأنشطة التنفيذية	إعداد الوثائق الخاصة بالاستعراض الشامل (TCPR) وعرضها على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UN/DESA)، وإصدار وثيقة عمل تتعلق بالبرمجة المشتركة وعرضها على هذه الإدارة؛ وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مشروع جديد في بوروندي تنفذه اليونسكو (بالتعاون مع الحكومة) في إطار برنامج "نقل الدراية الفنية عن طريق المواطنين المغتربين – "TOKTEN" (ويتمثل المشروع في تمكين الأساتذة الجامعيين البوروندييين المغتربين من تقديم خبراتهم المهنية/التقنية إلى الجامعة).

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- من الضروري أن تبقي اليونسكو على اتصالاتها مع الزملاء من المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومن اللجنة الأوروبية، سواء على صعيد المقر أو الميدان. وينبغي الإبقاء على هذه العلاقات، ولا سيما خلال الاجتماعات الرسمية، وتعزيزها من خلال الحوار والتعاون المتواصلين.
- من الضروري جداً أن تستجيب اليونسكو على نحو سريع ومجد ومتسق، لطلبات مختلف شركائها، سواء كانوا من الأمم المتحدة أو من اللجنة الأوروبية. وينبغي ضمان هذا النوع من الاستجابة حرصاً على ضمان مصداقية اليونسكو.
- ينبغي لقطاعات البرنامج أن تحسّن قدرتها على تلبية احتياجات الوحدات الميدانية ودعم هذه الوحدات (مالياً ومن حيث المضمون) عندما تطلب ذلك من أجل الإسهام في عمليات مثل التقييم القطري الموحد (CCA)، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) أو في أي شكل آخر من الأنشطة المشتركة. ولذلك فإن من الضروري إعادة إنشاء "صناديق إطار التنمية الشاملة" أو صناديق لا تتصل بأنشطة محددة(سعياً لتمكين قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية من المشاركة الكاملة في عمليات البرمجة هذه.

أموال الودائع (قسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية / شعبة أموال الودائع)		
طلب مساهمات نقدية خارجة عن الميزانية من مصادر حكومية ثنائية الاتصال بصورة متواترة بالحكومات المانحة، سواء من خلال عقد اجتماعات منتظمة لاستعراض الأوضاع، أو من خلال تبادل الاتصالات، مع مساهمة قطاعات البرنامج مساهمة نشيطة في ذلك	تبادل المعلومات والترويج بين اليونسكو ومصادر التمويل الفعلية أو المحتملة. وتقديم اقتراحات بشأن مشروعات. وإبرام اتفاقات مع مصادر التمويل والمنتفعين به	تحقيق زيادة كبيرة في حجم المساهمات التي تقدم كأموال ودائع. وإحراز بعض التقدم في تنويع مصادر التمويل.
مصادر التمويل الخاصة (قسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية / شعبة مصادر التمويل الخاصة)		
إقامة علاقات مع شركاء من القطاع الخاص	إقامة علاقات مع القطاع الخاص بغية عقد المزيد من اتفاقات الشراكة، ولا سيما الاتفاقات الخاصة بالتراخيص وبالهبات من القطاع الخاص	تأمين مراقبة تتسم بالمزيد من الفعالية والشفافية لاتفاقات أموال الودائع المبرمة مع مصادر التمويل الخاصة.
مراقبة الاتفاقات المتعلقة بأموال الودائع والمبرمة مع مصادر التمويل الخاصة؛ وتعزيز برنامج اليونسكو للعمل التعاوني	تنفيذ أنشطة للتسويق المباشر تستهدف المجتمع المدني السويسري شملت إنجاز ٥ حملات بريدية لالتماس هبات، و٨ حملات استطلاعية في عام ٢٠٠٠، و٧ حملات في أوساط الجهات المانحة، و٣ حملات استطلاعية في عام ٢٠٠١؛ وتقديم الدعم والمشورة لقطاعات البرنامج والوحدات الميدانية واللجان الوطنية وأندية اليونسكو ومراكزها فيما يخص العلاقات مع القطاع الخاص	الحصول على مزيد من الإيرادات نتيجة للحملات البريدية المباشرة؛ وتحسين أساليب تقييم المشروعات التي تُنفذ في إطار برنامج اليونسكو للعمل التعاوني.

تقييم التنفيذ

تمثلت النتيجة الرئيسية العامة لفترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ في النمو الكبير لحجم الموارد المتاحة لليونسكو من خارج الميزانية. فقد ازداد الاعتماد السنوي الإجمالي (الأموال الموجودة في حسابات اليونسكو والمخصصة للإنفاق في إطار المشروعات والبرامج المعتمدة خلال فترة العامين قيد الدراسة) بنسبة ٨٨٪، إذ أنه ارتفع من ١٩١ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩ إلى ٣٥٨,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١. وبذلك فإن الاعتمادات التي قدمت بشكل مساهمات خارجة عن الميزانية في عام ٢٠٠١، تجاوزت للمرة الأولى في تاريخ اليونسكو، حجم الميزانية العادية. وقد تحققت هذه الزيادة بشكل رئيسي بفضل توثيق العلاقات مع مصادر التمويل التقليدية والجديدة. واشتملت الاستراتيجية في هذا الصدد، على حملات منتظمة للترويج ولتبادل المعلومات، بغية تعريف مصادر التمويل بسياسات اليونسكو وبرامجها، وزيادة معرفة اليونسكو بأولويات الجهات الممولة وبالإجراءات التي تتبعها.

ولئن كانت الزيادة في حجم الأموال الخارجة عن الميزانية المتاحة لليونسكو مبعثاً كبيراً للرضى خلال فترة العامين الماضية، لا يزال هناك عدد من القضايا التي ينبغي معالجتها وإيجاد حلول لها، وذلك لضمان أن يخدم هذا النمو في الموارد جميع البرامج ذات الأولوية والأهداف الاستراتيجية لليونسكو. وينبغي تحقيق ذلك بشكل خاص

عن طريق تحسين البرمجة وآليات التنفيذ. فلا تزال قدرة المنظمة على التنفيذ دون مستوى الاعتمادات المتاحة لها، وذلك على الرغم من أن الأموال المستخدمة في التنفيذ الجاري للمشروعات الممولة من المساهمات الخارجة عن الميزانية، قد ازدادت من ١٥٣,٢ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩ إلى ٢١٦,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١. ولا بد أن تنطوي التدابير التي ستنفذ لتحسين الوضع، على إجراء تخطيط مسبق أفضل للأنشطة المنفذة من الموارد الخارجة عن الميزانية وعلى استباق أفضل للمشكلات التي يمكن مواجهتها (بما في ذلك المشكلات التي تتجاوز نطاق سيطرة اليونسكو)، وعلى تبسيط الإجراءات الإدارية الداخلية المعقدة، ومواصلة تدريب الموظفين، سواء على صعيد المقر أو الميدان.

ولا بد من الاعتراف أيضاً بأنه لم يتم اتخاذ ما يكفي من التدابير لضمان حسن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية. فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا المجال، لا تزال آليات اليونسكو الخاصة باستحداث أنشطة في إطار البرامج والمشروعات الممولة من خارج الميزانية وبتأمين مراقبة تنفيذها على نحو جيد، آليات غير مناسبة لتشجيع هذه المصادر على أن تعزز بصورة فعّالة الأولويات الواردة في الوثيقتين م/٤ و م/٥. كما أن التحضيرات التي يُضطلع بها على مستوى الإدارة العليا لليونسكو لوضع استراتيجية شاملة للتعاون بين اليونسكو والمصادر الخارجة عن الميزانية، لا تزال غير كافية لتيسير تقديم اقتراحات ملموسة إلى مصادر التمويل بوجه خاص، وإلى الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو بوجه عام. ومع أن مصادر التمويل الفردية تبدو غير مستعدة للتخلي التام عن المشاركة المباشرة في إدارة المساهمات الطوعية التي تقدمها لليونسكو، فإن بالإمكان إحراز تقدم في زيادة الدور الاستباقي لليونسكو في هذا الصدد. ولا شك أن اعتماد أدوات للتخطيط والمراقبة، مثل نظامي سيستر وفابس، سيكون مفيداً جداً في هذا السياق، غير أنه ينبغي أيضاً أن تُبذل في موازاة ذلك جهود لتغيير السياسات والإجراءات الراسخة في المنظمة. وبعد أن يحرز تقدم كاف على صعيد التحضيرات الداخلية ذات الصلة في اليونسكو، ينبغي عقد مشاورات شاملة مع مختلف مصادر التمويل، ومع الدول الأعضاء بشكل عام. ويكمن الهدف من ذلك في تحقيق المزيد من التوازن بين دور اليونسكو الاستباقي، وجهودها الرامية لتحقيق الاتساق بين الأنشطة الممولة من المصادر الخارجة عن الميزانية ومن البرنامج العادي، وبين المصالح المشروعة للمصادر الخارجة عن الميزانية، من حيث حقها في التأثير على استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية التي تقدمها، وفي إبراز صورة المشروعات التي تمولها. كما يمكن للسياسات والإجراءات المعتمدة في المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن تسهم إسهاماً قيّماً في هذه الجهود.

ويذكر من ضمن الأنشطة الناجحة بوجه خاص في قسم التعاون مع المصادر الخارجة عن الميزانية، بالإضافة إلى الزيادة العامة في حجم المساهمات الخارجة عن الميزانية، الدورات التدريبية التي نظمت لموظفي اليونسكو في الميدان والمقر خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١، بشأن إعداد المشروعات وتعبئة الموارد. فقد عقدت ثلاث دورات من هذا النوع في الميدان، ودورة واحدة في المقر. وبالاستناد إلى الدروس المستخلصة، يجري بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب التنسيق الميداني، إعداد برنامج تدريبي أكثر اتساقاً، وذلك في إطار جهود اليونسكو الرامية إلى تأمين التدريب المناسب لموظفيها. وسيتضمن البرنامج المستقبلي بوجه خاص إنتاج أدوات تعليمية أكثر ملاءمة، ووحدات تدريبية مرنة يمكن تطبيقها في مناسبات محددة، في سياق أنشطة التدريب الأخرى التي تنفذها اليونسكو. وستشمل أنشطة التدريب بشأن التعاون في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية، اللجان الوطنية التي يهمها الأمر.

وقد استمرت الجهات المانحة الحكومية الثنائية تشكل إلى حد بعيد أهم مصدر لتقديم المساهمات الخارجة عن الميزانية إلى اليونسكو، سواء كان ذلك من خلال الحسابات الخاصة لليونسكو استناداً إلى اتفاقات خاصة بأموال الودائع، أو عن طريق تقديم خدمات خبراء منتسبين. ومع أن إجمالي هذه المساهمات لا ينفك يتزايد، لا بد من الاعتراف بأن معظم هذا الدعم المالي لا يزال يُقدم من جانب عدد قليل من المانحين. ولئن كانت الجهود التي بذلت خلال فترة العامين الماضية لتحديد جهات مانحة حكومية ثنائية جديدة، جهوداً مثمرة إلى حد ما، فإن التحدي يبقى يتمثل بالنسبة لليونسكو في تشكيل قاعدة أكثر تنوعاً لمصادر التمويل. وسعياً إلى التخفيف من وطأة العبء الإداري، وتحسين القدرة على التنبؤ بالمساهمات الخارجة عن الميزانية، ينبغي أيضاً بذل الجهود للتشجيع على اعتماد ترتيبات للتمويل تمتد على عدة سنوات وتشمل عدة جهات مانحة من أجل البرامج الرئيسية لليونسكو.

واكتسبت الترتيبات الخاصة بأموال الودائع الذاتية (التي تكون فيها الحكومة ذاتها هي مصدر التمويل والمستفيدة منه) أهمية متزايدة خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١. فقد بلغت الاعتمادات التي قُدمت في إطار هذه الترتيبات بالفعل نسبة ٤٠٪ من مجمل اعتمادات عام ٢٠٠١، وكانت أكبر بمرتين ونصف من الاعتمادات الخاصة بأموال الودائع الممنوحة. وعملياً، فإن جميع ترتيبات أموال الودائع الذاتية كانت تخص البرازيل، التي تمول جزءاً من هذه الترتيبات من مواردها الخاصة، مع تمويل الجزء المتبقي بقروض تتعاقد بشأنها مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف. وقد طرح الحجم الضخم لترتيبات أموال الودائع الذاتية عدداً من التحديات أمام اليونسكو خلال فترة العامين، ولا سيما فيما يتعلق بمدى قدرة اليونسكو على الوفاء إدارياً بمسؤولية هذه الترتيبات، وبمدى توافق محتوى الأنشطة المنفذة مع الرسالة الرئيسية لليونسكو. كما كانت المكانة الكبيرة التي احتلها بلد واحد في إطار هذه الترتيبات مبعثاً آخر للقلق، إذ أنها تسببت في الإخلال بتوازن الجداول الإحصائية الخاصة بالتوزيع الجغرافي والكمي للمساهمات الخارجة عن الميزانية لليونسكو. غير أنه تم إحراز تقدم في إيجاد حل لهذه المشكلات، حيث يرى العديد أن ترتيبات أموال الودائع الذاتية هي وسيلة يمكن أن تتبعها الدول الأعضاء التي تملك الأموال الكافية لتمويل المشروعات ولكنها تفتقر إلى الخبرة التقنية التي يمكن لليونسكو أن تقدمها لتنفيذها. ثم أن من شأن تنفيذ اليونسكو لهذه البرامج أن يعزز خبرتها الميدانية، هذا فضلاً عن أن النتائج التي تسفر عنها هذه البرامج يمكن أن تعود بالفائدة على دول أعضاء أخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما أن بإمكان الأموال التي تقدمها البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف أن تؤدي دوراً رئيسياً في زيادة حجم ترتيبات أموال الودائع الذاتية مع الدول الأعضاء التي يهمها الأمر، وذلك بالإضافة إلى أن هذه الترتيبات ستعزز العلاقات بين اليونسكو وهذه المؤسسات. وعلى غرار ما يجري في منظومة الأمم المتحدة، فإن تعاون اليونسكو مع هذه البنوك يتمثل أساساً في الترويج والحوار بشأن السياسات العامة. غير أن أهمية هذه البنوك كمصادر تمويل لأنشطة اليونسكو باتت تتضاءل. وقد واصلت اليونسكو المشاركة في الاجتماعات العادية للهيئات الرئاسية لمعظم البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف،

محاولة منها للتأثير على سياساتها العامة في المجالات التي تندرج في مجالات اختصاص اليونسكو. وشاركت اليونسكو أيضاً في أنشطة مشتركة للترويج. وبقيت الأدوات الرئيسية تتمثل في عمليات البرمجة المشتركة على الصعيد القطري، ولا سيما ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAFs) وفي سياق دراسات استراتيجية الحد من الفقر (PRSPs) التي تُعدّ برعاية مؤسستي بريتون وودز. ومع أن اليونسكو اكتسبت خلال فترة العامين الماضية خبرة قيمة من هذا التعاون؛ فإنه لا بد من الاعتراف بأن مواردها البشرية والمالية بعيدة كل البعد عن المستوى الملائم لضمان اضطلاع المنظمة بدور رئيسي في هذه الجهود. وقد يمكن تدارك ذلك بفضل ما يحرز من تقدم في تأمين التشغيل الكامل للبنية الميدانية لليونسكو، وتجديد خبرتها التقنية، في المقر والميدان.

وقد برزت اللجنة الأوروبية، خلال فترة العامين الماضية، كشريك تعاوني هام بالنسبة لليونسكو، وذلك على صعيد الجهود السياسية المشتركة وبصفتها مصدراً للتمويل. وبفضل اتفاق التعاون الخاص الذي أُبرم في عام ١٩٩٦، تعتبر اليونسكو شريكاً متميزاً للجنة؛ وقد اضطلعت اليونسكو خلال فترة العامين بمتابعة المفاوضات الجارية بين اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة بشأن وثيقة جديدة للتعاون الشامل والمعزز. وستواصل اليونسكو خلال فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣، استطلاع إمكانيات أن تصبح شريكاً استراتيجياً للجنة في واحد أو أكثر من مجالات اختصاص المنظمة.

واستمرت العلاقات مع القطاع الخاص في مجال التمويل تتسم بأهمية ثانوية نسبياً خلال فترة العامين قيد الدراسة. ويعزى ذلك إلى الافتقار إلى استراتيجية شاملة لليونسكو في هذا الميدان من جهة، وإلى الافتقار إلى الموارد اللازمة لتخطيط وتنفيذ برنامج متسق، من جهة أخرى. بيد أنه تم تحقيق نتائج إيجابية نسبياً من سلسلة الحملات البريدية المباشرة التي نُفذت على أساس تجريبي في سويسرا؛ ومع ذلك، فإن هناك عدداً من القضايا المتعلقة بالمساءلة والسياسات والأخلاقيات ينبغي إيجاد حل لها قبل أن يمكن تنفيذ هذه الأنشطة على نطاق أوسع. كما أن العمليات المنفذة في مجال اتفاقات منح التراخيص، وإنتاج وتسويق الهدايا الصغيرة لم تدر على اليونسكو إلا إيرادات متواضعة وبالتالي فإن الجهود المبذولة لجمع الأموال من القطاع الخاص بقيت مركزة على وضع مبادئ توجيهية وآليات للتنسيق بغية تأمين أداء أكثر اتساقاً لأنشطة اليونسكو. ومنحت الأولوية لإقامة الشراكات في المواضع التي لا يشكل فيها تمويل أنشطة اليونسكو الهدف الأول. وأقيمت علاقات تعاون متينة في مجال أموال الودائع مع عدد من المؤسسات الرئيسية ومع منظمات غير حكومية أخرى، كما اتخذت إجراءات لتأمين مراقبة أكثر فعالية وشفافية لهذه الأنشطة.

سفراء النوايا الطيبة ومصادر التمويل العربية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
التحضير لترشيحات سفراء اليونسكو للنوايا الطيبة وغيرهم من الناطقين باسمها من الشخصيات البارزة، (وشمل ذلك على سبيل المثال، إعداد تقارير، وملخصات إعلامية وخطابات للمدير العام، والاتصال بوسائل الإعلام)؛	تعزيز الصلات مع قطاعات اليونسكو لجمع الاقتراحات الخاصة بالمشروعات وعرضها على سفراء النوايا الطيبة؛	مشاركة سفراء اليونسكو للنوايا الطيبة في أكثر من ١٥ مشروعاً رئيسياً لليونسكو؛
تنظيم التظاهرات المتعلقة بسفراء اليونسكو للنوايا الطيبة (حفل السيدة أوهوفن الذي نظم لجمع الأموال، والحفلان الموسيقيان الخيريان للسيدة فارديونيانيس وللسيد جار)؛	توعية سفراء اليونسكو للنوايا الطيبة برسالة المنظمة ومشروعاتها وبرامجها؛	تمويل مشروعات اليونسكو وبرامجها عن طريق سفراء اليونسكو للنوايا الطيبة (مثل صاحبة السمو الملكي فريال من الأردن، والسيدة فارديونيانيس وصاحب السعادة الشيخ شاكر في بيت لحم وكوسوفو، والسيدة أوهوفن، والسيد بيرجه، والسيد جار، وغيرهم)؛
إعداد وعقد الاجتماع السنوي لسفراء اليونسكو للنوايا الطيبة، في المقر في باريس (٢٧ يوليو/تموز ٢٠٠٠)؛	متابعة مشاركة سفراء اليونسكو للنوايا الطيبة في أنشطة اليونسكو؛	تحسين الاتصال الداخلي والخارجي عبر إقامة موقع شبكي على الويب وإصدار كتيب إعلامي؛
تنظيم اجتماع بين أخصائيي المشروعات في قطاعات اليونسكو وبين مؤسسة ستافروس س. نياركوس؛	بدء تشغيل الصفحة الشبكية الرسمية لسفراء اليونسكو للنوايا الطيبة في إطار موقع اليونسكو الشبكي، وتحديثها شهرياً (صفحة موصولة بصفحات قطاعات البرنامج)؛	الإعداد لعملية ترشيح وتعيين سفراء اليونسكو للنوايا الطيبة التالية أسماؤهم: السيدة كلوديا كاردينال، والسيدة بهية الحريري، وصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم من المغرب، والسيد مادانجيت سنغ، والسيد جيانكارلو ايليا فالوري. وتعيين السيد دافيد دويه "بطل اليونسكو للشباب"، والسيدة شيرلي باسي "فنانة اليونسكو من أجل السلام"؛
جمع وترشيح مشروعات لليونسكو من أجل الحصول على "الجائزة الدولية للمشاريع الإنمائية الرائدة" التي يمنحها سنوياً برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وللحصول على تمويل منتظم.	إصدار الكتيب الإعلامي الخاص بسفراء اليونسكو للنوايا الطيبة؛	تعيين صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز مبعوثاً خاصاً بشأن المياه، وتعيين السيد ميكائيل شوماخر "بطل اليونسكو للرياضة" (وحدد موعد تنظيم الاحتفالات الخاصة بهذه التعيينات في ربيع عام ٢٠٠٢)؛

تأمين التنسيق الفعلي مع مكتب إعلام الجمهور لضمان تغطية إعلامية أوسع نطاقاً لأنشطتهم؛	إقامة علاقات تعاون مع مؤسسة ستافروس س. نياركوس (استُلم مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لتمويل المشروع التربوي "مبادرة "FRESH وهي المبادرة الخاصة بتركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعلية)؛
تعزيز الصلات مع القطاعات من أجل جمع المزيد من الاقتراحات الخاصة بالمشروعات تمهيداً لعرضها على مصادر التمويل العربية.	**زيادة التمويل من المصادر الخارجة عن الميزانية، فقد وافق برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية على تمويل مشروعات اليونسكو بمبلغ يعادل ٢ ٢١٢ ٠٠٠ دولار أمريكي خلال هذه الفترة (في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، وقع المدير العام وصاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية على اتفاق تعاوني بشأن الجامعة العربية المفتوحة)؛** وقّع المدير العام وصاحب السمو الشيخ محمد بن رشيد آل مكتوم، ولي عهد دبي، على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات التربية والتراث الثقافي والاتصال.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ينبغي أن تكون الوحدة المعنية بسفراء النوايا الطيبة هي جهة الاتصال والتنسيق فيما يخص جميع الأنشطة المتعلقة بسفراء النوايا الطيبة.
- ينبغي أن تُعيّن لكل مجال رئيسي من برنامج اليونسكو جهة للاتصال داخل الوحدة المعنية بسفراء النوايا الطيبة وذلك لضمان تنسيق أفضل.

تقييم التنفيذ

حققت الشعبة المعنية بسفراء النوايا الطيبة ومصادر التمويل العربية أكبر قدر ممكن من التأثير خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١، وذلك عن طريق تقديم خدمات في المجالات التالية:

- اختيار الشخصيات البارزة وترشيحها لتصبح من سفراء اليونسكو للنوايا الطيبة، أو من الناطقين باسمها (مثل السيدة كلوديا كاردينال، وصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم من المغرب، والسيدة شيرلي باسي)؛
- الإعداد لاحتفالات التعيين مع تأمين مشاركة قطاعات اليونسكو ووسائل الإعلام فيها؛
- إشراك سفراء النوايا الطيبة في مشروعات اليونسكو وبرامجها. فقد كانت مشاركة مؤيدي اليونسكو من الشخصيات البارزة، في أنشطة المنظمة مفيدة للمنظمة، على المستوى المالي وكذلك على مستوى الوصول إلى أوسع قطاعات الجمهور. وخلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١، التحقت ثماني شخصيات معروفة على الصعيد الدولي بصفوف سفراء النوايا الطيبة، وأبطال اليونسكو وفناني اليونسكو للسلام، الأمر الذي وفر دعماً متواصلاً لبرامج اليونسكو. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى استحداث "صندوق ايميليا فالوري لصون التقاليد" الذي يوفر الدعم لبرنامج اليونسكو الخاص بالتراث غير المادي، وإلى تأمين التمويل لمبادرة FRESH، التي تنفذ في إطار قطاع التربية، من خلال المساعي الحميدة لصاحبة السمو الملكي الأميرة فريال من الأردن؛
- إعداد أدوات اتصال أدت إلى زيادة التعريف بالأعمال والأنشطة التي تتعاون اليونسكو في تنفيذها مع سفراء النوايا الطيبة والناطقين باسم المنظمة من الشخصيات البارزة. وقد أسفر ذلك عن تحسّن كبير في تنسيق الأعمال بين الوحدة المعنية بالسفراء الفخريين وسفراء النوايا الطيبة وبين القطاعات، وأدى هذا التحسن بدوره إلى زيادة التعاون مع مؤيدي اليونسكو من الشخصيات البارزة.

وخلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١، قامت الشعبة المعنية بسفراء النوايا الطيبة ومصادر التمويل العربية بإعادة تنظيم فئات الشخصيات البارزة المؤيدة لليونسكو والمتشاركة معها على أساس فخري. وقرر المدير العام تجميع الشخصيات الشهيرة، المتشاركة مع اليونسكو، في الفئات المذكورة أدناه، لضمان حصر كل فئة منها بمجال محدد من أنشطة اليونسكو، ولضمان إسهام البرنامج إجمالاً في إيصال رسالة اليونسكو إلى الجمهور على أوسع نطاق ممكن، وهذه الفئات هي:

(أ) سفراء اليونسكو للنوايا الطيبة؛
(ب) المبعوثون الخاصون لليونسكو؛
(جـ) فنانو اليونسكو من أجل السلام؛
(د) أبطال اليونسكو

وقد استحدثت الفئة الأخيرة بغية إشراك الرياضيين المعروفين على الصعيد العالمي، الذين يروجون الرياضة بصفتها عاملاً هاماً من عوامل التنمية، في أنشطة المنظمة، وكان السيد دافيد دويه، البطل الأولمبي لمرتين متتاليتين في رياضة الجودو، أول شخصية تعين كبطل اليونسكو للشباب.

أما فيما يخص مصادر التمويل العربية، فقد تمثلت أهم النتائج في إسهام الشعبة المعنية بسفراء النوايا الطيبة ومصادر التمويل العربية في إنجاز واستكمال مشروع الجامعة العربية المفتوحة، وهو مشروع مشترك بين القطاعات يمثل اتفاقاً بارزاً بين اليونسكو وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. وفضلاً عن ذلك، بلغت الأموال التي قدمها برنامج الخليج العربي إلى اليونسكو لفترة العامين هذه ٢ ٢١٢ ٠٠٠ دولار أمريكي، وهو مبلغ يزيد زيادة كبيرة عما قُدم في السنوات السابقة.

التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية		
مراقبة التطورات التي تدخل في مجالات اختصاص اليونسكو، عن كثب		المشاركة الفعلية في مختلف العمليات التي تنظم على مستوى المنظومة، ولا سيما في مؤتمر قمة الألفية، عن طريق تنظيم حلقة تدارس على مستوى القمة في مقر الأمم المتحدة، عن الحوار بين الحضارات.
عقد اجتماعات مشتركة مع المنظمات الدولية الحكومية الشريكة (لاستعراض واستحداث الأنشطة المشتركة)		المشاركة في الدورات العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة وعرض المساهمات التي قدمتها اليونسكو، كمساهمتها في عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، على سبيل المثال.
حضور المؤتمرات التي تعقدها المنظمات الدولية الحكومية ودعوة هذه المنظمات إلى حضور مؤتمرات اليونسكو (لمتابعة التطورات عن كثب)		إعداد وتنفيذ الأنشطة التي تمول ويجري الاضطلاع بها بصورة مشتركة على الصعيدين المحلي والإقليمي، مثل تنفيذ برنامج الأنشطة للفترة ١٩٩٩–٢٠٠١ مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
تبادل المعلومات وتشاطر الخبرات والاستراتيجيات والاقتراحات الخاصة بالميزانية مع المنظمات الدولية الحكومية		

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- إن التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات في إطار الأمانة ومع المنظمات الدولية الحكومية الشريكة يحسن التعاون والتنسيق على نحو كبير.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية		
توثيق العلاقات مع المنظمات غير الحكومية من خلال تحسين الإطار النظامي للتعاون؛	بدء تشغيل موقع الشبكة الداخلية للمنظمة (انترانيت) واختبار عناصره التحاورية على هذه الشبكة بحلول منتصف عام ٢٠٠٢	إدخال تعديلات على التوجيهات لتوسيع نطاق آليات التعاون الجماعي كي تشمل جميع المنظمات غير الحكومية التي تربطها باليونسكو علاقات رسمية؛ وتحليل ملفات ٣٩ منظمة غير حكومية للنظر في قبول الجديدة منها وإعادة تصنيف المنظمات الأخرى طبقاً لتوجيهات عام ١٩٩٥ الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات غير الحكومية.
قبول المنظمات غير الحكومية وإعادة تصنيفها؛	تقييم توجيهات عام ١٩٩٥ الخاصة بالمنظمات غير	قبول ١٠ منظمات جديدة في فئة العلاقات التنفيذية، منها ٧ شبكات إقليمية ومنظمة غير حكومية وطنية واحدة؛ وقبول مؤسستين في فئة

	الحكومية والتوجيهات الخاصة بالعلاقات مع المؤسسات، وإعداد التقرير السداسي بغية عرضه على المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين للموافقة عليه؛ وإجراء تقييم للتعاون مع ١٢ منظمة غير حكومية جامعة، وللاتفاقات الإطارية التي تربطها باليونسكو؛ وتمديد علاقات المشاركة الرسمية وتجديد الاتفاقات الإطارية للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧	العلاقات الرسمية؛ وموافقة المجلس التنفيذي على اتفاقين للتعاون؛ وإعادة تصنيف منظمتين في فئة العلاقات التنفيذية؛ وإعادة تصنيف ثلاث منظمات في فئة علاقات التشاور الرسمية؛ وتجديد قبول ١٧ منظمة في فئة العلاقات الرسمية (١٦ منظمة منها في فئة علاقات المشاركة، ومنظمة واحدة في فئة علاقات التشاور)؛ وأوقفت العلاقات مع ٣ منظمات.
تشجيع الشراكات الثلاثية الأطراف على الصعيد الوطني		زيادة إبراز دور اللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية في تعزيز الشراكات الثلاثية الأطراف.
إجراء مشاورات جماعية مع المنظمات غير الحكومية من خلال تقديم الدعم للجنة الاتصال بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية؛ وتنظيم المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠١ (في مقر اليونسكو)؛ وتنظيم مشاورات للمنظمات غير الحكومية في موازاة المؤتمرات الرئيسية لليونسكو والأمم المتحدة		المشاركة في اجتماعات التشاور الإقليمية التي عُقدت للجان الوطنية لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (مايو/أيار ٢٠٠١)، ولمنطقة أوروبا (يوليو/تموز ٢٠٠١)؛ والمشاركة في تنظيم الدورات التدريبية لموظفي اللجان الوطنية المعينين الجدد؛ ومواصلة توعية المنظمات غير الحكومية الشريكة بضرورة الاتصال باللجان الوطنية وبضرورة إحاطتها علماً بالتطورات، والتعاون معها؛ والبدء في عملية جرد وتحديد الشركاء الإقليميين، وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية خاصة بالتعليم للجميع بالتعاون مع مكتب اليونسكو في بيروت؛ وقد ساعدت لجنة الاتصال بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية على تيسير الحوار والتعاون مع المنظمات الحكومية بشكل جماعي، وأسهمت على نحو فعّال في عملية إعداد التقرير السداسي؛ وتعزيز التعاون مع أوساط المنظمات غير الحكومية في داكار من خلال لجنة الاتصال بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية؛ وزيادة مشاركة ممثلي الشبكات الإقليمية في المؤتمر العام وفي المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية؛ وتوسيع نطاق تعبئة المنظمات غير الحكومية ومساهمتها في مؤتمرات الأمم المتحدة المتصلة بالتحديات الرئيسية المطروحة في القرن الحادي والعشرين والتي تتعلق بأولويات برنامج اليونسكو؛ وانتخاب لجنة اتصال تتمتع بطابع تمثيلي، واعتماد مجموعة التزامات بشأن الأولويات الرئيسية لبرنامج اليونسكو.
التعاون مع مشروع التربية من أجل تطور مستديم ومع قطاع العلوم الطبيعية في تعبئة أوساط المنظمات غير الحكومية لصالح مؤتمر قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة (أغسطس/آب ٢٠٠٢)، والتعاون مع قطاع الاتصال والمعلومات في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (جنيف، ٢٠٠٣)		تحضير وتيسير انعقاد المشاورة الدولية للمنظمات غير الحكومية خلال المنتدى العالمي للتربية (داكار، أبريل/نيسان ٢٠٠٠)، بالتعاون مع لجنة الاتصال بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية وقطاع التربية؛ وتحديد الشركاء المحتملين؛ وإنشاء لجنة الاتصال بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية للجنة برنامجية مشتركة معنية بالتنمية المستدامة. وقد كان للمنظمات غير الحكومية دور مهم في اعتماد القرار ٣١م/٤٠ في المؤتمر العام.
توفير خدمات إعلامية		إعداد قاعدة البيانات واستيفاؤها بالمعلومات المجموعة من أجل التقرير السداسي. وترجمة المضامين إلى اللغة الانجليزية؛ وبدء تشغيل الموقع الشبكي الخاص بالمنظمات غير الحكومية.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ينبغي أن يتم تحسين التنسيق وتدفق المعلومات، على كافة المستويات، أي على مستوى قطاعات البرنامج في الأمانة، وعلى مستوى اللجان الوطنية، والهيئتين الرئاسيتين، والمنظمات غير الحكومية؛
- ينبغي تطوير الاتصالات بالجهات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية الحكومية بغية تبادل الخبرات والمعلومات والممارسات؛
- ينبغي زيادة التركيز على إقامة الشبكات الإقليمية وعلى التعاون الميداني عن طريق اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية؛
- ينبغي تحسين تعبئة شركاء اليونسكو من المجتمع المدني حتى تبلغ مستواها الأمثل.

تقييم التنفيذ

يعنى قسم العلاقات مع المنظمات الدولية بالمبادرة بإقامة علاقات تعاون بين اليونسكو والمنظمات الدولية (الدولية الحكومية وغير الحكومية)، وبتيسير هذه العلاقات وتنسيقها وتوثيقها. كما يتولى القسم تأمين مشاركة اليونسكو في القرارات ذات الصلة بالسياسات العامة والتوجهات والاستراتيجيات وبتقصي أوجه التآزر والتكامل على صعيد التعاون الدولي وبتوثيق علاقات التعاون مع المجتمع المدني.

فهذا ما جعل قطاعات البرنامج تراعي في أنشطتها القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الأمم المتحدة (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB)[1]، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة) و/أو القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العام للمنظمات غير الحكومية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى ما يلي:

- تنامي الأنشطة المشتركة بين اليونسكو والمنظمات الدولية الحكومية (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية)، وزيادة عدد المنظمات غير الحكومية التي ترتبط باليونسكو بعلاقات رسمية أو تنفيذية؛
- تنشيط الشراكات القائمة بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية وتنويعها وتوسيع نطاقها، ولا سيما عقب اعتماد المؤتمر العام للتقرير السداسي وللتعديلات على توجيهات عام ١٩٩٥؛
- تعزيز التنسيق والتعاون الميداني مع المنظمات الدولية في حالات الطوارئ (أفغانستان، بيرو).

وقد أسهمت هذه النتائج، ومنها إصلاح وتركيز برنامج وميزانية اليونسكو، في تعزيز صورة المنظمة ومصداقيتها لدى الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وبرزت في إطار تنمية التعاون مع المنظمات الدولية، بعض الصعوبات التي تتعلق بطبيعة مهام المنظمة. فنظراً لأن اليونسكو هي وكالة متخصصة وليست وكالة تقنية، ولأن مساهماتها تخص المراحل التمهيدية وليس المراحل الأخيرة من عملية ما، فقد تأخر قبولها كعضو في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهي آلية استشارية تابعة لمكتب منسق الشؤون الإنسانية.

بيد أن من شأن تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة البرنامج، أن يساعد أيضاً على تجاوز هذه الصعوبات في إطار منظومة الأمم المتحدة.

كما أن من شأن تعزيز مكتبي الاتصال في نيويورك وجنيف بتزويده بموظفين من أخصائيي البرنامج، أن يساعد على زيادة فرص اليونسكو في أن تصبح عضواً في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

وقد اعتمدت الجمعية العامة قراراً بشأن "عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع"، استناداً إلى التقرير الذي قدمته إليها اليونسكو، والذي اضطلع قسم العلاقات مع المنظمات الدولية بتنسيق مساهمات قطاعات البرنامج فيه.

وجرى الأمر على النحو ذاته بالنسبة لإعلان سنة ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي (٢٠٠٢).

وقد أدى اعتماد المجلس التنفيذي والمؤتمر العام للتقرير السداسي (١٩٩٥-٢٠٠٠)، والتعديلات التي أدخلت على توجيهات عام ١٩٩٥، إلى تيسير توثيق علاقات التعاون بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية وتطويرها لتصبح علاقات شراكة حقيقية. فقد رسخت هذه التعديلات سياسة تتسم بالانفتاح على صعيد آليات التعاون الجماعية، تجسدت في المشاركة التامة والكاملة لجميع المنظمات غير الحكومية التي ترتبط باليونسكو بعلاقات رسمية في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية؛ هذا فضلاً عن أن التعديلات المذكورة تشجع على النهوض بأوجه التآزر مع المجتمع المدني وتنويع الشراكات على الصعيدين الإقليمي والوطني عن طريق إقامة علاقات للتعاون الثلاثي الأطراف بين اليونسكو، واللجان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية.

(١) مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق - (CEB) لجنة التنسيق الإدارية (ACC) سابقاً.

العلاقات مع الدول الأعضاء

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
الدول العربية		
تنسيق العلاقات مع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والدول غير الأعضاء في المنطقة		عدد الزيارات التي قام بها المدير العام إلى الدول العربية: ٢٠٠٠: ٤ ٢٠٠١: ١٠
تشجيع التعاون بين البلدان لضمان تنفيذ برامج المنظمة		عدد المحادثات التي أجراها ممثلون عن المنطقة مع المدير العام: ٢٠٠٠: ١٣ ٢٠٠١: ٢٤
الاتصال بالدول الأعضاء وبوفودها الدائمة وبممثليها في المجلس التنفيذي، وإعطاؤها كافة المعلومات ذات الصلة بالتعاون بين الدول واليونسكو		عدد الزيارات التي قامت بها الوفود الدائمة للمدير العام: ٢٠٠٠: ٣٢ ٢٠٠١: ٢٤
زيادة الإلمام بالوضع في الدول الأعضاء؛ وجمع المعلومات الضرورية للمدير العام وإعداد الملفات الملائمة للمحادثات أو المهمات التي يجريها		
التعاون مع السلطات الوطنية للإعداد لمهمات المدير العام والتخطيط لها		
التنسيق بشأن متابعة مهمات المدير العام وتنفيذ المذكرات والاتفاقات المنبثقة عنها		

مواصلة التعاون مع
المنظمات الدولية الحكومية
ذات الطابع الإقليمي
وتوطيده

متابعة الوضع السياسي
والاقتصادي والاجتماعي
واستيفاء المعلومات الخاصة
بالمنطقة

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ضرورة توخي المرونة في تنفيذ أنشطة اليونسكو لتكييف ردودها على نحو أفضل مع متغيرات الوضع السياسي في المنطقة؛
- ضرورة تحديد المسائل ذات الأولوية عند معالجة الطلبات، بسبب وجود قيود مالية وزمنية وعدم كفاية الموارد البشرية.

آسيا والمحيط الهادي

تنسيق العلاقات مع الدول
الأعضاء والأعضاء المنتسبين
والدول غير الأعضاء في
المنطقة

تشجيع التعاون بين البلدان
لضمان تنفيذ برامج المنظمة

الاتصال بالدول الأعضاء
وبوفودها الدائمة وبممثليها
لدى المجلس التنفيذي،
وإعطاؤها كافة المعلومات
ذات الصلة بالتعاون بين
الدول واليونسكو

زيادة الإلمام بالوضع في
الدول الأعضاء؛ وجمع
المعلومات الضرورية للمدير
العام وإعداد الملفات الملائمة
للمحادثات أو المهمات التي
يجريها

التعاون مع السلطات الوطنية
للإعداد لمهمات المدير العام
والتخطيط لها

التنسيق بشأن متابعة مهمات
المدير العام وتنفيذ المذكرات
والاتفاقات المنبثقة عنها

عدد الزيارات التي قام بها المدير العام إلى المنطقة:
٢٠٠٠: ٩
٢٠٠٢: ٦
عدد المحادثات التي أجراها ممثلون عن المنطقة مع المدير العام:
٢٠٠٠–٢٠٠١: ٧٩

مواصلة التعاون مع
المنظمات الدولية الحكومية
ذات الطابع الإقليمي
وتوطيده

متابعة الوضع السياسي
والاقتصادي والاجتماعي
واستيفاء المعلومات الخاصة
بالمنطقة

أوروبا

تنسيق العلاقات مع الدول الأعضاء، والأعضاء المنتسبين والدول غير الأعضاء في المنطقة

تشجيع التعاون بين البلدان لضمان تنفيذ برامج المنظمة

الاتصال بالدول الأعضاء وبوفودها الدائمة وبممثليها لدى المجلس التنفيذي، وإعطاؤها كافة المعلومات ذات الصلة بالتعاون بين الدول واليونسكو

زيادة الإلمام بالوضع في الدول الأعضاء؛ وجمع المعلومات الضرورية للمدير العام وإعداد الملفات الملائمة للمحادثات أو المهمات التي يجريها

التعاون مع السلطات الوطنية للإعداد لمهمات المدير العام والتخطيط لها

التنسيق بشأن متابعة مهام المدير العام وتنفيذ المذكرات والاتفاقات المنبثقة عنها

مواصلة التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية ذات الطابع الإقليمي وتوطيده

متابعة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي واستيفاء المعلومات الخاصة بالمنطقة

أنشأ المدير العام (في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠) فريق عمل مشترك بين القطاعات بهدف إعداد استراتيجية متكاملة خاصة بأنشطة اليونسكو في جنوب شرقي أوروبا (اضطلع قطاع العلاقات الخارجية والتعاون (فرع أوروبا (ERC/EUR) بالتنسيق الشامل داخل فريق العمل)

تم إعداد وثيقة استراتيجية بشأن أنشطة اليونسكو في جنوب شرقي أوروبا. وتحدد هذه الوثيقة مجالات العمل ذات الأولوية وتعرض عدداً من الاقتراحات الخاصة بمشروعات جامعة للتخصصات ومشتركة بين الدول تنفذ بالشراكة مع الوكالات الأخرى العاملة في المنطقة.

عدد الزيارات التي قام بها المدير العام إلى المنطقة:
٢٠٠٠: ١٠
٢٠٠٢: ١١

عدد المحادثات التي أجراها ممثلون عن المنطقة مع المدير العام:
٢٠٠٠: ٧٧
٢٠٠١: ٦٨

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ساعد فريق العمل المشترك بين القطاعات على رفع مستوى عملية تحديد وتركيز أنشطة اليونسكو في المنطقة، ويؤمل أن يساهم في تعزيز الشراكات مع وكالات وبلدان مانحة أخرى فاعلة في جنوب شرقي أوروبا.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

تنسيق العلاقات مع الدول الأعضاء، والأعضاء المنتسبين والدول غير الأعضاء في المنطقة	عدد الزيارات التي قام بها المدير العام إلى المنطقة: ٢٠٠٠: صفر ٢٠٠١: ٣
تشجيع التعاون بين البلدان لضمان تنفيذ برامج المنظمة	عدد المحادثات التي أجراها ممثلون عن المنطقة مع المدير العام: ٢٠٠٠: ١٨ ٢٠٠١: ٣٣
الاتصال بالدول الأعضاء وبوفودها الدائمة وبممثليها لدى المجلس التنفيذي، وإعطاؤها كافة المعلومات ذات الصلة بالتعاون بين الدول واليونسكو	عدد الزيارات التي قامت بها الوفود الدائمة للمدير العام: ٢٠٠٠: ٣٧ ٢٠٠١: ٣٢
زيادة الإلمام بالوضع في الدول الأعضاء؛ وجمع المعلومات الضرورية للمدير العام وإعداد الملفات الملائمة للمحادثات أو المهمات التي يجريها	
التعاون مع السلطات الوطنية للإعداد لمهمات المدير العام والتخطيط لها	
التنسيق بشأن متابعة مهمات المدير العام وتنفيذ المذكرات والاتفاقات المنبثقة عنها	
مواصلة التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية ذات الطابع الإقليمي وتوطيده	
متابعة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي واستيفاء المعلومات الخاصة بالمنطقة	

تعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية	تعزيز القدرات المحلية على مستوى المؤسسات الفلسطينية عبر إنشاء نظام تربوي جيد يستهدف التلاميذ الشباب والطلبة والأساتذة، وعبر توفير التدريب لكبار الموظفين والأطر في البلديات	تدريب كبار الموظفين في وزارة التربية الفلسطينية والمعلمين والمديرين والمسؤولين عن التنظيم والتخطيط.
الإسهام في بناء السلام		تجديد وإصلاح زهاء ثلاثين مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وشراء التجهيزات والمعدات اللازمة.
التوعية بالسياحة الثقافية عن طريق ترميم وإحياء مواقع ومعالم أثرية في أريحا، وبيت لحم، ونابلس، والخليل، وغزة		تدريب مئة مهني من الشباب الفلسطينيين عن طريق حلقات عمل نظمها، في نابلس وغزة، مسؤولون عن "المراكز المتعددة الأغراض للموارد المحلية" (MCRC) الخاصة بالشباب.
تعزيز الهوية الثقافية والتعددية الثقافية؛ والعمل على تفهم أفضل للعلاقات القائمة بين المسائل البيئية والديمغرافية والإنمائية؛ والمشاركة في تحوّل الشعب الفلسطيني نحو الحداثة والسلوكيات الديمقراطية		تدريب ٢٠ صحفياً فلسطينياً؛ وتعزيز وتحديث الوكالة الفلسطينية للأنباء "وفا".
		توعية الجمهور على نطاق واسع بأهمية الموارد الطبيعية لفلسطين وبقيمة تراثها الثقافي الذي يشكل وسيلة ممتازة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وذلك بفضل المشروعات الثقافية والعلمية التي تنفذ في أريحا والخليل وبيت لحم ونابلس وغزة.
بناء رياض أطفال هدفها تطوير التعليم قبل المدرسي من أجل بناء مجتمع حديث		

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ستتمكن منظمتنا، من خلال تعزيز مكتبها في رام الله في مجالي التربية والثقافة، من تنسيق أنشطة الوكالات الدولية الأخرى في مجالات اختصاص اليونسكو، فضلا عن تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة على المستوى الوطني. ولذلك، فإنه من الضروري ضمان وجود مكتب يضم أخصائيين في البرنامج، بحيث تحافظ اليونسكو على دورها كمنسقة و "رائدة" في مجالات اختصاصها.

تقييم التنفيذ

إن قسم العلاقات مع الدول الأعضاء (RMS) هو أحد الأقسام الأربعة التي يتألف منها قطاع العلاقات الخارجية والتعاون (ERC). ويختلف هذا القسم عن الأقسام الثلاثة الأخرى على النحو التالي:

- إن مدير قسم العلاقات مع الدول الأعضاء هو، بحكم منصبه، نائب مساعد المدير العام للعلاقات الخارجية والتعاون لمجمل القطاع المعني. وبما أنه لم يخلف أحداً على هذا المنصب، فقد تمكّن من الاضطلاع بمهامه مرتكزاً على أسس جديدة.
- ويشمل قسم العلاقات مع الدول الأعضاء أربعة مجالات مختلفة: فهناك أربعة شعب "سياسية" (تقع منطقة افريقيا في إطار اختصاص إدارة افريقيا) تتعامل مع ممثلين رسميين عن ١٥١ دولة عضواً وعضواً منتسباً (من رؤساء الدول والحكومات والوزراء والوفود الدائمة والممثلين لدى المجلس التنفيذي)، ومع المنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمي (مثل مجلس أوروبا أو جامعة الدول العربية)؛ ونجد أيضاً في هذا القسم شعبة المنح الدراسية التي تتعامل مع عدد كبير من الأفراد ومبالغ كبيرة من الأموال (حوالي ٥ ملايين دولار أمريكي نقداً وعيناً خلال الفترة قيد الاستعراض)، ويُطلب من هذه الشعبة من وقت إلى آخر أن تعدّ برامج جديدة (مثل برنامجي المنح الدراسية التي تشارك اليونسكو في رعايتهما مع كيزو آوبوشي وشركة لوريال)؛ ونذكر أيضاً برنامج المساهمة (ويرد تحليل له في جزء منفصل من هذا التقرير)؛ وأخيراً، يتضمن هذا القسم وحدة مهمتها تقديم الدعم الإنمائي لصالح الشعب الفلسطيني.
- ورؤية قسم العلاقات مع الدول الأعضاء بقطاع العلاقات الخارجية والتعاون (ERC/RMS) تنطلق من باب مطل على اتجاهين في ذات الوقت، اتجاه نحو الداخل (ذلك أن كافة الملخصات المتعلقة بالاجتماعات التي تعقد في المقر مع ممثلين حكوميين وبالزيارات التي يتم القيام بها إلى الدول الأعضاء، معدّة حصراً ليستخدمها المدير العام)، واتجاه نحو الخارج (الاتصالات مع الوفود الدائمة، أو إعداد مفكرات التفاوض أو الإعداد، بالاشتراك مع الدول الأعضاء، للاجتماعات الثنائية التي يعقدها المدير العام في المقر أو للزيارات التي يقوم بها إلى البلدان المعنية، أو عندما يتم صرف الأموال على المنح الدراسية وبرنامج المساهمة والمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني).
- وأخيراً، يتم الاضطلاع بالجوانب السياسية من عمل القسم بالتعاون الوثيق مع مكتب المدير العام؛ وكثيراً ما يجري ذلك بحضور المدير العام شخصياً.

خلال الفترة التي تغطيها هذه الوثيقة، ركّز قسم العلاقات مع الدول الأعضاء جهوده على تحسين بنية ومضمون الملخصات المعدّة للمدير العام. ولهذه الملخصات شكلان: أحدهما خاص بالملخصات الصغيرة (المعروفة حالياً "بالملخصات الوليدة") المتعلقة باللقاءات الثنائية التي تعقد في المقر بين المدير العام ومسؤولين رفيعي المستوى (حوالي ٣٥٠ لقاء خلال الفترة قيد الاستعراض)، والشكل الآخر معدّ للملخصات الكبيرة (بلغ عددها ٥٣ ملخصاً في عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١، ويتراوح عدد صفحات كل منها بين ٤٠ و ٧٠ صفحة) المتعلقة بالزيارات الرسمية أو غيرها من الزيارات التي يقوم بها المدير العام إلى الدول الأعضاء؛ وتشكل هذه الملخصات جوهر المعلومات التي يحتاج إليها المدير العام. وأتاح إعداد هذين الشكلين واتباعهما رفع مستوى الملخصات من حيث دقتها وتماسك محتواها، فضلا عن تحسين ملحوظ في نوعية ومضمون البيانات والمعلومات المقدمة للمدير العام.

وشهدت فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ وقوع حدثين خارجين عن المعتاد: أولهما التقييم الخارجي لشعبة المنح الدراسية الذي أدى إلى مناقشة معمقة خلال الدورة الواحدة والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي (٢٨ مايو/أيار – ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٠١) وعكس صورة إيجابية عن البرنامج. وصاغ المجلس التنفيذي في هذا الصدد، توصيات تستهدف المزيد من التطوير يتم حالياً تنفيذها. والثاني هو أن المدير العام كلّف الشعبة بإعداد استراتيجية للبلدان العشرة في جنوب شرقي أوروبا. ومن المرتقب عند ضمان توفّر الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات الملموسة التي يكون قد تم تحديدها، أن تتاح الفرصة للدول الأعضاء المعنية لتضطلع بما تكون قد استصوبته من أنشطة ولتعقد الشراكات التي هي بأمس الحاجة إليها داخل المنطقة وخارجها.

وأدت البنية الجديدة لقسم العلاقات مع الدول الأعضاء (ERC/RMS) إلى نشوء تحديات جديدة تمثلت في تشكيل فريق جديد (لم يسبق لعدد من أعضائه أن عملوا في نفس الميدان) وفي إدخال تعديلات جذرية على أساليب العمل. ويؤمل أن يفضي الزخم الذي تمّ التوصل إليه حتى الآن إلى إحراز نتائج فعلية أكثر أهمية خلال فترة العامين المقبلة، والتي ستُدرج في الوثيقة ٣٣م/٣.

مشاركات الدول الأعضاء في أنشطة اليونسكو في عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١

العمود ١ عدد الاتفاقيات التي أصبحت الدولة العضو طرفا فيها
العمود ٢ اللجان الوطنية القائمة بتاريخ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
العمود ٣ المساهمات الطوعية التي استلمت
العمود ٤ المساهمات الطوعية التي استلمت في إطار ترتيبات أموال الودائع

الدول الأعضاء	١ الاتفاقيات: تصديق/ قبول/ انضمام/ خلافة	٢ اللجان الوطنية	٣ المساهمات الطوعية (بآلاف الدولارات)	٤ ترتيبات أموال الودائع (بآلاف الدولارات)
أفغانستان	٢	×		
ألبانيا	٦	×	٠,٣	
الجزائر	٨	×	٥,٦	
أندورا	٥	×	٠,٣	
أنغولا	٢	×		
أنتيغا وبربودا	١	×		
الأرجنتين	١٣	×	١٢٢,٤	٥٩٥,٢
أرمينيا	١٠	×	٢٨,٧	
استراليا	٢٤	×	١١٣,٣	
النمسا	١٩	×	٣٤٤,١	
أذربيجان	١٠	×		
البهاما	٤	×		
البحرين	٤	×	١,٣	٢٠,٠
بنغلاديش	٩	×	٠,٧	
بربادوس	٧	×	٥,٠	
بيلاروس	١١	×	٥,٨	
بلجيكا	١٥	×	٦١٨,٨	٣ ٩٥٢,٢
بليز	٤	×	٠,١	
بنين	٤	×	٠,٢	
بوتان	١	×		
بوليفيا	١١	×	٢٠,٨	
البوسنة والهرسك	١٦	×	٢,٢	
بوتسوانا	٢	×	٠,٧	
البرازيل	١٩	×	٥٧٣,٩	١٨٧ ٨٨٤,٤
بلغاريا	٢٠	×	٠,٩	
بوركينا فاسو	١٠	×		
بوروندي	٢	×		
كمبوديا	١١	×	٠,١	
الكاميرون	٧	×		
كندا	١١	×	٧٣٤,٥	٩٤,٨
الرأس الأخضر	٢	×		
جمهورية افريقيا الوسطى	٤	×		
تشاد	٢	×	٦٥,٠	
شيلي	٩	×	٨٨,٠	٢٨٨,١
الصين	١٣	×	١٧١,٩	
كولومبيا	٩	×	٣٠,٧	
جزر القمر	٣	×		
الكونغو	٥	×		
جزر كوك		×		
كوستاريكا	١٧	×	١,٣	
كوت ديفوار	٨	×	٦٢,٠	
كرواتيا	١٦	×	٢,٥	
كوبا	١٥	×	٢,٥	
قبرص	١٨	×	٢٢,٦	
الجمهورية التشيكية	٢٢	×	١٠,٧	
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٣	×	٢,٧	

الدول الأعضاء	١ الاتفاقيات: تصديق/ قبول/ انضمام/ خلافة	٢ اللجان الوطنية	٣ المساهمات الطوعية (بآلاف الدولارات)	٤ ترتيبات أموال الودائع (بآلاف الدولارات)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧	×	٠,٤	
الدنمارك	٢١	×	٤ ٢٦٧,٦	٦ ١٨٤,٦
جيبوتي		×		
دومينيكا	٦	×		
الجمهورية الدومينيكية	٩	×	٢,٥	
اكوادور	١٩	×	٢,٦	١٤٠,٤
مصر	١٨	×	٢٥,٣	
السلفادور	١٤	×	١,١	
غينيا الاستوائية	١	×		
اريتريا	١	×		
استونيا	٨	×	٠,٨	
اثيوبيا	١	×	٠,٦	
فيجي	٥	×	٠,٢	
فنلندا	٢٠	×	٢ ٠٨٥,٨	٤,٩
فرنسا	٢٣	×	٢ ٢٣٢,١	٩٧٢,٦
الغابون	٥	×	٨,٨	
غامبيا	١	×	٣٢٢,٦	
جورجيا	٩	×	٦,٠	
ألمانيا	٢٣	×	٣ ٤٩٣,٢	١ ٢٣٠,٣
غانا	١٣	×	٥٠,٧	
اليونان	١٦	×	٢١٣,٦	
غرينادا	٢	×	٠,١	
غواتيمالا	١٧	×	١,٦	
غينيا	١٣	×		
غينيا بيساو	٣	×		
غيانا	١	×	٠,٢	
هايبتي	٧	×	٠,٢	
هندوراس	٦	×		٣٤٣,٦
المجر	١٩	×	٨,٧	
ايسلندا	٧	×	١١,٤	
الهند	١٧	×	١٤٨,١	
اندونيسيا	٨	×	١٤,١	
إيران (جمهورية – الإسلامية)	١٠	×	١٣٦,٢	
العراق	١١	×		
ايرلندا	١١	×	٤٥٩,٤	
إسرائيل	١٥	×	٥٧,٧	
ايطاليا	٢٤	×	٣٣ ١٤٠,٧	٨ ٤٩٣,٠
جامايكا	٥	×	٢,٩	
اليابان	١٥	×	٩ ٠١٦,٤	٤٤ ٦٩٨,٨
الأردن	١٣	×	١٩,٠	٢٠,١
كازاخستان	٧	×	٣٤,٦	٨,٠
كينيا	١٣	×	٠,٥	
كيريباتي	١	×	٠,٣	
الكويت	٥	×	٢٠,٠	
قيرغستان	٧	×	٠,٣	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦	×	٠,١	

الدول الأعضاء	١ الاتفاقيات: تصديق/ قبول/ انضمام/ خلافة	٢ اللجان الوطنية	٣ المساهمات الطوعية (بآلاف الدولارات)	٤ ترتيبات أموال الودائع (بآلاف الدولارات)
لاتفيا	٨	×	١,٠	
لبنان	١٢	×	١,٠	
ليسوتو	٢	×		
ليبيريا	٤	×		
الجماهيرية العربية الليبية	١٣	×	١٨,٣	٥ ٠٥٣,٨
ليتوانيا	١١	×	١,١	
لكسمبرغ	١٦	×	٣٨٦,٢	٢٣٦,٩
مدغشقر	٩	×		
ملاوي	٦	×	٠,٢	
ماليزيا	٦	×	٦,٨	
الملديف	٢	×	٠,١	
مالي	٦	×	٥٧,٠	
مالطة	١٣	×	٥,٠	
جزر مارشال		×		
موريتانيا	٤	×		
موريشيوس	٩	×		
المكسيك	١٤	×	٧٤,٤	٧,٠
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)		×		
موناكو	١٣	×	٠,٣	
منغوليا	٧	×	٠,١	
المغرب	٢٢	×	١ ٢٠٤,٠	
موزمبيق	١	×	٤٠,١	
ميانمار	٣	×		
ناميبيا	٣	×	٠,٥	
ناورو		×		
نيبال	٥	×	٠,١	
هولندا	٢٣	×	٢ ٧٥٣,٩	٧ ٧٤٤,١
نيوزيلندا	١٢	×	٤٦,٣	١٩٠,٠
نيكاراغوا	١٥	×		
النيجر	١٦	×	٢٣٤,٦	
نيجيريا	١٢	×	٤,٠	
نيوي	١	×		
ناورو	٢٢	×	٤ ٩١٦,٧	٦ ٠٥٦,٠
عمان	٦	×	٧٨,٥	
باكستان	١٣	×		
بالاو		×		
بنما	٢١	×	٢١,١	
بابوا غينيا الجديدة	٣	×	٠,٩	
باراغواي	٩	×	٧,٠	
بيرو	١٨	×	٧,٩	
الفلبين	٨	×	٥,٢	
بولندا	١٨	×	١٩,٩	
البرتغال	١٩	×	٣٠,٨	١١٩,٠
قطر	٤	×	٤٥٢,٤	
جمهورية كوريا	١٠	×	٥٤٢,٤	٣٨٦,٨
جمهورية مولدوفا	٧	×		
رومانيا	١٣	×	٤,٩	
الاتحاد الروسي	٢٠	×	١ ٥٥٧,٣	
رواندا	١٣	×	١٥٢,٢	
سانت كيتس ونيفيس	١	×		

الدول الأعضاء	١ الاتفاقيات: تصديق/ قبول/ انضمام/ خلافة	٢ اللجان الوطنية	٣ المساهمات الطوعية (بآلاف الدولارات)	٤ ترتيبات أموال الودائع (بآلاف الدولارات)
سانت لوسيا	٣	×	٠,١	
سانت فنسنت وغرينادين	٩	×		
ساموا	١	×		
سان مارينو	٦	×	٠,٢	١٣,٩
ساوتومي وبرنسيبي		×		
السعودية (المملكة العربية –)	٧	×	٤٠,٧	٥٥٣,٥
السنغال	١٥	×	٨٦,٥	
سيشل	٢	×	١,٧	
سيراليون	٣	×	١ ٥٤٥,٩	
سلوفاكيا	٢٢	×	٢,٨	
سلوفينيا	٢٣	×	٥,٢	
جزر سليمان	٥			
الصومال		×		
جنوب افريقيا	٤	×	٢٨,٢	
اسبانيا	٢١	×	٢١٦,١	٤٠٧,٠
سري لانكا	١٥	×		
السودان	٤	×	٠,٧	
سورينام	٣	×	٠,٩	
سوازيلاند	٢	×		
السويد	٢١	×	٤ ٥٧٠,١	٨١,٠
سويسرا	١٧	×	٨٤١,٦	٣٠٠,٩
الجمهورية العربية السورية	٦	×	٢,٤	
طاجيكستان	١١	×	٤٠٠,٤	
تايلاند	٤	×	٢٠٩,٢	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٠	×	٠,٤	
توغو	٣	×	٠,٢	
تونغا	١	×		
ترينيداد وتوباغو	٨	×		
تونس	١٦	×	١,٢	
تركيا	٩	×	١٠٢,١	
تركمنستان	٢	×	٠,٢	
توفالو		×		
أوغندا	٦	×	١,٣	
أوكرانيا	١٣	×	٨,٩	
الإمارات العربية المتحدة	٣	×	٢٠٠,٠	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	١٩	×	١ ٥٤٨,٩	١٢٦,٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧	×	٠,٢	
أوروغواي	١٥	×		٥٤,٤
أوزبكستان	٥	×	٢٨٧,٩	
فانواتو		×		
فنزويلا	١٤	×	٢٨,٢	
فيتنام	٦	×	٠,٢	
اليمن	٣	×	٠,٣	
يوغوسلافيا	١٨	×		
زامبيا	٨	×		
زمبابوي	٣	×	٠,٦	
المجموع	٨١ ٥٩٠,٨		٢٦١,٨	٢٧٦

المساهمات الطوعية التي استلمت في ٢٠٠٠-٢٠٠١ من الدول غير الأعضاء والمنظمات غير الحكومية
Voluntary contributions received in 2000-2001 from non-Member States, NGOs and others

	Amount/المبلغ (in thousands US $) (بآلاف الدولارات الأمريكية)
Non-Member States/الدول غير الأعضاء	
United States of America	4,987.7
NGOs and others/المنظمات غير الحكومية وغيرها	
Académie des Sciences, France	18.0
ACEID Fees	160.7
ACOPS	72.0
Action-Aid	16.6
Aga Khan Trust	308.7
Agence de la Francophonie	45.7
Agenzia Italiana Petroli (AGIP), Italy	21.3
Agenzia Nazionale Protezione Dell'Ambiente	127.2
Agenzia per lo Sviluppo Tecnologico	1.4
Agenzia Regionale Protezione Dell'Ambiente	13.8
AGFUND	800.0
Al Alamiah, Kuwait	100.0
Al Balqa University	20.0
Alfred P. Sloan Foundation	29.0
American Club of China	8.0
Amici dei Musei, Italy	4.5
Arab Fund for Economic Development	121.8
Arab Fund for Economic Social Development, Kuwait	23.4
Asia Pacific Centre for Theoretical Physics, Korea	19.5
Asia Pacific Cultural Centre, Japan	18.1
Asian Development Bank	272.0
Aso Tatsuo	11.3
Association La Bibliothèque du Désert	47.7
Association Nouveaux Virtuoses	4.2
Association Rudaki	1.4
Atomic Energy Organization of Iran	12.1
Australian Institute of Marine Science	2.9
Aventis	109.2
Ayrton Senna Foundation	55.3
B.I.T. Senegal	3.0
Bank of Brazil Foundation	1,969.1
Bankyo University	90.0
Beijing Bama Food Processing Co., Ltd.	6.0
Beyrouth Capitale Culturelle, Commis. Préparatoire	5.0
Brain Science Foundation, Japan	8.3
Brasil Telecom	108.7
Brown Brothers Harriman & Co.	35.0
BSH	1.5
Bureau of Meteorology, Australia	9.3
Caribbean Development Bank	50.0
CARITAS	103.3
Carnegie Corporation of New York	75.0
Caterpillar China Ltd.	25.0
Centro Elettrotecnico Sperimentale Italiano	32.6
CERLALC	3.0
China Charity Federation	34.8
CNRS - France	1.4
Columbia University	10.0
Comision Permanente del Pacifico Sur	4.9
Commemorative Ass. for the Japan World Expo.	99.6
Commercial Bank of Qatar	50.0
CONACYT	50.0
Conf. Design Magnet CRT Sandy Bay	12.0
Conselho Cientifico e Tecnologico, Brazil	63.4
Consiglio Nazionale delle Ricerche, Italy	340.2
Consorzio Area / Novimpresa, Italy	1.8
Consorzio de Santiago de Compostella	232.0
Convenio Andres Bello	87.3
Coprodeli, Peru	62.5
Creative Labs	5.1
CRT Fondazione, Italy	9.5
Danish Natural Research Council	18.2
DEL / Planet Society	6.5
DHL, Italy	0.4
EDF-GDF, France	22.8
Emilia Valori	53.0
ENEA, Italy	108.8
EOLSS Publishers Co. Ltd.	25.0
Eurograficas Pichel	3.6
European Commission	4,567.0
European Science Foundation	2.8
European Space Agency	207.4
European Training Foundation	91.5
Felissimo	351.8
FINEP, Brazil	25.0
Fondation Bettencourt Schueller	41.1
Fondation de France	6.8
Fondation Internationale	172.0
Fondation Prince des Asturies	26.7
Fondazione Internazionale Trieste	17.5
Ford Foundation	690.0
Forschungszentrum J_lich, Germany	4.4
Foundation Andes, Chile	73.1
Foundation Dr. Al-Qubaisi	167.5
Fundacao Calouste G.	11.2
Fundacion Antorchas, Chile	17.5
Fundacion Santa Maria	20.0
Funsalud / SI, Brazil	6.0
Gaddafi International Foundation for Charitable Association, Libya	249.3
Groupe ACCOR	150.0
Guillermo Cano Foundation	25.0
Hariri Foundation, Lebanon	150.0
Harvard University	25.5
Helsinki Consulting Group Ltd.	15.0
Hiroshima City, Japan	137.6
ICGEB	19.9
ICRAF	8.5
ICSU	20.0
IDRC, Canada	2.8
IFREMER	50.5
Institut de Physique du Globe de Paris / E.C.	8.2
Institute for Advanced Study, U.S.A.	12.5
Institute for Cultural Exchange, Inc.	100.0
Instituto de Turismo	2.8
Instituto Espagnol de Cenografia	47.7
INTAS	4.5
Inter-American Development Bank	61.0
Inter-American Dialogue	3.9
International Biathlon Union	60.0
International Brain Research Organization, France	6.0
International Comm. on the Middle Atmosphere	1.2
International Commission for Optics	3.8
International Council of Scientific Unions	20.0
International Reading Association	40.0
International Union of Pure and Applied Physics	9.6
IRD, Centre de Bretagne	7.3
ISESCO	80.0
Israel Academy of Sciences and Humanities	20.0
Istituto Nazionale di Fisica Nucleare (INFN)	124.0
Istituto Nazionale di Geofisica (ING)	6.7
Italian National Research Council	302.7

	Amount/المبلغ (in thousands US $) (بآلاف الدولارات الأمريكية)
Jesuit Refugee Services	0.6
Jet Tours SA	4.3
Juventud, Mozambique	5.9
Kadoorie Charitable Foundations	190.4
Kellogg Foundation	66.8
King's College School of Medicine & Dentistry, E.C.	1.8
Kobi Graphics	103.6
Kodansha	46.0
Kuwait Arab Fund	40.9
Kuwait Foundation for Adv. of Sciences	215.9
Kuwait Society	50.0
Legacy Veronese-Bignami, Italy	2.2
Lerici Foundation	11.5
Loicz International Project Office	1.2
L'Oréal	339.3
MacArthur Foundation	73.0
Madanjeet Singh	40.0
Mairie May S/Evre	0.4
Max Planck Institute, Germany	14.3
Medias – France	13.8
Mendeleev Institute, Russia	2.2
Mercedes-Benz China Ltd.	3.6
Meteorological Office, UK	18.1
Meyer Organics Ltd.	6.3
Monticolo, Italy	0.2
Mr. Wood	12.5
Ms Karp C.	0.4
Ms Gray	1.4
Ms Michiko Hirayama	2.4
Ms Takako Matsuura	0.2
Narodno Gledal Opera in Ballet, Slovenia	1.1
National Academy of Sciences, United States of America	55.3
National Technical University of Athens	36.0
Natural Research Environment Council	28.0
NFUAJ	451.8
ONR	10.0
OPEC	142.5
Opera and Ballet Theatre, City of Perm, Russia	1.4
Optical Society of America (OSA)	9.2
Osservatario Geofisico Sperimentale (OGS)	10.0
Osservatorio Astronomico di Trieste	18.7
OXFAM	20.0
P. Charriol Foundation	2.8
Parco Dell Etna EPG	6.2
Parsi Foundations, India	55.1
Plasmon Dietetique	122.0
Politecnico di Milano, Italy	0.7
Postal Italy (Direct Mailing Campaign)	101.7
Postal Swiss (Direct Mailing Campaign)	1,517.1
Private Committee, Venice	25.8
Professor Matsushita & Sasaki	1.0
Radison SAS Hotels and Resorts	25.0
RARE Center for Tropical Conservation	15.0
Raytheon Corp.	2.0
RCS Editori, Milano	17.8
Redesco, Italy	1.8
Regione Autonoma Friuli – Venezia Giulia	62.5
Rockefeller Foundation	230.0
S. Exc. Sheikh Ghassan I. Shaker	40.0
SAPAR Finance	81.0
SARL Orient	2.0
Scientific Committee on Oceanic Research	15.0
Scientific Committee on Solar-Terrestrial Physics	8.5
Search for Extraterrestrial Life Institute (SETI)	9.4

	Amount/المبلغ (in thousands US $) (بآلاف الدولارات الأمريكية)
Service General Contractors, Italy	0.7
Sincrotrone Trieste, Italy	356.4
SISSA, Italy	39.3
Sonderforschungsbereich, Germany	13.0
Soros Foundation	2.0
State University of New York	24.3
Sté Boucheron	107.6
Sté Disky Communications	15.1
Ste. Elec. Promotion	82.1
Stichting Gilles	160.0
Sultan Bin Owais Foundation	190.0
Swatch A.G., Switzerland	0.6
Technical University of Berlin	42.6
Teledom, Nigeria	1.5
Tepco Engineers	199.2
The Reed Foundation	30.0
The San Mat Research Foundation Beas	16.9
The Sikh Foundation	20.0
Theatre Royal Monnaie – Brussels	2.3
Tulsa Ballet Theatre	0.2
UNA Wales	1.8
UNESCO Sale of Cards-CD	12.8
University of Trieste/Consorzio Magnetofluidodinamica	4.3
University of Trieste/Dipartimento di Scienze della Terra	8.1
University of Milan	3.0
University of Castilla-La Mancha, Spain	8.9
University of Kuwait	24.7
University of Puerto Rico	5.3
University of Qatar	9.4
University of Reading, United Kingdom	8.7
University of Southampton	31.1
University of Tartu – Estonia	15.4
University of Texas/Professor Wooton	21.3
University Witwater Srand Radmaste	5.2
Vadinoyannis Mariana, Ms	50.0
Vovolini Laskardis, Ms	50.0
Welfare Association	250.0
World Monuments Fund	4.8
York University, Canada	65.5
Zapata Alberto	1.5
Total	**20,829.9**
United Nations Organizations/منظمات الأمم المتحدة	
F A O	24.0
I A E A	3,847.8
International Labour Organization	7.5
UN East Timor (UNTAET)	84.9
UNDCP	56.3
UNDHA/UNOHCI	28,791.8
UNFIP	6,737.7
UNFPA	32.9
UNHCR	794.2
United Nations Children Fund	526.7
United Nations Development Programme	151.2
United Nations Environment Programme	970.8
United Nations, New York	32.7
UNOCHA	30.0
UNOPS	130.8
World Bank/IBRD	1,408.9
World Food Programme	613.2
World Health Organization/UNAIDS	3,416.4
World Meteorological Organization (WMO)	284.8
Total	**47,942.6**

الهيئتان الرئاسيتان

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
أمانة المؤتمر العام		
تنظيم دورات المؤتمر العام تنظيم الدورات مع مراعاة أحكام الميثاق التأسيسي للمنظمة والنظام الداخلي للمؤتمر العام إعداد جدول الأعمال وتنظيم الأعمال التنسيق والإشراف على ما يلي: إعداد مجمل وثائق الدورة وإيصالها للدول الأعضاء مع احترام المهل النظامية؛ وتشكيل الأفرقة وتسيير عملها	تم على نحو ملحوظ تحسين نوعية المعلومات المقدمة للمشاركين في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام، ولا سيما من خلال ما يلي: نشر الوثائق عبر الاتصال المباشر بالانترنيت؛ استحداث صحيفة إلكترونية متاحة بالاتصال المباشر؛ وضع عدد كبير من الحواسيب تحت تصرف المشاركين لتيسير الاطلاع على المعلومات؛ إصدار صحيفة مصغرة ونشرتي أنباء عاجلة (FLASH) وفضلاً عن ذلك، تم تقصير مدة الدورة وتقليص حجم الوثائق بشكل ملحوظ (بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالدورة السابقة)	اضطلعت أمانة المؤتمر العام بأنشطة التحضير وتسيير الأعمال والمتابعة المتعلقة بالدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام التي انعقدت بمقر المنظمة في الفترة الممتدة من ١٥ أكتوبر/تشرين الأول إلى ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١. وعملاً بالمادة ٦١ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، أرسلت أمانة المؤتمر العام القرارات إلى الدول الأعضاء. إصدار الطبعة الجديدة من مرجع المؤتمر العام. جرت في المتوسط مطالعة ١٥ ٠٠٠ صفحة يومياً من خلال موقع المؤتمر العام على شبكة الانترنيت.
أمانة المجلس التنفيذي		
تقديم الدعم اللازم لأعضاء المجلس لتحضير وتنظيم اجتماعات المجلس التنفيذي الخمسة التي تُعقد أثناء فترة العامين تقديم الدعم اللازم لأعضاء المجلس لعقد الاجتماعات الاستثنائية (سواء أكانت تخص المجلس التنفيذي أم	استحداث موقع على شبكة الويب يتيح للأعضاء الحصول بسهولة على أية معلومات تتعلق بالمجلس وأنشطته، ويسمح بالاطلاع على الوثائق الصادرة عن المجلس منذ أولى دوراته وحتى الدورة الحالية تكفلت الأمانة بتوزيع الوثائق المتعلقة بكل دورة على نحو	تنظيم اجتماعين للمجلس التنفيذي في ربيع وخريف عام ٢٠٠٠، وثلاثة اجتماعات في عام ٢٠٠١ (اجتماعي الربيع والخريف واجتماع قصير تلا الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام مباشرة). انتهى فريق العمل المعني باليونسكو في القرن الحادي والعشرين من إنجاز مهامه قبل الموعد المتوقع لذلك. إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس لتبادل وجهات النظر مع المدير العام بشأن تنفيذ برنامج المنظمة، وذلك من خلال عقد اجتماعات إعلامية.

هيئات أخرى مثل فريق العمل المعني بالقرن الحادي والعشرين) كلما ارتأوا ضرورة القيام بذلك أثناء الفترة المعنية	أفضل من خلال الشبكة، مما يسمح بالاطلاع على الوثائق فور صدورها
ضمان حصول أعضاء المجلس في الوقت المناسب على الوثائق المتعلقة بجدول الأعمال المؤقت لكل دورة والتي تعدها الأمانة بكافة لغات العمل	

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- على الرغم من توزيع وثائق المجلس على الدول الأعضاء من خلال الشبكة، اشتكت بعض الدول الأعضاء من تأخر توزيع الوثائق عن الموعد الأقصى المحدد في المادة ٢٢ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي (قبل افتتاح الدورة بثلاثين يوماً على الأقل). وعليه، ينبغي لأمانة اليونسكو أن تسعى إلى الالتزام الصارم بالمادة المشار إليها من أجل تفادي مثل هذه الشكاوى في المستقبل، كما يتعين عليها أن تعمل جاهدة على احترام المهل المحددة لإعداد الوثائق وتقديمها إلى أمانة المجلس بعد موافقة الإدارة العامة عليها.

الهيئتان الرئاسيتان

أمانة المؤتمر العام

الأنشطة الناجحة/التجديدية بوجه خاص

إن نقل الوثائق بالاتصال المباشر على الانترنيت، واستحداث جريدة إلكترونية، والنشر الفوري على الانترنيت للمعلومات الخاصة بسير أعمال الدورة، ولا سيما نتائج مختلف العمليات الانتخابية، قد يسّر مشاركة المندوبين في الاجتماعات.

أمانة المجلس التنفيذي

تقييم التنفيذ

إن أبرز نتائج عمل المجلس التنفيذي خلال فترة العامين الماضية تتلخص في القرارات التي اعتُمدت بشأن كافة الجوانب التي تشملها أنشطة المنظمة. ويتجلى تأثير هذه القرارات في التحسن المستمر لمستوى الممارسات والأنشطة التي تضطلع بها الأمانة في مختلف مجالات اختصاصها. وكما هو الحال في كل المساعي البشرية فإن كل المخاطر والصعوبات يمكن التغلب عليها إذا ما تم التعامل معها بصدر رحب وروح بنّاءة.

الأنشطة الناجحة/التجديدية بوجه خاص

أثناء فترة العامين الماضية، اتضح الدور الحافز الذي يضطلع به المجلس التنفيذي باعتباره منتدى للتأمل من خلال تنظيم مناقشتين موضوعيتين انعقدت إحداهما أثناء الدورة التاسعة والخمسين بعد المائة بعنوان "اليونسكو في عصر العولمة"، والثانية خلال الدورة الحادية والستين بعد المائة بعنوان "تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال لأغراض تنمية التربية والعلم والثقافة".

إدارة الشؤون المالية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
مكتب الميزانية		
القيام، بالتعاون مع مكتب الدراسات والبرمجة والتقييم، بإعداد برنامج وميزانية المنظمة لفترة العامين	المشاركة الفعالة في تطوير النظامين الجديدين للإدارة والمراقبة ("سيستر" و"فابس") ومواءمة الإجراءات القائمة مع هذين النظامين، وتدريب موظفي الأمانة على استخدامهما	إعداد البرنامج والميزانية لفترة العامين (٣١م/٥) واعتماده من قبل المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين.
تأمين التنسيق التقني اللازم لتنفيذ الأنشطة المندرجة في إطار الميزانية العادية وتلك الممولة بموارد من خارج الميزانية، وإدارة شؤون الميزانية فيما يخص تكاليف الموظفين وغيرها، وإعداد الوثائق لعرضها على الهيئتين الرئاسيتين	القيام في إطار مكتب الميزانية بإعداد قاعدة بيانات جديدة لإدارة شؤون الميزانية فيما يخص تكاليف الموظفين	تحسين إدارة وتنظيم شؤون تنفيذ الميزانية، وفقاً للقرار ٣٠م/١، ومع احترام خطط العمل التي وافق عليها المدير العام.
استبدال النظم الحاسوبية القديمة المستخدمة لإدارة الميزانية والشؤون المالية، ومواءمة الإجراءات المتبعة مع النظام الجديد	إتاحة الإمكانية لوحدات المقر والميدان للحصول الفوري على التقارير المتعلقة بالميزانية والوضع المالي من خلال موقع مكتب الميزانية على الشبكة الداخلية (الانترانيت)	القيام على أساس منتظم بإعداد البيانات المالية والتقارير عن وضع تنفيذ البرنامج والميزانية لتقديمها للهيئتين الرئاسيتين والوفود الدائمة ووحدات الأمانة.
تمكين الوحدات الموجودة بالمقر وفي الميدان من الحصول الفوري على البيانات والتقارير عن وضع الميزانية	تبسيط بنية مكتب الميزانية بهدف تحسين نوعية خدمات الدعم المقدمة للقطاعات/المكاتب المعنية وفقاً لسياسة إعادة الهيكلة التي تتبعها المنظمة	المشاركة في الدورات التدريبية والمؤتمرات عن بعد المنظمة للمسؤولين عن الإدارة في الميدان والموظفين الجدد والمهنيين الشباب؛ وتوفير المواد المكتوبة والسمعية البصرية المناسبة.
تدريب المسؤولين الإداريين في المقر والميدان، من خلال إعداد المواد السمعية البصرية وتوزيعها على نطاق واسع		

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- إن ترشيد بنية مكتب الميزانية وما ترتب عليه من دمج الشعبتين المسؤولتين عن ميزانيات قطاعات ووحدات البرنامج، قد أتاح للمكتب تحقيق النتائج المتوقعة، إلا أنه لم يسمح له بالمشاركة على نحو أكثر فعالية في عملية الإصلاح، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المعنية بشؤون الموظفين واللامركزية. ولذا قد يتطلب الأمر على الأرجح إدخال مزيد من التعديلات على البنية الحالية.

تقييم التنفيذ

عندما اعتمد المؤتمر العام في دورته الثلاثين البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٠–٢٠٠١، رخص للمدير العام بتحقيق وفورات لا تقل عن ١٠ ملايين دولار، في إطار إجمالي الاعتمادات الموافق عليها، بهدف تعزيز أنشطة المنظمة في بعض المجالات التي حددها المجلس التنفيذي في توصياته الخاصة بمشروع الوثيقة ٣٠م/٥. فعرضت على المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والخمسين بعد المائة في مايو/أيار ٢٠٠٠ مجموعة من التسويات البالغة التعقيد المقترح إدخالها على الاعتمادات الواردة في النسخة المؤقتة للوثيقة ٣٠م/٥ المعتمدة.

وأدرجت هذه التسويات في النسخة النهائية من الوثيقة ٣٠م/٥ المعتمدة الصادرة في شهر يوليو/تموز ٢٠٠٠ بعد موافقة المجلس التنفيذي عليها.

واستلزم الأمر متابعة تكاليف الموظفين المدرجة في الميزانية العادية بدقة شديدة ومراقبتها عن كثب خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١. وبفضل الجهود التي بذلها المكتب في هذا الصدد تمكنت المنظمة من تغطية التكاليف الهامة الناجمة عن دفع التعويضات في إطار "نظام إنهاء الخدمة بالتراضي"، وعن التسديد بمفعول رجعي لضريبة المساهمة الاجتماعية المعممة (CSG) وضريبة المساهمة في تسديد الدين الاجتماعي (CRDS)[٢] لصالح الموظفين من فئة الخدمة العامة في باريس، دون تجاوز الحد الأقصى لتكاليف الموظفين الذي أقره المؤتمر العام في القرار ٣٠م/١.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

إن الإدارة الفعالة لتكاليف الموظفين التي تمثل زهاء ٥٨٪ من إجمالي الميزانية العادية للمنظمة، تتسم بأهمية بالغة، وأثبتت قاعدة البيانات الخاصة بتكاليف الموظفين التي أعدها مكتب الميزانية جدواها كأداة إدارية رئيسية لهذا الغرض.

ولاقى موقع مكتب الميزانية على الشبكة الداخلية (انترانيت)، الذي يتيح للوحدات في المقر والميدان الحصول فوراً على البيانات المتعلقة بوضع تنفيذ الميزانية، تقديراً واسع النطاق، لا سيما من جانب الوحدات الميدانية التي أصبح بإمكانها متابعة تنفيذ أنشطتها بصورة أدق واتخاذ التدابير اللازمة.

(٢) في إطار لجوء سبعة موظفين إلى تقديم طعن داخلي، اعتبر مجلس الاستئناف في يوليو/تموز ٢٠٠٠ ضريبة المساهمة الاجتماعية المعممة (CSG) وضريبة المساهمة في تسديد الدين الاجتماعي (CRDS) بمثابة "مساهمتين في الضمان الاجتماعي"، بينما كانت هاتان الضريبتان تعتبران في طريقة حساب مرتبات موظفي فئة الخدمة العامة في المقر للفترة ١٩٩٧–١٩٩٩ بمثابة "رسمين ضريبيين" وبالتالي، فقد أوصى المجلس المذكور بإجراء حسابات جديدة لتقييم التكلفة المالية لهاتين "المساهمتين في الضمان الاجتماعي" بالنسبة للفترة المعنية. وعرضت الإدارة وممثلو الموظفين المسألة على لجنة الخدمة المدنية الدولية (CFPI) في دورتها الثانية والخمسين التي عُقدت في يوليو/تموز – أغسطس/آب ٢٠٠٠. ونظراً للموقف الذي اتخذته محكمة العدل للجماعات الأوروبية (CJCE) ومحكمة النقض الفرنسية بشأن الضريبتين، قررت لجنة الخدمة المدنية الدولية عدم مراعاة الضريبتين في حساب المرتبات الصافية التي تم الاستناد إليها في الاستقصاء المتعلق بمرتبات الموظفين، وروعي هذا القرار عند إعداد جدول المرتبات الساري اعتباراً من ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠. ومراعاة لهذا القرار الصادر عن لجنة الخدمة المدنية الدولية، قرر المدير العام الموافقة على توصية مجلس الاستئناف، الأمر الذي استدعى تسديد التسويات المناسبة للمدعين السبعة بمفعول رجعي. كما قرر تطبيق هذا القرار على جميع الموظفين المعنيين، توخياً للإنصاف.

الخدمات القانونية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
مكتب المعايير الدولية والشؤون القانونية		
إسداء المشورة، عند الطلب، للمؤتمر العام وللمجلس التنفيذي ولمختلف الاجتماعات التي تعقدها اليونسكو		إسداء مشورة سريعة وسديدة وموثوقة للمؤتمر العام والمجلس التنفيذي والهيئات التابعة لهما؛ تعيين أعضاء من المكتب لتقديم المشورة لهذه الهيئات؛ مناقشة المسائل القانونية التي يحتمل أن تطرح أو المطروحة فعلاً، خلال اجتماعات المكتب لضمان أفضل مشورة ممكنة.
مساعدة المدير العام على الاضطلاع بالمهام ذات الطابع القانوني المسندة إليه	الإسراع في إجراءات مصادقة مختلف الأقسام والوحدات وتعليقها على الوثائق التي تقدم إلى المدير العام للموافقة عليها؛ تعزيز التنسيق مع مكتب المدير العام ومع قطاعات البرنامج والوحدات المركزية لضمان احترام اللوائح والنظم والإجراءات وتطبيقها على نحو ملائم؛ المساعدة على تحسين سير العدالة	تحسين فعالية فحص الوثائق المعروضة على المدير العام للموافقة عليها؛ إرسال تحذيرات مبكرة واتخاذ تدابير وقائية لضمان حسن تطبيق اللوائح والنظم والإجراءات؛ تقديم المشورة والآراء القانونية للمدير العام مباشرة وعلى نحو عاجل؛ الفصل في أكثر من ٢٠ طعنا أمام مجلس الاستئناف؛ تمثيل المدير العام في مجلس الاستئناف؛ استحداث آليات لحل النزاعات الشخصية بصورة حبية (تعزيز إجراءات الوساطة مثلا).
تقديم الدعم في مجال تحضير وصياغة واعتماد ومراجعة الوثائق التقنينية الدولية وفي تنفيذ إجراءات متابعتها وتنفيذها؛ تحسين الانتفاع بالوثائق التقنينية المعتمدة تحت رعاية المنظمة؛ تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في الإجراءات المعتمدة لمتابعة الوثائق التقنينية عن طريق تيسير التعاون بين الهيئات الوطنية المسؤولة عن هذه القضايا والمنظمات الوطنية والدولية الملائمة	مبادرة المكتب بصورة مبكرة إلى تقديم المشورة بشأن إجراءات إعداد وثائق تقنينية جديدة	اعتماد تدابير تصحيحية من أجل الالتزام بإجراءات إعداد الوثائق التقنية؛ تقديم اقتراحات وعناصر إجرائية محتملة فيما يخص الاستعراض الدوري للوثائق التقنينية إلى المجلس التنفيذي؛ تزويد الدول الأعضاء بسرعة عند الطلب، بنسخ طبق الأصل عن الوثائق التقنينية؛ التحديث المنتظم للمعلومات الخاصة بمشاركة الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقيات والتوصيات التي تعتمدها اليونسكو أو تعتمد تحت رعايتها.

توفير خدمات الأمانة للجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات وفق الإجراء المنصوص عليه في القرار ١٠٤م ت/٣,٣ بشأن فحص البلاغات المتعلقة بممارسة حقوق الإنسان في مجالات اختصاص المنظمة	العمل على تحسين مستوى فهم الوثائق الدستورية والقانونية، وكيفية تفسيرها وتطبيقها	قيام اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات بدراسة ١٠٠ حالة؛ التقديم المبكر للوثائق وتوفير خدمات أمانة فعالة وتوفير خدمات لأربع دورات عقدتها اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات في فترة العامين؛ الرد السريع على المراسلات المتعلقة بالبلاغات؛ إسداء المشورة وتقديم المساعدة لتحسين مستوى فهم الإجراءات.
معالجة المسائل القانونية المتعلقة بتطبيق وتفسير الميثاق التأسيسي لليونسكو ونظمها ولوائحها والتعديلات المدخلة عليها؛ الوضع القانوني للمنظمة وامتيازاتها وحصاناتها؛ إبرام وتنفيذ اتفاقات مع الدول الأعضاء أو مع منظمات أخرى، وإبرام وتنفيذ العقود التي تكون اليونسكو طرفاً فيها		ضمان احترام افضل للوائح ونظم وإجراءات المنظمة عن طريق تقديم آراء قانونية أوضح وأكثر تفصيلا بشأن تفسير وتطبيق أحكام الميثاق التأسيسي، وتفسير وتطبيق نظم ولوائح المنظمة؛ ضمان احترام لوائح ونظم وإجراءات المنظمة عند إبرام الاتفاقات والعقود.
دراسة الجوانب القانونية المحتملة والمتعلقة بتنفيذ البرنامج وبعمل المنظمة بشكل عام		إسداء المشورة لكافة البرامج والقطاعات فيما يتعلق بالجوانب القانونية لتنفيذ البرنامج.
تمثيل المنظمة في المحاكم، لا سيما المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية		تمثيل المنظمة في ٧ قضايا عرضت على المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية خلال فترة العامين.
ضمان التعاون بشأن المسائل القانونية مع منظمات دولية أخرى لا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة	مبادلات مكثفة ومستمرة مع المكاتب القانونية التابعة لسائر منظمات منظومة الأمم المتحدة	تحسين مستوى التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن المسائل القانونية ذات الاهتمام المشترك (من ذلك مثلاً مشاركة المستشارين القانونيين في الاجتماعات السنوية، والتبادل الإلكتروني للآراء، بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك).

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- يمكن تحسين نوعية الخدمات عن طريق رفع مستوى خدمات التوثيق، وإنشاء قواعد للبيانات ومرافق للاتصال المباشر، وتحسين مرافق البحوث، وزيادة الموارد البشرية.

تقييم التنفيذ

أسفرت الخدمات التي وفرها مكتب المعايير الدولية والشؤون القانونية عن نتائج فورية. فالمشورة التي أسداها هذا المكتب أدت على الفور إلى إدخال تغييرات في نصوص الاتفاقات والعقود والمراسلات والقرارات والإجراءات الواجب اتباعها، وفي تفسير وتطبيق اللوائح والنظم. ويحصل المنتفعون النهائيون (أي الدول الأعضاء وموظفو الأمانة) على "سلعة" أو مشورة جاهزة للاستخدام. دأب المكتب طيلة النصف الأول من فترة العامين على تنفيذ مهامه المتعددة والمعقدة يوماً بيوم دون أن تكون لديه استراتيجية شاملة وذلك بسبب عدم وجود إدارة دائمة. كما عانى التنفيذ من إلغاء بعض الوظائف وتخفيض عدد الموظفين خلال فترة العامين المنقضية. وبدأ في نهاية عام ٢٠٠١ إعداد استراتيجية جديدة تربط بين خدمات المكتب وخدمات الوحدات والأقسام التابعة لقطاعات مختلفة؛ وتجرى حاليا المشاورات لاستكمال هذه الاستراتيجية. وقد ساهم تعزيز التنسيق مع مكتب إدارة الموارد البشرية خلال الجزء الأخير من فترة العامين مساهمة كبيرة في تفادي أي زيادة إضافية في عدد النزاعات الخاصة بشؤون الموظفين.

تقييم التأثير

إن تأثير الخدمات التي يقدمها المكتب تأثير فوري يتجلى في التزام أفضل بالقواعد القانونية داخل المنظمة. وإن تحسن خدمات المكتب من حيث السرعة والفعالية أسفر عن زيادة الطلب عليها في الجزء الأخير من فترة العامين كما أن التدابير الوقائية المتخذة بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية ساهمت مؤخراً في الحدّ من ازدياد عدد النزاعات مع الموظفين. أما تأثير خدمات المكتب على إعداد وثائق تقنينية جديدة فلم يترسخ بعد إذ أن المكتب يتدخل بالأحرى في توجيه عملية تحضير هذه الوثائق واقتراح إجراء لصياغتها.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

خلال الجزء الأخير من فترة العامين، أعطى المكتب الأولوية للمبادرات الرامية إلى تحسين الخدمات وتقديمها بسرعة وبسداد لضمان حصول المنتفعين النهائيين على مشورة صائبة وموثوقة. وركزت غالبية الأنشطة التجديدية على تحسين قدرة البحث الداخلية وإنشاء نظام أفضل للبحث الوثائقي، والسعي إلى استحداث نظام لتصنيف السوابق القانونية للمكتب وللمنظمة بشكل عام وللبحث عنها. وسيواصل الاضطلاع بهذه الأنشطة التجديدية خلال فترة العامين القادمة.

الصعوبات

تمثلت أبرز مشكلة واجهها المكتب في عبء العمل الثقيل للغاية الذي فاق إلى حد كبير قدرات موارده البشرية، وفي الطابع العاجل للعديد من الطلبات المقدمة للحصول على خدماته. وقد يؤدي ذلك إلى نتائج سلبية نظراً لأن المشورة التي تعطى على عجل ودون بحث كاف أو تفكير مناسب يمكن أن تفضي إلى ارتكاب الأخطاء أو إلى إصدار أحكام غير صائبة. كما أن كثرة الاجتماعات التي تعقدها هيئات المنظمة، والتي تختلف عما يجري في منظمات الأمم المتحدة الأخرى في أن وجود موظفين قانونيين أصبح فيما يبدو تقليداً راسخاً فيها، تحمّل المكتب عبئاً ثقيلاً جداً.

وإن غياب التعاون والتنسيق بين المكتب ومختلف الوحدات المعنية في القطاعات بالمسائل التقنينية أو القانونية، يجعل من الضروري وضع استراتيجية شاملة للمنظمة في هذا المجال.

البرمجة

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١

مكتب التخطيط الاستراتيجي

(الذي حلّ محل مكتب الدراسات والبرمجة والتقييم)

تنفيذ حملة لتوعية الجمهور في أكثر من ١٦٠ دولة عضواً

مساهمة نشيطة في الآليات المناسبة المشتركة بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة (لجنة التنسيق الإدارية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، مما أدى إلى تنسيق أكثر للجهود المبذولة من أجل تحديد وتحقيق أهداف مشتركة في مجال التنمية الدولية (مثل الأهداف التي وضعتها قمة الأمم المتحدة للألفية)؛ وإعداد مساهمة أساسية تعكس اختصاصات اليونسكو وكفاءاتها وأولوياتها واهتماماتها؛ بذل الجهود لزيادة التعاون بين القطاعات والتخصصات في تناول المسائل الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة باحتياجات الفئات المستهدفة أو الموضوعات ذات الأولوية: اتخاذ التدابير اللازمة لإعداد مساهمات أساسية للمنظمة وتحسين تأثير ووضوح أنشطتها عند التحضير للاجتماعات والمؤتمرات والمبادرات الدولية الرئيسية (نذكر على سبيل المثال السنة الدولية للحوار بين الحضارات ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (بروكسل، ٢٠٠١) وفي إطار متابعة وتنفيذ التوصيات وخطط العمل ذات الصلة التي اعتمدها المجتمع الدولي؛ الشروع في تنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة الترويجية وتنظيمها ورعايتها بالتعاون مع مختلف قطاعات البرنامج، وذلك في إطار استحداث استراتيجيات ونهوج منسقة خاصة ببلدان أو بمجموعات من البلدان ذات أهمية استراتيجية (أفغانستان، ونيجيريا، وأقل البلدان نموا، وافريقيا، والبلقان، الخ). بلورة وتعزيز وترويج مفهوم ومبادئ الحوار بين الحضارات على المستوى العالمي؛ نشر واسع النطاق لمحاضر أعمال الاجتماعات الرئيسية؛ إعداد استراتيجية تنظيمية وتوفير منبر ملائم لليونسكو كي تضطلع بدور رئيسي في تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦/٥٦ "برنامج عالمي للحوار بين الحضارات" (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١).

	سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات.	
الترويج لبيان عام ٢٠٠٠، وإتاحة المعلومات الخاصة بهذه الحملة وبنتائجها بالاتصال الإلكتروني المباشر	تحليل الاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛ تحديد الاتجاهات الرئيسية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وتحديد المجالات ذات الأولوية الواجب مراعاتها، بالتشاور الوثيق مع قطاعات البرنامج والوحدات المركزية، من أجل رسم الاستراتيجيات وتحديد الأولويات المقترحة، والأنشطة المقررة، في الوثيقتين م/٤ و م/٥	إعداد وتنظيم ومتابعة المشاورات الدولية (ومنها ٥ مشاورات إقليمية للجان الإقليمية) تمهيداً لإعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥)؛ زيادة عدد الشراكات والتحالفات مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني وفي القطاع الخاص؛ تعزيز عملية التخطيط الاستراتيجي في الوثيقتين م/٤ و م/٥ من خلال إبراز للروابط القائمة بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التنفيذي.
إنشاء نظام للمعلومات والاتصال قائم على مواقع شبكية حوارية	بذل جهود مكثفة من أجل التنفيذ الكامل لعملية البرمجة والميزنة والمراقبة المبنية على النتائج (RBM)، وذلك عن طريق تنظيم ٣٠ دورة تدريبية تستهدف جميع قطاعات البرنامج وعدداً كبيراً من الموظفين	إحراز تقدم في تنفيذ عملية البرمجة والميزنة والمراقبة المبنية على النتائج من خلال تحديد أفضل للنتائج المنشودة (م/٤) والنتائج المتوقعة (م/٥) وضمان الترابط فيما بينها؛ صياغة استراتيجيات إقليمية أولية بشأن الوثيقة ٣١م/٤؛ تنظيم عدة حلقات عمل تدريبية في مقر اليونسكو وفي مكاتبها الميدانية وفي المعاهد التابعة لها.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- ينبغي إعادة تحديد وتركيز دور وحدات التنسيق (المحدد في ٣٠م/٥) على ضوء الانتقال إلى الترشيد في ٣١م/٥ وهذا يفترض صياغة سياسات لعملية الترشيد، وتدريب موظفي البرمجة، وتعزيز دورهم الاستباقي في اقتراح المشروعات وتصميمها وإعدادها وتنفيذها، والعمل كمركز لتبادل المعلومات ونشرها وتوفير المبادئ التوجيهية اللازمة لإرشاد القطاعات واللجان الوطنية والشركاء المعنيين في رسم السياسات واختيار الأنشطة.
- وينبغي بذل المزيد من الجهود لوضع مؤشرات أداء تستخدم على نحو فعال في نظام سيستر وفي إعداد التقارير والتقييم وإعداد الوثائق م/٥ المقبلة.
- وإنّ تخطيط البرنامج في منظمة تسير نحو المزيد من اللامركزية يتطلب مشاركة تامة من جانب موظفي الإدارة العليا في قطاعات البرنامج وفي الوحدات المركزية بغية إقامة صلة متينة وفعالة مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة ومع أولويات الميزانية؛ كما يتطلب هذا التخطيط متابعة مستمرة لضمان تحقيق النتائج.
- وينبغي توفير المزيد من التدريب بصورة مستمرة لنشر الوعي والمعارف بخصوص نهوج البرمجة الجديدة وآثارها على عمل كافة الموظفين، كما لا بدّ من توفير التدريب على استخدام نظام سيستر.
- ويتعين على المنظمة بأكملها أن تنتقل من توجه يركّز على العمليات إلى توجه يشدّد أكثر على المسائل الاستراتيجية والموضوعية، وهذا ما نجده في النهج المتبع في إطار البرمجة والإدارة والمراقبة المستندة إلى النتائج (RBN).
- ومن المفيد إعادة النظر في نظام سيستر استجابة للاقتراحات الهادفة إلى جعل هذا النظام أيسر استخداما وأقدر على مراعاة متطلبات الشبكة الميدانية الجديدة والتوزيع الجديد للمسؤوليات في إطارها.
- ويتعين على كافة قطاعات اليونسكو ومكاتبها الميدانية أن تدرس الآثار السياسية والعملية لمشاركة اليونسكو في أنشطة منظومة الأمم المتحدة (لجنة التنسيق الإدارية/مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، لا سيّما في الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تقييم التنفيذ

إنّ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤ المعتمدة) والبرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥ المعتمدة) تمثلان أهم الإنجازات التي حققها مكتب التخطيط الاستراتيجي في مجال تخطيط البرنامج خلال الفترة قيد الاستعراض، وكان هذا المكتب قد أنشئ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ كجزء من عملية الإصلاح التي شرع المدير العام في تنفيذها. وتمّ إعداد هاتين الوثيقتين لكي تكونا الركيزتين البرنامجيتين لإصلاح اليونسكو ثم اعتمدهما المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين، بعد إدخال تعديلات طفيفة عليهما. وتحدد الاستراتيجية المحاور الرئيسية لعمل اليونسكو خلال السنوات الست القادمة، تعكس رؤية جديدة وترسم معالم جديدة للمنظمة. وكلا الوثيقتين هما ثمرة مشاورات واسعة شملت كافة الأطراف المعنية، منها خمسة اجتماعات إقليمية، وتشتملان على عدد من النهوج الجديدة للبرمجة. ونذكر في المقام الأول تحديد اثني عشر هدفاً استراتيجياً وموضوعين مستعرضين ستعمل المنظمة على أساسها خلال ست سنوات، وتعيين أولويات رئيسية وأولويات أخرى لكل قطاع في البرنامج والميزانية، واعتماد نظام في البرمجة والإدارة والمراقبة مبني على النتائج صيغت في إطاره النتائج المتوقعة على مستوى الأهداف الاستراتيجية ومحاور العمل الواردة في البرنامج والميزانية.

ويمكن القول إن عملية إعادة تركيز البرنامج وإعداد الوثيقتين الرئيسيتين قد نجحت، كما نجحت الجهود المبذولة على نطاق المنظمة لتحديد مجموعة من النتائج المتوقعة لكل نشاط. وبصورة عامة، تمّ إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بترشيد عملية التخطيط بأكملها مع توسيع نطاقها لتشمل كافة القطاعات والوحدات المركزية والمعاهد. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ استكمال سياسة اللامركزية الجديدة في المنظمة بنهج تجديدي وتشاركي تمثل في تطبيق اللامركزية على موارد البرنامج ونقلها إلى الميدان. وتجدر الإشارة أيضا إلى تعزيز العمل المشترك بين القطاعات عن طريق رصد اعتمادات لمشروعات مشتركة بين القطاعات تتعلق بالموضوعين المستعرضين الواردين في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وهي مشروعات اختيرت من خلال عملية تنافسية جرت على مستوى المنظمة بأسرها.

أمّا فيما يتعلق بالبرمجة والتنفيذ والمتابعة، فقد أحرز تقدم ملحوظ في توسيع استخدام "نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج" (سيستر) كأداة شفافة للبرمجة بالاتصال المباشر تشمل كافة أنشطة البرنامج في المقر وفي الميدان، وتغطي الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.

قام مكتب التخطيط الاستراتيجي بتمثيل المنظمة في أنشطة مشتركة بين الوكالات تتعلق بشؤون البرنامج، لا سيما في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وبدأ العمل على إدراج أنشطة اليونسكو في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد ساعد في تسريع هذه العملية انضمام اليونسكو في بداية عام ٢٠٠١، إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG). وساهم مكتب التخطيط الاستراتيجي مساهمة قيّمة في أنشطة فريق العمل الخاص المعني بمعاهد اليونسكو ومراكزها، مما أدى إلى وضع مجموعة من السياسات والمعايير الجديدة ورد بيانها في تقرير مفصل قدم إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر العام خلال فترة العامين. كما كلّف المكتب بصياغة توجه جديد وأساليب تجديدية من أجل إعداد تقرير اليونسكو العالمي الذي سيصدر للمرة الأولى في عام ٢٠٠٣.

وفي مجال الحوار بين الحضارات – باعتباره ذا أهمية خاصة بالنسبة للعمل المشترك بين القطاعات – تولى مكتب التخطيط الاستراتيجي قيادة فريق عمل خاص مشترك بين القطاعات أعد استراتيجية وبرنامج عمل لليونسكو عرضا على المجلس التنفيذي. كما قام المكتب بنجاح بتنظيم وإعداد مجموعة من التظاهرات الدولية، كان أولها افتتاح "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات" في مقر الأمم المتحدة، عشية انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠).

ومكتب التخطيط الاستراتيجي مسؤول عن الأنشطة الخاصة بالمجالات ذات الأولوية، أي المرأة والشباب وأقل البلدان نمواً وثقافة السلام، والتي أدمجت الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بها في مجمل البرامج وفقاً للتوجهات البرنامجية الجديدة التي طُبقت فعلاً بانتظار موافقة المؤتمر العام عليها. ونظراً لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة عينت اليونسكو وكالة رائدة "للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١–٢٠١٠)"، أعدت المنظمة عدداً من النهوج النظرية والعملية للاضطلاع بهذه المهمة. وأعدت اليونسكو فضلاً عن ذلك الوثيقة الأساسية لحلقة التدارس الدولية التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ عن النهوج الاستشرافية والاستراتيجيات التجديدية لصالح تنمية افريقيا في القرن الحادي والعشرين.

وأنشئت مواقع على شبكة الانترنيت تستوفى يومياً، لجميع أنشطة مكتب التخطيط الاستراتيجي، يمكن الاطلاع عليها على العنوان التالي: http://www.unesco.org/bsp. وتتيح هذه الأداة تشاطر المعارف مع اللجان الوطنية ومجموعة واسعة النطاق من الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، كما أنها تشكل قناة آنية للاتصال والإعلام والمشورة.

ومن المنتظر التوسع في عملية ترشيد البرمجة عن طريق تحسين النهوج الجامعة للتخصصات، وإقامة ربط أفضل وتكامل أكبر بين أنشطة البرنامج العادي والأنشطة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية، وإدماج أفضل لاحتياجات افريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب في كافة البرامج، وعن طريق أنشطة المتابعة وتقديم التقارير بشأن تنفيذ البرنامج وجوانب أخرى، وتحسين الأدوات الرقمية للبرمجة والمتابعة، لا سيّما نظام سيستر ووصلته البينية مع نظام فابس. ويتعيّن على كافة وحدات اليونسكو أن تولي في المستقبل عناية خاصة للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون مكتب التخطيط الاستراتيجي مسؤولاً عن التوعية بهذه الأهداف والتعريف بها والانتماء إليها على صعيد الأمانة (في المقر وفي الميدان)، وعن الإسهام بفعالية في أنشطة التنسيق والتعاون والأنشطة المشتركة بين الوكالات التي تُنفذ في إطار أعمال ومبادرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

إنّ اعتماد نهج البرمجة والإدارة والمراقبة المبنية على النتائج في مجال تخطيط البرنامج، وربطه بنظام سيستر وتنظيم عدد كبير من حلقات التدريب الموجهة إلى مديري البرامج بشأن صياغة النتائج واستعراضها، كلها مهام معقدة تطلبت جهوداً ضخمة، ولكنها نُفذت، في نهاية المطاف، تنفيذاً جيداً وأسفرت عن إعادة توجيه عمليات

التخطيط والتنفيذ والمتابعة داخل المنظمة. ويجدر التنويه خاصة بالقدرة على تحسين صياغة معظم النتائج الواردة في الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة، لضمان الواقعية في النتائج المتوقعة وانسجامها مع الاستراتيجيات الخاصة بالتنفيذ.

وكانت التعبئة الاستثنائية التي شهدتها فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تعبئة لصالح ثقافة السلام ثمرة جهود متضافرة بُذلت على صعيد الأمانة (في المقر وخارجه) وعلى صعيد اللجان الوطنية والمنظمات الدولية. وحدت هذه التعبئة بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تعيين اليونسكو جهة منسقة "للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم" (٢٠٠١-٢٠١٠).

كما أن النجاح الذي حققته الأنشطة العديدة التي دعمتها اليونسكو خلال "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات" قد مهد الطريق أمام المنظمة للقيام بدور طليعي وأصبحت بالفعل الوكالة الرائدة في هذا المجال الذي يكتسب أهمية متزايدة من خلال تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية وحلقات العمل وإصدار المطبوعات وتخصيص موقع على الانترنيت لهذا الغرض. وبناء على ذلك طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من اليونسكو أن تضطلع بدور رئيسي في تطبيق القرار ٦/٥٦ الذي اعتمدته في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ بشأن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات.

وأخيرا، لاقى "منتدى الشباب" الذي نُظم عشية انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام نجاحاً باهراً؛ واعتبر توقيته ملائما وحظي بترحيب الشباب والوفود معاً، وعرضت نتائج وتوصيات مختلف الاجتماعات التي نُظمت في إطاره على الجلسة العامة للمؤتمر العام.

التقييم

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
مكتب الإشراف الداخلي		
المؤلف من الوحدتين السابقتين *IOM* (التفتيش العام) و*CEU* (الوحدة المركزية لتقييم البرنامج)		
تقييم المخاطر	استخدام نهج شامل لإدارة المخاطر بغية تعزيز عمليتي تحديد المخاطر وقياسها؛ إرساء وتعزيز إطار تحديد السلطات والمسؤوليات، وآليات الرقابة والمساءلة؛ تنسيق مشاركة كبار موظفي اليونسكو في عملية تقييم المخاطر، مما زاد من شعورهم بالمسؤولية عن النتائج، وعزز التزامهم بتنفيذ التوصيات	تحديد ٢٨ خطراً شديد الأهمية، مما ساعد على تحديد وجهة وإطار استراتيجية مكتب الإشراف الداخلي. وتمثلت العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية الجديدة في ما يلي: توسيع نطاق تفويض السلطات والخضوع للمساءلة؛ زيادة عمليات المراجعة والتقييم للعمليات الميدانية؛ زيادة عمليات المراجعة والتقييم للأنشطة الممولة من خارج الميزانية؛ ووضع منهجية للربط بين المراجعة والتقييم؛ وعرض النتائج على ندوة لكبار الموظفين واستخدام هذه النتائج في إعداد استراتيجية مكتب الإشراف الداخلي.
إجراء عمليات مراجعة للمكاتب الميدانية	توسيع نطاق عمليات المراجعة بما يتجاوز مجرد الالتزام باللوائح، والقيام بعمليات مراجعة معمقة تشمل جوانب إدارية وتنفيذية هامة؛ تحديد أوجه التقصير على نطاق المنظمة بأسرها، بالإضافة إلى أوجه التقصير على الصعيد المحلي، لكي يتسنى للإدارة إدخال تحسينات طويلة الأجل تستفيد منها المنظمة بأكملها؛ تحسين نهوج وعمليات المراجعة عن طريق ما يلي: فرض عقد اجتماع في نهاية كل عملية مراجعة لعرض ومناقشة الملاحظات والتوصيات الرئيسية التي تمخضت عنها المراجعة المعنية؛ تقديم مشروع تقرير المراجعة إلى المكتب الميداني عند انتهاء عملية المراجعة، وقبل	إجراء ١١ مراجعة ميدانية أسفرت عن ٤٤٨ توصية تمت الموافقة عليها في المجالات التالية: الإدارة المالية، والعقود، والمشتريات، والأسفار، والموارد البشرية، والإدارة العامة. ويتابع مكتب الإشراف الداخلي عن كثب التدابير المتخذة لتنفيذ هذه التوصيات؛ تحسين الشفافية في صياغة استنتاجات عملية المراجعة؛ تحسين التعاون بين الأفرقة التي تقوم بعمليات المراجعة والمكاتب التي تجري مراجعتها، مما يؤدي إلى التعجيل في تنفيذ التوصيات.

	مغادرة فريق المراجعة للمكتب، لضمان موافقة المكتب على المعلومات الوقائعية والتوصيات؛ قيام المكتب الذي خضع للمراجعة، بإعداد خطط عمل من أجل تنفيذ توصيات المراجعة، وعرضها على مكتب الإشراف الداخلي بعد انتهاء عمليات المراجعة	
إجراء عمليات مراجعة في المقر	التعاقد مع خبراء لإجراء عمليات المراجعة المتخصصة (صندوق التأمين الصحي، وحدة الطباعة)، بغية تعزيز مصداقية هذه العمليات؛ وضع منهجية تجمع بين المراجعة والتقييم، بحيث يتسنى في نفس الوقت تقدير الجوانب الأساسية لإدارة المشروعات ولإدارة المكاتب حتى يتسنى تبيّن المخاطر التي يمكن أن تهدد المشروعات الناجحة واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة	أجريت خمس عمليات مراجعة في المقر. وتم في حالتين منها استعراض الجوانب الإدارية للمشروع المعني؛ وصدرت ١٧٩ توصية وتمت الموافقة عليها بشأن المشكلات التي بينتها عمليات المراجعة. وتتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات.
مراجعة المشروعات الخارجة عن الميزانية	توسيع نطاق برنامج المراجعة ليغطي جميع المخاطر الهامة، ولا سيما المخاطر المتعلقة بالجهات المانحة، مثل مراقبة المصروفات (تقييد المصروفات على حساب أنشطة خارجة عن نطاق الاتفاق مع الجهة المانحة)	تم استعراض ١٧ مشروعاً ممولاً من خارج الميزانية في إطار عمليات المراجعة التي أجريت في الميدان وفي المقر. واستعراض ٩٥ مشروعاً تُنفذ لصالح الجهات المانحة ويديرها مكتب اليونسكو في برازيليا؛ وأجريت مراجعة لبرنامج النفط مقابل الغذاء؛ وتم في إطار إحدى عمليات المراجعة ردّ مبلغ ٤٥ ٠٠٠ دولار أمريكي إلى الجهة المانحة نتيجة لخطأ في تقييد المصروفات.
الدعم الإداري	تحديد التدابير الكفيلة بتركيز الدعم على المجالات التي تبين أنها مهددة بالمخاطر في إطار عملية تقييم المخاطر	إعداد جدول لتفويض السلطة المالية، ووضع مشروع مبادئ توجيهية لاختيار وتقييم الشركاء في تنفيذ البرنامج، واستعراض النظام المالي الجديد فابس (FABS)، وإعداد اقتراحات للمساعدة على ضمان المساءلة التامة عن الأموال المقدمة إلى اللجان الوطنية من أجل تنفيذ البرنامج.
التحقيقات	تأمين الشفافية عن طريق إجراء عملية تحقيق كاملة (إثباتات الوقائع، وتقديم تقرير عن القضية المعنية، وتسويتها)؛ والهدف الرئيسي من التحقيق هو إظهار الثغرات التي تعتور إجراءات المراقبة، والتي سمحت بوقوع المخالفة أو حالت دون اكتشافها في الوقت المناسب؛ وعلى هذا الأساس يمكن لمكتب الإشراف الداخلي أن يقدم توصيات إلى المقر والمكاتب الميدانية لكي يتسنى الكشف عن حالات مماثلة أو تداركها	تمت تسوية حالتين هامتين، انتهيا إلى فصل رئيس مكتب ميداني، واسترداد مبلغ ٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي؛ حصر العيوب البنيوية في مجال الرقابة التي كشفت عنها عمليات التحقيق أو غيرها من عمليات المراجعة. وسيرد ملخص لكل هذه العناصر في تقرير جامع بشأن عمليات المراجعة سيصدر في عام ٢٠٠٢.

التعاون مع مراجع الحسابات الخارجي ومع وحدة التفتيش المشتركة	تركيز التعاون بين أمانة اليونسكو ومراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة، في إطار مكتب الإشراف الداخلي؛ دراسة خطط عمل مراجع الحسابات الخارجي تجنباً للازدواجية؛ تزويد مراجع الحسابات الخارجي بجميع تقارير المراجعة التي يعدها مكتب الإشراف الداخلي بغية تحسين الشفافية والتنسيق والتعاون؛ دراسة مشروعات تقارير مراجع الحسابات الخارجي ذات الصلة بالتقييم والتشاور بشأنها مع قطاعات البرنامج المختصة؛ متابعة دقيقة لتنفيذ مجمل التوصيات الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي وعن وحدة التفتيش المشتركة	تحسين التعاون (فعلى سبيل المثال: اعتمد مراجع الحسابات الخارجي على مكتب الإشراف الداخلي في إجراء عدد كبير من التدقيقات في إطار مراجعته لمكتب برازيليا)؛ وتجميع الردود على مشروعات تقارير المراجع الخارجي للحسابات لإدراجها في التقارير النهائية للمراجعة.
التقييم	إعداد وتطبيق معايير جديدة لاختيار المقيمين؛ مساهمة مكتب الإشراف الداخلي بصورة مباشرة في عدد أكبر من عمليات التقييم؛ (أدار مكتب الإشراف الداخلي مباشرة عملية التقييم الهامة التي أجريت لأنشطة مكتب اليونسكو في البرازيل (الوثيقة ١٦٤م ت/إعلام ٣)؛ إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية المعدة للمقيمين؛ التعاون مع مكتب التخطيط الاستراتيجي من أجل تيسير أنشطة التدريب على الإدارة المبنية على النتائج؛ تحسين الأدوات اللازمة لتقييم المكاتب الميدانية	تحسين الأدوات التي تفيد في دعم عملية التقييم؛ وظهور بعض بوادر التحسن في نوعية عمليات التقييم؛ وزيادة الوعي في القطاعات والمكاتب الميدانية بالقضايا المتعلقة بالتقييم.

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- لكي يتسنى تطبيق المنهجية المحسنة تطبيقاً متساوقاً، وإيلاء العناية اللازمة للمجالات الأكثر تعرضاً للمخاطر، يتعين وضع مبادئ توجيهية خاصة بالمراجعة والتقييم وتطبيقها تطبيقاً كاملاً.
- قبل القيام بأنشطة المراجعة/التقييم في الميدان، ينبغي إجراء تقييم أولي معمق للمخاطر في المقر، لكي يتسنى تحديد جميع المخاطر الرئيسية، وتنفيذ أنشطة المراجعة/التقييم بصورة أكثر تركيزاً وفعالية.

تقييم التنفيذ

أنشئ مكتب الإشراف الداخلي رسمياً في فبراير/شباط ٢٠٠١ بغية توفير آلية إشراف موحدة، تغطي عمليات المراجعة الداخلية، والتقييم، والتحقيق وغير ذلك من آليات دعم الإدارة[٣]. ومكتب الإشراف الداخلي مسؤول عن التأكد من أن جميع البرامج والخطط تنفذ على نحو مجد وفعال، وأن المعلومات الخاصة بالإدارة الاستراتيجية موثوقة وتقدم في الوقت المناسب، وأن التحسينات المتواصلة تركز على النهوض بنوعية عمليات اليونسكو. ويقوم المكتب بتحديد المخاطر التي تهدد المنظمة، وباقتراح التدابير الكفيلة بالتخفيف من آثارها السلبية. ويطلب من مكتب الإشراف الداخلي أخيراً حفز المنظمة على إعمال الفكر وإجراء تقييم منتظم وموضوعي لمدى ملاءمة وأداء ونجاح البرامج المنفذة أو الجاري تنفيذها، وعلى استخلاص الدروس منها لتطبيقها في تنفيذ البرامج المقبلة.

وقد حُددت استراتيجية مكتب الإشراف الداخلي، التي تغطي كافة مجالات مهمته، أي المراجعة والتقييم والتحقيق والدعم الإداري، استناداً إلى نتائج عملية تقييم المخاطر التي أجريت على نطاق المنظمة. وحددت العملية مخاطراً من شأنها أن تؤدي إلى فشل المنظمة في تحقيق أهدافها، وفي تحقيق فائدة كبيرة لدولها الأعضاء وغيرها من الأطراف المعنية من خلال التنفيذ المجدي والفعال لبرامجها. وتقاس المخاطر من حيث خطورة نتائجها واحتمال وقوعها، ومن ثم، يمكن تحديد أولويات أنشطة الإشراف لتناول المجالات ذات الخطورة الكبيرة.

الآثار

لقد ضمن مكتب الإشراف الداخلي عدداً من الآثار المباشرة لفائدة المنظمة. فقد تسنى بموجب عمليات مراجعة الحسابات ملاحظة أشياء عديدة أدت إلى إصدار توصيات بشأن الطرق التي يمكن بها تعزيز تدابير الرقابة الداخلية. وقد نُفذت هذه التوصيات بدون مشاكل. غير أن هذا التنفيذ لم يؤد فقد إلى تعزيز تدابير الرقابة، ذلك أن العديد من التوصيات الموجهة نحو المكاتب الميدانية كانت توصيات متعلقة بأسلوب تنفيذ العمليات، ومن ثم أدت التدابير المتخذة إلى تغيير طريقة عمل هذه المكاتب، مما ساعدها على تحسين كفاءتها وفعاليتها في استخدام الموارد (البشرية والمالية) القليلة المتاحة. ونظراً لأنه تم تطبيق العقوبات تطبيقاً صارماً على الموظفين المعنيين بالمخالفات في الحالات التي تم التحقق فيها، فقد كان لذلك تأثير قوي إذ بيّن أنه لا يوجد أي تسامح إزاء مثل هذه الأعمال غير اللائقة. ومن شأن ذلك أن يغيّر سلوك أشخاص آخرين في المستقبل.

كما كانت الآثار الطويلة الأجل لأنشطة مكتب الإشراف الداخلي بعد عام من الأداء إيجابية ولكنها لم تأت بعد بجميع ثمارها. فقد أعدّ مكتب الإشراف الداخلي "جدولاً لتفويض السلطة المالية والمساءلة" وشرع في تطبيق هذا الجدول في المقر في أوائل عام ٢٠٠٢. وأدى ذلك إلى تحسين فهم جميع الموظفين للعمليات التي يحملون المسؤولية عنها. وبموجب مشروع المبادئ التوجيهية لاختيار الشركاء لتنفيذ البرنامج، الذي أعده مكتب الإشراف الداخلي، أصبحت تطبق عملية صارمة وشفافة لتقدير القدرات الموجودة لدى الشركاء المحتملين. وجرى اختبار وتطبي ذلك في عدة مشروعات. ويتمثل التأثير المتوقع لهذه العملية في الأجل الطويل في تحسين نوعية شركاء اليونسكو، مما سيساعد بدوره على تحسين نوعية النتائج المحصلة من تنفيذ البرنامج. أما بالنسبة لعمليات التقييم، فيجري تأمين تأثيرها من خلال دمج نتائج التقييم في عملية التخطيط، وقد بدأت بعض التحسينات تظهر في نوعية عمليات التقييم نتيجة لإسهام مكتب الإشراف الداخلي في تحديد منهجيات واختصاصات عمليات التقييم التي يتم الاضطلاع بها.

التجديدات

قام مكتب الإشراف الداخلي بإدخال وتطبيق عدة نهوج تجديدية في شكل عمليات ومنهجيات وأدوات جديدة من شأنها أن تساعد موظفي هذا المكتب في الاضطلاع بأنشطة الإشراف. وأسفر الربط بين إطار معترف به دولياً للحد من الأخطار وبين تقييم يستند إلى أسلوب العمل عن اعتماد منهجية لمراجعة الحسابات وبنية للمساءلة تستندان إلى معالجة الأخطار. وبفضل هذه المنهجية أصبح لمكتب الإشراف الداخلي وسيلة للقيام بشكل منتظم بإجراء التحاليل وإعداد التقارير فيما يتعلق بالملاحظات والتوصيات الصادرة عن مراجعة الحسابات والمعنية بالأخطار التي لم يجر التصدي لها وذلك بحسب مهام العمل (مثل التمويل والتعاقد والسفر). وشُرع في تطبيق واختبار منهجية تربط بين التقييم والمراجعة، في عمليتي استعراض لمشروعين. وتقيّم هذه المنهجية الجوانب الرئيسية لإدارة المشروعات وإدارة المكاتب من أجل التصدي للأخطار التي تهدد التنفيذ الناجح للمشروعات. أما الجوانب الرئيسية لإدارة المشروعات والتي تشكل جزءاً من هذه المنهجية فتشتمل على فعالية تخطيط المشروعات ومراقبتها وتنفيذها، بينما تركّز الجوانب الرئيسية لإدارة المكاتب على فعالية الرقابة فيما يتعلق باستخدام المدخلات (من ذلك مثلا الاعتمادات والإمدادات والموارد البشرية) التي تساهم في كافة مراحل المشروع. وتضمنت التجديدات الأخرى اقتراح تغييرات جذرية وافق عليها المجلس التنفيذي لتعزيز جانب التحليل في تقرير المدير العام عن أنشطة فترات العامين الماضية.

القيود

إن نطاق عملية مراجعة الحسابات/التقييم واسع للغاية، إذ يشمل جميع القطاعات والأقسام في المقر فضلاً عن جميع المعاهد والمراكز والمكاتب الميدانية. ونظراً لأن العديد من الكيانات لم تُراجع حساباتها في السنوات الخمس الأخيرة أو لم تُراجع إطلاقاً، فقد اقتضى ذلك من مكتب الإشراف الداخلي إتاحة عدد كبير من الموارد البشرية لتأمين تغطية ملائمة في مراجعة الحسابات. وعلى الرغم من الوظائف الإضافية التي وافق عليها المدير العام لتعزيز موظفي مكتب الإشراف الداخلي فقد كان من الصعب شغل الوظائف الشاغرة بسبب الكفاءات المتخصصة التي كانت مطلوبة. وبغية التصدي لهذا القيد، تتمثل الاستراتيجية المتبعة في فترة عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في التركيز بشدة على الأنشطة الوقائية التي تؤدي إلى استخدام الموارد بصورة أكثر فعالية إلى جانب كونها وسيلة فعالة لتحسين الرقابة. وفي وحدة التقييم، أدّت الموارد المحدودة إلى تقييد عدد الأنشطة المنفذة وإلى تقييد الدعم المقدم للقطاعات. كما أن نوعية عدد من عمليات التقييم لم تف بالمعايير المطلوبة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أوجه النقص في المنهجيات المتبعة وفي عمليات اختيار المقيمين. كما شكلت طريقة التعبير عن أهداف

(٣) جمعت في إطار مكتب الإشراف الداخلي، جميع وظائف الإشراف الداخلي التي كان يقوم بها في الماضي التفتيش العام، ومكتب الدراسات والبرمجة والتقييم/الوحدة المركزية لتقييم البرنامج، ويضطلع بجزء منها مكتب مساعد المدير العام للتنظيم والإدارة، بما في ذلك المراجعة الداخلية، وتحسين الإدارة، والتفتيش والتحقيق، وتقييم البرنامج.

البرنامج قيداً كبيراً في حد ذاتها، الأمر الذي لم ييسر عملية التقييم. وتتخذ حالياً إجراءات لمعالجة هذه القضايا.

ثم إن وجود الثغرات في السياسة العامة وإجراءات العمل القائمة فضلا عن ضعف المبادئ الإرشادية والمعايير، أمور تجعل من الصعب صياغة ملاحظات خاصة بمراقبة الحسابات نظراً لأن الأساس الذي تم الاستناد إليه في التحليل لم يكن ملائماً. وقام مكتب الإشراف الداخلي بتحديد أوجه النقص المحلية في الكيانات التي تم تقييمها أو مراجعة حساباتها، وسعى إلى جانب ذلك باستمرار إلى اقتران عمله بقيمة مضافة عن طريق تحديد القضايا النظمية التي لو صححتها إدارة المقر، من خلال صياغة سياسات منقحة مثلاً، فمن شأنها أن تعالج جميع القضايا بشكل عام. بيد أن بطء بعض أقسام المقر في الاستجابة للتوصيات الصادرة عن مراجعة الحسابات أو عمليات التقييم حال دون تحقيق هذا الهدف.

قضايا استراتيجية

استناداً إلى الدروس المستخلصة خلال فترة عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١، فسوف تشتمل الاستراتيجية المتبعة في مراجعة الحسابات على ما يلي:

- التأكيد بشدة على الإجراءات الوقائية من خلال المشاركة الناشطة في تدريب الموظفين على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ونشر ملاحظات جامعة عما توصلت إليه عمليات مراقبة الحسابات فضلاً عن نشر الممارسات الجيدة على جميع المكاتب، ومن خلال إعداد أدوات للتقييم الذاتي وتوزيعها على المكاتب الميدانية؛
- تقديم دعم إلى لجنة الإشراف من أجل تعزيز مهام الإشراف من خلال توعية كافة الجهات في المنظمة بأهمية وفائدة الإشراف ومن أجل ضمان الكفاءة والفعالية، في الاضطلاع بمهام الإشراف؛
- توسيع نطاق عمليات مراجعة الحسابات بحيث يشمل كل عام ٢٠ مكتباً ميدانياً وعدداً من المشروعات الخارجة عن الميزانية، و ٣ معاهد لليونسكو و ٣ مهام رئيسية في المقر؛
- زيادة تطوير مكتب الإشراف الداخلي من الداخل بهدف تحسين المنهجيات والأدوات (كالمبادئ الإرشادية الخاصة بمراجعة الحسابات)، وبعض الجوانب المتعلقة بإعداد التقارير والمراقبة والمتصلة بأنشطة مراجعة الحسابات، بما في ذلك إعداد قاعدة بيانات للتوصيات الصادرة عن عمليات التقييم ومراجعة الحسابات من أجل إتاحة مراقبة دقيقة لمدى تطبيق هذه التوصيات.

واستناداً إلى الدروس المستخلصة خلال فترة عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١، فسوف تشتمل استراتيجية التقييم على ما يلي:

- ضمان استقلال عمليات التقييم عن طريق تكليف مكتب الإشراف الداخلي بمسؤولية إدارة جميع الخطوات المتعلقة بعملية التقييم، ابتداء من الموافقة على المنهجية المتبعة، واختيار المقيمين، والموافقة كجهة أخيرة على تقرير التقييم، إلى متابعة الأنشطة الرامية إلى تأمين اتخاذ الإجراءات واستخلاص الدروس نتيجة لعمليات التقييم؛
- مساندة القطاعات في تحديد الاحتياجات إلى التقييم في مرحلة تخطيط البرنامج، وتأمين إدماج النتائج المتوقعة والمؤشرات في البرنامج؛
- تحسين نوعية التقييم عن طريق التعاون على نحو وثيق مع قطاعات البرنامج لبناء القدرات على إجراء تقييم ذاتي، وإنشاء وحدات تنسيق في قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية الرئيسية كخطوة أولى نحو بناء هذه القدرات؛
- إعادة النظر في خطة التقييم للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (الذيل التاسع للوثيقة ٣١م/٥) لضمان تقييم عدد أكبر من القضايا المستعرضة، ثم إعداد خطة تقييم لمساندة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٢٠٠٢-٢٠٠٧) بحيث تتخذ الإجراءات اللازمة لتقييم جميع المجالات ذات درجة عالية من الأولوية في برنامج اليونسكو خلال هذه الفترة.

عمليات المراجعة المتعلقة بالمشروعات الخارجة عن الميزانية وبالمقر

كان من بين عمليات المراجعة الداخلية الست عشرة التي أجريت خلال فترة العامين قيد الدراسة ١١ عملية مراجعة في الميدان و ٥ في المقر. كما تمت مراجعة ١٧ مشروعاً خارجاً عن الميزانية. ويمكن الاطلاع على النتائج العامة لعمليات مراجعة المكاتب الميدانية في القسم المعنون "اللامركزية" من هذه الوثيقة. وفيما يلي نتائج عمليات المراجعة المتعلقة بالمشروعات الخارجة عن الميزانية وبالمقر، فضلاً عن الإجراءات المتخذة فيما يخص التوصيات الصادرة عنها:

عمليات المراجعة المتعلقة بالمشروعات الخارجة عن الميزانية

كانت النتائج العامة المستخلصة من عمليات المراجعة هذه كالآتي:

- هناك حاجة لأن تجتذب المنظمة أموالاً خارجة عن الميزانية بطريقة أكثر انتظاماً؛
- لا يجري الالتزام بشكل منتظم بالقواعد واللوائح والإجراءات المالية للمنظمة، كما أن إجراءات مراقبة المصروفات ضعيفة للغاية. فقد خصمت مبالغ بطريقة غير صحيحة لأغراض لم تكن مزمعة في الاتفاقات المعنية بالمشروعات؛
- إن عمليات تخطيط المشروعات ومراقبتها تحتاج إلى تعزيز. فقد حُددت جداول زمنية غير واقعية لتنفيذ المشروعات، وأُدخلت تغييرات في طرائق تنفيذ المشروعات بعد البدء في تنفيذها، كما أعدت خطط عمل بدون ميزانية مفصلة لتكاليفها، ولم تقدم تقارير مرحلية منتظمة للمشروعات.

عمليات المراجعة في المقر

تجدر ملاحظة أن بعض عمليات المراجعة في المقر تمت في مجالات متخصصة كصندوق التأمين الصحي ووحدة الطباعة وثلاثة برامج لمشروعات محددة. وكانت النتائج العامة لعمليات المراجعة في المقر كالآتي:

- حددت الأخطار التي يمكن أن تعرض للخطر إنجاز الأهداف في كل مجال من المجالات تمت مراجعتها، وأصدرت توصيات محددة لمعالجة هذه الأخطار، كالنظر في الاستعانة بمصادر خارجية لمعالجة طلبات استرداد المصاريف كما أجري تحليل مقارن لصندوق التأمين الصحي لليونسكو مع غيره من صناديق التأمين الصحي في المنظمات الأخرى للأمم المتحدة.
- وأسفرت عملية مراجعة حسابات برنامج المساهمة، عن نتائج إيجابية بشكل عام. فلوحظ الالتزام الدقيق بالإجراءات الداخلية الجديدة التي وضعها المدير العام وبتلك المنشأة بموجب قرارات المؤتمر العام.

وبناء على هذه النتائج والنتائج التي أسفرت عنها عمليات المراجعة في المكاتب الميدانية، أُصدرت ٦٢٧ توصية. وهذه التوصيات موجهة إلى المقر والمكاتب الميدانية. وقد أصدرت معظم التوصيات إلى قسم المراقب المالي بتشديد المراقبة على الموارد المالية والمصروفات في المكاتب الميدانية وإلى مكتب شؤون الموظفين بتنظيم دورات تدريبية للموظفين المسؤولين في المكاتب الميدانية وللمسؤولية عن الإدارة. كما أصدرت بعض التوصيات بمعالجة الثغرات الموجودة حالياً في سياسات اليونسكو وأسلوب عملها. وأصدرت توصيات محددة إلى المكاتب الميدانية بتحسين الرقابة في جميع المجالات الوظيفية. وقد وافقت الإدارة وجميع الوحدات المعنية تماماً على هذه التوصيات، ويراقب مكتب الإشراف الداخلي عن كثب تنفيذها.

إدارة الموارد البشرية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
مكتب إدارة الموارد البشرية		
ضمان أعلى صفات النزاهة والكفاية والمقدرة لدى موظفي المنظمة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتوفرة للمنظمة تعزيز عملية الإصلاح ودعمها من خلال مراجعة وتطوير إطار جديد لسياسة الموارد البشرية	فيما يتعلق بتعيين وحشد الموظفين: مراجعة عملية الحشد؛ العمل على تحقيق التزام أوثق بقواعد الحشد (الإعلان المنتظم عن الوظائف، فترة الإعلان، الخ.)؛ إعداد خطة حشد لفترة العامين؛ تطبيق برنامج حاسوبي جديد للحشد؛ إدامة وتطوير برنامج المهنيين الشباب؛ استحداث درجة وظيفية سابعة لفئة الخدمة العامة في باريس؛ وضع مواصفات عامة للوظائف من فئة الخدمة العامة؛ تجديد شباب ملاك الموظفين وتجديد وتطوير المهارات والخبرات؛ تطوير وتعزيز برنامج المهنيين الشباب الذين ينتمون إلى دول غير ممثلة أو ممثلة دون النصاب. تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم؛ تطوير وتعزيز القدرات الإدارية من خلال برنامج تدريبي في مجال بناء الأفرقة؛ التدريب على مهارات الإشراف؛ التدريب على إدارة المشروعات؛ تنظيم ندوة لكبار المسؤولين الإداريين؛ برنامج تنمية القدرات القيادية وإدارة التغيير؛ ودورات تدريبية في مجال اللغات. مراجعة وتطوير سياسة الموظفين من خلال: رسم سياسة جديدة	تخفيض عدد الوظائف العليا في الأمانة (بدرجة مدير–١ وما فوقها)؛ تطبيق نظام إنهاء الخدمة بالتراضي خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٠؛ عدم منح ترقيات شخصية خلال فترة العامين الحالية وتخفيض الترقيات في فترة ٢٠٠٠–٢٠٠١ بنسبة ٧٢٪ بالمقارنة بفترة العامين السابقة. إعادة تنظيم مكتب إدارة الموارد البشرية وفقا لمحورين أساسيين هما: محور استراتيجي/سياسي ومحور تنفيذي؛ ضمان الحصول على الترقيات من خلال عملية تنافسية؛ حشد ١١ من المهنيين الشباب الذين ينتمون إلى دول أعضاء غير ممثلة أو ممثلة دون النصاب في عام ٢٠٠٠. وقد ازداد هذا العدد إلى ٢٠ خلال فترة عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣. تنظيم ندوة لكبار المسؤولين الإداريين في مايو/أيار ٢٠٠٠؛ إعادة تنشيط المجلس الإداري المعني بسياسات شؤون الموظفين (ACPP)؛ إصدار منشورات إدارية عن الإجازة في الموطن وخيار المبلغ الإجمالي لتغطية نفقات الأسفار النظامية والأسفار لغرض إجراء مقابلات؛ تحسين الاتصال الداخلي عن طريق إصدار رسالة إعلامية موجهة لكافة الموظفين HRM/info.

لتناوب الموظفين؛ ومراجعة سياسة الحشد؛ ومراجعة سياسة الترقيات والتصنيف؛ وإعداد مجموعة من الإجراءات لتحسين التوازن بين النشاط المهني والحياة العائلية للموظفين.

إحداث تغيير في البنية التنظيمية من خلال: إصلاح وإعادة تنظيم مكتب إدارة الموارد البشرية

تحسين العلاقات بين الموظفين والإدارة من خلال إعادة تنشيط المجلس الاستشاري المعني بسياسات شؤون الموظفين (ACPP).

الإجراءات الإدارية الخاصة بالموظفين: مراجعة وترشيد بعض الاستحقاقات توخيا لمزيد من المرونة ولكي تتطابق، حيث أمكن، ممارسات المنظمة في هذا الشأن مع النظام الموحد للأمم المتحدة؛ إعداد جدول لتفويض السلطات. وضع استراتيجية إعلامية جديدة تمثلت إحدى نتائجها الرئيسية في إصدار نشرة إعلامية موجهة لكافة الموظفين.

تقييم التنفيذ

مع مجيء المديرة الجديدة لمكتب إدارة الموارد البشرية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، شرع في تنفيذ سياسات ومشروعات وأنشطة عديدة في مجال الموارد البشرية وحُدد توجه جديد يعكس دور مكتب إدارة الموارد البشرية كشريك استراتيجي. وبغية دعم وتعزيز عملية الإصلاح التي باشر بها المدير العام، أعد "إطار لسياسة الموارد البشرية" يغطي كافة المجالات المتعلقة بالموارد البشرية، ويتضمن في بعض الأحيان أنشطة إضافية إلى جانب الأنشطة المقررة أصلا (ولا سيما في مجالات الحشد والتصنيف ورفاه الموظفين).

وقد عرضت خطة عمل مفصلة تشمل جميع هذه المبادرات على المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين. ونظرا لضرورة العمل أولا على إعادة تنظيم وتعزيز مكتب إدارة الموارد البشرية، تعيّن تعديل الجدول الزمني لمختلف الأنشطة، ولا سيما فيما يخص أداء الموظفين والتقدم الوظيفي حيث بدأ تنفيذ معظم الأنشطة في عام ٢٠٠٢.

وبشكل عام، انصبّ اهتمام مكتب إدارة الموارد البشرية في عام ٢٠٠١ بصفة رئيسية على تخطيط وتحليل وتطوير سياسة الموارد البشرية.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

شرع في تطبيق نظام إنهاء الخدمة بالتراضي في مارس/آذار عام ٢٠٠٠ من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: (١) تخفيض عدد الوظائف العليا في المنظمة؛ (٢) تجديد شباب ملاك الموظفين؛ (٣) تجديد المهارات والخبرات.

وقدم في المجموع ١٢٧ موظفا طلبات للاستفادة من هذا النظام، ووافق المدير العام على إنهاء خدمة ١٠٣ موظفين بالتراضي (٨٧ من فئة الخدمة العامة و ١٦ من المهنيين والمديرين). وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يجتذب العدد المتوقع من المديرين، إلا أن الهدف المتمثل في تخفيض الوظائف العليا في أمانة المقر قد تحقق في إطار عملية إعادة تنظيم الأمانة التي جرت ابتداء من ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠. وقد تحقق في الواقع استقرار في وضع الوظائف الإدارية العليا عن طريق تخفيض حاد (إلى النصف تقريبا) في عدد الموظفين بدرجة مدير فما فوقها (من ١٦٠ وظيفة في ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩، إلى ٨٩ وظيفة في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢).

عدد الوظائف الثابتة ونسبها المئوية في المقر وخارجه بحسب الفئة والميزانية (في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ و٢٠٠١)

الفئة	العدد والنسبة المئوية	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	المجموع
		المقر	خارج المقر	المقر	خارج المقر	المقر	خارج المقر	العام
الوظائف المهنية								
في ٢٠٠١/١٢/٣١	العدد	٦٦٨	٢٧٩	١٠٣	١١٨	٧٧١	٣٩٧	١ ١٦٨
	٪	٥٧	٢٤	٩	١٠	٦٦	٣٤	١٠٠
في ٢٠٠٠/١٢/٣١	العدد	٦٨٨	٢٦٨	١٠٩	٩٩	٧٩٧	٣٦٧	١ ١٦٤
	٪	٥٩	٢٣	٩	٩	٦٨	٣٢	١٠٠
وظائف الخدمة العامة								
في ٢٠٠١/١٢/٣١	العدد	٨٩٦	٢٧٨	١١٧	٨٧	١ ٠١٣	٣٦٥	١ ٣٧٨
	٪	٦٥	٢٠	٨	٦	٧٤	٢٦	١٠٠
في ٢٠٠٠/١٢/٣١	العدد	٩٢٣	٢٧٠	١٢٣	٦١	١ ٠٤٦	٣٣١	١ ٣٧٧
	٪	٦٧	٢٠	٩	٤	٧٦	٢٤	١٠٠
مجموع وظائف الفئتين								
في ٢٠٠١/١٢/٣١	العدد	١ ٥٦٤	٥٥٧	٢٢٠	٢٠٥	١ ٧٨٤	٧٦٢	٢ ٥٤٦
	٪	٦١	٢٢	٩	٨	٧٠	٣٠	١٠٠
في ٢٠٠٠/١٢/٣١	العدد	١ ٦١١	٥٣٨	٢٣٢	١٦٠	١ ٨٤٣	٣٩٨	٢ ٥٤١
	٪	٦٣	٢١	٩	٦	٧٣	٢٧	١٠٠

توزيع موظفي الفئة المهنية وما فوقها بحسب الدرجات، في المقر وخارجه، (في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١)

الدرجة	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
	المقر	خارج المقر	المقر	خارج المقر	المقر	خارج المقر
المدير العام	١				١	صفر
نائب المدير العام	١				١	صفر
مساعد المدير العام	١٠				١٠	صفر
مدير – ٢	٢٠	١٢	١	٤	٢١	١٦
مدير – ١	٥٣	٢٩	٦	٣	٥٩	٣٢
م – ٥	١٣٨	٥١	٩	٢٥	١٤٧	٧٦
م – ٤	١٣٥	٤٣	١١	١٢	١٤٦	٥٥
م – ٣	١٢٦	٤٤	٣٠	١١	١٥٦	٥٥
م – ٢	٨٨	٢٤	٣٣	٢٦	١٢١	٥٠
م – ١	١٤	٣	١	٤	١٥	٧
موظف محلي NOD		٢			صفر	٢
موظف محلي NOC		٦		٥	صفر	١١
موظف محلي NOB		٩			صفر	٩
موظف محلي NOA		٢٥		١	صفر	٢٦
المجموع	٥٨٦	٢٤٨	٩١	٩١	٦٧٧	٣٣٩

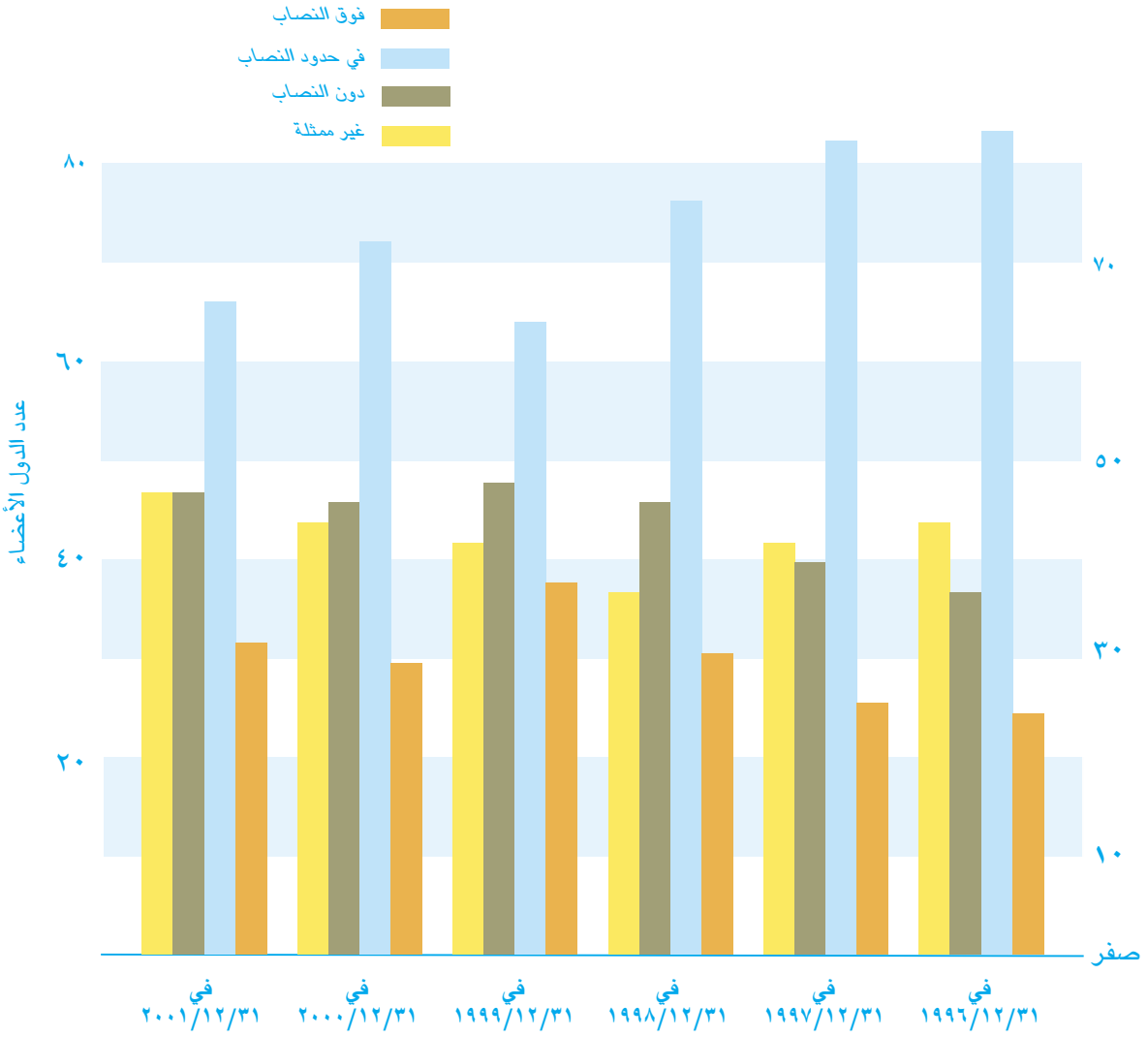
فوق النصاب
في حدود النصاب
دون النصاب
غير ممثلة
عدد الدول الأعضاء
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
صفر
في ١٩٩٦/١٢/٣١
في ١٩٩٧/١٢/٣١
في ١٩٩٨/١٢/٣١
في ١٩٩٩/١٢/٣١
في ٢٠٠٠/١٢/٣١
في ٢٠٠١/١٢/٣١

ثالثا – اللامركزية

اللامركزية

الخدمات الموفرة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية الخدمات	النتائج المحرزة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١
تنفيذ عملية إصلاح اللامركزية	تمخضت الإصلاحات التي شرع في تنفيذها في أعقاب الدورة الثلاثين للمؤتمر العام عن إعادة تشكيل الشبكة الميدانية لجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء ولتعزيز تأثير نشاط المنظمة وجدواه	تحقيق اللامركزية بنسبة ٤٣,٠٩٪ من اعتمادات البرنامج العادي.
تأمين إدارة المرحلة بطريقة سلسة		**تحقيق اللامركزية بنسبة ٥٢,٥٧٪ من الأموال الخارجة عن الميزانية.**
تحليل تأثير إصلاح اللامركزية وإدارة التغيير		تحقيق اللامركزية بنسبة ٢٧,٥٪ من الاعتمادات المخصصة للموظفين في البرنامج العادي (تعبّر هذه النسبة عن نصف فترة العامين).
تقديم نصائح استراتيجية لكبار الموظفين الإداريين ودعمهم	إنشاء مكتب التنسيق الميداني بمسؤولية إدارية واضحة ومباشرة لتحسين بنية الدعم لكافة العمليات الميدانية	**تحقيق اللامركزية بنسبة ٤٢,٤٪ من المبالغ الخارجة عن الميزانية المخصصة للموظفين (تعبر هذه النسبة عن نصف فترة العامين).**
إنشاء الشبكة الميدانية الجديدة، بما في ذلك تعزيز المكاتب الميدانية أو إغلاقها	ترشيد خدمات الأمن الميدانية من خلال تعيين مدير مكتب التنسيق الميداني مسؤولا وحيدا لليونسكو عن الأمن في الميدان	تواجد ٤٣,٦٪ من الخبراء المنتسبين في الميدان حتى منتصف فترة العامين.
تنظيم الصلات بين المقر والمكاتب الميدانية لتنسيق كافة العمليات الميدانية وترشيدها		تواجد ٢١ من المتطوعين الباسك في الميدان خلال فترة العامين.
تأمين توزيع أمثل لموظفي البرنامج وتعزيز الربط الشبكي بين الخبرات		إغلاق ١٨ مكتبا ميدانيا.
الاضطلاع بمسؤولية تنظيم مشاورات على مستوى المناطق ومجموعات البلدان وبناء القدرات		تعيين ٢٠ مديرا/رئيسا.
حشد رؤساء المكاتب والمسؤولين الإداريين (AO) والإشراف عليهم		تدريب ١٤ موظفا إدارياً.

توزيع التكاليف غير المباشرة ومراقبتها

إدارة برنامج المتطوعين الباسك

تنفيذ السياسة المتعلقة بأمن الموظفين في الميدان

تعزيز تشاطر المعلومات (عن طريق موقع على شبكة ويب مخصص لهذا الغرض)

يعد الميدان "الزبون" الرئيسي لمكتب التنسيق الميداني الذي يتعاون مع جميع القطاعات والوحدات المركزية

الدروس المستخلصة من أجل تحسين الخدمات في المستقبل:

- إن الدرس الأساسي المستخلص هو أنه يجب استخدام الموارد القليلة المتاحة على أفضل وجه ممكن في انتظار ظرف مالي أفضل يمكن فيه تحقيق نسبة أكبر من اللامركزية في اعتمادات البرنامج وما يناظر ذلك من موظفين. وبناء على ذلك فإن تشاطر الخبرات عن طريق الربط الشبكي يعدّ مسألة حيوية، وينبغي مواصلة العملية التي بدأت بمشاورات إقليمية بين المكاتب الميدانية والمحافظة على زخمها. ولن يقتضي الأمر فقط وجود أخصائيين داخل المناطق للتعاون وسدّ الثغرات، وإنما سيتعيّن الاضطلاع أيضا بأنشطة لبناء القدرات بغية تحسين المهارات الإدارية لرؤساء المكاتب مما يؤهلهم لقيادة الأفرقة وإقامة الصلات بينها في مكاتبهم وخارجها. وسوف يؤدي هذا النهج بدوره إلى تحسين القدرة على الجمع بين التخصصات في الميدان.

تقييم التنفيذ

كان النشاط الأساسي (أو الإصلاح) الذي اضطلع به خلال فترة العامين، فيما يتعلق باللامركزية، هو إعادة تشكيل الشبكة الميدانية بحيث تضم عددا أقل من المكاتب التي تخدم مجموعات من الدول الأعضاء. وترتب على ذلك عمليا إغلاق ١٨ مكتبا، وهي أول سابقة في تاريخ المنظمة. ورغم ما ينطوي عليه هذا العمل من مشقة وما يتطلبه من جهد ولياقة كبيرين، فقد جرى تنفيذه (بواسطة مكتب التنسيق الميداني) بدون مشاكل كبيرة وذلك لأن الموظفين المحليين الذين تعيّن إنهاء خدمتهم قد جرى تعويضهم بإنصاف أو مساعدتهم على إيجاد عمل جديد.

وقد خصصت مبالغ كافية لعملية إغلاق المكاتب الميدانية، بيد أنه تعيّن على الأمانة في الوقت ذاته أن تقوم بتعزيز المكاتب المتبقية بصورة جوهرية. فقد كان عدد كبير من هذه المكاتب بحاجة ليس فقط إلى تجديد وتوسيع مبانيه وتحسين بنيته التحتية، وإنما كان بحاجة أيضا إلى النهوض بقدراته إلى مستوى أعلى فيما يخص الموظفين لكي يتسنى لهم القيام بمهامهم الجديدة والموسعة على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالجانب الأول، تأمل الأمانة أن يكون بوسعها الاعتماد على سخاء الدول الأعضاء التي تستضيف المكاتب الميدانية وعلى تمويل إضافي يتحقق من ترحيل بعض المبالغ من فترة العامين الماضية.

أما بالنسبة للموظفين، فإن المدير العام يعتزم تزويد كل من المكاتب الجامعة الجديدة بأخصائي واحد على الأقل من كل قطاع من قطاعات البرنامج، إلى جانب رئيس المكتب ومسؤول إداري دولي (AO). ولكن لن يكون ذلك بالأمر السهل ما دامت الأمانة تواجه صعوبات مالية من جراء النمو الصفري الاسمي الذي تطالب به الدول الأعضاء، وذلك لعدم وجود الحد الأدنى اللازم من الموظفين الذي يسمح بنقل هذا العدد الكبير من موظفي البرنامج إلى الميدان على أساس اللامركزية.

ومن هذا المنطلق ذاته، تعرضت ميزانية التكاليف غير المباشرة في المكاتب الميدانية لضغط شديد من جراء التعاقد مع موظفين على أساس عقود مؤقتة نظرا لعدم وجود وظائف ثابتة لموظفي الدعم المحليين في الميزانية العادية. وتود الأمانة أن يكون بمقدورها تسوية عدد كبير من هذه الحالات المتعلقة في الكثير منها بأشخاص يعملون لليونسكو بموجب عقود خدمات لسنوات كثيرة بدون مزايا أمنية واجتماعية.

وسيتم خلال فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣ معالجة حالة الضعف في الإدارة والمراقبة المالية في بعض المكاتب الميدانية كما تجلّت في عمليات المراجعة والتقييم الأخيرة التي أجراها مكتب الإشراف الداخلي في فترة العامين موضوع البحث، وستبذل محاولات لتطبيق توصيات عامة على الجميع إذا ما سمحت الميزانية بذلك. وتشمل هذه التوصيات تعيين مسؤولين إداريين (AO) دوليين في المكاتب الجامعة، وتوفير المزيد من التدريب للمسؤولين الإداريين المحليين، وتدريب رؤساء المكاتب على اكتساب المهارات الإدارية اللازمة لأداء مهام إضافية ولتفويضهم سلطات إضافية، ووضع مبادئ توجيهية وأدوات لممارسة هذه السلطات ومراقبتها. وعلى نفس المنوال، ستبذل محاولات لإزالة العوائق التي يواجهها رؤساء المكاتب فيما يتعلق بالحصول على دعم من المقر.

وغني عن البيان أن تأثير الشبكة الميدانية الجديدة لن يتضح تماما قبل انقضاء فترتي عامين تقريبا، ولكن من المهم معرفة مدى قدرة الأمانة على إقامة روابط "شبكة" حقيقية بين المكاتب والدول الأعضاء من خلال بعثات ومشاورات منتظمة ومن خلال البنى الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وسوف يعوّل المدير العام في كل ما تقدم على تفهم ودعم المجلس التنفيذي والمؤتمر العام لمساعدته في تنفيذ خططه بالكامل.

الأنشطة الناجحة بوجه خاص

إلى جانب الإصلاحات الكبرى التي شرع في تنفيذها، كان التجديد الرئيسي في تطبيق اللامركزية في عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١، هو استهلال عملية "الربط الشبكي" للمكاتب عن طريق المشاورات الإقليمية التي جرت في نهاية فترة العامين بين رؤساء المكاتب. وقد أتاحت لهم هذه المشاورات المجال لمناقشة طرائق العمل في إطار الوضع الجديد، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لهم والتخصصات المسندة إليهم لتعزيز العمل الجماعي، والانسجام في النهج. ومن الناحية العملية، فقد تزامنت المشاورات مع توزيع مخصصات الميزانية في إطار الوثيقة ٣١م/٥، مما أتاح إعداد خطط العمل بشكل مشترك، ومع القيام للمرة الأولى بتصميم استراتيجيات إقليمية (تناظر الفترة المعنية بالوثيقة ٣١م/٤)، مما أتاح إجراء مناقشات معمقة للإجراءات الواجب اتباعها.

وعلى الرغم من أن التأثير الحقيقي للشبكة الميدانية الجديدة لا يمكن تلمسه بعد للأسباب المذكورة في تقييم التنفيذ الوارد أعلاه، فإن الطابع المتعدد التخصصات الذي تتسم به احتياجات الدول الأعضاء سوف يراعى بلا شك على نحو أفضل بفضل السياسة الجديدة المتمثلة في إقامة أفرقة مشتركة بين القطاعات في المكاتب الجامعة (قاعدة التنفيذ) وتعيين أخصائيين في الربط الشبكي عبر المناطق. ومن المتوقع أن يعزّز هذا النهج التكاملي إلى حد كبير قدرة المنظمة على تنفيذ مشروعات مشتركة بين القطاعات، وليس فقط مع احتياجات الدول الأعضاء وإنما أيضا مع طريقة معالجة الأمم المتحدة لقضايا التنمية، وتوقعات الجهات المانحة. وبالمثل فإن الدعم الذي يوفره مكتب التنسيق الميداني، ذو المسؤولية الإدارية المباشرة والواضحة، بدلا من نظام "القطاع المسؤول" السابق، ليس من شأنه فقط أن يحسن تنفيذ البرامج المشتركة بين القطاعات وإنما يحسن أيضا الاتساق فيما بينها.

العمل المشترك بين القطاعات في الميدان

تنسيق العمل المشترك بين القطاعات في الميدان

تقييم التنفيذ

في إطار تنفيذ خطة العمل الخاصة بتحقيق اللامركزية، يؤدي مكتب التنسيق الميداني دور جهة التنسيق والقاعدة التنظيمية في المقر بالنسبة لجميع المكاتب الميدانية ومكاتب الاتصال، فيوفر المشورة الاستراتيجية والدعم لكبار الموظفين بشأن النهوج الواجب اتباعها في مجال اللامركزية من أجل ضمان سياسة واستراتيجية متسقة في الميدان.

وإن ضرورة تحقيق مزيد من الاتساق بين مصطلحات اللامركزية فيما بين المناطق ومجموعات البلدان لا تقل أهمية عن ضرورة التوصل إلى فهم موحد لبعض المفاهيم الأساسية مثل "الجمع بين التخصصات" و"تعدد التخصصات" فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ البرامج. فالتخلي عن الإدارة القائمة على القطاعات المسؤولة لصالح إدارة من خلال مكتب التنسيق الميداني يعتبر أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية تحقيق اللامركزية في اليونسكو. فينبغي من الآن فصاعدا أن يكون موظفو المكاتب الميدانية متعددي التخصصات؛ وأن تصبح البرامج أكثر فأكثر برامج جامعة بين التخصصات (مستعرضة).

فالمكاتب الجامعة المتعددة التخصصات هي إذن الأداة الرئيسية لتنفيذ هذه الأنشطة. وعادة ما تتخذ المكاتب الإقليمية مقرا لها في مكتب جامع وتستفيد من ثمّ من خدمات موظفين مختصين في مجالات متنوعة وإن كانوا يملكون في كثير من الأحيان خبرة إضافية في مجال تخصص المكتب الإقليمي المعني. أما المكاتب القطرية فبرامجها أكثر تركيزا على مجال معين وإن كانت تتسم مع ذلك بطابع تعدد التخصصات بمقدار ما تسمح به مواردها.

ويمكن تكوين صورة عما سيكون عليه تنفيذ البرنامج في المستقبل، من خلال الأفرقة أو الشبكات القائمة فعلا في الميدان. فقد عمدت بعض القطاعات، نظرا لعدم كفاية عدد موظفيها، إلى إنشاء شبكات من أخصائيي البرنامج داخل المناطق، تحت إشراف مستشارين رئيسيين. ويشكل موظفو البرنامج في كل منطقة شبكة تعاونية من الموارد البشرية والموارد الأخرى، متخصصة في مجالات مختلفة ومتكاملة، ويمكن استخدامها حيثما دعت الحاجة إليها. وهذا "التكامل" في الخبرات هو الذي يشكل أساس شبكة الموارد البشرية لليونسكو في المناطق ومجموعات البلدان. وقد بدأ مكتب التنسيق الميداني على أساس تجريبي، بإجراء مسح لشبكة خبرات اليونسكو في إحدى المناطق – وهي مهمة تتسم بأهمية كبرى للمكاتب الجامعة التي يتعين عليها، من حيث تعريفها، أن تعمل في برامج متعددة التخصصات مع الدول الأعضاء التي لا توجد فيها مكاتب لليونسكو.

ومن أجل تعزيز الربط الشبكي والصلات بين المكاتب في هذه المرحلة الانتقالية الأولى من عملية إصلاح اللامركزية، تقوم "الأمانات الإقليمية" داخل مكتب التنسيق الميداني، بأنشطة لبناء القدرات والتوجيه، للتشجيع على إقامة شبكات لتشاطر الموارد بواسطة تكوين الأفرقة، والتشاور، وخلق التآزر من خلال العمل الجماعي في مهام تعاونية. ويعتمد نجاح تنفيذ سياسة اللامركزية والأداء الفعّال لمهام وبرامج اليونسكو، على وجود

كفاءات وقدرات إدارية رفيعة المستوى في المكاتب الميدانية. وفي حين أن رؤساء المكاتب الجامعة المتعددة التخصصات سيكونون بطبيعة الحال، في هذه المرحلة المبكرة، ذوي خلفيات واهتمامات تندرج في "قطاع" معيّن واحد، فإن أنشطة بناء القدرات هذه يمكن أن تسفر مع الوقت عن تحسين التخطيط انطلاقا من القاعدة، وإقامة الشبكات، وتشاطر الموارد فيما بين عناصر الشبكة الميدانية، ومع المقر على أساس مشترك بين القطاعات.

والتحدي المستمر المطروح أمام مكتب التخطيط الميداني يتمثل في المساعدة على التنفيذ السلس والفعّال للأنشطة اللامركزية لقطاعات البرنامج، لا سيما الأنشطة الجامعة للتخصصات، بهدف ضمان الاتساق والاتصال بين بنية المقر القائمة على القطاعات، والعمليات الميدانية التي تتسم أساسا بطابع متعدد التخصصات.

المشروعات المشتركة بين القطاعات

تقييم التنفيذ

يتضح من إمعان النظر في الأنشطة التي تنفذها اليونسكو خلال فترة عامين، أن معظمها يقع في ثلاث فئات رئيسية، هي: الاجتماعات (أي المؤتمرات والمنتديات)، وبناء القدرات (أي حلقات العمل وحلقات التدارس)، والمطبوعات. وأكثر هذه الأنشطة تخضع للامركزية على صعيد الميزانية، ولكن يمكن أن يتم تنفيذها بتنسيق من المكاتب الميدانية أو من المقر. وهذه الأنماط من الأنشطة تعكس التعريف الواسع للامركزية المعتمد في هذه الوثيقة م/٣، علما بأن بعض الأنشطة الناجحة بوجه خاص والمعروضة على مستوى البرامج الفرعية في الوثائق التي قدمتها قطاعات البرنامج، ترد بين معقوفتين في المواضع الخاصة بها في النص.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد اعتمد أيضا تعريف أضيق للأنشطة اللامركزية. وبموجب هذا التعريف تعتبر الأنشطة اللامركزية الأنشطة التي تصمّمها وتنفذها المكاتب الميدانية في إطار أحد الأنشطة البرنامجية للمنظمة. وهذا هو نمط الأنشطة الذي طُلب من المكاتب الميدانية أن تبلغ عنها أثناء جمع المعلومات من أجل إعداد الوثيقة م/٣. وكانت أغلب المساهمات التي وردت في هذ الإطار ذات طابع مشترك بين القطاعات وإن كان يغلب على بعضها الطابع التنفيذي. وفي هذا القسم من الوثيقة م/٣، يرد بيان بعض الأنشطة التي نالت أكبر قدر من النجاح من بين الأنشطة التي بلّغت عنها المكاتب الميدانية.

المشروعات المشتركة بين القطاعات

كانت مكاتب اليونسكو الميدانية في الماضي هي الوسيلة الرئيسية لتنفيذ نشاط المنظمة المشترك بين القطاعات. وكان هذا النوع من النشاط مركزا في المكاتب الكبيرة التي يتوافر فيها الموظفون المتخصصون في مختلف مجالات اختصاص اليونسكو اللازمون للاضطلاع به. ولكن بالنظر إلى ميل هذه المكاتب الكبيرة إلى استقطاب الخبرات المخصصة في مجال معين من مجالات اختصاص المنظمة، فإن أنشطتها تنحو إلى التركيز بالأحرى على عمل القطاع الذي تخصصت فيه. ولكن، مع الإصلاح الجذري لشبكة المكاتب الميدانية الذي بدأ في فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١، والذي يتمثل عنصره المحوري في التخلي عن المكاتب القطاعية السابقة والاستعاضة عنها بمكاتب أكثر توجها نحو الجمع بين التخصصات والقطاعات، تساندها مكاتب إقليمية متخصصة في كل مجال من مجالات اختصاص اليونسكو، فإن عددا متزايدا من المكاتب أصبح أقدر على التنفيذ الفعّال للمشروعات المشتركة بين القطاعات والجامعة التخصصات. وأهم من ذلك بكثير أن الإصلاح أسفر، خلال فترة العامين موضع البحث، عن تزويد المكاتب – وهي عادة الأدرى باحتياجات الدول الأعضاء في الميدان – بالمهارات اللازمة لتطوير أنواع المشروعات التجديدية الضرورية لتلبية هذه الاحتياجات بكفاءة وفعالية.

وثمة جانب آخر من جوانب عملية إصلاح الشبكة الميدانية أدى، خلال فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى تعزيز الطابع المشترك بين القطاعات للعمل المنفذ في الميدان. أدت البنية الجديدة التي تمخضت عن إنشاء المكاتب الجامعة إلى حمل المكاتب على التفكير والعمل من منظور إقليمي ودون إقليمي معزّز. فأصبحت اجتماعاتها، سواء على صعيد المقر أو برعاية مكتب التخطيط الاستراتيجي أو مكتب التنسيق الميداني، فرصة لتشاطر الآراء والدروس المستفادة، ووسيلة لتيسير تكرار الأنشطة الناجحة للمنظمة.

ويرد أولا في الصفحات التالية عرض لمشروعين من أنجح المشروعات المشتركة بين القطاعات الجاري تنفيذها في الميدان. ويتعلق الأمر في الحالتين ببرنامج اليونسكو المعني بمرض الأيدز/السيدا، وقد قامت المكاتب الإقليمية نفسها بصياغة البيانات المتعلقة بهما. أما المشروعان الآخران المعروضان، فهما أيضا من إعداد المكاتب ومشتركان بين القطاعات، ولكنهما أكثر اتساما بالطابع التنفيذي، ويقدمان مثالا جيدا عن نمط الأنشطة التجديدية التي تبرع اليونسكو في تنفيذها في الميدان.

اليونسكو والبرنامج البرازيلي لمكافحة الأيدز/السيدا

لقد كانت تجربة اليونسكو في البرازيل في مجال مكافحة الأيدز/السيدا والأمراض تنتقل بالاتصال الجنسي تجربة ناجحة تبيّن التأثير الكبير الذي يمكن تحقيقه في الميدان من خلال اتباع نهج مشترك بين القطاعات في تصميم المشروعات وتنفيذها. وفي مواجهة مرض الأيدز/السيدا عبأت البرازيل، خلال السنوات العشرين الأخيرة، جهود طائفة واسعة ومتنوعة من الهيئات الوطنية والدولية من أجل وقف انتشار هذا المرض ودحره. ومن المتفق عليه بشكل عام أن الاستراتيجية المتبعة في البرازيل تستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: الالتزام السياسي على أعلى المستويات ابتداء برئيس الدولة؛ ومشاركة مكثفة من جانب المنظمات المدنية والمحلية التي تضطلع بدور أساسي في الوصول إلى الفقراء ومساعدتهم على متابعة علاج معقد بالعقاقير؛ وتوفير أدوية زهيدة التكاليف سواء بإنتاجها على الصعيد الوطني، أو من خلال مفاوضات فعّالة مع الشركات الدولية للعقاقير.

وتشارك اليونسكو في البرنامج البرازيلي لمكافحة الأيدز/السيدا الذي يركّز بشدة على التربية الصحية والنهوض بالصحة. ويُعتقد أنها قادرة على تقديم المساعدة التقنية الملائمة في مجال التدريب والتعليم والتوعية والبحوث، والتعريف على نحو أفضل بما يترتب على هذا النوع من البرامج من آثار على الصعيد التقني وفي مجال حقوق الإنسان. ويحدد اتفاق التعاون القائم بين الحكومة البرازيلية واليونسكو ثلاثة مجالات للعمل، هي: التدريب والبحث والتنمية المؤسسية.

وقد ساعدت اليونسكو، أثناء عام ٢٠٠٠، على تأمين نتائج إيجابية لهذا البرنامج بعدد من الطرق، ومن بينها ما يلي:

- تدريب ٢١٠ ٠٠٠ معلم وعدد كبير من العاملين الاجتماعيين وقادة المجتمعات المحلية؛
- توفير التدريب والدعم لمرفق معني بتقديم المساعدة بالهاتف (Disque Saúde) يعمل فيه ١٤٤ طالبا براتب شهري قدره ٣٠٠ دولار تقريبا؛
- تنظيم عدة حلقات تدارس وحلقات عمل ومؤتمرات لتبادل الخبرات.

وقد اتضح عمل اليونسكو في الأنشطة التالية:

- المشروعات والمبادرات المدرسية: عزّزت اليونسكو تنسيق الأنشطة المتعلقة بمرض الأيدز/السيدا على الصعيد الوطني من خلال مشروع "الأيدز/السيدا والمخدرات والعنف في المدارس البرازيلية" الذي أدمج الوقاية من مرض الأيدز/السيدا والوعي به في المنهج الدراسي لأطفال المدارس الابتدائية.
- مشروعات التعليم غير النظامي: قدمت مساعدة تقنية إلى ٢٥٠ منظمة غير حكومية للمشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنفيذ السياسات العامة لمكافحة الأيدز/السيدا في البرازيل.
- نشر رسالة وقائية من خلال وسائل الإعلام الجماهيري: أعد مكتب اليونسكو في البرازيل، بالتعاون مع حكومة البرازيل استراتيجية للتسويق بهدف زيادة وعي الجمهور ببعض القضايا كالوقاية من مرض الأيدز/السيدا، والحمل غير المرغوب فيه، والتمييز العنصري والجنسي. وعولجت هذه القضايا في المسلسلات التلفزيونية الشعبية وفي البرامج الإذاعية والمجلات.
- تعميم الانتفاع بالمعلومات من خلال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات: شارك مكتب اليونسكو في البرازيل بنشاط في إنشاء موقع على شبكة الويب بشأن الأيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي (www.aids.gov.br). ووفر المكتب من خلال هذا الموقع معلومات عن الموضوع ووصلة ربط بمواقع نقاش موجهة للشباب. وقد فاز الموقع بجائزة أحسن موقع إعلامي على شبكة الويب. كما أنشئت وحدة لتقديم المساعدة الصحية بالهاتف (Disque Saúde) وذلك للرد على الأسئلة التي تطرح بخصوص مرض الأيدز/السيدا والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي.
- التعاون الأفقي: لقد ساعدت اليونسكو الحكومة البرازيلية في مساعيها الرامية إلى تقديم دعم تقني إلى البلدان الناطقة بالبرتغالية في افريقيا للتصدي لقضايا مرض الأيدز/السيدا من خلال وضع استراتيجيات تربوية.
- أنشطة الشباب: قامت اليونسكو بدور المنسّق لأعمال فريق عمل معني بمرض الأيدز/السيدا، يضمّ سبعة شباب من مختلف المجتمعات المحلية، لمناقشة استراتيجيات لمكافحة الأيدز/السيدا. واستمدّ صانعو القرارات من أعمال هذا الفريق أفكارا قيّمة من أجل تنفيذ السياسات العامة على مستوى المجتمع المحلي.
- الأنشطة البرلمانية: أصدرت اليونسكو الطبعة البرتغالية من دليل UNAIDS للمشرّعين بشأن الأيدز/السيدا؛ والقانون وحقوق الإنسان (Handbook for legislators on AIDS, Law and Human Rights)، ويهدف هذا المطبوع إلى التعريف بنشاط الفريق البرلماني البرازيلي المعني بالأيدز/السيدا، وهو فريق يجمع بين برلمانيين من عدة أحزاب ويعمل على تعزيز الشراكات على مستوى الدولة الاتحادية والولايات وعلى المستوى المحلي بغية تعزيز التربية الوقائية وتأمين اتباع نهج أخلاقي في مكافحة الأيدز/السيدا.
- أنشطة التقييم والبحوث: قامت اليونسكو باستحداث وتنسيق أنشطة بحثية عن السلوك إزاء مرض الأيدز/السيدا في البرازيل، اشتملت على عمليات تقييم وبحث تمّ في إطارها تحديد الفئات المعرضة للخطر. وقد أدرجت نتائج هذه العمليات بالإضافة إلى معلومات عن أنشطة التقييم في مجال مرض الأيدز/السيدا في دليل اشترك في نشره كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) UNAIDS، وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة DIFID وصندوق إنقاذ الطفولة. وسيوزع هذا الدليل على كل منظمة غير حكومية تتعاون مع اليونسكو وعلى المكاتب في أمريكا اللاتينية والبلدان الناطقة بالبرتغالية في افريقيا.

وثمة مشروع آخر متعلق بالأيدز/السيدا، هو مشروع مكتب اليونسكو/بنوم بنه في الميدان، للتربية الوقائية، يظهر تماما كيف يمكن لليونسكو أن تنفذ نشاطا مشتركا بين قطاعات يتصف بالتجديد ويحدث تأثيرا كبيرا في الميدان، رغم ضآلة الموارد المتاحة (مقارنة بموارد مكتب برازيليا).

العمل المشترك بين القطاعات في مكتب بنوم بنه - نهج تجديدي للتربية في مجال الأيدز/السيدا

قرّر مكتب بنوم بنه، خلال فترة العامين قيد الدراسة، تركيز اهتمامه على تعزيز فرص الانتفاع بالتعليم والثقافة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، ولا سيّما الأطفال والكبار الذين يعيشون في الشوارع. وتمّ التركيز بوجه خاص على الأنشطة الموجهة للفتيات في المناطق الريفية النائية، وفي معاقل الخمير الحمر السابقة. واتبع المكتب في ذلك نهجا جامعا للتخصصات بمشاركة موظفين من مختلف وحدات المكتب، ولا سيما من وحدتي التربية والثقافة.

وركّز المكتب على توفير تربية وقائية لطلبة التعليم الثانوي والجامعي. وفي هذا الصدد، قدم المكتب الدعم لوزارة التربية والشباب والرياضة لإعداد وتنفيذ خطة للتربية الوقائية من الأيدز/السيدا للفترة ٢٠٠١–٢٠٠٥. وتستهدف خطة العمل هذه ٠٠٠ ٦٠٠ ٢ طالب و ٠٠٠ ٦٥ معلم. كما قام المكتب، بالتعاون مع وزارة الثقافة والفنون الجميلة، بتنظيم عروض تقليدية تتناول مرض الأيدز/السيدا وذلك لزيادة الوعي بهذا المرض لدى جميع شرائح المجتمع الكمبودي. ونظمت هذه العروض المسرحية (عروض "شابي" (chapei)، و "آياي" (ayai) وخيال الظل) في المناطق الريفية، وكانت مصمّمة بوجه خاص للأميين الذين لا تتوافر لديهم إمكانيات الانتفاع بوسائل الإعلام. وفي عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، نُظم في المجموع ١٦ عرضا في جميع أرجاء البلد.

ويتمثل أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من هذه التجربة في أنه إذا أريد استمرار هذا المشروع وغيره من المشروعات والأنشطة المشتركة بين القطاعات التي بدئ بها، فهناك حاجة إلى الالتزام لأجل طويل بالعمل في هذه المجالات التي حددناها. ومن الضروري أيضا ضمان امتلاك البلد للمشروعات من خلال إشراك المسؤولين الحكوميين المعنيين، منذ البداية في تصميم المشروع وتنفيذه.

ولئن كان العمل المشترك بين القطاعات يتخذ مجرى إيجابيا في الميدان، فلا يزال أمام المنظمة شوط طويل قبل أن تستطيع الإدعاء بأنها حققت نجاحا لا جدال فيه في هذا المجال. ولكن أنشطة فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ كان لها على الأقل الفضل في تسليط الأضواء على التغيرات الجذرية التي ينبغي إدخالها على مستوى البرمجة والتنفيذ والإدارة في المقر إذا ما أريد ترسيخ التقدم الذي تحقق أثناء فترة العامين قيد الدراسة. وإذا كانت المكاتب الميدانية قد حققت بالفعل تقدما كبيرا في إعداد وتنفيذ مثل هذه المشروعات. فمن الواضح أن موظفي المقر لاقوا صعوبات في تقديم الدعم اللازم لهذه المشروعات نظرا لأن بنى المقر وفلسفته في الإدارة والبرمجة، لا تزال أميل إلى دعم المشروعات القطاعية. وقد تمّ الاعتراف بوجود هذا العائق، ويجري حاليا اتخاذ الإجراءات للتصدي له.

المشروعات التنفيذية

لم تكن الفئة الثانية من الأنشطة التي أبلغت عنها المكاتب الميدانية تتسم بطابع مشترك بين القطاعات فحسب، بل كان يغلب عليها أيضا الطابع التنفيذي. وقد كانت المشروعات التنفيذية ودور اليونسكو فيما يتعلق بهذه المشروعات، موضع جدل دائم في المنظمة. فقد كان البعض يؤكد، وبحق في كثير من الأحيان، أنه لا ينبغي للمنظمة أن تشارك في الأنشطة التنفيذية – باستثناء ما ينفذ منها في سياق صون التراث – نظرا لأن هذا النوع من الأنشطة يستحسن في كثير من الأحيان أن تنفذها المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى. بيد أن هناك رأيا آخر يؤكد، خلافا لذلك، أنه يتعين على اليونسكو إذا كان حقاً من مهامها اقتراح أفكار تجديدية في مجال التنمية والعمل كمختبر للأفكار، أن تشارك من حين لآخر في مشروعات تنفيذية ذات طابع رائد لكي تختبر تلك الأفكار وتستخلص الدروس منها. وتؤيد المشروعات الواردة فيما يلي هذا الرأي بوضوح وتبيّن أن اليونسكو، في ظروف معيّنة، وبسبب خصائصها المحددة هي الأقدر على تنفيذ بعض الأنشطة.

مكتب هانوي

نظم مكتب اليونسكو في هانوي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ أول منتدى وطني يُعقد للشباب بالتعاون مع اتحاد شباب فيتنام واللجنة الوطنية لفيتنام لدى اليونسكو. وقد حضر المنتدى ما يزيد على ١٥٠ شابا وشابة من مختلف أرجاء البلاد لمناقشة القضايا المتعلقة بالتعليم، والتراث الثقافي، وصون البيئة، وتكافؤ الفرص في المجال الاجتماعي الاقتصادي وفي مجال التعليم، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالصحة التناسلية. وكان لهذا المنتدى أهمية خاصة نظرا لأن ٦٠٪ من السكان هم دون سن الـ ٢٦ سنة ولأن هذه الشريحة من السكان تمثل أول جيل ينشأ في ظل السلام وفي مجتمع سريع التغيّر. كما اكتسب هذا الحدث أهمية بالغة بفضل مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، واليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فيه. وقد أسفر المنتدى عن مشروعين، هما: "النشوء في هانوي" (موّله قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وقطاع التربية في إطار الميزانية العادية) ونشر "دليل للشباب عن صون التراث" (مولته وحدة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالشباب).

كما اضطلع مكتب اليونسكو في هانوي بدراسة جدوى لإنشاء متحف إيكولوجي في خليج هالونغ – وهو مشروع مشترك بين القطاعات يستهدف إبراز قيم وثراء هذا الموقع المدرج في قائمة التراث العالمي. واعتمدت في هذا الصدد منهجية تشاركية كاملة تستند إلى المجتمع المحلي وتشرك كافة قطاعات المجتمع مما يبيّن أهمية أن يعهد بصون التراث وحفظه إلى المجتمع المحلي أكثر فأكثر إذا أريد تأمين الاستدامة لهذا التراث.

مكتب كوناكري

بهدف تشجيع حكومة جمهورية غينيا على إيلاء أهمية أكبر لمسألة المواد التعليمية في الجهود التي تبذلها لتحسين نوعية نظامها التعليمي، قام مكتب كوناكري بإعداد وتنفيذ مشروع لإنتاج الكتب المدرسية يقدم مساهمة أساسية في تحقيق التعليم للجميع. واستهدف هذا المشروع الرامي أيضاً إلى مكافحة الفقر، تعزيز القدرات على إنتاج المواد التعليمية محليا.

وقد أتاح المشروع لخمسة وعشرين من الشباب غير الملتحقين بالمدرسة والعاطلين عن العمل تدريباً نظرياً وعملياً في مهن الطباعة والنشر بهدف إنتاج كتب للمدارس الابتدائية ولمراكز محو الأمية. وفي هذا الإطار، تم إنتاج ٢٢ ٠٠٠ كتاب مدرسي للتعليم الأساسي، و ١ ٠٠٠ نسخة من كتب الحساب و ٦ ٠٠٠ من كتب القراءة والتاريخ والأدب لمرحلة التعليم الأساسي. وقد أمكن تحقيق ذلك بعد أن نجح مكتب كوناكري في تحقيق أحد الأهداف التي حددها لنفسه منذ افتتاحه في عام ١٩٩٩، وهو إصلاح مطبعة الصحافة الريفية في مامو وتأمين جدواها الاقتصادية، وهي مطبعة كانت قد أُنشئت بتمويل من اليونسكو ولكن لم يجر تشغيلها حتى ذلك الحين.

وقد رحب السكان والمنتفعون والسلطات على جميع المستويات بهذا المشروع بحماس شديد. وأظهر المشروع أن من الممكن إنتاج كتب مدرسية جيدة النوعية، على الصعيد المحلي، وبتكلفة تجعلها في متناول السكان، كما أسهم في وضع سياسة خاصة بالكتب المدرسية. وعلى ضوء هذه التجربة، طلبت الحكومة من اليونسكو أن تساعدها في دراسة وإعداد برنامج وطني لإنتاج الورق بهدف الإنتاج المحلي للكتب المدرسية.

وعزز تنفيذ هذا المشروع صورة اليونسكو، ليس فقط فيما يتعلق بالأنشطة التي تبذلها لصالح التعليم للجميع وقدرتها على تلبية الاحتياجات الملحة في مجال التربية، ولكن أيضاً كشريكة في تطبيق استراتيجية الحد من الفقر في جمهورية غينيا. غير أن وقف تمويل هذا المشروع حال دون تغطية جميع مناطق استقبال اللاجئين والمشردين واستكمال تدريب الشباب الخمسة والعشرين على ممارسة مهن الطباعة.

عمليات المراجعة التي أجريت في المكاتب الميدانية

أجريت في مكاتب اليونسكو الميدانية خلال فترة العامين موضع البحث ١١ عملية مراجعة أسفرت عن النتائج العامة التالية:

تبين أن معظم المكاتب تعاني من ضعف في إجراءات المراقبة من جراء سوء فهم الموظفين للنظم واللوائح والإجراءات السارية. كما تبين أن الجهاز الإداري في المكاتب الميدانية لا يملك القدرة الكافية على إجراء عمليات المراقبة الداخلية، وأن المقر أيضاً يعاني من ضعف في الإشراف على الأنشطة الميدانية وأنه لم يقدم الدعم الكافي للمكاتب.

وقد شملت نتائج عمليات المراجعة خمسة مجالات رئيسية هي:

الإدارة المالية

- لقد وجد أن أداء عمليات المراقبة المحاسبية والمالية تتسم بالقصور. وكان هناك سوء تقسيم للمهام، إذ يكلف نفس الموظف بجميع المهام المالية أو بالجزء الأكبر منها. كما وجد أن هناك عدم فهم وغموض فيما يخص المسؤولية التي يتعين على الموظف قبولها كجزء من المهمة الموكلة إليه.
- ضعف المراقبة المالية الأساسية وعدم الالتزام بالنظم واللوائح (توقيع شخص واحد على الصكوك بدلاً من شخصين، والتأخير في إجراء التسويات المصرفية، والتقصير في متابعة البنود المعلقة منذ فترة طويلة في بيانات التسوية المصرفية).
- التقصير في تطبيق الإجراءات المتعلقة بالمدفوعات ومسك الحسابات الخاصة بسبب سوء فهم موظفي الميدان لنظم ولوائح اليونسكو المالية، بما في ذلك الروابط الموجودة بين النظم والعمليات الخاصة بالميدان والمقر، وعدم وجود مراقبة لاحقة كافية من قسم المراقب المالي، إضافة إلى القيود التي ينطوي عليها النظام المالي الموروث في المقر.

التعاقد والمشتريات

- ضعف المراقبة في إدارة شؤون التعاقد، ولا سيما في عملية إصدار الشهادات للتصديق على استلام الخدمات أو المواد، وتدقيق غير كاف للبيانات المالية التي يقدمها الشركاء في المشروعات بموجب عقود تمويل الأنشطة واستخدام أصناف غير ملائمة من العقود مما يؤدي إلى تطبيق نظم ولوائح غير صحيحة.

إدارة الموارد البشرية

- إن النقص في عدد الموظفين، وتأخير التعيينات، والاستعانة بموظفين بموجب عقود خدمات استشارية قصيرة الأجل، والارتباك في اختيار نوع العقود الخاصة بتعيين الموظفين محلياً، وافتقار الموظفين إلى التدريب اللازم، كلها أمور أثرت تأثيراً سلبياً على إدارة وتنظيم المكاتب التي تمت مراجعتها، كما كانت السبب في كثير من نقاط الضعف التي لوحظت فيما يخص المراقبة الداخلية في مجالات وظيفية أخرى.

إدارة شؤون الأسفار

- عدم الالتزام بنظم ولوائح اليونسكو في حالات منها عدم إصدار تراخيص السفر قبل السفر في مهام، وضعف في عملية التصديق على طلبات استرداد نفقات السفر (بما في ذلك التأكد من أن الوثائق التي تثبت صحة هذه النفقات كاملة وصحيحة)، بالإضافة إلى ضعف أو انعدام تقارير البعثات، الأمر الذي حال دون تمكن إدارة المكاتب من معرفة ما إذا كان السفر قد حقق الغرض منه.

الشؤون الإدارية العامة

- لوحظ أن عدة مكاتب لا توجد لديها آلية لمراقبة استخدام الموظفين الشخصي لمرافق المكاتب، ولمطالبتهم بتسديد النفقات مقابل هذا الاستخدام. ولكن في بعض المكاتب جرت المراقبة بشكل جيد فيما يتعلق بالممتلكات غير القابلة للاستهلاك.

على ضوء هذه النتائج والمراجعات التي أجريت في المقر والمكاتب الميدانية بالإضافة إلى مراجعة المشروعات الخارجة عن الميزانية، صدرت ٦٢٧ توصية وجهت إلى المقر والمكاتب الميدانية. وقد صدرت توصيات أساسية إلى قسم المراقب المالي لتحسين شؤون المراقبة المالية ومراقبة الإنفاق للمكاتب الميدانية، وإلى مكتب إدارة الموارد البشرية للاضطلاع بتدريب كبار الموظفين والمسؤولين الإداريين في المكاتب الميدانية. وقد صدرت بعض التوصيات لمعالجة الثغرات الموجودة حالياً في سياسات اليونسكو وإجراءاتها. وصدرت توصيات محددة للمكاتب الميدانية لتحسين المراقبة في كافة المجالات الوظيفية. وقد قبلت الإدارة وكافة المرافق المعنية هذه التوصيات بأكملها ويقوم مكتب الإشراف الداخلي بمراقبة تنفيذها عن كثب.

الجزء الثاني

الخلاصة والخاتمة

أولا – خلاصة المسائل الرئيسية

١,١ المسائل المتعلقة بإدارة دورة البرامج والمشروعات

١,٢ المسائل المتعلقة بالبرامج والمشروعات

١,٣ مخاطر الإدارة

ثانياً – التحسينات المقترحة للوثائق م/٣ المقبلة

يعرض الجزء الثاني من هذا التقرير نتائج المهمة التي اضطلع بها مكتب الإشراف الداخلي (IOS) للتصديق على المعلومات الواردة في الوثيقة م/٣، وكذلك لدراسة مختلف المسائل التي برزت من خلال دراسة تنفيذ برنامج المنظمة في فترة ٢٠٠٠–٢٠٠١، أي في الوثيقة ٣٠م/٥، كما عرضتها القطاعات والمرافق في الجزء الأول. ويحيل لدى مناقشة بعض هذه المسائل إلى نتائج عملية التصديق، ثم ينتقل إلى عرض عناصر محلية للإصلاح الشامل للمنظمة، ولا سيما مختلف عناصر إصلاح البرمجة التي طبقت فعلا، والتي يمكن أن تؤثر في تلك المسائل، ويقترح عند الاقتضاء، بعض العناصر التي يمكن النظر في إدراجها في البرمجة المقبلة للمنظمة. وأخيرا، يقدم توصيات من أجل تحسين الوثائق م/٣ المقبلة.

عملية التصديق: وفقا لوثيقة المجلس التنفيذي ١٦٢م ت/٦ (اقتراحات المدير العام لتحسين التقرير عن أنشطة المنظمة)، أعدّ مكتب الإشراف الداخلي ونفذ عملية للتصديق على المعلومات التي قدمتها القطاعات والمرافق في إطار إعداد الوثيقة م/٣. وجرت عملية التصديق على أساس مجموعة من العينات.

المنهجية: جرت عملية أخذ العينات بالاستناد إلى المعيار التالي: فقد تم اختيار عدد متساو تقريباً من الأنشطة من كل قطاع ومرفق. وشملت هذه العملية في آن معا الأنشطة التي صيغت نتائجها المتوقعة بعبارات مبهمة مثل "بناء القدرات" و"حفز الاهتمام" و"التوعية"، والأنشطة ذات الأهداف الكمية بالإضافة إلى الأنشطة التي لا توجد لها صلة واضحة بين نتائجها المتوقعة ونتائجها/مخرجاتها الفعلية المبلّغ عنها.

الغاية من التصديق: تمثل النهج المتبع في ما يلي: التصديق أولا على أن الأنشطة المذكورة قد نفذت، ثم التأكد من أنها أسفرت عن "مخرجات" و/أو "النتائج"، وأخيرا التحقق من أن النتائج المتوقعة كما ورد بيانها في الوثيقة ٣٠م/٥ على مستوى محور العمل، قد تمّ بلوغها، وذلك عن طريق طلب وفحص أية أدلة عملية تثبت ذلك. بيد أن التصديق لم يتح التأكد من أن النتائج قد أحدثت أثرا أم لا، ذلك أنها لم تُصغ بطريقة تيسر هذا النوع من التقييم.

نطاق التصديق: بلغ مجموع الأنشطة (أي العدد الإجمالي للأنشطة المعروضة في الوثيقة ٣٢م/٣ والمتعلقة بالوثيقة ٣٠م/٥) ٢٦١ نشاطاً في قطاعات البرنامج و ١٩٤ خدمة قدمتها المرافق المركزية ومرافق الدعم. وتمّ اختيار ما مجموعه ٣٤ نشاطا وخدمة كعينات لعملية التصديق. وتعذّر حتى وقت صياغة هذا التقرير، فحص ٥ من الأنشطة/الخدمات المختارة، وذلك لأسباب تمّ شرحها في قسم "خلاصة المسائل الرئيسية". ومن المهم الإشارة إلى أنه جرى، لأسباب عملية، تقسيم كل عمل (وكل خدمة مقدمة) إلى عدد من مخرجات على مستوى النشاط المعني وإلى عدد من النتائج على مستوى أعم. ومن ثم فلكي يجري مكتب الإشراف الداخلي عملية تصديق كاملة للعينات المختارة فحص ما مجموعه ١١٢ مخرجا و ٧٥ نتيجة.

أولا – خلاصة المسائل الرئيسية

تنقسم المسائل التي برزت من خلال دراسة الجزء الأول من هذه الوثيقة إلى فئتين. ويمكن تعريف الفئة الأولى بأنها فئة المسائل المتعلقة بإدارة دورة البرامج والمشروعات، وتشمل المسائل العامة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي الخاص بالوثيقة ٣٠م/٥، ما أسفرت عنه من أعمال وأنشطة. أما الفئة الثانية فقد برزت في أثناء عملية التصديق وجمع المعلومات المتعلقة بالوثيقة م/٣، ويمكن تعريفها بأنها فئة المسائل المتعلقة بإعداد التقارير.

وبدأ هذا القسم بتناول الفئة الثانية ، ثم ينتقل إلى معالجة المسائل المتعلقة بإدارة دورة البرامج والمشروعات، بدءاً بتلك التي ظهرت نتيجة لعملية جمع المعلومات، وانتهاء بتلك التي برزت أثناء فحص مختلف المساهمات.

المسائل الرئيسية المنبثقة عن عملية التصديق

تم فحص ٢٩ من أصل ٣٤ نشاطاً من الأنشطة المختارة. واستناداً إلى الأدلة العملية التي فحصها مكتب الإشراف الداخلي، تمكّن من التصديق على أغلبية هذه الأنشطة على مستوى المخرجات. أما على مستوى النتائج فقد كانت الأدلة أقل عددا. ولم تقدم سوى أغلبية ضئيلة من الحالات التي تمّ فحصها أدلة كافية لإثبات تحقيق النتائج المتوقعة. أما الحالات التي تبيّن أن الأدلة فيها غير كافية فتنقسم إلى ثلاث فئات. وتتعلق الفئة الأولى بإعداد التقارير عن الأنشطة في إطار عملية تحقيق اللامركزية. وتتعلق الفئة الثانية بالحالات التي كانت فيها عملية الجمع المنهجي للمعلومات عن النتائج دون المستوى المعياري. أما الفئة الثالثة فتتعلق بآليات نقل ملفات المشروعات التي تطبق عند تغيير الموظفين. وتثير هذه الملاحظات بعض المشكلات فيما يتعلق بالإدارة وإعداد التقارير. ونظراً لأن هذه الوثيقة م/٣ هي وثيقة انتقالية تعرض تنفيذ مضمون الوثيقة م/٥، فإن النتائج المتوقعة، على مستوى محاور العمل، لم يكن قد جرى بعد، خلال تلك الفترة، توزيعها لأغراض الرصد على الأنشطة المدرجة في إطار محاور العمل. وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف والمؤشرات المرتبطة بها لم تعدّ بما يكفي من التفصيل لكي يتسنى التبليغ بصورة قابلة للقياس عما يحرز من تقدم نحو تحقيق النتائج في أثناء فترة تنفيذ البرنامج. وسجل مكتب الإشراف الداخلي الأنشطة التي لم يقدّم بشأنها ما يكفي من الأدلة العملية المتعلقة بالنتائج، وسيقوم بمتابعة هذه الأنشطة مع الوحدات المعنية من أجل تعزيز نظام إعداد التقارير.

إضفاء الطابع المؤسسي على رصد النتائج

أثبتت عملية التصديق أنه لم يوضع خلال فترة عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ أي نظام مؤسسي لرصد النتائج المحرزة، لا على مستوى القطاعات ولا على مستوى المرافق المركزية (على عكس ما هو قائم حالياً). كما أن البت في كثير من الأمور تُرك لمسؤول البرنامج، مما يعني أنه لم

يُعتمد بالضرورة نهج مشترك. وفضلا عن ذلك، كان نقل مسؤول البرنامج أو تركه المنظمة يؤدي في الغالب إلى تأخير الرصد أو إلى إيقافه نهائياً، وكان هذا الأمر من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم التمكن من التصديق على بعض الأنشطة.

إدراك العلاقة بين المخرجات والنتائج والأثر

أكد التصديق أن أخصائيي البرنامج يحتارون أحياناً في أمر العلاقات بين المخرجات والنتائج والمحصلات والآثار (كما هو مبين في أجزاء أخرى من هذا التقرير). وكان لهذه الحيرة تأثير سلبي على نوعية التقارير (وتجري الآن معالجة هذا الأمر من خلال التدريب المنهجي الذي ينظمه مكتب التخطيط الاستراتيجي في مجال الإدارة القائمة على النتائج.

الغموض الناجم عن عملية تحقيق اللامركزية

وجد مكتب الإشراف الداخلي في حالات كثيرة أن مسؤول البرنامج المكلف بأحد الأنشطة لا يعرف ما يجري في الوحدات الميدانية بسبب لامركزية الأنشطة. وبالتالي فإن النتائج المحرزة في الأنشطة الميدانية لا تنعكس دائما بصورة كاملة في الوثيقة م/٣.

مسائل أخرى متعلقة بإعداد التقارير

التجربة المحدودة في إعداد التقارير عن النتائج

تبين في مرحلة مبكرة إلى حد ما من عملية جمع المعلومات أن نوع التقارير الواردة من القطاعات والوحدات (في الاستمارة رقم ١) كان أضعف مما هو متوقع. كما أن التدريب في مجال الإدارة القائمة على النتائج الذي وفره مكتب التخطيط الاستراتيجي لموظفي الأمانة في أواخر عام ٢٠٠١ كان موجها نحو إعداد الوثيقة ٣١م/٥، إلا أنه جاء متأخراً بحيث لم يحدث تأثيرا ملموسا على التنفيذ في المدة المتبقية من فترة الوثيقة ٣١م/٥، ومن ثم على إعداد الوثيقة م/٣ هذه. وتمثلت المشكلة الأكثر شيوعاً في أن عدداً كبيراً من موظفي الأمانة كانوا يواجهون صعوبات في التمييز بين نتائجهم ومخرجاتهم ولم يفهموا تماما العلاقة الاصطلاحية والجوهرية بين المفهومين. وبالنتيجة واجهوا صعوبات في إعداد تقاريرهم عن النتائج، وكثيرا ما استخدموا فيها أسلوباً يغلب عليه الطابع السردي. وربما كان من غير الواقعي أن يطلب من قطاعات البرنامج استخدام النهج القائم على النتائج لإعداد تقارير عن برنامج (٣٠م/٥) لم يعتمد في تصميمه على منطق الإدارة القائمة على النتائج. وثمة صعوبة أخرى ووجهت خلال عملية جمع المعلومات، وسببها هو غياب مؤشرات الأداء في العديد من المجالات. وسوف يسعى مكتب التخطيط الاستراتيجي ومكتب الميزانية، بالاشتراك مع مكتب الإشراف الداخلي، إلى العمل معا من أجل ضمان إقامة ترابط أوضح وقابل للقياس بين النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء المتعلقة بها (وقد تكون في شكل مؤشرات بديلة) منذ مرحلة التخطيط.

صعوبة تقديم تقييم تحليلي حقيقي للتنفيذ

إن العروض المقدمة في الاستمارتين ٢ و ٣ أخفقت بصورة عامة في إعطاء تحليل شامل للتنفيذ، ولم تقدم سوى قليل من المعلومات عن الصعوبات التي قد تكون حالت دون النجاح في إحراز النتائج أو أعاقت التنفيذ. وتميل عمليات التقييم إلى تقديم صورة إيجابية عن المنجزات بدون تقديم الأدلة الكافية، وتفتقر جزئيا إلى قدر معقول من النقد الذاتي. ويمكن أن تعزى هذه الصعوبات جزئيا إلى عدم توافر القدرات المناسبة والتدريب الملائم، أو إلى تأثير القيود المالية والتخفيضات في الميزانية. وفضلاً عن ذلك، فإن كبار المسؤولين المعينين حديثا ربما ينزعون إلى التركيز على الإصلاحات الحديثة العهد، وإلى عزو المشكلات السابقة إلى إدارات أسلافهم. ولئن كانت التوجيهات التي قدمها مكتب الإشراف الداخلي والمسؤولون التنفيذيون خلال عملية جمع المعلومات وعملية التصديق قد أفضت في بعض الحالات إلى تحسين النصوص تحسيناً بالغاً، ولكن يجدر في المستقبل التركيز بالأحرى على التحليل اللاحق للتجربة الماضية واستخلاص الدروس منها بدلا من مجرد تقديم تقرير سردي، وهذا يفترض مواصلة بذل الجهود في مجال التدريب على صعيد المنظمة بأكملها.

الصعوبة التي تواجهها بعض المرافق المركزية ومرافق دعم البرنامج في وصف مهامها من حيث "الخدمات"

في بداية فترة العامين التي تشملها هذه الوثيقة م/٣، تقرر تحدي المرافق المركزية ومرافق دعم البرنامج أن تقدم عرضا عاما لمهامها من منظور الخدمات التي تؤديها. وكان الهدف من ذلك هو تشجيع هذه المرافق على التفكير في دورها من حيث الخدمات التي تقدمها (كما حدث مع مكتب إدارة الموارد البشرية في إطار عملية الإصلاح)، وبالتالي ضمان إضفاء طابع تحليلي أكبر على تقاريرها. كما أن عرض التقارير بهذه الطريقة يمكن أن يفيد في توعية الدول الأعضاء بفائدة هذه الخدمات، عندما يطلب منها الموافقة على الوثائق م/٥ المقبلة.

ففي بعض الحالات لم تكن النتائج المتوقعة المحددة لتلك المرافق في الوثيقة ٣٠م/٥ قد صيغت من منظور الخدمات، وفي الحالات النادرة التي كانت فيها مهامها محددة بوضوح (في شكل مذكرة من المدير العام، مثلا)، لم تعرض التوجيهات الخاصة بها قط من منظور الخدمات. وهنا أيضاً، تمثلت العقبة الأساسية في وضع آمال غير واقعية في قدرة بعض المرافق المركزية ومرافق الدعم على إعداد تقاريرها استنادا إلى منطق الخدمات الذي لم تستوعبه ولم تستخدمه في إعداد خططها.

ولكن الإصرار أدى في معظم الأحوال، إلى الحصول على نوع التقييم المنشود. وتمثلت أولى نتائج هذا النهج في مساعدة كل من المرافق المعنية على تحديد التدابير التي اتخذها لتحسين خدماته خلال فترة العامين التي شملتها الوثيقة ٣٠م/٥. والأهم من ذلك أنه ساعد هذه المرافق على استخلاص الدروس التي من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على إدراج مثل هذه الأنشطة في الوثائق م/٥ المقبلة، وساعد هذه المرافق أيضاً على أن تحدد بنفسها الطريقة التي يمكن بها، عند الاقتضاء، تحسين "الخدمات" التي تقدمها. وسيتعاون مكتب التخطيط الاستراتيجي، بالتنسيق مع مكتب الإشراف الداخلي، تعاونا وثيقا مع مختلف المرافق في مرحلة إعداد الوثيقة ٣٢م/٥، حرصا على صياغة النتائج المتوقعة بوضوح من منظور الخدمات.

١,١ - المسائل المتعلقة بإدارة دورة البرامج/المشروعات

سيبدأ هذا القسم بمعالجة المسائل المتعلقة بالاستراتيجية، ثم ينتقل إلى المسائل الأكثر ارتباطا بالبرمجة.

المسائل المتعلقة بصياغة الاستراتيجيات

العيوب الملاحظة في تحويل استراتيجية الوثيقة ٣٠م/٥ إلى خطط عمل/سيستر (SISTER)

إن عملية جمع المعلومات من قطاعات البرنامج، ولا سيما باستخدام الاستمارة ١، أبرزت الفارق بين النتائج المتوقعة، كما هي معروضة في كل محور عمل في الوثيقة ٣٠م/٥، من جهة، والتدابير والأنشطة المقررة كما هي معروضة في خطط العمل وفي نظام سيستر[٤]، من جهة أخرى. ويظهر هذا الفارق بجلاء عندما نحاول إقامة رابط منطقي بين النتائج الفعلية كما هي واردة في الاستمارة ١ والنتائج المتوقعة في الوثيقة ٣٠م/٥، أو بين التدابير والأنشطة، كما هي معروضة – بإيجاز – في نظام سيستر، وخطط العمل والنتائج المتوقعة في الوثيقة ٣٠م/٥. ويرجع السبب العام لانعدام الترابط هذا إلى عدم وجود إجراءات معتمدة لتحويل النتائج المتوقعة في محاور عمل الوثيقة ٣٠م/٥ إلى تدابير وأنشطة قابلة للتنفيذ عمليا في خطط العمل المتاحة بالاتصال الإلكتروني المباشر من خلال نظام سيستر. ويمكن أن يُحتج هنا بأن هذه الطريقة كانت متبعة سابقاً في عملية إعداد خطط العمل (أي قبل إعداد الوثيقة ٣١م/٥). ويمكن التساؤل عن مدى قيام مساعدي المدير العام بجمع كبار معاونيهم للبت بصورة صريحة وواضحة في الاستراتيجيات القطاعية التي ينبغي اتباعها على صعيد كل تدبير ونشاط، وفقاً لما هو مقرر في الوثيقة ٣٠م/٥. ولا شك أن ذلك لم يتم إلا في حالات استثنائية. ولا تقل عن ذلك ندرة فيما يبدو الممارسات والنهوج التي تقضي بأن يسعى المديرون وموظفوهم إلى تحويل محاور العمل في الوثيقة ٣٠م/٥ إلى تدابير وأنشطة حقيقية وقابلة للتطبيق من شأنها أن تفضي إلى تحقيق النتائج المتوقعة. ونظراً للطريقة التي أعدت بها خطط العمل الخاصة بالوثيقة ٣٠م/٥، مع أنها لم تنجز إلا في يوليو/تموز ٢٠٠٠، فإن عملية المشاورة هذه لم تجر فيما يبدو إلا نادراً، إن لم يكن أبدا. وتجدر الإشارة إلى أن مكتب التخطيط الاستراتيجي أدخل بعض التغييرات منذ اعتماد الوثيقة ٣١م/٥، منها إلزام الرؤساء (بحسب التسلسل الوظيفي الصاعد حتى المدير العام) على استخدام نظام سيستر للتصديق على خطط العمل فيما يخص جميع الأنشطة، بل جعل منه شرطا لازما لاستخدام الاعتمادات ودفعها من خلال نظام فابس. ولعل هذه التدابير تشجع مساعدي المدير العام على تعزيز مشاركتهم مع كبار مسؤولي البرنامج في إعداد خطط العمل بعد أن يوافق المؤتمر العام على الوثيقة م/٥. ففيما يتعلق بالوثيقة ٣٢م/٥، من المزمع استهلال هذه المناقشات داخل الأمانة قبل الموافقة الرسمية على الوثيقة بفترة طويلة للتقليل إلى أدنى حد من التأخير في تنفيذ البرنامج في بداية فترة العامين.

وإن عدم استخدام نظام سيستر بصورة منهجية في جميع البرامج وجميع المرافق خلال فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ يفسر إلى حد ما أوجه النقص والضعف التي لوحظت. ومن الواضح أنه ينبغي بذل جهود منهجية كبيرة لضمان جودة المعلومات الواجب إدخالها في نظام سيستر إذا ما أريد استخدامه ليس فقط كأداة للبرمجة المركزية فحسب، بل أيضاً كأداة رئيسية للشروع في أنشطة المتابعة وإعداد التقارير خلال فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣. ويتمثل التغيير الرئيسي الذي طرأ في أن استخدام نظام سيستر أصبح إلزاميا، في المقر وفي الوحدات الميدانية على حد سواء. وبالتالي فإن نظام سيستر ينبغي أن يكون قادراً على تأمين – إن لم يكن على فرض – التنفيذ الصارم والشفاف والمبني على النتائج للوثيقة ٣١م/٥ والوثائق م/٥ المقبلة، بما يتفق تماما مع الأهداف الاستراتيجية المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣١م/٤).

وثمة مشكلة ثانية ناشئة عن عدم التوافق بين النتائج المتوقعة على مستوى محاور العمل في الوثيقة ٣٠م/٥. ففي بعض الحالات، كانت هذه النتائج ذات طابع عام جداً بحيث بدت التدابير والأنشطة التي أعدت لتحقيقها – إذا ما أخذ كل منها على حدة – ضعيفة الصلة بالنتائج المتوقعة في محور العمل الذي يفترض أن تنتمي إليه. وفي حالات أخرى، كانت النتائج المتوقعة في محاور العمل محدودة جدا، بل ربما بمحددة بصورة مفرطة بحيث لم تعد تنطبق عليها صفة "النتائج" بل صفة "المخرجات". ونذكر كمثال على ذلك النتيجة الثالثة من النتائج المتوقعة في محور العمل الخاص بالبرنامج الفرعي ٢,٢,٢ (العلوم الإيكولوجية وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)) في الوثيقة ٣٠م/٥، فهي تعطي بيانات رقمية دقيقة جدا فيما يتعلق بعدد ونوع الأخصائيين المزمع تدريبهم. وعلى الرغم من أنه لم يتسن تدريب العدد المنشود من الأخصائيين، فإن برنامج الماب قد اتخذ ترتيبات تستجيب مباشرة للتوقعات الواردة في الوثيقة ٣٠م/٥، وقدم معلومات عن تدريب الأخصائيين وعن أعداد الأخصائيين الذين تم تدريبهم. بيد أنه لم يقدم أي معلومات عن أنشطة المتابعة التي تتيح معرفة الأثر الذي تركه التدريب لدى المتدربين، الأمر الذي كان من شأنه توفير الإيضاح المنشود فيما يخص النتائج. وليست هذه الملاحظات هي الوحيدة التي برزت من خلال عمليات التحليل. فقد لوحظت أيضاً أهمية ونوعية المساهمات، ومشاركة قطاعات البرنامج، في إعداد الوثيقة ٣٠م/٥. وعلى الرغم من وجود تفاعل كبير بين قطاعات البرنامج ومكتب الدراسات والبرمجة والتقييم (BPE) (الذي حل محله مكتب التخطيط الاستراتيجي (BSP)) في إعداد الوثيقة ٣٠م/٥، أفاد بعض الموظفين الذين جرت مقابلتهم خلال فترة إعداد الوثيقة م/٣ وفي أثناء عملية التصديق، بأن أولوياتهم لم تظهر بصورة مناسبة في الوثيقة النهائية. ويمكن أن يفسر هذا الخلل الصعوبات التي صودفت في تنفيذ الوثيقة ٣٠م/٥ وإعداد تقارير الوثيقة م/٣. وفيما يخص عملية إعداد الوثيقتين ٣١م/٤ و ٣١م/٥، تابع مكتب التخطيط الاستراتيجي ما يصفه بأنه عملية جامعة ومفتوحة يمكن تعريفها بأنها سلسلة من التفاعلات بين قطاعات البرنامج ومكتب التخطيط الاستراتيجي ومكتب الميزانية فيما يخص المساهمات في البرنامج والميزانية. وعلى الرغم من اعتماد هذا النهج، لا تزال تقع على عاتق مكتب التخطيط الاستراتيجي مسؤوليات كبيرة

(٤) للأسباب المذكورة آنفا في "الملاحظة للقارئ" لم تشمل هذه الدراسة النتائج المتوقعة لنظام سيستر في فترة العامين ٢٠٠٠–٢٠٠١ غير أن هذه النتائج ستصبح جزءا لا يتجزأ من هذا التحليل في الوثائق م/٣ المقبلة نتيجة لتطبيق الإصلاحات البرنامجية التي أدخلت في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

فيما يخص وضع الصيغة النهائية للوثائق، من أجل ضمان وضوح النصوص والترابط العام للوثيقة.

نقص التماسك في أهداف المنظمة

في الوثيقة ٢٨م/٤، حددت الدول الأعضاء المهام التالية: فهي يجب أن تكون منتدى فكريا، ومركزا لتبادل المعلومات، ومختبراً للأفكار، وهيئة تقنينية، وهيئة تسهم في تقدم المعارف ونقلها وتشاطرها، وأخيراً هيئة لتعزيز التعاون من أجل التنمية. ونظراً لأن المنظمة قد حددت هذه المجالات كمنارات تسترشد بها في ممارسة نشاطها، فإن مكتب الإشراف الداخلي قد لاحظ باستغراب أن تلك المهام لم تُذكر ولم تنعكس بما يكفي من الوضوح في وضع التدابير والأنشطة التي نُفذت في إطار الوثيقة ٣٠م/٥. ولا شك أن هناك أمثلة على أنشطة تناظر هذه المهام في الجزء الأول، لا سيما في إطار تحليل أنشطة التوعية بالمسائل ذات الصلة باليونسكو، وأنشطة بناء القدرات (الدورات التدريبية وحلقات العمل)، وإصدار المطبوعات. بيد أنه كان من الصعب قياس نجاح هذه الأنواع من الأنشطة، نظراً لشبه انعدام التقارير المتعلقة بالآثار التي أحدثتها. وفي حالة الاجتماعات الرامية إلى التوعية ببعض المسائل، لم يقدم أي دليل على أنه قد تم فعلاً حفز الوعي لدى المشاركين فيها. وفيما يخص بناء القدرات، لم تُجر إلا نادراً، على ما يبدو، متابعة للمتدربين لمعرفة ما إذا كانوا يستخدمون معارفهم الجديدة في تحسين أوضاع بلادهم. وفيما يتعلق بالمطبوعات، تكاد لا توجد أي إشارة إلى الفئة التي يستهدفها كل مطبوع، بل ولا إذا كان المطبوع قد وُزع أم لا، ولا على من وُزع، ولا ردود الأفعال التي أحدثها. ولكن في الحالات القليلة التي أعطيت فيها معلومات عما أحدث النشاط من أثر، أكدت هذه المعلومات على الميزة النسبية لليونسكو، في مجالات النشاط المعنية. وثمة جهود ملموسة تبذلها الإدارة لتشجيع المسؤولين عن صياغة التدابير والأنشطة على العمل على تكثيف النشاط في المجالات التي يمكن أن تثبت فيها اليونسكو خبرتها وميزتها النسبية.

١,٢ - المسائل المتعلقة بالبرامج والمشروعات

ضعف تمثيل الأنشطة اللامركزية التي تتولى المكاتب الميدانية تصميمها وتنفيذها

بدا من الواضح خلال فترة العامين أنه لا يوجد في اليونسكو تفسير مشترك لعبارة "الأنشطة اللامركزية". ففي إطار البرنامج والميزانية، لا تشير عبارة "الموارد التي طُبقت عليها اللامركزية"، ضمناً، إلا إلى عملية تخصيص موارد إلى مكتب ميداني ليتولى المسؤولية عنها. وهناك في الواقع مجموعة كبيرة من الأنشطة الأخرى ومن المبالغ المنفقة التي يمكن اعتبارها "لامركزية" والتي لا يتم تنفيذها بالضرورة عبر المكاتب الميدانية وفقاً لتخطيط مسبق. ويُلاحظ أن معظم ما يُطلق عليه اسم أنشطة لامركزية هي بالفعل أنشطة تصاغ وتُدار مركزياً من قبل موظفين مسؤولين عن البرامج في المقر، وترسل اعتماداتها إلى المكاتب الميدانية دون أن تسهم هذه المكاتب في تأمين قيمة مضافة فيها على مستوى البرنامج.

ولدى إعداد القسم الخاص باللامركزية، لا سيما الجزء المخصص للأنشطة الميدانية، تبين أن المكاتب الميدانية قليلا ما تقدم تقارير عن الأنشطة التي تتولى تصميمها وتنفيذها لأن هذه الأنشطة كثيرا ما تمول من موارد خارجة عن الميزانية تسلمها الجهة المانحة مباشرة إلى المكتب الميداني.

وإذا كانت القطاعات لا تضمّن تقاريرها الأنشطة التي تعدّ في الميدان فذلك لأنها تفتقر إلى المعلومات عن هذه الأنشطة بسبب تقصير المكاتب الميدانية في مجال التبليغ والمتابعة. وقد تأكد ذلك من خلال إجراءات التصديق. ويتعين على الشبكة الميدانية الجديدة التي تحكمها القواعد التنظيمية الجديدة بشأن تفويض المسؤولية بين المقر والميدان، أن تبذل الكثير من الجهود لتحسين هذا الوضع.

التمويل من خارج الميزانية

لا يقدم إلا القليل من المعلومات عن الأنشطة الممولة من خارج الميزانية في التقارير التي تقدمها القطاعات عن نشاطها. وقد أعد قسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية آليات تمكنه من تقديم دعم هام للقطاعات والمكاتب الميدانية، لا سيما من خلال التدريب على تقنيات حشد الأموال ومساعدة هذه القطاعات والمكاتب في تصميم مشاريع تجتذب الجهات المانحة. كما بذلت جهود كبيرة لشد انتباه الجهات المانحة إلى برامج اليونسكو وأولوياتها والعمل على التوفيق بين الأموال الخارجة عن الميزانية والأهداف الاستراتيجية للوثيقة ٣١م/٤ وأولويات الوثيقة ٣١م/٥.

المشروعات المشتركة بين القطاعات والجامعة للتخصصات

يتضح من تقييم التنفيذ المعروض في الجزء الأول أن الجانب الأكبر من أنشطة اليونسكو خلال فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١ كان لا يزال يغلب عليه الطابع القطاعي بدلاً من الطابع المشترك بين القطاعات، وأنه لم يكن هناك غير عدد قليل من المشروعات الجامعة للتخصصات. وغالبية المشروعات المذكورة هي في الواقع تلك التي صيغت ضمن إطار الاستراتيجية المتعلقة بالمشروعات الخاصة التي نُفذت خلال الفترة المتوسطة الأجل ١٩٩٦-٢٠٠١. وإن عملية الإصلاح التي يضطلع بها المدير العام تركّز بشدة – مثلما تفعل الوثيقة ٣١م/٤ – على ضرورة قيام المنظمة بأنشطة مشتركة بين القطاعات. وقد حددت الوثيقة ٣١م/٤ موضوعين مستعرضين يتعين على كافة القطاعات أن تسهم في تنفيذهما ويفضل أن يكون ذلك على نحو مشترك. وبالإضافة إلى ذلك رصدت في الوثيقة ٣١م/٥ اعتمادات لما يزيد على ٤٠ مشروعا في إطار هذين الموضوعين، يفترض أن تشارك فيها ثلاثة قطاعات و/أو مكاتب ميدانية. وعلاوة على هذا، تبذل حالياً جهود أخرى من أجل التنفيذ العملي للنهج المشترك بين القطاعات، مثلا بين قطاع التربية وقطاع الاتصال والمعلومات. والواقع أن تطبيق النهج المشترك بين القطاعات عملية معقدة تستوجب الكثير من العناية للاستفادة الكاملة من ثمار الجهد المشترك ولتجنب انفراد قطاع واحد بالموارد المخصصة لعدة قطاعات.

١٫٣ - مخاطر الإدارة

فهم سيء لعمليات التقييم وعدم وجود آليات لمراعاة توصياتها في البرمجة المقبلة

كان أحد الشروط الواجبة التطبيق على صعيد البرنامج الفرعي يتمثل في تضمين المساهمات توصيات عمليات التقييم التي أجريت خلال فترة العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ومع تقرير مختصر عن التدابير التي اتخذتها الأمانة لتطبيق هذه التوصيات، بالإضافة إلى توصيات عمليات التقييم التي أجريت خلال فترة العامين ١٩٩٨-١٩٩٩. بيد أن هذا الشرط أهمل في جميع النصوص التي قدمتها القطاعات تقريبا. وفي أفضل الحالات تمت الإشارة إلى الاستمارة ١ وحدها، بدون إضافة أي معلومات عن التدابير المتخذة لتطبيق تلك التوصيات. ولكن تجدر الإشارة إلى أن القطاعات قد قدمت معلومات عن التدابير المتخذة بشأن توصيات التقييم عندما قدمت تقاريرها إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والستين بعد المائة.

ويعكس هذا الخلل استمرار سوء فهم التقييمات في الأمانة، وضرورة وضع آلية تسمح بمتابعة تطبيق توصيات التقييم. وبدأ مكتب الإشراف الداخلي فعلاً بإعداد قاعدة بيانات ونظام للرصد في هذا الصدد. وتعرض على المجلس التنفيذي حاليا استراتيجية تقييم جديدة للمنظمة (١٦٥م ت/١٩). كما توجد داخل الأمانة، على مستوى الأطر المتوسطة والعليا رغبة شديدة في تغيير الثقافة الداخلية المتعلقة بالتقييم، وضمان ربط هذه العملية بالأدوات الجديدة للإدارة. فضلا عن أن المدير العام يقدم إلى المجلس التنفيذي تقارير عن التقدم المحرز في تطبيق توصيات التقييم.

عدم وجود آليات لتأمين استمرارية برنامج اليونسكو في القطاعات

فيما يخص بعض الأنشطة الواردة في جداول النتائج، لم يقدم مسؤولو البرامج أي نتائج تتعلق بهذه الأنشطة. وعندما تحرى مكتب الإشراف الداخلي عن أسباب ذلك، تبين له أن السبب في جميع الحالات تقريباً يرجع إلى أن المسؤول عن النشاط قد ترك المنظمة. وتبين أيضاً أن المسؤول عن البرنامج، في جميع الحالات تقريباً، هو المسؤول الوحيد عن النشاط المعني، وأنه لا توجد أي آلية لاستبداله أو نقل مسؤولياته إلى شخص آخر في حال مغادرته. وقد ثبت ذلك في عملية التصديق: ففي قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية مثلا، حيث لم تكن عملية جمع البيانات باليسيرة، تقاعد أحد مسؤولي البرنامج، وكانت مسؤولة أخرى في إجازة أمومة، وكان مسؤول ثالث يعمل في مكتب إقليمي. ومع أن المشكلة ليست منتشرة بعد على نطاق واسع فمن الواضح أنه يجب اتخاذ تدابير فورية لتأمين الاستمرارية وللحفاظ على الذاكرة المؤسسية للمنظمة، نظراً لعدد حالات التقاعد التي ستطرأ في السنوات المقبلة.

ثانياً – التحسينات المقترحة للوثائق م/٣ المقبلة

أبرزت عملية إعداد هذه الوثيقة م/٣ الانتقالية عدداً من الدروس وكشفت عن بعض مواطن الضعف التي ستجري معالجتها من أجل تحسين نوعية الوثائق م/٣ المقبلة.

- يجدر استرعاء انتباه القطاعات والوحدات إلى أهمية عملية إعداد الوثيقة م/٣ وتوفير التدريب اللازم في هذا المجال. فهذا من شأنه أن يساعد المسؤولين عن تقديم المعلومات على الأخذ بنهج تحليلي أكثر والإقرار بأهمية توخي المزيد من الشفافية في إعداد التقارير. كما سيعزز لدى هذه القطاعات والوحدات الشعور بأنها أطراف فاعلة في إعداد الوثيقة م/٣. وينبغي لقطاعات ووحدات البرنامج أن تعتبر الوثيقة م/٣ مرآة تعكس إنجازاتها وأوجه نجاحها وجوانب قصورها، وتبين طرائقها المبتكرة في مواجهة التحديات – وأنها ينبغي أن تنطوي على حد أدنى من النقد الذاتي.
- ينبغي لقطاعات ووحدات البرنامج أن تستفيد من الدروس المستخلصة وتلتزم بالعمل بمقتضاها.
- والتزاما بالقرار المتخذ في الوثيقة ١٦٢م ت/٦ وحرصا على تحسين الوثيقة م/٣ كأداة لإدارة المنظمة وتدبير شؤونها، فإنه يتعين تعزيز المضمون التحليلي لهذه الوثيقة. ولكي تصبح الوثيقة م/٣ أكثر إيجازا، يجدر تعزيز العنصر التحليلي، واستخدام المزيد من المعلومات المستمدة من التقييمات (المستقلة وغيرها) وحذف الجداول التي تتضمن عرضاً مفصلاً للنتائج المتوقعة والنتائج المحرزة، وما إلى ذلك. ويمكن عرض هذه الجداول على موقع شبكي سهل الاستعمال يُصمم خصيصاً لهذا الغرض، ويمكن الرجوع إليه عند الحاجة.
- يتعهد مكتب الإشراف الداخلي باستعراض الاستمارات التي ستوجه إلى القطاعات والوحدات، وذلك بهدف تبسيطها، وتعريف المصطلحات الواردة فيها.
- اتخذت المنظمة بالفعل بعض التدابير لتحسين صياغة النتائج، وإعداد مؤشرات للأداء واستخدامها لوضع نظام متين وشامل لإعداد التقارير ومتابعة التنفيذ.

الملاحق

الوحدة ١ – ثقافة السلام: حفز الوعي وإقامة الشراكات

الوحدة ٢ – التربية من أجل ثقافة السلام

الوحدة ٣ – من التفاعل بين الثقافات إلى التعددية الثقافية

الملحق ألف – البيانات المالية الخاصة بالبرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية

١ – البيانات المالية الخاصة بالبرنامج العادي

وضع البرنامج العادي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بتاريخ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١

أبواب الاعتمادات		الميزانية	النفقات/الالتزامات	النفقات/الالتزامات كنسبة مئوية من الميزانية
		(بالدولارات الأمريكية)		٪
الباب الأول – السياسة العامة والإدارة				
ألف – الهيئتان الرئاسيتان				
١ – المؤتمر العام				
تكاليف أخرى		٥ ٥١٩ ٣٠٠	٤ ٦٥١ ٦٨٨	٨٤
تكاليف الموظفين		٦٩٧ ٠٠٠	٦٨٥ ١٣٥	٩٨
		٦ ٢١٦ ٣٠٠	٥ ٣٣٦ ٨٢٣	٨٦
تسوية نهاية فترة العامين		(٨٧٩ ٤٧٧)		
	المجموع	٥ ٣٣٦ ٨٢٣	٥ ٣٣٦ ٨٢٣	١٠٠
٢ – المجلس التنفيذي				
تكاليف أخرى		٦ ٥٣١ ٨٠٠	٥ ٧٩٥ ٥١٠	٨٩
تكاليف الموظفين		١ ١١٥ ٦٠٠	١ ٢٥١ ٦٢٧	١١٢
		٧ ٦٤٧ ٤٠٠	٧ ٠٤٧ ١٣٧	٩٢
تسوية نهاية فترة العامين		(٦٠٠ ٢٦٣)		
	المجموع	٧ ٠٤٧ ١٣٧	٧ ٠٤٧ ١٣٧	١٠٠
باء – الإدارة				
٣ – الإدارة العامة				
تكاليف أخرى		٤٥٨ ٥٠٠	٤٥٦ ٣٧٠	١٠٠
تكاليف الموظفين		١ ٣٧٠ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٦٧٣	٧٧
		١ ٨٢٨ ٥٠٠	١ ٥١٣ ٠٤٣	٨٣
تسوية نهاية فترة العامين		(٣١٥ ٤٥٧)		
	المجموع	١ ٥١٣ ٠٤٣	١ ٥١٣ ٠٤٣	١٠٠
٤ – الوحدات التابعة للإدارة العامة				
تكاليف أخرى		١ ٤٤٩ ٦٠٠	١ ٤٣٣ ٦٢٣	٩٩
تكاليف الموظفين		١٧ ٢٢٨ ٥٠٠	١٨ ٤٥٤ ٨٣٥	١٠٧
		١٨ ٦٧٨ ١٠٠	١٩ ٨٨٨ ٤٥٨	١٠٦
تسوية نهاية فترة العامين		(١ ٢١٠ ٣٥٨)		
	المجموع	١٩ ٨٨٨ ٤٥٨	١٩ ٨٨٨ ٤٥٨	١٠٠
جيم – الإسهام في تكاليف تشغيل الأجهزة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة		١ ٣٠٧ ٣١٠	١ ٢٨٧ ٦٢٦	٩٨
تسوية نهاية فترة العامين		(١٩ ٦٨٤)		
	المجموع	١ ٢٨٧ ٦٢٦	١ ٢٨٧ ٦٢٦	١٠٠
المجموع، الباب الأول				
تكاليف أخرى		١٥ ٢٦٦ ٥١٠	١٣ ٦٢٤ ٨١٧	٨٩
تكاليف الموظفين		٢٠ ٤١١ ١٠٠	٢١ ٤٤٨ ٢٧٠	١٠٥
		٣٥ ٦٧٧ ٦١٠	٣٥ ٠٧٣ ٠٨٧	٩٨
تسوية نهاية فترة العامين		(٦٠٤ ٥٢٣)		
	المجموع	٣٥ ٠٧٣ ٠٨٧	٣٥ ٠٧٣ ٠٨٧	١٠٠
الباب الثاني – تنفيذ البرنامج				
ألف – البرامج الرئيسية والمشروعات المشتركة بين التخصصات والأنشطة المشتركة				
البرنامج الرئيسي الأول – التعليم للجميع مدى الحياة				
التكاليف المباشرة		٤٨ ٣٨٤ ٧٠٦	٤٦ ٤٨٨ ٢١٤	٩٦
التكاليف غير المباشرة		٧ ٥٤٠ ٧٦٥	٧ ٨٧٩ ٩٠٩	١٠٤
تكاليف الموظفين		٦٥ ٠٢٥ ٩٠٠	٦٣ ١٧١ ٣١٢	٩٧
		١٢٠ ٩٥١ ٣٧١	١١٧ ٥٣٩ ٤٣٥	٩٧
تسوية نهاية فترة العامين		(٣ ٤١١ ٩٣٦)		
	المجموع	١١٧ ٥٣٩ ٤٣٥	١١٧ ٥٣٩ ٤٣٥	١٠٠

أبواب الاعتمادات	الميزانية	النفقات/الالتزامات	النفقات/الالتزامات كنسبة مئوية من الميزانية
	(بالدولارات الأمريكية)		٪
البرنامج الرئيسي الثاني – تسخير العلوم لخدمة التنمية			
التكاليف المباشرة	٣٤ ٧١٢ ٠٢٣	٣٣ ٤٦٣ ٥٤٢	٩٦
التكاليف غير المباشرة	٤ ١٠٠ ٠٥٦	٤ ٠٣٥ ٦٧٤	٩٨
تكاليف الموظفين	٥٥ ٢٢٤ ٤٠٠	٥٤ ١٥٩ ٨٠١	٩٨
	٩٤ ٠٣٦ ٤٧٩	٩١ ٦٥٩ ٠١٧	٩٧
تسوية نهاية فترة العامين	(٢ ٣٧٧ ٤٦٢)		
المجموع	٩١ ٦٥٩ ٠١٧	٩١ ٦٥٩ ٠١٧	١٠٠
البرنامج الرئيسي الثالث – التنمية الثقافية : التراث والإبداع			
التكاليف المباشرة	١٢ ٧٥٠ ٧٨٩	١٢ ٤٠٤ ٨٧٥	٩٧
التكاليف غير المباشرة	٤ ٢٥٨ ٠٢٩	٤ ٥٠٧ ٥٧٩	١٠٦
تكاليف الموظفين	٣٤ ٥٦٦ ٩٠٠	٣٤ ٩٤٧ ٦٨٧	١٠١
	٥١ ٥٧٥ ٧١٨	٥١ ٨٦٠ ١٤١	١٠١
تسوية نهاية فترة العامين	(٢٨٤ ٤٢٣)		
المجموع	٥١ ٨٦٠ ١٤١	٥١ ٨٦٠ ١٤١	١٠٠
البرنامج الرئيسي الرابع – نحو مجتمع الاتصال والمعلومات للجميع			
التكاليف المباشرة	١٤ ١٣٦ ٣٥٣	١٣ ٨٤٩ ٠٥٨	٩٨
التكاليف غير المباشرة	١ ١٣١ ٤٩٠	١ ١٧٢ ٢٤٨	١٠٤
تكاليف الموظفين	١٧ ٥١٩ ٧٠٠	١٨ ٧١٦ ٠٥٨	١٠٧
	٣٢ ٧٨٧ ٥٤٣	٣٣ ٧٣٧ ٣٦٤	١٠٣
تسوية نهاية فترة العامين	(٩٤٩ ٨٢١)		
المجموع	٣٣ ٧٣٧ ٣٦٤	٣٣ ٧٣٧ ٣٦٤	١٠٠
المشروعات المشتركة بين التخصصات* والأنشطة المستعرضة			
التكاليف المباشرة	٩ ٦٨٠ ٩٢٤	٩ ٦٤٢ ٧٠٣	١٠٠
التكاليف غير المباشرة	١٨٣ ٠٥٠	١٩٣ ٣٤٠	١٠٦
تكاليف الموظفين	٦ ٨٥٠ ١٠٠	٦ ٤٩٧ ٨٥٦	٩٥
	١٦ ٧١٤ ٠٧٤	١٦ ٣٣٣ ٨٩٩	٩٨
تسوية نهاية فترة العامين	(٤١٠ ١٧٥)		
المجموع	١٦ ٣٠٣ ٨٩٩	١٦ ٣٣٣ ٨٩٩	١٠٠
برنامج المساهمة	٢٤ ٨٣٠ ٠٠٠	٢٤ ٢١٦ ٠٥٠	٩٨
تسوية نهاية فترة العامين	(٦١٣ ٩٥٠)		
المجموع	٢٤ ٢١٦ ٠٥٠	٢٤ ٢١٦ ٠٥٠	١٠٠
المجموع، الباب الثاني – ألف			
التكاليف المباشرة	١٤٤ ٤٩٤ ٧٩٥	١٤٠ ٠٦٤ ٤٤٢	٩٧
التكاليف غير المباشرة	١٧ ٢١٣ ٣٩٠	١٧ ٧٨٨ ٧٥٠	١٠٣
تكاليف الموظفين	١٧٩ ١٨٧ ٠٠٠	١٧٧ ٤٦٢ ٧١٤	٩٩
	٣٤٠ ٨٩٥ ١٨٥	٣٣٥ ٣١٥ ٩٠٦	٩٨
تسوية نهاية فترة العامين	(٥ ٥٧٩ ٢٧٩)		
المجموع	٣٣٥ ٣١٥ ٩٠٦	٣٣٥ ٣١٥ ٩٠٦	١٠٠
الباب الثاني – باء – خدمات الإعلام والنشر			
١ – تبادل المعلومات			
تكاليف أخرى	٨١٢ ٣٠٠	٧٧٤ ٨٠٠	٩٥
تكاليف الموظفين	٣ ٧٠٨ ٤٠٠	٣ ٥٣٧ ٤٨٣	٩٥
	٤ ٥٢٠ ٧٠٠	٤ ٣١٢ ٢٨٣	٩٥
تسوية نهاية فترة العامين	(٢٠٨ ٤١٧)		
المجموع	٤ ٣١٢ ٢٨٣	٤ ٣١٢ ٢٨٣	١٠٠

* أدرجت اعتمادات الميزانية المخصصة لهذه المشروعات في إطار البرامج الرئيسية الأول (التربية) والثاني (العلوم الاجتماعية والإنسانية) والثالث (الثقافة) والأنشطة المستعرضة.

أبواب الاعتمادات		الميزانية	النفقات/الالتزامات	النفقات/الالتزامات كنسبة مئوية من الميزانية
		(بالدولارات الأمريكية)		٪
٢ – مكتب اليونسكو للنشر				
تكاليف أخرى		١ ٤٠٩ ٠٠٠	١ ٤٣٠ ٢٣٦	١٠٢
تكاليف الموظفين		٦ ٣٤١ ٢٠٠	٥ ٣٩١ ٦١٦	٨٥
		٧ ٧٥٠ ٢٠٠	٦ ٨٢١ ٨٥٢	٨٨
تسوية نهاية فترة العامين		(٧٢٨ ٣٤٨)		
	المجموع	٦ ٨٢١ ٨٥٢	٦ ٨٢١ ٨٥٢	١٠٠
٣ – مكتب الدوريات الشهرية				
تكاليف أخرى		٢ ٦١٤ ٨٠٠	٢ ٧٥٠ ٨٠٣	١٠٥
تكاليف الموظفين		٢ ٣٤٧ ٦٠٠	٢ ٦٢٧ ٧٨٧	١١٢
		٤ ٩٦٢ ٤٠٠	٥ ٣٧٨ ٥٩٠	١٠٨
تسوية نهاية فترة العامين		(٤١٦ ١٩٠)		
	المجموع	٥ ٣٧٨ ٥٩٠	٥ ٣٧٨ ٥٩٠	١٠٠
٤ – تبادل المعلومات				
تكاليف أخرى		١ ٨٢٠ ٠٠٠	١ ٨٤٦ ٨٥٠	١٠١
تكاليف الموظفين		٣ ٧٢٩ ٠٠٠	٣ ٢٧٨ ٥٠٦	٨٨
		٥ ٥٤٩ ٠٠٠	٥ ١٢٥ ٣٥٦	٩٢
تسوية نهاية فترة العامين		(٤٢٣ ٦٤٤)		
	المجموع	٥ ١٢٥ ٣٥٦	٥ ١٢٥ ٣٥٦	١٠٠
المجموع، الباب الثاني – باء				
تكاليف أخرى		٦ ٦٥٦ ١٠٠	٦ ٨٠٢ ٦٨٩	١٠٢
تكاليف الموظفين		١٦ ١٢٦ ٢٠٠	١٤ ٨٣٥ ٣٩٢	٩٢
		٢٢ ٧٨٢ ٣٠٠	٢١ ٦٣٨ ٠٨١	٩٥
تسوية نهاية فترة العامين		(١ ١٤٤ ٢١٩)		
	المجموع	٢١ ٦٣٨ ٠٨١	٢١ ٦٣٨ ٠٨١	١٠٠
الباب الثالث – مساندة تنفيذ البرنامج				
تكاليف أخرى		٩ ٠٣٧ ٢١١	٨ ٨٢٧ ٠٧٠	٩٨
تكاليف الموظفين		٤٩ ٧١٩ ٧٩٦	٤٨ ٦٧٣ ٨٩٧	٩٨
		٥٨ ٧٥٧ ٠٠٧	٥٧ ٥٠٠ ٩٦٧	٩٨
تسوية نهاية فترة العامين		(١ ٢٥٦ ٠٤٠)		
	المجموع	٥٧ ٥٠٠ ٩٦٧	٥٧ ٥٠٠ ٩٦٧	١٠٠
الباب الرابع – خدمات التنظيم والإدارة				
تكاليف أخرى		٢٠ ٠٨٣ ٣١٤	١٩ ١٥٢ ٦١٨	٩٥
تكاليف الموظفين		٣٤ ٤٠٥ ٤٥٢	٣٦ ٦٩٠ ٧٤٩	١٠٧
		٥٤ ٤٨٨ ٧٦٦	٥٥ ٨٤٣ ٣٦٧	١٠٢
تسوية نهاية فترة العامين		(١ ٣٥٤ ٦٠١)		
	المجموع	٥٥ ٨٤٣ ٣٦٧	٥٥ ٨٤٣ ٣٦٧	١٠٠
الباب الخامس – الصيانة والأمن				
تكاليف أخرى		١٣ ٤٦١ ١٦٠	١٣ ٧٢٨ ٩٢٦	١٠٢
تكاليف الموظفين		١٥ ٤٥٤ ٢٤٠	١٤ ٦٩٩ ٦٦٦	٩٥
		٢٨ ٩١٥ ٤٠٠	٢٨ ٤٢٨ ٥٩٢	٩٨
تسوية نهاية فترة العامين		(٤٨٦ ٨٠٨)		
	المجموع	٢٨ ٤٢٨ ٥٩٢	٢٨ ٤٢٨ ٥٩٢	١٠٠
الباب السادس – تجديد مباني المقر		٧ ٥٢٣ ٥٠٠	٧ ٥٢٣ ٤٦٢	١٠٠
تسوية نهاية فترة العامين		(٣٨)		
	المجموع	٧ ٥٢٣ ٤٦٢	٧ ٥٢٣ ٤٦٢	١٠٠
المجموع، الأبواب من الأول إلى السادس				
تكاليف أخرى/تكاليف مباشرة		١٩١ ٦٩٢ ٥٩٠	١٨٥ ٥٠٧ ٩٧٤	٩٧
تكاليف غير مباشرة		١٧ ٢١٣ ٣٩٠	١٧ ٧٨٨ ٧٥٠	١٠٣
تكاليف الموظفين		٣١٥ ٣٠٣ ٧٨٨	٣١٣ ٨١٠ ٦٨٨	١٠٠
برنامج المساهمة		٢٤ ٨٣٠ ٠٠٠	٢٤ ٢١٦ ٠٥٠	٩٨
	المجموع	٥٤٩ ٠٣٩ ٧٦٨	٥٤١ ٣٢٣ ٤٦٢	٩٩
الباب السابع – تجديد مباني المقر		٢٨٩ ٠٤٠	–	–
تسوية نهاية فترة العامين		(٢٨٩ ٠٤٠)	–	–
	المجموع	–	–	–
مجموع الرصيد غير المنفق		(٨ ٠٠٥ ٣٤٦)		
المجموع العام		٥٤١ ٣٢٣ ٤٦٢	٥٤١ ٣٢٣ ٤٦٢	١٠٠

الشكل ١

نمو الميزانية العادية من فترة ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١

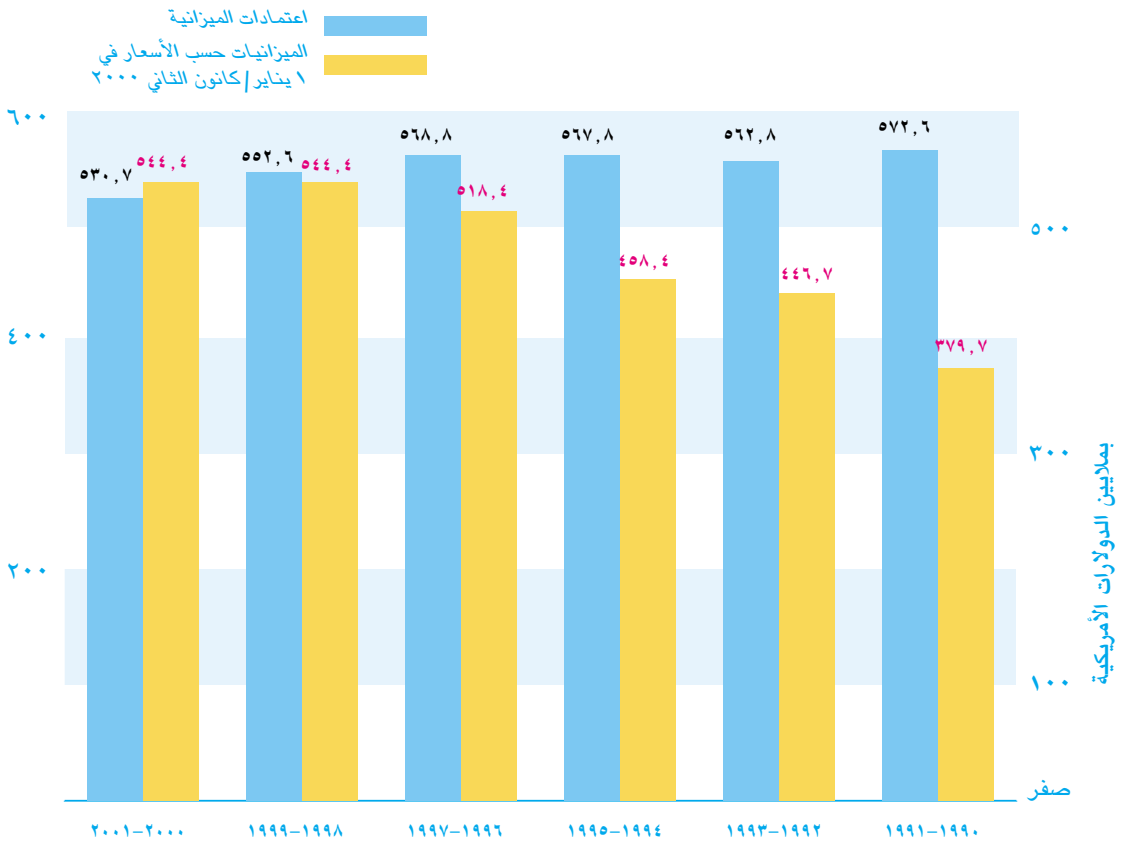

الشكل ٢

مصروفات البرنامج العادي:
النسب المئوية لتوزيع المصروفات في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بحسب بنود الإنفاق

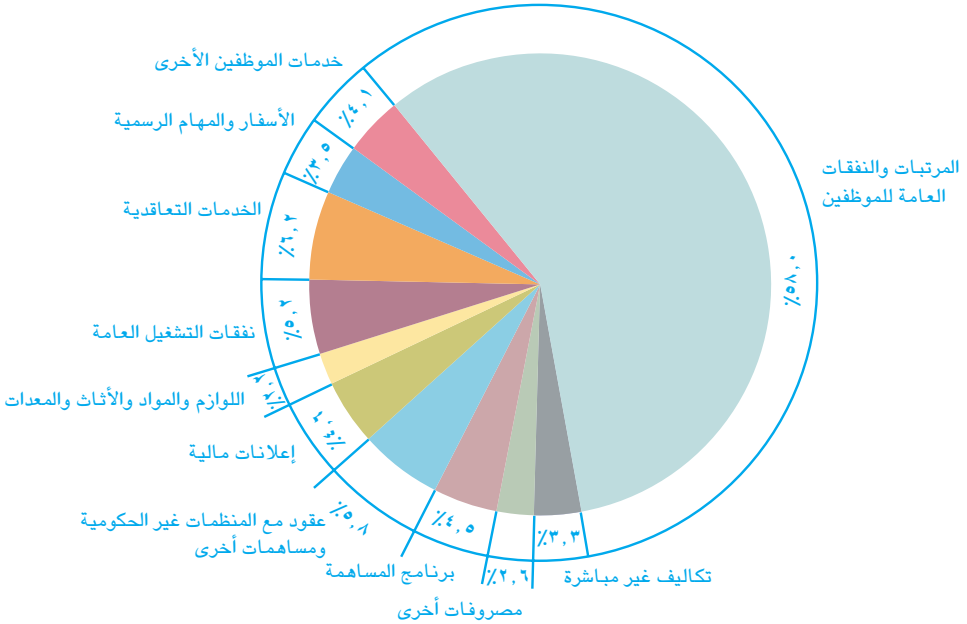

الشكل ٣

مصروفات البرنامج العادي:
النسب المئوية لتوزيع المصروفات بحسب أبواب الميزانية في ٢٠٠٠-٢٠٠١

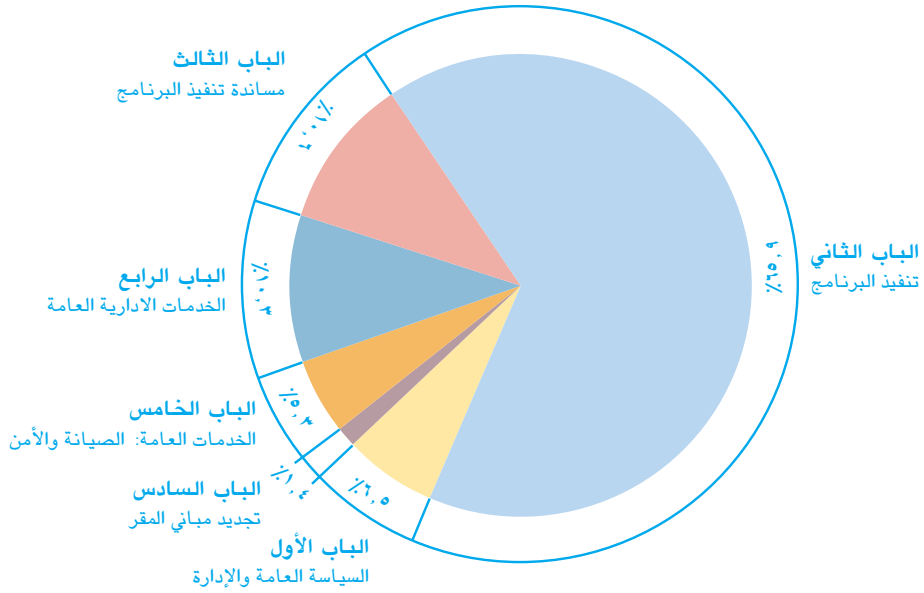

الشكل ٤

مصروفات البرنامج العادي:
النسب المئوية لتوزيع مصروفات تنفيذ البرنامج ومساندة تنفيذ البرنامج في ٢٠٠٠-٢٠٠١*

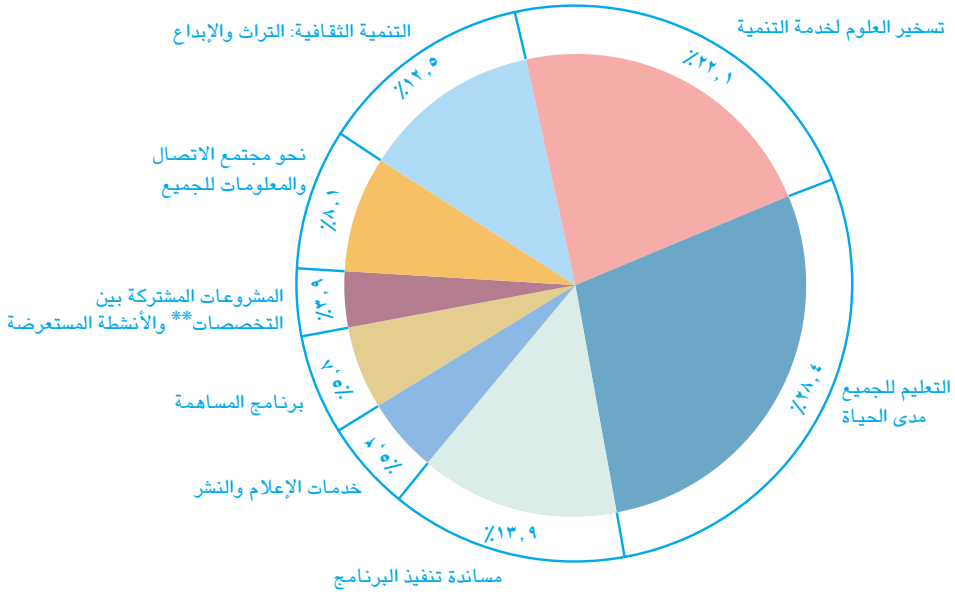

* تبين النسب المذكورة أعلاه توزيع نفقات تنفيذ البرنامج ومساندة تنفيذ البرنامج (الأبواب الثاني – ألف، والثاني – باء، والثالث من الميزانية) التي بلغت ٩٥٤ ٤٥٤ ٤١٤ دولارا أمريكيا وكانت تمثل ٧٦,٦ ٪ من مجمل تنفيذ البرنامج العادي في ٢٠٠٠-٢٠٠١.

** أدرجت اعتمادات الميزانية لهذه المشروعات في إطار البرامج الرئيسية الأول (التربية) والثاني (العلوم الاجتماعية والإنسانية) والثالث (الثقافة) والأنشطة المستعرضة.

٢ - البيانات المالية الخاصة بالموارد الخارجة عن الميزانية

الشكل ٥

مجموع المصروفات من الأموال التي وفرتها مصادر الأمم المتحدة وغيرها من مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية من ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١

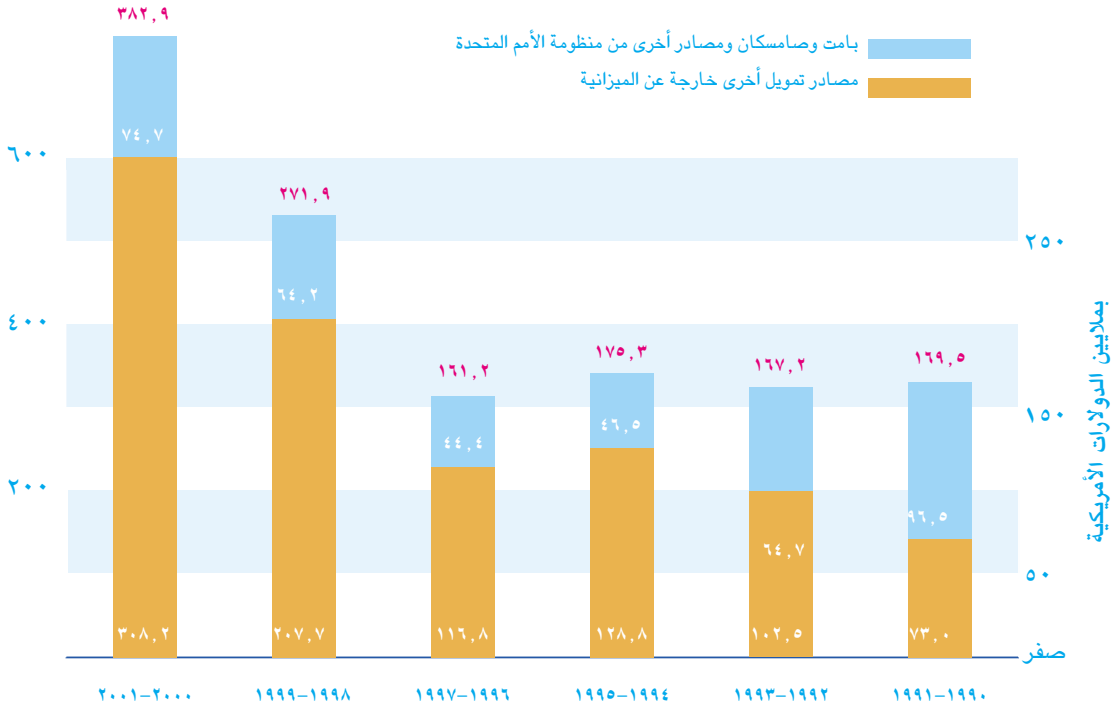

الشكل ٦

توزيع المصروفات من الأموال التي وفرتها مصادر الأمم المتحدة وغيرها من مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية، بحسب المناطق في ٢٠٠٠-٢٠٠١

(بملايين الدولارات الأمريكية)

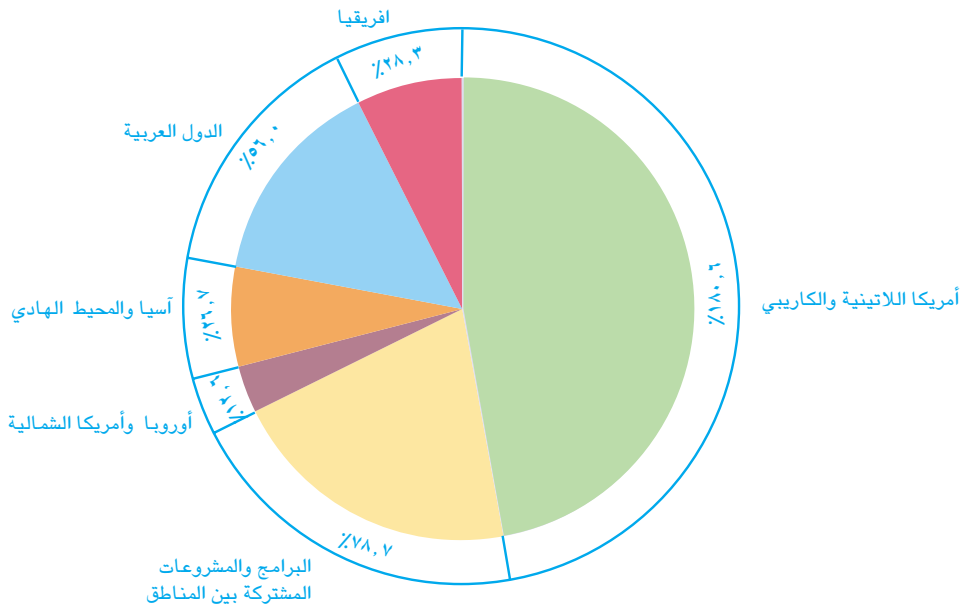

توزيع المصروفات من الأموال التي وفرتها مصادر الأمم المتحدة وغيرها من مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية، بحسب القطاعات، في ٢٠٠٠-٢٠٠١

(بملايين الدولارات الأمريكية)

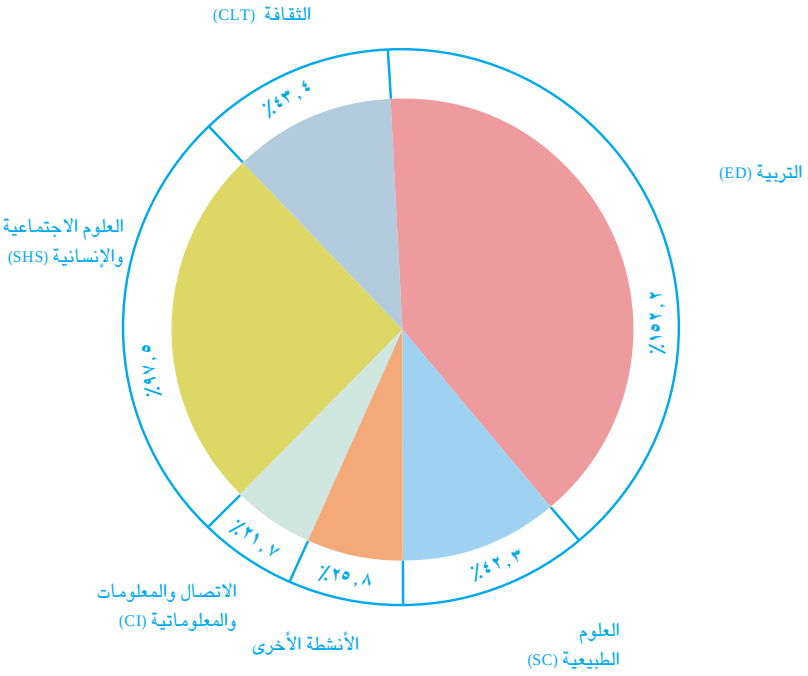

الملحق باء – معلومات بشأن الدول الأعضاء

قائمة بأسماء الدول الـ ١٨٨ الأعضاء في اليونسكو (والأعضاء المنتسبين الستة) في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ والتواريخ التي أصبحت فيها أعضاء بالمنظمة*

الدول الأعضاء

الاتحاد الروسي	٢١	أبريل/نيسان ١٩٥٤
اثيوبيا	١	يوليو/تموز ١٩٥٥
أذربيجان	٣	يونيو/حزيران ١٩٩٢
الأرجنتين	١٥	سبتمبر/أيلول ١٩٤٨
الأردن	١٤	يونيو/حزيران ١٩٥٠
أرمينيا	٩	يونيو/حزيران ١٩٩٢
اريتريا	٢	سبتمبر/أيلول ١٩٩٣
اسبانيا	٣٠	يناير/كانون الثاني ١٩٥٣
استراليا	٤	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
إستونيا	١٤	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١
إسرائيل	١٦	سبتمبر/أيلول ١٩٤٩
أفغانستان	٤	مايو/أيار ١٩٤٨
اكوادور	٢٢	يناير/كانون الثاني ١٩٤٧
ألبانيا	٦١	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٨
ألمانيا	١١	يوليو/تموز ١٩٥١
الامارات العربية المتحدة	٢٠	أبريل/نيسان ١٩٧٢
أنتيغا وبربيودا	١٥	يوليو/تموز ١٩٨٢
أندورا	٢٠	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣
اندونيسيا	٢٧	مايو/أيار ١٩٥٠
أنغولا	١١	مارس/آذار ١٩٧٧
أوروغواي	٨	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧
أوزبكستان	٢٦	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢
أوغندا	٩	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢
أوكرانيا	١٢	مايو/أيار ١٩٥٤
إيران (جمهورية – الإسلامية)	٦	سبتمبر/أيلول ١٩٤٨
ايرلندا	٣	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦١
ايسلندا	٨	يونيو/حزيران ١٩٦٤
ايطاليا	٢٧	يناير/كانون الثاني ١٩٤٨
بابوا غينيا الجديدة	٤	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦
باراغواي	٢٠	يونيو/حزيران ١٩٥٥
باكستان	١٤	سبتمبر/أيلول ١٩٤٩
بالاو	٢٠	سبتمبر/أيلول ١٩٩٩
البحرين	١٨	يناير/كانون الثاني ١٩٢٧
البرازيل	٤	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
بربادوس	٢٤	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٨
البرتغال	١١	مارس/آذار ١٩٦٥
بلجيكا	٢٩	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
بلغاريا	١٧	مايو/أيار ١٩٥٦
بليز	١٠	مايو/أيار ١٩٨٢
بنغلاديش	٢٧	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٢
بنما	١٠	يناير/كانون الثاني ١٩٥٠
بنين	١٨	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠
البهاما	٢٢	أبريل/نيسان ١٩٨١
بوتان	١٣	أبريل/نيسان ١٩٨٢
بوتسوانا	١٦	يناير/كانون الثاني ١٩٨٠
بوركينا فاسو	١٤	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
بوروندي	١٦	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢
البوسنة والهرسك	٢	يونيو/حزيران ١٩٩٣
بولندا	٦	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
بوليفيا	١٣	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
بيرو	٢١	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
بيلاروس	١٢	مايو/أيار ١٩٥٤
تايلاند	١	يناير/كانون الثاني ١٩٤٩
تركمنستان	١٧	أغسطس/آب ١٩٩٣
تركيا	٤	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
ترينيداد وتوباغو	٢	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢
تشاد	١٩	ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٠
توغو	١٧	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
توفالو	٢١	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١
تونس	٨	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٦
تونغا	٢٩	سبتمبر/أيلول ١٩٨٠
جامايكا	٧	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢
الجزائر	١٥	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢
جزر سليمان	٧	سبتمبر/أيلول ١٩٩٣
جزر القمر	٢٢	مارس/آذار ١٩٧٧
جزر كوك	٢٥	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩
جزر مارشال	٣٠	**يونيو/حزيران ١٩٩٥**
الجماهيرية العربية الليبية	٢٧	يونيو/حزيران ١٩٥٣
جمهورية افريقيا الوسطى	١١	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
الجمهورية التشيكية	٢٢	فبراير/شباط ١٩٩٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	٦	مارس/آذار ١٩٦٢
الجمهورية الدومينيكية	٤	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
الجمهورية العربية السورية	١٦	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
جمهورية كوريا	١٤	يونيو/حزيران ١٩٥٠
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	١٨	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٥	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٩	يوليو/تموز ١٩٥١
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٨	يونيو/حزيران ١٩٩٣
جمهورية مولدوفا	٢٧	مايو/أيار ١٩٩٢
جنوب افريقيا	١٢	ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤
جورجيا	٧	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢
جيبوتي	٣١	أغسطس/آب ١٩٨٩
الدنمارك	٤	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
دومينيكا	٩	يناير/كانون الثاني ١٩٧٩
الرأس الأخضر	١٥	فبراير/شباط ١٩٧٨
رواندا	٧	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢
رومانيا	٢٧	يوليو/تموز ١٩٥٦
زامبيا	٩	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٤
زمبابوي	٢٢	سبتمبر/أيلول ١٩٨٠
ساموا	٣	أبريل/نيسان ١٩٨١
سانت فنسنت وغرينادين	١٤	يناير/كانون الثاني ١٩٨٣
سانت كريستوفر ونيفيس	٢٦	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣

* الدولتان المشار إليهما بالحروف السوداء أصبحتا عضوين في المنظمة في عام ٢٠٠٠ أو عام ٢٠٠١.

سانت لوسيا ..... ٦ مارس/آذار ١٩٨٠
سان مارينو ..... ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٤
ساو تومي وبرنسيبي ..... ٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٨٠
سري لانكا ..... ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٩
السعودية (المملكة العربية-) ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
السلفادور ..... ٢٨ أبريل/نيسان ١٩٤٨
سلوفاكيا ..... ٩ فبراير/شباط ١٩٩٣
سلوفينيا ..... ٢٧ مايو/أيار ١٩٩٢
السنغال ..... ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
سوازيلاند ..... ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٧٨
السودان ..... ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٦
سورينام ..... ١٦ يوليو/تموز ١٩٧٦
السويد ..... ٢٣ يناير/كانون الثاني ١٩٥٠
سويسرا ..... ٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٤٩
سيشل ..... ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦
سيراليون ..... ٢٨ مارس/آذار ١٩٦٢
شيلي ..... ٧ يوليوتموز ١٩٥٣
الصومال ..... ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
الصين ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
طاجيكستان ..... ٦ أبريل/نيسان ١٩٩٣
العراق ..... ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٨
عمان ..... ١٠ فبراير/شباط ١٩٧٢
غابون ..... ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
غامبيا ..... ١ أغسطس/آب ١٩٧٣
غانا ..... ١١ أبريل/نيسان ١٩٥٨
غرينادا ..... ١٧ فبراير/شباط ١٩٧٥
غواتيمالا ..... ٢ يناير/كانون الثاني ١٩٥٠
غيانا ..... ٢١ مارس/آذار ١٩٦٧
غينيا ..... ٢ فبراير/شباط ١٩٦٠
غينيا الاستوائية ..... ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٩
غينيا بيساو ..... ١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٤
فانواتو ..... ١٠ فبراير/شباط ١٩٩٤
فرنسا ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
الفلبين ..... ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
فنزويلا ..... ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
فنلندا ..... ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦
فيتنام ..... ٦ يوليو/تموز ١٩٥١
فيجي ..... ١٤ يوليو/تموز ١٩٨٣
قازاقستان ..... ٢٢ مايو/أيار ١٩٩٢
قبرص ..... ٦ فبراير/شباط ١٩٦١
قطر ..... ٢٧ يناير/كانون الثاني ١٩٧٢
قيرغيزستان ..... ٢ يونيو/حزيران ١٩٩٢
الكاميرون ..... ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
كرواتيا ..... ١ يونيو/حزيران ١٩٩٢
كمبوديا ..... ٣ يوليو/تموز ١٩٥١
كندا ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
كوبا ..... ٢٩ أغسطس/آب ١٩٤٧
كوت ديفوار ..... ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠
كوستاريكا ..... ١٩ مايو/أيار ١٩٥٠
كولومبيا ..... ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٧
الكونغو ..... ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠
الكويت ..... ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
كيريباتي ..... ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩
كينيا ..... ٧ أبريل/نيسان ١٩٦٤
لاتفيا ..... ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١
لبنان ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
لكسمبرغ ..... ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٧
ليبيريا ..... ٦ مارس/آذار ١٩٤٧
ليتوانيا ..... ٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١
ليسوتو ..... ٢٩ سبتمبر/أيلول ١٩٦٧
مالطة ..... ١٠ فبراير/شباط ١٩٦٥
مالي ..... ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
ماليزيا ..... ١٦ يونيو/حزيران ١٩٥٨
المجر ..... ١٤ سبتمبر/أيلول ١٩٤٨
مدغشقر ..... ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
مصر ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
المغرب ..... ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٦
المكسيك ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
ملاوي ..... ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤
الملديف ..... ١٨ يوليو/تموز ١٩٨٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وإيرلندا الشمالية ..... ١ يوليو/تموز ١٩٩٧
منغوليا ..... ١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢
موريتانيا ..... ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٦٢
موريشيوس ..... ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٨
موزمبيق ..... ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦
موناكو ..... ٦ يوليو/تموز ١٩٤٩
ميانمار ..... ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٤٩
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ..... ١٩ **أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩**
ناميبيا ..... ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٨
ناورو ..... ١٧ **أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦**
النرويج ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
النمسا ..... ١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨
نيبال ..... ١ مايو/أيار ١٩٥٣
النيجر ..... ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
نيجيريا ..... ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠
نيكاراغوا ..... ٢٢ فبراير/شباط ١٩٥٢
نيوزيلاندا ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
نيوي ..... ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣
هاييتي ..... ١٨ توفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
الهند ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦
هندوراس ..... ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٧
هولندا ..... ١ يناير/كانون الثاني ١٩٤٧
اليابان ..... ٢ يوليو/تموز ١٩٥١
اليمن ..... ٢ أبريل/نيسان ١٩٦٢
يوغوسلافيا (جمهورية - الاتحادية)** ..... ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠
اليونان ..... ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦

الأعضاء المنتسبون

آروبا ..... ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٧
توكيلاو ..... ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١
جزر الأنتيل الهولندية ..... ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣
جزر كايمان ..... ٣٠ أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٩٩
جزر فيرجين البريطانية ..... ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٣
ماكاو (الصين) ..... ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥

** كانت يوغوسلافيا السابقة قد انضمت إلى اليونسكو في ٣١ مارس/آذار ١٩٥٠. وعُلقت مشاركة يوغوسلافيا في اجتماعات الهيئتين الرئاسيتين وفي مؤتمرات اليونسكو على أثر القرار ١/٧٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٢، والذي أعلن أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لا يمكنها أن تحل تلقائيا محل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وبالتالي فإنه ينبغي لها أن تقدم طلبا للانضمام إلى المنظمة، وألا تشارك في أعمالها حتى ذلك الحين.

ملاحظة: يبقى مع ذلك عدد الدول الأعضاء في اليونسكو على ما كان عليه (١٨٨)، وذلك بسبب انضمام **هذه الدولة العضو الجديدة** (إذ لا تتمتع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصفة عضو في المنظمة يقوم مقام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة).

الملحق جيم - بيانات بشأن العلاقات مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي درسها المجلس التنفيذي في ٢٠٠٠-٢٠٠١

رقم التقرير	العنوان	رقم وثيقة المجلس
JIU/REP/99/1; A/54/288/Add.1	استعراض لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها	١٥٩م ت/٣٣
JIU/REP/98/5; A/53/788/Add.1	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٥٩م ت/٣٤
JIU/REP/99/3	الميزنة على أساس النتائج: تجربة المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة	١٦٠م ت/٣٩
JIU/REP/99/6	مشاركة وتعاون القطاع الخاص مع منظومة الأمم المتحدة	١٦٠م ت/٤٠ وتصويب
JIU/REP/2000/4	استعراض الإدارة والتنظيم الإداري في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	١٦٠م ت/٤١
JIU/REP/2000/2	استخدام الاستشاريين في الأمم المتحدة	١٦١م ت/٥١

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

٣٢م/٣

تقرير
المدير العام

تصويب يخص النسخة العربية

يستعاض عن النص الوارد في الصفحة ٢٨٥ من الوثيقة ٣٢م/٣ بالنص التالي:

ألف – البيانات المالية الخاصة بالبرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية

باء – معلومات بشأن الدول الأعضاء

جيم – بيانات بشأن العلاقات مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة